محمد الطويل

# برلمان الثوره

## تاريخ الحياة النيابية فى مصر

١٩٥٧-١٩٧٧

DL

# برلمان الثوره

## تاريخ الحياة النيابية فى مصر

١٩٥٧-١٩٧٧

اشــرف على إصدار الكتاب
**راوية عبد العظيم**

الغـلاف للفنان
**بهجت عثمان**

الناشـــر
**مكتبة مدبولى**
ميـدان طلعت حـرب بالقاهـرة -ج م ع
تليفون ٧٥٦٤٢١

الطبعـة الأولى ١٩٨٥

تم الصف التصويرى والتجهيز فى
المطبعـــــة العالميــــة
١٦ ، ١٧ شارع ضريح سعد بالقاهرة
تليفون ٢٩٣١٧ تلكس ٩٣٧٩٧ MEMO UN

# إهداء

إلى أطلال الماضى ..

وإلى تحديات الحاضر ..

وإلى المنى .. والمنى ..

وإلى .. أمى .. مصر .

# مقـــدمه

إقامة حياة نيابية سليمة . هذا هو أحد أهداف ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ . وان كانت قد تعددت الدراسات والبحوث فى تفسيرها وتقييمها وتاريخها من بعض جوانبها إلا أن معظم هذه الدراسات لم تتطرق إلى الحياة النيابية بصورة ذات حجم كبير قلما بعض قشورها . وقد بدت ذلك كمقالات صحفية على فترات متباعدة .

والحياة البرلمانية لأى دولة هى صورة صادقة لواقع وحقيقة مجتمع هذه الدولة . حيث أن معظم التيارات السياسية والأفكار والآراء والمبادىء والقيم التى تسود فى هذا المجتمع . فكل هذا يتصارع ويتفاقم حتى ينتج منه ارهاصات وسياسات وقيم يحكم بها المجتمع .

وعلى ذلك . بل وأساس هذا . ان البرلمان يحكم . . حيث أنه الممثل المباشر للجماهير . . . فيشرع القوانين التى تحكم المجتمع ويراقب الحكومة فى تصرفاتها نحو تنفيذ ما يتطلع إليه الشعب بل ان أهم وأكبر الثورات التاريخية فى العصر الحديث بدأت أو نبعت أو نشأت فى المجالس التشريعية أو البرلمانات فى دول أو مجتمعات هذه الثورات الكبرى .

ففى انجلترا قد اندلعت الثورة بصورة واضحة وقائمة بالفعل فى صيف عام ١٦٤٢ وان كانت قد بدأت بذورها تتوهج فى البرلمان الانجليزى قبل ذلك بسنوات . حينما ارتقى الملك شارل الأول عرش انجلترا فى عام ١٦٢٤ ودار صراعه مع مجلس العموم الانجليزى حول الضرائب . فعندما تقدم الملك بمشروع قانون ملتمس الحقوق عام ١٦٢٨ لم يوافق عليه المجلس بل اصدر بيانا يتضمن فيه حدود السلطة الملكية . وازاء ذلك اضطر شارل الأول أن يتعهد تحت قبة هذا المجلس أن يمتنع عن طلب القروش بالقوة وألا يجعل الجنود يسكنون المنازل رغم ارادة أصحابها وعدم السماح للضباط بتطبيق القانون العرفى فى وقت السلم وألا يعتقل انسان أو مواطن دون توضيح الأسباب . بل واصل مجلس العموم البريطانى ( الانجليزى ) نجاحه وديمقراطية وحرية بزعامة سيرجون اليوت حيث رفض للملك أيضا هبة ضرائب الدخل المعتادة المفروضة على الموازين والمكاييل . بل لقد

جرى فى المناقشة النهائية لطلبات الملك فى الثانى من شهر مارس ١٦٢٩ أن العضوان دينزل هولز وفالنتين قد أمسكا رئيس المجلس حينذاك وابقياه فى مقعده بالقوة إبان مناقشة اقتراح سيرجون اليوت ببُطلان هذه الضريبة دون إذن من البرلمان ولكن البعض اندفعوا نحو رئيس المجلس حيث فكوا وثاقه . ومع ذلك فقد جرت مناقشة ساخنة وصاخبة وفى اثناءها على اقتراح اليوت ووضعه موضع التنفيذ قبل التمكن من تنفيذ الأمر الملكى بحل البرلمان . وبذلك فقد بدا أن البرلمان الانجليزى قد تصدى وتحدى واحتج بقوة وصلابة إرادة الملك والتى رأوا أنها متسلطة أو ضد مصالح الشعب . وقد دفع اليوت ثمن هذه الحرية والارادة والديمقراطية العظيمة تحت المقصلة حيث اعدم عام ١٦٣٢ .

ثم بعد سنوات من حل هذا البرلمان . عاد الملك شارل الأول لدعوته فى ربيع عام ١٦٤٠ ولكنه سرعان ما أمر بحله بعد شهر فقط . ولكنه اضطر مرة أخرى لدعوة البرلمان للانعقاد لمواجهة نفقات تسليح الجيش حيث يقوم جيش اسكتلندى بغزو انجلترا وكان ذلك فى نوفمبر ١٦٤٠ . وكان قد تقدمت مجموعة من أعضائه ببيان لمظالم الملك شارل خلال السبعة عشر عاما التى قضاها فى الحكم بصورة فردية . وقد وافقت على هذا البيان أغلبية أعضائه . وأراد الملك أن يرد على هذا البيان باعتقال ستة من الأعضاء بل قاد الملك بنفسه هذه المهمة مع حرسه المسلح . ولكنه قوبل بشىء من المقاومة السلبية حيث قد هرب هؤلاء الأعضاء إلى مدينة لندن مما أدى إلى إحساس شارل بالخجل لأنه لم يتمكن من تنفيذ هذه المهمة رغم أنه قادها بنفسه . ومما أدى إلى حماس الأعضاء والتهاب مشاعرهم من نجاحهم فى هذا التحدى فقرروا الاستيلاء على القوة العسكرية القائمة ومن جهة أخرى قام شارل بتكوين جيشه الخاص فى أغسطس ١٦٤٢ وبذلك بدأت الحرب الأهلية . . حيث كانت بؤرة الثورة الانجليزية الكبرى . . وبذلك نرى أن الثورة زرعت فى البرلمان . . ونبتت وترعرعت حتى باتت أوراقه وارفة فى شارع المواطن العادى . . أى الشارع الشعبى . .

وأما الثورة الأمريكية فقد بدأت عام ١٧٦٥ فور صدور قانون التمغة . وضرائب تونزهند على الشاى والزجاج والرصاص وبعض السلع الأخرى الواردة إلى أمريكا مصحوبة بمحاولة لجعلها بطريقة حديثة فعالة . . وبمقتضى هذا القانون كانت الجمارك فى أمريكا مزودة بهيئة إدارية لها أموالها وقدرتها وكانت النتيجة سلسلة من الاصطدامات مع الجماعات الامريكية الحسنة التنظيم . ونوقشت هذه المسائل وغيرها فى الجمعيات أو المجالس التشريعية بالمستعمرات الأمريكية وكذلك اجتماعات المدن المتعددة التى كانت قد اعتاد الناس عليها .

وهكذا تتطورت الأمور أيضا حيث نبعت الثورة من ما يمثل البرلمان .
أما الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ فقد نبتت بذورها أيضا فى البرلمان .

فقد كان هناك برلمان باريس وهو كهيئة قضائية مكونة من النبلاء والذين يشغلون عضوية بالوراثة وكان هذا البرلمان وما تبعه من برلمانات المقاطعات أو مجالس محلية قد بدأ معركة صريحة منذ عام ١٧٨٠ مع التاج وحيث بلغت ذروتها فى تحدى السلطة الملكية تحديا مثيرا ونفى قضاة أو أعضاء البرلمان بالقوة وان كان الرأى العام الباريسى يتعاطف أو يتضامن مع هؤلاء النبلاء أو الأعضاء الذين هم أصلا أصحاب امتيازات إلا أنهم بهذا التحدى لسلطة الملك الفردية قد أضحوا أبطالا وشهداء . حتى وصل الأمر عام ١٧٨٧ إلى حالة افلاس وشيك ولا بد للملك أن يتصرف فى هذا فاخطر لدعوة مجلس الاعيان وهو لجنة خاصة تستدعى فور وقوع أمر هام وجلل ويتكون من نبلاء مشهورين . وتوقع لويس السادس عشر أن يستنير برأيهم . وقد انقسم هذا المجلس على نفسه انقساما شديدا وغير فى وسائل تمويل الخزانة الخاوية للدولة . مما بدا الأمر أنه ولا بد من الاحتكام للأمة واستشارة الجماهير فى ذلك .

وعلى هذا حدد الملك لويس السادس عشر اجتماع مجلس بطبقات الأمة فى ربيع ١٧٨٩ حيث لم يجتمع هذا المجلس منذ عام ١٦١٤ . وان كان الأمر يستلزم تحديد طريقة لانتخابه . فقد تقدم علماء التاريخ والآثار . انقاذا للموقف . باقتراح فحواه اختيار ثلثمائة عضو من الطبقة الأولى أو رجال الدين وثلثمائة من النبلاء وستمائه من الثالثة أو العامة وتم اختيارهم فى الوقت المناسب تماما لعقد أول اجتماع .

ولم يكن لهذا العدد المضاعف الممثل للطبقة الثالثة سابقة ما فى ١٦١٤ أو فيما قبل ذلك . بل لقد كان هذا فى الواقع وثبة ثورية . وامتيازا انتزع من الملك واعترافا بطريقة أو بأخرى بأن الطبقة الثالثة أكثر أهمية من أى طبقة أخرى . ومع ذلك كانت القرارات الفجائية فى الدستور القديم تتخذ باعتبار الطبقات أو الوحدات بمعنى أنه إذا ما وافق رجال الدين والنبلاء باعتبارهم مجلسين متفرقين على سياسة ما ففى استطاعتهم تنفيذها باعتبار الأصوات اثنين لواحد حتى ولو كان هذا دون موافقة الطبقة الثالثة وعندما اجتمع ممثلوا الطبقات فى مايو ١٧٨٩ كانت المشكلة الأولى هى البحث فيما إذا كانوا سيتبعون الدستور القديم ويصوتون بالوحدات أو سيصوتون فى مجلس واحد كبير يصل تعداده إلى ألف ومائتين من الأعضاء وسيكون عدد الطبقة الثالثة المضاعف مضاف إليه البعض الموجودين بين الهيئتين الاخريتين وهذا يمثل أغلبية واضحة . وإزاء إصرار الطبقة الثالثة على

وجود جمعية واحدة كبيرة بهذا الحجم وافق الملك على هذه الجمعية بشرط تواجد الطبقات الثلاثة منفصلة .

وعندما بدأت عملية التصويت . فكان التساؤل حول إجراءاته بالطبقات أو بالأفراد فى الجمعية الواحدة . وأصرت الطبقة الثالثة على موقفها حيث أن الجمعية واحدة تضم الجميع بلا تفرقة أو انفصال ورفضت أن تقوم بأى عمل حتى تنضم إليها الهيئات الأخرى فيما يسمى بالجمعية الوطنية . وكان هذا الصراع قد استمر شهرين . إلا أن الحدث المباشر لاندلاع الثورة بدأ حيث منعت الطبقة الثالثة بأمر أو توجيه خاطىء من الملك من عقد اجتماعها فى مقر الاجتماعات المعتاد . وعندئذ اندفع أعضاؤها فى ٢٠ يونية ١٧٨٩ نحو ساحة من ساحات التنس وأقسموا ألا ينفضوا حتى يضعوا دستورا لفرنسا . بل وأكثر من هذا ذلك التحدى العنيف من جانب ذات الطبقة . عندما طلب الملك بكل ما للتاج من عظمة وأبهة فى جلسة ٢٣ يونية بأن يكون التصويت بطريقة الهيئات المنفصلة . ففى هذه الجلسة بقيت الطبقة الثالثة فى الخلف بعد مغادرة الملك للقاعة ووقف ميرابو أحد زعمائها معلنا : أننا مجتمعون هنا بارادة الشعب ولن نغادر المكان إلا بالقوة . ومع بداية يوليو كانت الجمعية الوطنية قد تأسست وكانت على استعداد لوضع النظريات موضع التنفيذ فلقد اتخذت بهذا الخطوات الأولى للثورة الفرنسية . . ثم تطورت خارج البرلمان بشىء من العنف الشديد حيث تم الاستيلاء على سجن الباستيل فى ١٤ يوليو وهو بداية التاريخ الجمهورى لفرنسا الحديث .

وهكذا . . فالبرلمان كان فى هذه الثورات الثلاث هو المنبع والمثبت الشرعى لها بل اندلعت منها الشرارة الأولى كما يقال أحيانا .

وإذا عدنا لمصر . بعد ما بدأ تأصيل دور البرلمان فى هذه الثورات الكبرى . هل كانت لبرلمانات ما قبل الثورة دورا أيضا نحو الاعداد أو التجهيز أو الدعوة للثورة ؟ واذا كانت الثورات الكبرى لم تدعو لمثل هذا المبدأ الذى دعت إليه ثورة يوليو وهو اقامة حياة نيابية سليمة . . فلماذا رفعت هذا الشعار رغم قدم واصالة الحياة النيابية فى مصر قبل الثورة بمائة عام تقريبا .

وهل تحقق هذا الهدف أو ذلك الشعار بالفعل ؟ وهذا التساؤل الأخير هو مدخل أو الهدف أو الدافع لتقديم هذه الدراسة حيث أنه من خلال الصفحات المعروضة ستكون الاجابة واضحة بالسلب أو الايجاب .

فقد كانت قضية الاستقلال الوطنى والتخلص من الاحتلال الانجليزى لمصر هى القضية التى شغلت الساسة والزعماء والبرلمانيين والشعب طوال النصف الأول من القرن العشرين ولا سيما بعدما تحقق وضع دستور لأول مرة بالبلاد عام ١٩٢٣ . وحيث كانت هناك معاهدة عام ١٩٣٦ والتى كانت تعطى لمصر استقلالا وان كانت هناك بعض التحفظات فى هذه المعاهدة تكبل مصر فى نشاطها إلى حد كبير سواء على النشاط الداخلى أو الخارجى وقد كانت القضية الغاء المعاهدة أو إعادة النظر فيها محل جدل سياسى عنيف طوال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ . حيث بدا للمصريين ان انجلترا سترحل بصفة نهائية عقب انتهاء هذه الحرب وخاصة انها نالت إنتصارًا بها . وقد قدمت مصر لها من العون اللازم فى هذه الحرب من خلال موقعها فى منطقة الشرق الأوسط . وواقعة معركة العلمين الشهيرة على صحراءها والتى ظفر فيها الانجليز بالنصر على الألمان وحيث كانت هذه المعركة فاصلة فى هذه الحرب الطويلة الرهيبة .

فما هو دور البرلمان ما قبل الثورة فى التمهيد أو الدعوة أو الإعداد لها ؟ فقد كانت هناك ـ بالطبع ـ ظروف وملابسات واعتبارات متعددة تؤدى إلى مثل هذه النتيجة أى الثورة . . وإن لم يعلم أو يصرح بهذا علنا كاثنا من كان بقدر ما كان هناك نقد ومعارضة فقط للنظام القائم حينذاك ولكنه لم يتجاوز ذلك إلى الدعوة لثورة . حتى أن المظاهرات المتعددة لم تدعو لذلك بقدر ما كانت تمثل احتجاجات أو تمرد أو معارضة أو هجوم على زعيم أو سياسى أو سياسة الحكومة . ولكن من خلال استقراء التاريخ النيابى لهذه الفترة أى قبل الثورة فقد كانت هناك دعوة لذلك لأول مرة منذ ثورة عام ١٩١٩ . وقد كان ذلك أثناء مناقشة خطاب العرش الذى القاه الملك فاروق فى أواخر عام ١٩٤٥ . ففى جلسة ليلة رأس السنة الميلادية حيث كان اليوم الواحد والثلاثين من ديسمبر عام ١٩٤٥ وأثناء المناقشة المذكورة . كان عضو المعارضة عبد العزيز الصوفانى ينتقد خطاب العرش ويهاجم الحكومة لموقفها من المعاهدة المصرية الانجليزية لعام ١٩٣٦ وضرورة الغاءها أو إعادة النظر فيها وان البعثة الانجليزية العسكرية التى تشرف على الجيش هى السبب فى أن يكون الجيش متخلفا . . حتى وصل فى حديثه على المنبر تحت القبة إلى قوله : والعمل قسمان : قسم على الحكومة وقسم على الشعب . فعلى الحكومة أن تأخذ من الماضى عبرة وأن تعلم أن الاستمرار فى المهادنة واللين فى المطالبة لن يجديا نفعا ازاء الشراهة الاستعمارية . ويجب أيضا على الحكومة الرشيدة التى تريد أن تسجل لها تاريخا مجيدا أن تكون فى عملها جادة ومتضامنة مع الشعب ويؤسفنا أن هذا الشعب المسكين قد وثق ثقة عمياء وفوض أمره إلى زعماء ومحترفى سياسة فى هذا البلد فاضطر أن يقف موقفا حرجا إذ أنه لم يصل إلى نتيجة تحقق أمله فى هؤلاء الساسة

والحقيقة أن هؤلاء الساسة المصريين جميعا من أول قيام الحياة البرلمانية أحسنوا الظن بالانجليز واستغلوا ثقة الشعب فباءوا بالخسران .

ثم يصل إلى كلمته إلى الدعوة التى نشير إليها حيث قال : واننا فى الوقت الذى نلقى فيه اللوم على الحكومات لا نخلى الشعب من المسئولية واسمح لنفسى أن أنادى من فوق هذا المنبر أنه فى هذه الفترة تقع المسئولية الكبرى على عاتق الشعب الذى يجب عليه ألا يسترسل فى حسن الظن وألا يقف مكتوفا بعيدا عن الميدان فإنه إن لم يستخلص حقه وان لم يقف موقفا عدائيا ضد من يغتصب حقوقه فإنه لن يصل إلى ما يريد وعندئذ ضجت القاعة بصخب حيث تساءل الكثير من النواب عما إذا كن المقصود أو المراد من هذا إشعال نار الثورة . . وان كان العضو قد ألمح لهذا أو جاء المعنى ضمنيا الا أن النواب قد التقطوه فورا . . وحينئذ أعلن العضو مقصده أو المعنى الذى يرمى إليه بصراحة فقال : افهموا ما تشاءون وأنا أول من يقوم بالثورة وأول من يضحى بحياته فى سبيل بلاده . أقول ذلك علنا وبأعلى صوتى فليس فى الثورة ما يخيف إذا كانت سبيلا إلى استرداد الحق المغصوب . وبهذا نرى أن الدعوة لثورة . . بدأت من البرلمان المصرى قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وان كانت هذه الدعوة قوبلت بالتجاهل أو عدم المبالاة أو الرضاء بالأمر الواقع أو محاولات عديدة مع الاحتلال الانجليزى . . إلا أنه انصافا فإن الدعوة الأولى للثورة كانت برلمانية . . وان كانت الثورة قد غيبت عن البلاد الحياة البرلمانية ـ عقب قيامها ـ خمسة سنوات حيث بدأت عام ١٩٥٧ .

وإذا كان برلمان ما قبل الثورة قد دعا لهذه الثورة فماذا سيكون عليه برلمان هذه الثورة أى ماذا كانت الحياة البرلمانية بعد الثورة ؟ هذا ما سنحاول أن نجيب عنه .

وإن كانت هناك أوجه تشابه بينهما رغم الفروق الشاسعة بينهما أيضا . فربما تكون كلمة مصطفى أمين عضو مجلس النواب فى الجلسة المذكورة أبلغ تعبير عن إحدى وجوه التشابه ولا سيما من الذين عاصروا وكتبوا وانتقدوا أحيانا برلمان ما بعد الثورة .

فقد أعلن مصطفى أمين الكاتب الصحفى قائلا : نحن نكثر كنواب من الحديث عن واجبات الوزراء ونزاهة الحكم وانى أرى أنه يحسن أن نبدأ بأنفسنا ويجب أن نعترف أن النائب يضطر تحت الحاح الناخبين إلى اساءة استعمال سلطته النيابية . فإن بعضنا أو أغلبنا لا عمل له إلا أن يذهب إلى الوزارات ويرجو تعيين موظف أو ترقية آخر أو نقل ثالث أو الغاء نقل رابع وان هذا ليضعف من قوة

التمثيل البرلمانى وقد أصبح هذا العمل يستغرق أكثر وقت النواب والوزراء وهذا يحدث فى كل برلمان . ولكن البرلمان الذى يريد أن ينفذ روح الدستور هو الذى يحاول أن يتخلص من هذه العادة . . . وعندئذ صفق له النواب . .

وعلاجا لذلك . . ونهوضا بالممارسة البرلمانية اقترح مصطفى أمين أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون يمنع النواب من الاتصال بالوزراء عن غير طريق مكتب المجلس وأن تنشر جميع وساطات النواب فى الجريدة الرسمية وبهذا لا يتقدم النائب إلى الحكومة برجاء إلا إذا كان معقولا وفى الوقت نفسه لا تفضل الحكومة مصالح النواب من انصارها على مصالح خصومها . . واعتقد أن الحكومة لو فعلت هذا لاصبحت مهمة النواب فى الذهاب إلى الوزارات ورجاء الوزير أو وكيل الوزارة لا وجود لها .

واستطرد مصطفى أمين فى نداءه لتعزيز وتدعيم البرلمان سياسيا وبالتالى ليكون قوة مؤثرة فقال : وأرى أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون يمنع رئيس المجلسين ( الشيوخ والنواب ) أن يكونا عضوين فى الشركات فإن هذه العضوية لا تتفق مع كرامة المنصبين وصحيح أن سعادة رئيس مجلس النواب الحالى ( محمد حامد جوده باشا ) ليس عضوا فى شركة ولكننا نشرع للمستقبل فلسنا نعرف من يكون رئيس المجلس بعد خمس سنوات .

وقال : وكذلك أرى - دفعا لاستغلال القبة رأى مصطفى أمين أن يسن تقليد جديد بأن يكون لزعيم المعارضة مكافأة أو مرتب رئيس الوزراء حتى يستطيع أن يتفرغ لمهمته التى هى لازمة للحياة النيابية لزوم منصب رئيس الوزراء ورأى أن يكون مكانه فى بروتوكول الدولة بعد رئيس المجلسين مباشرة وأن يتقدم الوزراء جميعا . ويرى أن هذا يقلل من رغبة كل زعيم معارضة فى أن يكون رئيس وزراء وفى الوقت نفسه تشجيعا لكل رئيس وزارة أن يكون زعيم معارضة .

وكان رئيس الوزراء فى قاعة المجلس حينذاك محمود فهمى النقراشى باشا . وللأهمية القصوى للبرلمان فى أى دولة . فقد كان محل دراستنا هذه . وان كانت حياتنا البرلمانية حافلة . إلا أن هذه الدراسة تقتصر على فترة محددة بذاتها . وحيث تتناول الفترة من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٧٧ وهى فترة التنظيم السياسى الواحد . هذا التنظيم الذى بدأ مع الثورة ولم تنتهى إليه . ولذلك فهى فترة مرحلية أو عابرة لا بد من دراستها والتحميص بها لتكون منارا لنا فى ممارستنا وحياتنا النيابية سواء لطرفيها الناخب والنائب . وما هى عيوب أو مزايا البرلمان ذات التنظيم السياسى الواحد .

وربما نجد فى هذه الدراسات الاعتبارات والدواعى التى دعت الثورة إلى العودة للديمقراطية الحزبية أوالنظام السياسى متعدد الأحزاب . وحيث قد استغرقت مرحلة التنظيم السياسى الواحد ما يقرب من واحد وعشرين عاما . والواقع أن هذه الدراسة ذات طابع تاريخى . وبالطبع فإن التاريخ السياسى . . تسجيلا . . وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من اتباع منهج التسجيل والتحليل معا . فالتسجيل فى ضؤ الحقيقة الواقعة حينذاك والتحليل فى ضؤ ظروف الحقيقة المعروضة أيضا .

وعن ما تردد أحيانا بأن تاريخنا تكتبه أقلام أجنبية سواء أكانت فى صورة مذكرات أو ذكريات أو وثائق فإن هذه الدراسة ليس مرجعها هذا أو ذاك . إنما مرجعها الأصلى والأساسى هو مضابط البرلمان وأحيانا الوثائق الصوتية وخاصة أنه ليس هناك مرجع لهذه الدراسة أو ما شابها وكذلك بعض محاضر لجان أو اجتماعات معينة .

وقد تم الاطلاع على ما يقرب من سبعمائه وخمسين مضبطة برلمانية تغطى فترة حكم التنظيم السياسى الواحد وهى من آوائل ١٩٥٧ حتى منتصف عام ١٩٧٧ .

وإن كان للأسف فإن بعض الوقائع لم تكن مسجلة تسجيلا كاملا بالمضابط مما اضطرنا إلى استكمال معرفة وقائعها عن طريق اطرافها الأحياء وتحرى الحقيقة بدقة منها كوثائق صوتية .

وعلى ذلك فهذه الدراسة أيضا خالية من الهوى الخاص أو المزاج الشخصى أو الانحراف الأخلاقى حيث أن وثائقها موجودة بالجهات المختصة والمعنية .

وإنما متى ولماذا كانت هذه الدراسة .

ررت اعداد هذه الدراسة عقب وفاة الرئيس أنور السادات فى اكتوبر عام ١٩٨١ وحيث اعتبرته آخر سلالة الثوريين المعاصرين على مدى حكم الثورة . وتصورت ـ وهذا حق ـ أنه آن الأوان لكتابة تاريخ الثورة بلا حرج أو حساسية أو تأثر أو تأثير . . وقد اخترت الجانب البرلمانى اثناء حكم الثورة لاعتبارين :

أولهما أن تاريخنا البرلمانى فى معظمه مجهول لكثيرين من أبناء الشعب كبارا أو صغارا بحكم ما كان يحجر أحيانا على نشر بعض وقائعه أو إحجام الصحف عن النشر بصورة كاملة لعدم إمكانية فرد مساحة أكبر مما كانت تغطى وقائع ونشاط

للبرلمـان وكذلك عدم العلم بخلفيات بعض القرارات والقوانين والمواقف الهامة تحت القبة ولاسيما فى أن البرلمان دائما هو مؤشر التقدم الديمقراطى .

أمـا الاعتبار الثانى وهو كونى صحفى مختص بالشئون البرلمانية لعدة سنوات مضت تؤهلنى من هذه المنطلق دراسة هذا الجانب التاريخى من عهود حكام الثورة بل إن هذا الجانب أيضا فى عهود ما قبل الثورة لا توجد له مراجعة وهذا ما بعث الحـافـز داخل نفسى بصورة أكثر الحاحا إلى أن اتصدى لهذا العمل بما فيه من مشقـة . وخـاصة التصدى مثل هذه الدراسة دون تفرغ مهنى . وان كانت قد وفقت رغم ذلك ـ بحمد الله ـ وتمكنت من الانتهاء منه فى وقت مناسب .

وهـذه الـدراسـة نتنـاول بالتحديد ـ دون مواربة ـ هدف من أهداف الثورة الستة . وهو إقامة حياة نيابية سليمة .

.وحتى نصل إلى مدى تحقق هذا الهدف من عدمه . كان لا بد من طرح تساؤل مبدئى ألا وهو ما هو دور الجماهير فى إرساء هذا البناء البرلمانى وإلى أى مدى نجح هذا الدور بما فرضه من قضايا ومن اهتمامات ومشاكل واحداث كان لا بد أن يكون للبرلمان موقف أو كلمة ازاءها ؟ وفى مقابل ذلك ماذا كان للبرلمان من دور فى حياة الجماهير سواء بالسلب أم بالإيجاب ؟ وكذلك دور السلطة أو دور القيادة السياسية فى توجيه أو توظيف أو نمو البناء البرلمانى ؟ وعلى ذلك فالفترة محل الدراسة ـ تبعا لذلك ـ تتناول قضايا واحداث هامة سواء كانت من قبل الأعضاء أو السلطة أو الجماهير .

ومن خلال عرضى لمجمـوعة القضايا والأحداث المتعددة سنخلص فى النهاية للنتيجة المرجوة وهى مدى تحقق إقامة حياة نيابية سليمة كشعار ثورى من مبادىء ستة .

ومن الأهمية أن نذكر أننا تعرضنا للقضايا من حيث تتابعها التاريخى فى الفترة المذكورة .

وبالطبع فإنه قد اختيرت جميع القضايا التى تغطى تاريخ هذه الفترة أما ما عداها من نشاط تحت القبة فلا يعد وان يكون نشاطا روتينيا لا قبل لنا باعتباره تاريخا مؤثرا . كمناقشة ميزانية ومشروعات قوانين عادية وربما تطلق عليها نمطية .

ولطول هذه الدراسة فكان لزاما أن نقدمها فى ثلاث أجزاء .

ولنا فيما نقدمه . . نرجو أن يحوز رضى القراء ولنا أمل في الله أن نحوز الثواب على الاجتهاد . .

والله ولي التوفيق . .

محمد الطويل

يوليو ١٩٨٣ .

## ١

# البداية بين الديمقراطيه .. والتزكيه

إنها الجلسة الأولى . . ربما تكون قد استغرقت سويعات ولكنها كانت ذو ملامح لدهر طويل . . أو مؤشرات لعهد جديد . .

فهى الجلسة الأولى فى يومنا الأول البرلمانى بعد الثورة . . حيث كانت غائبة منذ خمس سنوات . .

كانت القضية الأولى والأساسية هى الديمقراطية وموقف الثورة منها . . وموقف البرلمان أيضا فماذا كان من كل منهما . . ؟

أولا : لقد جرى انتخاب أول رئيس لبرلمان الثورة بالتعيين كما يطلق هذا التعبير أحيانا حيث قد نشرت صحيفة الأهرام اليومية خبر ترشيحه رئيسا للمجلس ولم تشأ أن تفصح حقيقة هذا الترشيح بأنه تعيين من قبل الثورة . وكان ذلك فى نفس يوم انعقاد أول جلسة وحيث قد نفى بعض الأعضاء هذا بما يوحى من إيعاذ أو توجيه من الثورة وغضب آخرين من هذا الإعلان الصريح الذى يفسد الشكل الديمقراطى الجديد للعهد الثورى . وهذا ما يجرح كرامتهم ومكانتهم الجماهيرية فى دوائرهم الانتخابية بل ربما يؤدى ذلك إلى الانتقاص من مكانتهم أمام المسئولين بالسلطة التنفيذية والذين يترددون عليهم لانهاء مشاكل أو متاعب الجمهور اليومية بمقتضى نيابتهم البرلمانية .

ثانيا : ورغم أن نظام حكم الفرد بدت ملامحه قبل ذلك وكان يمكن اجهاضه أو الحد من أظافره وأنيابه ولاسيما بعد عودة الحياة النيابية إلا أن هذا النظام الجديد قوبل من جانب البعض بالترحاب والتأييد .

فسمح هذا البعض لنفسه برعايته وتشجيعه وتمجيده ومدحه وثناءه وتكريمه

وتقديره دون دوافع طيبة بقدر ما كانت دوافع من الخوف، أو الانتهازية . بل إن الجلسة الأولى قد اهتزت من التصفيق لما يقرب من ست وعشرين مرة .

ثالثا : وفى ظل وجود البرلمان فى إطار التنظيم الواحد فقد أصبحت الأمور فوقية وليست جانبية كما فى ظل نظام تعدد التنظيمات السياسية أى الأحزاب . وطالما أن الأمور فوقية . فكل ما تصبو إليه السلطة واجب النفاذ مهما كانت المواقف الجماهيرية وآرائها .

رابعا : أن الثورة عبرت عن سياستها الفوقية هذه من خلال تعبير رئيس المجلس حينذاك حول تكريم أو تقدير رئيس الجمهورية بأن ذلك، فى الوقت المناسب . . فكان تعبيرا تكتيكيا بل وسيبدو ذلك فى مواقف واحداث أخرى .

خامسا : أن الرئيس محمد أنور السادات كان وكيلا لأول برلمان وعلى ذلك فقد شارك فى صياغة هذه الحياة البرلمانية الجديدة . . وإن كان على مضض أو إكراه فقد شارك وحسب . . وهذا للتاريخ . . فكل عضو حرص على كلمة التاريخ والأجيال القادمة بل والمستقبل . .

وهنـا . . سنتوقف عند أحداث هذه الجلسة الأولى ليطل علينا التاريخ الماضى . . من أهل هذا المستقبل وهو الحاضر الآن . . بيننا ومعنا . .

فقد اجتمع مجلس الأمة فى الساعة التاسعة صباح يوم **٢٣** يوليو **١٩٥٧** برئاسة أكبر الأعضاء سنا وهو العضو أحمد صبحى عثمان الهرميل .

وبعد حلف اليمين من جانب الأعضاء تحدث رئيس الجلسة قائلا لنشرع الآن فى انتخاب الرئيس . ولما كان المجلس لم يضع لائحته الداخلية بعد . . فانى اعرض على السادة الأعضاء أن يجرى انتخاب الرئيس على أساس الأحكام الواردة فى قانون مجلس الأمة لانتخاب أعضائه وذلك بأن يكون الانتخاب سريا وبالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات فإذا لم يحصل أحد على هذه الأغلبية فى المرة الأولى يعاد الانتخاب بالنسبة للذين نالا أكثر الأصوات عددا . فإذا تساوى معهما واحدا أو أكثر اشترك معهما فى المرة الثانية ويكون الانتخاب فى هذه الحالة بالأغلبية النسبية فإذا ما تساوت

الأصوات كانت الأولوية لمن تعنيه القرعة . كما أمر فى أن تتبع هذه الأسس أيضا بالنسبة لانتخاب الوكيلين .

وقد وافق المجلس على هذا . .

ثم كان أول المتحدثين الدكتور عبد الغفار متولى وكانت البداية ـ حينذاك ـ غاضبة ـ حيث أعلن قائلا : إننى أرجو أن يتكرم السيد رئيس المجلس بتوجيه نظر الصحف إلى عدم سبق الحوادث فقد نشرت جريدة الأهرام الصادرة صباح اليوم نبأ انتخاب السيد عبد اللطيف البغدادى رئيسا لمجلس الأمة وكذلك انتخاب الوكيلين بالاجماع . والذى أفهمه أن يرد ذكر هذا النبأ فى الصحف التى تصدر بعد الانتهاء من عملية الانتخاب حتى لا يكون فى ذلك املاء على السادة أعضاء المجلس وحتى لا يساء فهم ذلك المعنى . فيرد عليه رئيس المجلس أى رئيس الجلسة قائلا : أرجو عدم إثارة أية مناقشات تتعلق بانتخاب الرئيس والوكيلين وأن يرجأ ذلك إلى ما بعد اتمام الانتخاب .

وفور ذلك تم توزيع أوراق انتخاب رئيس المجلس . وكانت هناك أيضا أصوات تتساءل عن أسماء المرشحين لرياسة المجلس

وفى خضم هذه الأصوات تعالى صوت العضو محمود محمد العتال فصاح قائلا : أرشح السيد عبد اللطيف البغدادى لرئاسة المجلس .

ورغم مرور خمسة سنوات على قيام الثورة وانشاء أو ذيوع أسماء قادتها . ورغم أن السيد عبد اللطيف البغدادى كان يعمل ـ قبيل هذا وزيرا للشئون البلدية والقروية ثم وزيرا للدولة لشئون التخطيط القومى وشئون بور سعيد . إلا أنه قد تعالت بعض الأصوات تردد : نريد معرفة اسم المرشح بالكامل .

فوقف عبد اللطيف محمود البغدادى مرددا اسمه على مسمع الحاضرين وعندئذ صفق له المجلس تصفيقا حادا يتخلله أصوات تردد قائلة : كلنا نوافق على ذلك ونؤيد هذا الترشيح .

ثم وقف العضو شوقى عبد الناصر الشقيق للرئيس جمال عبد الناصر يعلن قائلا : ما دام المرشح للرياسة واحدا ومادام قد تبين رأى المجلس بوضوح فأرى أنه لا ضرورة لإجراء عملية الانتخاب وأن يكون انتخابه بالتزكية شأن عضو مجلس الأمة .

ولكن العضو محمد محمود جلال يعارض ذلك الرأى بقوله : لهذا العهد احترامه ووقاره ولذلك يجب علينا أن نسير ووفقا للاجراءات المقررة لعملية الانتخاب وذلك بإيداع أوراق الانتخاب فى الصناديقالمعدة لذلك . وأنا إن كنت حفيا بالمرشح ولكنى أحفل بالنظام واحفى بالمجلس .

فيعود شوقى عبد الناصر ليرد عليه قائلا : لقد سبق لنا وأن وافقنا على أن نسير على أساس الأحكام الخاصة بالانتخابات العامة الواردة فى قانون عضوية مجلس الأمة التى تنص على أنه إذا كان هناك مرشح واحد فإنه يفوز بالتزكية أما إذا كنا سنضع نظاما جديدا يسير عليه المجلس ويختلف عما اتفقنا عليه فى أول الأمر . فتلك مسألة أخرى .

وأيد العضو محمد على قاسم ما ذهب إليه شوقى عبد الناصر قال : أرى أن تتبع الأسس التى سبق أن وافقنا عليها وهى الخاصة بانتخابات مجلس الأمة وذلك بأن يجرى الانتخاب بالطريق السرى إذا كان هناك أكثر من مرشح واحد أما إذا كان المرشح واحدا فمن رأى أنه لا داعى لاجراء الانتخابات .

فصفق المجلس لهذا التأييد .

ولكن الرأى المعارض مازال يكتسب مؤيديه فاعلن العضو محمد محمد رياض القيعى قائلا : إننى أعارض فى عدم إجراء الانتخاب حتى ولو كان المرشح واحدا لأن هذه القاعدة التى يقول بها زميلى تنافى أحكام الدستور الذى يوجب إجراء الانتخاب بالطريق السرى حتى لو كان هناك مرشح واحد . وإن كان لم يصل إلى مداه الكامل .

وهنا يصيح بغضب محمد محمود جلال والذى تزعم المعارضة فى ذلك الموقف

قائلا : إن هناك شيئا أعلى من كل دستور ولائحة وهو النظام والعرف المصطلح عليه داخل كل هيئة . .

وهنا تحدث ضجة بالقاعة . . يقطعها صوت عال من شوقى عبد الناصر حيث يعلن رأيه حاسما : إذا كان هناك من يريد ترشيح نفسه فليعلن عن ذلك أما إذا كان لم يتقدم سوى مرشح واحد لرياسة المجلس فإنه يفوز بالتزكية .

وهنا يتماسك محمد محمود جلال الحديث محاولا تهدئة الموقف فيتحدث بصوت هادىء النبرات فيقول : سادتى إننى حريص على وقتكم وأعتقد أنه ثمين فالأمر واضح للغاية ولكل هيئة أن تضع لائحة تسير بمقتضاها ونحن إلى هذه الساعة لم نضع اللائحة الداخلية التى تنظم سير أعمالنا ولا بد لنا من انتخاب رئيس لمجلسنا ذلك لأن الرياسة الحازمة الحادبة ضرورية من أول دقيقة ولذلك يجب أن يتم انتخاب رئيس المجلس فورا وقد نص الدستور على الانتخاب ولم ينص على الترشيح ووزعت علينا أوراق الانتخاب فعلا وقد سبق وأن قلت أنى قد أكون حفيا بالمرشح ولكنى أحفى بالمجلس واحفى بالنظام وأرجو مخلصا أن يضفى الله على هذا العهد ما هو أهله من كرامة وتكريم ولهذا أرجو أن نبدأ عملية الانتخاب فورا حتى يكون النصر والتوفيق حليفنا .

ويبدو أن هذا الحديث الهادىء قد نال مقصده فصفق له الأعضاء باحترام .

ثم وقف العضو منصور مشالى قائلا : يجب أن يعلن اسم العضو الذى يرشح نفسه للرياسة حتى نكون على بينة من الأمور إذا رأى أحد السادة الأعضاء أن يتقدم بترشيح نفسه فليتفضل وكل ما يعنينى هو أن نسير على أسس سليمة لا تشوبها شائبة وعلى ذلك أرى أن تتم عملية الانتخاب بالنداء بالاسم وأن يودع كل عضو ورقة انتخابه فى الصندوق المعد لذلك .

ثم تحدث رئيس الجلسة ليعرض على المجلس رأيه فقال : هل يوافق المجلس على أنه إذا لم يتقدم للترشيح سوى عضوا واحد يعتبر ذلك انتخابا له من المجلس ؟ الموافق على ذلك يتفضل بالوقوف .

وهنا وقف أغلبية من الأعضاء تعبيرا عن موافقتها على هذا الرأى يصحب ذلك تصفيق حاد .

وهنا أراد العضو عبد المجيد منصور عامر تسجيل هذا الموقف تاريخيا لإحساسه بخطورته وأهميته فطالب أن يثبت فى مضبطة الجلسة عدد الأعضاء الذين وافقوا على هذا الاقتراح وعدد من لم يوافق عليه أى أن يثبت عدد من يرون الاكتفاء بمجرد الترشيح وعدد من يرون وجوب إجراء عملية الانتخاب فنحن الآن نضع تقاليد برلمانية للمستقبل ويجب أن تكون هذه التقاليد سليمة فالمسألة ليست مسألة مجاملات وإنما الواجب أن تسير على هدى مثل عليا ويستطرد قائلا : وأرجو ألا يفهم اعتراضى هذا على أننى اطغى على العضو المرشح بل على المبدأ فى حد ذاته بمعنى ألا يعرض علينا أى إنسان بعينه بل الواجب أن يتوافر لكل عضو منا حرية إعطاء صوته لمن يشاء لما نص عليه الدستور . لذلك أكرر ما سبق قوله من وجوب إثبات عدد من وافق من الأعضاء وعدد من لم يوافق منهم . فنحن الآن نضع التقاليد للمستقبل .

ولم يجاب هذا العضو لطلبه ولم يثبت ذلك فى المضبطة . وبدأ الاتجاه المؤيد يعضد مطلبه فوقف العضو أحمد شوقى عبد الرحمن يقول : لقد سبق وأن وافق المجلس على أن يتبع بالنسبة لانتخاب الرئيس والوكيلين الاجراءات التى نص عليها قانون عضوية مجلس الأمة ولما كان هذا القانون ينص على أن تجرى الانتخابات بطريق الاقتراع السرى تطبيقا للأحكام التى تتضمنها ولما كان هذا القانون مازال قائما ولما كان من المبادىء المسلم بها أن القانون لا يعد له ولا يلغيه إلا قانون فيجب ألا نحطم هذا القانون باتباع إجراءات غير دستورية بل الواجب يحتم علينا فى أول انعقاد لهذا المجلس أن تكون اجراءاتنا دستورية .

وفى ذات الاتجاه أيضا تحدث حسين سليمان أحمد فقال : أود أن أوجه النظر إلى أن هناك فرقا بين الانتخاب والاستفتاء فعملية الانتخاب تتم بين اثنين أو أكثر أما الاستفتاء فيكون بالنسبة لشخصية المرشح ومادام العضو المرشح لرياسة المجلس واحدا فإنه يفوز فى هذه الحالة بالتزكية .

وإزاء هذا الجدل . وهذا التيار من المؤيدين ردت المعارضة على هذا الاقتراح ردا عمليا وليس ردا جدليا أو كلاميا .

فانبرى العضو محمود فهمى أبو كرورة ليصيح بصوته معلنا : أننى أرشح نفسى للرياسة . . حتى يمكن إجراء عملية الانتخاب .

وهنا يتحدث رئيس الجلسة وإن كان حديثه يحمل مفاجأة فقال : لقد تقدم للترشيح لرياسة المجلس كل من السادة الأعضاء : السيد عبد اللطيف محمود البغدادى ـ محمود فهمى أحمد أبو كرورة ـ محمد رشاد الحاذق . ابراهيم الطحاوى . والمفاجأة فى ذلك أن هناك مرشحين كانوا قد أبدوا الرغبة فى ترشيح أنفسهم ولكن رئيس الجلسة لم يعلن عن ذلك ترقبا لحسم هذا الجدل لصالح المؤيدين ولكنه اضطر لاعلانهم فور اعلان العضو أبو كرورة . ترشيح نفسه لهذا المنصب والذى أراد به إرساء أولى قواعد وبديهيات الديمقراطية .

واستطرد رئيس الجلسة قائلا : وبناء على ذلك سنجرى عملية انتخاب الرئيس بالطريقة التى أقرها المجلس وسينادى على أسماء الأعضاء فالمرجو أن يضع كل عضو ورقة الانتخاب الخاصة به فى الصندوق المعد لذلك عند سماع اسمه .

وأجريت عملية الانتخاب بالفعل ونودى على السادة الأعضاء بالاسم ثم افرزت الأصوات وكانت النتيجة فوز السيد عبد اللطيف محمود البغدادى برئاسة المجلس بأغلبية ٣٣٢ صوتا .

ونال محمود فهمى أحمد أبو كرورة سبعة أصوات ومحمد رشاد الحاذق صوتا واحدا وابراهيم الطحاوى صوتا واحدا أيضا .

وعندما أعلن رئيس الجلسة انتخاب عبد اللطيف البغدادى رئيسا للمجلس وقدم له التهنئة بهذه الثقة الغالية . ارتقى المرشح الفائز المنبر ليلقى هذه الكلمات : لقد شرفتمونى إذ انتخبتمونى رئيسا لمجلسكم العظيم هذا أول مجلس نيابى يقوم فى عهد الثورة .

وإنى إذا أحمد لكم هذا الشرف الكبير الذى أوليتمونى إياه حينما أتفق رأيكم على أن تحملونى هذه الأمانة العظيمة أدعوا الله مخلصا أن يجعلنى أهلا لحملها وأن يمنحنى القوة من عنده تعيننى على النهوض بها وتمكننى من المحافظة على هذه الثقة

الغالية التى طوقتم بها عنقى والتى أصارحكم القول أننى لا أعرف وسيلة أحافظ بها عليها سوى المزيد من الإخلاص والمزيد من الجهد الدائب لتثبيت أقدام مصر على قمة المجد التى هى الآن فى الطريق إليه .

ثم استدرك قائلا : ولقد كان فى مقدمة الحقوق التى سلبها اعداء الشعب منه والتى قطعت الثورة على نفسها عهدا بأن تعيدها إليه عند اللحظة الأولى التى تعين فيها الظروف على هذا حقه فى حياة نيابية سليمة يشارك عن طريقها مشاركة ديمقراطية صحيحة فى حكم نفسه وفى تشكيل حياته وفى تحديد مكانه من العالم وها أنتم أولاء فى مجلس الأمة هذا دليل قائم على وفاء الثورة بما قد عاهدت الشعب عليه والزمت به نفسها وانه ليسعد الثورة دائما أن تكون وفيه بالعهد بارة بالوعد .

وبعد انتهاء عبد اللطيف البغدادى من كلمته اتجه إلى منصة الرئاسة ليجلس عليها حيث تخلى عنها فى تلك اللحظة رئيس الجلسة أحمد صبحى عثمان أحمد الهرميل

ثم وقف السيد زكريا محى الدين وزير الداخلية ليتقدم بالتهنئة نيابة عن الحكومة بمناسبة الاجتماع الأول لمجلس الأمة وانتخاب عبد اللطيف البغدادى - أحد قواد الثورة - رئيسا لهذا المجلس .

ثم تحدث محمد محمود جلال والذى كان عضوا سابقا ببرلمانات قبل الثورة حيث قد أمضى بها ما يزيد عن ثمانى سنوات . فقال : سيدى الرئيس . من حقك أن تهنأ بما نلت من ثقة وستكون بإذن الله أهنأ الناس عيشا عندما تكفل لهذا المنبر حقه فى الحرية . فبين هذه الرياسة الحازمة الحادبة وبين هذه المجموعة التى تمثل الشعب والذين بعثت بهم بلادهم بقلوب عامرة تقوم صلة تعد أسمى من كل دستور تلك الصلة التى قوامها الحياة لأنها سلوك كله كرامة وتقدير . وقد تجاوبت فى هذه القاعة صيحات كرام برره منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر . فكانت أحيانا تقابل بالسخرية وتقابل أحيانا أخرى بالتقدير ولكن الرقيب - سبحانه وتعالى - ساهر لا ينام

إن المبادىء التى تنطوى عليها القلوب لا تتأقلم ولا تتغير على الأمر الزمنى ولا

على تفاعل شخصى أو مكانى وقد رأينا ما تحقق بعد ذلك وكأنه يظن أنه خيال .

إننا إذا ما دخلنا القاعة ـ يا سيدى الرئيس ـ فإنما نحمل صورة للوطن على النحو الذى اعتنقناه من قبل والذى يخلو من كل شائبة فى المادة والمعنى ولنعلم أن الثبات أقوى من الزمن .

استطرد تحدثا فقال : وإنى لأذكر قول الرسول صلى الله عليه وسلم ـ حين سأل بنى الحارث : بم غلبتم فى الجاهلية ؟ قالوا : ما غلبنا . قال : بل غلبتم . قالوا : يارسول الله غلبنا لأننا كنا نتفق دائما وما نبدأ بظلم . ونحن على هذا المضمار لن نظلم أبدا بإذن الله وسنحترم التاريخ وسيكون لكل عامل مثقال ذره تقدير ولن نبخس أحدا فى ماضى أو حاضر بل ننظر للعمل دون الأشخاص . ثم قال : ولنذكر القاعة الأخرى ـ يقصد بها قاعة مجلس الشيوخ المجاورة لقاعة مجلس الأمة ـ التى دوى فيها صوت الوزير الخطير الجنرال محمد شريف باشا يوم ٢٦ ديسمبر عام ١٨٨١ حين أعلن على المجلس النيابى أن له السلطة التأسيسية . وأننا بهذا أيها السادة نؤمن أبناءنا ونؤمن الجيل الحاضر لأن الذى ينسى ماضيه لا يؤمن حاضره ولا يبتسم له مستقبل . وختم حديثه قائلا : لقد ميز الله بلدكم وشعبكم بذاتية مصرية نرجو أن نحافظ عليها دائما .

هذا صوت عاقل حريص على الثورة بموضوعية ومن خلال القيم العامة . وينبرى صوت آخر ليس مؤيدا فحسب ـ وهذا حقه ـ ولكنه تجاوز ذلك إلى ما يصطلح عليه بالتأييد الأعمى أو النفاق أو التملق حيث صاح وكأنه يشير إلى بداية التاريخ النيابى حيث ينعقد هذا المجلس . وكأنه لم يكن هناك حياة نيابية من قبل . وليشير بفضل الثورة فى ذلك . وإن كان ذلك ربما يعد منطقيا حيث أنه لو لم تكن الثورة لما أتى لهذا المجلس عضوا . فوقف العضو محمد فوزى أبو سيف قائلا : اننى أكرر التهنئة للسيد الرئيس على الثقة الغالية التى نالها وأرجو ألا يفوتنا جميعا أن نبعث بالتحية والتقدير والإجلال إلى السيد الرئيس العظيم جمال عبد الناصر . فنال بذلك تصفيق الأعضاء الحاد ثم استدرك قائلا : وإذا قلت جمال عبد الناصر فانما أعنى جميع إخوانه . جميع الذين قادوا هذه الثورة ووصلوا بنا إلى هذا المجلس العظيم .

ثم قال : إنه ليوم عظيم حقا كان لهم الفضل فيه وكان لهم الفضل على هذا الشعب

الذى أيدهم فى ثورتهم وانقذ نفسه وكان دائما لهم وربما كما سيكون المجلس لهم درعا بل سنكون نحن لهم جميعا درعا سنضحى حياتنا فى سبيل هذه الثورة وأبطال هذه الثورة وأنا نعاهدهم على ذلك .

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ما يقرب من نصف ساعة . وفى خلال هذه الدقائق اتجه العضو ابراهيم الطحاوى لرئيس المجلس بغرفته يعتذر عن مبادرته لترشيح نفسه . ويطلب سحب ذلك . وكان ذلك سهلا . . حيث انه قد رشح نفسه بورقة كان قد بعث بها إلى رئيس الجلسة حينئذ . ويمكن التراجع عن ذلك حيث أنه لم يعلن ذلك كزميله أبو كرورة .

وبالفعل كان هذا المطلب أول ما بدأت به عودة الجلسة للانعقاد حيث أعلن رئيس المجلس عبد اللطيف البغدادى قائلا : يطلب الزميل الأستاذ ابراهيم الطحاوى اعتبار الصوت الذى اعطى له فى انتخاب الرياسة باطلا لأنه لم يتقدم بترشيح نفسه .

فوقف العضو محمد محمود رياض القيعى يعارض ذلك قائلا : من حق كل عضو بمقتضى الدستور أن ينتخب من يشاء للرياسة ولو لم يتقدم بترشيح نفسه ولهذا لا أوافق على طلب حذف الصوت الذى أعطى للزميل ابراهيم الطحاوى . فرد رئيس المجلس محاولا اكتفاء تسجيل هذا الموقف فقط فقال : يكفى أن يثبت فى المضبطة أن السيد ابراهيم الطحاوى لم يرشح نفسه للرياسة فهل يوافق المجلس على ذلك فوافق الأعضاء .

ثم بدأ المجلس يجرى عملية انتخاب الوكيلين . فتقدم بالترشيح ثمانى أعضاء وأسفرت نتيجة فرز الأصوات عن فوز الرئيس أنور السادات حيث حصل على **٣١٣** صوت ومحمد فؤاد جلال ونال **٢٦٩** صوتا . وتفاوتت الأصوات بين المرشحين الباقين حيث نال منصور مشالى **٣٠** صوت وحسين عبد السلام الجعرانى سبعة أصوات ومحمد محمود جلال **٤٧** صوتا واسماعيل نجم الـ **١١** صوت وعبد العظيم الدفراوى صوتين ومحمود عبد اللطيف صوتين .

ومن خلال هذه النتيجة يتضح أن هناك مجموعة داخل هذا المجلس تمثل نسبة لا

تزيد عن ١٥ بالمائة تؤيد العضو محمد محمود جلال بما هو معروف عنه من تاريخ نيابى سابق وجرأة فى هذا المجلس الجديد أى تؤيد أو تعضد أو تفضل هذه النسبة الاتجاه الليبرالى تحت القبة .

ولكن الأمر كما يقال فالكثرة تغلب الشجاعة .

ووقف الرئيس أنور السادات حيث كان المرة الأولى التى يتحدث فيها فقال : أشكركم على هذه الثقة الغالية وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى وإياكم لكى نحقق لهذا البلد ما تريده له من مجد وعزه .

ثم برزت نفحة النفاق والتملق مرة أخرى حيث أعلن اسماعيل كامل عثمان قائلا : اقترح بمناسبة أعياد الثورة أن يقوم مجلس الأمة بتكريم سيادة رئيس الجمهورية وزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة .

فرد عليه رئيس المجلس : سيعرض هذا الاقتراح على هيئة المكتب لبحث واختيار الوقت الذى يمكن أن يكون مناسبا لذلك .

ولكن العضو محمد فوزى أبو سيف الذى يقصد ذلك الاتجاه بقوة وقف وصاح قائلا لقد سبق لسيادة الرئيس أن كرم أعضاء مجلس الأمة فمن حقنا أن نكرمه بدورنا .

وكان يقصد بتكريم الرئيس للأعضاء . باتاحة الفرصة لهم بانضمامهم لعضوية المجلس وكان بذلك لديه فضل كبير كما سبق وأن أشار إلى ذلك .

ورد رئيس المجلس قائلا : هذا حقكم ولا شك .

ولكن العضو فوزى أبو سيف كان لديه اصرار عنيف على ذلك فانبرى قائلا : ونحن من جانبنا نتمسك بهذا الحق .

فرد عليه رئيس المجلس مرة أخرى فقال مطمئنا له : نحن مقبلون الآن على أعياد الثورة وبعد انتهاء هذه الأعياد سيكون عند مكتب المجلس متسع من الوقت لبحث هذا الاقتراح واخطاركم بما يستقر عليه الرأى .

وبالفعل تحدد يوم لذلك . وأقيم سرادق داخل فناء المجلس وتعارف الأعضاء بالرئيس جمال عبد الناصر . وتناولوا العشاء فى مساء هذا اليوم . بمناسبة تكريم المجلس للرئيس وقادة الثورة . ولكن قبل ختام هذه الجلسة كان هناك ما يؤرق الأعضاء . ويبدو كقضية فى الأفق . وهو نشر انتخاب أو ترشيح عبد اللطيف البغدادى رئيسا للمجلس فى ذات اليوم . فوقف العضو عزيز محمد وصفى يعبر عن هذا موجها حديثه لرئيس المجلس قائلا : أرجو السيد الرئيس أن يوجه نظر الصحف إلى عدم سبق الحوادث فقد طالعتنا بعض صحف اليوم بخبر خاص بانتخاب السيد عبد اللطيف البغدادى رئيسا بالاجماع وكلنا يعرف من هو عبد اللطيف البغدادى يعرف ماضيه الناصع ويعرف قدرته الفذة على الانتاج ويعرف مدى حاجته إلى نشر هذا الخبر ولكن نشره قبل أوانه قد يشتم منه رائحة الاملاء ونحن كأعضاء لمجلس الأمة أحرار نأبى على هذه الصحف أن تسلك هذا الطريق فليس لاحد سلطان على ضمائرنا فضمائرنا هى التى توجهنا ولهذا نرجوا سيادة الرئيس أن يوجه نظر الصحف ألا تسبق الحوادث وألا تنشر أخبارا من شأنها أن تنال منه .

ولكن العضو سعد سليم تحدث وهو يكابر هذا التفسير أو يغالط هذا التفسير حيث قال اعتقد أن ما نشر فى بعض الصحف خاصا بانتخاب الرئيس لا يمكن أن يشتم منه رائحة الاملاء لسبب بسيط هو أن أعضاء مجلس الأمة والمصريين جميعا يعرفون عبد اللطيف البغدادى وماضيه ولقد أحس مراسلوا الصحف . وهم مصريون صالحون يعرفون قدره . بمكانة هذا الرجل فى نفوس الأعضاء فنقلوا للناس صورة هذا الاحساس العميق فالمسألة لا تعدو أن تكون نقل إحساس وليست إملاء بأى حال من الأحوال . وهنا تحدث رئيس المجلس قائلا : الصحافة ممثلة هنا واعتقد أنها ستعمل على تلافى شكاوى الأعضاء وسيعمل مكتب المجلس من جانبه على ألا يتكرر هذا مستقبلا .

ورفعت الجلسة الأولى لأول برلمان بعد الثورة . ليعود للانعقاد بجلسة ثانية فى مساء نفس اليوم للاستماع إلى بيان الافتتاح من الرئيس جمال عبد الناصر .

وبعد هذه الجلسة الأولى . كانت الاتجاهات متعددة . فهناك من يتحمس للثورة ولكن بأسلوبه المختار أو بما يراه مناسبا لهذه الثورة الجديدة ومنهم من يرى حرصه عليها وترحابه بها ووصعها على الطريق الصحيح ببداية ديمقراطية وليبرالية .

ومنهم من توقف عند نقطة الوسط أو الاعتدال حتى تتبين الأمور أكثر وضوحا وماذا تريد الثورة . . وماذا يرى من ذلك ؟ ومنهم من تدفق تأييدا لها بدون دوافع حقيقية إلا إذا كانت نوازع خوف أو تملق أو نفاق .

ومنهم من أراد تقديمها خطوة خطوة كما سنرى فى فصول قادمة فى هذا المؤلف .

ومنهم أيضا من أيدها استبشارا بعهد جديد بقيم جديدة . وفى كل الأحوال كان الجميع مخلصين لنواياهم . وفى كل الأحوال أيضا حاول البعض اثراء حياتنا النيابية بحرية الكلمة والديمقراطية .

ولكن ما أراده هؤلاء شىء . . وما ارادته الثورة لأمرًا آخر وما أراد الشعب لشىء . . وما أراده الله . . كان قضاء مكتوبا وللأجيال وللمستقبل .

# ٢

## البرلمان ... بالأرقام ..

رغم قصر الفترة التى قضاها أول برلمان بعد الثورة فى الحياة السياسية إلا أنه أثرى حياتنا البرلمانية بملامح هامة وحيوية . . وإن كان هذا الإثراء لم يقدر التدفق له ذلك لاعتبارات وظروف متعددة بعضها لم يعرف بعد وبعضها قد علمها الناس .

وتقييم هذا البرلمان - للانصاف - يخضع لمعيار المستقبل وليس بمعيار الماضى لاختلاف العهدين الذى توالت بهما البرلمانات . فلا يجب أن نقيس هذا البرلمان على برلمانات ما قبل الثورة إنما يكون القياس بمقتضى البرلمانات اللاحقه له فى عهد الثورة لاختلاف الأوضاع السياسية فى كل من العهدين .

فهذا البرلمان كانت له سمة خاصة حيث أنه كان أول برلمان عقب الثورة وحيث كانت هناك استعدادات لتكوينه عام ١٩٥٦ إلا أن ظروف العدوان الثلاثى على مصر قد أرجأته إلى العام التالى أى ١٩٥٧ .

وبالطبع فان الثورة حددت الملامح العامة لانتخابات هذا البرلمان فقد تم الحجر على رجالات السياسة فى عهد ما قبل الثورة على اقتحام الحياة البرلمانية الجديدة وان سمح بذلك لبعضها والذى رأت الثورة أنه ليس هناك ضرر كبير منه .

وبالطبع أيضا أتاحت الثورة لرجالها اقتحام البرلمان تعيينا أو انتخابا حتى تضمن أنه سيمثل العهد السياسى الجديد بل وتعضيدها فى متغيراتها التى ستحدثها تطبيقا لمبادئها وأهدافها . . بل إن هذا البرلمان بدا تجربته الأولى لاستكشاف شكل ومضمون وتكوين وممارسة الحياة النيابية عموما فى العهد الجديد . . وتقييم هذه التجربة سيحدد الخطوط الرئيسية والعريضة لما سيكون عليه أى برلمان آخر .

ونظرة عامة على هذا البرلمان . نرى أنه قد اندفع بحماس ووطنية نحو التجديد

والتطوير للارتفاع بمستوى السياسة العامة إلى مستوى أمانة المسئولية نحو الجماهير . . وإن كان هذا الاندفاع قد تقطع واصطدم أحيانا بمنعطفات هامة ذات طابع ثورى أى طابع الانفرادية نحو اتجاه محدد . . وازاء هذا الاصطدام وفى ضوء تقييم هذه التجربة البرلمانية الثرية فقد انسحب بعض الأعضاء من الحياة النيابية فيها بعد عندما استشعروا أن فجوة التفاهم واسعة فيما بينهم وبين الثورة . . ومنهم من سحب بأوامر وتعليمات وتوجيهات بل وبقرارات جمهورية أيضا إزاء عنادهم فى الاستمرار ومحاولة التأثير على اتجاهات الثورة والتى رأوا أن بعضها فى حاجة إلى تقويم أو تصويب والبعض الآخر كان سلبيا ليس فى حاجة إلى ذلك أو تلك واستمر فى برلمانات أخرى . . وان لم يستمر ـ غالبا ـ فى كل برلمانات هذا العهد الجديد .

فقد استغرق هذا البرلمان الأول فترة ما يقرب من سبعة شهور حيث بدأت أولى جلساته فى ٢٣ يوليو ١٩٥٧ فحتى فبراير عام ١٩٥٨ .

وعقد فى خلال هذه الفترة ٤٦ جلسة وجلسة مغلقة وأخرى خاصة أما عن الجلسة المغلقة فكانت أثناء مناقشة استقالة أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة . . وتنظيم الأحرار سابقا ـ وهو السيد كمال الدين حسين حيث كان وزيرا للتعليم . وأما الجلسة الخاصة فكانت مناقشة لبعض الأمور الخاصة بسير العمل بالمجلس ونشاطه .

ونشاط المجلس خلال الفترة المذكورة إذا قيست ـ كما سبق القول ـ بنشاط بعض دورات البرلمانات المتعاقبة فالانصاف فى حقه قائم على ضؤ الأرقام والاحصائيات والمواقف والأحداث التى عاشت تحت القبة طوال الفترات المذكورة .

فقد تقدم الأعضاء بعدد ٦٦ اقتراح بمشروع قانون كما أن الأعضاء قد ناقشوا ٥٩ مشروع قانون قدمت من جانب حكومة الثورة وأن استردت هذه الأخيرة اثنين منهم . وكذلك اقر المجلس ١٥ قرار جمهورى صادر من الرئيس جمال عبد الناصر . كما وافق المجلس أيضا على ٢٥ طلب اعتماد اضافى لبعض قطاعات الدولة المتعددة دفعا للعمل فيها وتطويرها لمواكبة العهد الجديد .

وإن كانت لجان المجلس ذات نشاط متعدد إلا أنه كان أبرزها لجنة الاقتراحات والعرائض حيث أصدرت ١٩ تقريرا تحتوى على مشروعات قوانين من الأعضاء

وكـذلك اقتراحات لحلول بعض المشاكل والقضايا العامة والجماهيرية وكذلك لجنة الشئون المالية والاقتصادية التى أصدرت ١٤ تقريرا ولجنة شئون الميزانية والحساب الختامى التى اصدرت أيضا ٢٥ تقريرا . بالاضافة إلى لجنة تحقيق صحة العضوية حيث بحثت صحة العضوية للاعضاء فاصدرت ٤٠ تقريرا لهذا الغرض .

وإذا تطرقنا إلى الجانب الرقابى فى نشاط المجلس فقد حوى ٢١٩ سؤالا للوزراء وان كانت أولى القطاعات التى نالت أكبر عدد من الأسئلة قد وجهت للتعليم حيث وجه للسيد كمال الدين حسين ٢٩ سؤالا وكذلك الشئون الاجتماعية والعمل حيث تولاها السيد حسين الشافعى فوجه إليه ١٩ سؤالا ثم الصحة حيث وجه إليها ٢٢ سؤالا و٢٦ سؤالا لوزارة الشئـون البلدية والقـروية و١٤ سؤالا لوزارة الـداخلية والـزراعـة و١٢ سؤالا و٩ أسئلة و٤ استجـوابـات لوزير الصنـاعـة و٧ أسئلة واستجوابات لوزير التموين وللاصلاح الزراعى ٧ أسئلة ومثلها لوزارة الخارجية أما المـواصلات فوجه إليها ٢٠ سؤالا و١٢ سؤالا للزراعة أما قطاع الاقتصاد والمالية فوجهت إليه ١٢ سؤالا وهكذا قلت الأسئلة لبقية القطاعات وهذا مؤشر لدى حجم ونوعية اهتمامات المجلس وأعضاء لقضايا المجتمع والدولة .

وإن كان هناك أيضا سؤال ذا طابع رمزى قدم من السيد معروف الدواليبى عضو المجلس النيابى السورى من الأسباب التى حملت الشاب سليمان الحلبى على قتل الجنـرال كليبر الفـرنسى أثناء الاحتلال الفرنسى لمصر . وكان هذا السؤال مقدمة الإجابة تمهيدا لاعلان قيام الوحدة بين مصر وسوريا . أى شىء من تأصيل العلاقة التاريخية بين البلدين .

وبـالاضافة إلى ما سبق فقد تقدم الأعضاء بطلبات مناقشة بعض الموضوعات الهامة والعامة ذات الطابع الجماهيرى . ومن الجدير بالذكر أن طلب المناقشة لأى موضوع لا بد وأن يوقع عليه أكثر من عشرين عضوا . فقد ناقش الأعضاء موضوع السيارات الحكـومية والتـابعـة لأجهزتها ومدى الاشراف عليها . وكذلك السياسة الضرائبية والبحث العلمى ومشكلة البـطالـة ورفع مستوى الريف وتزايد السكان وتحديد النسل وسياسة الحكومة نحو تحسين حالة صرف الأراضى الزراعية لخصوبة التربة وعن الغاء سكك حديد الدلتا وكذلك السياسة القطنية وحماية أسعار القطن من التـدهـور بل والسياسـة القطنية على وجه العموم وأيضا سياسة الحكومة نحو

عمليات الإسكان والإشراف على المبانى والمواصلات فى القاهرة وضواحيها ووسائل النهوض بها . وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة بوجه عام ووسائل تحقيقها وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين بالأراضى الزراعية ومشكلة الإسكان والارتفاع بمستوى الانتاج الزراعى . هذا وقد وصلت عدد الطلبات المناقشة الى تسعة عشر طلبا :

هذا وقد القى بالمجلس ٢١ بيانا أحدهما لرئيس الجمهورية والباقى للوزراء وكان أول بيان لوزير فى هذا البرلمان للمهندس سيد مرعى وزير الدولة للاصلاح الزراعى وكان هذا منطقيا حيث أن هذا الأخير هو رأس حربة الثورة للنظام السابق وقد تبدى ذلك واضحا جليا فيما ذكره الوزير فى بيانه حيث جاء به : إن قانون الاصلاح الزراعى قد مس مصالح فئة قليلة من كبار الملاك لا يزيد عن ١٨٠٠ مالك بالاستيلاء على مساحات من أراضيهم فإنه يفيد أكثر من مليون نسمة يمتلكون هذه المساحات . كما أن الذين يستفيدون من تحديد الايجار يجاوز عددهم أربعة ملايين فرد من مستأجرى الأراضى الزراعية .

ثم قال : والحقيقة الثابتة التى اكدتها أنظمة الاصلاح الزراعى تقرير أن توزيع الأرض يخلق طبقة من صغار الملاك تكون أكثر حرصا على أرضها ومحافظة على خصبها ومرافقها ويضاعف انتاجهم ويزيد دخلهم فتزيد بالتالى القوة الشرائية لدى هذه الطبقة الكبيرة من السكان التى تعد بحق قطاعا هاما فى القاعدة الشعبية .

وهنا فلنقرر حقيقة ازاء الحقيقة التى أعلنها الوزير منذ ما يقرب من ربع قرن وهى فشل الاصلاح الزراعى كقانون وسياسة فى تحقيق ما ورد على لسان الوزير

فلم يكن صغار الملاك أكثر حرصا على الأرض بقدر ما كان كبار الملاك لديهم هذا الحرص أكثر لقدرة إمكانياتهم فى ذلك بالاضافة إلى الإحساس الطبيعى بتملكها مقابل انعدام هذا الإحساس لدى الذين حصلوا عليها وحيث كانت محملة بأعباء اثقلت كاهل الفلاحين وأبلغ دليل على ذلك تعاقب التعديلات المتلاحقة لقانون الاصلاح الزراعى والذى وصلت إلى ما يزيد عن مائة تعديلا فى خمسة وعشرين عاما .

كما أن الانتاج اذا تضاعف فهذا خاضع لعوامل تكنولوجية أكثر منها عامل تملك

وان الملاك الكبار يملكون من وسائل التطوير ما كانت تؤدى إلى تضاعف الانتاج عدة مرات بالاستصلاح الأراضى والتطوير الرأسى للزراعة أيضا .

أما عن زيادة الدخل فلم تتواكب مع ارتفاع الأسعار مما أدى إلى هجرة الفلاحين للمدينة ثم لبعض الدول العربية .

فكان من المتصور أن يطبق الإصلاح الزراعى تطبيقا مدروسا من الجوانب الاقتصادية والعلمية والإجتماعية وليس ليحقق هدف سياسى فقط ألا وهو القضاء على كبار الملاك .

وأذكر فى هذا أننى كنت مع المهندس سيد مرعى بمنزله فى صيف عام **١٩٨٢** وحيث كنت أجرى معه حوار لهذه السطور بصفته أقدم البرلمانيين فى مصر . فقد روى لى قصة تطبيق هذا القانون فى بداية الثورة وحيث قد أفلتت عدة آلاف من الأفدنة لاسرتى سراج الدين والبدراوى عاشور نتيجة التطبيق ولاسيما بالنسبة للأراضى المستصلحة . فبعث إليه جمال عبد الناصر يناقشه بل ويسأله فى هذا وعندما طرح عليه المهندس سيد مرعى الأسانيد القانونية والدستورية لهذه المسألة طلب منه تعديل القانون حتى يتسنى الاستيلاء الكامل على أراضى هاتين الأسرتين معلقا بذلك بقوله : أنا عملت القانون ده علشان دول بالذات . . وهنا . . هل كانت الأغراض الشخصية والطبقية هى الوسيلة التى تدار وتحكم بها مصر . . يا أهل مصر ؟

ونعود مرة أخرى لبيان المهندس سيد مرعى حيث جاء به أيضا : لقد نص قانون الاصلاح الزراعى فى **٩** سبتمبر **١٩٥٢** على أن تستولى اللجنة العليا على الأراضى الزائدة عن **٢٠٠** فدان على مراحل الأكبر فالأكبر وفى نهاية العام الماضى ـ أى عام **١٩٥٦** ـ وقبل الموعد المحدد بسنة اتممنا الاستيلاء على جميع الأراضى التى تجاوزت الحد الأعلى للملكية . وحيث كان عدد الملاك الكبار **١٦٧٨** مالكا .

وهذا واستمر المجلس فى ممارسته والتى تخللتها بالطبع بعض الأفكار التقليدية أو المحافظة فى خضم طابع التطوير الذى كان يمتلك على مشاعر معظم الأعضاء .

وكانت أول دعوة لاستضافة وفد برلمانى للخارج قد وجهت من مجلس السوفيت

الأعلى لزيارة الاتحاد السوفيتي .

كما وقف المجلس حدادا بعض الدقائق أربع مرات من أجل شهداء بور سعيد وشهداء العدوان على تونس ووفاة كل من العضوين الدكتور ابراهيم فهمى المنياوى والعضو حسن عطيه .

هذا وقد كانت الجلسة الأخيرة له فى مساء ١٠ فبراير ١٩٥٨ وحيث انتهت فى الساعة الحادية عشر حيث أعلن عبد اللطيف البغدادى رئيس المجلس قائلا : أبدى بعض السادة الزملاء رغبتهم فى عدم عقد جلسات فى الأسبوع المقبل نظرا لانشغال أعضاء المجلس جميعا بأمر الاستفتاء على قيام الجمهورية العربية المتحدة ( الوحدة بين مصر وسوريا ) وكذلك رئيس جمهوريتها . فالى اللقاء إن شاء الله وأدعو الله أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه تحقيق آمال الأمة وعزتها وأشكركم .

وبهذه العبارة جمد نشاط المجلس حتى تم حله فى أغسطس عام ١٩٥٨ بقرار جمهورى من الرئيس جمال عبد الناصر طبقا للدستور المؤقت لعام ١٩٥٦ بل وفى الشهر المذكور أى فبراير انتهى البرلمان الأول للثورة ولم تعود الحياة البرلمانية لمصر إلا فى مارس ١٩٦٤ فقد غاب عنا البرلمان ما يقرب من سبعة سنوات . . وغابت أيضا مصر حتى عادت إلينا اسما يرفرف بوجدان كل مواطن فى أوائل السبعينات عندما أعلن ذلك الرئيس أنور السادات . فأهلا بمصر . . مهما كان غيابك . . فانت دائما الحاضرة فى الوجدان .

وإذا كانت النهاية السابقة لهذا البرلمان قد وضحت ابتداء فان البداية أيضا ستتضح فى السطور التالية وان كان يجب أن يسبقها بعض الأضواء .

فطبقا للدستور المؤقت لعام ١٩٥٦ والذى صدر من رجال الثورة فقد عين الرئيس جمال عبد الناصر خمسون عضوا منهم خمسة وثلاثون عضوا من الضباط وبالطبع فهم من تنظيم الضباط الأحرار الذى كان يحوى على ما يزيد عن تسعين ضابطا .

وقبيل انعقاد المجلس تم نقل حوالى ثمانون موظفا من الأمانة العامة لمجلس النواب والشيوخ بتوقيع السيد على صبرى مدير مكتب رئيس الجمهورية فى ذلك

الوقت حيث كتب بجوار توقيعه أن هؤلاء حثالة الأحزاب . وتم نقلهم إلى وزارة الداخلية لتوزيعهم على مصالحها المتعددة بالمحافظات .

وإن كان المجلس قد انعقد فى صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٧ ففى مساء ٢٢ يوليو أى اليوم السابق للافتتاح . استقبل حرس المجلس إشارة بزيارة مسئول كبير للمجلس فاعلنت حالة الطوارىء بين صفوف الحرس . وبعد نصف ساعة كان يدخل بوابة المجلس الرئيسية الرئيس جمال عبد الناصر فى سيارة عادية حيث لا يتعرف عليه المواطنين فى الطريق . . وقام بجولة فى انحاء المجلس . فدخل القاعة التى كان من المقــرر أن يلقى بها الخـطاب الافتتـاحى وصعـد على المنصـة وتسـاءل عن عدد الميكـروفـونـات واتجاهها وقوتها ثم طاف ببعض انحاء المجلس كالبهو الفرعونى - استراحة الأعضاء - فرأى بعض التماثيل الخاصة بزعماء مصر قبل الثورة فأمر بتخزينها فورا وإلى الآن فهى طريحة المخازن بالفعل . . . ولا نقصد شيء من هذه الواقعة إلا للدلالة على قطع الأوصال وانفصال التاريخ وتمزيق الأرحام فالانتماء وما استتبع هذا من كتابة التاريخ لاجيال مصر بصورة غير حقيقية . . ومع ذلك فالانتماء فى الأعماق ومهما تقطعت الشرايين لأن الدم مصرى . . مصرى ثم كانت خطبة افتتاحية فى اليوم التـالى وفى المساء . . أعلن أن غياب البرلمان . . كان بسبب بناء جسور لقاء بين الثورة وبينه وقطع وهدم الحواجز التى تصل بين البرلمان والثورة وسارت الأمور . . كما ستتبدى فى هذه السطور .

## ٣

# انتخابات الثورة البرلمانية

كان ربيع عام ١٩٥٧ ميلاد أول برلمان ثورى . حيث أجريت انتخابات فى هذا الربيع لأول مرة منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ . وقد أجريت هذه الانتخابات فى ظل نظام سياسى ذات التنظيم الواحد عكس ما كانت تجرى قبل الثورة فى ظل نظام سياسى ذات تنظيمات متعددة ممثلة فى الاحزاب السياسية .

وكان التنظيم السياسى هو الاتحاد القومى . الذى كان لا بد أن يكون المرشح عضوا فيه لتكون لديه رخصة الترشيحات البرلمانية . وكان قبيل ذلك بعامين قد صدر قانونا للعزل السياسى حيث طبق على السياسيين الذين عملوا فى هذا المضمار قبل الثورة . وكانت هذه الأخيرة ترى ضرورة ذلك حتى لا يتسللوا إلى البرلمان وعلى ذلك يمكنهم المشاركة فى حكم البلاد كما كانوا يحكمونها من قبل . وإذا اغلقت أمامهم أبواب السلطة التنفيذية فلا يمكن أن ينفذوا من خلال السلطة المقابلة وهو البرلمان . كما جرت الانتخـابات فى ظل دستور عام ١٩٥٦ المؤقت الذى كان قد صدر قبل الانتخابات بعام واحد . والذى من مقتضاه النص على حق رئيس الجمهورية على تعيين عدد من أعضاء مجلس لا يتجاوز عشرة فى المائة . وقد حدا بهذه الانتخابات حماس كبير . ولاسيما بعد غيابها ما يقرب من خمس سنوات . وكان الجميع فى ترقب حول نتائجها وكان لا بد للثورة أن تدفع برجالاتها فى هذه الانتخابات بصورة غير مباشرة أو بأسلوب مباشر .

وعلى ذلك فقد اجتمع الرئيس جمال عبد الناصر بمجموعة من الضباط الأحرار الذين تركوا الخدمة العسكرية للخدمة والعمل المدنى وفاتح هذه المجموعة برغبته فى أن يقتحم بعضها وحيث قال : من يرى منكم القدرة على المشاركة فليتقدم للانتخابات .

وفى هذا الاجتماع . كان حمدى عاشـور الـذى كان يعمـل سكـرتـيرا برئاسة

الجمهورية فى ذلك الحين . قد أبدى دهشته لذلك حيث قال : اننى من دمياط وقد تركتها منذ عشرين عام وليس لى بها نشاط سياسى فرد الرئيس عبد الناصر قائلا : أنا عايز هذا الصنف ليعاونى على مبادىء جديدة فى نظام جديد ولم يسبق له أن تلوث بالسياسة الحزبية أو ما شابه ذلك . فعاد حمدى عاشور يناقشه قائلا : ولكنى هاجرت دمياط فكيف أذهب إليها فرد الرئيس عبد الناصر قائلا : على الانسان أن يتصرف حتى ولو يجعل من مقره الانتخابى فى قهوه .

وبهذا اقتحم بعض الضباط الأحرار هذه الانتخابات بهذا الأسلوب المباشر . وإن كان البعض منهم قد تم تعيينه بقرار من الرئيس جمال عبد الناصر طبقا للدستور . بل وكانت هناك أيضا مجموعة من المدنيين على صلة برجال الثورة سواء كانت صلات شخصية أو عملية . فقد دخلت الانتخابات تأييد للنظام الثورى الجديد . ومن المدنيين الذين اقتحموها إيمانا وأملا فى هذا النظام الجديد . ليجدوا مبتغاهم فى التمثيل الشبابى وبداية العمل السياسيى على هذا المستوى الكبير .

فإذا عدنا لمجموعة الضباط الذين اشتركوا فى هذه الانتخابات بناء على توجيهات الرئيس عبد الناصر بخدمتهم بالاضافة إلى حمدى عاشور الأستاذ عبد العزيز صادق والدكتور محمد عبد القادر حاتم وغيرهم .

وهنا يقول حمدى عاشور : وعلى ذلك كان لا بد من الاستعداد لهذا العبىء الجديد . وقمت بترشيح نفسى . وقوبلت فى دمياط بترحاب من جميع الأسر الكبيرة وحيث كانت تشعر بأننى سأخدم البلد - وبلدنا دمياط ليست سهلة - فلا تعطى السلطة لأى انسان انما كانت هذه الأسر الكبيرة تعتبر فى الوساطة بينها وبين المسئولين وعلى ذلك قاموا بمساعدتى . فكان بالبلدة أحمد بك الطويل وهو أكبر رأسمالى بها فقد اعطانى قصره بمفاتيحه - حيث كان يقوم بتأدية العمرة بالسعودية - ليكون مقرا انتخابيا لى - وبالطبع فقد كان ذلك بمثابة حلم بالنسبة لى لم اتصوره . لأننى كنت أعلم تماما أن نواب دمياط من كبار الأسر يتوارثونها أب عن جد وهذه النيابة كانت مقصورة على الأسر الكبيرة فقط .

وعندئذ بادرت بتوجيه نداء لأهالى دمياط حيث قلت فيه : اليوم أعود اليكم . . ولم أكن بعيدا عنكم والثورة لا تنقسم والعمل من اجل مصر عمل من أجل دمياط .

فإن شرف النيابة عنكم يجب أن يرتفع إلى مستوى أمالكم فى هذا العهد . . « قل هذه سبيلى ادعو الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى » صدق الله العظيم . .

ومازال الحديث لحمدى عاشور حيث يستطرد قائلا : وبدأت اعمل مع مجموعة من الدمايطة تخطيط علمى مدروس لخوض الانتخابات . وحيث اسفر هذا التخطيط عن خطة محكمة لانتخاباتى اطلقت عليها اسم : الزحف المقدس لاعادة تخطيط دمياط . . وقد قمت بحصر الكفايات عن طريق جريدة أخبار دمياط المحلية . ثم بدأت مبادرات التأييد لترشيحى حيث صدرت من بعض الهيئات ومبايعات من تجار البقالة والموبيليات والأحذية والمحامين والأطباء ورؤساء النقابات الفرعية والعمال . وكان استاذى فى الدعاية الانتخابية فى ذلك الحين الأستاذ طاهر أبو زيد .

وكنت قد كتبت تقريرا رفعته إلى الرئيس عبد الناصر عن خطوات الاصلاح فى اقليم دمياط وخاصة طلب اعادة فتح ميناء دمياط حيث وافق الرئيس على ذلك من حيث المبدأ وقد اعلنت هذا فى اثناء دعايتى الانتخابية . بل أكد ذلك الرئيس عبد الناصر عندما جاء فى زيارة لدمياط بعد الانتخابات ووعد بتحقيق أمل الأهالى فى هذا الشأن .

وقد نجحت فى الجولة الأولى للانتخابات حيث كان المنافسين أربعة مرشحين تنازل منهم ثلاثة واستمر الرابع - وكان يعمل محاميا اسمه عبده شراره - يتحدانى وكنت أواجهه صائحا اتحداك بما أملكه من ماضى وحاضر . لتتحدانى إن شئت بماضيك وحاضرك .

وعلى هذا الطريق أيضا رشح محمد عبد القادر حاتم نائبا عن دائرة عابدين حيث كان يعمل فى ذلك الحين مستشارا لرئيس الجمهورية وقد تنازل جميع منافسيه فى الدائرة بالاضافة إلى أن هذه الدائرة كانت تضم معظم موظفى مصلحة الاستعلامات ومطابعها والتى كان يرأسها فى ذلك الحين مستشارا لرئيس الجمهورية . وعلى ذلك فقد نجح بالتزكية .

وكان هناك أيضا ضابط آخر هو سيد زكى وكيل مجلس الشعب فيما بعد . وحيث

كان تمثيله لدائرة الجمالية حلم يراوده منذ كان تلميذا بالمدرسة . وحيث أن هذا الحى لم يمثله فى غالب الأحيان إلا مرشحين من خارجه . كالدكتور محمد حسنين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين قبل الثورة . كما كانت ميول سيد زكى تتجه للخدمة الاجتماعية وحيث كان قد وصل فى رتبته العسكرية إلى رئيس أركان حرب سلاح الفرسان وكان قد قدم استقالته من القوات المسلحة فى **٢٢** يونيو **١٩٥٦** تمهيدا لخوضه الانتخابات أمام كبار تجار الجمالية ولكنه تمكن من النجاح بفضل أهالى دائرته .

هذا عن الضباط . وأما من كانت لديهم علاقة أو صلة برجال الثورة فمن هذا الاتجاه كان هناك الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء فيما بعد فى أواخر السبعينات .

فقد عاد الدكتور مصطفى خليل من الولايات المتحدة الأمريكية عام **١٩٥٦** حيث كان قد حصل على الدكتوراه وعمل بالتدريس فى كلية الهندسة بجامعة عين شمس . وكانت تربطه علاقة من الصداقة مع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة كالسيد حسين الشافعى والسيد زكريا محى الدين ومن خلال هذه الصداقة وحماسة للثورة تم تعيينه مستشارا لشعبة النقل والمواصلات بالمجلس القومى للانتاج عام **١٩٥٤** . ثم عين وزيرا للمواصلات فى يونيو **١٩٥٦** حيث كان الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء حينذاك ومنذ هذا التاريخ أصبح لديه علاقة رسمية بالثورة .

وكان من الطبيعى على حد تعبيره . الاشتراك فى التنظيمات السياسية التى صنعتها الثورة وحتى كانت الانتخابات الأولى عام **١٩٥٧** لمجلس الأمة .

وقد أبدى بالرغبة فى خوض هذه الانتخابات وقوبلت أيضا بترحاب . وكانت الرغبة تشير إلى الاهتمام بالسياسة أو الحياة العامة . وحددت له دائرة مهمشا حيث كانت هذه الدائرة يقطنها كثير من عمال وموظفى مرفق المواصلات تسهيلا لنجاحه وحيث كان وزيرا للمواصلات حينذاك . وقد نافسه فيها ثلاثة أشخاص منهم صاحب محل خيرزان وقد نجح بلا متاعب كبيرة .

أما فى الستينات . فقد تقدم العضو محمد شحاته الزهيرى باقتراح برغبته بشأن الغاء جميع المخالفات المحررة ضد المتخلفين عن الادلاء بأصواتهم وكان ذلك فى ٢٥ مايو ١٩٦٤ . وكان المقصود بذلك انتخابات مارس التى تسبق هذا التاريخ وحيث كانت الحياة النيابية معطلة منذ فبراير ١٩٥٨ حتى أوائل ١٩٦٤ . وأحيل هذا الاقتراح للجنة الدفاع والأمن القومى برئاسة كمال الحناوى حيث عقدت جلستين لمناقشته فى أوائل يونيو ١٩٦٤ وقد أوصت اللجنة فى تقريرها باعفاء المتخلفين عن الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٤ بجولتيها ـ أى الجولة الأولى وجولة الاعادة بين بعض المرشحين فى بعض الدوائر ـ من الغرامة التى يقع الالتزام بدفعها جزاء على عدم المشاركة فى الانتخابات . عدا ما سبق تحصيله منها وبالتأكيد فإن للجنة مبررات فى ذلك وقد عددتها على التوالى :

أولا : ان ادارة الانتخابات بوزارة الداخلية لم تقم بطبع بطاقات انتخابية جديدة لانتخابات مجلس الأمة وطلب من الناخبين أن يستخدموا نفس البطاقات الخضراء التى استعملوها من قبل فى انتخابات أول برلمان بعد الثورة عام ١٩٥٧ . وليس من الميسور أن يحتفظ الناخب بتذكرته الانتخابية سبع سنوات إلا فيما ندر .

ثانيا : أن تقسيم الدوائر الحالية اختلف عنه فى الماضى نتيجة ضم دوائر بعضها إلى بعض أو امتدادها جغرافيا أو زيادة عدد السكان فيها الأمر الذى أدى بدوره إلى تغيير مقار اللجان الانتخابية وعمل تقسيم جديد لها .

ثالثا : كان تحديد عدد الناخبين أمام كل لجنة بها لا يزيد على ٥٠٠ ناخب سببا فى تغيير وتعدد مقار اللجان مما أعاق كثيرا من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم لعدم معرفتهم مقار لجانهم الانتخابية الجديد .

رابعا : حدث تغيير فى جداول الانتخاب نتيجة الحذف والاضافة وتغيرت تبعا لذلك أرقام القيد فى الجداول ولم تنشأ بطاقات انتخابية جديدة تحمل أرقام جديدة مما دعا كثيرا من الناخبين إلى التوجه إلى أكثر من لجنة انتخابية للسؤال عن اسمائهم فيها وفى حالات كثيرة لم يكن يعثر الناخب على اسمه مقيدا فى كشوف إلا بعد مروره على عدد كبير من اللجان فييأس وينصرف مرغما . .

ثم وصلت اللجنة بعد تعدد المبررات الفنية لتخلف أو لعدم ادلاء بعض الناخبين بأصواتهم إلى نتيجة مؤداها أن معظم الذين تخلفوا عن اداء واجبهم الانتخابى تخلفوا لاسباب خارجة عن ارادتهم .

ومع ذلك فقد أبدى أحد السادة أعضاء اللجنة مخاوفه من أن الاعفاء قد يجرئ بعض الناخبين مستقبلا على التراخى فى اداء واجبهم الانتخابى ولكن هذا الخوف مدفوع إذا على أن هذا الاعفاء قاصر على المتخلفين فى الانتخابات الماضية وحدها للظروف التى اكتنفتها وسبق بيانها .

وهنا أيضا لم يعترض مندوب وزارة الداخلية ـ اللواء محمد محمود المدير العام لمصلحة ادارة الانتخابات بوزارة الداخلية . على الاعفاء من هذه الغرامة بشرط ألا يكون للاعفاء أثر رجعى بمعنى عدم رد ما سبق تحصيله من الغرامات .

وأخيرا نرجو اللجنة المجلس احالة هذه التوصية على وزارة الداخلية . وهنا أيضا تحدث رئيس المجلس أنور السادات ليستطلع أى ملاحظات لأعضاء المجلس وقد بدت الملاحظات فى اتجاهات ثلاثة فهناك من وافق عليها وآخر لم يوافق وثالث وافق مع التحفظ على التنفيذ .

فقد تحدث عوض محمد المهدى قائلا : أرى أن ينص فى قرار الاعفاء من المخالفة على وقف التنفيذ بمعنى أنه إذا عاد المخالف إلى ذلك فى الانتخابات المقبلة تحصل منه الغرامة عن المخالفتين وذلك حتى يعتاد أفراد الشعب احترام الدستور وقانون الانتخاب .

أما سيد جلال فقد روى قصة مع هذه الانتخابات ليؤكد ما ذهبت إليه اللجنة من مبررات فنية فى العملية الانتخابية فقال : اننى ذهبت فى الانتخابات الماضية ومعى تذكرتى الانتخابية إلى اللجنة ٣٧ بدائرة قسم باب الشعرية فلم أجد اسمى مقيدا تحت حرف ( س ) وانتقلت إلى ثلاث لجان أخرى حتى تمكنت من الادلاء بصوتى . والواقع أن دفاتر قيد الناخبين لا تضم أسماء جميع من لهم حق الانتخاب ولا يمكن أن يستمر الحال على هذا الوضع إذا أن هذه الدفاتر موجوده فى عهدة كاتب القسم وهو الآمر الناهى فيها وأرى أن يكتفى فى الانتخاب بالبطاقة العائلية أو

الشخصية بعد وضع رقم القيد فى جداول الانتخاب عليها . . أما فيما يختص بالغاء جميع المخالفات المحررة ضد المتخلفين عن الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات الماضية فإنى أوافق على ذلك كل الموافقة بشرط أن تخطر الجهات المختصة بوقف تحصيل الغرامات فورا .

أما الرفض المطلق لهذا التقرير بما يحويه فقد أعلنته العضوة مفيده عبد الرحمن التى قالت يؤسفنى أن أكون ضد رأى اللجنة وضد رأى زملائى الذين يؤيدون هذا الاقتراح وذلك لأننا نعلم أن خزينة الدولة فى حاجة إلى حصيلة هذه الغرامات التى تقدر بحوالى نصف مليون جنيه .

ثم استدركت قائلة : إننى بقلبى مع زملائى الذين يؤيدون الاقتراح ولكننى بعقلى لا أؤيده لأنه حوالى ٢ مليون شخص لم يتقدموا للادلاء بأصواتهم فى الانتخابات الماضية ضمن ما يقرب من ٨ مليون ناخب والحقيقة أن البعض لم يجد اسمه فى جداول قيد الناخبين فعلا لكن هذا لا يخفى أنه يوجد عدد آخر قد تخلف عمدًا واذا قدر عدد هؤلاء فيصل إلى مليون مواطن يمكن أن يدفع كل منهم خمسين قرشا غرامة يتجمع منها حصيلة نصف المليون جنيه ولهذا أرى عدم الموافقة على هذا الاقتراح لصالح الخزانة العامة .

وقوبل رأى السيدة مفيدة عبد الرحمن بضجة من أعضاء المجلس احتجاجا أو رفضا لرأيها .

وهنا قال الرئيس أنور السادات : الان وقد سمعنا رأى المؤيدين ورأى المعارضين فهل توافقون على اقفال باب المناقشة .

وافق المجلس . كما وافق على التقرير . وكان السيد عبد العظيم فهمى وزير الداخلية فى ذلك الحين .

وهنا أيضا يلاحظ أن موضوع الانتخابات بعد الثورة بما يقرب من اثنى عشر عاما فهو يثار لأول مرة تحت القبة . ومن خلال العرض السابق نستكشف :

أولا : تقاعس وزارة الداخلية عن طبع بطاقات جديدة فى الانتخابات البرلمانية الثانية فى أوائل عام ١٩٦٤ . حيث كانت الانتخابات الأولى عام ١٩٥٧ هذا التقاعس الذى يبدو وأنه عمدى حيث أن هناك فترة سبع سنوات كافية لتجديد هذه البطاقات . وانما يبدو أن هذا كان غير مرغوب حتى لا تنبعث أو تثار مسألة غياب البرلمان خلال هذه الفترة الكافية المذكورة .

وكذلك فإن هذا التقاعس بدوره أدى إلى عدم تمكين بعض المواطنين من المشاركة فى الانتخابات أى بناء الاساس الأول للديمقراطية . وبذلك تهدد الوزارة حق المواطن فى انتخاب ممثلين وبالتالى فهناك تحفظ على بعض النواب الذين لم يحصلوا على أصوات مناسبة لنجاحهم وبالتالى عدم دستورية وقانونية انتخابهم وتمثيلهم مما أدى إلى أن بعض النواب قد فرضوا بالبرلمان فرضا مجازيا أو بشكل أو بآخر كاستكمال للشكل الديمقراطى الذى لا بد منه لاضفاء اللمسة الديمقراطية على هذه الانتخابات .

ثانيا : ان تغيير الدوائر الانتخابية إبان انتخابات عام ١٩٦٤ دون علم أو احاطة الناخبين بها فهو اهدار سافر لحرية ولكرامة المواطن الذى يعرف مسبقا دائرته الانتخابية أو حدودها ومع ذلك فهو لم يتمكن من الادلاء بصوته نتيجة هذا التغيير المتعمد والذى يحقق ـ بالتأكيد انحراف سياسة الحكومة وإن كانت شرعية كتشجيعها لنجاح عضوا واخر انما بأسلوب غير دستورى وقانونى . وهنا يمكن القول بأن هذا التغيير كان المقصود به تحقيق انحسار انتخابى لمرشح ما أو اتساع دائرة لاخر أو لتجنب صدمات شعبية لمرشح غير مرضى عنه من الحكومة وما أشبه ذلك وكان يجب عند ما تتغير هذه الدوائر والمقار أيضا أن يعلم بها المواطن حتى لا يهدر حق أو واجب دستورى له .

والعجيب أن الجانب الدستورى والقانونى لهذه القضية الخطيرة لم يتحدث فيها أى عضو تجاهلا منه أو خشيته من عاقبة ذلك أو لأنه نجح نتيجة هذا التغيير والتعديل حتى أن السيدة مفيده عبد الرحمن عندما اعترضت ورفضت توصية اللجنة فكان اعتراضها مبنى على اعتبارات مادية فقط . أى تضرب باليمين وتعطى باليسار كما يقول المثل . هذا هو حال الانتخابات البرلمانية فى منتصف الستينات . ليكون لدى مصر مجلس أمة كما تريده أو تبغى الحكومة له . . حكومة الثورة؟

وبالطبع فهناك من سيصيح بصوته قائلا : انها ثورة . . ولا بد أن تدعم نظامها برجالاتها . . وهذا القول مردود عليه بأن نظافة أو سلامة وصحة الانتخابات ستؤدى إلى هذا التدعيم والتعزيز وليس العكس . لأنه من الأفضل لو وجد من يعارض أو يرفض نظام الثورة فلتكن له فرصة الطرق الشرعية فى ذلك وطالما أن الأغلبية ثورية أو اجتازت الانتخابات بإيمانها الثورى فلا خوف من قلة رافضة أو معارضة لنظام الثورة . وحينما لم تعطى الفرصة لهذه القلة فهى إذن ستتجه إلى وسائل غير شرعية خارج البرلمان مما يؤدى إلى تعرض المجتمع أو الدولة للخطر . وهذا ما حدث عندما اكتشفت الدولة تيارات تحزيبية لها وكذلك انحرافات فى بعض الأجهزة حيثما لا توجد رقابة برلمانية أو ممارسة ديمقراطية سليمة .

ولكن بعد عام من مناقشة انتخابات ١٩٦٤ . تقدم العضو ضياء الدين داود باقتراح برغبة باعادة النظر فى التقسيمات الادارية للمحافظات والمراكز مراعاة للظروف الجغرافية وعدد السكان وتماثل الظروف والعوامل الاقتصادية وكان ذلك فى أول يونيو ١٩٦٥ . ولم يلتفت لهذا الاقتراح بشىء من المناقشة أو البحث .

وكذلك اقتراح برغبة من العضو أحمد أبو زيد طنطاوى بأن يكون القيد بجداول الانتخاب إجباريا بالنسبة للسيدات والأنسات ابتداء من ١٨ عام . وهذا أيضا لم يلتفت إليه بشىء من المناقشة وما شابه ذلك . وإن كان يمكن القول فى هذا أيضا أنه صعب التحقيق لعدة اعتبارات . . . منها أن العادات والتقاليد فى الريف حينذاك كانت مازالت تقليدية ومحافظة لا تسمح للمرأة بالحركة فى أى اتجاه داخل قريته أو المشاركة فى المحافل أو المناسبات العامة وحتى الخاصة منها كانت محدودة ومحددة . كما أن نسبة الأمية فى المرأة فى ذلك الحين كانت تزيد عن ٨٠ بالمائه وكان من الصعب أن تختار المرأة مرشحها إلا ما يشير به أو يختاره الزوج وعلى ذلك ففى هذه الحالة فإن ارادتها منعدمة انها يملى عليها الاختيار .

ثم كانت جلسة ٧ يونيو ١٩٦٥ حيث ناقش المجلس الاقتراح برغبة تقدم به العضو عبد الكافى محمد مخلوف فى ٢٤ مايو ١٩٦٥ مؤداه وضع كشوف ناخبى كل لجنة فى مكان ظاهر بمقر اللجنة الانتخابية قبل اجراء عملية الانتخاب والاستغناء عن تذاكر الانتخاب . . ولكن العضو مقدم الاقتراح تراجع عن اقتراحه فى اللجنة التى درست هذا الموضوع لاقتناعه باسباب عدم الغاء تذاكر الانتخاب وتأكده أيضا

من وضع كشوف الناخبين فى كل لجنة ظاهرة حتى يراها كل ناخب باللجنة .

وفى ذلك أعلن رئيس لجنة الدفاع والامن القومى المهندس كمال هنرى أبادير والتى درست الاقتراح فقال : لقد قامت اللجنة بدراسة هذا الاقتراح دراسة موضوعية وهو ينقسم إلى قسمين : القسم الأول وهو الخاص بوضع كشوف أسماء الناخبين وقد تبين للجنة أنه منفذ فعلا وطبق فعلا فى الاستفتاء الأخير على رئاسة الجمهورية واقتنع العضو مقدم الاقتراح بذلك . أما بالنسبة للقسم الثانى وهو الخاص بالغاء تذاكر الانتخاب فإن أسبابا كثيرة دعتنا للابقاء عليها لأن فى وجودها تسهيلا لعملية الانتخابات بالنسبة للمواطنين فى حالة تواجدهم فى بلاد غير المقيدة بها اسماؤهم . فضلا عن أن رئيس اللجنة يقوم بالتوقيع على تذكرة الناخب عقب أدائه بصوته بما يفيد تأديته واجبه الانتخابى ولهذه الأسباب قد وافق السيد العضو مقدم الاقتراح على رأى اللجنة . أى عدم الموافقة على اقتراحه .

ولكن وان انتهت اللجنة عند ذلك . إلا أن عرض التقرير بالمجلس كان فرصة أن تبدو بعض الآراء الخاصة بعملية الانتخابات يستشف منها مواقف متعددة أو رغبات أو تحفظات لعملية الانتخابات الجارية أو التى تجرى على الساحة السياسية بالبلاد .

فدارت المناقشة التالية حيث كان رئيس هذه الجلسة المهندس سيد مرعى وكيل المجلس .

وكانت أول المتحدثين السيدة مفيدة عبد الرحمن فقالت : أنا لا اعترض على الاقتراح بكامله وانما ينصب اعتراضى على عبارة الاستغناء عن التذاكر الواردة بنص الاقتراح المعروض ولذلك اقترح رفعها لأن وجود تذكرة الانتخاب مع المواطن عند تأديته واجبه الانتخابى يسهل مهمته كثيرا حيث أنه إذا لم توجد معه تذكرته الانتخابية اثناء ادلائه بصوته فإنه يجد صعوبة كبيرة جدا فى العثور على اسمه فى اللجنة التى يتوجه إليها لأن اسمه قد لا يكون مدرجا بكشوف الناخبين الموجودة باللجنة . هذا فضلا عن ان التذكرة الانتخابية تعاون مع اللجنة فى التعرف على الناخب ولهذا فأنا أؤيد لصق كشوف الناخبين بمقر اللجنة وقد لمسنا هذا واضحا عند اجراء الانتخابات الأخيرة لمجلس الأمة والصعوبة التى واجهها الكثيرون .

وهنا عقب رئيس اللجنة قائلا : لقد انتهت اللجنة إلى ضرورة الابقاء على تذاكر الانتخاب ثم عقب أيضا رئيس الجلسة بقوله : إن تقرير اللجنة انتهى إلى نفس الرأى الذى تقترحه السيدة العضو .

ولكن العضو محمود أبو وافية اقترح الاكتفاء فى عملية الانتخاب تواجد البطاقة العائلية لدى الناخب . وهذا أكثر مدى واتساعا من الاقتصار على تواجد البطاقة أو التذكرة الانتخابية مبررا ذلك بقوله إنى اعتقد أن المقصود من اقتراح السيد الزميل هو تيسير عملية الانتخابات لأن عدم وجود تذاكر الانتخابات لدى الناخبين عند الادلاء بأصواتهم يعطل عمل لجان الانتخاب ولا يمكن القول بالتغلب على هذا بوضع كشوف باسماء الناخبين مع اشتراط تواجد تذاكر الانتخاب لأن الكشوف توجد لدى رئيس لجنة الانتخاب الذى يعكف على البحث عن اسماء الناخبين وفى هذا تعقيد لعملية الانتخابات فأرى على ذلك الموافقة على الغاء تذاكر الانتخاب وعدم التقيد بها والاكتفاء بالبطاقة العائلية .

وقد اتفق العضو سيد جلال مع زميله السابق فى اقتراح الخاص بالبطاقة العائلية فقال : إن ما حدث فى الانتخابات الأخيرة ان الناخب كان يتوجه إلى اللجنة الانتخابية ليدلى بصوته وكان رئيس اللجنة يقوم بالبحث عن اسمه فى الكشوف التى لديه فلا يجد اسمه ضمنها لذلك فاننى أرى أن يكتفى بالبطاقة العائلية أو الشخصية بحيث يوضع عليها رقم الناخب . . وضرب مثالا فقال أيضا : فمثلا سيد جلال كناخب باب الشعرية ـ يدون رقمه الانتخابى ببطاقته العائلية ومن ثم يسمح له بالادلاء بصوته ولا خشية فى هذه الحالة من حدوث أى تلاعب . بل من السهل على رجال الشرطة باعتبار أنهم هم الذين يقومون باعداد البطاقات العائلية أو الشخصية أو يقوموا أيضا بتدوين رقم الناخب على البطاقة عند استخراجها .

أما العضو محمود مصطفى علام فقد رأى إضافة تعديل على الاقتراح المقدم قائلا : كثيرا ما يحدث اثناء عملية الانتخاب أن يتوجه الناخب إلى عدة لجان بحثا عن اسمه وحين لا يجده ينصرف دون أن يؤدى واجبه الانتخابى لهذا أرى ادخال تعديل بسيط على الاقتراح المعروض بحيث يخطر الناخب بمقر لجنته الانتخابية قبل يوم الانتخاب حتى يتمكن من الادلاء بصوته بسهولة أمام اللجنة الانتخابية الخاصة وان التسهيل يجب أن يكون للأميين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة .

ورغم موافقة العضو رشاد الشبراخومى على تقرير اللجنة إلا أنه أيضا ألمح بإمكانية استعمال البطاقة الشخصية أو العائلية دون التصريح بذلك فقال : إن من المعروف أنه حين يتقدم أحد الناخبين إلى لجنة وليس معه تذكرة الانتخاب يكتفى باثبات شخصيته مادام اسمه مدرجا فى كشف الناخبين وفى هذا تيسير كاف له ليدلى بصوته .

أما العضو احمد منتصر فقد نحى لتبرير مادى لعدم الغاء التذاكر الانتخابية حيث قال : إن هذا الاقتراح المعروض يضمن لكل ناخب معرفة لجنته الانتخابية التى سيدلى فيها بصوته . أما عن القول بالغاء تذاكر الانتخاب مما يؤدى ذلك إلى نتائج خطيرة لأنه يحدث أحيانا أن يكون محل عمل الناخب فى القاهرة ودائرته الانتخابية فى سوهاج أو أسيوط أو غيرها فيضطر الناخب إلى بالسفر يوم الانتخاب فاذا ما أخذ بالغاء التذاكر الانتخابية فإن ذلك يترتب عليه عدم الموافقة على السفر بالمجان الذى لا يمكن أن يتم إلا بابراز التذكرة الانتخابية حتى يتيسر استخراج استمارة السفر بالسكة الحديد والحصول على اجازة اذا كان الناخب موظفا . إن الغاء التذاكر الانتخابية ليس امرا ضروريا أو لازما أما الجدير بالاهتمام فهو حالة فقد التذكرة الانتخابية بعد أن يبين الرئيس اللجنة رقم تذكرته الانتخابية . وفى هذه الحالة فانه يمكن بمنتهى اليسر والسهولة الكشف عن الاسم بمعرفة الرقم ثم ختم كلامه قائلا : ورغم ذلك فاوافق على التقرير .

وكذلك وافق على تقرير اللجنة احمد يوسف احمد . وعندئذ قال رئيس الجلسة : إذا كان لدى أى من حضراتكم اضافة أو تعديل أو اقتراح آخر فإنه يمكن أن يتقدم به وفقا لما تقضى به اللائحة . . والآن أرى أن الموضوع قد استوفى فهل توافقون على التقرير . . ووافق المجلس .

أما وقد تقدم العضو عبد الرحمن محمد بدر بالتوصية بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن مباشرة الحقوق السياسية الخاصة بتغيير الموطن الانتخابى بحيث ينص صراحة على أن يتقدم طلبات تغيير الموطن الانتخابى فى شهر ديسمبر من كل عام فقط . . وبالفعل قد أخذ بهذه التوصية .

وفى الستينات أيضا . وما تتركه الانتخابات من آثار سلبية ومريره أحيانا لدى

البعض مقابل انتاجها الايجابى للبعض الاخر . فإن من الفريق الأول العضو محمد احمد عبد الشافى الذى أثار مثل هذا الرذاذ التى ما زال يعلق بالناس . ففى جلسة ١٤ مايو ١٩٦٦ حيث كان قد تقدم بأول سؤال له فى الدورة الثالثة لمجلس الأمة الى الوزير احمد حمدى وزير الدولة للادارة المحلية فحواه التساؤل عن القاعدة أو الطريقة التى يتم بها نقل الموظفين بين المحافظات وداخل كل محافظة . وبحيث كانت الجلسة برئاسة المهندس سيد مرعى أيضا فقد وقف قائلا : ان قاعدة نقل الموظفين سلطة يساء إلى استعمالها وقاطعه البعض ـ للاسف ـ حيث أنه ذكر أن بعض الموظفين يبلغون عن انحرافات ولذلك فهم يبعدوا وينقلوا تعسفا فالقواعد الموضوعية لا تراعى فى بعض الحالات . . وتحت يدى كشف يتضمن أن هناك اسماء لموظفين نقلوا بالطريقة التى ذكرتها فلقد اتى بها المحافظ إلى مكتبه بالبحيرة وأبلغهم أنهم نقلوا لأنهم سلكوا مسلكا غير سليم فى الانتخابات ولدى الاثباتات الكافية القاطعة على هذه الواقعة وها هو منشور انتخابى وضعه موظف عام ١٩٦٤ .

ولكن اصوات تقاطع حديث العضو . . واصوات تثير ضجه لمنعه من الاستمرار وآخرون يصيحون هذا خروج عن موضوع السؤال . وبالفعل لا يستمر العضو فى هذه المسألة الهامة . الا وهو مدى التدخل الحكومى فى عملية الانتخابات . . وإن كانت اهميتها دستورية ورغم أن مجلس الأمة هو حامى الدستور . . وأن مثل هذه المسألة لا بد ـ المفترض ـ أن تثير الفضول وحب الاستطلاع والاندفاع نحو حماية الدستور بما نص عليه فى الانتخابات إلا أن الأصوات تمنعه من إثارة هذه القضية . . لأن الجميع يعلمون حقيقة مدى سيطرة وتدخل الحكومة فى الانتخابات وطالما الجميع يعلمها وأنها كانت فى كفة البعض فى الانتخابات وأصبح عضوا برلمانيا لماذا الاعلام عنها إذن؟

وكان قد سبق العرض الخاص بالانتخابات لأول مرة تحت القبة عام ١٩٦٤ حيث كانت تناقش إعفاء المتخلفين من الغرامة كجزاء قانونى وقد سبق أيضا أن عرضنا لما انتهى اليه تقرير اللجنة من أن هنا تغييرات فى الدوائر الانتخابية لم يعلم بها الناخبين . وربما كانت هذه المسألة محل اعتبار لاحق .

فقد اصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا جمهوريا بقانون رق ٧٣ لعام ١٩٦٨ فى شأن تحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب اعضاء مجلس الأمة حيث تم تعديل

بعضها . وإن كان هذا التعديل قد ابقى واقع ما كان الحال عليه عندما تمت هذه التغييرات والتى أشار اليها التقرير . بالاضافة إلى إنه قد صدرت عدة قرارات جمهورية بانشاء والغاء وتغيير اسماء بعض القرى بالمحافظات كما صدر القرار الجمهورى رقم ٣٢٤٥ لسنة ١٩٦٤ بتقسيم محافظة الاسماعيلية الى مدن وقرى وصدرت عدة قرارات جمهورية بضم قسم العامرية لمحافظة الاسكندرية ومركز وادى النطرون لمحافظة البحيرة وواحة الفرافرة لمحافظة الوادى الجديد . . وجميعها فصلت من محافظة مرسى مطروح بحيث أصبح عدد سكان دائرتها الانتخابية ٩١٦٨٩ نسمة بلاد من ١١٤٠٠ نسمة + كما صدرت أيضا عدة قرارات من وزير الداخلية بانشاء اقسام ومراكز جديدة للشرطة فصلا من بعض الأقسام وأضيفت البعض الآخر بمحافظتى القاهرة والاسكندرية دون أن يكون لهذا الانشاء والفصل أو الاضافة تأثير على مكونات الدوائر الانتخابية الأصلية وعدد سكانها .

ولما كانت هذه التعديلات تتطلب اجراء تعديل فى الدوائر الانتخابية بما يحقق التناسب بين عدد السكانوعدد الدوائر الانتخابية فى الجمهورية وبحيث يظل متوسط عدد السكان فى غالبية الدوائر فى ١٢٠ ألف إلى ١٨٠ ألف نسمة . .

فلهذه الأسباب صدر القرار بقانون محل السطور السابقة والذى عرض على مجلس الأمة فوافق عليه فى أول ابريل عام ١٩٦٩ وحيث أقام التعديل فى ٦٥ دائرة فى محافظات القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية والقليوبية والشرقية والدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربيةوالموفية والبحيرة والجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا وأسوان . . هذا ما كان فى أواخر الستينات بالنسبة للانتخابات البرلمانية تحت القبة .

وأما فى أوائل السبعينات . فقد جرت أول انتخابات بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى عام ١٩٧١ . ولكن قبيل ذلك وضع الدستور الدائم لمصر لأول مرة . وكانت هناك لجنة تحضرية لهذا . حيث تفرع عنها لجان متعددة لمناقشة وبحث ووضع النصوص الدستور لكل مجال .

وكان موضوع الانتخابات محل اهتمام لجنة الادارة المحلية والقوانين الأساسية

برئاسة حسن طلبة مرزوق . ووكالة الدكتور سليمان الطحاوى والدكتور ثروت بدوى وكلاهما من رجال القانون .

وفى هذا المجال ومن خلال محاضر اجتماعات هذه اللجنة وبحثها لهذا الموضوع الأساسى والهام سنستكشف أمور فى غاية الأهمية والحيوية بالنسبة للحياة السياسية والبرلمانية فى مصر .

فابتداء قد بحث موضوع مباشرة الحقوق السياسية والحرمان منها . وكانت هناك كلمة للدكتور ثروت بدوى تبرز ما كان بدور فى الأذهان والنوايا فى هذه الآونة . حيث كانت هناك روح طموحة للحرية والديمقراطية عقب يوم ١٤ مايو ١٩٧١ التى سميت حركة تصحيح أو ثورة مايو .

ففى ٢٣ يونيو ١٩٧١ أعلن ثروت بدوى فى اللجنة قائلا : أن ضمان الكيان السياسى للدولة لا يكون إلا باشتراك كل أفراد الدولة فيه . فلا يجب أن ينفرد شخص من الأشخاص به سواء أكان رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو المدعى العام الاشتراكى فلا يحق أن تترك لأحد من هؤلاء سلطة تقرير اخلال شخص بالكيان السياسى دون أن تقوم دلائل ثابته وأكيده ضد هذا الشخص تؤدى إلى الحكم عليه . ولذلك فاننى أرى ضرورة أن يكون الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية بحكم قضائى صادر من جهة قضائية محضة . وأقولها صراحةأنه لا قيمة اطلاقا لكل النصوص المتعلقة بالحريات فى الدستور ما لم يكن حق التقاضى مكفولا للجميع أمام جهة قضائية محايدة مستقلة ومتمتعة بكل الضمانات التى تكفل للقضاء ممارسة عمله دون مراعاة أو مجاملة للسلطة . واضاف قائلا : إذ ليس من المعقول أن نسمح للسلطة السياسية المنتخبة من قبل الشعب أن تقوم بحرمان الناخبين من ممارسة حق الانتخاب .

وكان ذلك بمناسبة ورود نص بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والخاص بمباشرة الحقوق السياسية والذى كان يحرم مباشرة الحقوق السياسية على المحرومين من الحقوق السياسية أو المدنية . مما كان يترتب عليه أن هذا الحرمان بقرار سياسى . إلا أن هيئة مكتب اللجنة قرر عكس ذلك أى الحرمان بقرار قضائى وهذا ما دعا إليه

ثروت بدوى وقد وافقه فى هذا الرأى المستشار محمود حنفى فرح والمستشار سعد أبو عوف .

ولكن المستشار محمود طه زكى اقترح اضافة إلى قائمة المحررين من مباشرة الحقوق السياسية لاشخاص الذين تفرض عليهم الحراسة حيث يصدر هذا بقرار من المدعى العام الاشتراكى الذى يناط به تنفيذ وتطبيق الحراسات .

وبهذا الاقتراح تعتبر وتفجر نقاش ساخن فقد رفضه وكيل اللجنة الدكتور ثروت بدوى الذى علق عليه بقوله : إن قانون الحراسة قانون استثنائى لفترة مؤقته ولا يجوز أن نعتبره من القوانين الدائمة وبالتالى فلا يجوز أن ندخل حالات فرض الحراسة ضمن الحالات التى يحرم فيها الأشخاص من مباشرة الحقوق السياسية .

وكذلك المستشار محمود حنفى فرج قائلا : اننى أرى أنه إذا كان الهدف اكثار هيئة الناخبين فلا يجب أن نحرم الشخص المفروضة عليه الحراسة من حق الانتخاب

ولكن المستشار محسن قاسم يرى صحة هذا الاقتراح حيث يقول :

إن الحراسة لا تصدر إلا بحكم قضائى تصدره جهة قضائية على أعلى مستوى فالذى يصدر الحكم الان بفرض الحراسة هى هيئة محكمة وهذا الحكم موقوت فالحراسة بهذا الشكل ليست اجراء استثنائيا بل اجراء وقائيا طالما استمرت الثورة وطالما بقيت المكاسب الاشتراكية حقيقة أنه استثنائى من ناحية الأثر إلا أن الذى يصدر القرار بفرض الحراسة محكمة وليست مجرد قيام دلائل جدية . ولذلك فإننى أؤيد الاقتراح .

ورد عليه الدكتور ثروت بدوى : اننى عندما أقول أن الحراسةإجراء استثنائى فانما استند فى قولى على أن المحكمة التى تفرض الحراسة محكمة استثنائية وليست محكمة مشكلة وفق قانون القضاء بمعنى أنها مشكلة تشكيل خاص لا يمكن ربطه بالقضاء إذ تضم فى تشكيلها افراد ليست لهم صفة قضائية . كما أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

ولكن مقدم الاقتراح أصر عليه وحاول أن يدلل على ضرورته قائلا : لتفرض أن شخصا يكون مراكز قوى فى جهة ما ويحاول تزييف ارادة الناخبين فما هو الاجراء الذى يمكن أن تتخذه لتمنع حدوث ذلك؟ وأضاف إلى هذا أيضا المستشار محمد عمار يقوله : واننى أتساءل ما يهم فى الشخص الذى يوزع المال غلى الناخبين بهدف شراء أصواتهموتزييف ارادتهم .

فرد عليهم الدكتور ثروت بدوى : ان القانون الحالى يعالج هذه الأمور أما القول بتكوين مراكز القوى فإننى اعتقد انها نتيجة لميوعة وعدم تحديد اختصاصات الاتحاد الاشتراكى والتعديلات المختلفة التى ترد على القوانين أو الدستور دون أى إعلان أو اتباع أى أجراء قانونى .

ثم عرض على اللجنة جواز الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية بقرار سياسى طبقا لهذا الاقتراح فلم يوافق احد وانها وافقت اللجنة على الحرمان بمقتضى حكم قضائى ولفترة محدودة وان تسرى عليه قواعد رد الاعتبار .

وهنا يلاحظ أن الروح السائدة كانت طامعة فى توسيع قاعدة الديمقراطية أى قاعدة الناخبين والمرشحين وإن كانت هناك بعض الرواسب إلا أن هذه الروح تغلبت عليها وكان ذلك فى أوائل السبعينات . أما فى أواخرها منذ صدر قانون المدعى العام الاشتراكى الذى انيط به اصدار قرارات بالحرمان من الترشيح

وعن شروط عضوية المرشح لمجلس الشعب اختلف اعضاء اللجنة برئاسة وكيلها د . سليمان الطحاوى . ومن ضمنها إجادة المرشح للقراءة والكتابة وقد رأى وكيل اللجنة أن هذا الأمر مطروح للمناقشة لربطه بشهادة رسمية كالابتدائية أو ما يماثلها نظرا لدقة المهام الملقاة على عاتق أعضاء مجلس الشعب واشترط الطابع العلمى فى الدولة الحديثة . وبناء على ذلك طالب العضو مصطفى كمال أبو رية الا تقل الشهادة الدراسية المرشح عن الاعدادية لأن الابتدائية لا تمحو أمية الشخص ولا يمكن أن نقبل بأن يوصف عضو مجلس الشعب بالأمية خصوصا وأن الاتجاه يسير نحو اعتبار الاعدادية شهادة لمحو الأمية .

ولكن المستشار محمود طه زكى يرى أنه من المستحسن التمييز بين أنواع المرشحين

فبالنسبة للعمال والفلاحين يجب أن يكتفى بشرط إجادة القراءة والكتابة أما بالنسبة لغيرهم من المرشحين فيتعين الحصول على شهادة الثانوية العامة على الأقل . وأيده فى ذلك المستشار عبد العزيز فهمى ثم اقترح العضو حسين عزت أن ينص على أن يكون المرشح قد أتم مرحلة الالزام بنجاح على أساس أن الدولة قد يسرت قدرا معينا من التعليم وفرضته على الجميع وأن سنوات الالزام تتزايد باستمرار كما أن شرط الالزام موجود من قبل الثورة . وأيده فى ذلك أيضا الدكتور ثروت بدوى .

ورأى المستشار محمد عمار الابقاء على النص المعمول به وهو شرط اجادة القراءة والكتابة على أن تحدد فترة انتقالية كخمس سنوات مثلا يتعين بعدها أن يحمل المرشح احدى الشهادات التى تمنحها الدولة كالابتدائية أو الاعدادية ولكن الدكتور محسن عبد الحميد ذهب إلى أنه لا يجب الربط بين تمثيل القاعدة الشعبية وبين شرط التعليم فهناك من القيادات السياسية من علموا أنفسهم دون أن يكونوا حاصلين على شهادات علمية .

وهنا تحدث الدكتور سليمان الطماوى قائلا : لقد ناقش أباؤنا فى عام ١٨٦٦ هذه المشكلة واستقر رأيهم على أنه يمكن التغاضى عن شرط القراءة والكتابة بالنسبة للناخب إلا أنهم وضعوا فترة انتقالية تنتهى فى عام ١٨٩٥ يتعين بعدها ألا يسمح للناخب أو المرشح بممارسة حق الانتخاب أو الترشيح إلا بعد الحصول على شهادة ثم جاء الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٣ فعرقل هذه المسيرة واضاف ونحن اليوم سننظر فى مجلس الشعب مسائل فى غاية الدقة ولا تتطلب فى المرشح أن يكون عالما فى الذرة مثلا ولكن نتطلب أن يكون عالما بالمعرفة أى ملما بمبادىء فى الزراعة والصناعة والهندسة . . . الخ . إننا فى الواقع نظلم انفسنا لو سلمنا مصائرنا لاشخاص غير متعلمين . ولقد تخرج على يدى افراد وحصلوا على الدكتوراه بعد أن وصلوا إلى العمر ٥٨ عاما أما ما يشير إليه الزميل الدكتور محسن عبد الحميد من أن لدينا قادة فى الفكر لم يحصلوا على شهادات ويقصد بذلك العقاد فاننى أقول أن العقاد استثناء والقواعد لا توضع للاستثناء .

وأقولها صراحة إن كثيرين ممن يتحدثون عن الاشتراكية لا يعرفون معنى الاشتراكية ولا يمكن أن تستقيم التجربة الديمقراطية إلا إذا ارتفع مستوى التعليم والثقافة . إن من يريد أن يحضر هنا إلى مجلس الشعب ليمثل بالشعب يجب أن يعلم

نفسه . واننى اعتقد أن فرصة الخمس سنين التى اقترحها السيد المستشار محمد عمار تعد فترة كافية أمام كل من يريد أن يصل إلى شرف تمثيل الشعب وأن النظام الحزبى يغطى هذه المسألة لأن الحزب يزن مرشحه ويتخيره من بين أفضل العناصر فيه قبل أن يتقدم به فى الانتخابات والشريعة الإسلامية نفسها تقول لا يتصدى الحكم إلا من كان مجتهدا .

وبعد النقاش والحوار استقر الأمر بموافقة أغلبية الأعضاء على ضرورة حصول جميع المرشحين على شهادة الاعدادية أو ما يماثلها ورغم هذاإلا أن القانون صدر باجادة القراءة والكتابة ولم يذكر ما وافقت عليه اللجنة بالأغلبية .

والسبب فى ذلك أن كثيرين من المؤيدين لنظام أنور السادات الجديد وهم من العمال والفلاحين كانوا بلا مؤهلات دراسية وهو المجلس الذى بدأ عام ١٩٦٩ فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر وانتهى عام ١٩٧١ وكان يرأسه محمد لبيب شقير . كما أن هذا الشرط لو كان قد اخذ به لمنع مرشحين من الريف وبين العمال من دخول مجلس الشعب مما يسبب له ضيقا يحاولون اسقاطه بصورة أو بأخرى بين الفلاحين والعمال وان النظام الجديد ليس فى حاجة أو فى غنى عن أى معوقات فى بداية . ومما لا شك فيه أن نتاج مجلس الشعب يتأثر بصورة أو بأخرى بهذا الشرط . وكذلك منـاقشـاته وتشريعاته . حتى أنه أصبح أحيانا فى وضع تندر من الجماهير وخاصة المثقفين منها .

ويسجـل لهذه اللجنة انها قامت بحذف شرط يعدو من موانع مباشرة الحقوق السياسية الهـامـة وكان قد تقدم به العضو جمال جوده اللبان فطالب بحذف المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٥٨ لعام ١٩٦٣ والتى كانت تنظم وضعا مرحليا ليس له صفة الدوام على حد تعبيره وحيث كانت فقرات ٥ , ٦ , ٧ , ٨ من هذه المادة تشـترط فيمن يرشـح لعضـوية مجلس الأمة أن يكون عاملا فى الاتحاد الاشتراكى العربى ومضت على عضويته هذه مدة سنة على الأقل . وألا تكون أملاكه وأمواله قد فرضت عليها الحراسة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٣٣ لعام ١٩٥٢ أو القانون رقم ١٦٢ لعـام ١٩٥٨ وألا يكـون ممن حددت ملكيتهم الزراعية وفقا لأحكام قوانين الاصلاح الزراعى وألا يكون ممن طبقت بشأنهم القوانين الاشتراكية فيما يزيد على مبلغ عشرة آلاف جنيها وفى ضوء المناخ الذى كان يدور فيه نقاش اللجنة كانت هناك

تطلعـات لتحسين أو تطوير التمثيل الشعبى فى البرلمان كما أن فكرة تطوير النظام السياسى سادت فيه . لا سيما غياب الاحزاب وسيطرة الحزب الواحد أى الاتحاد الاشتراكى العربى والذى رأت اللجنة أنه كان أرضا خصبة لتكوين مراكز القوى وأيضا فى انتشار الأمية الغالبية . وقد اقترحت هيئة المكتب باللجنة إلى طرح أو عرض فكرة جديدة من أجل هذه الاعتبارات . فقد أعلن الدكتور سليمان الطحاوى بأن هيئة المكتب تناقشت فى مدى ملائمة اقرار نوع من الترشيح الجماعى مع الاحتفاظ بالـترشيحـات الفردية ذلك أنه حيث توجد أحزاب فإن الاحزاب هى التى تقدم مرشحيها ويجرى الانتخاب على أساس برامج الأحزاب ولما كانت الأحزاب ممنوعة فى مصر فإن هيئـة المكتب تطرح للمنـاقشـة مدى ملائمـة تمكـين المنـظمات الشعبية كالنقابات والجمعيات . . . الخ من التقدم بمرشح لها حتى يختار الناخبين فيمليهم من بينه وبصيره .

وقوبل هذا الاقتراح برفض مبدئى من البعض فرأى العضو الدمرداش النبرة أن هذا الاقتراح يؤدى إلى خلق مراكز قوى جديدة . وحيث أن عضو مجلس الشعب يمثل كل فئات الشعب عمالية أو فلاحين أو فئات فإن هذا المرشح الذى ستقدمه النقـابـة أو الجمعية سيقتصر نشـاطه على خدمة الجماعة التى تقدمت به للترشيح واتفقت عليه لانجاحه . ولذلك فإنه يرفض هذا الاقتراح .

ورأى المستشار محمود طه زكى أن هذا يوجد لدينا نوعا جديدا من الأحزاب أو شبه الأحزاب يتمثل فى النقابات والجمعيات وتخلق بهذا صورة أخرى من صور الحزبين .

ويذهب فى هذا أيضا الدكتور محسن عبد الحميد حيث يرى أن هذا الاقتراح لن يعطينا الصورة المشرقة التى نرجوها بل سيثير ما نسميه بالنظام الفئوى الذى تتصارع فيه الأهداف المختلفة للنقابات والجمعيات بما يبعدنا عن الهدف القومى .

ويقـول أيضـا المستشار محمود حنفى فرج اننى لا أعتقد أن الاقتراح المعروض يناسب ظروفنا لأنه سيخلق عصبيات شديدة لسنا الان فى حاجة إلى خلقها .

وربما كان رفض المستشار محمود طه زكى عندما ذكر مبررا منطقيا ذلك فهو يرجح

كفة الرفض لدينا حيث قال اننى اخشى أن يؤدى الأخذ باقتراح المعروض إلى خلق حساسية بين فئات الشعب فلو افترضنا مثلا أن جمعية الشبان المسلمين تقدمت بمرشح لها وتقدمت جمعية الشبان المسيحيين هى الأخرى بمرشح لها فاننى أخشى أن يؤدى ذلك إلى نوع من الحساسية أو التفرقة بين عنصرى الأمة .

ثم تهدى لهذا الفرض أو عدم الموافقة كل من الدكتور ثروت بدوى والدكتور سليمان الطحاوى عضوى هيئة المكتب مقدمة الاقتراح فقال الأول : إن هيئة المكتب عندما وضعت هذا التصور لم يكن لديها رأى محدد قاطع بشأنه ولذلك فهى تطرحه للمناقشة لنتوصل سويا إلى الطريقة التى يمكن بها ابراز الاراء المختلفة المعبرة عن المصالح المختلفة . فكلنا نعمل فى اطار واحد ولكن لكل فئة مصالحها الذاتية التى قد تتعارض مع مصالح الفئات الأخرى ولكن الجميع يلتقون فى المصالح العامة المشتركة . فالأصل فى الديمقراطية انها تقوم على تعدد واختلاف الآراء ومزيد ونريد أن نصل إلى صيغة ملائمة تفتح الباب للحوار الحر تعوضنا عن فكرة الاحزاب .

وقال الثانى الدكتور سليمان الطحاوى : أن اقول بأن مجلس الشعب يمثل كل فئات الشعب قول نظرى محض والانسان بطبيعته يعمل دائما لمصالح الفئة التى ينتمى إليها . واننا اذا وافقنا على المبدأ سنضع الضوابط التى تحول دون مثل ذلك . وهذا سيساهم فى مساعدة الناخبين على حسن الاختيار لاسيما بعد أن اتسعت الدوائر الانتخابية .

وقد وافقت الأغلبية عليه من حيث المبدأ . ولكن نصوص القانون الخاص بمجلس الشعب صدر خالى من النص عليه لصعوبة تنفيذه لأسباب عديدة .

منها أن ترشيح العضو من خلال جمعية أو نقابة سيضاعف الصراع الانتخابى داخل كل منها . فمن المعلوم أن هناك انتخابات خاصة بكل منها . ثم اختيار العضو أيضا لهو صراع من نوع جديد يؤدى هذا الى حالة قلق واضطراب مزمن بالنقابات والجمعيات .

وأيضا إذا كانت هناك عشرات الجمعيات والنقابات فيصعب الأخذ ببعضها وترك

الأخرى وعلى أى أساس ستختار هذه النقابات والجمعيات التى ترشح ممثليها برلمانيا .

وكـذلـك فإن الانتماء البرلمانى من جانب العضو سيكون بمثابة تكليف مباشر للدفاع والمطالبة بمصالح الفئة التى ينتمى إليها فقط دون الاقحام بما هو قومى . وذلك ضمن عناصر الصراع الذى سيولد داخل النقابة أو الجمعية .

كما أن هذا به من الفرض على أعضاء النقابة والجمعية وحجر على حريتهم فى اختيار مرشح آخر لا يرشح طبقا للدوائر الانتخابية وربما لايصلح لهذا التمثيل النيابى .

وأيضـا إذا اخـذ بهذا الاقـتراح فعـلى أى أسـاس ستدور الانتخابات فالدوائر الانتخابية مختلفة عن الانتخابات بالنقابات والجمعيات .

وهكذا جرت انتخابات الخمسينات . . والستينات . . وأصابها التطور فى السبعينات .

وهذه سنة التطور . .

# ٤

## الطربوش ... والبطالة ..

إن من يرى الأفلام المصرية التى اصطلح على أنها القديمة أى التى ظهرت قبل عام ١٩٥٢ فإنـه يلاحظ أن معظم الممثلين يرتدون فوق رؤوسهم طرابيش حمراء اللون . وهى فى الأصل زى تركى توارثه المصريون عن حكامهم من الترك ولاسيما منـذ عهـد الخديوى اسماعيل حتى الملك فاروق . . حتى العسكريين منهم كانوا يرتدون هذا الطربوش بما فيهم رجال وقيادة ثورة يوليو أيضا هذا ما بدا عليهم فى صورهم الخـاصـة منـذ وقت طويل . ولاسيما عندما كانوا طلبة بالكلية الحربية . وعندما قامت الثورة اعرض رجالها عن هذا الطربوش امعانا فى رفض كل ما هو غير مصرى حتى من الناحية الشكلية . وبالتبعية وكما يقال أحيانا فإن الناس على دين ملوكهم أو حكامهم فقد أعرض الشعب عن الطرابيش فيما عدا قلة تمسكت به وهم من المسنين بل نذكر فى برلمان عام ١٩٧٦ كان هناك ثلاث أعضاء يرتدونه دليلا على أنهم من كبار أعيان الريف . .

وإزاء هذا الإعراض واعتياد البعض على ارتداء غطاء للرأس وكما أن الأجانب يرتـدون القبعـة وخاصة فى أوربا فقد تقدم العضو عبد الصمد محمد عبد الصمد لوزير الشئون الاجتماعية والعمل السيد حسين الشافعى وعضو مجلس قيادة الثورة سابقا بسؤال يقول فيه : لم يكن للمصريين فى يوم من الأيام زى رسمى أى شعار قومى لغطاء الرأس فهل يرى السيد الوزير أن الظروف الحالية هى أنسب الظروف للاسراع فى اختيار مثل هذا الزى أو الشعار؟ وكان ذلك فى ديسمبر عام ١٩٥٧ .

وكأن العضو لم يرى أى دليل على محلية أو وطنية أو التفريق بين ما هو مواطن مصرى وغـير مصرى إلا بهذا الشكل . أى تحديد غطاء للرأس يفيد بذلك . أو شعار . . وما كثرت هذه الأخيرة للأسف كما أراد سيادته . .

وبالطبع فإن الحكومة تحاول فى بداية عهدها الجديد الإجابة على كل سؤال ومهما

كانت هذه الاجابة منطقية أم غير ذلك .

فاجابه حسين الشافعى بود صادق حيث قال له تحت القبة : انى أوافق السيد العضو على أن الحاجة ملحة للاتفاق على زى للرأس وما من شك فى أن الشعور بهذه الحاجة يزيد فى أيام الشتاء . وهنا صفق الأعضاء للوزير الذى استطرد يقول : غير أن فرض زى معين قد يكون أمرا مرهونا باعتبارات عديدة تجعلنا نتردد فى فرض زى معين لأننا إذا تجاوبت مشاعرنا على نبذ لبس الطربوش لأنه لا يمثل القومية المصرية . وهنا قاطعه الأعضاء بالتصفيق أيضا . ثم استطرد قائلا : فقد تم ذلك دون ما فرض أو إجبار وكذلك نريد أن نتجاوب . . مشاعرنا نحو زى الرأس الذى يؤدى الغرض منه وهو الوقاية والتناسب مع العمل والذوق السليم ويحفظ علينا قوميتنا . .

وقد يكون الأمر محتاجا إلى فترة انتقال بين نبذ الطربوش واقرار غيره مستوحى من ظروفنا وطبيعتنا وحاجتنا .

ومن جانب الوزارة فقد سعت لابتكار زى للرأس جديد ولكنه لم يلاق قبولا عند استعراضه وتأكد لنا أن الموضوع لا يحتاج إلى اختراع جديد ولكنه يحتاج إلى اقتناع بالأنسب من الموجود فعلا وفيما اعتقد أن هذا السؤال منصب على بديل للطربوش بالنسبة لما كانوا يستعملونه . . وأرجو ألا تطول بنا فترة الانتقال ليستقر الرأى فيما بيننا على اقتراح الزى المناسب مع رجائى عدم اعتبار أن هذه المشكلة تخص وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وحدها ولكنها تخص كل فرد فينا . .

هذا ويبدو من رد الوزير أن الحكومة حاولت ـ بجدية ـ أن تبحث عن بديل للطربوش كزى وطنى جديد يفرق عهد عن عهد . بل أن الوزير اعتبر غطاء الرأس مشكلة كبيرة حيث لا تخص وزارته فقط . بل تمنى ألا تطول فترة انتقال نبذ الطربوش وارتداء بديله . .

ثم عقب العضو على رد حسين الشافعى بقوله : الحمد لله الذى جعل من هذا الموضوع موضوعا هاما ليشعر به الجميع وخاصة ممن حرموا نعمة الشعر وهنا ضحك الأعضاء حيث أن بعضهم كان خالى الشعر من رأسه . وكان غطاء الرأس ستر كبير

للأصلع . . ثم استطرد العضو معقبا بقوله : وأوافق السيد الوزير على اننا فى أمس الحاجة إلى تغطية الرأس فى الشتاء لكننى لا أريد أن يتدخل التشريع فى ازيائنا أو حريتنا الشخصية وانما كنت أود أن نقتدى بالسادة الوزراء فنرتدى زيا يختارونه حتى توجد الشجاعة الأدبية عند الباقين فيتوحد الزى فى الشتاء واعتقد أن غيرى من الزملاء قد يتبنى زى القبعة . . وهنا حدثت ضجة وكان العضو يوجه اتهاما للبعض بانهم يريدوا عودة الاحتلال الانجليزى حيث أنه معروف أن المواطن الانجليزى يرتدى قبعة لا طربوشا وهنا تدخل رئيس المجلس عبد اللطيف البغدادى موجها حديثه للعضو قائلا : هل يريد السيد العضو تحديد الزى .

فيرد عبد الصمد محمد عبد الصمد قائلا وكأنه يتراجع حتى تتراجع مسئوليته عن هذه الضجة فيقول : أعتقد أن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل هى المختصة بإيجاد الزى المناسب .

وبعد هذه الواقعة بعشرين يوما وقبيل ليلة رأس السنة لعام ١٩٥٧ كان هناك عضوا أكثر واقعية حيثما فكر فى هذه المشكلة ولكن من جانب اجتماعى . فقد تقدم الوزير نفسه بسؤال يقول فيه : يوجد بالاسكندرية سبعون عاملا من عمال الطرابيش أصبحوا لا مورد لهم بسبب بوار هذه المهنة واقلاع المواطنين عن ارتداء الطرابيش وقد تقدموا بأكثر من طلب إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وتولت مراقبة الشئون الاجتماعية بالاسكندرية ومكاتب التخديم فيها فحص حالة هؤلاء العمال وتأكدت من تعطلهم عن العمل وعدم وجود مورد رزق لهم ولكن لم تتخذ أية خطوة حتى الآن لتفريج أزمة هذه الطائفة ؟ فما هو الاجراء الذى ستتخذه الوزارة لمواجهة حالة هؤلاء العمال ؟

فأجاب حسين الشافعى كوزيرا للشئون الاجتماعية والعمل قائلا : لا تختلف مشكلة عمال الطرابيش عن مشكلة البطالة الناشئة عن التحول من صناعة إلى صناعة ولن اتناول الوضع فى حدود السؤال فاقصره على عمال الطرابيش بالاسكندرية فقط بل اتناول فى الرد عمال الطرابيش عموما . . ونتكلم فى هذا مثل أى انتاج صناعى يعدل الجمهور عن استعماله . وعلى الأفراد دائما أن يكيفوا أنفسهم . . لأسباب الرزق فى الميادين المختلفة ومع ذلك فقد تم تشغيل معظم الحالات التى كانت فى القاهرة لاستيعابهم سواء بمصانع الأسلحة والمهمات فى الجيش أو فى غيرها من

المصانع وفى الاسكندرية كذلك تم تشغيل ٢٤ عاملا فى سلاح الأسلحة والمهمات كما تتخذ الاجراءات لتشغيل عدد آخر فى حدود ٢٣ عاملا فى وزارة التربية والتعليم كما تسعى لتشغيل الاخرين بالتدريج . .

وفضلا عن ذلك فقد صرفت الوزارة بعض الاعانات لمساعدتهم حتى يوفقوا إلى عمل يتناسب مع خبرتهم . .

وكان العضو الذى تقدم بهذا السؤال هو حسين الجعرانى نائب دائرة بالاسكندرية فرد معقبا على حديث الوزير قائلا : أن التسمية الصحيحة لعمال الطرابيش هى ضحايا التطور الاجتماعى ونحن لا يمكننا أن نجبر الشعب على ارتداء الطرابيش .

ثم استدرك قوله : ولقد حفيت اقدام هؤلاء العمال لمقابلة سيادة الوزير فى الإسكندرية أو القاهرة كما اتصلت شخصيا بالمختصين بوزارة الشئون الاجتماعية فاخبرونى أنهم قد أرسلوا ثلاثة استعجالات لوزارة الحربية لتشغيل عمال الطرابيش بسلاح المهمات وكان اتصالى بوزارة الشئون الاجتماعية منذ شهرين تقريبا وبذلك لا تكون وزارة الشئون الاجتماعية مسئولة بل وزارة الحربية . . والذى أرجوه من السيد وزير الشئون الاجتماعية هو زيادة الاهتمام بعمال الطرابيش نظرا لأنهم فقراء يعولون أسرا كبيرة العدد . .

رد الوزير بانفعال حيث أنه شعر بمسئوليته عن هؤلاء الفقراء فقال بالاضافة إلى ما سبق ذكره من إجابة : أود أن أذكر أنه لا يمكن النظر لكل عمال صناعة تضمحل مثل هذه النظرة حتى لا تتحمل الميزانية فوق ما لا تطيق . . هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب ألا نكرر ما حدث بالنسبة لعمال القنال حيث تكفلت الدولة بتشغيل ١٢٠ ألف عامل بلغت تكاليفهم فى مبدأ الأمر حوالى ٨ ملايين جنيه وأصبحت أخيرا فى حدود مبلغ ٦ ملايين جنيها فضلا عن عدم التمكن من تهيئة عمل أساسى لكل منهم . . ثم يختم الوزير حسين الشافعى رد مشفع باقتراح فقال : على أننى أرى أن مثل هذه الحلول التى تقترح بين وقت وآخر لحل مشكلة عمال الطرابيش أو غيرهم من عمال الصناعات الأخرى التى تضمحل نتيجة لانصراف الجمهور عنها لا يمكن اعتبارها حلولا طبيعية أما الحل الطبيعى لمثل هذه الحالات فهو فى فتح مجالات العمل الذى يستوعب هؤلاء العمال مع مراعاة أن يكون مناسبا لمهنتهم بقدر الإمكان . .

ولارتباط المواقف ومجال العمل بسيره . . فإن ما اقترحه حسين الشافعى فى نهاية حديثه ما إلا تدريب تحويلى لامكان ايجاد عمل مناسب جديد لمثل هؤلاء . . وهذا ما حاولت أن تفعله الدولة فى الثمانينات . . . بتدريب تحويلى للخريجين وخاصة من الكليات النظرية لحاجة حركة التعمير والاستصلاح لايدى عاملة متعلمة ولكنها متخصصة فى فروع معينه . . وبذلك تحاول الدولة من جانبها للاستفادة منهم بعمل تدريب تحويلى لهم وفى ذات الوقت للتخفيف من بطالتهم . .

# ٥

## البغاء الرسمى .. مرفوض ؟!

من المعلوم تاريخيا بالنسبة للحياة الاجتماعية فى بمصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . أنه كان هناك بغاء رسمى على غرار ما يوجد حاليا فى بعض دول أوربا كفرنسا وإيطاليا وبعض الدول الآسيوية والافريقية أيضا . وقد الغى هذا البغاء الرسمى أيضا قبل الثورة وقد قامت بهذا الاجراء حكومة حزب الوفد الذى كان يرأسه مصطفى النحاس باشا وحيث كان وزير الداخلية وقتذاك فؤاد باشا سراج الدين سكرتير عام الوفد . وكان ذلك فى عام ١٩٥١ .

وبعد الثورة تردد احتمال عودته . . وربما كان الدافع لذلك أن بيوت البغاء الرسمى عندما أغلقت فإنه من الطبيعى أن يبحث روادها على وسيلة أخرى لممارسة الجنس . وعندئذ كانت ظاهرة تواجد شخصين أحدهما رجل والآخر امرأة فى مكان مظلم أو فى مكان بعيد عن العمران أو مكان يختلى كل منهم بالآخر وغير ذلك من الأسباب وخاصة أيضا زيادة عدد العاملين من المرأة بعد الثورة هذا وغيره ربما أدى للبعض بفكرة إعادة بيوت البغاء الرسمى خوفا من سيطرة الغريزة الجنسية على الشباب وتهورهم فى ذلك مما يؤدى إلى غواية الفتيات ولاسيما أن ظاهرة المعاكسات بدأت تبدو بصورة أوضح مما كانت عليه قبل الثورة نتيجة زيادة احتكاك المرأة بالمجتمع حديث مما أدى بدوره إلى تطفل وفضول أكثر من جانب بعض الرجال .

هذا ما دعا العضو المحافظ سيد جلال نائب من من باب الشعرية بالقاهرة اثارة هذه المسجلة الجنسية تحت قبة البرلمان .

ففى احدى أمسيات جلسات أواخر شهر أغسطس طلب الكلمة من رئي مجلس الأمة عبد اللطيف البغدادى حيث بدأ حديثه قائلا :

تنص المادة الخامسة من الدستور على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين

والأخلاق والوطنية . والموضوع الذى سأتكلم عنه لم أكن أريد الخوض فيه وكنت أود من صميم قلبى ألا أتعرض لرأى غيرى ولكنى إذا ما تعارض هذا الرأى مع الدين أو الأخلاق أو الآداب العامة أو الدستور كان من الواجب على أن أعارضه .

ثم استدرك كلامه بأسى : لقد نشر فى بعض الصحف أن أحد الزملاء يود أن يقدم اقتراحا إلى المجلس بإعادة البغاء الرسمى وتنظيمه ولا أدرى بأية وسيلة ينظم شىء غير مشروع . . ثم تعالت نبرة صوته قائلا : فمن ذا الذى يتقدم للمجلس بإعادة البغاء الرسمى وتنظيمه وهى شىء محرم فى الدين ؟

رد عليه رئيس المجلس عبد اللطيف البغدادى قائلا : لم يقدم أحد من الأعضاء حتى الآن شىء فى هذا الموضوع .

ولكن سيد جلال استدرك حديثه أيضا مندهشا فقال :

إن طريقة نشر هذا الموضوع فى الصحف جعلت العامة يعتقدون أن هذا الأمر عرض على بالمجلس ووافق عليه ولقد سئلت بالأمس على هذا الأمر فقلت أنه لا يوجد أى شىء عنه فى المجلس ولا يخرج الأمر عن أن يكون مجرد نشر فى الصحف .

واعترض بعض الأعضاء على إثارة هذا الموضوع حيث أنه لم يكن مدرج بجدول الأعمال أو مطروح من جانب الحكومة بل ولم يتقدم به أحد من الأعضاء بالعقل . . وانتهت المناقشة عند حد حرية النشر بالنسبة للصحافة وحرية العضو فيما يقترحه . وان لم يحدث هذا بالنسبة لمسألة البغاء الرسمى . .

ومع ذلك فقد تردد بين الرأى العام هذا الموضوع على سبيل أن الحكومة بصدد إعادته . . إلا أن مرور الوقت لم يتحقق فتأكد بذلك عدم إعادته . . على بالمستوى الرسمى . . .

# ٦

## الجاسوسية ... تحت القبة

لم تعرف الحياة النيابية فى تاريخها العريق ما يطلق عليه بالجاسوسية الرسمية إلا بعـد الثورة . وإن كان قبل الثورة فالأمر يختلف حيث أن كل الأحزاب السياسية كانت تعمل فى إطار مخطط لسياسة انجليزية وإن كانت تسمية التعاون بين كل حزب والانجليز تختلف تبعا لمصلحة الحزب وما يراد من خلالها تحقيق المصالح العامة . . . وهكذا . .

وبـالـطبـع عنـدما قامت الثورة . . كانت هناك مرحلة لتصفية الحسابات بين الأحزاب أو ما كان ينتمى إليها . ويتوقف هذا أيضا على موقف الثورة تجاه رجالات الاحزاب المتعددة سواء بالسلب أو الايجاب .

وان هذه التصفية اخذت عدة صور منها الجاسوسية كجريمة خطيرة وتعد خيانة عظمى عقوبتها الإعدام وقبل هذا فضيحة كبيرة .

وقد اكتشف بعض العملاء الذين لا يتعدوا أصابع اليد أثناء العدوان الثلاثى فى أواخر عام ١٩٥٦ ثم انعقد البرلمان فى منتصف عام ١٩٥٧ ولذا فقد كانت فرصة لطرح هذه المسألة تحت القبة .

فقـد تقدم العضو عبد الخالق محمود عمرو إلى على صبرى وزير الدولة لشئون رياسة الجمهورية بسؤال جاء به : لقد عينت الحكومة هيئة مصرية مستقلة لادارة القناة ومن بين ما وضعت هذه الهيئة يدها عليه هو أوراق الشركة القديمة المنحلة ومستنداتها ولقد ذاع أن بين تلك الأوراق ما ينطوى على أسرار خطيرة كان يكفى بعضها لوجوب القيام بتلك الخطوة الحاسمة المباركة التى قام بها الرئيس العظيم . . ويقصد به عبد الناصر ـ إذ أنها تتضمن الكثير من المخازى بل ومن المآسى التى تثبت اشتراك عدد غير قليل للاسف من كبار الساسة المصريين السابقين المحترفين فى التآمر

مع تلك الشركة على استغلال هذه البلاد وعلى اهدار مصالحها الحيوية مقابل ما كانت تدفعه لهم الشركة ثمنا لشراء خيانتهم تلك فمنهم من عمل أو اشترك أو ساهم فى مد امتياز اجل الشركة فى عام ١٩٤٦ ومنهم من اتخذته الشركة قبل هذا التاريخ عاملا من عمالها وعينا من عيونها لقضاء مصالحها على حساب المصلحة الوطنية العامة وفى هذا هدم لكيان البلاد واستقلالها فى ذلك الوقت .

ثم قال العضو أيضا : وما من شك فى أنه من حق الشعب والبلاد فى هذا العهد الحاضر وبالذات عهد الحرية والنور أن يعرف اسماء كل هؤلاء الذين فرطوا فى حقوق بلادهم والوطن وحقوق الشعب .

ولهذا أرجو أن يتفضل السيد وزير الدولة للشئون السياسية أن يجيبنى عن هذا السؤال وأن يذكر لى أسماء هؤلاء الذين تعاونوا مع الشركة على الوجه الذى ذكرته وأن يودع مكتب هذا المجلس كافة الأوراق والمستندات والبيانات التى تساعد على تعرف كل من قام من المصريين بعمل من تلك الأعمال وما كانت تدفعه له الشركة وبيان الدور الذى قام به كل منهم وأن يشمل هذا البيان سواء الأحياء منهم أو الأموات على وجه التفصيل .

وإذا كان لنا تعقيب فسيأتى بعد إجابة الوزير عليها والذى قال : لقد أعلن الرئيس قرار تأميم شركة قناة السويس يوم ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ فى خطابه بالإسكندرية وفى نفس الوقت الذى أعلن فيه هذا القرار التاريخى كانت الهيئة المصرية تضع يدها على المرفق بأجهزته الفنية والادارية ضمانا لسير العمل المنظم به .

وكانت مكاتب الشركة من ضمن ما وضعنا يدنا عليه بما فيها من أوراق ومستندات وهنا أحب أن أبين نقطة هامة وهى أن شركة القناة المنحلة لم تكن شركة عادية بل كانت فى الواقع جهازا ضخما للمخابرات ومصدرا هاما من مصادر المعلومات للحكومتين الفرنسية والانجليزية ومركزا للجاسوسية من أهم مراكز تلك الدولتين فى مصر كما كان بها مركز رئيسى فى باريس تدار منه أحوال الشركة .

والفرنسيين لم يكونوا من البلاهة بحيث يتركون فى القاهرة أية مستندات ذات قيمة تكشف النقاب عن نشاطها السرى وعن أعمالها غير المشروعة أو حتى أن تكشف فى

هذه المستندات والشخصيات التى كانت تعتمد عليهم الشركة المنحلة سواء من كان يحصل منها على أموال أو يستفيد بوجه آخر نظير تنفيذ اغراض الشركة .

ثم استطرد قائلا : لم تكن الشركة بهذه البلاهة خاصة بعد قيام الثورة وقيام حكومة اظهرت نواياها الواضحة نحو التحرر واسترداد حقوق الشعب وخاصة بعد أن بدأت الشركة فى أواخر عام ١٩٥٥ تشتم أن هناك شيئا فى الجو يدبر لها . فقد كان من المنطق حينئذ لاى مفكر بعيد النظر أن يتنبأ بأن جلاء القوات الأجنبية عن منطقة القناة لا بد أن يتبعه بطريقة أو بأخرى استرداد مصر لحقها المشروع فى قناة السويس وحقها الطبيعى فى استغلال ارباح هذا المرفق المصرى الذى حفر بأيد مصرية لمصلحة الشعب المصرى لا لمصلحة فئة قليلة من حملة الأسهم الغرباء . لذلك فإن المستندات التى عثر عليها ضمن أوراق الشركة المنحلة بالقاهرة لم يوجد بها ما يمكن الاكتفاء به كدليل اتهام ضد أشخاص معينين وعلى هذا فإن الحكومة لا يسعها أن تتهم أشخاصا باعلان اسمائهم فى الوقت الذى لا يوجد لديها الدليل الكافى على هذا الاتهام وان تعتمد فقط على الشبهات التى تحوم حول بعض السياسيين القدامى الذين وردت اسماؤهم فى ملفات الشركة .

كما أود أن أوضح للسيد العضو أن مآسى وفساد العهد الماضى قد قبرت ولا أحب أن تكون اداة للتشهير خاصة فى الظروف التى ذكرتها والتى لا تمكننا من تقديم هؤلاء الأشخاص للمحاكمة بأية تهمة ثابتة بل يجب علينا أن ننظر للمستقبل وللبناء بدلا من أن نلتفت إلى الماضى بمفاسده .

وهنا . . . إذا كان السؤال قد وجه من العضو من تلقاء نفسه فهو أراد تعرية بعض السياسيين أو الاشارة إليهم بصيغة النكرة المقصودة أو تصور أن الحكومة ستعلن عن اسماءهم . . وبالتالى فقد تحقق شىء من التطهير فى العهد الجديد بل وكذا اتهام الساسة فيما قبل الثورة بتهمة الخيانة العظمى وهى افدح الجرائم التى يمكن لانسان أن يتهمها . فهى اشارة لعهد سابق أيضا . وما كان به من جاسوسية متمركزة فى قناة السويس وما يستتبع ذلك من محاكمة أدبية لهذا العهد .

وأما إذا كان هناك افتراض بأن السؤال قد اوعزت به الحكومة لذلك العضو فإن عدة اغراض تتحقق من خلال مناقشته أو إعلانه فأولا فإن الوزير تنصل من تحديد

أسماء معينه بذواتها رغم أنه ذكر خلفيات هامة وخطيرة للجاسوسية التى كانت تتحرك من خلال قناة السويس . وقد هدف من ذلك بأن سياسيين ما قبل الثورة يتشككون فى بعضهم ويتبادلون الاتهامات والشك مما يمزقهم وهذا هدف سياسى يراد تحقيقه حتى تبتر أى محاولة لتجمعهم أو اتفاقهم مرة أخرى .

وثانيا : فإن تشويه وطمس طهارة هؤلاء الساسة كان هدفا كبيرا لتفتيت الانتماء والولاء الشعبى لهم وجاذبيتهم نحو طهارة العهد الجديد . وأيضا فقد الثقة بهم واعتبارهم مخادعين خونه وعملاء مما يزيد من الاندفاع الشعبى نحو رجال الثورة الجدد .

وثالثا أن الاشارة بصيغة النكرة المقصودة لبعض الساسة هو نوع من التهديد الضمنى والضغط الخفى عليهم حتى لا يحاولون التحرك ضد الثورة حتى ولو كان هذا التحرك انتقادا لها .

ورابعا : أن طرح هذه المسألة تحت القبة هى نوع من السب السياسى والقذف الدبلوماسى لدول الغرب ولاسيما انجلترا وفرنسا وهذا نوع من الانتقام ازاء عدوانهم على مصر عام ١٩٥٦ . وخاصة أيضا عن أن الوزير المذكور كان لديه الميل نحو الشيوعية والتى اخفاها تحت شعار الاشتراكية فى الستينات عندما تولى مسئولية أمين عام التنظيم السياسى حينذاك ألا وهو الاتحاد الاشتراكى العربى . بل وتبدت مواقفه نحو الولاء للشيوعية فى كثير من الأحيان والتى تحدث بها ساسة فيما بعد الثورة فى مناسبات عديدة . بل انه حث أحد رجال المخابرات على تكليف اللواء حسين عوف رئيس حرس مجلس الأمة بالتخابر على اتصالات وعلاقات عبد اللطيف البغدادى رئيس المجلس بعد أزمة مديرية التحرير وقد تأكد رئيس الحرس من أمر هذه المهمة من صلاح الدسوقى أركان حرب وزارة الداخلية فى ذلك الحين فأكد له ذلك فرفضها وتجاهلها .

ويجدر الاشارة أيضا أنه فيما بعد فإنه هناك كان التنظيم الطليعى الذى كان يتولاه هذا الوزير فى الستينات حيث أنه كان تنظيم سرى منتشر فى البلاد يستقى المعلومات والبيانات لاحكام القبضة على ادارة البلاد بصورة سيئة بل أن بعض افراد هذا الجهاز كانوا من أعضاء البرلمان فوصل عددهم إلى ما يقرب من نصف الأعضاء فكان البرلمان

يبدو كبؤره للجاسوسية السياسية لحساب البعض ممن كانوا يحكمون مصر .

وإذا تتبعنا وضع الجاسوسية فى خط الحكم فى سنوات لاحقة لما سبق ذكره فقد كان هنـاك سؤال من العضو السعدى بالحميد السعدى عن وجه الحقيقة فيما ورد ببعض المقالات الصحفية بمجلات المصور وروزاليوسف والحوادث والتى نسبت إلى السيد سامى شرف أنه كان عميلا للاتحاد السوفيتى فى حين أنه كان يشغل منصب سكرتير الرئيس للمعلومات كما انه يشغل منصب الوزارة وقد أبلغ هذا السؤال لرئيس الوزراء السيد ممدوح سالم فى منتصف ابرايل عام ١٩٧٦ ولم يجيب عنه . . والسبب مجهول . . وان كانت التكهنات بأن هناك أسباب عديدة لعدم اجابته منها البعد عن تشويه رئاسة جمال عبد الناصر للجمهورية .

وبالتالى البعد عما يمكن أن ينال عبد الناصر من رذاذ لهذه المسألة الخطيرة بحكم تعيينه وثقته فى الجاسوس المذكور بالسؤال . . كما أنه لم يراد فتح ملفات السياسة فى عهد عبد الناصر ولاسيما العلاقة مع الاتحاد السوفيتى كطرف من أطراف الصراع فى منطقة الشرق الأوسط . وأخيرا فإن هذه المسألة كان يمكن أن تأتى من وراءها قضايا متفرعة واسماء أخرى وهكذا . . فلا محالة من التجاهل وعدم مناقشتها اطلاقا .

# ٧

## اعتقال .. للبرلمانيين أيضا ...

ربما يكون من البديهيات أن كل ثورة فى العالم . كان لها مؤيدين ومعارضين وموقف الثورة من كل منها واضح . فهى تأخذ المعارض بالدم أو الاعتقال أو المصادرة أو ماشابه ذلك . وتعطى للمؤيد النفوذ والمال وماشابه ذلك أيضا . وكانت ثورة يوليو قد أعلنت أنها ثورة بيضاء لا تمت للدم بصلة . ومع ذلك فكان لا بد لها من موقف ازاء معارضيها سواء أكانوا رافضين لها تماما أو معارضين بمعنى تحفظهم على ما يبدو منها أحيانا من اجراءات وسياسات . .

وبالطبع فإن الرأى العام قد استبشر خيرا بها حيث أنها أفرجت عن المعتقلين السياسيين إبان تفجير الثورة وحيث كانوا هؤلاء معارضين ورافضين لنظام ما قبل الثورة . وبالطبع فإن حكومة الثورة تصورت أن هؤلاء سيكونوامعها بالتبعية وطبقا لهذا الافراج . إلا أن السنوات الطويلة اللاحقة لهذا اثبتت عكس ذلك أحيانا وليس غالبا .

وبالطبع أيضا فإن هناك سياسيين ان لم يعتقلوا إلا أنهم لم يتصوروا أن يحدث هذا بالنسبة لهم سيما تأكيد حكومة الثورة على حرية الرأى والتعبير والديمقراطية .

وفى أى الأحوال فكانت مسألة الاعتقال تشغل بال بعض البرلمانيين تطبيقا لما اعلنته الثورة وقد استبشروا به خيرا . . أى انتهاء عهد الاعتقالات الذى كانت فيه السلطة الانجليزية المحتلة تقوم بهذا كثيرا فمن الأولى فإن السلطة الوطنية الجديدة لن تلجأ الى هذا حيث انتقدت الأوضاع الماضية وبدأت صفحة جديدة فى حياة الحريات الخاصة للمواطنين على حد اعلانها .

ولكن ما أعلن شىء وما كان يخفى شىء آخر . وقد تجلى موقف بعد خمس سنوات من الثورة ليعيد إلى الأذهان عهد السلطة الأجنبية قبل الثورة ودواعى الاعتقال لدى

هذه الأخيرة والذى حاول أن يبررها البعض تحت مسئولية ومقولة حماية الثورة .

ففى مساء منتصف أغسطس عام ١٩٥٧ كان قد بلغ عدد طالبى الكلمة تسعة وأربعون عضوا وذلك لمناقشة بيان وزير الداخلية زكريا محى الدين وعضو مجلس قيادة الثورة الأسبق والذى كان قد القاه قبل ذلك بليلة أو أخرى .

تحدث معظم الأعضاء عن مسألة العمدية والعساكر فى هذه الجلسة . . إلا أن العضو محمد أبو الفضل الجيزاوى عندما جاء دوره للحديث بدأ يفجر مسألة خطيرة وهامة . فقد وقف وقال بهدؤ هناك موضوع آخر أود أن اتحدث فيه الليلة وهو خاص بالمعتقلين السياسيين . ولكى أوضح هذا الأمر أود أن استأذن المجلس فى تلاوة رسالة وردت إلى بصفتى عضوا فى هذا المجلس من احدى المعتقلات السياسية تحت ذمة قضية شيوعية لم يفصل فيها منذ ٧ فبراير عام ١٩٥٦ وحتى الآن . وهنا حدثت ضجة بين الأعضاء فالعضو لن يتحدث فقط انما لديه دليل على ما سيقوله . . وهنا أيضا استطرد العضو حديثه بهدوء وان كانت نبرة صوته بدأت تعلوا فقال : سأكتفى بأن أودع هذه الرسالة مكتب المجلس وأود أن أذكر بالنسبة لهذا الموضوع أنه من الخطورة ومن الأهمية بحيث لا يمكن أن نمر عليه مر الكرام لأن حرية الفرد من حرية الجماعة وحرية الجماعة من حرية الفرد موضوع هؤلاء المعتقلين أمر يجب أن نتدارسه فى هذا المجلس حتى نصل إلى حل ينصفنا ويريح ضمائرنا ولهذا اقترح تكوين لجنة من بعض السادة الأعضاء لزيارة هؤلاء المعتقلين والاستفسار عن أوضاعهم حتى يمكن أن نقرر فى شأنهم أمرا نظرا لخطورة هذا الموضوع .

وهنا تدخل عبد اللطيف بالبغدادى رئيس المجلس وعضو مجلس قيادة الثورة الأسبق أيضا فقال من على المنصة : ان المناقشة اليوم مناقشة عامة وإذا أراد السيد العضو أن يثير مثل هذا الموضوع أو يتقدم بهذا الاقتراح فليكن ذلك طبقا للاوضاع التى تقررها اللائحة كالسؤال أو الاستجواب أو الاقتراح برغبة وغيره . .

وبالطبع فقد حاول رئيس المجلس قطع المسألة قبل استفحالها ولاسيما أنه لم يعلن أن حكومة الثورة اعتقلت مواطن سياسى أو غير سياسى لأسباب سياسية ولكن العضو أبو الفضل الجيزاوى رد عليه باصرار قائلا . . سبق أن قرر المجلس زيارة مديرية التحرير ومن الأجدر أن نزور هؤلاء المعتقلين . .

وهنا تطوع أحد الأعضاء الذين يروا أنه لا بد من مكسب خاص فى هذا الموقف فقـال العضو عبد الرحمن عبد السلام حميده مقاطعا العضو المتكلم : ان الموضوع الذى أثاره السيد العضو لم يرد فى بيان وزير الداخلية ولذا فالتكلم فيه يعتبر خروجا على موضوع المناقشة .

ولكن العضو أبو الفضل رد على هذا الأخير بذكاء مسايرا منطقه الذى أورده حيث أعلن قائلا : إذا كان الأمر كذلك فإن كثيرا من أعمال وزارة الداخلية لم ترد فى بيان السيد الوزير وبهذا يكون من غير الميسور التعقيب عليها ورجائى أن أعفى من هذا التعقيب حتى تتاح لى الفرصة للتقدم بمقترحاتى كاملة وأشكركم . .

وهنا صفق الأعضاء وكأنهم يشكرونه على عدم تصعيد الموقف أكثر من ذلك مما يؤدى إلى صدام مع حكومة الثورة وها هى تعتقل رغم إعلانها عكس ذلك .

وهنا حاول وزير الداخلية أن يلتقط حوله الأضواء بضربة قاضية فقال : بالنسبة لما أثاره السيد العضو عن موضوع المعتقلين اصرح بأنه لا يوجد أحد فى المعتقلات الآن وفى هذا اليوم بالذات كمعتقل سياسى .

وعندئذ صفق له الأعضاء بحرارة ثم استدرك وكأنه يعلم ببواطن الأمور فى مقابل جهل هذا العضو بأى حقيقة تدور فى البلد . فقال بشى من التهكم والسخرية : وانى أعلم من أين جاءت الرسالة التى أشار إليها السيد العضو وعلى أية حال فإنى مستعد لبحثها ويمكن سيادته أن يودعها بمكتب المجلس .

وهنـا صدق رئيس المجلس على قول الـوزير قائـلا : تودع الـرسـالـة مكتب المجلس . ثم عاد الوزير لحديثه عن الدفاع المدنى والذى سبق وأن اثاره العضو أبو الفضـل الجيزاوى فى بداية حديثه وقبيل اثارته مسألة المعتقلين .

ولكن عندما جاء دور الكلام للسيدة راوية عطيه شمس الدين بدأت حديثها فقـال : « تنص المـادة ٣٧ من دستـور بالشعب على ما يأتى : يحظر ايذاء المتهم جسـمانيا أو معنـويا . وكان احساسنا أن البوليس فى عهد الثورة فى عهد الدستور سيعدل عن أساليبه القديمة ولكنه لا يزال يستعمل نفس الأساليب فى الاعتداء على

المواطنين وايذائهم ولا يزال رجال البوليس يعتبرون أنفسهم حكاما لا سلطان لاحد عليهم . وقد لاحظنا نحن الأعضاء كيف كان يتدخل البوليس لإرهاب المواطنين وإيذائهم وفى هذه اللحظة ثارت الضجة من جديد فكيف تجرأ هذه السيدة على اثارة مثل هذا الموضوع مرة أخرى وعندئذ تدخل رئيس المجلس بصورة تعطى انطباعا تصغيره لشأن هذه المرأة حيث قال : هذا خارج عن موضوع المناقشة العامة التى يجريها المجلس الآن . ولذلك أمنعك من الاسترسال فيه ويمكنك أن تتقدمى بما تشائين من اسئلة أو استجوابات طبقا للائحة .

وسارعت راوية عطيه بردها قائلة : أنا لم أخرج عن نطاق بيان السيد الوزير فقد تكلم عن معاملة البوليس للجمهور وأنا أتكلم عن هذه المعاملة والدليل على ذلك . .

وقاطعتها ضجة الأعضاء حتى فتح الله على احد الاعضاء بقول يحاول به انهاء المناقشة فى هذا الموضوع وعدم اثارته . فقال بهدؤ ماكر : اعتقد أننا تحت هذه القبة مقيدون بأوضاع معينه وملزمون بالمحافظة عليها فنحن مقيدون أولا باللائحة الداخلية ومقيدون ثانيا بالقرار الذى اتخذناه بأن تكون مناقشة بيانات السادة الوزراء مناقشة عامة القصد منها الاستنارة ثم تحال تلك البيانات إلى اللجان المختصة لفحصها ودراستها . . وبمناسبة ما اثاره السيد محمد أبو الفضل الجيزاوى والسيدة راوية عطيه حول الكلام عن الحرية الشخصية وعن معاملة البوليس أحب أن أوضح أننا لا نتكلم للخارج . . بل لنحقق المثل العليا والحرية الشخصية لا تحقق بمجرد الكلام تحت هذه القبة ولكن بالموت فى سبيل الحرية وأنا أحى شهداء القناة وشهداء مصر . . وهنا ثارت ضجة أخرى حيث كانت التعبيرات الأخيرة تشير إلى إهدار الحرية ولا بد من التصدى لهذا وان المسألة خطيرة . . وهنا أيضا اقترح السيد رئيس المجلس رفع الجلسة للاستراحة فوافق الأعضاء مضطرون . .

وكان ذلك فى التاسعة مساء هذا اليوم وبعد خمسين دقيقة عادت الجلسة مرة أخرى للانعقاد . وبدأ بالكلمة العضو زكريا لطفى جمعة حيث قال : لى تعقيبان احدهما على كلمة الزميل محمد أبو الفضل الجيزاوى والأخرى على كلمة السيدة راوية عطيه والغرض من تعقيبى أن المسألتين اللتين أثيرتا على جانب كبير من الأهمية وعلى جانب كبير من الخطورة لذلك اعتقد ويرى معى الكثيرين من السادة الزملاء أن ترك المسائل

مائع على هذه الصورة لا يفيد أحدا . وأبدأ بالتعقيب على كلمة السيد محمد أبو الفضل الجيزاوى فأقول أن البرقية التى أراد تلاوتها متعلقة بقضية منظورة . وكلكم يعلم أن القضايا المنظورة أمام القضاء وغير المنظورة والتى تحت التحقيق ليس من حق المجلس بحال من الأحوال أن يناقشها لأن هناك فصلا بين السلطات . .

وهنا صفق الأعضاء فقد أعفاهم حرج مناقشة هذا الموضوع ثم استدرك قوله أما فيما يتعلق بالمعتقلين السياسيين فقد أجاب السيد الوزير عن هذا الموضوع بأنه لا يوجد اليوم معتقل سياسى واحد فى المعتقلات .

أما تعقيبى على ما أثارته السيدة راوية عطيه فأقول أنها أشارت فى كلامها إلى أن هناك إرهابا وكلمة إرهاب كلمة كبيرة وكبيرة جدا فى معناها فهى تقون أن البوليس يرهب النـاس جميعا وقد استمع المجلس إلى هذا وسجل هذا الكلام فى المضبطة وسجله زملائى الصحفيون وسيقرؤه الناس غدا وأريد أن أسأل السيدة راوية ومن حقى أن أسألها ما هو نوع الإرهاب الذى تقول عنه ؟ وإذا كان يتعلق بفرد من الأفراد فيمكن الاستفسار عن هذا كتابة وذلك بتوجيه سؤال إلى السيد الوزير . أما إذا كانت تقصد أن هناك إرهابا عاما فهذا مالا نقبله بأى حال من الأحوال خاصة أننى أحد المواطنين الذين يعيشون تحت سماء خدمة البلاد ولا أرى هذا الارهاب . . وصفق الأعضاء لهذا المنطق السياسى فقد مارس الارهاب المعنوى بدوره على السيدة راوية عطية عندما ذكرها بأن كل ما قالته فهو مسجل وكأنه يوحى إليها أن كل ما يسجل مسجل عليك . . ثم مال . . بالحديث عن الفردية وان هناك مصلحة لاحد أقاربها أو معـارفهـا وعلى ذلك لا محل للاثارة الكبيرة ثم مال إلى تعبئة عامة للرأى داخل المجلس بأنه يرفض الارهاب العام أى أنه أيضا يقبل ضمنيا الارهاب الخاص وكأن الارهاب العام عنيف حيث أنه فرد فى المجتمع ولا يخيفه الارهاب الفردى . .

وربما فهم قصده العضو محمد فهيم القيعى فالمح بقوله : هذا الموضوع خارج عن نطاق المناقشة وقد وضعنا تقليدا علينا أن نحترمه ولا يصح أن تتغلب علينا شهوة الكلام وقد رسمت اللائحة الداخلية طريقة الكلام .

وهنـا تدخل رئيس المجلس قائلا : لنعد الآن إلى المناقشة فيما ورد من جدول الأعمال . ولكن يبدو أن حديث راوية عطيه قد أثار النخوة والرجولة لدى البعض

الذى كثر عليه أن تقف هذا الموقف الشجاع وهم بعيدين عنها . ومن ثم فقد صاح العضـو عبد العزيز مصطفى موسى قائلا : لم يرد السيد الوزير على الكلمة التى أثارتها الزميلة السيدة راوية عطية من أن هناك تعسفا من رجال البوليس . فوقعت الضجة مرة أخرى . . مما اضطر رئيس المجلس للرد قائلا : هذا خارج عن موضوع المناقشة ويمكن السيد العضو أن يتقدم طبقا للائحة بسؤال مكتوب للسيد الوزير للاجابة عنه أما اليوم فهو مخصص لمناقشة البيان مناقشة عامة .

إلا أن العضو ازداد غضبا فصاح قائلا : أريد أن أبين أن هناك تعسفا حقيقيا .

وعـاد رئيس المجلس يهدىء من روعه فكرر أما سبق قوله : للسيد العضو أن يتقدم بسؤال ويذكر فيه وقائع معينه يجيب عنها السيد الوزير .

وهنا أعلن العضو أحمد البلتاجى : كنت قد طلبت الكلمة أمس لأسأل السيد الوزير بعض الأسئلة وأنا نازل عنها الان . . وكأنه أراد أن يوقف حدة توتر المناقشة بالجلسـة حيث أن الوزير كان مطالبا بالاجابة على تساؤلاته وربما يزيد هذا الأمر التـوتر . كما أنه لا يريد أن يكون ضمن الاشخاص الذين رصدوا بالجلسة حيث اثارتها واحراج حكومة الثورة فى هذه المسألة الهامة .

وعادت المناقشة تدور فى سير هادىء مرة أخرى حول العمد والمشايخ بالريف . ومع ذلك فكان هناك احساس بالتخوف من عواقب هذه الاثارة مما حدا بالعضو سيد جلال عنـدما تحدث فقال : بمناسبة مادار فى هذه الجلسة من مناقشة بين بعض السادة الزملاء أود أن أشير إلى المادة ١٠٨ من الدستور التى تنص على أنه : لا يؤخذ أعضاء مجلس الأمة عما يبدونه من الأفكار والاراء فى اداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانـه . والمادة ٥٣ من اللائحة الداخلية المؤقته التى تنص على أنه لا يجوز لأحد مقاطعة المتكلم ولا إبداء أية ملاحظة إليه والرئيس وحده هو صاحب الحق فى أن يلفت نظر المتكلم فى أية لحظة أثناء كلامه إلى مراعاة أحكام اللائحة وذلك مع عدم الاخـلال بها نصت عليه الفقـرة الأخـيرة من المادة ٤٩ . . وبهذا عبر سيد جلال بالتلميح إلى الحكومة بالا تتخذ أى إجراء ضد أى عضو تحدث فى هذا الموضوع الهام طبقا للدستور . كما أنه أراد أن يرد اعتبار السيدة راوية عطيه عندما سألها العضو زكريا لطفى جمعه عن اثارتها لمسألة الارهاب وقال لها أنه من حقه سؤالها . . فألمح

بذلك سيد جلال عدم جواز فرض وحماية من جانب زميل على آخر وفى ذات الوقت تلمح فى كلمته موقف هذا العضو من المجلس أم من جانب الحكومة ؟

ثم تحدث عضوا آخر فى مسألة العمدية مرة أخرى . . ثم أعلن عبد اللطيف البغدادى أنه قد وصله سبعة اقتراحات من السادة الأعضاء موقع على كل منها أكثر من عشرين عضوا باقفال باب المناقشة حيث أن الموضوع قد استوفى بحثه على حد تعبيره . وإذا مائة وأربعون عضوا طلبوا ذلك فهذا قمة الرعب الذى أصابهم .

فوافق المجلس على ذلك .

وكثيرا ما عرض رئيس المجلس فى جلسات ساخنة هذا دائما . . أى طلبات اقفال مناقشة احيانا يكون طلب واحد وان كان الغالب الأعم مجموعة طلبات تتراوح ما بين ثلاثة وأربعة موقع على كل منها عشرين عضوا وذلك منعا لاحراج الحكومة . وهذه الوسيلة من المتعارف عليها فى برلماننا دائما . . ولكن لم يفطن احد الاعضاء وربما فطن إلى هذه الحيلة ولكنه لم يرد احراج المجلس أيضا فى أن يطلب الاطلاع أو تلاوة أو قراءة أو اعلان أسماء هؤلاء المقترحين . . ولكنها حيلة استمرت . . طويلا . .

وبعد شهر من هذه الجلسة . كانت هناك جلسة أخرى لنظر السؤال المقدم من العضو محمد أبو الفضل الجيزاوى والذى حاول به تحقيق توجيه رئيس المجلس له عندما دفعه إلى ما تنص عليه اللائحة الداخلية . وهذا السؤال وجه إلى وزير الداخلية زكريا محى الدين فحواه التساؤل عن عدد المسجونين السياسيين وبيان توزيعهم حسب اتجاهاتهم السياسية ؟ وتساءل أيضا عن وجود مواطنون محددة إقامتهم وعددهم وما هى مبررات ذلك ؟ وكذلك عدد المعتقلين لأسباب غير سياسية وأسباب هذا الاعتقال وهل هناك نية للافراج عنهم حاليا ؟

وأجابه زكريا محى الدين قائلا : بالنسبة للجزء الأول من السؤال لا يوجد بالسجون المصرية مسجونون سياسيون وغير سياسيين والموجود مسجونون صدرت ضدهم أحكام مختلفة من المحاكم لارتكابهم جنايات ولمخالفتهم أحكام القوانين وقد أودعت مكتب المجلس بيانا بجميع المسجونين فى السجون حتى أمس مقسمين بحسب الجنايات التى ارتكبوها لاطلاع السيد العضو عليها .

بالنسبة للجزء الثانى من السؤال فإن عدد المحددة اقامتهم تسعة وهم من المتزعمين لحوادث القتل للثأر أو المحرضين على الشعب والإخلال بالنظام والأمن العام . وقد رأى إبعادهم مؤقتا لايقاف تيار الحوادث الجنائية ولتستقر الأمور وهناك لجان تحكيم تحت اشراف الوزارة للعمل على التوفيق بينهم .

بالنسبة للجزء الثالث من السؤال فإن عدد المعتقلين لأسباب جنائية أى الموجودين بالمعتقلات ١٨٨ وترجع أسباب الاعتقال إلى ارتكابهم الحوادث المخلة بالأمن والحد من نشاطهم فمنهم من يقوم بتهريب المواد المخدرة إلى داخل البلاد والاتجار فيها والبعض الآخر يقوم بارتكاب حوادث القتل بالأجر والسرقات باكراه والسطو المسلح وجرائم الخطف وهناك لجان بالمديريات تحت إشراف لجنة عليا بالوزارة لبحث حالتهم للافراج تباعا عن الاشخاص الذين زالت أسباب اعتقالهم ولأن المدة التى قضوها بالاعتقال كافية لردعهم .

ثم قام محمد أبو الفضل الجيزاوى بالتعقيب على الوزير فقال : إن الشعب بأسره يتطلع بعد انتخابات مجلس الأمة الينا بأمل كبير حتى نحقق لجميع أفراده الحرية الكاملة ولذلك فإنى فى تعقيبى على هذه الاجابة أرجو أن أكون واضحا . . فبالنسبة للشطر الأول من السؤال وهو الخاص بالمسجونين السياسيين أحب أن أقرر أنه يوجد فعلا مسجونون سياسيون . ومن البديهى أن كل مسجون لا بد أن يكون قد ارتكب جريمة من الجرائم التى لها وصف خاص فى القانون فهناك جرائم خاصة بالاخلاق وأخرى خاصة بالسياسة كما أن هناك جرائم مخدرات . . . الخ فالقول بأنه ليس هناك مسجونون سياسيون قول لا يمكن أن نقبله اطلاقا . ولذلك فإنى اصر وأرجو بل الح أن يذكر لنا السيد الوزير عدد المسجونين السياسيين ولتحديد ما أقصده بسؤالى بل زيادة فى التوضيح أقول ما هو عدد المسجونين السياسيين من الشيوعيين والاخوان المسلمين والأحزاب المنحلة . أما بالنسبة للشطر الثانى من السؤال وهو الخاص بالمواطنين المحددة إقامتهم فإنى اتعشم بل أتوجه بالرجاء الى السيد الوزير أن يعمل على إنهاء تحديد الاقامة فى أقرب فرصة حتى نتيح لهؤلاء المواطنين فرصة التمتع بحريتهم الطبيعية أما عن الشطر الثالث من السؤال وهو الخاص بالمعتقلين لأسباب خاصة بتهديد الأمن فإننى أرجو أن تتمكن وزارة الداخلية من دعم جهازها الخاص بمحاربة ومكافحة الجريمة حتى لا تتخذ من الاعتقال أو تحديد الاقامة وسيلة لمنعها . وبعد فإنى اتعشم أن أسمع من السيد الوزير فى القريب العاجل أنه

قد اخلى سبيل هؤلاء الأشخاص مادام أنه ليست هناك عقوبات وقعت عليهم .

ورغم أن لهجة العضو قد مالت من الحزم إلى اللين والرجاء لهؤلاء المعتقلين الا أن الوزير يصر على رفض الاعتراف بوجود معتقلين ويبدى ذلك فى رده على العضو بصورة حاسمة مالت فى عبارتها الأخيرة التلميح بالوعيد حيث قال : ليس لى تعقيب على ما ذكره السيد العضو بغير ماقلته الان لاسيما وانى أجبت عن السؤال بمنتهى الوضوح وأما القول رغم هذا بأن هناك مسجونون سياسيين فقول يجافى الحقيقة لاننا لاننظر اليهم على أنهم سياسيون فجميع المواطنين لدى الحكومة والقانون سواء . ويشير السيد العضو كذلك إلى الحرية الكاملة وأظن أننا جميعا فيما نتكلم عن الحرية فانما نتكلم عن حرية المواطنين المخلصين لا حرية المتآمرين والخونة والرجعيين . وعاد العضو للهجة اللين والصبر ليصل لغرضه الانسانى فقال : أرجو أن يأذن لى المجلس فى القاء كلمة فالواقع ياحضرات السادة أن الجريمة السياسية تختلف اختلافا كليا عن أية جريمة أخرى . وعندما قامت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم تكن اهدافها حين ذاك محدده وواضحة لدى بعض المواطنين مما دعا البعض الى محاربتها لكن شاءت الظروف بعد ذلك أن يظهر الحق وأن تتبين اهداف الثورة واضحة جلية فقد وضح أنها لم تقم لخدمة اشخاص بالذات كما تبين أن الرئيس جمال عبد الناصر انما هو رجل الشعب الذى قام لخدمة هذا الوطن سيما بعد أن حقق سيادته ما كان يصبوا إليه هذا الشعب من طرد المستعمرين وتحقيق استقلال المواطن والوطن وبعد أن أعلن سيادته أيضا سياسة الحياد الايجابى فى مؤتمرى باندونج وبريونى نقول أنه بعد أن اتضح ذلك كله تطلع من كانـوا خصـوما للثورة إلى الرئيس جمال عبد الناصر باعتباره قائدهم وزعيمهم وهم وعـائلاتهم من ورائهم على اتم استعداد لافتدائه بأرواحهم لذلك أرجو من السيد وزير الداخلية ومن السادة الأعضاء أن ينظروا بعين العطف والرحمة والشفقة إلى هؤلاء المسجونين ولا أقول جميعهم ولكن لم تثبت الأيام أنه موال للثورة ومتحفز للعمل من أجل تحقيق أهدافها فلا يجوز أن يصل نبأ الأمر إلى معاملتهم كمجرمين عاديين . وبعد فاكرر الرجاء للسيد الوزير بأن يفحصن حالات هؤلاء المسجونين فردا فردا فمن وجد أن ميوله قد تغيرت وأنه لم يعد شرا على هذا الوطن نظر فى أمر الاخراج عنده وعند هذه العبارة انتهت الجلسة . .

وان هناك لقاء آخر بعدها بعدة أسابيع وبالتحديد فى منتصف يناير ١٩٥٨ حيث عادت هذه القضية تطرح من جديد لأهميتها والحاحها الانسانى ـ فى سؤال طرحه

العضـو محمد فؤاد حسن لنفس الوزير ونصه هو : كم عدد المسجونين السياسيين الذين يقضون العقوبة المحكوم بها عليهم فى سجون الواحات ؟ وما هى طريقة امداد هؤلاء المسجونين بالأغذية والعلاج ؟ وما سبب الغاء معاملة المسجونين السياسيين معاملة حرف ( أ ) ؟ وما سبب الغاء الافراج المؤقت بالنسبة لهؤلاء المسجونين ؟

عاد زكريا محى الدين للجلسة الثالثة بالنسبة لهذا الموضوع يقول مجيبا على هذا السؤال : أولا عدد المسجونين بسجن الواحات نحو ٤٤٠ مسجونا . . محكوم عليهم بعقوبات مختلفة طبقا للقانون العقوبات منها ما يتصل بقضايا أمن الدولة ومنها ما يتصل بالجرائم العادية .

وثـانيا يمـون السجن بصفـة مستديمة باللحوم والخضروات من الواحة أو من أسيوط وسوهاج.وأخيرا من قطعة أرض يقومون باصلاحها فى حدود ٥٠٠ فدان وذلك ضمن مشروع استصلاح الأراضى بالواحات .

وكمية الوجبات الغذائية التى تصرف تطابق نفس الكمية التى تصرف فى باقى السجـون ويمـر طبيب الـواحـات على السجن حسب الحـالـة وكـذلـك الأطباء الاخصائيون الذين يرسلون من القاهرة وأوروبا .

ويوجد بالسجن الادوية اللازمة وبعض الممرضين لعمل الاسعافات الأولية وتنقل الحالات التى لا يتوفر علاجها فورا الى أسيوط والقاهرة للعلاج

وثالثا وما هو خاص باسباب الغاء معاملة المسجونين معاملة حرف ( أ ) فقد بررت المذكرة التفسيرية للائحة عام ١٩٤٩ التفرقة فى معاملة المسجونين إلى أ و بالأسباب الآتية : أولها انخفاض مستوى المعيشة لغالبية الفلاحين وثانيها أن مستوى المعيشة فى السجون وإن كان أرقى من مستوى المعيشة لدى الفلاحين إلا أنه تنخفض كثيرا عن مستوى الطبقة المتوسطة وطبقة العمال الفنيين فى مصر .

وثالثهما أن الغاء الامتيازات الأجنبية نتج عنه اخضاع الجاليات الاجنبية للقضاء المصرى وتنفيذ الأحكـام الصادرة ضد أفرادها فى السجون المصرية ذات المستوى المنخفض الذى لا يكاد يقارن بمستوى معيشة هؤلاء الأجانب .

واستطرد الوزير قائلا : ولما جاءت الثورة عام ١٩٥٢ اتجهت إلى سياسة التقريب بين الطبقات وثبت دستور الشعب دعائم المساواة بين الجميع فكان من الطبيعى أن تتجاوب السجون مع هذا الاتجاه فتمت اصلاحات عديدة رفعت من شأن الفئة ( ب ) وقاربت بين الفئتين واصبح لا مناص معها من الغاء التفرقة فى المعاملة بين المحكوم عليهم بأحكام واحدة . ولذلك راعت الحكومة عندما تناولت لتشريعات المختلفة بالتعديل بما يتمشى مع المجتمع المصرى الحديث إلا نغفل أمر تلك التفرقة التى كانت من أسباب وجودها إخفاء رعاية خاصة على أفراد الجاليات الأجنبية فالغتها من قانون السجون الحالى .

أما رابعا والخاص بسبب الغاء الافراج تحت شرط المسجونين . فتنص المادة ٥٧ من قانون تنظيم السجون على جواز الافراج تحت شرط عن كل محكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية إذا امضى فى السجن ثلاث أرباع العقوبة وكان سلوكه اثناء وجوده فى السجن يدعوا إلى الثقة بتقويم نفسه وذلك ما لم يكن فى الافراج عنه خطر على الأمن العام . وعلى ذلك فشروط الافراج الشرطى علاوة على مضى ثلاثة أرباع مدة العقوبة هى أن يكون المسجون حسن السير والسلوك طيلة وجوده بالسجن مما يدعو الى الثقة بتقويم نفسه وكذلك الا يكون فى الافراج عنه خطر على الأمن العام . وسياسة الافراج الشرطى تتبعها مصلحة السجون على ضوء هذه القيود التى استهدفت حماية الأمن العام وطمأنينة المجتمع .

ثم جاء دور العضو محمود فؤاد حسن مقدم السؤال لتفجر المسألة مرة أخرة ولكن بصورة أكثر دقة من ذى قبل فقال : قبل أن أبدأ بالتعقيب على اجابة السيد الوزير أود أن أوضح مسألة فى منتهى الأهمية وهى أن الدفاع عن المسجونين السياسيين لا يعنى الدفاع عن معتقداتهم السياسية ولكنها مسألة انسانية بحته .

ثم استدرك بحديثه إلى نقطة التفجير فقال : اشار السيد الوزير فى اجابته إلى أن عدد المسجونين فى سجون الواحات بلغ ٤٤٠ مسجونا بعضهم قد حكم عليه فى جرائم تمس أمن الدولة والبعض الآخر فى جرائم مادية ينطبق عليها قانون العقوبات فى حين أن السيد الوزير سبق له أن رد على سؤال الزميل محمد أبو الفضل الجيزاوى عن المسجونين السياسيين بأنه لا يوجد مسجونون سياسيون . .

وهنـا كانت الضجـة . . والصخب فقـد بدا الـوزير فى موقف المتنـاقض أو المخادع . . فإذن ماذا سيكون الأمر ؟

استطرد العضو يتحدث رغم هذه الضجة باصرار حيث قال : مازالت أقول أن السيد الوزير سبق له أن أجاب عن سؤال الزميل محمد أبو الفضل الجيزاوى وقرر أنه لا يوجد مسجونون سياسيون وغير سياسيون فإن الجميع مسجونون حكم عليهم وفقا لأحكام قانون العقوبات ومضابط المجلس تشهد على صحة ما أقول .

ثم استدرك حديثه مؤكدا قوله السابق : أجاب الوزير بأن عدد المسجونين هو ٤٤٠ مسجونا بعضهم حكم عليه فى جرائم تمس أمن الدولة والبعض الآخر حكم عليه فى جرائم عادية ولكنه لم يقل لى ما هو عدد المسجونين السياسيين .

سكت لحظة والسكـون يسود القاعة ثم عاد لحديثه بثقة : الأمر الثانى يتعلق بتوصيل الأغذية إلى سجون الواحات وقد وصل إلى عدد من أعضاء هذا المجلس ـ وأنا منهم ـ رسائل امهات المسجونين السياسيين بأن أبناءهن قد اصيبوا بمرض السل نتيجة سؤ التغذية وانعدام العلاج ويطالبن بتوقيع الكشف الطبى على ابنائهن .

وهذه الحقيقة الأخرى التى فجرها الوزير اسكتت الأعضاء عن التصفيق ترقبا لرد الفعل الذى كان مناورة من الوزير لم تحقق نجاح حيث رد قائلا : أن هذا يخرج عن موضوع السؤال .

ولكن أحد لم يعيره لفتة اذ استحوذت الحقيقة على انتباه الأعضاء الذين انصتوا للعضو عندما بدأ يرد ويسترسل فى حديثه قائلا : الأمر الثالث يتعلق بالمعاملة حرف ( أ ) فقـال السيد الـوزير أن المـذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون الصادر عام عام ١٩٤٩ بشأن لائحة السجون تحدثت عن المستوى المنخفض للفلاحين الذى يقل عن مستوى المعيشة فى السجون . وكيف أن هذا المستوى أقل من مستوى معيشة الأجـانب فى حين أن المـذكـرة قررت صراحـة العبـارة التالية بالنسبة للمسجونين السياسيين وهى أن هذه الفئة قد ارتقى لديها الوعى الاجتماعى والسياسى مما يحتم ضرورة معاملتها معاملة خاصة . . اننى اتحدث عن المسجونين السياسيين لا عن الأجانب .

ثم استطرد قائلا : أما شرط الافراج المؤقت لمن أمضى ثلاثة أرباع العقوبة المحكوم عليه بها فقد نصت المادة ٥٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية على الافراج عن المحكوم عليهم الذين قضوا ثلاثة أرباع المدة المحكوم عليهم بها بحيث لا يقل عن سنة إذا توافر شرط حسن السير والسلوك ووجد أن المحكوم عليه قادر على تقويم نفسه وأن لديه مورد رزق يعيش منه وقد أدخل اخيرا تعديل خاص بالأمن العام جعل الافراج مشروطا بموافقة ادارة الأمن العام مما ترتب عليه أن أصبح القاتل والسارق وتاجر المخدرات يستفيدون من الافراج المؤقت ولا يفيد منه صاحب الرأى .

وهنا نفد صبر الوزير الذى اندفع قائلا : لقد خرج العضو عن موضوع السؤال فالسؤال يقصد به الحصول على معلومات أو بيانات معينة .

لم يلتفت عضو الى هذه الملحوظة من الوزير ومازال لديهم الاستعداد . . الانصات لزميلهم الذى استكمل حديثه قائلا : انني اتصور ماذا يكون الحال لو كنت فى مكان هذا المسجون هل كنت أرضى لنفسى أن انفى الى الواحات وأن أمرض بالسل نتيجة لسؤ التغذية ثم احرم من العلاج ومن حقى الافراج المؤقت بسبب الرأى ؟ وبهذا التساؤل ختم العضو حديثه . . ثم وقف الوزير مثقلا بعناء الاجابة فقال : يؤسفنى أن السيد العضو قد خرج عن موضوع السؤال وتطرق الحديث عن مسائل قانونية يمكنه أن يناقشها فى موضوع آخر غير هذا السؤال . فأنا أفهم انه يريد بسؤاله الحصول على معلومات عن أمور معينه بالذات وله ـ إذا اراد ـ أن يقدم ما يشاء من اقتراحات أما الاتجاه بالتعليق إلى هذه الناحية فليس هذا مكانه .

أما عن موضوع المسجون السياسى وغير السياسى فسبق أن قلت أن هذه مسألة تقديرية وفى نظرى كوزير داخلية أن جميع المسجونين قد حكم عليهم لارتكاب جنايات منصوص عليها فى قانون العقوبات وهذه الجنايات لم يذكر عنها أنها سياسية أو غير سياسية فقانون العقوبات ينص على مخالفات معينة إذا ارتكبها أحد من أفراد الشعب فإنه يحكم عليه بالعقوبة التى يحددها القانون . أما بيان المسجونين بسجن الواحات الخارجه فهو كما يلى :

٢٨٦ محكوم عليهم من محكمة الشعب المشكلة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة

الثورة بتاريخ أول نوفمبر ١٩٥٤ بناء على المادة السابعة من الدستور المؤقت وطبقت المحكمة مواد قانون العقوبات ٨٧ ـ ٨٩ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ١٧٤ .

وكذلك ١٠٧ محكوم عليهم فى قضايا أمن الدولة التى ينطبق عليها مواد قانون العقوبات ٩٨/٩ وما بعدها والمادة ١٧٤ من نفس القانون .

وأيضا ٤٤ محكوم عليهم فى جرائم عامة ( قتل ـ ضرب ـ سرقات وخلافه ) إذن المجموع ٤٤٠ مسجون .

وهنا أعلن العضو مقدم السؤال قائلا : إن لى تعقيبا على ما قاله السيد الوزير وفى ذات اللحظة تدخل رئيس المجلس عبد اللطيف البغدادى قائلا : إن المادة ٩٦٧ من اللائحة الداخلية تنص على أن للعضو الذى وجه السؤال دون غيره أن يستوضح للوزير وأن يعلق على إجابته بإيجاز مرة واحدة . وقد استنفد السيد العضو هذا الحق وله إذا شاء أن يحول سؤاله إلى استجواب أما الآن فعليه أن يراعى حكم اللائحة فى أن حقه فى التعقيب يقتصر على مرة واحدة .

فرد عليه العضو قائلا هذا إذا كان السيد الوزير قد اجاب مرة واحدة ولكنه اجاب على دفعتين ولى حق التعقيب على اجابته فى كل مرة ـ

وفى هذا اضطر رئيس المجلس أن يتوسل الرجاء من الأعضاء منعا للحرج الذى وقعت فيه حكومة الثورة منذ لحظات فأعلن بملء فمه : اننى اطبق نص اللائحة وأرجو أن تعاونونى على ذلك وأن نحافظ على النظام فإذا كان كل عضو يعقب أكثر من مرة فاننا لن ننتهى ويوجد أمام الأعضاء عدة وسائل لمناقشة الموضوعات فهناك السؤال والاستجواب وطلب المناقشة أو تقديم الاقتراحات برغبات أما وقد استنفد السيد العضو حقه فى السؤال فله أن يلجأ إلى الوسائل الأخرى إذا شاء ولكن ليست له أن يخالف اللائحة .

ورغم ذلك فقد مضى السيد العضو محمد أبو الفضل الجيزاوى فى احراج الحكومة أكثر من هذا فوقف قائلا : أرجو تصحيح واقعة قانونية عرض لها السيد الوزير والمادة ٤٨ من اللائحة المؤقته تؤيدنى فى ذلك ذلك أن السيد وزير الداخلية ذكر أنه لا يوجد

بالسجون مسجونون سياسيون . . وهنا حدثت الضجة فقد حاول أن يثبت العضو كذب أو خداع الوزير بالمجلس من قبل فى جلسة ماضية . . ولكن العضو رغم هذا الضجيج صاح قائلا : لا أحد ينكر أن هناك مسجونون سياسيين بعد أن تعرض لهم أحكام الدستور والقانون . وحاول رئيس المجلس الدفاع عن الوزير فى هذا الموقف فصاح من على المنصة يقول :

ليس فيما يقوله السيد العضو تصحيح لأية واقعة وليس هذا مجال الكلام عن ذلك أثناء الاجابة عن الاسئلة وأمام السيد العضو كل السبل طبقا للائحة لاثارة مايريده .

وانتهى الأمر عند هذا الحد . . ولم يطرح هذا الموضوع مرة أخرى إلا بعد سبعة سنوات حيث انعقد البرلمان المصرى مرة أخرى بعد غياب سنوات من تجميد برلمان ١٩٥٧ والذى استغرقت فترة انعقاده سبعة شهور فقط . ثم كون برلمان الوحدة بين مصر وسوريا حتى الانفصال عام ١٩٦١ . الذى حل أيضا وبقيت البلاد بدون برلمان حتى بداية ١٩٦٤ وحيث كان الميثاق الوطنى والاتحاد الاشتراكى العربى يحاولان ملىء هذا الفراغ .

ثم كان برلمان ١٩٦٤ حيث كان يتولى رئاسته الرئيس أنور السادات والذى كان قد عمل وكيلا لبرلمان ١٩٥٧ وفى مقابل رئاسة أنور السادات للبرلمان كان على صبرى رئيس الوزراء الذى كان إبان برلمان ١٩٥٧ يشغل منصب وزير الدولة لرئاسة الجمهورية .

وقد اتى على صبرى والقى بيان حكومته فى مجلس الأمة ثم انعقد المجلس لمناقشة بيان الحكومة وفى حوالى منتصف ابريل ١٩٦٤ كانت الكلمة للمهندس ابراهيم شكرى عضو المجلس حينئذ والذى حاول أن يلمس موضوع المعتقلين بما سيأتى بيانه حيث وقف وقال ·

لقد ورد فى بيان الحكومة العبارة الآتية □ ودعما للحرية السياسية بكل صورها ومعانيها فقد صدر القرار الجمهورى بالغاء حالة الطوارىء من اليوم وتم الافراج عن جميع المعتقلين فلم يصبح فى الجمهورية كلها من الآن أى معتقل أو سجين إلا أولئك

الذين أدانهم القضاء . ولقد عقبت الجنة الرد على بيان الحكومة على هذه العبارة وقالت : انها خطوة موفقة وانى لأرجو أن تتلو هذه الخطوة خطوات فيراجع أمر هؤلاء الذين حوكموا سياسيا ومازالوا مسجونين إلى الآن تمشيا مع هذه الروح الكريمة التى أملت على الحكومة أن تتيح الفرصة الكاملة والحرية للمعتقلين سياسيا . بهذه الروح أرجو من الحكومة أن تبحث هذا الأمر وإذا كنت أرجو من الحكومة ذلك فلانى أرى أن هذه الأمور وهى تمس الأمن العام وتمس السياسة العليا يجب أن نبحثها مخلصين فلسنا هنا حكومة ونوابا وانما نحن جميعا اعضاء فى الاتحاد الاشتراكى العربى نسعى للمصلحة العامة أولا واخيرا وارجو من الحكومة أن تبحث هذا الأمر لأن الواقع وحقيقة الأمر أن المسائل العامة والنظريات بل ان كثيرا من الأمور التى نودى بها فى أول الثورة ثم تبلورت فى مرحلة التطور العظيم انتهت بنا إلى خطوط أخرى فيمكن أن يكون بعض الذين حوكموا وحكم عليهم قد نادوا بها فى أوقات غير مناسبة أو فى أوقات وظروف لم تقدر فيها حقيقة هذه المسائل تقدير سليما ولذلك أرجو من الحكومة أن تنظر فى هذا الأمر وأن تبحث إذا رأت أنه من المصلحة العامة . . واننى أرى من المصلحة الكبرى أن تصدر عفوا سياسيا عن الذين حوكموا فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ إلى بدء الحياة السياسية السليمة أى إلى بدء مرحلة الانطلاق العظيم فإن هذه المرحلة تريد مزيدا من الحرية . وعلى هذا الضوء أرجو من الحكومة أن تعاود النظر فى حكمة اصدار هذا القانون الذى نشرته جريدة الاهرام فى بضعة اسطر وفهمنا ما قرأناه أو ثمة قانونا صدر يخول للسيد رئيس الجمهورية أن يضع تحت التحفظ كل من صدر أمر باعتقاله فى المدة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . إلى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ وتمشيا مع خدمة المبادىء الكريمة التى سمعناها من هنا ومن هذا المكان فى آخر بيان للسيد رئيس الجمهورية عندما كان يتحدث عن تصفية الطبقات وعن هؤلاء الذين كانوا فى وضع يمكنهم من أن يكونوا كرماء مع الشعب ومع ذلك قاموا بدور عدائى للشعب قال سيادة رئيس الجمهورية : وإذا كنت اعتبر أن تصفية الطبقة قد تمت فإنه من الأمور الهامة هنا ملاحظتان : الأولى أن نرى تسامح أننا لم نكن ضد الأفراد وإنما كنا ضد الامتياز الطبقى ولقد كان من حقنا أن نصفى أثاره ولكن ليس من حقنا أن نصفى كرامة الأفراد وإنسانيتهم ولذلك فإن صفحة جديدة يجب أن تفتح أمام الجميع بغير تمييز .

ثم استطرد ابراهيم شكرى قائلا : هذه الروح الكريمة وهذا القول الكريم يجب أن نشعه فى تنفيذ كل ما يصدر من قوانين وانى لا أرى حكمة ابدا فى اصدار هذا

القـانون ولكن قد يكون هناك ما يراود الافكار من أن فى اصداره ضمانا لمكاسب الشعب ولما حققته الثورة وهذا احتياط غير عادى لاننى أقول أن الاحتياط موجود فى الشعب بكل أفراده وفى ممثلى الشعب فإن كل فرد من أفراد الشعب وفى كل مكان يعتبر حارسا أمينا على مكاسب الشعب لا أقول على مبادىء الثورة وانما على مبادىء الشعب . . إننا جميعا نفتدى هذه المبادىء . إننا جميعا حماة لهذه المبادىء فلا يجب أبدا أن نصدر قانون بهذا الشكل حتى ولو كان هناك نص يفيد أن هذا الأمر سيكون بيد السيد رئيس الجمهورية نفسه لأنه قيل فى هذه الأسطر القليلة أنه هو الذى سيقوم باصدار الأمر . إذ يجب أن نفرق بين شخصية الرئيس جمال عبد الناصر وبين أن يكون لرئيس الجمهورية حق غير منصوص عليه فى الدستور . إن جمال عبد الناصر لو قال من غير قانون لهو رأى شخصى □ الزم بيتك O فاؤكد لكم انه سوف يلزم بيته عن رضا وتقدير مما يراه السيد رئيس الجمهورية . اننى حين أقول هذا الكلام فإنما أقوله لثقتى بالسيد الرئيس جمال عبد الناصر وبأننى لا يمكن إلا أن أوافق على ما يقول . اننا لا نريد أن نبدأ حياتنا البرلمانية فى ظل من الحريات وانما نريد حرية ثم حرية ثم حرية .

وعند هذا النداء ورغم أنه يمس أوتار الحاضرين إلا أنه لم يهتز احد . . ولم يصفق لتعضيد العضو فيما ذهب إليه . . وعندما أراد العضو الحديث فى أمور أخرى فقال له الرئيس السادات رئيس المجلس حينذاك . . احذر فوقتك قد انتهى واعطى له الفرصة فى حديث زراعى .

ويلاحظ هنـا أن السـادات لم يشأ مقاطعة أو الحجر على حديثه المسترسل عن المعتقلين والحرية بل ترك له الفرصة كاملة ليتحدث فى هذا الموضوع الخطير وعندما نبه بعد هذا إلى قصر الوقت فكان يقصد تبعا لعدم مقاطعة له ابتداء ان يترك فرصة لحديثه عن المعتقلين يؤتى ثماره لدى وجدان الأعضاء ولم يقاطعه تحت مقولة أن هذا خارج عن المناقشة العامة للبيان كما كان ذلك فى برلمان ١٩٥٧ ولكن لم يصل هذا الفهم حينذاك لدى أحد . . وانتهت الجلسة السادسة والتى كانت فيها هذا الموضوع الهام حيث تحدث بعض الأعضاء فى أمور أخرى . .

وفى الجلسة التالية أى السابعة يبدو أن أحد الأعضاء كانت تشغله هذه المسألة وقد احس بأن المنصة التى يرأسها السادات تترك الفرصة فى الحديث فيها وهذا هو العضو حسن حافظ . . إلا أنه قبل أن يتحدث كان قد فتح الله على أحد الأعضاء

وهو محمد فؤاد شلبى محاولا أن يفند ما سبق وأن طرحه ابراهيم شكرى وكأنه يتحدث نيابة عن الحكومة فوقف قائلا :

أود أن اطمئن الزميل إلى أن الثورة لم تغير مبادئها لأنها سارت منذ قيامها على مبدأ واحد وهو أن الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب وان القانون القانون الذى صدر والذى أشار اليه سيادته إنما يستهدف وقاية الثورة والوقاية خير من العلاج . والطريق مفتوح أمام الجميع تحت راية الثورة ومن ينحرف فمصيره معروف .

في منتهى الوعيد والتهديد الذى يطرحه هذا العضو بعبارته الأخيرة . . ومع ذلك وقف حسن حافظ يلمس ذات الموضوع بأسلوبه فقال : كان بيان الحكومة بيانا موفقا ولا شك أن العبارة التى لمست حالة المعتقلين تستوجب منا شكر الحكومة عليها وبخصوص ما ذكره الزميل ابراهيم شكرى فكل ما نرجوه من الحكومة ونحن نعترف اعترافا كاملا بأنها قد أدت واجبها نحو الحرية هو أن تؤدى جميلا وعطفا إلى الحرية واننى أطالب فى هذا المكان لا باسم الوطنية فالوطنية هى عشيقة الشعوب ولكن الانسانية هى الأم الحنون وإن كان الزميل الذى سبقنى قد تناول فى حديثه هذه الناحية فنحن لا يسعنا إلا أن نشكر الحكومة لا من أجل الأفراد ولكن من أجل أسرهم فباسم الانسانية لا باسم الوطنية أقول أن الحرية قد اعطتها الحكومة كاملة . اعطتها للفلاحين والعمال . . فباسم الانسانية لا باسم الوطنية وباسم الرحمة لا باسم العدالة وباسم الشفقة لا باسم الحرية أرجو من الحكومة أن تؤدى جميلا وقد ادت واجبا . وكذلك لم يعضد الأعضاء زميلهم وكان على رؤوسهم الطير كما قيل .

وبعد انتهاء المناقشة قام على صبرى رئيس الحكومة يعلق على تعقيبات كلمات الأعضاء ولم يتحدث أو يبرر فى هذه المسألة الهامة . ومر الموضوع مر الكرام كما يقولون . .

وهنا ربما يتوقف القارىء برهة ليستكشف أسلوب حديث الأعضاء ولهجتهم فى هذا الموضوع .

وللانصاف فاننا نرى أنه ابتداء من الشجاعة أن يلمس كل منهما هذا الموضوع

الخطير الذى يعد احدى مناهج مرحلية للثورة فى مصادرة أى رأى معارض . ولذلك كان لا بد أن تكون معارضتهم فى غلاف من التحفظ والرجاء والتوسل والاستعطاف وهذا لا يحسب عليهم بحيث انهما كانا يمسان موضوعا حيويا يهم الملايين من الجماهير والمئات التى كانت فى السجون فلا مصلحة خاصة أو شخصية بل ربما تصورا أن هذه اللهجة وحيث انها لا تستفز أولى الأمر فربما تؤتى ثمارها . . إلا أن الحكومة والحكومات المتعاقبة لم تلتفت لهذا الأمر على الاطلاق وقد بدا ذلك عندما افرج أنور السادات عن الآلاف من المعتقلين فى ليلة ١٤ مايو ١٩٧١ وحيث وصل عددهم إلى ثمانى آلاف معتقل غير مالم يعرف منهم فيما بعد .

ولذا فاننا نقرر شجاعتهم لمجرد الحديث فى هذا الموضوع بغض النظر عن اسلوب الحديث أو لهجته . وهذا تفسير الحقيقة واقع مر كان كل مواطن يشعر به حينذاك بل انه لم يتصدى أو يعضد أى من الأعضاء . هذا الزميل أو ذاك وهذا تأكيد آخر للمناخ الرهيب للحرية فى ذلك الوقت .

كما أنه لا بد من التذكر بأنه كان مصير العضو محمد ابو الفضل الجيزاوى الذى أثار هذا الموضوع ثلاث مرات فى برلمان ١٩٥٧ كان مصيره الاعتقال حيث أه هاجم بعنف وشدة حكومة الثورة فى ذلك ولذا كان لا بد من الاعراض عن هذا الأسلوب عسى أن يأتى اسلوب آخر بالثمار المرجوة وهى الافراج وعدم انتهاج الاعتقال كأسلوب سياسى أو ادارى فى مصادرة أو القضاء على الرأى الاخر .

وفى اليوم الرابع من شهر ديسمبر ١٩٦٥ . احالت الحكومة برئاسة السيد زكريا محى الدين لمجلس الأمة قرار الرئيس الجمهورية رقم ٥٠ لعام ١٩٦٥ فى شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة وكان ذلك عقب اعلان حركة تمرد من جماعة الاخوان المسلمين قبيل ذلك بأسابيع . وقد أعدت اللجنة التشريعية برئاسة محمد توفيق خشبة تقريرا لهذا المشروع وفيه تطلب من أعضاء المجلس الموافقة على ما جاء به وهو الموافقة على القرار الجمهورى وكان القرار الجمهورى ينص على أنه : لرئيس الجمهورية أن يستخدم الحق المخول له بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بالنسبة إلى أى شخص من الأشخاص الذين سبق لسلطات الضبط والتحقيق ضبطهم أو التحفظ عليهم وذلك فى جرائم التآمر ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها والتى تم اكتشافها فى الفترة ما بين أول ١٩٦٥ وآخر سبتمبر

١٩٦٥ . ولرئيس الجمهورية أيضا أن يطبق فى شأنهم التدابير الخاصة بوضع اموالهم وممتالكاتهم تحت الحراسة ولا يقبل الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأوامر أو القرارات التى أصدرتها سلطات الضبط والتحقيق قبل العمل بهذا القانون .

والمادة الثانية تنص على نه لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت فى قرارات رئيس الجمهورية الصادرة وفقا لأحكام هذا القانون . وطبقا لما سبق فهذا القانون ضربة قاصمة للحريات الشخصية والعامة فهو يطبق بأثر رجعى على جميع الاعتقالات فى فترة معينة وبذلك فهى تبدو فى صورة شرعية أو دستورية وهذا يخالف أبسط المبادىء العامة للقانون . فلا يجوز ذلك مطلقا بل يذهب أبعد من ذلك بأنه يحرم على المتهم أو المعتقل أدنى حقوق الدفاع عن نفسه بنصه بعدم الطعن على الاطلاق فى أمر الاعتقال وأمام أيةجهة كانت سواء ادارية أو بوليسية أو قضائية . فإذن لماذا يؤتى بمثل هذا القانون للبرلمان والمفترض أن رئيس الجمهورية مطلق الحرية فى الاعتقال أو مصادرة الدفاع ؟

والعجيب أكثر من ذلك . فلم يرتفع صوتا واحدا بالمجلس يعترض أو يعارض فى هذا الاجحاف حتى ولو كان المعتقلين متآمرين فمن حق المواطن أيا كانت جريمته الدفاع عن نفسه . وإن كان هناك صوتين واحد كان قد ارتفعا بنفحة الاعتدال والتى يبدو من صوتهما انهما يريدون لهؤلاء حق الدفاع عن أنفسهم وكان ذلك ضمنيا وليس تصريحا . وذاك صوت نوال عامر التى طالبت بتشكيل محاكم شعبية لمحاكمة افراد هذه الجماعة اسوة بالمحاكم الشعبية التى شكلت فى بداية الثورة لمحاكمة الرجعيين واعوان الاستعمار . ثم صوت العضو أحمد القصبى أيضا وإذا أعدنا لمواقف المجلس . فنرى فى بداية الحديث فى هذا المشروع أن أنور السادات رئيس المجلس حينذاك أعلن قائلا : لما كان عدد طالبى الكلام فى هذا الموضوع كبيرا لهذا أرجو قدر الامكان أن تكون الكلمات قصيرة ومركزة حتى يتمكن أكبر عدد من السادة الأعضاء من ابداء آرائهم .

وبالفعل كانت الكلمات قصيرة وموجزة ولكنها قاطعة كالسيف ولم تكن هذه الكلمات رأى أو فكر انها كانت مظاهرة تأييد وكان أول المتحدثين العضو محمد حافظ سليمان الذى أعلن أن هذا القانون يحقق للاسلام عزة وللوطن العربى مجده على يد البطل الحر صانع الثورة الرئيس جمال عبد الناصر محقق الآمال ومؤمم القناة . ثم

العضو ماهر اسماعيل جاهين الذى وافق على التقرير معبرا عن مشاعره الأليمة تجاه الأحداث الخاصة بتآمر الاخوان المسلمين ثم كلمة فريد زكى حشيش الذى طالب مجلس الأمة بأن يقف موقفا واضحا بحيث يقرر وجوب محاكمة هذه الفئة الضالة أمام محاكم خاصة وأن يخول رئيس الجمهورية اتخاذ الاجراءات التى تكفل أمن الدولة وسلامتها ثم بدأ مصطفى الرفاعى حديثه برواية من بلده ليعزز بها موافقته فقال : لقد كنت اليوم فى بلدى وكان معى رجل ريفى أى لا يقرأ ولا يكتب وجاء حديث هذه الجماعة فيما دار بيننا من حديث فخرج على هذا الرجل برأى عجيب . فقال : □ إن تسامح الرئيس جمال عبد الناصر مع هذه الجماعة هو الذى اطمعها فينا . فلو كان الأمر يتعلق بحياة الرئيس فكان حرا فى ذلك يتسامح أو لا يتسامح ولكن الأمر ليس أمر حياته وانما أمر حياة هذه الأمة وأمر مستقبل هذا البلد وأمر أولادنا ومستقبل أولادنا . . بل وصل الأمر بهذا العضو أن يعقد مقارنة بين خلفاء المسلمين فى العهود الأولى للاسلام بالرئيس جمال عبد الناصر فقال : فإن لى كلمة أوجهها إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر وهى أن خلفاء المسلمين جميعا كانوا فى العهود المختلفة لا تأخذهم فى الحق لومة لائم فى محاربة أمثال هذه الطوائف فموقف الرشيد من البرامكة واضح ومعروف وموقف اهل السنة من الخوارج معروف ومذكور جيدا . فعلينا أن نأخذ هذه الجماعة بكل عنف وشدة ولنقل للسيد الرئيس . فضع السوط وارفع السيف حتى لا ترى فوق ظهرها رجعيا ثم تحدث احمد يونس فطالب بتشديد العقوبة والضرب بيد من حديد على هذه العناصر الفاسدة التى تريد أن تخرب ثورتنا وتحاول الاعتداء على قيادتنا .

أما العضو احمد سعيد فكانت كلمته كبيرة نسبيا حيث حث الحكومة على توسيع نطاق الاعتقال لعناصر اخرى حيث قال : فى المادة الأولى من المشروع بقانون المعروض على حضراتكم عبارة تخول لرئيس الجمهورية الصلاحيات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لعام ١٩٦٤ وذلك فى جرائم التآمر ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها والتى تم اكتشافها فى الفترة ما بين أول مايو ١٩٦٥ واخر سبتمبر ١٩٦٥ وأريد أن اجعل من هذه العبارة منطلقا لحديثى إليكم . فما الذى اراده المشرع الحكومى بهذه العبارة ؟ فى رأى أن المشرع الحكومى ولديه فقرة فى الدستور تتيح له أن يتخذ من الاجراءات ما يمس أمن الثورة ضد من سبق اعتقالهم فقد اراد أن يضيق على نفسه فى السلطات الاستثنائية التى يريدها لمواجهة تلك الجرائم التى تحاك ضد الحكم القائم .

ولقد اردت بالتنويه لهذه العبارة أن أؤكد حقيقة يجب أن نتأملها اليوم جيدا . هذه الحقيقة هى أن قلب الثورة يتسع لاعدائها ولخصومها وللمتآمرين على سلامتها وحياة قائدها وانها فى سيرتها وفى كل الظروف التى تفرض عليها أن تمارس اجراءات استثنائية انما تحرص على الديمقراطية وعلى سلامة اجراءاتها الديمقراطية .

هذا المدخل أيها الأخوة الزملاء أريد أن انطلق به إلى ما يجب أن نتأمله . . التسامح والقلب المفتوح والروح التى عاملت بها الثورة اعدائها ثم اسلوب تقرير اللجنة التشريعية .

اننى أؤيد كل ما جاء فى تقرير لجنة الشئون التشريعية عن جماعة الاخوان بل كنت أريد المزيد منه عن هذه الجماعة وعن انحرافاتها ولكننى فى نفس الوقت اخذ على تقرير اللجنة انه انتقى من الجرائم ومن المؤامرات التى دبرت ضد الدولة فى صيف هذا العام جرائم الاخوان فقط ولم يأخذ جرائم الحزب الشيوعى ولم يأخذ جريمة الرجعية .

ثم استطرد بحماس وسط تصفيق الأعضاء قائلا : اننى آبى على اللجنة أن تتجه هذا الاتجاه وكنت اتمنى أن تحرص على عرض الموضوع بابعاده الثلاثة وبأعماق الجرائم الثلاثة التى كانت تدبر والتى أؤمن كما سبق أن أعلنت من فوق هذا المنبر فى اللجنة التحضيرية أن اعداء الثورة يتآمرون بمختلف وجهات نظرهم أولئك الذين تآمروا عليها منذ قيامها وحقدوا عليها والذين يتربصون بها متوهمين أنهم قد يرثونها .

ثم عرج على مخاطبة الأعضاء بأسلوب خطابى قائلا : أيها الزملاء اننى اريدكم وانتم تؤيدون تقرير اللجنة وتوافقون على هذا القرار بقانون أن تؤكدوا بأية صورة من الصور الدستورية أن هذا القرار بقانون موجه ضد اعداء الثورة من الرجعيين أولا ومن الاخوان المسلمين ثانيا ومن كل شيوعى متآمر ضد العهد ثالثا .

ثم أريد أيها الاخوة أن تتأملوا حقيقة الموقف . تلك الحقيقة التى قامت مع الثورة والتى جعلت سنواتنا تمر ونحن نفاجأ . . لا أريد أن أقول عاما بعد عام ولكن مرحلة اثر مرحلة بمؤامرة .

ففى عام ١٩٥٤ حاول الاخوان اغتيال رئيسنا وحبيبنا وصانع حريتنا . وفى عام ١٩٥٩ تآمر الشيوعيون ضد الوحدة وضد الشعب العربى فى العراق وسحلوه وقتلوه وإذا بهم منذ خروجهم من المعتقلات اثر قيام الدستور يتآمرون ايضا ويقولون هذه مرحلة وان عبد الناصر يمثل مرحلة ونحن الاشتراكيين الحقيقيين .

هذه الحقائق يجب أن نواجهها ويجب على تنظيمنا الشعبى ( الاتحاد الاشتراكى العربى ) ويجب على مجلسكم الموقر أن يعيها . فنحن فى معركة من أجل الناصرية . نحن فى معركة من أجل الاشتراكية العربية . ضد كل الأعداء من رجعيين ومن شيوعيين ومن اخوان مسلمين . ثم صاح بحماس : إن الثورة للثوار . الثورة للشعب الذى واكبها وناضل من أجلها للشعب الذى وقف فى بور سعيد وقفة الأبطال . للشعب الذى صمد لكل المؤامرات والفتن . الثورة لهذا الشعب ليست لفئة متربصة وليست لفئة خائنة وليست لفئة متآمرة .

اننى اقولها من فوق هذا المنبر : الثورة للثوار بلا ارهاب وبلا الحاد وبلا قتل وبلا سحل والله يوفقكم لتحفظوا الوطن ولتحفظوا الوطن ولتحفظوا الثورة ولتحفظوا جمال .

ثم عقب مقرر اللجنة مدافعا عن نفسه لأنه لم يتوسع فى تقرير اعتقالات اخرى لعناصر أخرى فقال محمد عطيه اسماعيل : تعقيبا على ماذكره السيد الزميل أود أن أوضح أن هذا القرار بقانون شامل لكل جرائم التآمر ضد أمن الدولة سواء كانت من الاخوان أو الشيوعيين أو الرجعيين فهو يشمل جنايات الباب الأول والثانى والثانى مكرر من قانون العقوبات وهى كلها جنايات خاصة بأمن الدولة وهو يجعل كل المتهمين فى قضايا الاخوان أو الرجعية أو الشيوعية مسئولين بمقتضاه فالأمر ليس قاصرا على جرائم الاخوان فقط وانما يتناول جميع الجرائم التى تتعلق بأمن الدولة .

ثم اتى دور احمد القصبى فى الحديث وإن كان مؤيدا للتقرير والقانون إلا أنه كان منصفا أيضا فى شق من حديثه حيث تناول جانب انسانى فقال : ورد فى فقرات متعددة من تقرير لجنة الشئون التشريعية أنه فى فترات عديدة صفح الشعب وصفح السيد الرئيس عن بعض المتآمرين سواء أكانوا قد تآمروا بحسن نية أو بسؤ نية واعيدوا إلى مناصبهم وأنا فى هذا المجال لا أطالب بصفح أو أنادى بعفو ولكنى أناشد

الحكومة أن تسارع إلى الافراج عمن ثبت بعده عن تلك المؤامرات خاصة قد طالعتنا الصحف بأن قرارات الاتهام قد صدرت وبصدورها تكون أبعاد التآمر وابعاد القضايا قد وضحت فإذا تحقق هذا فإن مجلس الأمة يناشد الحكومة بسرعة الافراج عمن لم يثبت اتصاله بالمؤامرات الأخيرة وليكن الافراج عنهم قبل حلول عيد الفطر المبارك .

وعندئذ . وحيث لم يعترض عضو من الأعضاء أعلن رئيس المجلس : إذن يقرر المجلس عدم الاعتراض على هذا القرار بقانون .

وبعد ذلك . بعد شهور من هذا القانون . أحالت حكومة زكريا محى الدين ذاتها مشروع بتعديل لقانون آخر من مثل هذه القوانين المقيدة للحرية . وكان ذلك عقب مناقشة بالمجلس حول ما اشتهر فى ذلك الحين عن حادث كمشيش والذى كان يدور حول مقتل احد الفلاحين واتهم فى ذلك احد الاقطاعيين السابقين . وإن كانت المناقشة فى اليوم الثالث والعشرين من مايو ١٩٦٦ فقد احالت الحكومة مشروع هذا التعديل فى ٣٠ مايو وتقدمت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بتقريرها فى ذلك المشروع فى اليوم التالى أو الواحد والثلاثين من ذات الشهر حيث كان رئيس اللجنة بالنيابة جمال ابراهيم سلامة ومقرر التقرير حافظ بدوى .

وكان التعديل يمس القانون رقم ١١٩ لعام ١٩٦٤ والخاص بالتدابير الخاصة بأمن الدولة . أى قانون اعتقالى أيضا . حيث يضاف إليه مادة جديدة برقم ٢ مكرر تنص على أنه يجوز لرئيس الجمهورية أن يأمر باتباع الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون بالنسبة للجنايات الأخرى المنصوص عليها فى قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها والتى ترتكب من أحد الأشخاص المبينين فى المادتين الأولى والثالثة من هذا القانون بنية مناهضة النظم الأساسية للبلاد أو المساس بمصالحها القومية . وسنتعرض لما جاء بالتقرير ولاسيما الخاص بمبررات هذا التعديل دون الدخول فى تفاصيل وحيث أن المجلس وافق عليه دون اعتراض يذكر إلا من عدد من الأعضاء لا يتعدوا أربعة فقط قد وافقوا عليه ولكنهم طالبوا باضافات اخرى لم يجابوا لمطلبهم . فقد جاء بالتقرير وكما تلاه حافظ بدوى : وكان طبيعيا أن تعرض اللجنة للظروف والملابسات التى صدر فى ظلها القانون رقم ١١٩ لعام ١٩٦٤ فبدا لها أن المشرع انما قصد فى هذا القانون إلى حماية المكاسب الثورية لهذه الأمة صيانة لها من عبث العابثين وفساد المفسدين وتآمر المتآمرين حتى لا يكون لهؤلاء وهؤلاء فى ظل الحرية

وتحت كنفها أرض فى هذه الدولة بعثوا فيها فسادا يخرجون منه إلى ما يبثون لهذه الأمة من الشر والاذى غير أن قصر نطاق القانون رقم ١١٩ لعام ١٩٦٤ على جرائم معينة هى الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة من الخارج أو الداخل يقارفها أشخاص معينون بصفاتهم جعل الفتنة تطل برأسها مرة اخرى فتمتد إلى جرائم تخرج عن نطاق تطبيق هذا القانون تدبيرا منها واحكاما فى الافلات من تلك التدابير الوقائية التى شرعت صيانة لثورة الشعب وحماية لمكاسبه .

ولما كانت الرجعية حسبما بدا فى الآونة الأخيرة ماتزال تملك من المؤثرات ما قد يغريها بالتصدى للتيار الثورى الجارف على حد تعبير المذكرة الايضاحية للمشروع ولما بدا من محاولات انقضاضها على الثورة الاجتماعية بالقتل والارهاب والتدبير كان لزاما أن يناقش ممثلوا الشعب هذه الأمور وانعقد اجماعهم فى يومى ٢٣ و ٢٤ مايو ١٩٦٦ على أنه لا بد من تشريع حاسم يكفل القضاء على الشر المبيت لهذه الأمة الأمر الذى يهدد امنها المستقر ويقوض بناءها الاشتراكى العظيم ولا شك أن صيانة السلم وتوفير الأمن وحماية مكاسب الشعب واجب حتمى على المشرع أن يتغياها لذلك كان هذا المشروع .

واللجنة اذ تجد الحكومة قد حققت هذه الارادة ووفق بين حماية الحريات العامة وصيانة مكاسب الشعب الثورية من اعدائه الذين يتربصون به كما أنه يتميز بسمات ثلاث فهو :

أولا : جوازى . فلرئيس الجمهورية الحق فى الأمر باتباع الاحكام المنصوص عليها فيه واللجنة لا تشك فى أن القائد العظيم الذى قاد هذه الأمة فى معاركها النضالية وحقق لها أملها فى الحرية حين يستخدم هذا الحق لنا يراعى دائما مقتضيات العدالة ومصلحة البلاد العليا .

ثانيا : فإن هذا التشريع لا ينطبق إلا على الأشخاص المبينين فى المادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ١١٩ لعام ١٩٦٤ المشار إليه وهم :

١ ـ الذين سبق اعتقالهم فى الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٦ مارس ١٩٦٤ .

٢ ـ الذين طبق فى شأنهم أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الأشخاص والذين استثنوا من احكامه .

٣ ـ الذين طبقت فى شأنهم أحكام القوانين الاشتراكية .
٤ ـ الذين فرضت على أموالهم وممتلكاتهم الحراسة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء .
٥ ـ الذين صدرت ضدهم أحكام من محاكم أمن الدولة الجزئية أو العليا .
٦ ـ الأشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد ايقاف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة

وهو ثالثا يضع قيدا هاما على جواز تطبيق باشتراطه أن يكون ارتكاب الجنايات والجرائم المرتبطة بها بقصد مناهضة النظم الأساسية للبلاد أو المساس بمصالحها القومية .

ومن استقراء ما سبق نرى أن التعديل الجديد يقصد اعتقال كل من سبق واعتقل من قبل وإذا كان تحديد الفترة من ١٩٥٢ حتى مارس ١٩٦٤ فهؤلاء يعدون بالآلاف . وحيث أنه لن يستطاع اعتقالهم بذات أسباب اعتقالهم السابقة ولذا فإن التعديل الجديد ليعتقلهم مرة أخرى تحت دعاوى أخرى أيضا . ولاسيما أن التعديل الجديد اتى تعبير بنية مناهضة النظم الأساسية للبلاد أو المساس بمصالحها القومية وعلى ذلك فاسهل على سلطة الاتهام والتحقيق تأويل وتفسير أى تصرف أو سلوك من جانب احد هؤلاء بأنه يمس نظم البلاد ومصالحها . فالمعيار واسع وكبير وشامل . وحيث أن النية كركن معنوى بأى جريمة يصعب دائما اثباته إلا بقدر مادى من التصرف أو السلوك ولا بد أن ذاك وذلك يؤدى بالفعل إلى تحقيق أو اثبات هذه النية . أى أن النية بالقانون دائما تكون مشروطة باثباتها ثباتا قانونيا أو منطقيا مع الظروف والأحداث والملابسات الخاصة بجريمة ما . والدافع المباشر لاصداره هو تغطية الاعتقالات التى حدثت بكمشيش .

أما فى التعديل المقترح فهو معيار هلامى وتفسيره كذلك شامل واسع حيث أنه لم يحدد ما هية هذه النظم الأساسية أو المصالح القومية وعلى ذلك فكل من يعارض تصرف أو عمل حكومى ويرى من خلال وجهة نظره أنه ضار بالبلاد أو بالنظم الأساسية فهو مناهض أمام هذا التعديل وبالتالى يجوز اعتقاله .

وهذا التفسير دعا العضو حسن حافظ وزميله محمد سيد احمد عبد الخالق أن

يطالبوا تغيير لفظ بنية الى لفظ القصد . ليكون ذلك تحديدا قاطعا لنية المناهضة كأن يأتى المواطن بسلوك أو تصرف يفهم أو يبين منه مناهضة النظام وعندما عرض اقتراحهم بهذا التعديل اللفظى الهام لم يرفع الا قلة من الأعضاء ايديهم للموافقة عليه .

ثم طالب كل من علوى حافظ ومفيدة عبد الرحمن وصبرى القاضى بأن يشمل من ضمن ما يشمل هذا التعديل بند خاص بتجار المخدرات لخطرهم على المجتمع . لم يجاب لطلبهم هذا وحيث رد عليهم مقرر التقرير حافظ بدوى قائلا : ان لجنة الشئون التشريعية مستعدة دائما للعمل ليلا ونهارا فى سبيل انجاز التشريعات الواجبة فى هذا الشأن حسبما ذكر السيد رئيس المجلس حين قال أن المجلس على استعداد كامل لاقرار تشريع لازم فى هذا الشأن . لكن لا أجد مبررا ابدا لتأخير نظر هذا المشروع لنضيف إليه فقرة جديدة تتناول تجار المخدرات ومهربيها إذ أن لهؤلاء قانونا خاصا ولا يمكن أن يعاد النظر فى هذا القانون كله إلا كما لا يمكن أن نغطى ما فيه من ثغرات باضافة فقرة جديدة إلى المشروع أن الامر محتاج إلى اكثر من ذلك بكثير .

ثم يقوم رئيس الوزراء زكريا محى الدين ليفسر ما قصده التعديل بلفظ النية والذى عارضه العضوان حسن حافظ ومحمد سيد عبد الخالق ولاسيما بعد أن لاحظ موافقة اقلية على طلبهم للتعديل إلى القصد فقال : إن الاشخاص الذين حددهم القانون رقم ١١٩ قد يرتكبون جريمة عادية ولكن لاحتمال ان تكون هناك ملابسات تجعل هذه الجريمة من جرائم أمن الدولة فقد نص المشروع على حق رئيس الجمهورية فى أن يأمر باتباع الأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وهو الكفيل بتحقيق العدالة . فلقد وضعنا هذا التشريع فى أضيق الحدود ولذلك جاء كما تقول اللجنة موفقا بين حماية الحريات العامة . وصيانة مكاسب الشعب .

وهنا نرى أن العذر أقبح من الذنب كما يقال :

فالذنب اتباع اجراءات ومحاكمات استثنائية بل وتكرارها دون قيد أو شرط . ثم العذر القبيح أن تجسم الأمور وتفسر الجريمة التى تعدو مخالفة فترتقى إلى جنحة

وهذه الأخيرة إلى جناية . رغم أن القانون العام عدد أسباب مانعة للعقاب أحيانا ومخففة أحيانا أخرى .

ولكن فى ضوء التفسير السياسى السلطوى يمكن اعتبار أى جريمة عادية لا حد من هؤلاء جناية مخلة بالنظم الأساسية والمصالح القومية .

وبعد . . فقد وافق المجلس على هذا القانون بأغلبية .

ومرت الشهور . . وبعد عام كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ وتكشفت بعض الأمور الرهيبة كانحراف جهاز المخابرات العامة الذى كان يرأسه صلاح نصر . والتعذيب الذى كان يكوى المعتقلين حتى خرقت آهاتهم وأنين آلامهم جدران السجون بل إن الأمر تعدى أيضا أنه فور وقوع حركة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة فى ذلك الحين وتوزيعه منشورا يعادى به الرئيس جمال عبد الناصر . وكان بعض الأعضاء يقرأونه ويناقشونه فى البهو الفرعونى بالمجلس أى الاستراحة فور ذلك اعتقل حوالى سبعة عشر عضوا . واسقطت عضويتهم حيث اسقط الاتحاد الاشتراكى عضويتهم وبالتالى فقد اشترط من شروط العضوية بمجلس الأمة . وكل هذا دون إذن من المجلس .

ولنتوقف هنا لحظة . حيث أنه قد طلب من رئيس المجلس أنور السادات اختيار عدد من الأعضاء لاسقاط عضويتهم كنوع من التطهير للمجلس . وقد اختار الرئيس السادات فى ذلك ولاسيما أنه كان يرأس المجلس ويعلم أن هذا غير دستورى فبعث لصديق له هو العضو محمود شعير نائب المنوفية وأشار عليه بالأمر ولكن أن يكون فى طى الكتمان . فأشار عليه محمود، شعير من جانب آخر بأنه لو رفض ذلك فإنه من المتوقع اسقاط العضوية عن البعض رغم ذلك . ولكن يمكن اختيار اسوأ العناصر التى ليس لها جذور انتخابية فى دوائرهم ولهم من الانحرافات الأخلاقية أو العار حتى يكونوا كبش فداء للمجلس . بالفعل تم اختيار هؤلاء وبلغت اسماءهم وتم اسقاط عضويتهم واعتقل بعضهم أيضا تحت دعاوى سياسية حينذاك .

وكـان اثناء ذلك تجرى محاكمات المسئولين العسكريين عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ وكذلك المسئولين عن انحرافات اجهزة الأمن حتى كان يناير عام ١٩٦٨ وفى اليوم

العشرين منه بالتحديد . أعلن رئيس المجلس أنور السادات فى بداية جلسة اليوم المذكور قائلا : أنه تقدم إلى السادة رؤساء لجان المجلس بطلب يتضمن اقتراح تشكيل لجنة خاصة من بين أعضاء المجلس ووزارة العدل لاعادة النظر فى القوانين التى تتعلق بالحريات الشخصية للمواطنين وأنى اعرض الاقتراح ونصه : لما كانت الظروف الراهنة قد كشفت عن بعض صور الانحراف فى تطبيق بعض القوانين بما ينبغى معه إعادة النظر فى كل القوانين التى تتعلق بالحريات الشخصية للمواطنين وإعادة صياغتها بما يدعم الضمانات القائمة ويوفق فى الوقت ذاته بين أمن المواطن وأمن الدولة وسلامتها . فنقترح الموافقة على تشكيل لجنة خاصة من بين أعضاء المجلس تشترك معها وزارة العدل لإعادة النظر فى هذه القوانين الخاصة وعلى العموم اجراء دراسة وافية مستفيضة لجميع ظروف ومقتضيات القبض والاعتقال ووضع الضمانات الفعالة التى تكفل حماية المواطن وفى نفس الوقت تحقيق ما تقتضيه سلامة الأمة والوطن من تدابير الأمن الذى يجعل السيادة دائما للقانون وهو ما تطالب به جميعا . ولاهمية هذا الاقتراح وحيويته نقترح أن يحدد للجنة مدة شهر للانتهاء من أعمالها والعرض على المجلس .

وإزاء هذا الاقتراح شعر البعض أنهم كانوا قد تحمسوا من قبل للقوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات الشخصية والعامة فقد بدأ الخجل يعتريهم ويدفعهم للدفاع عن أنفسهم فتحدث العضو عبد الرؤوف فهمى خليل قائلا : ان الجزئية التى أود التحدث فيها تتعلق بأن هناك عدة قوانين ذات أوضاع خاصة تعرضت لها بعض الصحف كقانون الاحكام العسكرية الذى اوقف العمل اخيرا ببعض مواده . فقد تناوله احد الصحفين على صفحات جريدة الاهرام وذكر أنه قد نظر المجلس لم يستغرق أكثر من جلسة واحدة . وان السيد الرئيس سبق وأن ذكر ان الصحافة ومجلس الأمة يمثلان جناحى الديمقراطية وكذلك يجب علي الصحافة أن تنقل للرأى العام كل ما يدور من مناقشات داخل هذا المجلس ولا يصح أن نوجز فى نشر ذلك فى الوقت الذى تفرد فيه صفحات بأكملها لنشر مالا يجب أن ينشر كمذكرات كلير بباوى . فقانون الأحكام العسكرية وهو قانون له أهميته الخاصة اذ يتناول جرائم على جانب كبير من الخطورة عندما عرض على المجلس . وقد ذكرت حينذاك أنه لم يتح للسادة الأعضاء الفرصة الكافية لدراسته وذكرت أيضا أن لجنة الشئون التشريعية لم تنظره ولذلك طالبت باحالته إليها ولكن الصحافة لم تشر إلى شىء من هذا . رغم

اننا فوجئنا بمشروع هذا القانون معدا لعرضه على المجلس وموزعا على السادة الاعضاء .

وهنا عقب العضو نصر عبد الغفور على زميله السابق قائلا : ان المحرر المذكور هاجم مجلس الأمة هجوما عنيفا واتهمه بالموافقة على قانون الأحكام العسكرية دون دراسة . ثم ان بعض اعضاء المجلس بدأوا يتساءلون كيف وافقنا على هذا القانون . ؟

ويجب أن أوضح أن المجلس لم يخطىء فى اقراره للقانون . والموضوع يتلخص فى أنه عندما عرض على المجلس مشروع قانون يجيز للمحاكم العسكرية محاكمة المدنيين المتهمين فى جرائم الاخلال بأمن الدولة وقلب نظام الحكم وكان واضحا أنه لا اعتراض من المجلس على جواز ذلك فالمجلس يهمه تدعيم النظام وردع المارقين وأود أن اتساءل هل خول القانون فئات معينة حق تعذيب المتهمين ؟ ان موضوع التعذيب الذى اشار اليه المحرر المذكور بالصحيفة المذكورة قد تم مخالفا لكل القواعد والمعانى الانسانية والتعذيب ممكن ان تحدث دون صدور هذا القانون وفى ظل قوانين أخرى اذا أساء القائم بتطبيقها استعمال سلطته .

وعلى ذلك فإن انحراف فرد أو جهاز أو هيئة امر لا دخل له بالقانون . وهنا اكد رئيس المجلس ذات المعنى قائلا : ان الانحراف حدث عند التطبيق .

ثم عاد نصر عبد الغفور لحديثه فقال : واحب أن اوضح أيضا أن المحكمة المذكورة والتى شكلت فى ظل القانون المذكور هى التى اصدرت حكمها ببراءة المحامى مثار المناقشة الصحفية .

وأعود فأؤكد أن العيب ليس فى القانون ولكنه يكمن فى التطبيق ولا بد من علاج كل الانحرافات ولا يتم ذلك إلا بتقنين الثورة . وهنا تدخل حامد عبد اللطيف فى الحديث ولو أنه اتفق مع زميله السابق إلا أنه اختلف معه أيضا حيث قال : إلا أننى اعفى النصوص أيضا من بعض القصور فى توضيح المعانى التى يستهدفها المشروع من أجل الصالح العام وذلك بسبب عدم الضبط أحيانا والارتجال والسرعة احيانا أخرى .

ثم اقترح تشكيل لجنة اخرى بالاضافة إلى اللجنة المقترح تشكيلها تكون مهمتها النظر فى شكاوى المواطنين الخاصة بالاخطاء فى تطبيق القوانين بالانحراف فى التطبيق دون تقديم ذلك خلال أسبوع . وان كان الرئيس السادات قد رد عليه قائلا : ليس هناك خلاف على أن واجب كل منا يحتم عليه الابلاغ عن كل قصور فى القوانين أو انحراف فى تطبيقها .

أما عن الاقتراح بتشكيل لجنة لمراجعة قوانين الحريات والتدابير فقد اشار العضو رشاد الشبراخومى إلى ان اصحاب الاقتراح نسوا أمرا هاما وهو أن يشيروا إلى الاجراءات التى يمكن اتخاذها بالنسبة لمن حوكموا فى ظل تلك القوانين . واستدرك يقول : والمطلوب منا الان هو أن نعيد النظر فى هذه القوانين وانى ارفع صوتى هنا مطالبا بأن يعاد النظر فى كل قضية نظرت فى ظل تلك القوانين وذلك اذا كنا سنصل فى النهاية الى ما يقطع ببطلانها تاسيسا على أن كل ما يجرى فى ظل الباطل فهو باطل .

ورد عليه الرئيس السادات : لا بد أولا أن نعيد النظر فى هذه القوانين ويمكن التعرف بعد ذلك فى ضؤ ما سنصل إليه فيها .

ثم تساءل العضو سيد جلال عن تحديد القوانين التى يرى مقدمى الاقتراح باعادة النظر فيها .

فرد عليه رئيس المجلس قائلا : ان الأمر الأساسى فى هذا الموضوع يتعلق بجميع ظروف ومقتضيات القبض والاعتقال ووضع الضمانات الفعالة التى تكفل حماية المواطنين وفى نفس الوقت تحقيق التدابير التى تقتضيها سلامة الأمة والوطن الأمر الذى يجعل السيادة دائما للقانون وهو ما نطالب به جميعا .

واخيرا عقب وزير العدل محمد عصام حسونه قائلا : نحن نلتقى كحكومة مع السادة اعضاء المجلس الذين تفضلوا بتقديم هذا الاقتراح عند الغاية السامية التى تغياها ونؤمن معهم كحكومة أيضا ان أمن المواطن وكرامة المواطن هما السياج الأول والأقوى والأوحد فى الدولة وكرامتها . أما عن وزارة العدل فيسعدنى ان اضع كل

طاقاتها فى خدمة المجلس وان اقول ايضا وانها كجزء لا ينفصل عن الحكومة قد بدأت فعلا هذا البحث ذاته .

وهكذا مع حموة الحرية التى انتابت المجلس . نكتشف كما اكتشف بعض اعضاء المجلس كيف تمت الموافقة على احدى هذه القوانين الاستثنائية . . وكأنهم فى غيبة عن نشاطهم ومهمتهم داخل المجلس وهى حماية الشعب والمواطنين فى مثل هذه القوانين .

ويحاول أن يجد أحد الأعضاء أو البعض المبررات الباعثة لموافقته السابقة على هذه القوانين . وكأنه يتبرأ من ذلك .

وكما ان هذه الصحوة بدت بالمجلس فقد اعلن الوزير أن الحكومة تقوم بهذه المهمة كما تقوم الان بالمجلس وكأنه يلمح بزمام المبادرة التى بدأتها الحكومة .

وعلى مر الشهور اللاحقة لهذا . لم يبدو أى شىء فى الأفق مما سبق واقترحه الأعضاء من جراء تشكيل اللجنة اياها . وانما كانت صحوة حماسية . فترت أم نيرت . . هذا أو ذاك حدث وكان قد توقف عند هذا الحد .

ومرت الأيام مظلمة اثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ فى هذه الأيام حيث كان الظلام سائد فكيف كنا ننتصر وهذا هو الحال ؟ ثم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ . ثم حركة الرئيس أنور السادات فى مايو ١٩٧١ والتى افرج على اثرها عن آلاف المعتقلين السياسيين وحاكم ما اطلق عليهم مراكز القوى التى كانت تعتقل المواطنين وتم اعتقالهم أيضا فى سجن القلعة وأبى زعبل .

وقد بدأت حركة مايو ايضا من تحت القبة حيث اسقطت العضوية عن رئيس المجلس الدكتور لبيب شقير وثمانى عشر عضوا آخر حيث كانوا يعدون مؤامرة للانفراد بالسلطة . وان كان يوم ١٤ مايو عيدا للمجلس حيث هذه المناسبة فانه يوم يحسب ايضا وقبل تأكيد للبرلمان المصرى حيث اسقط هذه المجموعة التى كانت تشجع وتؤيد ما كان من اعتقال للحرية والكرامة والانسانية للمواطن المصرى . وبالطبع فإن البرلمان أيضا كان له ضحايا للحرية عندما انعقد لأول مرة عام ١٩٥٧

حيث تم اعتقال ما يقرب من أربعين عضوا بعد حل مجلس الأمة عام ١٩٥٨ بقرار جمهوري . بل ان احد الأعضاء وهو سيد جلال عندما فجر الانحراف بمديرية التحرير وعقب انتهاء الجلسة وعندما كان يتجه بسيارته من الباب الخلفي للبرلمان قبض عليه من جانب اربعة ضباط من البوليس الحربي وعندما نبههم إلى عاقبة ذلك الجرم حيث انه نائب وممثل للشعب فهزءوا منه وقادوه إلى السجن الحربي لمدة تزيد عن عشرين يوما .

ثم تعددت الأسئلة من الأعضاء عقب افراج مايو عام ١٩٧١ حيث تقدم الدكتور عبد المنعم خزبك بسؤال لوزير الداخلية عن موقف الحكومة بالنسبة لبعض المسجونين الذين لم يفرج عنهم حتى الآن واخر من عباس المصري عن وجود معتقلين في بني سويف وطنطا وعن السند القانوني لهذا الاعتقال ونوعيته وقد ابلغ للوزير في مايو ١٩٧٢ ولكن لم يجاب عنه . ثم تقدم نفس العضو بسؤال في فبراير ١٩٧٥ عن كيفية معاملة المسجون السياسي . ولم يجاب عنه . ومع ذلك لم ييأس العضو فتقدم بسؤال في مايو ١٩٧٦ وقبيل انتهاء الدورة البرلمانية باسابيع لوزير الداخلية حينذاك اللواء السيد حسين فهمي عن وجود مراكز القوى التي مارست التعذيب في مواقعها او في مواقع اخرى وعدد الذين اعتقلوا في الفترة من عام ١٩٥٤ إلى ثورة التصحيح على حد تعبيره وعما اذا كان هناك مقبرة في مدينة نصر دفن فيها من توفي من آثار التعذيب ؟

وربما عرض اجابة هذا السؤال ان هو في الحقيقة كشف حساب مرير عن فترة من حياتنا تقرب من عشرين عاما . . ماذا كانت الحرية . . وكيف كانت تعامل المواطنة الوطنية مهما تعدد واختلف فكرها . . ؟

أجاب وزير الداخلية اللواء السيد حسين فهمي الذي لم يكن من رجال يوليو ١٩٥٢ قائلا : ان ثورة يوليو وقد قامت من أجل الشعب كان من الضروري أن تعتمد كأي ثورة عند قيامها على اتخاذ بعض الاجراءات الاستثنائية لتأمين مسارها واجراء التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قامت من أجلها وكان من الطبيعي ان تواجه الثورة خلال مسيرتها في مواجهة القوى المضادة اعتبارين هما : الأول الاصطدام بقوى داخلية وخارجية تختلف مع الثورة فكريا وتتعارض مصالحها مع الاهداف الأساسية للثورة .

والثانى أن هذا الاختلاف ادى تلقائيا إلى تحركات مضادة كان من هدفها اجهاض الثورة تمثلت فى عدوان خارجى ومغامرات فى الداخل .

ومن هذين المنطلقين كان أمام الثورة - لتأمين مسارها - اما ان تتخذ بعض الاجراءات الاستثنائية الضرورية أو تفتح المجال لهزات داخلية واصطدام مع القوى المتعارضة مع ما يترتب على ذلك من نتائج غير محسوبة تمس المصالح الجماهيرية فى الصميم . وتغلب الاعتبار الأول مستندا إلى مبدأ الشرعية الثورية وعلى هذا الاساس اصدرت الثورة قرارات وقوانين متتابعة تتعلق بتأمين وسلامة الدولة كان يتم بمقتضاها واستنادا الى قرارات جمهورية اعتقال كل من تتوافر عنه معلومات لدى اجهزة الأمن المختلفة تتضمن أن له نشاطا مضادا للثورة والنظام . وفى جميع الأحوال كانت الاجراءات التى اتخذت من جانب اجهزة الوزارة ( الداخلية ) تتم فى الاطار القانونى الذى يبيح هذا الاجراء . . وهنا استدرك حديثه بقوله : ويشار فى هذا الصدد الى ان تلك الاجراءات قد اقترنت بظروف سياسية متباينة داخلية وخارجية وسأعرض فيما يلى احصائية توضح عدد المعتقلين منذ بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى ١٥ مايو ١٩٧١ والمراحل التى تمت بها تلك الاعتقالات ويتبين من ذلك ان تلك الاجراءات قد تمت فى ظروف مؤامرات داخلية كانت موجهه ضد الثورة او نتيجة عدوان خارجى على البلاد ويمكن تقسيم هذه الاحصاءات الى ما يلى :

من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٣ يناير ١٩٥٤ وصل مجموع من اتخذت ضدهم هذه الاجراءات الى ٦٧٩ شخصا فى الأنشطة المختلفة .

ومن يناير ١٩٥٤ حتى ٢٥ مارس ١٩٥٤ وصل عددهم إلى ١٤٢١ شخصا .

ومن ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ حتى ١٨ يونيو ١٩٥٦ وصل العدد إلى نحو ثلاثة آلاف شخص .

ومن أول نوفمبر ١٩٥٦ حتى أول يناير ١٩٥٧ كان ذلك اثناء العدوان الثلاثى وصل العدد الى ٤١١ شخصا .

ومن ٢ نوفمبر حتى ٢١ مارس ١٩٦٤ وصل العدد إلى ١٣٨٨ شخصا .

ومن ٢٢ مارس ١٩٦٤ حتى ١٥ مايو ١٩٧٢ وفى هذه الفترة كانت اجهزة أمن كثيرة تقوم بعملية التأمين فوصل العدد الى نحو ٧٧٠٠ شخصا .

وهذا هو التعداد فى الفترات المختلفة بالنسبة لكل اجهزة الامن المختلفة وليس وزارة الداخلية فقط ذلك لانه فى الفترة الاخيرة كانت هناك اجهزة اخرى تقوم بهذا العمل منها المباحث الجنائية العسكرية وغيرها .

ثم اعتدل فى وقفته امام المنصة وصاح بدرجة أعلى قائلا : ان ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ وما صاحبها من القضاء على مراكز القوى فى كافة المواقع ايذانا بانهاء كافة الاجراءات الاستثنائية وقيام دولة المؤسسات وتأكيدا لمبدأ سيادة القانون . وقد صدر القانون رقم ٣٧ لعام ١٩٧٢ والذى تتضمن تعديلا لبعض النصوص القانونية لتحديد وتقييد عمليات القبض على الاشخاص وتفتيش منازلهم وضبط المكاتبات أو المراقبة او التسجيل وتجريم الحصول على الدليل بغير مراعاة لهذه الضوابط بل واصدار القانون لقيمة ذلك الدليل كلية بالاضافة الى التعديلات التى وردت به بشأن اعلان حالة الطوارىء وضرورة عرض الامر على مجلس الشعب خلال فترة محددة . واذا كانت هناك بعض تجاوزات قد ارتكبت فى الماضى من أشخاص لا يمثلون الا انفسهم فلنا ان نطمئن جميعا بعد ان تحققت الممارسة الفعلية لشعار الحريات وسيادة القانون الذى يخضع له الجميع سلطة وافرادا .

واذا كان هناك تفسير أو تعليق على ما أعلنه وزير الداخلية ولاسيما أنه كما سبق القول ليس من رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ انما كان من جهة اخرى وزيرا فى عهد رجل الثورة وهو الرئيس انور السادات وكان لا بد من الحذر فى بيانه لعدة اعتبارات أولها أن الرئيس السادات لم يهدم أو ينكر أو يتنكر لثورة يوليو حيث انه احد رجالها ولكن من ناحية اخرى اعتبر حكمه للبلاد عهد جديد يبدأ بحركة التصحيح فى مايو ١٩٧١ ومع ذلك لم يقطع صلته بالثورة عام ١٩٥٢ حيث اعلن اكثر من مرة أنه مسئول عن أخطاءها وانه بصدد تصحيح مسارها الذى انحرف فى فترات ما قبل عهده أو حكمه . وبالطبع ليس من السهل ان يشرح احد المسئولين هذه الثورة فى اعز ما تملكه من مبادىء اعلنتها ولاسيما الحرية والديمقراطية واقامة حياة نيابية سليمة . بل حاول الوزير ان يجد او يبرر تجاوزاتها بما أطلقه الشرعية الثورة وكما اعلن ذلك مرارا الرئيس انور السادات . . واذا كانت الشرعية الثورية تحقق لرجال الثورة بالقضاء

على معارضى الثورة الا انه من ناحية أخرى لا يحق لها ان تصادر أو تعتقل أى رأى حر طالما انه يتصدى للمصلحة العامة ولا يمكن القول هنا بأن هذا الرأى أو غيره من القوى المعادية للثورة . كما ان القضاء على رجال نظام سابق من المفترض أن رؤوس هذا النظام معروفة ومحددة وليس المفترض ان كل من ينتمى او ينتسب الى النظام السابق فيقضى عليه . واذا كان التعذيب والتشريد واهدار الكرامة هى وسائل ثورية فاللعنة على أى ثورة فى العالم وفى التاريخ . فيكفى ان تقضى على سلطة مسئول أو انسان بتنحيته عن مركزه فهذا موت حكمى فى حدا ذاته ايما عذاب ولا يمكن ايضا اعتداد قمع اى معارضة على مدى سنوات طويلة تحت مقولة ان الثورات فى العالم يمتد زمانها حين تستقر . فهناك وسائل حضارية وانسانية . وتشريعية يمكن لأى ثورة ان تقوم بها دون اللجؤ إلى الدم او الاعتقالات المتتالية او اهدار بعض القيم والمبادىء والاصول التى تعارف عليها المجتمع تحت مقولة ايضا حماية الثورة . . وما الى ذلك من المسميات الفخمة .

فأما عن القوى الداخلية التى خشت الثورة من الاصطدام معها فهى ممثلة فى ذات القوى التى جاءت للقضاء عليها . .

فعندما تصادر املاك وممتلكات ما يزيد عن ١٥٠٠ أسرة . . ولاسيما الاقطاعية منها . . هل هذه الاسر تملك قوى لمحاربة الثورة بعد مصادرة كل قواها ولاسيما المادية منها . . وتأليب الالاف التى كانت تعمل لديها عليها . . فماذا يخاف من هذه الاسر ؟ وهل كان لا بد من اعتقال كبار هذه الاسر تحت شعار حماية الثورة بعد تجريدهم من جميع قواهم ؟ وهل الاعتقالات التى أودت بما يزيد عن أربعين عضوا بأول مجلس أمة عام ١٩٥٧ إلى السجون والمعتقلات لهو اجراء . . شرعى ثورى . . ؟ وخاصة ان هذا البرلمان كانت اغلبيته من الشباب الذين لم يتجاوز الواحد منهم اربعين عاما وعلى ذلك فهم لم يكونوا من رجالات عهد سابق وانما كانوا شباب ورجال لديهم فكر ورأى وحماية ووطنية أرادوا مشاركة الثورة فى بناءها على قدر ما لديهم واحساسا منهم بالانتماء الواحد للوطن وللثورة ؟ وهل لا بد من القياس على ثورات غربية لنؤكد ان ثورة يوليو اقل الثورات ضررا بالمواطن ؟ لا يمكن ان يحكمنا مبدأ وعقيدة وقيم توارث لطبيعة شعبنا الذى نال ما نال من الاستعمار الاجنبى . . وللاسف ينال ايضا من السلطة الوطنية بعد قرون من الزمان ؟

واذا كانت الثورة تعتبر كل من كان ينتمى للعهد السابق فهو قوى مضادة للثورة

فلماذا سمحت ببعض الشخصيات من هذا العهد والذى مارست فيه السياسة على اعلى مستوى ان تعود بعد الثورة وتمارس السياسة مرة اخرى . . الا انها أستأنست ام تحالفت ام تغيرت ام ارتدت قناع الثورة والنظام الجديد أم انها ارادت ان تحوله لقلبها فتؤكد انها كانت على صواب عندما قضت عليه فترة ماضية ؟ مثال ذلك عودة بعض احزاب ما قبل الثورة فى السبعينات لنشاطها دون الاخرى ؟ ام ان فكر الثورة لم يكن قد نضج الى الحد المطلوب والكافى لممارسة السياسة بنضج مناسب ؟ ام ان الثورة لم تكن تملك فكرا بقدر ما كانت تملك اجراءات فقط ؟

وهذا ليس هجوم على الثورة بقدر ما انه نظرة من بعيد وبعد معايشة لكى نصل الى مالا يجب العودة اليه مرة اخرى فى حياتنا ؟

والدافع لذلك ان رجال الثورة انفسهم اختلفوا وتناحروا على السلطة فى فترات مختلفة . فكان هناك صراع ما بين انور السادات رئيس مجلس الأمة منذ عام ١٩٦٤ وعلى صبرى رئيس الوزراء ثم امين عام التنظيم السياسى ثم انور السادات ومراكز القوى التى كان بعضها ينتمى للثورة . وايضا صراع عبد الناصر والمشيرعبد الحكيم عامر عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وصراع كمال الدين حسين عندما كان عضوا معارضا بالبرلمان فى السبعينات مع انور السادات بصفته رئيسا للجمهورية . ثم البيانات التى اصدرها بعض رجال الثورة ضد سياسة انور السادات ولاسيما بعد مبادرة السلام عام ١٩٧٧ . ثم المذكرات السياسية لبعضهم وتبادل الاتهامات حتى وصفها اللواء محمد نجيب احد قادتها بانها ليست ثورة وانما هى عورة . .

فالى هذا الحد لم يكن هناك فكر بل هناك هدف وحدهم ثم اختلفوا بعد تحقيق الهدف . والفرق كبير بين ان يكون هناك فكر نؤمن به ومن هنا يكون الاستمرار دائما وان يكون هناك هدف وعندما يتحقق . . فنلتفت لبعض مرددين وماذا بعد ؟ فكل منهم كان له فكرة انما يختلف عن زميله وان كان يربطه به تحقيق الهدف . . هو القضاء على عهد . . ولكن ماذا سيكون عليه العهد الجديد ؟ ان هذه تساؤلات لا بد اننا سنطرحها فى دراسات ـ ان سمحت الظروف لذلك ـ للاجابة عليها وليس الهدف منها الهدم انما لا بد أن نستكشف منها عوامل البناء . . للاستمرار من أجل مصر . . التى اعطت للثورة دماءها . . ولانصاف مظلوميها وضحاياها واحقاق الكرامة لكل مواطن قال : عاشت الثورة .

واذا عدنا لاجابة وزير الداخلية وتعقيب العضو عباس المصرى عليها . . نجد ان هناك معلومات خطيرة قد اعلنها العضو دون معارضة من الوزير أو تأكيدها او نفيها مما يؤدى بنا الى الايمان بصدقها انما للاعتبارات التى سبق ذكرها قد التزم الوزير بالبيان الذى اعلنه والصمت تجاه ما اعلنه ذلك العضو .

فقد وقف عباس المصرى يقول : اننا لا بد ان نقر بعض الحقائق الأولى انه ما كان لاحد ان يجرؤ قبل ثورة التصحيح ان يسأل مثل هذا السؤال وإلا كان مكانه وراء الشمس اى لا يعرف اهله وذويه له مكانا . بل كان الأمر يقف عند حد صدور خطاب صغير من المعتقل يفيد هروب هذا الشخص وان المعتقل لا يعرف له مكانا . اما الحقيقة الثانية فهى انه فى ظل ثورة التصحيح قد اغلقت وبلا رجعة جميع المعتقلات التى كانت موجوده بحق فى قلب وفى نفس كل مصرى حتى اننا قد شعرنا قبل ثورة التصحيح بأن مصر كلها قد اصبحت معتقلا كبيرا وهذه حقيقة يجب أن نذكرها للتاريخ .

والحقيقة الثالثة فاننى استأذن السيد وزير الداخلية فى ان اقول ان الشعب المصرى قبل ثورة التصحيح قد رأى نازية مصرية حبست عليه نفسه وانتاجه اكثر ضراوة من النازية الالمانية بعد عام ١٩٣٩ .

ومن اجل ذلك فقط كانت هزيمة ١٩٦٧ التى كانت هزيمة قبل ان تبدأ حرب ١٩٦٧ لكن فيما تنفسنا الحرية وحاربنا ١٩٧٣ كان الشعب يؤمن بأن الحرب التى يحاربها من أجل الارض . وذلك مالم يكن له وجود قبل ثورة التصحيح .

ثم استدرك قائلا : ولقد سألت هذا السؤال لغرضين . . الأول انه مهما انفتحنا اقتصاديا ومهما جئنا بمال من الخارج فان الاعتماد الاول والاخير على الفرد المصرى وهو المعجزة فاذا لم يكن هناك مناخ صحى تتداول فيه هذه الاموال الواردة من الخارج فلا يمكن ابدا أن نصل الى شىء فالمناخ الطبيعى والصحى هو الذى تستثمر فيه الاموال وبغير هذه الحقائق لن يكون هناك مجال لاستثمار أى شىء . .

والثانى انه قد وصلت الى معلومات ارى انه يجب على كمصرى فى هذا البلد عشت فترتين ما قبل التصحيح وما بعدها ان اذكرها وهى ان عدد المعتقلين المقيدين

وغير المقيدينن فى المعتقلات المصرية قبل عام ١٩٧٠ قد وصل الى ٣٦ ألف مواطن أى ٣٦ ألـف اسرة كانت معتقلة وراء الاســوار سواء كانت مقيدة فى سجــلات المعتقلات أو غير مقيدة بها .

ثم تعالت نبراته قائلا : واننى يا سيادة الوزير ـ رغم احترامى الشديد لشخصكم ارجو ان تنتهى هذه الاجراءات الاستثنائية فى اى ظرف وضد أى فرد .

ثم عادت نبراته الى هدؤ فقال : اننى لا اريد نبش الماضى لانه كريه وارفض تماما ان تمتهن كرامـة الانسان تحت أى شعار أو تحت اية مسميات حتى ولو كان هذا المسمى هو الثورة لان هذا يعنى انه لن يكون هناك انسان والانسان هو الحياة . الانسان هو البلد . وقد وصل الى علمى ايضا أن النازية المصرية المطلقة السراح الان قد دفنت كثيرا من الشهداء فى احدى المقابر ومكان هذه المقبرة ياسيادة الوزير مدينة نصر وهى تقع على وجه التحديد ما بين النادى الجديد ومترو مدينة نصر . وسوف يكشف التاريخ ان عاجلا أو آجلا عن هذه المقبرة وانى ارجو ولو ان وقت المجلس قد لا يسمح بذلك بأن تشكل لجنة تقصى الحقائق حتى نرى بقايا الشهداء الذين دفنوا بيد حجرات فى رمال مدينة نصر .

ثم استطرد كلامه بقوله : ان هدفى من هذا السؤال بشقيه هو اننى اريد الا يظل الذين عذبوا الانسان ولم يراقبوا الله فى مواقع عمل حتى الان فحرام علينا ان نتركهم فى مواقعهم ومن هنا فاننى اتقدم باقتراح سبق أن تقدمت به هنا ـ ومصر بلد ولود مليئة بالرجال ـ وهو اقتراح بسيط اقدمه للتاريخ ويتلخص فى أن كل الذين خربوا نفسية الشعب المصرى وطعنوه فى شرفه يجب أن يبتعدوا عن المواقع العامة ومما لا شك فيه اننا اذا ما اتبعنا هذا الاجراء فاننا بهذا نكون رحماء بهم ومن هنا فاننى اتقدم للسيد الرئيس انور السادات . وهذا رجاء الله ـ بأن يقوم بتطهير كامل لهذه النفوس وان يبعدها من المواقع العامة ونحن على استعداد كشعب ان ندفع لهم اجورهم ومرتباتهم الى ان يتوفاهم الله . . لاننى ارى ان وجودهم فى المواقع العامة حتى الان امر يمثل خطرا على ثورة التصحيح واننى اقول هذا ليس بدافع عاطفتى ولكننى اقول لك يا سيادة الوزير ان هناك تحركات الان فى مصر من تلامذة هؤلاء ـ الاشخاص يريدون ضرب ثورة التصحيح واننى اقول لهم من هنا ان عليهم ان يعلموا اننا حراس هذه الثورة . ثورة التصحيح ولسنا حراس ثورة ٢٣ يوليو بسلبياتها فنحن حراس الحرية

وسنخرج الى الشوارع اذا ما جاءت عصابة من تلامذتهم كى تضرب هذه الثورة لانه ليس هناك شيء بعد الحرية . امنع عنى الخبز ولكن اعطنى الحرية فسأتى بخير كثير . .

ثم قال : هناك قاعدة اسلامية قالها عمر فى بدء ثورة اجتماعية علمت الانسان على وجه الارض كيف يحكم الشعب . قال عمر والله لو تعثرت بغلة فى العراق لكان امير المؤمنين مسئولا عنها يوم القيامة لما لم يعبد لها الطريق ؟

ثم استدرك حديثه يقول : اننى اعلم ان كل الثورات لها اخطاء ولكن ما كان يحدث قبل ثورة التصحيح لم يكن اخطاء بالمعنى المفهوم ولكنه كان دمارا للنفس البشرية .

ثم ختم حديثه بقوله : النقطة الاخيرة التى أود ان اتحدث فيها هى أن السيد الوزير فى رده على سؤالى لم يبين ما إذا كانت توجد مقبرة فى مدينة نصر أم لا ؟ واننى اقول ان هناك مقبرة .

ولم يرد الوزير الا بالعبارة التالية : إذا ما كان لدى السيد العضو أية معلومات محددة فيمكن ان يتقدم بها للنيابة كى تقوم بالتحقيق فيها .

ثم عاود العضو عباس المصرى حديث يختمه مرة أخرى وكأنه غير مقتنع برد الوزير : اننى اعلم بالفعل ان هناك ٤٠٠ شكوى من التعذيب تحقق فيها النيابة الان . ومع هذا فإن هناك الالاف ممن عذبوا فوضوا امرهم لله وحده وهو قادر وكل هؤلاء ولا أريد ان اذكر اسماءهم يعانون من امراض ليس لها دواء واننى اعرف عددا كبيرا منهم وبعضهم يعانى من المرض الان ولا يعرف دواء لمرضه وسوف يمرض الباقون والبعض الاخر اصبح فى ذمة الله ولا اريد ان اتكلم عن الذين واراهم التراب . ولكنى اتكلم فقط حماية لمستقبل الشعب المصرى . اننى اصرخ للسيد الرئيس انور السادات بأن يبعد هؤلاء عن العمل العام حتى نجد مصرنا الحقيقية . .

وهنا ايضا لا بد من وقفة . . فحيث قد ذكر الوزير مراحل وفترات الاعتقال لم يحدث دفعة واحدة فالمعنى ان الثورة لم تستطيع ان تقر نظامها بعيدا عن نوعية هذا

القمع وان معارضتها كانت تتجلى على فترات وصلت الى ست مراحل . وصل اجمالى معتقليها حوالى ١٤٫٥٩٩ معتقل طبقا لما ذكره الوزير من البيانات الرسمية بسجلات المعتقلات . امـا ما ذكره العضو من ان هذا العدد وصل إلى ٣٦ ألف مواطن . وصمت الوزير عن تكذيب هذا الرقم فهنا يتأكد صحته وخاصة ان العضو ذكر ان هنـاك اسماء قيدت بسجلات والمعتقلات واسماء اخرين لم تسجل . والمعنى ايضا انحـراف الثـورة عن خطوات واجراءات حماية نفسها من معارضيها الذين وردت اسماءهم رسميا الى اى فكر اخر لم يرد اسمه فى السجلات هذا اذا سرنا مع مبرراتها بالشرعية الثورية جزافا . .

كما ان مقبرة مدينة نصر وان ذكرت فلم يجرؤ مسئول بالاعتراف بها والا كان ذلك وصمة عار على مبادىء الثورة . . لانه لو اعدم مواطن قانونا فهنا يكون قرار لذلك اما عدم اعلان ذلك ابتداء فهذا هو القمع والقهر الغير مبرر الا بالظلم . . والظلم فقط . . وبالتأكيد فهناك المئات دفنوا بها وهذا هو الفرق بين البيانين الذين القيا من الوزير والعضو .

وكما وان العضو قد طالب ـ برحمته ـ عدم ممارسة مراكز القوى بالعمل العام خوفا على الشعب فقد صدرت عدة قرارات وقوانين للعزل السياسى على شخصيات كثيرة تعد بالمئات وذلك لاستمرار الثورة بدون تشويه خطواتها وسياساتها ودون التأثير على الجماهير من جانب هذه الشخصيات . وكان الاستثناء من العزل السياسى بقرار جمهورى وقانون ايضا . وكان يكفى العزل السياسى بدلا من الاعتقالات والتعذيب للرد على مقولة حماية الثورة . فالعزل السياسى مرهون بعقاب من يخرج عنه وفى هذه الحالة يكون الشخص مسئولا وبوضوح عن أية ممارسة من أى نوع يرى انها معارضة لنـظام الثـورة . وقد صدرت عدة قوانين لهذا العزل منذ عام ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٦ و ١٩٥٨ وفى الستينـات حيث صدر بالجـريدة الـرسمية فى فبراير ١٩٦٢ واستثنى اكثر من ١١٠٠ شخص من العزل السياسى .

وربما يعيد التاريخ نفسه عندما اجرى استفتاء على العزل السياسى فى عام ١٩٧٩ وذلـك لمصـادرة حرية قيام الاحزاب وعودة قادتها الى الساحة العامة مرة اخرى . والاغرب ان القانون الذى صدر فورهذا الاستفتاء عزل عدد من الشخصيات لا تتعدى اصابع اليد كعبد الفتاح حسن الوزير الوفدى السابق وفؤاد باشا سراج الدين

سكرتير عام الوفد قبل الثورة ورئيس حزب الوفد الجديد عند ما قام عام ١٩٧٨ وابراهيم فرج المحامى الوزير الوفدى السابق ايضا .

اما عن اعلان العضو بان حرس ثورة التصحيح وليس لثورة يوليو . . فالى هذه الدرجة كان هذا الازدراء لما فعلته الثورة بالمواطنين . ومع ذلك فهو تجاهل عمدا ان ثورة التصحيح امتداد لثورة يوليو والتلميح فى العبارات قائم بالنسبة للاثنين . وانما كان مضطرا للمناورة حتى لا يتهم بشىء تجاه ثورة التصحيح التى اتاحت الفرصة للتعبير عن الرأى . . والرأى فقط فى الماضى . . اى حرية الانتقاد والهجوم على ثورة يوليو . . واعتبر هذا فى فترة ما انه منتهى الحرية . . وبالطبع كان هذا مطلوب حتى يتبين مدى صواب حركة التصحيح وانها ليست تتجنى أو تجحد على الثورة الام . .

واما عن تلامذة مراكز القوى فقد استمرت بين صفوف النظام باشكال واقنعة مغايرة لاساتذتهم وان كانوا قد فشلوا فى فتح المعتقلات بالصورة السافرة السابقة . . الا انهم نجحوا فى فتحها فى ٥ سبتمبر عام ١٩٨١ عندما وافق البرلمان على اعتقال مايزيد عن ١٥٠٠ شخصية عامة وسياسية . . وان كان من ناحية اخرى فان فور هذا الاعتقال فكان معلوما انه غير دستورى وان القضاء سيفرج عنهم بل وان الرأى العام ربما يضغط من اجلهم وان كان هذا الاخير لم يثبت بحرف حتى كانت احداث اكتوبر عام ١٩٨١ أى بعد شهر من هذا الموقف . . وربما تجلى احساس الرأى العام فى هذا . . حيث قابل حدث اغتيال الرئيس انور السادات بالفتور وان كان قد تحمس لخلفه الرئيس حسنى مبارك من منطلق الاحساس بالخطر وحتمية التماسك حول حماية البلد والذى تمثل ذلك فى الاسراع بتوطيد الامور بانتخاب حسنى مبارك رئيسا للجمهورية . . ولا شك ان البرلمان الذى وافق على مذبحة سبتمبر فقد شعر بخطورة ذلك مما ادى به الى سرعة نقل السلطة الدستورية للرئيس حسنى مبارك خوفا من اى انهيار سياسى أو دستورى يودى بالبلاد .

ثم افرج رئيس الجمهورية عن بعض المعتقلين فى سبتمبر ١٩٨١ ومع ذلك فقد دخل المعتقلات من ناحية اخرى معتقلين ولكن من نوع اخر الا وهم افراد الجماعات المتطرفة أو ما سميت ايضا الجماعات الدينية .

# ٨

## وماذا عن الأزياء يا سيادة الوزير ؟!

الى عهد قريب . كانت المرأة المصرية محتشمة فى ملابسها لتخفى أجزاء كثيرة من جسدها طبقا للتقاليد والعادات . . حتى كانت الثورة وزيادة عدد العاملات فى مجال العمل والخدمة وبالطبع فان المرأة بدأت ترتدى ما يناسب اداءها للعمل بحيث لا تبدو أنها متخلفة مظهريا على حد فهم هذه الآونة أى فى الخمسينات . . وبالتبعية فان ربة البيت بدأت تتحرر أيضا من قيود الاحتشام . وكان هذا وذاك يبدو فى الشارع المصرى كظاهرة جديدة على المجتمع المحافظ والذى قامت الثورة من أجل تدعيمه فكيف والحال هكذا ؟ هذا التساؤل دار برأس عضو الحى الشعبى سيد جلال .

فسرعان ما اتجه بسؤال فى هذا لوزير الداخلية حينذاك زكريا محى الدين وكان ذلك فى آواخر سبتمبر من عام ١٩٥٧ حيث قال له تحت القبة : ألا يدخل فى اختصاص بوليس الاداب الحد من فوضى الازياء المثيرة التى تلجأ اليها بعض السيدات والتى تتنافى مع الآداب العامة والخلق الكريم ؟

بالطبع كان سؤالا يثير الدهشة لدى الجميع حيث أن وزارة الداخلية لا يدخل فى اختصاصها مثل هذا الموضوع . ورغم ذلك فقد جاء الوزير للمجلس وحاول ان يشفى غليل هذا الرجل المحافظ ـ ابن البلد ـ فأجابه بهدؤ حيث قال ـ لا يوجد نص فى القانون ينظم ملابس السيدات أو يحددها والحالات التى ينطبق عليها نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات التى تقول □ كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لاتتجاوز خمسين جنيها O اقول هذه الحالات يجب ان يتكون فيها الركن المادى للجريمة بارتكاب فعل فاضح علنى مخل بالحياء وهذه الصورة تختلف تماما عما يسأل عنه السيد العضو وعلى هذا فالسيدات اللاتى يلبسن ملابس فيها شىء من التبرج أو الخروج عن التقاليد او حسب ما يعبر عنه السيد العضو فى سؤاله بالتى تنافى الآداب العامة والخلق الكريم . . لا يتعرض

لهم رجال الاداب وذلك كفالة للحرية الشخصية . . . وهنا صفق الاعضاء للوزير الذى استطرد حديثه قائلا : ورغم انى اوافق السيد العضو على ان هناك ميلا او اتجاها بين كثير من السيدات للخروج من ملابسهن عن الأصول والأوضاع المتعارف عليها الا اننى لا انصح باصدار تشريعا تقيد ملابس السيدات ويصعب على مكتب الاداب تنفيذهـا حتى ولـو زود المكتب بعنصر نسائى لان تقدير الجهاز التنفيذى سيختلف فى تفسير القانون وليس من المستساغ فى مجتمعنا القائم استدعاء السيدات فى الطريق العام الى مكاتب البوليس او الاداب بغرض مراجعة مقاسات واشكال ملابسهن . . وهنا صفق الاعضاء ايضا ثم استدرك الوزير كلامه فقال : وأنا اعتقد انـه من الصـالح العام ان نعالج هذا الموضوع اجتماعيا ودينيا وثقافيا وعن طريق الجمعيات والهيئات والمساجد والوعظ والارشاد والصحافة وغيرها وذلك قبل أن نلجأ الى اصدار تشريعات تتعلق بهذا الموضوع . وفى هذه الحالة ـ اذا اضطررنا ـ يجب الا ننسى مسئولية الرجال قبل السيدات .

وبهذه العبارة الاخيرة لاحظ العضو انها حاسمة وجادة من قبل الوزير الذى يمثل الثـورة الجديدة وتصفيق الاعضاء له . وانه ربما يكون قد فهم ان نية العضو هى احراج العهد الجديد بظهور تطور ملابس المرأة الذى لا يرضيه بل وربما تأكد لدى العضو فهم الوزير لهذا انه قرر صراحة ان هناك ميلا او اتجاها لجنوح بعض السيدات مما هو متعارف عليه من قبل بخصوص الازياء والملابس . ففى اثناء الثوان التى تلت هذه العبارة وعندما تهيء العضو بالتعقيب على قول الوزير اسرع مندفعا وكأنه يدافع عن نواياهاالحسنة فصاح قائلا : ما رأيته من أن القادة والحكام الذين يحكمون البلاد منذ خمس سنوات ـ أى منذ يوليو ١٩٥٢ ـ هم اكثر الحكام تحشما وغيرة على الاخلاق فى المناسبات الرسمية التى كان بعض الحكام فى الماضى يتحللون فيها من الكثير من قواعد الحشمة والاداب .

وبهذا الرد السريع تصور العضو انه يسترضى زجل الثورة ووزير الداخلية فقد اثنى وذم فى لحظة واحدة . . وعندما استشعر بامارات الرضا والابتسامة تعلو وجه الـوزير استطرد فى حديثه وكأنه يوافق الوزير على منطقه الذى عرض من لحظات وكذلك اظهار النية الحسنة فى سؤاله فقال بهدؤ مكتوم : وتعليقا على اجابة السيد الوزير اقول انى لا أطالب بسن قانون ولا بوضع مقاسات ونماذج لملابس السيدات ولكن أطالب وألح فى المطالبة بالا تقف الحكومة موقفا سلبيا من هذا الموضوع الخطير

الذى يسؤ نى أن اسمع من يقول عنه انه موضوع تافه . فهل يعرف هؤلاء شيئا اهم من الاخلاق وهى الاساس الذى لا غنى عنه لبناء امة قوية سليمة؟ فلا أقل من ان استنكر الحكومة هذا الامر عن طريق الاذاعة وتبذل النصح بالاقلاع عنه وان يقرر السادة وزراء الداخلية والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية وضع ازياء خاصة للموظفات والمدرسات وطالبات الجامعة والتلميذات بالمدارس الثانوية ولا أقصد ان تكون ملابسهن خشنة كملابس الرجال بل اقصد ان تكون بسيطة ولائقة . كذلك ألح فى ان تمنع الطالبات والتلميذات منعا باتا من استعمال المساحيق ومواد التبرج .

وبشىء من الجرأة والثقة استطرد العضو كلامه فقال : وأحب قبل ان انتهى من كلمتى ان اذكر ان وضع تشريعات لمثل هذه الامور ليس بدعة فلدى مستندات تدل على ان دولا كثيرة قامت بذلك عندما رأت ان السيدات فيها قد خرجن عن حدود الاداب واللياقة وان كنت اطلب ذلك فانى اطلب حماية المرأة من المطامع والشكوك فان المرأة المتبرجة مهما كانت عفيفة فهى محط انظار الطامعين من ذوى الاخلاق السيئة والتبرج فى مجموعه انما هو تحريض للشباب والرجال على الفساد .

ويبدو أن الوزير قد تأكد بالفعل من حسن نوايا العضو ولا يقصد طعن عهد الثورة بشىء من عدم الاحكام او رعاية الاخلاق على حد فهمه وتعبيره من ذلك فأجاب زكريا محى الدين بود بدت فيه حرارة الصدق فقال : أؤكد للسيد العضو ان الحكومة مهتمة اشد الاهتمام بموضوع الاداب العامة وهو موضوع متسع ومتشعب النواحى ولكن النواحى الحساسة كتلك التى أثارها السيد العضو يجب تناولها فى حذر وان تدرس دراسة كافية قبل ان تتخذ الحكومة اية اجراءات فيها . وفضلا عن هذا فهى مسألة تربوية يقع عبؤها على عاتق الحكومة كما يقع على عاتق الاسرة والهيئات الشعبية التى يجب ان تتعاون مع الحكومة فى العمل على حلها . ومما يؤكد اهتمام حكومة الثورة بموضوع الآداب العامة هو انها شددت العقوبة فى كثير من المسائل المتصلة بها واذكر على سبيل المثال لا على الحصر مسألة التعرض للسيدات فى الطريق العام اذ جعلت عقوبتها فى حالة ارتكابها لاول مرة الحبس لمدة اقصاها اسبوع . فيطمئن السيد العضو الى أن جهاز وزارة الداخلية ومكتب الاداب مهتمان اهتماما بالغا بموضوع الاداب العامة اى بالاتجاه الذى ينادى به السيد العضو .

وكان من خلال هذا التجاوب الذى ابداه الوزير قد ادى بالعضو أن يثق فى صحة

موقفه وعدم امتعاض عضو الثورة من ذلك السؤال فسارع قائلا : اشكر الوزير على تصريحه بأن هناك خروجا من السيدات عن تلك الحدود وأرجو للحكومة التوفيق .

وانتهى الامر عند هذا . . وكأنه اراد ان يسجل موقف او ظاهرة على حكومة الثورة ضمنا كما يعبر عن ذلك فى شكره الخاطف للوزير . .

ومرة أخرى لاشك أن المرأة فى مجتمعات متعددة قد تفاوت قدرها ودرجة تطورها تبعا لنظرة المجتمع للمرأة وكذلك للظروف المحيطة بها وتقاليد وعادات ومفاهيم هذه المجتمعات نحو المرأة . . ولاشك ايضا ان المرأة على مدى تاريخها قد حاولت الانفلات من قيود متعددة من وجهة نظرها تحقيقا للتحرر وبالتالى تأكيدا ذاتها كعنصر بشرى لا يختلف عن الرجل الا فى البنية الجسدية فقط . . وترى المرأة ان هذا ليس مانعا أو عائقا لتواجدها الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والثقافى . وهى تحاول بقدر جهدها ان تستثمر الفرص المتاحة لها . لتحقيق ذاتها اى تواجدها فى المجتمع بصورة كاملة . وفى مصر كانت هناك محاولات من جانب المرأة فى هذا القرن العشرين . وكان ذلك قبل الثورة بتاريخ بعيد وقريب . الا ان جاءت الثورة وقد سنحت الفرصة اكثر للمرأة تعليميا وعمليا ، . وان كان هناك ايضا التيار الكلاسيكى او التقليدى تجاه المرأة سواء هذا التيار يتحفظ على مظهرها ام مخبرها ودورها .

ولاسيما ان المرأة عندما تتواجد فى جهات عملها زاد احتكاكها بالرجل ليس فى المنزل وانما فى العمل . . فاخذت رؤيتها للرجل تتضح أكثر . . وعلى ذلك وبناء على فهمها بدأت تهتم بمظهرها فى عملها وليس فقط بمنزلها ان وجد هذا الاقحام فبدأت تعنى بمظهرها وتتعدد الازياء التى ترتديها مواكبة للموجات والموضات الجديدة للازياء العالمية وتأثيرها على المرأة فى مجتمعنا . حتى كانت هناك موضة جديدة تسمى بموضة المينى جيب أى الزى القصير وقد بدأت تنتشر بين الفتيات والنساء وبالتالى ببعض من العاملات فى جهات الحكومة ومصالحها وشركات القطاع العام ولاسيما فى مناخ اشتراكى المذهب يختلف عن اتجاه تعدد الازياء بصورة ترمز الى مناخ رأسمالى وليس العكس مما حدا بأحد الاعضاء . . كاتجاه فى خط تقليدى . . يشير الى هذا فيقدمه باقتراح برغبة فى ٢٧ مارس ١٩٦٦ بتوحيد زى المرأة العاملة فى المصالح الحكومية وفى المصانع والشركات والمؤسسات وقد احيل هذا الاقتراح الى لجنة الرياسة

الصحية والاجتماعية . . ولم تدرسه ومع ذلك لم ييأس العضو سعد أمين عز الدين . . فتقدم به مرة اخرى لمجلس الامة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٦ الذى احيل الى لجنة الخدمات برئاسة خالد محى الدين لتدارسه ومناقشته وتقديم تقرير بخصوصه فاما الموافقة على هذا الاقتراح أو غير ذلك .

ثم تقدمت اللجنة بتقريرها فى هذا الموضوع وناقشه حيث اخذت المناقشات اتجاهات متعددة منها رفض الاقتراح من جانب النائبات بالمجلس . وكذلك اعتراض من بعض النواب وايضا الموافقة مع التحفظ بشأنه من جانب البعض الاخر بل كان هناك اتجاه اقتصادى ايضا .

وقبل ان نتعرض لما دار فى القاعة من مناقشات سنعرض لما جاء فى تقرير اللجنة الذى رفضت هذا الاقتراح حيث جاء به :

ان توحيد الزى بصفة عامة فضلا عما فيه من تدخل فى الحريات الشخصية التى كفلها الدستور والقانون لكل من الرجل والمرأة على سواء فإن تنفيذه عسير ووضع مقاييس له اشد عسرا واذا كان السيد العضو مقدم الاقتراح قد دفعه الى تقديم اقتراحه هذا ما قد يكون لاحظه من عدم ملائمة بعض الازياء لمقتضيات احترام الوظيفة فتلك ظاهرة فردية لاتجلوا منها وسط أو بيئة ولا يمكن اعتبارها ظاهرة عامة تصل الى حد التدخل التشريعى واذا كان اختيار الزى هو تعبيرا لما يتمتع به كل فرد على حده من ثقافة وذوق وتقدير للظروف التى يرتدى فيها زيا بعينه فان المرأة العاملة بما اكتسبته من علم وثقافة وتجارب فى الحياة اولى بالاطمئنان الى الزى المحتشم الذى ترتديه فى عملها وخارج عملها . ومهما حاول المصلحون ان يضعوا كل مواصفات دقيقة لزى المرأة فلن يحققوا نجاحا يذكر ذلك بان الفضيلة لا يمكن توفيرها بالرداء اذا لم تكن اصيلة ومتمكنه فى النفوس فما يلائم سيدة قد لا يلائم اخرى فالاجسام مختلفة والاذواق اشد اختلافا وللمستوى الاقتصادى اثره الذى لا يمكن اغفاله .

ولما كانت المرأة العاملة تتساوى مع زميلها العامل فى الحقوق والواجبات فان طرق هذا الموضوع بالنسبة للمرأة العاملة وحدها دون سائر النساء امر غير طبيعى وغير عادل وغير منتج .

وعند هذا انتهى التقرير الى رفض الاقتراح والذى كان قد تقدم به العضو حيث رأى هذا الاخير بأنه يحقق البساطة وعدم اظهار المفاتن وان هذا اكرم لرسالة العمل التى قدستها جميع الاديان كما قدسها الميثاق الوطنى وهذا ادعى الى زيادة الانتاج على حد تعبيره . ثم بدأ النقاش . حيث كان أول المتحدثين العضو مقدم الاقتراح والذى انبرى لتوضيح اقتراحه والدفاع عنه ازاء رفض اللجنة له ودعوتها للمجلس برفضه ايضا . . فوقف قائلا :

قال الله تعالى فى كتابه العزيز « فاستجاب لهم ربهم انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو انثى بعضكم من بعض » .

وجاء فى الميثاق ان العمل حق والعمل واجب والعمل شرف والعمل حياة وجاء فى تقرير اللجنة فى الفقرة الرابعة : ان توحيد الزى بصفة عامة فضلا عما فيه من تدخل فى الحريات الشخصية التى كفلها الدستور والقانون لكل من الرجل والمرأة على سواء فان تنفيذه عسير ووضع مقاييس لها اشد عسرا واحب أن اوضح اننى لم اطالب بتوحيد زى المرأة عامة . كما انى لم اطالب بتوحيد زى المرأة العاملة فى كل مكان ومجال . بل طالبت بتوحيد زى العاملات حيث يعملن سواء فى المصالح الحكومية أو المصانع أو الشركات أو المؤسسات وهذا نظام متبع فى كثير من بلاد العالم .

ثم استطرد قائلا ليدافع عن اقتراحه : أما القول بأن فى توحيد الزى حدا من الحرية التى كفلها الدستور والقانون لكل من الرجل والمرأة على سواء تقول لا يستقيم مع معنى الحرية اذ ليست هناك حرية مطلقة لا حدود لها وحدود الحرية هى خدمة المجتمع فاذا تجاوزت الحرية حدودها وخرجت عن سياج نطاقها فهى الفوضى والاستهتار وتعين علينا ان نقى المجتمع شرها لانها تشكل فى هذه الحالة خطرا على القيم التى ندين بها وعلى المرأة نفسها ولا خرب مثلا حرية الرأى فهى مصونة يكفلها الدستور ويحميها القانون ومع هذا فانا نضع لها سياجا فى مجلسنا هذا بمحض اختيارنا ومطلق ارادتنا حتى يتفق الهدف فى هذه الفترة التى نبين فيها مجتمعنا على غير تلك الاسس البالية التى كان يقوم عليها فى الماضى فالحرية المتزنة هى التى يكفلها الدستور ويحميها القانون . . فلقد طالبت بتوحيد زى المرأة العاملة اثناء عملها وحيث تعمل وليس فى هذا مصادرة للحرية بل تنظيم لها ولم اطالب بفرض

الحجاب حتى يقال ان اقتراحى مساسا بالحرية الشخصية التى يكفلها الدستور وكذا تحميها القوانين . ثم عرج على بعض ما جاء بالتقرير ليفنذها فقال : لقد جاء فى تقرير اللجنة « واذا كان السيد العضو مقدم الاقتراح قد دفعه الى تقديم اقتراحه هذا ما قد يكون لاحظه من عدم ملائمة بعض الازياء لمقتضيات احترام الوظيفة فتلك ظاهرة فردية لا يخلوا منها وسطا وبيئة ولا يمكن اعتبارها ظاهرة عامة لتصل الى حد التدخل التشريعى » وانا لا ادرى هذا الرأى فان ظاهرة عدم ملائمة ازياء العاملات لمقتضيات احترام الوظيفة قد اصبحت ظاهرة عامة ولم تعد ظاهرة فردية يشهد بذلك كثير من الزملاء الذين لمسوا هذه الظاهرة فى كل مكان تعمل فيه المرأة سواء فى ذلك المصالح الحكومية ام المؤسسات ام الشركات واذا صح القول بان هذه الظاهرة لا تزال ظاهرة فردية حتى الان فهى ولا شك نذير بانها ستصبح ظاهرة عامة بعد حين والوقاية خير من العلاج كما جاء فى تقرير اللجنة □ وللمستوى الاقتصادى اثره الذى لا يمكن اغفاله O . . وانا لا ادرى اثر المستوى الاقتصادى وارى ان المرأة العاملة لها مطلق الحرية فى ان ترتدى ما تشاء من ملابس غالية خارج مكان العمل اما فى مكان العمل وهو مكان مقدس لا يحق لها ولا يليق بها ان ترتدى غير الزى الموحد الذى ترتديه زميلاتها والذى يجب ان يراعى فيه البساطة وعدم اظهار المفاتن .

واستطرد ايضا فى تفنيد ما جاء بالتقرير حيث قال : وجاء ايضا فى التقرير « ولما كانت المرأة العاملة تتساوى مع زميلها العامل فى الحقوق والواجبات فان طرق هذا الموضوع بالنسبة للمرأة العاملة وحدها دون سائر النساء امر غير طبيعى وغير منتج » . . . فيرد على ماتلاه قائلا : وانى لاعجب لهذا المنطق ونحن اولا نرى رجال القوات المسلحة ورجال الشرطة والممرضات ورجال مؤسسة النقل العام وغيرهم يرتدون ازياء موحدة وخاصة بكل فئة منهم ولا نرى فى هذا اى مساس بحريتهم .

ثم اتجه بحديثه الى جانب نسائى فقال : امر آخر اود ان يحظى اهتمامكم وهو مراعاة الحالة النفسية للمرأة العاملة التى ترى زميلتها تتمخطر فى الثياب الفاخرة المنتقاة وهى لا تملك مجاراتها . . الا ترون معى ان هذا قد يعوقها عن العمل الجاد المنتج كما يكون دافعا لبعضهم الى الانحراف ؟ ثم استدرك بقوله : وهناك جمعيات نسائية تتمتع باحترامنا جميعا على استعداد لتقديم نماذج لازياء قليلة التكاليف وفيها لمسات من الذوق السليم . والبساطة والاناقة والحشمة فانا لا ادعو الى فرض الحجاب ولكن ادعو الى زى عصرى موحد يليق بعاملاتنا وبنا كشعب يناضل فى

سبيل ارساء دعائم دولة كبرى وبذلك نتقى الله فى شبابنا وشباتنا ونتقى الله فى فلذات اكبادنا ونتقى الله فى انتاجنا ونتقى الله فى مستقبل هذه الدولة .

وبهذه الكلمات فقد نحى الى نقطة تخص العلاقات بين المرأة والرجل نتيجة الاحتكاك المستمر والمباشر فى العمل والشارع وغير ذلك من المحافل . ومدى تاثر هذه الازياء التى لا يعجبه فى اثارة رغبة الرجل . . وبالتالى افساد هذه العلاقة وتاثير ذلك على بناء المجتمع . هذا من جانب اما من جانب اخر وليؤكد سياسة الدولة الاشتراكية فيقول فى نهاية حديثه : ساعدوا الدولة فى محاربة الاسراف . ساعدوا الدولة من اجل الادخار حتى لا نحتاج الى مد يدها للمال الأجنبى ؟

وهنا بدأت النائبات فى الادلاء برأيهن الرافض والهجومى لهذا الاقتراح وايضا للرجل نفسه .

فتكون اول المتحدثات السيدة نوال عامر الذى بدأت بالرد على العضو من حيث انتهى بحديثه الى بدايته فقال : لقد قرن السيد الزميل انحراف المرأة بملبسها وزيها . . والواقع ان المرأة بعد حصولها على حقوقها استعملت هذه الحقوق بكامل الحكمة والكمال . والحقيقة انه ليس هناك اى ارتباط بين الزى والانحراف . ويؤسفنى فى هذا المجتمع الثورى ان نترك افكارنا ترجع بنا الى الوراء والى عهد الحريم والرجعية بعد ان حصلت المرأة على حقوقها واصبحت تتبوأ المراكز الهامة وتجلس جنبا الى جنب مع الرجل فى مجلس الامة ان السيدات من اعضاء هذا المجلس خير دليل على نجاح المرأة العاملة فى الجمهورية العربية المتحدة .

فتحمس لها المجلس . . فانتزعت تصفيقه . مما ادى بها الى الهجوم المباشر على العضو مقدم الاقتراح فتستدرك قائلة : اذا كان السيد الزميل يرى فى زى السيدات من اعضاء المجلس ما يخرج عن الوقار أو الحشمة الواجب توافرهما فى زى المرأة العاملة فعليه ان ينبه زميلاته الى ان يتحشمن الا اذا كان سيادته يرى الحشمة ان ترجع إلى عهد الحريم وارتداء الملاءة والملس . .

وهنا حدثت ضجة فى القاعة . سرعان ما هدأت فاستطردت تقول : اذا كانت المرأة العاملة تذهب الى العمل وتكبد مشقة فانها تتحمل ذلك لكى تسهم فى رفع

المستوى المعيشى لاسرتها وتحصل على الرزق الشريف فلا يمكن للمرأة العاملة ان تتبرج فى زيها لأنها تعتبر مكان عملها مكانا مقدسا ولكن اذا كان السيد الزميل يقصد بكلامه بعض السيدات اللاتى يراهن فى الشوارع متبرجات فاننى اقول ان مسئولية ذلك تقع على الرجال لان لكل منهن وليا مسئولا ولا بد ان يكون راضيا عن هذا الزى ولا اعتقد ان احدا يقول بالتدخل أو الحد من الحرية داخل المنازل اما خارج المنازل فالمسئولية تقع على الرجل اذا خرجت المرأة عن حدود الوقار والاحتشام فى زيها وهذا لا ينطبق على المرأة العاملة ولقد كان من الاجدر بالسيد الزميل ان يطالب اولا بتوحيد زى طالبات المدارس الثانوية وليس المرأة العاملة التى تعرض واجباتها واننى ارجوا وانا عضو فى لجنة الخدمات الموافقة على تقرير اللجنة الذى يقضى برفض الاقتراح وهذا ما اردت ان اقوله ردا على الزميل .

ثم تستكمل السيدة بثينة الطويل نفس النهج فقالت : اننى اتفق مع الزميلة نوال عامر فى كل ما قالته . . وقد عرض هذا الاقتراح برغبة على لجنة الخدمات اقتراح برغبة اخر من السيد العضو خاص بتوحيد زى الطالبات فى الجامعة ولقد دارت مناقشة كبيرة حول هذا الموضوع ويسعدنى ان اذكر ان جميع من اشتركوا فى المناقشة لم يكن من بينهم ما يؤيد هذا الاقتراح او ذاك وهذا ان دل على شىء فانما يدل على وعى كبير جدا وعلى تقدير واحترام للمرأة فى المجتمع .

ثم تحدثت عن ارتباط الزى بالانحراف وان لم تفصلها فقالت : واذا كنا سنتكلم عن الانحراف وارتباطه بالزى فى بعض الاماكن فالواقع ان الانحراف يمكن ان يوجد فى اى مكان ونسبة الانحراف الى الزى نسبة ضئيلة جدا . لا يقاس عليها وليس ثمة ارتباط بينهما واذا قلنا ان بعض طالبات الجامعة يرتدين زيا غير مناسب فهن يمثلن نسبة ضئيلة جدا لا يقاس عليها لذلك فى اعتقادى ان المرأة التى تحترم نفسها زيها اولا .

ومع ذلك فقد وافقت على جانب من الاقتراح حيث قالت : وقد يكون من المقبول توحيد زى المرأة العاملة فى البنوك أو بعض المصالح الحكومية او الشركات الى جانب المصانع التى ترتدى العاملات فيها زيا موحدا ولكن لا يمكن تعميم زى موحد بالنسبة لجميع العاملات فى الدولة لان ما يناسب واحدة لا يناسب الاخرى . اننى لا اتصور كيف تكون نظرة الزوار الاجانب الى سكرتيرة مدير احد المصانع ترتدى « مريلة زراير » شأنها شأن باقى العاملات بالمصنع .

ولا اتصور كيف يطالب البعض بسلب حرية المرأة التى عانت كثيرا فى الماضى وكانت تعتبر شيئا كماليا ثم جاهدت وثابرت حتى حصلت على حقوقها وحريتها واصبحت مساوية للرجل . . وانما اذ اشكر السادة اعضاء اللجنة وزملائى اعضاء المجلس فاننى اكرر ما قالته الزميلة نوال عامر من اننا نحن السيدات اعضاء المجلس تمثل المرأة العاملة وان ما ترتديه من زى ليس فيه خروج عن الحشمة والوقار .

ثم بدأت السيدة الفت كامل ايضا فى نفس الاتجاه الرافض قائلة : فى الوقت الذى تطورت فيه المرأة وتطورت النظرة اليها وقرر الميثاق الوطنى انها لا بد ان تتساوى بالرجل ولابد أن تسقط بقايا الانحلال التى تعوق حركتها . . يؤسفنى ان يقدم السيد العضو هذا الاقتراح الذى يعيد تكبيل المرأة باغلال تبدأ بربطها بلباس معين . .

ولقد اثير هذا الموضوع من قبل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى قال فيه السيد القائد الكبير والمعلم الملهم انه اذا كانت بعض السيدات يلبسن ملابسا خليعة فالتبعة فى ذلك تقع على الرجل المسئول عنها سواء كان ابا أم زوجا ام اخا فعلى هذا الرجل تقع تبعة خروج المرأة عن حدود الكمال فى ملبسها .

اننى اقول باستحالة صدور مثل هذا التشريع فى الوقت الذى تشارك فيه المرأة بعمق وايجابية فى صنع الحياة وبناء المجتمع اذ لا يجوز ان يفقدها بانحلال ونفرض عليها زيا معينا فى الوقت الذى نشجع فيه المرأة على العمل وعلى ان تتخلص من الانحلال التى كانت تكبلها فى الماضى .

اما السيدة العضوة زهرة رجب فقد كان اعتراضها وهجومها شديدا على الرجل . . فى زيه وملابسه . . اى العين بالعين كما يقال . فقالت بلهجة متشددة : اننى لا اتصور ان نحتاج الى التشريع من اجل موضوع الملابس أو ازياء المرأة أو الرجل وعلاج الموضوع بهذه الوسيلة لم يكن فى رأيى هو الطريق السليم .

اما بالنسبة لما يثار من حاجة الطالبات فى الجامعة او غيرهن الى ازياء خاصة فكل كلية مسئولة عن ملابس طلبتها وطالباتها واننى اعتقد انه اذا كان المطلوب توحيد زى

المرأة فان الرجال اكثر حاجة لتوحيد الزى ويكون هذا افضل من الناحية الاقتصادية لان هناك من الرجال من يرتدى ملابس غالية الثمن فالبدلة قد يبلغ ثمنها ثلاثين جنيهـا وربـطة العنق والقميص يتكلفان كذا جنيها الى اخر ما يرتديه الرجل من ملابس تكلفـه الكثـير وعـلى ذلك فاننى اعتقد ان توحيد زى للرجال من الناحية الاقتصادية افضل واجدر بالتفكير فى الاقلال من تكلفة ازياء المرأة .

ورغم هذا التهجم الا ان الاعضاء قد صفقوا لها اعجابا . .

ثم استـطردت قائلة : امـا بالنسبـة لملبس المرأة فاعتقد انه لا يحتاج للمناقشة الطويلة التى تمت بشأنه فى المجلس .

ولم يقتصر الرفض على نائبات المجلس بل سار فى نفس الاتجاه العضو احمد يوسف فقال : الواقع اننى لا استطيع ان افهم تماما ما هو المقصود بتوحيد الزى فى هذا الاقـتراح . . فهــل يعنى ذلـك ان ترتـدى المـرأة ملابس من لون واحـد ودون مواصفات ؟ وهل يسمح لها بأن تلبس زيا قصيرا أو ضيقا مادام موحدا ؟ نحن ننادى دائما بضرورة مراعاة الحشمة واللياقة فى ملابس السيدات واعتقد ان هذا لا يمكن تحقيقه الا بتوجيه واشراف رب الاسرة .

وهناك نقطة اخرى لماذا نطالب بتوحيد زى المرأة فقط ولا نطالب بتوحيد زى . . الـرجال ؟ ان التجربة قد اثبتت انه حتى فى داخل المصنع الواحد لا يلبس جميع العاملين فيه زى المصنع بل نجد ان البعض منهم لا يرتديه لسبب او لاخر .

واذا كان لهذا الموضوع جانبه الاقتصادى فلا مانع من دراسة هذا الجانب وان كنت اعتقـد ان توحيد الـزى سوف يلقى على المـرأة عبئـا جديدا حيث نطالبهـا بتخصيص زى ترتديه اثناء العمل واخر للخارج . . اذ لن تستطيع الخروج بزى العمل . .

اننى اعتقد ايضا مع احترامى الى السيد مقدم الاقتراح ومن ايده فى هذا الاقتراح معترضا للحرية الشخصية اذ كل منا اعتاد ان ينتقى ما يروق له من الوان الاقمشة فى حدود ما يناسبه من الاسعار ولذلك فاننى ارى انه لن يمكن تنفيذ هذا التوحيد عمليا حتى ولو وافقنا على هذا الاقتراح .

اما جانب مؤيدى هذا الاقتراح . فقد تحدث العضو محمد رشاد الشبراخومى فيه قائلا : بعض السادة الزملاء وصف هذا الاقتراح بأنه نوع من الرجعية وهو وصف جانبه التوفيق بعض الشيء . . وهنا صفق الاعضاء ثم استطرد قائلا :

ان هناك نوعا من توحيد الزى بمحض رغبة العاملين والعاملات اذ نجد الاطباء والطبيبات والحكيمات والممرضات يرتدون الملابس العادية التى لم يطلق الحرية فى اختيارها حتى اذا ما دخلوا المستشفى توحدت ملابسهم.وكذلك الحال فى المصانع فيرتدى كل منهم زيا خاصا بالعمل مواصفات معينة بل ويخضع ايضا لما يتطلبه الامن الصناعى لان العمل داخل المصانع له شروط معينه لا بد من توافرها فى ملابس العمل .

فاذا ما طالب السيد الزميل سعد امين عز الدين بتوحيد زى المرأة العاملة فليس فى هذا اى افتئات على الحريات ولكنه فى رأى نوع من توحيد وتنظيم المظهر العام .

ان الزميل عندما اشار الى ان توحيد الزى سيحول دون انحراف المرأة لم يقصد به ذلك النوع من الانحراف الذى فهمه البعض ولكنه قصد به ما قد تضطر اليه المرأة العاملة حين تتطلع الى مجاراة زميلاتها فى ملابس من هى ميسورة الحال واخرى ذات دخل محدود .

فنحن بتوحيد الزى سنعمل ـ بقدر الامكان على ان نحقق لهن جميعا مساواة فى المظهر وهذا لا يمكن ان يوصف بالرجعية . . بل اننى اعتقد انه منتهى الاشتراكية .

فصفق له الاعضاء مرتين . .

وفى ذات الاتجاه للدفاع عن الاقتراح قال العضو ممدوح سالم رفعت : اننى اقول بصراحة اننى شعرت عندما كنت طالبا بالجامعة بالفوارق الطبقية بين الطلبة التى يظهرها ملبسهم واننى اؤكد ان هذه الفوارق لها تأثيرها النفسانى الشديد على الطالب الذى سيخرج فى الجامعة ليعمل فى المجتمع مهندس وطبيب مثلا . . اننى اؤكد ان كثيرا من الطلاب تؤثر فيهم هذه الفوارق وتصيبهم اثناء دراستهم بعقد نفسية بالغة يكون لها تأثير بالغ الشدة على مستقبلهم العملى فى المجتمع .

أما تأثير موضوع الملابس على الانتاج فلاشك أن العامل والموظف الذى يجلس الى عمله وهو يرى زميله له ترتدى ملابس خارجة عن الحدود سوف يصرفه ذلك عن أن يؤدى عمله على خير وجه ومن ثم تقل حصيلته من الانتاج هذا فى الوقت الذى نعلم فيه ان كل شخص امامه كى يكون نفسه ليتزوج وينشىء اسرة ـ فترة يستعد فيها من الناحية الاقتصادية والعملية ان هذا كله يصرف العامل أو الموظف عن عمله وينقص من انتاجه واننى لا أرى فى هذا الاقتراح ما يدعو للحديث عن الرجعية . . وأؤيد الزميل رشاد الشبراخوامى فى اقتراحه . . فلماذا اذن نتطرف فى أفكارنا ونصف كل فكر تقدمى بالرجعية . . هذا الكلام غير معقول على الاطلاق . . ؟

اما عن الرؤية الاقتصادية لهذا الاقتراح ولاسيما ان الاتجاه القائم بالدولة حينذاك كان اشتراكيا فقد تحدث العضو مصطفى كامل مراد قائلا : اننى اعتقد ان هذا الاقتراح لو اخذ به وهم ارتداء مثل هذا الزى فان ذلك سوف يوفر لنا مبالغ قد تصل سنويا إلى خمسة عشر مليونا من الجنيهات . .

ولقد سبق لى أن اسهمت فى وضع نموذج للزى يتولى انتاجه احد المصانع الكبرى ولذلك فاننى استطيع أن أقرر ان توحيد زى المرأة العاملة فضلا عن انه سيساعد على زيادة الانتاج فهو سيعمل على تحقيق نظام الانتاج الكبير الذى سيؤدى إلى توفير ١٠ بالمائه من دخلنا البالغ ٢٠٠ مليون جنيه أى ما يعادل نحو عشرين مليونا من الجنيهات .

ان هذا الاقتراح يهدف إلى ان يكون هناك زى موحد للمرأة العاملة وهو فى رأيى من انفع واوجه الاقتراحات التى قدمت إلى المجلس .

لقد طالبنا الحكومة مرارا بالعمل على الاخذ بنظام الانتاج الكبير رغبة فى تخفيض تكاليف الانتاج بنسبة تصل الى نحو ٤٠ بالمائة ولقد كان السيد وزير الصناعة المهندس احمد توفيق البكرى أول من قام بانتاج زى شعبى عندما كان رئيسا لمجلس ادارة شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . . وقدمه للسيد الرئيس اثناء زيارته للمحلة .

ان هذا الاقتراح يهدف إلى اعداد زى اقتصادى بسيط يتراوح ثمنه بين جنيه

ونصف وثلاثة جنيهات وهو ثمن معتدل يلائم كافة العاملات ولا شك أنهن سيرحبن بارتدائه فانه فضلا عن كونه اقتصاديا فانه سيمكن الدولة من خفض تكاليف الانتاج فى قطاع صناعة الملابس اذا ما اتبع نظام الانتاج الكبير وهو نظام معمول به فى جميع دول العالم فيما عدا الجمهورية العربية المتحدة .

إن هذا الاقتراح من الأهمية بحيث يجب عرضه على لجنة الخطة والشئون المالية والاقتصادية لدراسته مع لجنة الخدمات ودراسة مستفيضه وعميقة . وفى اعتقادى انه ايضا اقتراح يتمشى مع مبادىء الميثاق والأسس الاشتراكية التى تدعو إلى تذويب الفوارق بين الطبقات مما يقتضى أن تكون هذه الطبقات متقاربة فى الزى اذ مازلنا نلاحظ حتى الان ان الزى يعتبر وسيلة من وسائل التمييز الطبقى .

واخيرا فاننى اعتقد خاصة وهذا الاقتراح لا يتطلب تنفيذه أى خط أو الزام انه لو قامت احدى شركات القطاع العام باعداد زى اقتصادى بسيط وانيق وعرضه على العاملات وطالبات الجامعات لاقبلن جميعا على شرائه وارتدائه .

ثم تحدث العضو ضياء الدين داود رافضا لهذا الاقتراح ولكن من وجهة نظر ساخرة فقال : من المسائل والأمور التى لا خلاف عليها ان العادات والتقاليد لا يمكن ان تطور أو تحكم بقانون والدليل على ذلك اننا إذا نظرنا الى انفسنا فالحياة قد طورت ملابسنا فالطربوش مثلا قد زال بلا قانون وبلا نصيحة وبلا توجيه وانما تطور العادات هو الذى ادى إلى ذلك والأمر الآخر اننى لا اتصور ان المطلوب من المجلس هو ان يبذل نصيحة للسيدات العاملات فى ان يلتزمن بلبس معين . ولست اتصور أن مجلس الأمة يصدر قانون يتمم اجراء معينا بأن تلبس المرأة زيا معينا فإذا خالفته فوقع عليها عقاب أو جزاء .

اننى لا اتصور الحلين ولا اتصور ما هو المطلوب فإذا كان نصيحة فقد بلغت النصيحة . وإذا كان المطلوب قانونا فهذا أمر غير متصور اطلاقا وغير متوقع وليس له اصل ولا يمكن اطلاقا أن نقول بتغيير زى المرأة بقانون او تغيير نوع الأحذية بقانون أو نغير لبس السيدات بقانون أو نجعل الفلاحين يرتدون البنطلونات بقانون أو ان نغير عادات الناس وتقاليدها بقانون . ان هذا امر غير متصور وليس من شأننا ان نسدى مجرد النصائح ولان مثل هذا العمل من واجب التنظيمات السياسية التى عليها

التـوعية لأمـر معـين فى مجتمـع معين وليس هذا من عملِ مجلس تشريعى وظيفته التشريع ولذلك لا اجد مبررا حول اطالة الحديث وحول سلامة ما انتهى إليه التقرير من رفض الاقتراح بالصورة التى تقدم بها .

وهنـا تحدث مقـرر التقرير ليرد على ملاحظات واراء الأعضاء الذين تحدثوا فى الموضوع فقال المقرر الشيخ مصطفى الرفاعى : فى الواقع القدر هو الذى جعل سنى وانـا الأزهرى ذو العمامة الخضراء مقررا يقف أمام المجلس ليخوض فى زى المرأة العاملة . . مقاييسه وتفاصيله والمساحات التى يجب أن يلفها أو لا يلقها ثم بعد القدر انه الحق تقرره والحق هو الخلق يستمد قوته من نفسه ولا من شىء خارج عنه وليس فى حاجة إلى عمامة لتقرره ونحن حين نقرر الحق لا نبالى ولا نجامل ولا نترفع عن واقعنا أو نتجاهله ولا نظهر غيرة ولا داعى لها . ان اللجنة حين عرضت لاقتراح السيد العضو رأت رفضه لمجموعة من الأسباب لا لسبب أو لسببين وان كان السيد العضـو مقـدم الاقـتراح قد حال الـرد أو رد على سبب أو اكثر فإنه تجاهل اكثرية الأسباب . تجاهل الأسباب الموضوعية فلقد رفضت اللجنة الاقتراح للأسباب الاتية : .

أولا : أن توحيد الـزى بصفـة عامـة ولاى طائفة من الطوائف فيه تدخل فى الحريات الشخصية التى كفلها الدستور والقانون لكل من الرجل والمرأة على سواء ثم ان التوصية لا يقترح فيها معاقبة المخالفات مجرما نهن عن العمل طالما هن مخالفات فهذه ليست توصية على الاطلاق .

ثانيًا : ان تنفيذ هذا الاقـتراح عسير واى عسر ولم يعترض السيد العضو لهذا السبب ولم يبين كيف ننفذ هذا الاقتراح ولم ننفذه على طائفة خاصة من نساء الأمة العـاملات الكادحات اللائى يقدمن للدولة من عرقهن وكدحهن دون الاخريات الجالسات على الحشيات فى البيوت ولا عمل لهن إلا الخروج والتسكع فى الطرقات ؟ وعند هذه العبارة حدثت ضجة احتجاجا على هذا التعبير السيىء للمرأة .

ولكنه تدارك عبارته قائلا : ان بعضهن يفعل ذلك .

ثالثا : انِ وضع مقاييس لهذه الأشياء اشد عسرا فكيف نثبت أن المخالفة قد

وقعت ؟ لا أطيل فى هذا ولا أدخل فى تفاصيل هذه النقطة حتى لا يقال اننى قد خرجت عن الموضوع فكيف نثبت ان مخالفة مواصفات الزى المطلوب قد وقعت فى أية عاملة ؟

رابعا : ان عدم ملائمة بعض الأزياء لمقتضيات الاحترام الواجب للوظيفة ظاهرة فردية توجد فى كل وسط وتوجد فى كل بيئة ولا يمكن اعتبارها ظاهرة عامة إلى حد التدخل التشريعى .

خامسا : إذا كان اختيار الزى تعبيرا عما يتمتع به كل فرد على حده من ثقافة وذوق وتقدير للظروف التى يرتدئ فيها زيا بعينه فإن المرأة العاملة بما اكتسبته من علم وثقافة وتجارب فى الحياة أولى بالاطمئنان إلى الزى الذى ترتديه فى عملها وخارج عملها .

سادسا : وهى نقطة هامة اشار اليها بالتقرير أنه مهما حاول المصلحون وطلاب الفضيلة ان يصفوا مواصفات لزى المرأة والمرأة العاملة فلن يحققوا نجاحا يذكر ان الفضيلة لا يمكن توفيرها بالرداء ما لم تكن الفضيلة أصيلة ومتمكنة فى النفوس .

سابعـا : ان ما يلائم سيدة عاملة قد لا يلائم سيدة اخرى فالاجسام مختلفة والاذواق . . وحساسيتها للالوان وامام التفضيل اشد اختلافا والمستوى الاقتصادى له أثـره الـذى لا يمكن اغفاله . وقد اشار السيد العضو مصطفى كامل مراد من الناحية الاقتصادية وقال ان توحيد الزى بالنسبة للعاملات له اثره الاقتصادى واننى اخالفه فى هذا لان المرأة العاملة أو الفتاة العاملة سيكون لها زيان : زى للعمل وزى خارجى . تخرج به أو ترتديه فى المنزل وفى هذا تكليف لها بما لا يطاق . واننى ووفى الواقع لا اريد أن ادخل فى دوامة جدلية بشأن هذا الموضوع لذلك اصر واطالب بالموافقة على تقرير اللجنة كما هو .

وعندئذ يتصدى مقدم الاقتراح الدكتور سعد أمين عز الدين ليرد على بعض ما قيل من نقد فى اقتراحه فقال : لقد ذكرت السيدة نوال عامر أن اقتراحى يتنافى مع المساواةواننى اقرر ان هذا الموضوع لا علاقة له اصلا بالمساواة ولقد ضربت أمثلة على ذلك برجال البوليس والكمسارية والممرضات فلكل من هؤلاء زى موحد ومع هذا لم

يقل أحد بأنه لا توجد مساواة بين هؤلاء وبين طبقات الشعب الاخرى فلا مكان اذن للتحدث عن المساواة فى هذا المجال . . كذلك لا علاقة بين الزى والرجعية . فقد جاء بكتاب الله الكريم « ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن » إننا الآن أيها السادة نبنى اشتراكيتنا على أسس سليمة ولا علاقة كما سبق أن أوضحت بين الزى والحرية الشخصية .

لقد ذكرت السيدة بثينة الطويل أن اللجنة كانت منعقدة بكامل هيئتها عند بحث هذا الموضوع واننى ما كنت أود ان اتعرض لهذا ولكننى اود أن اقول ان اللجنة كانت مجتمعة كما هو ثابت فى محضر هذا الاجتماع ولم تكن بكامل هيئتها بل اكثر من النصف قليلا . .

وقاطعه رئيس الجلسة حتى لا يفجر مسألة فرعية فاستطرد العضو قائلا :

اننى لم اقصد بتوحيد الزى ان نضع زيا واحدا لجميع طوائف العاملات فكما قلت لرجال الشرطة زى خاص بهم وللمرضات زى خاص بهم وللكمسارية زى خاص بهم ولا مانع عندى من تعدد الازياء للعاملات كل فئة حسب ما يوافق طبيعة عملها وهذا ردى على النقطة التى اثارها السيد المقرر وقد سبق ان رددت على ما اثاره المعترضون فيما يتعلق بما ورد فى الميثاق وبذلك اكون قد رددت على جميع النقاط .

اننى لم اطالب فرض الحجاب ولكنى الذى اطالب به ايجاد زى فيه لباقة وفيه اناقة وفيه بساطة وفيه رخص وفيه قسمة وحشمة هذا ما قلته وردى على بعض الأخوة الذين اشاروا الى ما قاله السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية من اعتراضه على عمومية توحيد الزى . ان السيد الرئيس لم يعترض على زى معين لطائفة معينة من العاملات وانما اعترض على عمومية توحيد الزى وهناك فرق كبير بين ما اطالبه به وبين ما اقاله السيد الرئيس الذى نوافق عليه جميعا . وربما بما طرحه العضو حول الحرج أو التحفظ من جانب البعض من جراء رأى السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى هذا الموضوع . وقد أوضح الموقف بالبرلمان تجاه هذا الاقتراح . وان كانت بعض الاراء المؤيدة أو الموافقة من هذا الاقتراح لها وجاهتها ولاسيما من ناحية عدم مساسه بالحرية الشخصية عمليا وكذلك من الناحية الاقتصادية وخاصة ان هذا الموضوع طرح فى مناخ المفترض فيه انه اشتراكى اى تذويب الفوارق المميزة بين المواطنين . وان كان ذلك الاقتراح أيضا قد وفر على الدولة الكثير من الاثار والمظاهر

الاجتماعية المبالغ فيها والتى تؤدى إلى اسراف لا طائل ورائه . . كما انه يعتبر بمثابة جزء من النظام العام داخل مؤسسات وشركات القطاع العام وبالطبع فهذا لن يضر بقدر ما ينفع .

ثم طالب مقـدم الاقتراح باعادة الموضوع الى كل من لجنتى الخدمات والقوى العاملة وعرض هذا المطلب المهندس سيد مرعى وكيل المجلس فوافقت اغلبيته على ذلك . وكان ذلك فى ١٦ ابريل ١٩٦٧ . ولم يسمع عنه مرة أخرى .

# ٩

## الاذاعة .. والتلفزيون فيما بعد ؟

من المعروف أن الإذاعة المصرية هى التى أطلعت الشعب المصرى فجر ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ على قيام ثورة يوليو التى تعددت مسمياتها فى هذه الآونة فقيل انها حركة وتارة نهضة وبالطبع فإن هذه المسميات قد جاءت على لسان بعض قادتها .

وابان انعقاد البرلمان بعد الثورة أى عام ١٩٥٧ كانت هذه الاذاعة قد اخضعت للحكومة الجديدة . . وبعد مرور خمس سنوات من هذا الاخضاع لاحظ البعض ابتزال الكلمات فى بعض اغانيها على حد تعبيرهم . . ومنهم العضو سيد جلال ابن باب الشعرية ذلك الرجل المتدين والذى حاول الحفاظ على الشكل التقليدى للأمور مهما مرت عليها السنون . فقد تقدم بسؤال لوزير الارشاد القومى الاستاذ فتحى رضوان فى ذلك الوقت تتبعه الاذاعة حيث قال فيه :

تقوم الاذاعة المصرية باذاعة بعض الاغانى المبتذلة التى كانت مثار تعليق الصحف والمجلات فى الفترة الأخيرة فالى أى مدى ستظل هذه الأغانى ضمن البرنامج الاذاعى العام ؟

رد الوزير فتحى رضوان مجيبا بقوله : تبذل الاذاعة اقصى غاية الجهد للارتفاع ببرامجها جميعا بما فيها الاغانى التى تذيعها وما يثور حولها من خلاف فى شأن بعض تلك البرامج أو فى شأن بعض تلك الاغانى سواء أكان الخلاف متعلقا بالمعنى أو المبنى أو الاداء فإن الاذاعة تحلل الاراء التى تبدى فى هذا الشأن محلها اللائق بها من العناية والدراسة وفى كلمة الأغانى المبتذلة لا توضح فى برامج الاذاعة وبالتالى لا يتصور بقاؤها فيها .

وهنا صفق الأعضاء بشدة . . ولكن ثقة العضو المتساءل أن هذا الوزير مدنيا أى ليس عسكريا ينتمى لقادة الثورة فقد فاجأ المجلس بجرأة وبشجاعة فأعلن قائلا :

يؤسفنى انى لم اسمع جوابا شافيا ولهذا فلست مقتنعا باجابة السيد الوزير عن سؤالى . وتعليقى عليها اقول ان مهمة الاذاعة ارشاد الشعب وتوجيهه والنهوض به الى المستوى الذى تنشده وذلك باسماعه ما يفيده ويوعظه بما هو صالح وباختيار ما يقوى من روحه ويسمو بنفسه وما كانت مهمتها ابدا أن تقدم له هذه الأغانى المبتذلة فمجالاتها دور الملاهى والمسارح . وعند هذه العبارة الأخيرة من حديثه والقاسية أيضا تعالت أصوات بعض الأعضاء لتشد من أزره وتعضده فى حديثه حيث قالت : ولا المسارح والملاهى .

فكان نفى تواجد هذه الاغانى بذاتها أيضا عما هو ادنى من الاذاعة كالملاهى صفعة قاسية ايضا للوزير مما ادى إلى حماس العضو فاستطرد فى حديثه مخاطبا الاعضاء فقال : ان مهمة الاذاعة التى خلقت من اجلها ان توصل كل ماهو كريم وكل ما هو جد وكل ما هو صالح ونافع للشعب . . وعندنا من المشاكل العديدة ما هو جدير باهتمام الاذاعة كالبحث فى مشاكل الطلبة وشئون التعليم ونواحى الانتاج وشئون العمال واحوالهم ووعظهم بحسن اداء واجبهم ومراعاتهم لصحتهم وليس من المقبول ان تظل الاذاعة من الصباح حتى المساء تذيع علينا اغانى الوجد والهيام والعشق والغرام وبخاصة تلك التى يطلبها فلان الفلان أو لغيره لمن يحبهم . . الخ . . فليس من مهمة الاذاعة ان ترضى رغبات وشهوات المستمعين وهى ليست مصلحة تجارية تحرص على الاستجابة إلى الاهواء

هذا إلى أن الاذاعة لا تراعى الذوق أيضا فما ان ينتهى آذان الصلاة أو الحديث الدينى حتى نفاجأ باذاعة اغنية خليعة كأنها ـ الاذاعة ـ ترضى المستمعين وتقول لهم دعكم مما يفيد واستمعوا إلى مالا يفيد . . الم يقتضى ان تجعل الاذاعة فارقا زمنيا بين الاذاعة أو الحديث الدينى وبين هذه الاغانى . حتى تعطى الفرصة للمستمعين أن يستجيبوا للاذاعة بالصلاة والدرس الدينى بالتدبر والتفكير . . ان نظرة عابرة إلى البرنامج الاذاعى اليومى يتبين منها انه مشحون بالاغانى من الصباح المبكر إلى ما بعد منتصف الليل كأننا قد اتممنا كل شىء ولم يعد ينقصنا إلا المرح والأغانى الصاخبة . نرد على ذلك ما طلعت به من جديد فريد وهو مطبات فى الهواء ذلك البرنامج الذى لا يستفاد منها الا تعليم النشىء كيف يكذب وكيف يكون هازلا وماجنا لاغير . . فهل هذه هى مهمة الاذاعة ؟ وهل هذا مما يشرفها ويتفق مع رسالتها ؟ ان الاذاعة فى مسيس الحاجة إلى اصلاح كامل شامل ومع عدم اقتناعى باجابة السيد الوزير اكتفى بما قلت ولا أطيل .

وهنـا عرض رئيس المجلس استراحـة قصـيرة فقبـل الأعضاء . ومما هو جدير بالملاحظة أن السيد الوزير فتحى رضوان كان عضو بالحزب الوطنى قبل الثورة والذى قام بتأسيسه الزعيم مصطفى كامل فى بداية هذا القرن . وان كان هذا الحزب قد ضعف حجمه وتأثيره قبل الثورة . وهذا ما يفسر ويفسر أن حكومة الثورة ضمت وزارتها عضو من هذا الحزب حتى لا يقال انها لم تستعين او تأخذ ببعض السياسيين فى العهد الماضى . وبالطبع فإن الحزب المذكور كان ولابد أن يفرز ما يعبر عن حجمه وتأثيره . . وليس هناك ضرر منه . وهذا ما حدا للعضو سيد جلال ان يكون جريئا معه لتفهمه هذا . أى فهمه أن مثل هذا الاستقطاب لمثل هذا السياسى هو لزوم الشكل فقط حيث ان المضمون ما تريده حكومة العهد الجديد . وبالطبع قلما يوجد انسـان يرفض السلطة . وهـذا تفسـير انسانى لهذا الوزير مع عدم نفى النية فى الاصلاح ان وجد . وربما يكون فتحى رضوان اختلف مع الثورة اختلافا جوهريا مع ذلك فلم يبدو ذلك الا فى عهد الرئيس انور السادات وهو رجل من قادة ثورة يوليو . فقد بدأ أول مظاهر هذا الخلاف العنيف الذى وصل احيانا لما يبدو للبعض من رفض نظام الثورة برمتـه بعد عدة سنوات ليست بالقصيرة ان الاستاذ فتحى رضوان حاول ان يقيم الحزب الوطنى كسابق عهده قبل الثورة فدعا الى اجتماع فى جمعية الاقتصاد والعلوم السياسية بشارع رمسيس بالقاهرة فى يوم الخميس من عام ١٩٧٩ حيث وجه الدعوة الى خمسمائة شخصية هامة ليخطب فيهم ويعرض فكرة عودة الحـزب الوطنى ولكن لم يأتى احد ممن دعاهم وكان يصحبه فى هذه الفكرة الأستاذ مرزوق احمد صاحب محلات مرزوق للرياضة بشارع شريف باشا بوسط القاهرة وقد نشرت مجلة اكتوبر فى الأسبوع التالى خبر هذا الاجتماع الذى لم يحضره مدعـو واحـد . وكـان ذلـك فور اعـلان الـرئيس السادات لقيام الحزب الوطنى الديمقراطى الذى رأسه أيضا .

ثم انضم الاستاذ فتحى رضوان الى حزب العمل الاشتراكى ليمارس معارضته من خلاله . وكانت شرسة لدرجة قصوى اكد فيها ضمنا رفضه لنظام الثورة الذى تعاون معه منذ البداية ؟ ويفسر بعض السياسيين ان فتحى رضوان لو كان قد حصل على مكانة كبيرة بالحزب الوطنى الديمقراطى الذى اقامه الرئيس السادات ربما لاصبح مؤيدا لا معارضا . حيث انه قد اعتبر هذا اغتصابا من الرئيس السادات لا يجوز ولا يقبله .

هذا هو الاستاذ فتحى رضوان وزير الارشاد القومى الذى تبعته الاذاعة فى الخمسينات ، ومنذ هذا التاريخ والتساؤلات والمناقشات فى الصحف تدور حول الأغنية المبتذلة والهابطة والبرامج كذلك حتى وصلنا فى السبعينات حيث كان التليفزيون قد انضم للاذاعة وتبعيةهذا وذاك للحكومة . . فقد تعددت التساؤلات فيها ايضا .

ففى ديسمبر عام ١٩٧٢ تقدم محمد محمود شعبان عضو المجلس بسؤال لوزير الثقافة والاعلام هذه التسمية الجديدة لوزير الارشاد القومى من قبل يتساءل فيها عن موقف الوزارة من البرامج الاذاعية الداعية الى السفور وكان ذلك قبل حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ وابان سنوات هزيمة يونيو ١٩٦٧ ولم يجاب على سؤاله . . مما دعا بالعضوة كريمة العروسى أن تتقدم بسؤال اخر عن عدم تناسب الاجهزة الاعلامية مع ما يتطلبه المعركة من سرعة الحركة والتصدى المباشر للعدو وكذلك العضو سامى اباظة من خطة الاعلام وتوجيهه فى هذه الفترة من معركة المصير فى الاذاعة والتليفزيون ومراكز الاعلام ثم تعاقب على هذا عامين حتى تساءل العضو عبد الرؤوف شبانه فى يناير ١٩٧٥ عن اسباب تدهور برامج الاذاعة والتليفزيون ثم فى الشهر الذى يليه تقدم ايضا العضو محمد حلمى امبابى بسؤال عن الاسباب التى أدت الى ضعف مستوى البرامج التليفزيونية وخطة تقويتها واسباب مسح بعض الاعمال الادبية والفنية . ولم يجاب على كل منهما . بل الاهم من ذلك ووصولا الى حقيقة ما سبق التساؤل عنه تقدم العضو عبد الوهاب فى شهر نوفمبر من العام المذكور السابق بسؤال عن العلاج والاجراء الحاسم الذى يراه الوزير للقضاء على ما يجرى داخل التليفزيون والاذاعة حتى اضطرت الصحافة لاثارة هذا الموضوع وهو الانحرافات التى وصلت الى حد العلانية فى تفضيل اشخاص على المستحقين دون ان يكون لهم مواهب أو كفاءات اللهم إلا المحسوبية وغيرها من صراحة غير مشروعة ؟ ولم يجاب أيضا عليه ولكن تخفيفا لحدة السؤال السابق عادت كريمة العروسى مرة أخرى وتساءلت فى شهر ديسمبر الذى يلى شهر السؤال السابق عن السياسة التى اعدتها الوزارةللنهوض ببرامج الاذاعة والتليفزيون لتكون اداة تثقيف وتوعية للمواطنين ولالغاء البرامج غير المفيدة والهابطة ورفع مستوى البرامج اذاعة مسموعة كانت أو مرئية بما يكفى تحقيق اكبر فائدة منها لجماهير الشعب ؟ وللأسف ايضا فلم يجاب على سؤالها . وعندما تيقنت من هذا التجاهل تقدمت بسؤال اخر بعد عشرة ايام من سؤالها السابق تساءلت فيه : هل من سبيل الى وضع خطة اعلامية

محددة المعالم امام العاملين فى حقل الثقافة والاعلام انطلاقا من بناء مصر الحديثة على ركائز العلم والايمان وتركيزا على ما نصت عليه ورقة اكتوبر من منطلقاتنا فى المرحلة القادمة وهى التحرير والتعمير والوحدة الوطنية والتنمية الشاملة . . . ؟ وربما اضطرت لذكر ورقة اكتوبر ذلك البرنامج الذى تقدم به الرئيس انور السادات بعد حرب اكتوبر للشعب يجيب على سؤال الرأى العام وماذا بعد المعركة ؟ ظنا منها ان ذلك ضغط أدبى على الوزير المختص ولكن لا حياة لمن ينادى فلم يجاب ايضا على سؤالها .

وهكذا ومنذ الخمسينات وادراك اعضاء البرلمان لخطورة جهاز الاذاعة ولاسيما ان الثورة تفجرت به للشعب ابتداء . . والتليفزيون فيما بعد فانهما يمثلان اهتماما متزايدا . . حتى أواخر السبعينات . بل وصل الأمر الى التساؤل عن اختفاء برامج ناجحة وقوية . . وليس تساؤلات فقط عن هبوط بعضها . . كتساؤل الاعضاء عن برامج على الناصية والعلم والايمان وبرنامج الشيخ متولى الشعراوى الداعية الاسلامى .

| ١٠ |

# كشف طبى .. حتى تتزوج ..

يبدو أن الثورة كانت ملهمة للعديد من البعض الذى رأى أن التطور لابد وأن يكون سمة عهد ما بعد الثورة . على مستوى مجالات الحياة المتعددة حتى الخاصة منها والتى تعد مقدمة للحياة العامة فى المجتمع .

ومن هذه الأفكار المتطورة التى أبداها البعض فكرة الكشف الطبى قبل الاقدام على الزواج وقد تقدم بها كمشروع قانون ملزم العضو الاسكندرانى حسين الجعرانى حيث اورد فى مذكرته التفسيرية لهذا المشروع بقانون مبرراته فقال : جرت العادة عند معظم الاجانب ان يحصلوا على شهادة طبية تثبت صلاحيتهم ذكورا أم اناثا للزواج من الناحية الصحية والجنسية . وذلك لضمان قيام حياة زوجية صحيحة سليمة خالية من الأمراض التناسلية أو الجلدية التى تحطم صرح الحياة الجديدة التى يجب ان تقام على اساس سليم .

ونحن فى عهد الثورة المباركة نرجو ان يجىء النسل صحيحا قويا سليما خاليا من الامراض حتى يكون الجيل الجديد قويا متين البنية سليم الجسم تعتمد عليه البلاد فى المستقبل بإذن الله . وما ألاحظه ـ كما يقول العضو ـ ان مكاتب فحص الراغبين فى الزواج الموجودة حاليا بالقاهرة والاسكندرية التابعة اما لوزارة الصحة او لبلدية الاسكندرية لم تحقق الغرض منها نظرا لانها اختيارية وليس لها صفة الاجبار ولم ينضج الوعى بعد حتى يقدم راغب الزواج أو الراغبة فيه للكشف عليهما ومنحهما شهادة بصلاحيتهما للزواج ولذلك قل الاقبال عليها .

وحيث ان الصحة قوام الحياة ولا يمكن للزوجة أو للزوج المريض بمرض جلدى وتناسلى او امراض سرية معدية ان ينجب للدولة نسلا سليما صحيحا .

وحيث ان مكاتب فحص الراغبين فى الزواج قد بدأت وزارة الصحة فى تعميمها فى طنطا وبعض البلاد الاخرى .

وحيث أن فى وسع مكاتب الصحة المنتشرة فى بلاد الجمهورية المختلفة ان تفحص كل راغب وراغبة فى الزواج واعطائهما شهادة سليمة تثبت صلاحيتهما صحيا وجنسيا للزواج .

وحيث أن فى تنفيذ هذا القانون فائدة كبرى تعود على البلاد وتنقذها من انتشار الامراض التناسلية بين زوجات بريئات لمعاشرتهن ازواجا مرضى وفى تنفيذ هذا القانون توفير ضخم لجزء من ميزانية وزارة الصحة التى تنفقها لعلاج المشوهين من الأطفال والضعفاء منهم وللمصابين منهم بسل العظام أو للامراض التى تكون نتيجة لمرض الأب أو الأم .

لذلك رأينا وضع هذا القانون لتضمن سلامة نسل قوى متين صحيح الجسم وسليم العقل والتفكير ولنضمن للبلاد جيلا جديدا يمكنها ان تعتمد عليه فى مستقبلها الزاهر .

وكان حسين الجعرانى قد تقدم بهذا الاقتراح فى أوائل اكتوبر عام ١٩٥٧ وقد وضع مشروعه فى خمس مواد قانونية ابرزها الحظر على المأذون أو القسيس او الحاخام او من يملك حق تحرير عقد الزواج تحريره إلا بعد ان يتقدم كل من طالب الزواج والراغبة فيه بالشهادة السلبية الموضحة فى مادة سابقة وترفق هاتين الشهادتين بصورة العقد التى تحفظ لدى محرره وترسل للمحكمة بعد ذلك وتثبت فى عقد الزواج ارقام الشهادة السلبية سالفة الذكر وتاريخ صدورها ومكتب الفحص الصادر منه .

بل أورد العضو عقوبات لمخالفة هذا حيث يحكم على الذى يخالف بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع الغاء عقد الزواج المحرر دون التقدم بالشهادتين السلبيتين سالفتى الذكر . ويعتبر فى حكم المخالف راغب الزواج أو راغبته الذى احرض أو اكره وأعزى من يملك حق تحرير العقد على تحريره دون التقدم بالشاهدتين السلبيتين ويعاقب بنفس العقوبات الموضحة السابقة .

ويعد شهر من التقدم بهذا الاقتراح احاله المجلس الى اللجنة الصحية التى نظرته وقررت رفضه باجماع الاراء لأنه يتنافى مع التقاليد السائدة فى البلاد ولأن الوقت لم

يحن بعد لاصدار مثل هذا التشريع . بل ترى اللجنة ـ على حد تعبيرها ـ الاكتفاء بالمكاتب التى انشأتها وتنشئها وزارة الصحة العمومية فى مختلف المدن للكشف عن راغب الزواج ولو ان الكشف فى هذه المكاتب اختياريا الا أنه يفى بالغرض الذى يهدف إليه السيد العضو مقدم الاقتراح .

وبالطبع فإن هذه المسألة حتى الآن لم تتطور وتنتشر . . الا انها تبقى الحاجة إليها بعد الزواج واكتشاف ما يعوقه او يؤرقه . .

# ١١

## ترام ... الهرم

من المشاهد المألوفة فى الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات أن وسائل المواصلات من أوتوبيس او ترام كانت تكتظ بالفلاحين حاملين امتعتهم معهم بها . . وربما كانت هذه الأمتعة تشغل حيزا مكانيا فتضيق من المكان داخل المركبة. مما كان يؤدى بحالة ضجر واحيانا تصل إلى مشاحنات وتشابك بالأيدى وباللسان سبا وقذفا : وكان فى غالب الأحيان يطلب محصل المركبة تذكرة لهذه الأمتعة اذا كان متسامحا وإذا لم يكن كذلك فهو يوقف المركبة حتى ينزل منها الراكب بامتعته وكان ذلك ملحوظا بدرجة أكبر فى الترام .

وهذا الأخير كان يسير فى معظم طرق العاصمة بل ومنطقة اهرامات الجيزة والتى كان من احد معالمها حيث ان المنطقة المحيطة بهذه الأهرامات كانت ريفية اكثر منها حضرية وبذلك فان الترام هناك الخدمة الوحيدة بل الميسرة لفلاحين المنطقة .

وبالطبع فان هناك الكثيرين اليوم فى المجتمع مالا يدرك هذا تبعا لعمره الزمنى حيث ان المنطقة حاليا حضرية وتغيرت معالمها ففيها الفيلات والعمارات الكبيرة والمتوسطة بل واصبحت ذات سمعة عالمية ليس لوجود الاهرامات الثلاثة بها فقط وانما لكثرة الملاهى الليلية التى كونت منطقة ذات سمات سياحية وايضا لذوى المزاج الخاص لقضاء سهرات صباحية . وعند بداية تطور هذه المنطقة اى بعد سنوات قليلة من الثورة منع تسيير الترام بشارع الهرم واستبدل بذلك الاتوبيس وكان لهذا اثره على مكان وسكان المنطقة مما اصابهم الضيق والتعب من هذا التطور المفاجىء . مما دعا عضوين بالمجلس الى التقدم بسؤالين لوزير الشئون البلدية والقروية بالنيابة فى ذلك الحين وكان الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء فيما بعد . . يتساءلان فيهما عن الترتيبات التى اتخذتها الوزارة حيال الغاء خط ترام الأهرام لمواجهة ضغط سكان هذه المنطقة ؟ وما عدد مركبات الترام وعربات الأوتوبيس التى كانت تسير فى هذا الشارع يوميا قبل الالغاء وبعده ؟ واوردوا ان بلدية القاهرة رفعت خطوط الترام من شارع

الأهرام وقد عمت شكوى سكان هذه المنطقة تبعا لذلك ولقلة عدد الاوتوبيسات التى تسير على هذا الخط وعدم انتظامها وعدم وقوفها بالمحطات فما هى الاجراءات التى تنوى البلدية اتخاذها على وجه السرعة لازالة اسباب هذه الشكوى ؟

ورد حينئذ الوزير د . مصطفى خليل قائلا : ان السؤالين ينصرفان إلى معرفة العدد فقط ولذلك ساحصر اجابتى على ذلك . فقد كان يسير على خط الترام بالهرم ثمانية قطارات بمعدل قطار واحد كل ست دقائق تنقل حوالى ١٠٫٠٠٠ راكب فى اليوم كما كان يسير فى نفس الطريق خط اوتوبيس يسير فيه عشر سيارات بمعدل سيارة واحدة كل اربع دقائق وهذه كانت تنقل ١٧٫٢٠٠ راكب وبعد رفع خط الترام زيد عدد الاوتوبيسات سبعة علاوة على مقطورتين تقوم الان بنقل ما كان ينقله الترام ولكن العضو ماهر ابو اسماعيل صاح قائلا : اننى غير مقتنع باجابة السيد الوزير لما يأتى : فأولا ان الوزارة لم تتخذ الترتيبات اللازمة لمواجهة ضغط السكان فى هذه المنطقة على وسائل المواصلات بعد ان قررت ازالة خط الترام من شارع الهرم .

وثانيا ان الوزارة لم تفكر عندما قررت رفع خط الترام من مواجهة مشكلة طبيعة سكان هذه المنطقة لان معظمهم من سكان الريف الذين اعتادوا التشغيل حاملين امتعتهم المختلفة وقد كان الترام يسمح لهم بالركوب مع امتعتهم ولكن الاوتوبيس لا يسمح لهم بذلك ولهذا فاننا نرى اليوم منظرا قبيحا فى طريق سياحى وهو تكدس هؤلاء المواطنين مع ما يحملون من قفف واشولة وغيرها فوق عربات الكارو . لهذا فاننى اعتقد ان السيد الوزير لا يرضى بهذه الحالة سيما ونحن بصدد تجميل هذه المنطقة السياحية .

ثم انتقل الحديث أو الكلام لمقدم السؤال الاخر العضو ابراهيم مبارك الجابرى حيث ايد زميله السابق فى كل ما قاله . وقال : لقد انهالت علينا الشكاوى باعتبارنا ممثلى هذه المنطقة فرفع خط الترام منها امر كان الأولى تجنبه ذلك ان هذه المنطقة من ضواحى القاهرة ويقع فيها ما يقرب من ٢٥ قرية يسكنها حوالى ٨٠ ألف مواطن من أهالى الريف ينتقلون يوميا الى القاهرة باولادهم ومرضاهم للمعالجة فى المستشفيات وقضاء مصالحهم وكان الترام هو وسيلتهم فى التنقل فكان على الحكومة ان تدبر وسيلة اخرى كالترولى باس أو اوتوبيسات كبيرة لهذا ارجو السيد الوزير ان يعمل على ازالة هذه الشكوى تمشيا مع سياسة الثورة التى تهدف إلى تيسير الحياة للكادحين والفقراء .

وهنا قد شعر الوزير بحرج الموقف حيث تبين أثار موقف الحكومة السلبى على مواطنى المنطقة وحاول الخروج من هذا بدبلوماسية واسترضاء لممثلى اهالى المنطقة فاجـاب قائـلا : لم يتسـاءل السيد العضــو عن الأسباب التى ادت الى رفع خط الترام . . من هذه المنطقة ولذلك لم اوردها فى اجابتى التى التزمت فيها مضمون السؤالين .

ولا شك أن كل ماذكره السيد العضو سيكون محل تقدير الوزارة واحب أن انوه هنا بان عدد الاوتوبيسات الان التى تسير على هذا الخط هو ١٧ اوتوبيسا بمعدل سيارة كل ٤ دقائق وسيزداد هذا العدد فى المستقبل بنسبة ٢٠ بالمائة لمواجهة الزيادة فى السكان . هذا إلى اننا سنراعى تنفيذ الرغبات التى ابداها السيدان العضوان من حيث التشديد فى المحافظة على المواعيد والسماح للناس بالركوب بامتعتهم .

وهنا فكانت هذه الزكائب والقفف وغيرها والتى تزاحم الناس فى الاوتوبيسات ما هى الا تنفيذ تعليمات سيادة الوزير . .

# ١٢

## السيارات والعلامة الصفراء

من فترة ليست بعيده . كان يلاحظ فى شوارع الجمهورية ولاسيما شوارع العاصمة والاسكندرية بعض السيارات الخاصة أو ربما يكون هذا حالها ولكنها ذى علامات صفراء أى خطوط بهذا اللون تطوق هذه النسيارات من الجانبين وهذا يفرقها عن مثيلاتها حيث انها بهذه العلامات فهى تتبع الحكومة وشركات ومؤسسات القطاع العام .

ولكن هذا التمييز سبقه العديد من التساؤلات والمطالبات الشعبية الممثلة فى نواب البرلمان . حيث انه بعد الثورة كان من الطبيعى ان تزيد حركة الحكومة ومؤسساتها تبعا للمتغيرات التى تحدثها وبالتالى فان السيارات الحكومية او التى كانت تستعمل للأعمال الحكومية كانت تتجلى بصورة أكثر من ذى قبل . مما لفت انظار الرأى العام .

وهنا حيث كانت الجلسة التاسعة عشرة للبرلمان ـ كان الدكتور مصطفى خليل وزير المواصلات حينذاك يجيب عن سؤال من العضو انور بكرى مفتاح حول هذه السيارات . فكان سؤال العضو يحوى التساؤل عن عدد السيارات الحكومية المستعملة للموظفين ؟ وعلى أى أساس توزع عليهم ؟ وما هى ايرادات الدولة اجمالا من حصيلة استعمال هذه السيارات ؟ وما هى تكاليف صيانتها ومصروفاتها السنوية وطرق مراقبة استعمالها ؟ وهل هذه الرقابة ادت غرضها المنشود منها ؟ وما هو علاج هذه الحالة ؟؟ .

ثم رد الدكتور مصطفى خليل قائلا : كان بودى ان اجيب عن هذا السؤال الا اننى لا أستطيع الاجابة عنه إلا عن وزارة المواصلات فقط ذلك لأنه اعتبارا من أول يوليو عام ١٩٥٧ وزعت جميع المركبات الحكومية على اختلاف انواعها على الوزارات والمصالح الملحق بها . فإذا اردتم ان تكون اجابتى مقصورة على وزارة المواصلات

فلا مانع لدى من ذلك وإذا كان السيد العضو يريد بيانا عن سيارات باقى الوزارات فعليه ان يتقدم للوزارات المختلفة فى هذا الشأن ولدى بيان كامل بالسيارات الموجودة فى وزارة المواصلات أودعه مكتب المجلس للاطلاع عليه .

فرد العضو قائلا : كنت اود الوقوف على عدد السيارات الحكومية التى يستعملها الموظفون ولكن بعد اجابة السيد الوزير لا أعرف لمن اتقدم بسؤالى هذا ؟

وهنا يتدخل رئيس المجلس ليجيب على تساؤل العضو باجابة صعبة التحقيق قائلا : يمكن السيد العضو ان يتقدم باسئلة للسادة الوزراء عن السيارات الحكومية التى يستعملها الموظفون فى وزارتهم اذ لم يعد لوزارة المواصلات اشراف إلا على سياراتها .

وكان ذلك فى الأسبوع الأول من ديسمبر عام ١٩٥٧ ولكن بعد اسبوع من هذه الاجابة اعلن رئيس المجلس قائلا : قدمت ثلاثة طلبات من بعض السادة الاعضاء فى موضوع السيارات الحكومية . وهنا طلب السيد حسين الشافعى وزير الشئون الاجتماعية والعمل تحديد ميعاد مناقشة هذه الطلبات بعد ثلاث اسابيع فوافق المجلس على طلبه . ولكن وقف العضو محمد ابراهيم حبيب قائلا : لقد تقدمت باقتراح منذ شهرين لتنظيم استخدام السيارات الحكومية فارجو ان يضم هذا الاقتراح الى موضوع المناقشة .

فرد عليه رئيس المجلس بقوله : يمكن اثناء المناقشة ان يشرح السيد العضو موضوع اقتراحه .

وإذا علمنا انه فى هذا البرلمان قد تقدم الأعضاء بتسعة عشر طلبا مناقشة لعديد من الموضوعات العامة فإن موضوع السيارات الحكومية قد نال منها ثلاثة طلبات . فالى هذا الحد كانت المسألة ملحة على النواب وتحتل مكانة هامة بين مناقشاتهم والاسباب لذلك عديدة نعرضها من خلال المناقشة التى دارت حول هذا الموضوع . وقبل هذا يجب التنويه بأن هذا الموضوع تجدد اثارته فى اواخر السبعينات مما حدا بالرئيس انور السادات ان يصدر قرارا بركوب الوزراء وكبار المسئولين سيارات صغيرة الحجم وليست على مستوى الفخامة احتراما لمشاعر المواطنين وكذلك لضغط الانفاق

الحكومى . بل وقد صدر قرارا ايضا فى السبعينات ببيع او تملك بعض السيارات الحكومية لكبار موظفيها بدلاً من استعمالها الخاص فى حين تتحمل الحكومة اعباء تسييرها .

ففى الجلسة الاربعين وكان ذلك فى مساء منتصف يناير ١٩٥٨ بدأت المناقشة والتى قد تقدم بطلباتها انور بكر مفتاح وعشرة من الاعضاء وحمدى الحكيم وخمسة عشر عضـوا وكذلك الدكتور مصطفى عزت وتسعة من الاعضاء . وبذلك يصل مجموع مقدمى طلبات المناقشة سبعة وثلاثين عضوا بالمجلس .

وبدأ بالحديث انور بكرى مفتاح فقال : ان هذا الموضوع هام جدا لأنه يمس صميم مظهر من مظاهر الحكومة فيها يجب ان تتصف به من التقشف فى استعمال السيارات الحكومية باعتبارها المظهر للناس جميعا .

ثم استـدرك قائـلا : كان قد صدر قرار بتـاريخ ١٩ اكتوبر عام ١٩٥٢ ينظم استعمال السيارات الحكومية ولكن للأسف لم استطع ان اطلع عليه لأنه غير موجود فى الوقائع المصرية الجريدة الرسمية - وكذلك لم اعثر عليه فى مكتبة المجلس وتقضى المادة الأولى منه بعدم استعمال السيارات الفاخرة . وطبيعى ان المقصود بالسيارات الفاخرة السيارات كثيرة التكاليف والتى تحمل الدولة كثيرا من النفقات ولذلك رأى تخصيصها لاستعمال الضيوف الأجانب فتظل بالجراجات لحين استعمالها لهذا الغرض اذ ان هذه السيارات يبلغ ثمن الواحدة منها ثلاثة أو أربعة آلاف جنيه ولذلك يقتضى الامر منتهى الاحتياط فى استعمالها فلا تكون فى متناول صغار الموظفين اذ أن ثمن سيارتين من تلك السيارات الفاخرة يكفى لبناء المدرسة وثمن ثلاثة منها يكفى لبناء مدرستين . .

والملاحظ أنه عندما وكل امر تنظيم ومراقبة السيارات لكل وزارة استدعى نظرنا هذا الخليط الكبـير من السيارات الحكومية ذلك لأن الوزارات تبارت فى استيراد افخر انواع السيارات مما أدى إلى تعدد ألوانها وماركاتها كما استرعى نظرنا ان توزيع المراقبة بين تلك الوزارات ادى الى اضعافها لعدم توحيد الهيئة المختصة بها كما كان من قبل عندما انشىء مكتب لمراقبة السيارات الحكومية كان له اثر فعال فى مراقبة استعمال السيارات الحكومية . وقد الغى هذا المكتب فى عام ١٩٥٥ واضيفت اعماله الى ادارة

المرور وهى ادارة مثقلة باعبائها الكثيرة مما حال دون قيامها بهذا العبء بطريقة مجدية فادى ذلك الى وقوع مخالفات جسيمة نشاهد اثارها فى تقارير النيابة الادارية وكذلك تقارير ديوان المحاسبة وارشيف وزارة المواصلات .

وقد حتم القرار السالف الذكر ضرورة وجود امر تشغيل لهذه السيارات وهو ما لم يحدث اطلاقا بعد الغاء مكتب المراقبة واستعمالها فى غير ما خصصت له ولغير الموظفين الذين خصصت لهم وكثير ما تبيت السيارات خارج الجراجات الحكومية وذلك بسبب ضيق هذه الجراجات من ناحية وبسبب كثرة السيارات المستوردة لحساب الوزارات المختلفة من ناحية اخرى لانه لا توجد سلطة او مراقبة تحد من شراء هذه السيارات أو تنظيم طريقة توزيعها بين الوزارات . ثم استدرك حديثه المسترسل قائلا : والمفروض أن السيارات الحكومية تحمل ارقاما خاصة مطبوعة بلون معين يميزها عن غيرها ويشير إلى تبعيتها للحكومة الا بعض السيارات الحكومية المعنية لاغراض خاصة تقضى طبيعة عملها الا تحمل ارقاما حكومية لكن الملاحظ ان الكثير من هذه السيارات لا تحمل الارقام الحكومية مما ترتب عليه اساءة استعمالها .

كما أنه من الملاحظ حاليا فيما يختص بصيانة السيارات واصلاحها اذا الحق بها عطب فإن اصلاحها يكلف الدولة كثيرا لجهل او لاهمال من يشرف على اصلاحها وذلك لعدم الشعور بالمسئولية وكل هذا يرجع إلى ضعف الرقابة عليها . ومن المؤخذات على سؤ استعمال السيارات الحكومية ان بعض الموظفين الذين يستعملون هذه السيارات يتقاضون بدل انتقال ايضا فضلا عن ان ادارة المرور ليس لديها الامكانيات الكافية لمباشرة الرقابة كما يجب ان تكون . هذا الى ان القرار المشار اليه قد اشتمل على ضرورة تخصيص السيارة للوظيفة لا للموظف بمعنى ان السيارة الحكومية لا تستعمل الابناء على امر تشغيل وللموظف الذى يؤدى خدمة للدولة وللمصلحة التابع لها والذى يحدث غير هذا بالمرة .

ثم بدأ يقترح حلولا لتدارك كل هذه المآخذ فقال مقترحا : تحقيقا للمراقبة ان توحد السيارات الحكومية فى لونها وطرازها اسوة بسيارات الجيش لا كما هو مشاهد الان من تعدد وتنوع الماركات والألوان بالنسبة لكل مصلحة او هيئة حكومية . كما اقترح ايضا اعادة مكتب المراقبة الذى الغى والذى كان تابعا لوزارة المواصلات . لقد كان هذا المكتب يضم ـ بالاضافة إلى المهندسين المختصين بالوزارة ـ عددا من

الضبـاط المشرفـين لمراقبـة السيارات مما ادى الى حسن استعمالها فيما خصصت له وبالتالى الى حفظ اموال الدولة من الضياع .

ثم أعقبه فى الحديث الدكتور حمدى الحكيم الذى اصبح محافظا للفيوم بعد ذلك فقال : ان الموضوع الخاص بسيارات الحكومة موضوع نلمسه جميعا ولست فى حاجة الى ذكر الأمثلة بشأن سؤ استعمالها . ولم يدفعنا إلى مناقشة هذا الموضوع إلا حرصنا على أموال الدولة والتنبيه الى وجود مخالفات فى استعمالها . ثم قال موضحا وجهة نظره فقال : نحن لا ننكر ابدا ان يكون لكبار الموظفين سيارات خاصة بهم كما هو الحال فى سائـر الدول الاخرى تحقيقا لمظهر من مظاهر الدولة ولكن الذى نعترض عليه وننكره هو استعمال هذه السيارات فى غير ما خصصت له والتوسع فى ذلك فضلا عن تخصيصها لموظفين لا يقتضى مركزهم او طبيعة عملهم استعمالها فمثلا بعض مديرى العموم قد لا يقتضى طبيعة عملهم الانتقال بالسيارات الحكومية بينما موظف صغير قد تقتضى طبيعة عمله ان تخصص له سيارة كما هو الحال بالنسبة لمن يقومون بمقاومة الافات الزراعية . ففى الوقت الذى نرى فيه السيارة تنتظر السيد المدير طول النهار لتوصله للمنزل نجد الموظف الصغير يستعمل دراجة قديمة كثيرا ما تتعطل وتعوقه عن اداء عمله والقيام به كاملا فى حين انه لو يسرت له سبل الانتقال لحقق للدولة نفعـا كبيرا . فالمنطق يقضى بان تكون السيارة لامثال هذا الموظف لا المدير العام يستعملها كمظهر من المظاهر .

ثم استطرد قائلا : ومما لا يمكن ان يفوتنا ملاحظته انه خلال السنتين الاخيرتين اى خلال الفترة التى جمدت فيها ارصدتنا وبدأنا نعانى من مصادر ضغط اقتصادى شديدين كانت ترد الى مصر سيارات امريكية من احدث طراز وبكميات لا بأس بها لاستعـمالهـا فى المصـالـح الحكومية . ولا يستطيع المرء الا ان يتساءل كيف تسنى للحكومة استيراد تلك السيارات فى هذه الظروف التى بينتها ؟ ثم يعود فيتساءل ألم يكن الاجدر بالحكومة ان تشترى ما تحتاج اليه من سيارات بطريق المبادلة أو بالعملة المصرية أو بالعملة السهلة ؟ الم يكن هذا اجدر بها بدلا من شراء سيارات من افخر الانـواع الامـريكية خصـوصـا فى الـوقت الـذى يشعر المواطن فيه بوطأة الضغط الاقتصـادى ويتحمله عن طيب خاطـر مؤمنا بأن الحكومة تتفاعل معه من جانبها وتشاركه بل وتعضده اذا لزم الأمر فى هذا التحمل ؟ لا شك انى كنت اتوق الى رواية

هذا التفاعل فيها تستورده الحكومة من حاجاتها لا فى مشاهدة مظاهر الدولار تجوب الشوارع فى صورة سيارات امريكية فاخرة .

ثم اقترح ايضا حلولا فقال : يجب ان يكون الاعتبار فى تخصيص السيارات الحكومية هو عمل الموظف وان يقتصر الحكومة فى استيراد سيارات الركوب على سيارات صغيرة مراعية فى ذلك ما يقتضيه صالح العمل ودون مراعاة لرفاهية الموظف ووجاهة مظهره . واخيرا تقوم الرقابة وتشديدها على استعمال السيارات الحكومية لاعتبار اساءة استعمالها اختلاسا لاموال اميرية .

ثم تحدث الدكتور مصطفى على عزت قائلا : لقد توصلت الى الحصول من النقل الميكانيكى على معلومات عامة عن عدد السيارات الحكومية التى تضع لوحات معدنية بعليها كلمة حكومة ١ . ولكن المدير اتصل عقب ذلك بمكتب السيد وزير المواصلات فصدرت أوامر بعدم اعطاء بيانات وهذا هو ما توصلت الى الحصول عليه : ٨٦٠ سيارة ليموزين ، ٨٦٠ سيارة ستيشن واجون و ٤٠٠ سيارة بيك آب و ٢٥٠٠ لورى و ٢٠٠ اتوبيس و ٣٠٠٠ موتوسيكل على اختلاف انواعها .

ثم استدرك قائلا : والسيارات الحكومية تنقسم الى ثلاثة اقسام : السيارات التى تحمل لوحات عليها كلمة حكومة والسيارات التى تحمل لوحات عليها اسماء الجهات التى تتبعها كسيارات البلدية وسيارات وزارة الاشغال وسيارات التنظيم ثم السيارات الحكومية التى تحمل كلمة ملاكى وهذه هى التى رفض قلم المرور ان يعطى بيان أو احصاء عنها قائلا ان اغلبها يتبع وزارة الداخلية ويتعلق استخدامها بشئون الأمن العام ولما طلبنا بيانا بعددها لم يحظ هذا الطلب المتواضع الا بالرفض . ولكن عددها حسبما استطعت التوصل اليه لمعرفته يبلغ حوالى ٣٠٠٠ سيارة .

واستطرد شارحا بعض النقاط السلبية فى استعمال السيارات ثم اقترح قائلا : ارى ان يتم شراء جميع السيارات الحكومية عن طريق مناقصة عامة بمعنى ان كل وزارة تطلب فى كل سنة السيارات التى تحتاج اليها ثم تجمع هذه الطلبات وتطرح فى مناقصة عامة على ان يراعى الاقتصار على ماركة واحدة وبهذه الطريقة يمكن الحصول على اسعار مناسبة . واذكر ان السيارات ماركة فيات المستعملة الآن فى الجيش تم

شراء الواحدة منها بمبلغ ٦٠٠ جنيه فى الوقت الذى كان سعرها العادى يبلغ حوالى ألف جنيه .

ثم القى الوزير بيانه حول هذا الموضوع والقى بالضوء على بعض اوجه الاصلاح الحكومى فى هذا المجال وتعرض لطرق الصيانة والرقابة على حسن استعمال السيارات الحكومية وقد ناقشه مقدمى طلبات الاحاطة وغيرهم . ثم اعلن رئيس المجلس عبد اللطيف البغدادى انه قد وصلته خمسة اقتراحات احدها باقفال باب المناقشة بعد بيان السيد الوزير واخر باحالة الموضوع إلى لجنة قوامها عضو من كل لجنة من لجان المجلس اما الاقتراحان الاخيران فانهما يتضمنان توصيات تنفيذية .

وقد وافق المجلس على الاقتراح الثالث دون الاخرين والذى ينص على اقفال باب المناقشة فى هذا الموضوع مع تشكيل لجنة من السادة اعضاء المجلس من كل لجنة عضو لاقتراح النظم الخاصة باستعمال وصيانة السيارات الحكومية . وقد حددت للجنة شهر لانجاز هذه المهمة . . وبعد شهر كان المجلس بصدد تجميد نشاطه .

وقد اثير هذا الموضوع مرات عديدة فى صورة اسئلة للحكومة حتى اصبحت بالفعل سيارات الحكومة ذات علامات مميزة لعدم استعمالها فيما خصص لها ومع ذلك فقد طالب العضو عبد الفتاح حسن فى شهر سبتمبر عام ١٩٧٧ فى صيغة سؤال عن نية الحكومة بشأن ضغط النفقات بالنسبة للسيارات . والتليفونات والرحلات . . والمؤتمرات والمآدب ؟ ولم يجاب عنه الا اثناء تولية الرئيس حسنى مبارك مسئولية رئاسة الجمهورية فقد لوحظ تخفيف ما سبق وان طالب به العضو بل اصدر ما يشبه القرار بعدم توجيه التهنئة اليه فى المناسبات القومية عن طريق الاعلانات المكلفة . ويكتفى بالتلغراف أو التسجيل فى دفتر التشريفات برئاسة الجمهورية .

ولكن فى الموازنة الاستثمارية ١٩٨٠ - ١٩٨١ لوحظ ان عدد السيارات التى اشتريت من جانب بعض المصالح والهيئات الحكومية والقطاع العام الى أربع آلاف سيارة مما حدا بوزير التخطيط الدكتور كمال الجنزورى ان يعلق على هذا قائلا : ان موازنة الاستثمار بلا ذنب . ولذلك عمل فى الخطة الخمسية على عدم تكرار ذلك ببعض الاجراءات المالية .

# ١٣

## الصدام البرلمانى الثورى

ان السيد كمال الدين حسين عضو مجلس قياد الثورة ووزير التعليم السابق فى فترة الخمسينات من الاسماء التى لمعت فترة ليست قصيرة بعد الثورة . بل ارتبط باذهان الجماهير كثيرا حيث قد وضع اسس وقواعد التعليم بعد الثورة حتى امتدت فترة طويلة .

وكان الرجل لديه من النظرة البعيدة فى مجال التعليم من بعض جوانبه وهذا يسجل له - انصافا وتاريخيا - حيث انه اكثر وزراء الثورة الذى تعرض للنقاش كثيرا تحت القبة بل المعارضة الشديدة احيانا . ولكنه كان يتشدد فى رأيه ايمانا واقتناعا بصوابه . حتى انه ازاء تشدده ومعارضته الاعضاء من جانب آخر وصل الامر الى تفجر موقف خطير بين حكومة الثورة والبرلمان .

وكانت البداية فى اوائل شهر سبتمبر عام ١٩٥٧ حيث كان يلقى بيانا عن سياسة التعليم وحيث كان يناقشه الاعضاء . ويطالبونه بزيادة عدد الطلبة الملتحقين بالكليات النظرية وايضا الاخذ بنظام الانتساب والسماح بهذا النظام بالكليات النظرية .

فرد عليهم معارضا لهذا حيث قال أنا لا أخفى عليكم اننا قلقون على مستقبل خريجى الكليات النظرية فكيف يراد ان نزيد فى فرص القبول بالجامعات اكثر من طاقتها الحالية ؟ ان بعد النظر يقتضينا ان نوقف هذا السيل الجارف المتزايد عاما بعد عام لا أن نعمل على زيادته . فان قبول العدد الضخم بالجامعات يضطرنا الى حرمان عدد كبير جدا من الاميين الذين يجب ان يتعلموا فى المدارس الابتدائية فضلا عن انه لا حاجة للبلد الى هؤلاء المتخرجين جميعا .

وأصل مشكلة التعليم الفنى . ان هناك اغلبية من الطلبة تجد غضاضة فى

الالتحاق بالمدارس الفنية سواء كانت زراعة ام صناعة حتى من اضطرته الظروف الى دخول احدى تلك المدارس ثم تخرج منها فكان يوجه اهتمامه إلى الحصول على وظيفة تهيىء له ان يجلس الى المكتب وأظن انه قد آن لنا الآوان لتبادل الاحترام بين الجميع صغيرا كان او كبيرا مع نبذ الفوارق التى تباعد بين المواطنين .

ولا شك ان مجلسكم الموقر اكبر مثل لما ادعو اليه فبيننا العامل والزارع والتاجر والموظف .

ولا اعتقد مطلقا انه يوجد بيننا من يوافق على بقاء عوامل التفرقة بين المواطنين . وبذلك يذهب من نفوسنا معنى الترفع عن ممارسة أى عمل من الأعمال مادام شريفا اذ ليس من المعقول ان تكون البلد كلها من خريجى الجامعات كما انكم لا توافقون على ان تحمل طبقة خاصة من الناس عبىء عمل معين فى الوقت الذى تعطى لغيرها ميزة التعليم الى نهاية مراحل التعليم .

وقد اثبتت السنوات اللاحقة ان بعد النظر الذى اشار اليه السيد كمال الدين حسين كان صحيحا . فقد تكدست للمكاتب بالمصالح الحكومية وشركات القطاع العام بمثل هؤلاء الخريجين حتى باتت الدولة تفكر وتعيد الدراسة فى ضؤ هذا التكدس فاكتشفت ان هناك الالاف من خريجى الكليات النظرية تمثل بطالة مقنعة بين العاملين بالدولة . وتبعا للسياسة الاجتماعية التى اخذت بها الثورة وهى توظيف جميع الخريجين من خلال نظام القوى العاملة بها وصل الامر فى اواخر السبعينات وأوائل الثمانينات الى وضع دراسة وافق عليها مجلس الوزراء تتضمن خطة للتدريب أى تدريب هؤلاء الخريجين على حرفة أو مهنة لا تمت بصلة بدراستهم النظرية وهكذا كان الامر فى الخمسينات والنتيجة فى السبعينات . وكانت تلك المسألة محل خلاف وجدل عنيف بين الاعضاء والسيد كمال الدين حسين وزير التعليم فى ذلك الحين وازاء اصرار الاعضاء على مطلبهم ترك الوزير المنبر الذى كان يتحدث منه واتجه خارج القاعة . وكان ذلك ايضا فى أوائل شهر نوفمبر حيث كانت الجلسة قد بدأت بتلاوة رسالة قد بعث بها لرئاسة المجلس جاء بها :

انى ارجو ان تعرضوا على المجلس الموقر قبول استقالتى من عضوية المجلس راجيا لكم وللمجلس دوام السداد والتوفيق فى العمل لخير الوطن .

وكان ذلك فى اليوم السابع من شهر نوفمبر عام ١٩٥٧ بامضاء كمال الدين حسين عضو المجلس عن دائرة الدرب الأحمر .

وفور ذلك تعالت بعض الاصوات تطالب بمعرفة أسباب هذه الاستقالة . فرد عليهم رئيس المجلس عبد اللطيف البغدادى قائلا : ليس السيد العضو موجودا بيننا الان حتى يبرر اسباب هذه الاستقالة . وقد ابلغها للمجلس وهذا من حقه . وهنا اعلن العضو محمد فهيم القيعى قائلا : من المسلم به فى جميع برلمانات العالم ان للمجلس السلطة التامة فى قبول الاستقالة أو رفضها .

فصاحت بعض الاصوات ترفض الاستقالة .

ولكن العضو محمد توفيق خشبه صاح قائلا : ان مثل هذه الأمور يمكن ان يؤجل النظر فيها الى ان تدرس ولذلك ارجو من المجلس عدم نظر هذا الموضوع الليلة وتأجيله حتى نتبينه جليا . ووافقه فى ذلك العضو صلاح سعده متقدما باقتراح ايضا فقال : وارجو ان تشكل لجنة لمقابلة السيد العضو كمال الدين حسين واقناعه بالعدول عن هذه الاستقالة .

وطالب العضو نمر شنوده بحضور العضو كمال الدين حسين ليعرض ظروفه الخاصة امام المجلس الذى يقرر طبقا للدستور قبول الاستقالة او عدم عبولها .

ولكن العضو منصور مشالى طالب باحالة هذه الاستقالة الى لجنة الشئون الدستورية حيث ان مسألة الاستقالة غير واردة فى الدستور او اللائحة على حد تعبيره ـ لتبحثه فتبين الامر دستوريا حتى لا يقع المجلس فى قرار او موقف ارتجاليا قبل ذلك .

وقد احدث كلام ذلك العضو ضجة بالمجلس .

ولكن الاعضاء زكى زيدان واحمد شفيق ابو عوف ومحمد زكى علام طالبوا بمعرفة اسباب الاستقالة حتى يستطيع المجلس ان يقضى فيها . ومن جانب اخر رأى كل

من عبد الرحمن حميده والدكتور فؤاد محى الدين ان يتولى هذا الامر رئيس المجلس نفسه وان المجلس يوكل اليه بهذا واقناع الوزير بالعدول عنها .

واعلن رئيس المجلس وسط هذا الصخب ان هناك اقتراحا بتشكيل لجنة للاتصال بالسيد العضو كمال الدين حسين .

واقترح زكريا لطفى بان ترفع الجلسة نصف ساعة او تعقد جلسة سرية لنظر الموضوع ووافقه على ذلك محمد فهيم القيعى ونصرى الناصر الذى رأى ان هناك غموضا يجب ان يتبينه المجلس فورا .

وهنا وجه رئيس المجلس سؤالا للاعضاء قائلا : الى متى يريد المجلس تأجيل نظر هذا الموضوع .

فطالبت بعض الاصوات بان يكون ذلك لاسبوع فقط . وهنا تخلى رئيس المجلس عن رئاسة الجلسة وتولاها السيد انور السادات وكيل المجلس حيث اتجه الرئيس الى غرفة مكتبه ليجرى اتصالات تليفونية .

وفى ذات الوقت طالب العضو محمد فؤاد حسن بعرض الاقتراح الخاص بجعل الجلسة سرية لان هذا المجلس هو الذى يملك تقرير هذا . وهنا تحدث انور السادات قائلا : تقدم طلب من عشرة اعضاء بجعل الجلسة سرية وطبقا للمادة ٣٥ من اللائحة الداخلية المؤقته تعقد الجلسة سرية ليقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح تجرى فى جلسة علنية أو سرية . وعلى ذلك تخلى القاعة من الموظفين والشرفات من الزائرين وبعد يوم واحد تراجع كمال الدين حسين عن استقالته .

# ١٤

## التأميم .. لأول مرة تحت القبة

من المعلوم ان الثورة قد قامت بحركة تأميمات واسعة وشاملة فى عام ١٩٦١ حيث صدرت القرارات التى اطلق عليها القرارات الاشتراكية .

ولكن قبل ذلك بسنوات قد اقبلت على حركة تأميمات محدودة لبعض المنشآت والشركات الأجنبية وخاصة بمناسبة العدوان الثالاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ .

وبين هذين التاريخين لم تكن هناك حركة تأميمات اخرى . الا ان التأميم كسياسة وفلسفة طرقت القبة فى أول برلمان بعد الثورة ( ولكنه ايضا عندما طرق لم يكن المقصود التأميم العام الشامل انما قصد به مصلحة واحدة فقط الا وهى تأميم الطب .

ففى احدى جلسات اواخر شهر اغسطس عام ١٩٥٧ وحيث ان الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة يلقى بيانا عن سياسة وزارته وما انجزته الثورة فى مجال توفير الرعاية الطبية للمواطنين اعترضه احد الاعضاء معلنا عكس ما كان يعلنه . وكانت هذه المعارضة قد احدثت الضجة والانفعال تحت القبة لشجاعتها فى مواجهة الحقيقة . فقد صاح العضو عزيز محمود وصفى متجها فقال : ان الذى نراه باعيننا يخالف ما نسمعه هنا . لذلك ادعوكم الى زيارة مستشفى طنطا على سبيل المثال لتروا باعينكم مدى صحة ما اقوله ولتحكموا ان الحالة التى عليها المستشفيات لا تليق بعهد الثورة ولا يصح ان تكون فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر .

ووقف الدكتور فؤاد محى الدين يطلب او يرجو مطلب مثالى لم يتحقق حتى عندما تولى المسئولية الوزارية فيما بعد لم يستطيع تحقيقه فقال انه من الغريب ان عدد كبيرا من الزملاء ومنهم عدد من الزملاء الاطباء علق على بيان السيد الوزير ولم اسمع منهم اشارة أو كلمة عن تأميم الطب . وانى كطبيب اعلم ان الطريق الى التأميم للطب

طريق طويل وشاق وفى حاجة الى ميزانية ضخمة وهذا هو الرد على الذى نسمعه دائما . ومع ذلك فكل هذه العقبات والعراقيل لا يصح ابدا ان تمنعنا من التفكير فى الوصول الى نظام التأميم ولو بعد سنوات فالوصول الى هذا الهدف يستحق منا دراسة طويلة وجهدا وتضحية لان فى تحقيقه تحقيقا لرفاهية الشعب وضمانا لصحته .

ونحن نعرف ان نسبة كبيرة من الاسرة تبلغ ٨٥ بالمائة من مجموع الاسرة التى فى جمهورية مصر مؤممة فعلا لانها ملك للحكومة والعلاج فيها بالمجان وهذا يوضح ان المشكلة ليست مستحيلة . فبقليل من الجهد كما قلت ومع قليل من التدرج والتطور قد نستطيع تحقيق هذا المشروع العظيم .

وانى ارى ان يبدأ بتنفيذ هذا المشروع فى الريف لان العلاج هناك كما اشار بعض الزملاء يتبع وزارات مختلفة وان كل وزارة لها خطة فى هذا المضمار . فالوحدات المجمعة تعين الاطباء بمرتب ثابت وتحرم عليهم فتح العيادات والمجموعات الصحية تمنح مرتبا للطبيب وتسمح له فى الوقت نفسه بعيادة خاصة بينما المراكز الصحية تمنع الطبيب من فتح عيادة خاصة الا انها تجعل الكشف فى المركز مقابل قروش قليلة كل هذا التخبط يجعل الخدمة الطبية فى الريف غير منتجة والطبيعى ان يكون الطب فى الريف مؤمما بمعنى ان يعطى الطبيب مرتبا معقولا يعوضه عن عدم فتح عيادة خاصة ليتفرغ تفرغا كاملا لخدمة المرضى الذين يترددون على المستشفى او المجموعة او الوحدة الحكومية وانى اعلم ان الوقت لا يسمح بالتفصيل والاستطراد الا انى اؤمن بالتأميم وأؤمن كذلك انه من الواجب الوصول اليه انما على مراحل حتى لا نصطدم بعقبات مالية .

وانى كذلك اؤمن بتأمين استيراد الادوية فانى اعلم والاحصاءات تؤيدنى ان الاسعار التى تباع بها الادوية للقطاع الاهلى قد تبلغ ثلاث اضعاف الاسعار التى تحصل عليها الحكومة فالشعب يتحمل عبئا كبيرا فى سبيل الحصول على الدواء من واجب الحكومة ان تتدخل مستوردة كل الادوية الحيوية وان تبيعها اما مباشرة عن طريق مستشفياتها او عن طريق الصيدليات وبهذا نضمن للشعب الحماية من المستوردين او اصحاب المخازن الذين لا هم لهم الا الحصول على ارباح باهظة وهذه هى رسالة الحكومة فيما يختص باستيراد الادوية . وانى ارجو السيد الوزير ان يجعل هذا الرأى بل هذا المشروع محل دراسة فى لجنة الادوية التى شكلت حديثا .

ورد الوزير على العضو فى ذلك ـ الحين معترضا بقوله : ان تأميم الطب موضوع خطير ومثالى وانا اخالف السيد العضو اذ انه لايمكن تطبيقه الا بعد فترة طويلة . والتأميم غير مطبق الا فى انجلترا وروسيا فكل الخدمات هناك مؤممة واحدث المعلومات عن هذا النظام فى انجلترا انه قد ادخلت عليه تعديلات وقيود فلم يصبح تأميما كاملا .

ويجب ان نراعى فى نظام التأميم ان تكون الخدمة كافية لكل الناس وان نراعى عدد الاسرة عندنا فلدينا سرير ونصف لكل الف شخص بينما فى انجلترا يوجد ١٥ سريرا لكل الف شخص معنى التأميم التزام الدولة بايجاد مكان لكل مريض ونحن عاجزون عن تحقيق التأميم الان اما ما يمكن تحقيقه فهو نظام التأمين الذى يسبق التأميم . فالتأمين يساعد على حل الكثير من مشاكلنا وفيه ميزة الاختيار فضلا عن مساهمة الاهالى مع الحكومة وهى سهل التطبيق .

اما فيما يتعلق بالفقراء فالطب مؤمم بالنسبة لهم بمعنى انهم يعالجون مجانا ويعطون الدواء مجانا لذلك اما معنى التأميم بالنسبة للقادرين فهو ان نستولى على المستشفيات الخاصة ولست اعرف فى هذا خدمة لهذه الطبقة ام لا . وانا اعتقد ان فكرة التأميم سابقة لأوانها ويا حبذا لو استطعنا تنفيذها . .

اما فيما يتعلق بتأميم استيراد الادوية فهو محل بحث وبطبيعة الحال الادوية خاضعة للتجارة الحرة وعليها رقابة واعتقد اننا غير محتاجين لتأميمها ويكفى حاليا موالاة سوقها اما اذا اقتضت الضرورة تأميمها فاعتقد اننا نجد صعوبة كبيرة لتحقيق ذلك .

والتقط العضو الدكتور محمد الشنوانى خيط الحديث مؤكدا ومسجلا على الوزير نقطة هامة حيث طالب الاخذ بنظام التأمين الصحى وتيسير العلاج لكل مواطن باقل تكاليف ممكنة فقد كان يجب على الوزارة من اول عهد الثورة الاخذ بنظام التأمين الصحى مع تيسير العلاج بأقل تكاليف ممكنة لكل مواطن وذلك بتخصيص نسبة معينة من الاسرة فى المستشفيات واعدادها اسرة درجة بأجر بسيط لتيسير علاج افراد الطبقة المتوسطة ومحدودى الدخل الذين يجدون انفسهم بين نارين اما ان يدخلوا المستشفيات الحكومية المجانية وهى كما نعلم فى حالة سيئة جدا واما ان

يتقدموا للعلاج وفى العيادات الخاصة او المستشفيات الخصوصية فيتكبدوا كثيرا من المال مما لا طاقة لهم به ولا قدرة لهم عليه .

وهنا رد الوزير موافقا على كلام العضو قائلا : انى موافق عليه وهو كما تعلمون مشروع اختيارى لا اجبارى واننى ساتقدم بالتشريعات اللازمة له فى هذا المجلس حتى يصدر القانون بموافقتكم . واعتقد انه سيكون مشروعا كاملا وعندما يصدر من هذا المجلس الذى يمثل الشعب سيكون ذلك.اكبر دعاية له وارجو ان نقدم بهذا المشروع فى هذا العام .

ولم يقدم الوزير المشروع فى العام المذكور كما وعد . . وان كان قد اخذ بنظام التأمين الصحى مع تأميم الشركات فى اوائل الستينات .

وليكن العضو الدكتور فؤاد محى الدين نموذجا لما يمكن تصوره لرجل يطرح فكرة ثم توليه زمام الامور لنرى الى اى مدى يقوم بتنفيذها .

فبادىء ذى بدء فان فكرة التأميم صعبة التحقيق كما ورد ذلك فى رد الوزير حينذاك . وانما لتكن البداية فى نظام التأمين الصحى كما أورد فهل وعد بذلك .

فبعد ما يزيد عن عشرين عاما . تولى هذا العضو رئاسة الحكومة . فما كانت خطواته نحو تنفيذ بعض ما نادى به فى الخمسينات . . او تنفيذ البداية التى أدى فى النهاية الى تحقيق المبدأ المثالى الذى قد طرحه على الوزير . فنرى فى بيانه امام المجلس فى يونية ١٩٨٠ قد اعلن : انه قد تم وضع خطة لنشر مظلة التأمين الصحى لكى تغطى جميع المواطنون بحلول عام ١٩٩٠ والبدء فى التطبيق لصالح مليون منتفع جديد لهذا العام اى عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ حيث كان قد بدأ فى ذلك العام تطبيق السنة المالية بهذا الوضع وفى اكتوبر فى نفس العام . اعلن بيان تالى : ان الوزارة ارتبطت بتغطية مليون مواطن جديد هذا العام وقد تم التطبيق فعلا على ٢٧٤ر٠٠٠ منتفع جديد منذ أول يوليو حتى اخر اكتوبر متجاوزا للاعداد التى وضعت خلال هذه الفترة . سيعمم التأمين الصحى قبل اخر يونيو ١٩٨١ لكى يصل الى ١ر٢٠٠ر٠٠٠ منتفع جديد .

وقد نفذت الوزارة ايضا تطبيق التأمين الصحى على الارامل كما تم اعداد فتح الباب لارباب المعاشات .

ومن المقرر ان يبدأ فى بالنصف الثانى من عام ١٩٨١ تطبيق التأمين الصحى على حوالى ٨٠ ألف اسرة من اسر العـاملين بمحـافـظة الاسكندرية وبعد ذلك بعام بالتحديد فى نوفمبر ١٩٨١ . اكد ما سبق ان وعد به واعلن فى المجلس انه تم مد مظلة التأمين الصحى حتى شملت مليونا ومائتى الف منتفع جديد اى بزيادة ٢٠ بالمـائـة عن المستهدف وتعمل الحكومة فى هذا العام على الاستمرارفى تحقيق هذا المعدل المرتفع .

ثم يأتى بيانه امام المجلس ايضا فى نوفمبر ١٩٨٢ حيث اعلن : انه قد بلغ اجمالى المنتفعين من التأمين الصحى ٢٫٧٠٠٫٠٠٠ خلال عام ٨٢ ـ ١٩٨٣ . ومن المتوقع ان يصل هذا العدد الى ٥ر٥ مليون منتفع باستكمال الخطة التى تنتهى فى منتصف عام ١٩٨٧ .

ومن خلال تتبـع البيانات السابقة نجد ان عدد المنتفعين فى زيادة مطردة حتى تقترب من تغطية جميع المواطنين فى عام ١٩٩٠ طبقا للخطة الموضوعة فى ذلك وحيث لم توجد خطة منفذة من قبل فى هذا المجال . وبذلك يمكن تطبيق تأميم الطب وان كانت الصعـوبـة ايضـا تنـدرج فى جوانب اخرى كانتشار العيادات والمستشفيات الخاصة باسعار متزايدة دوما . وان كان يمكن التأميم بالنسبة للطبقات ذات الدخل المحدود وهم موظفى الحكومة والعاملين بالقطاع العام او الهيئات والمصالح التابعة للحكومة ايضا .

واما عن استيراد الادوية فقد وصلت فى عهد رئاسة الحكومة الى اكثر من خمسة وستين وكالة ومكتب لاستيراد الادوية من الخارج .

واذا اعدنا كلمة العضو ايضا فنجد ان بعض ما كشفه من سلبيات خاصة بممارسة الاطباء لعملهم فى اطار عملهم الحكومى . وقد وجدت حلولا على مدى السنوات اللاحقة لكلمة العضو . كتقرير بدل تفرّغ نقدى يحصل عليه الأطباء الذين ليس لديهم عيادات خاصـة كما سمح بالاطباء ايضا بالحصول على رسوم اخرى مقابل كشف خاص وان كان فى اطار عمله وهكذا .

فقد بدأت الكلمة بفكرة مثالية . وسارت خطاها نحو تحقيق الأمثل وإن كانت ليس المثالية والتى تخضع اولا واخيرا لتوافر الامكانيات المادية المتاحة فى ظل السنوات السابقة واللاحقة ولكنها خطوات . . على طريق الامثل . . ولتكن كذلك .

# ١٥

## الخطف : رجل او امرأة ...

تكررت حوادث خطف الاطفال والرجال ولاسيما فى مديريتى سوهاج وقنا . . وقد فرض المجرمون اتاوات على الاهالى لرد المخطوفين مع تهديدهم بالقتل اذا ابلغوا البوليس وقد ارتكبت جنايات قتل بالفعل لهذا السبب . فما هى الاجراءات الحازمة التى اتخذتها أو تنوى اتخاذها الوزارة للقضاء على هذه الجريمة البشعة ومقترفيها بعد ان روعت الاهالى ؟

هذه الكلمة والسؤال الذى اعقبها كانت من العضو عبد الرحيم محمد القاضى لوزير الداخلية زكريا محى الدين فى أواخر شهر يناير عام ١٩٥٨ الذى رد على العضو قائلا :

جرائم الخطف من الجرائم التى يعرفها المجتمع المصرى منذ وقت طويل ويزداد ارتكابها فى بلاد الوجه القبلى وخصوصا فى مديريتى قنا وسوهاج حيث يساعد على ذلك زراعات القصب والذرة تلك الزراعات ذات المساحات الشاسعة المتشابكة الاطراف وكذلك الجبال المحيطة بهاتين المديريتين الامر الذى يسهل للجناة وسيلة اخفاء ضحاياهم ويسبب صعوبة البحث عنهم . وتكتنف تلك الصعوبات صعوبة اخرى هى احجام المجنى عليهم وذويهم وشهودهم عن الارشاد عن الجناة او المساعدة فى ضبطهم او حتى مجرد الابلاغ عنهم مما يزيد الامر تعقيدا لدى رجال البوليس ويعدم الدليل أمام سلطات التحقيق والقضاء .

لذلك كانت الوزارة حريصة على استصدار تعليماتها الى رجال الامن ببذل كل الجهود للبحث عن هذه الجرائم دون انتظار الابلاغ عنها وتراقب الوزارة تنفيذ هذه التعليمات مراقبة فعالة .

ثم استطرد قائلا : وقد كان للمجهود الذى بذله رجال الامن منذ قيام حكومة

الثورة عام ١٩٥٢ فى محاربة الجرائم بوجه عام وجرائم الخطف بوجه خاص ان نقص عدد جنايات الخطف فى خمس السنوات الاخيرة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ سبعا وعشرين جناية من جنايات الخطف عى خمس السنوات التى سبقتها من ١٩٤٧ ـ ١٩٥١ اذا أصبحت الجنايات فى المدة الاولى ١٧٦ بينما كانت فى المدة الثانية ٢٠٢ حالة .

والوزارة جادة فى اتخاذ كل الوسائل والاجراءات المحكمة للقضاء على هذا النوع من الجرائم . وقد امرت الوزارة هذا العام بامداد مديريتى قنا وسوهاج بعدد كاف من الضباط والقوات ولاسيما فى مواسم زراعة القصب لمطاردة الجناة بامدادهما بعدد كاف من السيارات وخصوصا فى المواسم السابق ذكرها لحاجة المرور والدوريات . واعتمدت الوزارة المبلغ اللازم فى الميزانية لانشاء نقطة بوليس للكلاب البوليسية فى منطقة نجع حمادى وهى محور جرائم الخطف بين مديريتى قنا وسوهاج وجار اتخاذ الخطوات التالية لاتمام هذا المشروع . وتفكر الوزارة فى اعداد لنشات بخارية سريعة تتمكن قوات البوليس بها من ربط شاطىء النيل بعضهما ببعض وتأمين الاتصال بينهما ومطاردة المجرمين عند انتقالهم من شاطىء لاخر .

وهنا اذا كان لنا تعليق فان نقص عدد جنايات الخطف فى الفترة التى ذكرها الوزير فبالطبع هى راجعة الى تطبيق قانون الاصلاح الزراعى على كبار الملاك الذى كانت أولادهم محل هذا الخطف حيث صودرت املاكهم كما ان كل جديد فهو مريب . فالثورة آتت وكان لا بد من المجرمين ان يكونوا على حذر وترقب لهذا الجديد ولذا فهذا النوع من الجريمة وغيرها قد قلت تبعا لهذا التغيير من عهد الى عهد .

وان كان بالطبع ايضا فان نوعية المزروعات وان كانت ليس مساعدا رئيسيا فى الخطف فمنها ايضا كانت جرائم الثأر . كما ان عمليات الخطف احيانا كانت تتم لتسوية بعض الخلافات العصبية بين الاسر وبعضها .

وبالطبع لم يحدث ما كان يفكر فيه الوزير من حيث تدبير لنشات لتعقب مجرمى هذه الجناية . وانه اذا كانت هناك لنشات فى عصرنا الحالى فهو للتفتيش على الصيادين للتأكد من صيدهم المطابق للقانون وهى ما سميت بشرطة المسطحات المائية .

ثم رد العضو على الوزير معقبا بقوله : من المؤسف حقا ان عصابات تقوم بخطف الاطفال أو بخطف الرجال الاشداء الفخام . . . وهنا ضحك الاعضاء فعقب العضو من خلال ضحكهم قائلا : ان الحالة فى الحقيقة لا تضحك بل انطبق عليها المثل شر البلية ما يضحك . ثم استطرد قائلا : اذ أن عصابات الخطف بنجع حمادى بالذات تقوم بخطف الناس جهارا نهارا . وقد حدث ان قاوم هذه العصابة رجلان فكان مصيرهما القتل والقضاء على هذه الحوادث يحتاج الى عدة اجراءات منها تعديل القانون بتشديد عقوبة هذه الجريمة بحيث لا تقل عن الاشغال الشاقة المؤبدة اذ لا يجوز ان نساير القانون الفرنسى الذى يقضى بعقوبة مشددة على من يسرق عنزة بالقوة ولا يشددها على من يخطف صاحب هذه العنزة . ولذا أكرر ما قلت وهو انى اطالب بتعديل القانون بحيث لا تقل العقوبة فى هذه الحالة عن الاشغال الشاقة المؤبدة . فصفق له الاعضاء ثم استدرك قائلا : وهناك امر اخر يعد من اسباب هذه الجريمة وهو الفقر اذ أن الدافع لهذه العصابات على الخطف انما هو الحصول على المال .

وهنا حدثت ضجة فى القاعة وكأن الفقر وليد للعهد . . منتهى الحساسية التى لا محل لها . ومع ذلك فلا يمكن ان يكون الفقر دافعا لذلك حيث ان المختطفين يطلبون فى غالب الاحيان فدية أو اتاوة بمبالغ كبيرة تصل الى المئات والالاف من الجنيهات فليس من المعقول ان يتجه فقير لهذه الجريمة من اجل هذه المئات فالفقير يتجه غالبا الى العشرات مثلا . .

وقد ضرب العضو مثلا لذلك وان كان فى غير محله فهو محل تفسيرنا السابق حيث قال : وحسنا فعلت السيدة العضو امينة شكرى عندما طلبت الى سارق حافظتها ان يردها اليها بما فيها من اوراق وان يحتفظ لنفسه بما فيها من نقود مما دفع السارق الى الاستجابة الى طلبها .

وهذه الجريمة تحولت الى النساء فى احدى الفترات بالسبعينات مما حدا بالعضوة كريمة العروسى ان تتقدم بسؤال لوزير الداخلية فى شهر يناير ١٩٧٦ - تساءلت فيه عن اسباب ظاهرة تفشى جريمة خطف النساء والاعتداء عليهن بالقوة خلال السنتين الماضيتين وما عدد هذه الجرائم التى ارتكبت من هذا النوع وعدد الجرائم التى ارتكبت بالاعتداء على الاطفال من الجنسين وما الاجراءات التى اتخذتها الوزارة

لوقاية المجتمع من انتشار هذه الجرائم ولكن للاسف لم يجاب على سؤالها هذا .

وفى الآونة التى تساءلت فيها العضوة وقبلها بعد سنوات كان قد افرج الرئيس انور السادات عن المعتقلين السياسيين فى عام ١٩٧١ وتبع ذلك الافراج عن المعتقلين المسجلين خطر وبالطبع فان هؤلاء الاخيرين كان لابد ان يشذ احدهم او القليل منهم فارتكب جناية خطف النساء للاعتداء عليهن جنسيا .

ومن خلال ما اشيع فى هذا تعدد البلاغات فى هذا الاتجاه ولكن بالبحث رؤى ان بعض العاهرات تدعى ذلك على بعض قواديها للتخلص منهم واحيانا تدعى ذلك بعض الفتيات والنساء المنحرفات تبريرا لضبطهم اثناء ممارستهم الجنس مع بعض الاصدقاء تخلصا من هذا الموقف امام ذويهم والمجتمع . ورغم ذلك فقد اختفت هذه الظاهرة المفاجئة عندما اكتشف حقيقتها .

واما عن الاعتداء على الاطفال من الجنسين فلم يتعدى هذه الجريمة عدد اصابع اليد وإن كان مجموعها ابان هذا السؤال ربما اعطى انطباعا انها ظاهرة .

ولكن الصحف اليومية تطالعنا يوميا باختفاء بعض الاطفال وغالبا يكون هذا بسبب ظروف عائلية واجتماعية لهم واحيانا بالتيه عن مكان المنزل او المدرسة . . والوعى يزيد يوميا ايضا لدى المواطنين نحو انحسار ظاهرة الاختفاء .

# ١٦

## مؤامرات بالأمس .. ولليوم أيضا

مما لا شك فيه . عندما كانت مصر تحتل من قبل الاستعمار الانجليزى . فليس هناك بد من حبك المؤامرات ضدها حيث انها واقعة تحت السيطرة الاجنبية واعداءها لا يريدون اكثر من ذلك .

ولكن عندما جلى هذا الاستعمار وبدأت مصر تستعيد جزء من مكانتها الطبيعية على خريطة العالم . بدأت المؤمرات والمناوشات تدبر لضربها .

ومما لا شك فيه ايضا ان عملية المؤمرات مازالت حتى الان . . وسيبدو ذلك منذ الخمسينات حتى الثمانينات . .

وفى ذلك كانت هناك مناقشة فى اخر شهر يناير عام ١٩٥٨ حيث كان قد تقدم العضو كمال الدين رفعت بسؤال للدكتور محمود فوزى وزير الخارجية حينذاك حيث عرض تساؤله بقوله : يدبر كثير من المؤامرات ضد البلاد ويتخذ المتآمرون فى بعض الدول العربية الشقيقة مركزا لنشاطهم كما تدفع فيها اموال طائلة لتمويل هذه المؤمرات فما هو موقف الحكومة ازاء هذه المؤمرات ؟ وهل جرى اتصال بهذه الدول للحد من هذا النشاط الضار بأمن البلاد

فرد وزير الخارجية حينئذ فقال : تتخذ الحكومة من هذه المؤمرات موقفا بالغ الحزم واليقظة والايجابية وهو موقف يصاحبه شعور هو مزيج من الازدراء والسخرية ومن ادراك ما هنالك من تبييت لشر مستطير وقد قامت الحكومة ولازالت قائمة فى هذا الشأن بكل ما يلزم وما لزم من اتصال وتحوط ومتابعة واجراء وكان اخر مثل لذلك ما قامت وما تقوم به ازاء المؤامرة الأخيرة التى كان مركزها بيروت . ومما تعنى به الحكومة بهذا الصدد تقصى مصادر التآمر وخلاياه ووسائله ودوافعه وخططه . واهدافه .

وعلى قدر ما فى التآمر والمؤامرات ذاتها من خطورة وما تنطوى عليه من احتمالات فانه لا يقل عنها فى شىء ما يلابسها من اوضاع ونظريات ومركبات . وفى ضؤ هذا يتضح الى حد الاقلاق والا يلام ان التآمر ضد مصر من المستعمرين والمستغلين . واعداء السلام العالمى والكرامة الانسانية امر طبيعى اذ هى تقول بالتحرر وبتقرير المصير ويملىء الفراغ من قوة البلاد والمناطق وذاتها لا من خارجها وبالا يتخذ الاقتصاد أو بيع السلاح او سواهما تكأة لا حياء الاستعمار بوجوب احترام الشعوب كبيرها وصغيرها ومجانية العدوان على كيانها .

وللتآمر شخصية مثيرة ذات الوان كثيرة وشكول له فلسفته بل فلسفاته له مده وجزره وتربعه وثباته له صلته بالزمان فى انحائه وله ارتكازه ومراكز انطلاقه ثم له شياطينه وخدمه وحشمه وحجه المقربون . ثم كلمة عن حليفه الاكبر : أفرأيتم الترابط الوثيق بين التآمر والاستعمار ؟ لقد عاش الاستعمار بعد اوانه ورد الى ارذل العمل لكيلا يعلم بعد علم شيئا . ولكنه بطبيعة صلب العود شديد الرأس وهو جليف منطقى للتآمر فهما صنوان لا يفترقان .

وثم استدرك ونبرته تعلو فيقول : وهل ننسى المؤامرة الكبرى ، مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر ؟ وهل ننسى او نتجاهل معركة الماضى والحاضر يشنها المتآمرون على مصر لعزلها واعنائها وتسوىء سمعتها والنيل من كرامتها ؟

ثم انظروا ـ لا أراكم الله مكروها ـ الى تآمرهم فى اوكارهم وخباياهم . . تآمرهم على الحق والصدق وزعمهم ان مصر مخلب قط لموسكو وهم يعلمون كل العلم ان هذا البلد اليوم من كبار الاسود . فصفق له الاعضاء ثم استطرد قائلا : وما بالهم وهم يلقفون بلهفة من فوق الموائد ومن تحتها ما يبيعون به بلادهم وانفسهم اما بالهم وهم ممعنون فى ذلك يقولون ان يد مصر حمراء مستعارة وهم لا شك يرون فى غير لبس وفى اثم وضوح انها يد اصيلة بيضاء من غير سؤ عربية لا شرقية ولا غربية مسلمة لاشبه فيها ناصع لونها تسر الناظرين . وهنا صفق له الاعضاء على هذا الغزل السياسى فى مصر . ولكن يبدو ان هذه الاجابة لم تقنع او تشفى فضول العضو الذى رد قائلا : الاحظ ان الوزير لم يدل بشىء عن الاجراءات التى اتخذتها الحكومة فعلا ازاء هذه المؤامرات وازاء الحكومات العربية التى تدبر تحت بصرها هذه المؤامرات . وفى الواقع اننى اقصد بهذا السؤال حكومة لبنان . فلبنان كان ولا يزال مركز

للمؤامرات ضد القومية العربية وضد الشعوب العربية وضد الشعب اللبنانى نفسه . . فالحكومة اللبنانية الحالية تحمى المتآمرين وتحمى المؤامرات فتأوى تحت سمعها وبصرها الخونة والمتآمرين من المصريين والسوريين من عملاء الاستعمار . ولعلكم علمتم بنبأ المؤامرة الاخيرة وكيف دبرت في لبنان . وكان الخائن مرتضى المراغى والخائن حسين خيرى يدبران هذه المؤامرة تحت سمع وبصر الحكومة اللبنانية .

لم يقتصر الامر على ذلك بل كانت المؤامرات تحاك تحت سمع وبصر الحكومة اللبنانية ضد الشعب السورى فكان لبنان يأوى القتلة والخونة والسفاحين من اعضاء الحزب القومى السورى الذين كانوا يبغون احداث انقلاب فى سوريا . والواقع ان تاريخ الاستعمار فى لبنان له ارتباط وثيق بهذه المؤامرة .

ثم قال موضحا حديثه : لقد حاول الاستعمار استغلال الطائفية والدين فى مؤامراته ضد العالم العربى كما فعل الاستعمار هنا فى مصر اذ كان يبرر بقاءه بحجة حماية الاقلية . ولكن تضامن الشعب المصرى فى ثورة ١٩١٩ احبط خطة الاستعمار ويحاول الاستعمار الان هذه المحاولة فى لبنان بايهام اخواننا المسيحيين فى لبنان بان القومية العربية خطر على كيان لبنان المسيحى والواقع ان هذا خطأ - والاستعمار فى نفس الوقت يدعى انه يحمى الاغلبية المسلمة فى قبرى من الاكثرية المسيحية - فالقومية العربية بالذات أو أية قومية لا ترتبط بدين أو بتقاليد او بلغة فالهند مثلا تجمعها قومية واحدة هى القومية الهندية فبالرغم من تعدد اللغات والاديان والعادات والتقاليد فى الهند فان الهنود تجمعهم قومية واحدة نظرا لارتباطها بمصالحهم المشتركة .

ان اخواننا المسيحيين فى لبنان يعانون من وسائل هذا الاستعمار ومن ألاعيبه ومؤامراته ولكن الشعب اللبنانى الذى طرد الاستعمار من اراضيه بعد الحرب العالمية الثانية يقف الان موقفا صامدا ضد مؤامرات الاستعمار .

وانى اطلب من الحكومة أن تقف موقفا حازما ازاء الحكومة اللبنانية الحالية للحد من هذه المؤامرات التى توجه الى مصر وسوريا .

وهنا عقب الوزير الدكتور محمود فوزى بقوله : كثيرا ما يكون من غير الصالح القومى ولا من طبيعة الاشياء ان تدلى الحكومات بتفاصيل ما تقوم به بشأن امور كالتى نحن بصددها الآن . وعلى انى اؤكد لهذا المجلس وللسيد العضو من جديد ان حكومة مصر ملاحقة التآمر والمتآمرين اينما كانوا متابعة حركاتهم مفتحة اعينها واذانها منتبهة الى ما يحاك من دسائس ومؤامرات وفيما عدا هذا الا اريد ان اكرر مرات كثيرة فى المستقبل اذا اتيح لى ذلك التكرار القول بان للسيد العضو ـ وله كامل الحق فى ذلك ـ قد مارس حرية كبرى من حرياته وهى حرية الكلام وانا كوزير للخارجية امارس حرية اخرى تقابلها هى حرية السكوت . . فصفق له الاعضاء على هذا التعبير الدبلوماسى .

وبعد ما يقرب من ربع قرن . ربما يستوقفنا ما دار فى قاعة البرلمان من حوار سابق حيث ان جزء غير قليل منه والمحاذير التى اعلنت حينذاك قد وقعت فيها لبنان وسوريا وبعض الدول العربية الاخرى بل وايضا فان المؤامرات التى حدثت ودبرت لمصر قد اشتركت فيها ايضا بعض هذه الدول .

فأما عن المؤامرات التى دبرت لهز مصر من كيانها السياسى والاجتماعى فقد بدا ذلك فى تحرك بعض الجماعات المتطرفة المسلحة فى منتصف السبعينات واوائل الثمانينات لهدم هذا الكيان . فقد اعلن مرات عديدة عقب القبض على بعض هذه الجماعات ابان تآمرها ان رؤوسها افراد غير مصريين بل ان التخطيط لها من الخارج ولاسيما من الاردن وسوريا والسعودية وليبيا والكويت . بل ان المؤامرة التى اودت بحياة الرئيس انور السادات فى اكتوبر ١٩٨١ كان من تنظيم خطط له متآمر اردنى الجنسية وقد خرج من البلاد قبل تنفيذ هذه المؤامرة بشهر . وللاسف لم تتمكن السلطات المصرية من القبض عليه أو اللحاق به . وهذا ما اعلنته اجهزة الامن بالنسبة لجنسية رؤوس المتآمرين .

اما بالنسبة للبنان وما كانت تموج به من اختلاف فى الطائفية . . والذى فتر بعض الوقت ثم عاد مرة اخرى حتى اودى بحرب اهلية ثم دخول بعض الجيوش الاجنبية عن لبنان تحت شعار حمايتها وتصفية الخلاف والحرب الاهلية . فهذا ايضا قد طرح بصورة اكثر عما وقعت فى قاعة البرلمان بعد ما يقرب من خمسة وعشرين عاما حيث

ناقش المجلس ازمة لبنان الذى كان النذير المصرى لها يحذر من وقوعها منذ ما يقرب من ربع قرن .

وقد دار النقاش فى القاعة اثر القاء تقرير للجنة المشتركة من لجنة الشئون العربية ومكتب لجنة العلاقات الخارجية برئاسة محمد حامد محمود وزير الحكم المحلى السابق حيث كان مقرره الدكتور محمد عبد اللاه وكان ذلك فى شهر مايو من عام ١٩٨٢ حيث اعلن المقرر قائلا : كان اول ميثاق وطنى لبنانى عام ١٩٤٣ عقب الاستقلال من الاستعمار الفرنسى وهو اتفاق عرفى غير مكتوب ثم بين اول رئيس جمهورية لبنانى واول رئيس وزراء لبنـانى مبنيًا على فكرة التوازن الطائفى ايضا الى حد التضحية بالمصلحة العليا . وبرغم ان كانت لهذا التوازن فى وقت من الاوقات مبررات حتى لا تفرض فئة نفسها على الاخرى الا ان المبالغة فى هذا النظام سلب الشعب حريته ولم يؤد الا الى اضطراب الحكم وعدم ثبات الوزارات واصبحت المجالس النيابية لا تمثـل مصـالح الشعب وانما تمثل فئات معينة واضحت قوانين الاحوال الشخصية عوامل تفتيت للوحدة الوطنية حيث اصبحت الامور المتعلقة بالفرد من اختصاص الطائفة وغدت كل طائفة بمثابة دولة داخل الدولة . واصبح النظام السياسى فى لبنان يعتمد على مبدأ توازن دقيق بين قوى مختلفة وفئات مميزة ومراكز قرارات متشعبة وجميعها مكرهة على انتهاج اسلوب والتفاهم لئلا يختل التوازن فتنتشر الفوضى ويعم الخراب فتصاب مصالحها بالضرر . فالانصهار الوطنى غير قائم لان كل جماعة أو فئة او طائفة تعتبر نفسها مجتمعا قائما بذاته تربطه بالمجتمعات الطائفية الاخرى روابط واهية تفرضها فكرة الاستمرار فى التعايش وصيانة المصالح . . والنتيجة المنطقية لهذا الوضع الاجتماعى ان تتحول الحياة السياسية فى البلد الى عمليات ضغط او عنف او تهديد باللجؤ الى القوة .

ومجتمع شأنه هذا مالم ينصهر فى بوتقة وطنية يعلو فيها الصالح للوطن على كل الاعتبارات الطائفية يمكن ان تشتعل فيه نار الفتنة المدمرة الا وهى الاسباب . وهذا هو ما حدث فعلا للبنان عام ١٩٧٥ عندما قامت الحرب الاهلية فيه .

أمـا عن وجـود المقـاومـة الفلسـطينية على ارض لبنـان فقـد حاولت استغلال التنـاقضـات الطائفية فى الواقع اللبنانى من اجل العمل باستقلال عن مؤسسات الـدولـة وبعيدا عن اشرافهـا . فقد حاولت القوى اللبنانية المختلفة هى الاخرى

الاستفـادة من الوجود الفلسطيني ليقو مآربها الذاتية الامر الذى نفض الغبار عن جذوة التعصب الطائفى الخامد وكان من الاسباب المثيرة والباعثة للمشاعر الطائفية من ركودها .

ورغم كل التفسـيرات السياسية والاجتـماعية والاقتصادية التى يطرحها الواقع اللبنانى للازمة اللبنانية الا ان هذه الظروف كانت ارضا خصبة لتحقيق جملة اهداف يمكن ان تستفيد منها اسرائيل بتفجير الوضع فى لبنان واستمرار الوضع غير المستقر لفترة طويلة .

ثم من ناحية اخرى فقد اصبح الوجود الفلسطيني فى لبنان يمثل خطرا على امن اسرائيل خصوصا بعد ان استفادت المقاومة الفلسطينية من المشاركة فى حرب اكتوبر وصار بوسعها الاعتماد على الدرع العربى لتخفيف تاثيرات الردع الاسرائيلى المباشر ضدها . ومن هنا لجأت اسرائيل الى مجموعة من الاجراءات والتدابير الوقائية لمنع دخول العمل الفدائى من لبنان فأقامت جدارا من الامن وكشفت عملياتها الانتقامية وصعدتها على قوى الحدود فى الجنوب وعلى المخيمات وقدمت مساعداتها للمليشيات اليمينية المناوئة للوجود الفلسطيني فى لبنان . وكان هدف اسرائيل من ذلك هو دفع الطرفين اللبنانى والفلسطيني الى الصدام المسلح ومنع لبنان من التوجه نحو المعسكر العـربى وعـدم استغـلال امكـانـات الاراضى اللبنـانية فى حالة نشوب حرب فى المستقبل . واقامة حزام امن فى الجنوب من القوات اليمينية المنشقة . وتوريط المقاومة الفلسطينية فى لبنان فى معركة تستنزف قواها وتفقدها الدعم العربى .

واخيرا فان استثارة التناقضات الموجودة فى الواقع اللبنانى يمكن ان يصطنع قضية لبنانية مكان القضية الفلسطينية يعطل قدرات الامة العربية ويشغلها فى قضايا جانبية من ناحية وتحول اهتمام الرأى العام العالمى عن القضية الفلسطينية الى قضية جديدة من ناحية اخرى .

ثم كان يوم ١٣ ابريل عام **١٩٧٥** الذى كان بمثابة الشرارة التى اشعلت نار الحـرب الاهلية اللبنـانية حيث وقع حادث عين الرمانة . فاثناء الاحتفال بافتتاح كنيسـة جديدة بحضـور رئيس حزب الكتـائب اغلق الحى الذى تقع به الكنيسة كاجراء أمن وحاول بعض السائقين اقتحام الحي فتصدى له مسلمون واطلقوا عليه

الرصاص وعلى الاثر تفجرت الازمة اللبنانية على اوسع نطاقها وتحولت الى حرب اهلية طاحنة مدمرة حصدت فى طريقها كل شىء وفرض المتطرفون دخولها على العنصر الفلسطينى عندما اطلق رجال الكتائب النار على سيارة كانت تقل عددا من الفلسطينيين تصادف وجودها فى عين الرمانة اثناء الحادث .

ومن ثم فإزاء تدهور الاوضاع فى لبنان جرت محاولات من جانب الدول العربية لاحتواء الازمة كان من بينها اتصالات جرت بين بيروت ودمشق للاتفاق على اسس للحل الشامل اسفرت عن تقديم الرئيس سليمان فرنجية الى الشعب اللبنانى ما عرف باسم الوثيقة الدستورية التى لم تكن سوى تكريس طائفى للرئاسات الثلاث فى الدولة - رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابى ورئيس الوزراء وعلى هذا رفضتها الهيئات الاسلامية . وكان من نتيجة ذلك ان جرت صفوف الجيش بعض الحركات الانقلابية والحركات المضادة لها وانتقلت المواجهة الى تشكيلات الجيش ذاته .

ولم تجد الجامعة العربية بدا من التدخل فكان ان عقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى اكتوبر عام ١٩٧٥ واصدر بيانا ناشد فيه الاطراف المتصارعة ضبط النفس وانهاء الاقتتال ولكن الموقف ازداد تفاقما بين سوريا والمقاومة الفلسطينية ولم تجد الجامعة بدا من عقد مؤتمر وزراء الخارجية مرة اخرى فى شهرى يونيو ويوليو عام ١٩٧٦ واسفر الاجتماع عن قرار بارسال قوات عربية رمزية من سوريا والسعودية والسودان والجزائر وفلسطين لحفظ الامن والسلام فى لبنان ولكن اطلاق النار لم يتوقف .

ثم استطرد مقرر اللجنة الدكتور محمد عبد اللاه قائلا : ولكن اذا ازاء هذا الوضع المتدهور وتشديد القوات السورية ضغطها على القوات الفلسطينية والقوات التقدمية المتحالفة معها كان لابد من تحرك سريع يوقف تلك المذابح ويعمل على انهاء الازمة ويحافظ على امن لبنان وسلامة واستقلاله وسيادته ووحدة اراضيه وحماية المقاومة الفلسطينية فى نفس الوقت .

فانعقدت مؤتمرات القمة العربى السادس بالرياض فى الفترة من ١٦/ - ١٨/ اكتوبر عام ١٩٧٦ وصدرت عن هذا المؤتمر عدة قرارات من اهمها : وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال من قبل جميع الاطراف بصورة نهائية اعتبارا من ٢١ اكتوبر

١٩٧٦ . وتعزيز قوات الامن العربية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بأمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصيا . وكذالك تنفيذ اتفاقية القاهرة والالتزام بمضمونها نصا وروحا وتأكيد الالتزام باحترام سيادة لبنان وسلامته ووحدة شعبه وارضه .

وقد صادق مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى القاهرة يومى ٢٥ و ٢٦ اكتوبر عام ١٩٧٦ على هذه القرارات واكد فى بيانه الختامى رفض تقسيم لبنان تحت اى صورة من الصور او اى شكل من الاشكال واكد الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية عدم المساس بوحدة اراضيه او التدخل فى شئونه الداخلية .

ولم تكن هذه القرارات بالطبع لترضى اسرائيل لانها ستسمح بعودة العمل الفدائى ضدها من منطقة العرقوب فى الجنوب .

ولهذا حرصت اسرائيل على تهيئة الظروف لنقل الحرب الاهلية الى الجنوب ووجدت استجابة لذلك لدى العناصر اليمينية المناوئة للفلسطينيين وقام تحالف اسرائيلى يمينى جعل الجنوب اللبناى اهم نقطة ساخنة فى العالم العربى تكون اسرائيل المستفيد الأول من اشعال نارها .

وبدأت الوحدات اليمينية التى تدعمها وتدربها اسرائيل توسع نطاق عملياتها العسكرية للسيطرة على مراكز استراتيجية فى الجنوب متجاهلة مقررات قمة الرياض من اجل ابطال مفعول اتفاقية القاهرة . وقد شكلت سلسلة القرىٰ التى سيطرت عليها هذه الوحدات حزام أمن لاسرائيل . وكانت النتيجة ان نقلت كل القوى المتصارعة الميدان الى الجنوب ولقد قامت الامم المتحدة بارسال قوات طوارىء دولية الى الجنوب اللبانى للمساعدة على استتباب الامن ومساعدة السلطة الشرعية اللبنانية على اعادة فرض سيطرتها على البلاد . الا ان اسرائيل والقوات اليمينية المتحالفة معها حالا دون تحقيق ذلك .

ومع ازدياد تورط القوات السورية فى لبنان تزايدت على سطح الازمة توترات جديدة بين هذه القوات والسلطة الشرعية فى لبنان من ناحية وبينها وبين قوات الكتائب اليمينية من ناحية اخرى . وازاء استمرار تردى الاوضاع عقد وزراء خارجية الدول العربية المشتركة فى قوة الردع مؤتمر بيت الدين فى اكتوبر سنة ١٩٧٨ وجاءت

معظم قرارات المؤتمر ترديد أو تأكيدا لقرارات مؤتمرات قمة الرياض والقاهرة .

ثم كانت الازمة اللاحقة . . بين سوريا والكتاكب فى زحلة ثم التدخل العسكرى السافر الاسرائيلى للبنان . . وغزوها ومذابحها هناك للفلسطينيين وعلى ذلك فكما يقول التقرير البرلمانى ان حقائق الموقف حاليا يبدو فى ان سوريا تمكنت من احتلال بعض التلال المحيطة بزحله الامر الذى يؤمن خطوط وامداد قواتها فى لبنان ويمنع تطويق قواتها فى الدفاع . كما ان الكتائب من جهة اخرى حققت بعض المكاسب العسكرية بتدعيم مواقعها فى زحلة وصمودها امام قوات الردع السورية كما حققت الكتائب ايضا بعض الايجابيات السياسية فى مواجهة سوريا دوليا ومحليا .

اما اسرائيل فقد كشفت الازمة صراحة عن تحالفها مع الكتائب وتعدى ذراعها الطويل فى لبنان منطقة الجنوب بتصريحات المسئولين فيها عن التزامهم بحماية المسيحية فى لبنان .

وبعد فالتاريخ يدور اليوم . . دورة عكسية . . وازاء استفحال الازمة وتهديدها لسلام منطقة الشرق الاوسط فان المفاوضات بدأت . . وتسير . . لتحقيق السلام المنشود .

# ١٧

## السياسة وزير .. وليست وزارة ..

فى خلال الثلاثين عاما الماضية . . تعاقب على المسئولية الوزارية فى كل مجالات الحياة بمصر ما يقرب من ثلاثمائة وزير . بل ان الوزارة الواحدة قد تعاقب عليها ما يزيد عن عشرين وزير احيانا . وربما كان هذا لا يضر لو ان كل وزارة لديها من الاستراتيجية بعيدة المدى والتى لا تتأثر بأى تغيير او تعديل وزارى . اللهم اذا كان هذا التعديل أو التغيير الغرض منه دفع البرنامج التنفيذى لهذه الاستراتيجية قدما للامام او تطوير العمل والاسلوب او استحداث ما يطرأ على العالم من متغيرات فيؤتى بمن لديه قدره على تكييف هذه المتغيرات مع الاستراتيجية والتكتيك المناسب لها .
الا ان التعديل والتغيير كان بعيد عن هذا وذاك تماما ومع ذلك ففى كل تعديل او تغيير كانت تطالعنا عناوين كبيرة كمبررات لهذا او ذاك كالمرحلة القادمة او المستقبل البعيد او المنعطف التاريخى او ماشابه ذلك . وربما احد الاعضاء قد انشغل بهذه القضية السياسية اولا والادارية ثانية واثارت لديه القلق على المستقبل والتخوف من التغيير المستمر والاطمئنان على موضوعية وفاعليته .

فقد استقال الدكتور عبد الرازق صدقى وزير الزراعة فى اول يناير ١٩٥٨ فتولى مسئولية الوزارة المهندس سيد مرعى بالاضافة الى عمله كوزير دولة للاصلاح الزراعى وهنا كما سبق القول تساءل العضو على الشيشينى بالقاعة قائلا : سبق لى ان تقدمت بطلب مناقشة للسياسة الزراعية على ضوء بيان السيد وزير الزراعة السابق والان يتولى وزير الزراعة وزير جديد فهل سيدلى سيادته بيان جديد او انه سيتبنى سياسة سلفه ؟

رد رئيس المجلس قائلا المفروض ان السياسة الزراعية التى وضحها السيد وزير الزراعة السابق فى بيانه هى سياسة الحكومة ووزير الزراعة الحالى عضو فيها . . مع العلم بأن رئيس المجلس كان وزيرا للتخطيط قبل اختياره رئيسا للبرلمان .

وعقب المهندس سيد مرعى وزير الزراعة ( الجديد ) والدولة للاصلاح الزراعى قائلا : السياسة الزراعية التى تبنتها حكومة الثورة مستمرة وكل ما ستضيفه اليها انما هو برنامج تنفيذى والمفروض ان لجنة الشئون الزراعية بالمجلس ستناقش او ناقشت فعلا السياسة الزراعية كما تقدم بها السيد وزير الزراعة السابق . وارجوان القى الليلة بيانا يلقى بعض الضوء على البرنامج التنفيذى الزراعى الذى كان هو او جزء كبير منه محل مناقشة فى الجلسة الماضية .

ثم رد العضو بقوله : أفهم من هذا ان بيان السيد وزير الزراعة الذى سيلقيه الليلة سيضمن نواحى جديدة .

فتدخل رئيس المجلس ليؤكد خط الحكومة الثابت بقوله : السيد وزير الزراعة اوضح ان السياسة الزراعية التى تتضمنها بيان السيد وزير الزراعة السابق انما هى سياسة حكومة الثورة وانها مستمرة وان البرنامج الذى اشار اليه السيد وزير الزراعة انما هو برنامج تنفيذى فقط .

ويبدوا ان العضو لم يقتنع فحاول طرح تساؤول بزاوية مؤكدة من جانب الحكومة فقال : هل هو برنامج تنفيذى للسياسة التى تضمنها بيان السيد وزير الزراعة السابق . ؟

وحينئذ اضطر الوزير للتأكيد مع اضافة اخرى فقال : هو برنامج تنفيذى لتلك السياسة مع تعديل فى بعض نواحيها .

وهنا وكان العضو اراد أن يؤكد تخوفه او هواجسه من مثل هذه التغيرات المتعاقبة سريعا ولاسيما ان الوزير السابق قد استقال لترشيحه فى منصب دولى .

فقال : اذن نحن ازاء بيان جديد بخصوص السياسة الزراعية .

واستمر مثل هذا التغيير او التعديل الوزارى واستتبعه كذلك السياسة الزراعية بغض النظر عن وجود استراتيجية او سياسة عليا وانما ربما التعديل او التغيير تكتيكى فقط . كما ان التعاقب الوزارى المتلاحق لم يعط فرصة لاى وزير فى اقرار سياسة

مستمرة نسبيا او تستقر هذه سنوات وانما اصبحت كل وزارة هى الوزير اى شخص واحد اما ان يعمل او لا يسعفه الوقت الذى يبقى فيه بوزارته . . وبالتالى كان لذلك تأثير سلبى كبير على التنمية الاقتصادية والخطوط السياسية المفترض عدم تغييرها فى حياتنا العامة وعلى ذلك نختار هذا او ذاك نؤتى اشواكه فى هذه الاونة وعسى ان يتعلم او يعي منا اليوم ما كان بالامس .

# ١٨

## العدو ... الصديق ؟

من المعروف تاريخيا أن البنك الدولى للانشاء والتعمير قد سحب عرضه الخاص بانشاء السد العالى بايحاء امريكى بل ان الولايات المتحدة الامزيكية اساسا رفضت هذا بعد ان كانت لديها موافقة مبدئية . مما ادى الى تأميم قناة السويس وذلك لاقامة هذا المشروع الكبير .

وعقب ذلك تزعمت الولايات المتحدة الامريكية حرب اقتصادية ضد مصر عرفت بما يسمى الحصار الاقتصادى . وبالتالى فان مصر كانت لديها تحفظات تجاه السياسة الامريكية وكذلك عدم وجود علاقات ادى الى جفوة كبيرة بين البلدين . كما ان مصر كانت تعتبر فى مناطق النفوذ الروسى ولذلك كانت مصر بالتبعية فى ذلك تأخذ مواقف هجومية او انتقادية للولايات المتحدة الامريكية فى غالب الاحوال . ومن تلك المظاهر الانتقادية ما اعلنه العضو كمال رفعت فى المجلس فى صيغة سؤال لوزير الخارجية فقال : تحمل الطائرات الامريكية فى دورياتها الجوية فى منطقة الشرق الأوسط قنابل هيدروجينيه وذرية مما يهدد شعوب هذه المنطقة فما هو موقف الحكومة اذا ما مرت هذه الطائرات فوق الاراضى المصرية ؟

فرد عليه الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية فى ذلك الوقت والذى قاطعه الاعضاء بتصفيق لاربعة مرات فقال : قد يرى البعض ان يكون رد هذا السؤال كلاما شكليا رتيبا لا يكاد يبين وقد يرى البعض انه سؤال « فرضى » أو « احتمالى » لا يستلزم جوابا واننا لو دلفنا او سارعنا الى الرد عليه وعلى مثله من الاسئلة لدخلنا تيها نحن فى غنى عن دخوله . ولكشفنا اوراقا من الخير ان نحتفظ بها لانفسنا الى حين . على انى اوثر الرد هنا فى وضوح ولا اقنع من ذلك بتاكيد ان الحكومة لن يسعها ولن تختار الا اتخاذ موقف والقيام باعمال بالغة الحزم والصرامة تجاه اى حدث كالذى اشار اليه السؤال . بل الرد عندى الى جانب ما ذكرت الرد الذى اثق من انه او ما يشبهه يجول بخاطر هذا المجلس والسيد العضو ـ ان ارفع راسك يا اخى لقد تحررت

مصر وصارت خالصة لنا من دون الناس ولو كره الظالمون . .

ولا يجوز ولا يمكن ان تمر بسمائنا من غير اذننا طائرة اجنبية حتى اذا كان ما تحمله اجمل ازهار الربيع . . فكيف بطائرة أو طائرات تحمل القنابل أو الاسلحة الذرية أو الهيدروجينية التى لعناها فى القاهرة وباندونج ونيويورك وفى كل مكان ؟

ثم وقف العضو معقبا على كلام الوزير الدبلوماسى والحماسى للوطنية فقال : احب ان الفت النظر الى ان مصر محاطة بقواعد امريكية للطائرات الذرية والهدروجينية فنجد فى ليبيا قاعدة الملاحة وهى من اكبر القواعد الجوية وكذلك فى مراكش وايطاليا واليونان كما يحاول شارل مالك اقامة قواعد امريكية فى لبنان وفى القاعدة الظهران يحاولون حاليا اقامة مثل هذه القواعد وكذا فى دول حلف بغداد كالعراق وباكستان وايران . وتقوم هذه الطائرات بدوريات يوميا فى منطقة شرق البحر الابيض المتوسط . وفى الواقع ان هذه الطائرات تعتبر خطرا جسيما على شعوب هذه المنطقة اذا ما انفجرت احداها او على أسوأ الفروض اذا ما تراءى لاحد الطيارين ان يلقى احدى قنابله لسبب ما لذلك اطلب من الحكومة ان تحاول الاتصال بالحكومات الموجودة فى هذه المنطقة وتبين خطر اقامة هذه القواعد فى اراضيها مما يهدد شعوب هذه المنطقة والشعب المصرى بصفة خاصة .

وهنا لن نقف طويلا حيث ان العلاقات الامريكية ـ المصرية قد تطورت الى حد كبير اليوم ولاسيما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ واتفاقيات فك الاشتباك الاول والثانى بين مصر واسرائيل ثم مبادرة السلام عام ١٩٧٧ ثم اتفاقيات كامب ديفيد ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ثم التعاون السياسى والاقتصادى والفنى بين البلدين .

# ١٩

## الأداة الحكومية .. تهذيب واصلاح

الروتين الحكومى . مازال مثار شكوى المواطنين . وربما تكون نظم بعض الدول المتقدمة بيروقراطية ايضا وتشاركنا فى هذا . . وليست الشكوى وليدة اليوم او هذه الساعة . انها عمرها معنا بعمر اكثر من اجيال . وربما يكون من اسبابها تراكم تقاليد وظيفية واخرى دخيلة مكتسبة من النظم المتعاقبة . . بل غالبا ما كان يؤثر فيها تعاقب النظم السياسية وتاثيرها الايجابى أو السلبى فى سير العمل الحكومى من اكبر رئيس الى اصغر مرؤس .

بل وربما يدهشنا ان ما نشكو منه اليوم ربما كان يشكو منه المواطنون منذ زمن غير قصير . وهذا واضح فيما سنعرضه عندما ناقش مجلس الامة فى اوائل ديسمبر عام ١٩٥٧ هذا الموضوع حيث كان قد قدم طلب مناقشة من العضو عبد العال السيد واربعة عشر من الاعضاء لمناقشة اصلاح الاداة الحكومية حيث كان نص هذا الطلب هو : يشكوا المواطنون من بطء بعض اجهزة الاداة الحكومية عن تحقيق ما يرجونه منها وما يأملونه فيها مما اضر بمصالحهم ابلغ ضرر . ولخطورة هذا الموضوع واتصاله اتصالا مباشرا بالصالح العام ولانه موضوع متشعب الاطراف ليس من العسير معالجته الا بمناقشته مناقشة مستفيضة لتستمع الحكومة الى آراء نواب الشعب ويقوم الاصلاح المنشود على اساس سليم .

وكان العضو الدكتور محمد السيد الشنوانى قد سبق وان تقدم باقتراح حول هذا الموضوع ونصه مشروع قرار بتأليف لجنة برلمانية يشترك فيها بعض الأعضاء وممثلين للحكومة لاعادة النظر فى اللوائح والقوانين القديمة التى تسير على اساسها الاجهزة الحكومية والقضاء على الروتين الحكومى القديم الذى يعرقل كثيرا من المصالح ويكون احيانا سببا فى ضياع الكثير من اموال الدولة على ان اللجنة المشتركة تقوم ببحث الحالة فى كل وزارة على حده وتقدم تقريرا مشفوعا بتوصياتها الى هذا المجلس

الموقر عقب الانتهاء مباشرة من دراستها للحالة فى كل وزارة على حده ليقر المجلس ما تراه صالحا منها للصالح العام .

وقد اختلف المجلس فيما يجب مناقشته قبل الاخر او الاثنين معا ثم وافق بالاغلبية على ضم كل من الاقتراح وطلب المناقشة لبحثهم معا .

وعند المناقشة كانت الكلمة الاولى للعضو السيد عبد العال السيد حيث قال : انى لا اود ان اصف موظفى الدولة عموما ومستخدميها وعمالها وهم اداة الحكومة بالفساد لان من بينهم كثيرين يؤدون اعمالهم بامانة واخلاص وان الشعب ليشكر لهؤلاء الموظفين حسن قيامهم بعملهم لانهم فى الواقع لا يقومون بعملهم فحسب بل يقومون به الى جانب بعض الاعباء التى كان يجب ان يقوم بها فريق اخر بتكامل ولا يقبل ان يعمل . هذا الفريق الاخر هو موضوع الشكوى وهو الذى دعانا الى التقدم لطرح هذا الموضوع للمناقشة وهو فى رأيى فريق كبير قد يكون اغلبيته وارجو ألا اكون مخطئا حين اقول اغلبيته ولو اننى واثق وثوقا تاما ومتأكد كذلك من انه يمثل الاغلبية فى جهاز الحكم وكم كنت اتمنى الا يبلغ هذا العدد الضخم ـ هذا الفريق لا يؤدى عمله بما يرضى الله والوطن واخشى اذا ترك وشأنه ان ينتهى بنا الى كارثة .

واستطرد قائلا : ان الصراحة يجب ان تكون رائدنا فلا نخجل من ذكر الحقائق مادمنا ننشد الاصلاح ومادمنا مصممين على بلوغه وقادرين عليه هذا الفريق الذى نشكو منه نستطيع تقسيمه الى ثلاثة اقسام : قسم لا يعرف كيف يعمل لانه حشر حشرا فى الوظائف منذ سنوات عديده ولم يدرب اطلاقا بل ترك يلتقط المعلومات من الموظفين القدامى وقليلا مما يلتقط ولهذا الفريق بعض العذر ولذلك كان طبيعيا ان يقل انتاجه وهذه حالة تدعو الى كثير من الاسف .

وقسم آخر من ذلك النوع من الموظفين الذين يملأون دواوين الحكومة ويشغلون مكاتبها هذا القسم يعرف كيف يعمل ولكنه لا يريد ان يعمل كسلا ومقودا عن آداء وظيفته وهو من الذكاء بحيث يعرف كيف يتقى المسئولية بطريقة اتقنها ومن ثم فهو يحيل عمله الى غيره ولا هم له الا ان يتقاضى من الحكومة اجرا عن عمله الذى لا يتعدى احالة الاوراق اما الاعمال فليست له بل لسواه .

وقسم ثالث لا يعمل الا بأجر ولكنه لا يتقاضاه من الحكومة فاجرها معروف ومضمون ولكنه يتقاضاه رشوة من ذوى المصالح من افراد الشعب . وقد بلغ هذا الفريق من الجرأة انه لا يقبل الرشوة فحسب ولكن يطالب بها كحق من حقوقه فى وقاحة وجرأة وهنا صفق له الاعضاء حيث انه عبر ـ بحق ـ عن الواقع كما يعيشه الناس ثم استطرد قائلا : وان الاسف ليملأ نفسى حين اقرر ان المواطنين قد آثروا التعامل مع هذا الفريق الثالث فى كثير من الاحيان كأن الفريقين الاولين لا وجود لهما فى انجاز العمل ونشأ عن ذلك خلل خطير فى الجهاز الحكومى .

ثم اتجاه بحديثه الى الايجاز فقال : والان اعتقد ان المشكلة تنحصر فى الجهل بالعمل والتحلل من المسئولية مع الرغبة فى التخلص من العمل وقضاء المصالح مقابل رشوة او منفعة معلومة . هذه هى المشكلة فكيف السبيل الى حلها ؟ اجاب على تساؤله الاخير قائلا : ان يكون الديوان العام للموظفين هيئة مستقلة تابعة لرئاسة الجمهورية ويكون بذلك رئيس الديوان نائبا عن رئيس الجمهورية فى الاتصال بالوزراء فى شئون الخدمة العامة ومسائل الموظفين لكى نضمن ان يقوم الديوان بوظيفته على الوجه الاكمل تحقيقا للصالح العام وهذا ما يتفق مع الدستور خاصة نص المادة المائة واحد وثلاثون منه .

اما الحل الثانى فهو موضوع الرقابة الادارية . فقد قدمت الحكومة مشكورة لمجلس الامة فيما اعلم مشروع قانون للرقابة الادارية ولو انه لم يعرض بعد وارجو ان يكون فى هذا التشريع العلاج الناجح لما نشكو منه وان يحقق هدفا عظيما هو ان يحصل المواطن على حقه كاملا غير منقوص وفى وقت معقول ومن غير ان يسعى بين الموظفين بالرجاء او بالوساطة او ان يريق ماء وجهه كما نرجو ان تتوفر فى اعضاء الرقابة الادارية كل الشرائط الامنية بالاطمئنان اليهم وان تسلك فى اختيارهم نفس الاسلوب الذى تتوخاه فى اختيار اعضاء النيابة وان يكون عددهم من الوفرة بحيث يجدهم المواطن فى كل وقت ومكان وان يتضمن القانون حماية الموظفين الامناء الصالحين حتى يجنبهم كيد المغرضين بغير حق .

ثم اعلن انه سيطرح عدة افكار فى الاصلاح المنشود فقال : تدريب الموظفين لمعرفة طريقة العمل ودرجة اجادته . وخلق الرغبة فى العمل وهذه تأتى عن ميل طبيعى فى الموظف او عن رهبة . وترتيب الوظائف فيجب ان يكون . . الترتيب سابقا

لامتحان المتقدمين لها لا ان نمتحن ثم نوزع . وكذلك اهتمام الرقابة ايضا تجميع الـوحدات المماثلة فى المصلحة الاكثر اتصالا بالموضوع حتى لا تبعثر الجهود وتوفر الوقت . وتوزيع الموظفين توزيعا عادلا يتفق والمصلحة العامة فلا يكدس الموظفون فى العواصم من غير ضرورة بينما تفتقر الاقاليم الى الكفاءات منهم وايضا النظر فى موضوع المكافآت عن العمل الاضافى وارى اننا قد توسعنا فى هذه المكافآت دون داع الامـر الذى اوجد بين طوائف الموظفين الغيرة والحقد لان كثيرا ممن يمنحون هذه المكافآت لا يقومون باعمال اضافية فعلا يستحقون عنها مكافأة ثم القضاء على مظاهر البذخ فى مكاتب الموظفين والاسراف فى استعمال السيارات الحكومية دون ضرورة فالمهم ان يكون المكتب نظيفا وبسيطا فى الوقت نفسه ولا داعى مطلقا لمظاهر البذخ والاسراف التى نراها فى اكثر المكاتب ونحن شعب فقير ويجب ان نشاركه فى فقره حتى تتغير حاله . وهذه السيارات الفاخرة ايضا لا تستخدم فى كثير من الاحيان فيما يعود على البلد بخير فلم تستعمل ويكثر استعمالها ؟ ولم لا نكون معقولين بسطاء حتى يحس الشعب باننـا نشـاركه احساسه ومشاعره . ثم اختيار الرؤساء اختيارا دقيقا واعطاؤهم السلطة الكافية . ثم ختم حديثه قائلا : واخيرا كى نكون عادلين يجب ان تعمل الدولة باسرع ما يمكن لتخفيض اسعار الحاجيات الضرورية للمعيشة مع تثبيت هذه الاسعار تثبيتا واقعيا نحس به جميعا ويستطيع معه متوسطى الدخل من الموظفين وغيرهم ان يحيوا حياة معقولة فلا يسلكوا ذلك السلوك المنحرف الذى نراه .

وهنا ايضا اتصل تصفيق الاعضاء بما سبق ذكره عن مسألة رشوة الموظفين ثم تلى هذا حديث الدكتور محمد السيد الشنوانى مقدم اقتراح تشكيل اللجنة البرلمانية حيث بدأ متحمسا فقال : لقد تغير كل شىء فى عهد الثورة الا الاداة الحكومية والروتين الحكومى العتيق وكلنا نعلم بفسادها ويؤسفنى انه لم يتخذ اجراء فعال لاصلاح الحال ولقد ذكرت بعض الصحف كثيرا عن هذا الموضوع وكلنا نئن من الروتين الحكومى سواء كنا حاكمين ام محكومين موظفين ام غير موظفين حتى رجل الشارع يئن من الروتين الحكومى .

وهنا قاطعه رئيس المجلس عبد اللطيف البغدادى قائلا له : لا داعى للاطالة والمقدمات الطويلة التى لا تدخل فى صلب الموضوع .

ثم استطرد الدكتور الشنوانى حديثه قائلا : منذ بضعة ايام طلعت علينا جريدة

الاهـرام وفيهـا بالخط العـريض ان الـروتـين الحكـومى ضيع على الحكـومة مبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيه وذكرت ان ستة الاف جنيه كانت سببا فى ضياع ١٨٧ر٠٠٠ جنيه اخرى بسبب الروتين الحكومى نفسه وقالت الجريدة ان مصر تخسر سنويا مالا يقل عن ٢٥ مليونا من الجنيهات بسبب الروتين . فاذا كان هذا حقيقيا فيجب تصحيح هذه الاوضاع .

ثم استـدرك قائلا : واريد ان ابين رأيى فى الموظفين كأساس من اسس الاداة الحكومية وهنا حدثت ضجة لا يدرى المرء كنهها الا انها ليست الا تعبير عن توجس الاعضـاء من جرأته التى يتحدث فيها وقد تبينت نيته فى ذلك فقال : الذى اعنيه اننـا نرى الارهاق والبطالة يسيران جنبا الى جنب فى صفوف الموظفين رغم ما بين الارهاق والبطالة من تناقض شديد . نرى الموظفين الامناء الاكفاء الذين يعملون ليل نهار الى حد الارهاق بوحى من ضمائرهم ونرى فى نفس الوقت العاطلين الذين لا يعملون شيئا .

كما نجـد نوعـا ثالثـا من البـطالـة المقنعة وهى قيام بعض الموظفين باعمال غير متخصصين فيها ولا يمتون بحكم ثقافتهم أو خبرتهم - الى الاعمال التى اسندت - اليهم باية صلة . وهناك نوع رابع من الموظفين يكونون مجموعة من الاشباح المتداعبة أولئك الذين وصلوا الى المناصب الكبيرة بحكم السن والاقدمية المطلقة ومنهم من لا يحمل مؤهلا على الاطلاق هذا كله يعرقل الاداة الحكومية ويفسد سير العمل الحكومى .

ان من حق الدولة التى تدفع ٤٠ بالمائة من ميزانياتها العامة للموظفين ان تطالبهم بالقيام بواجبهم على الـوجه الاكمل كما انه من واجب الحكومة بل من حقها على نفسها ان تضع كل موظف فى الموضع الذى يصلح له .

والعملية الاخيرة هى الاخذ بنظام اللامركزية الحقيقية الكاملة مع تشديد الرقابة ووضع العقوبة الرادعة وبتر كل من يثبت انه غير اهل للسلطات الكبيرة التى خولت له بحكم وظيفته مع الدقة التامة فى تطبيق قانون من اين لك هذا وما يستتبع ذلك من مصادرة كل كسب يثبت عدم مشروعية سببه .

ثم ختم حديثه قائلا : ومع كل ما سبق فاننى ارى ان من عوامل الفساد فى الاداة الحكومية عدم ثقة الحكومة فى موظفيها فلا زالت الحكومة على غير المتبع فى سائر البلاد بالعالم ـ تعتبر الموظف متهما رغم القواعد العامة التى تقول ان المتهم برىء حتى تثبت ادانته .

ثم عقب ذلك تحدث عبد الصمد محمد عبد الصمد وقال : فى الواقع اننى لم ادخل فى حسابى اننى ساشترك الليلة فى مناقشة هذا الموضوع ولكن يدفعنى الى ذلك كتاب وضعته النيابة الادارية عن طرائف فى المخالفات الحكومية . ويؤسفنى ان هذا الكتاب ليس معى الان كما يؤسفنى انه لم يتيسر لى اتمام قراءته بعد .

واود ان اشير الى بعض تلك الطرائف التى قرأتها على ما اذكر تحت عنوان : الاداة الحكومية تعطل بعضها بعضا . وضرب لذلك مثل يعرفه الكثيرون هو ان حصانا لاحد مراكز البوليس مرض فقام الطبيب البيطرى بالكشف عليه وحرر تذكرة بدواء له كان الكلورومايتسين وكان ثمنه ٦٣٠ قرشا ولما كانت التعليمات المالية لا تسمح لمأمور المركز بصرف اكثر من خمسة جنيهات فى الدفعة الواحدة فمعنى ذلك انه لم يكن هناك بد من عمل مناقصة عامة ينشر عنها ثم توافق عليها وزارة المالية والاقتصاد ثم تخضع بعد ذلك لرقابة ديوان المحاسبة ومراجعة مستند الصرف . ازاء تلك الاجراءات المعقدة وحماقة ان ينفق الحصان رأى المأمور حلا للاشكال ان يطلب الى الطبيب تحرير تذكرتى دواء ليومين متتاليين الاولى بمبلغ اربعة جنيها والثانية بمبلغ ٢٣٠ قرشا حتى يتخلص من مأزق ومتاعب الروتين الحكومى .

وهناك مثل اخر وقع لى شخصيا هو اننى اردت مكالمة تليفونية خارجية لا يتعدى اجرها ١٢٫٥ قرشا التزمت بتحرير طلب على عرضحال تمغة بخمسة قروش لاسترداد مبلغ ١٢٫٥ قرشا وجاء فى الرد على مطالبتى بعد شهر تقريبا بانه يجب على ان ارسل طلبى الى مدير الخزانة بوزارة المالية والاقتصاد ليأذن لى بالصرف بدلا من ارساله الى مدير مصلحة التليفونات .

وهنا قاطعه رئيس المجلس مستفسرا : متى حدثت هذه الوقائع ؟

فرد عليه العضو : واقعة التليفون حدثت لى بالضبط منذ سنة ونصف السنة اما

واقعة الحصان فحدثت منذ سنة اى فى سنة ١٩٥٦ بمركز المنيا . وهنا ضحك الاعضاء من هذا التحديد القاطع وكأنه يتحدى رئيس المجلس فى امعانه تحديد الحقيقة بمكانها وزمانها بالضبط . ثم استطرد قائلا :

وبالنسبة الى استراحات وزارة الاشغال فالذى يحدث انه يتعين على كل من يرغب النزول بها ان يتقدم بطلب لذلك الى السيد وزير الاشغال العمومية فاذا كان سيادته فى اجازة أو متغيبا عن عمله فمعنى هذا ان على طالب النزول بالاستراحة ان ينتظر حتى يعود السيد الوزير الى مكتبه ويأذن له بالنزول فيها بالرغم من ان الاستراحة معدة لخدمة الوزارات المختلفة .

وهناك مسألة اخرى تتعلق ببطء الاجراءات الحكومية فإن اجراءات صرف النقود من الحكومة الى الافراد تسير باجراءات بطيئة غاية البطء وهذا البطء . . نفسه يحدث فى مستحقلت الحكومة نفسها فقد حدث ان قدمت شيكا لمصلحة التليفونات قيمة اشتراكى التليفونى فلم تصرفه الا بعد ثلاثة اشهر وكان الشيك المأذون بالصرف مجاملاً المصلحة حينما صرفه لها رغم مضى مدة عليه يستطيع الشيك ان يمتنع بسببها عن صرفه .

وهناك مسألة اخرى لاحظتها فى وزارة الزراعة هى انه لكى نعثر على موظف فيها لابد ان نمر على جميع اقسام الوزارة حتى نعثر عليه وذلك بسبب استقلال كل قسم بموظفيه استقلال تاما فلا يعرف موظفوا الوزارة بعضهم بعضا كما لا يعرف موظفو قسم موظفى الاقسام الاخرى .

اما عن عدم تخصيص الموظفين فيما يسند اليهم من اعمال فاضرب مثلين على ذلك الاول وموضوعه ان النيابة قامت بتحقيق فى حادث ردم مسقى واتضح للنيابة من التحقيق ان المهندس المشرف على شق المساقى حاصل على دبلوم هندسة فى الاثاث . . والمثل الثانى الذى اسوقه لسيادتكم من موظف فى مجلس الانتاج او لجنة التخطيط يحمل شهادة الدكتوراه فى علم الفلك .

وضحك الاعضاء من هذا المثال حيث ان هناك الجهاز الاخير انشأته حكومة الثورة حديثا اى بعد قيامها بحوالى ثلاث سنوات .

اما عن البخل فى الانفاق فاكثر من ان يحصى فحيث نجد الوزارات تسرف فى بعض النواحى اسرافا مخلا نجدها تبخل وتقتر فى نواح اخرى اشد البخل والتقتير. من ذلك البخل المذموم عدم وجود تليفونات ببعض مراكز البوليس واضطرارها الى استخدام تليفونات الاسعاف او المطافىء او الاهالى وليس اقل من ان يتوافر لمراكز البوليس التليفونات لاستعمالها عند الحوادث ولا يمكن الاحتجاج بعدم توافر الاعتمادات المالية فى هذا الشأن .

ثم قال وانى أؤيد زميلى الدكتور الشنوانى فيما قاله خاصا بنظام اللامركزية وارجو ان يطبق بدقة حتى يكون كل موظف مسئولا عن نفسه فهناك موظفون كثيرون يوقعون فى الصباح عند حضورهم لمصالحهم على ساعة الميعاد ثم يغادرون مكاتبهم ولا يعودون الا عند الانصراف للتوقيع وهذا الصنف من الموظفين يمكن ان يطلق عليه لفظ عواطلية لاننا ندفع مرتباتهم من جيوبنا نحن دافعى الضرائب فى الوقت الذى نرى فيه الكثيرين ممن لديهم مؤهلات يتسكعون فى الشوارع لا يجدون عملا لدرجة انهم يفكرون فى الانتحار . ثم ختم حديثه قائلا : وكثيرا ما توجه الينا نحن ممثلى الشعب انتقادات فى شكل اسئلة عن الغلاء وحالة المستشفيات وتعطيل الاعمال بسبب الروتين الحكومى ولهذا اضطررت الى عرض كل هذه الوقائع واذا لم تنظم الاداة الحكومية فسيكون النقد اشد ويجب ان نبادر بالعلاج من الان .

اما العضو صادق محمد عقل فقد اوجز رأيه بقوله : أؤيد السادة الزملاء فيما قالوه عن هذا الموضوع ولا اجد بعد ذلك شيئا اقوله .

ثم تحدث السيد على يوسف سعد يعرض حلا لهذه المسألة فقال : ومما يساعد على اصلاح الاداة الحكومية اتباع نظام الحجرة الواحدة وهو النظام الذى تسير عليه البنوك والشركات . وهذا النظام يسمح بان يكون الرئيس على مقربة من الموظفين ان لم يكن معهم فى حجرة واحدة هذا فضلا عما يتضمن هذا النظام من توفير الجيش الهائل من السعاة والفراشين الذين لا اقول بمحاربتهم فى ارزاقهم بل ارى ان يستفاد بهم فى اداء عمل انتاجى اخر يعود على البلد بفائدة أعم . ومن شأن هذا النظام فوق ما ذكرنا انه يسمح للمرؤوس ان يعرض الاوراق بنفسه على رئيسه فتوفر بذلك الوقت ولا تعرض هذه الاوراق الى الضياع او العبث .

ثم عاد لطرح بعض اسباب المشكلة فقال : واتجاوز ما ذكره بعض الزملاء عن توزيع العمل توزيعا عادلا على الموظفين الى مسألة اخرى وهى تناولهم للقهوة والشاى وقراءة الصحف فى المكاتب التى يجب الا يكون مكانا للزيارة والمجاملة وهذه المسألة ترجع فيها الى ضمير الشعب والى ضمير الموظفين كذلك للتخفيف من الزيارات .

ثم عاد وقال : وكلمة اخيرة اقولها وهى ان المرتب يجب ان يكون على اساس العمل وان نهجر نظام تسعير الشهادات . واعتقد اننا بهذا سنجعل الروتين الحكومى يساير عجلة الثورة التى تسير بسرعة نحو تحقيق الاهداف العليا وهذه هى بعض الاوجه التى اراها لتحقيق بعض اوجه الاصلاح .

اما يوسف رضوان نجا فقد تحدث عن الفوضى فى الاقاليم حيث قال : ففى الاقاليم يتفشى سوء الادارة بشكل اوضح واكثر مما فى العاصمة وذلك نظرا لعدم اقامة الموظفين فى نفس البلاد التى يعملون بها فقلما نجد فى يوم الخميس اويوم الاحد موظفا كبيرا فى مكتبه لهذا السبب . . واعتقد انه لا بد من استصدار تشريع يحتم ضرورة اقامة الموظفين فى عملهم . أو ايجاد اية وسيلة اخرى لتحقيق هذا الغرض كما انه يجب ان يتفرغ الموظف لعمله وعدم السماح له بالعمل بالخارج سواء بالشركات او غيرها من الهيئات . كما اود ان اذكر فيما يتعلق بالمرتبات ان تتمشى الحكومة فى تقديرها مع الواقع وذلك برفعها مرتبات الموظفين حتى تكون فى مستوى المرتبات التى تمنح لموظفى الشركات الذين يقومون بنفس العمل .

ثم تحدث احمد منتصر فقال : ان اصل الداء فى نظرى يعود الى ضعف الاشراف الذى يجب ان يكون فعليا وكاملا على الاداة الحكومية وموظفيها . . ثم انتقل الى مسألة اخرى وهى خاصة بكبار الموظفين ومدى تحملهم للمسئولية فقال : بينما نجد ان القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتفويض الاختصاص قد جعل الوزراء يتنازلون عن بعض اختصاصاتهم للسادة الوكلاء فلا يزال هذا القانون الى الان حبرا على ورق لان السادة الوكلاء مازالوا يحجمون عن مباشرة الاختصاصات التى خولها لهم هذا القانون فتراهم يكتفون بالتاشير على ما يرفع اليهم من اوراق بعبارة □ السيد الوزير للنظر ○ دون ان يقطعوا فيها برأى وما ذلك الا لأنهم يخشون ـ كما سبق ان قلت ـ تحمل المسئولية . . اقول انه يجب ان يكون لدى الموظفين من الشخصية

فعقب رئيس المجلس قائلا : لو كان السادة الاعضاء يهمهم ذلك لما انصرفوا ويمكنهم الاطلاع عليه فى الصحف . ولقد تناول كل نائب العيوب التى يراها فى هذا الموضوع وسيذكر لنا السيد الوزير ما حاولت الحكومة عمله حتى الان . وما هى سياستها فى المستقبل وسيرد سيادته على ما اثاره الاعضاء من مناقشات فى هذا الشأن . .

فرد عليه احمد شفيق ابو عوف بقوله : نحن نتلمس ما عملته الحكومة . وكل ما ارجـوه ان تتاح لنا الفرصة لمناقشة بيان السيد الوزير حتى نصل الى نتيجة تحقيق الصالح العام وقد نرى فى ضؤ هذه المناقشة تكوين لجنة لبحث هذا الموضوع .

ولكن رئيس المجلس حسم هذا الموقف قائلا : للسيد العضو ان يتقدم باقتراح بذلك طبقا للائحة وليتفضل السيد الوزير بالقاء البيان .

وبالفعل قام الوزير وتلى البيان ردا على ما اثير . . واثناء ذلك قاطعه العضو عبد العـظيم الدفراوى قائلا : ان العيب اصلا يرجع الى كثرة القوانين وتشعبها . ثم اعلن الوزير : اننى مازالت اقول ان هذا الموضوع دائم ومتبدد . وان الحكومة بصدد اعـادة البحث فيه وامـام السـادة الاعضـاء الفرصة كاملة للتقدم بها يشاءون من اقتراحات وآراء واؤكد لكم ان كل الاقتراحات التى ابديت فى هذه الجلسة من السادة الاعضاء ستكون محل التقدير الكامل فمن سيقومون بالتعديل . ونحن نرحب دائما بان تقدموا لنا كل ما يعن لكم من الاراء لان هدفنا جميعا هو اصلاح الاداة الحكومية والارتفاع بها الى المستوى الذى يرضى جميع المواطنين . .

واما بالنسبـة للرقابة الادارية والتى لمسها أحد الاعضاء فقد صدر قانونها عام ١٩٦٤ ومعاقبتى تبعتها احدى عشرة مرة والغيت ثم عادت ايضا .

وتعاقبت المناقشات والتساؤلات المطالبة باصلاح الاداة الحكومية على مر الدورات المتعددة والمتوالية للبرلمان حتى الان . . نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما تقـدم به العضو حسين البلدى فى ابريل ١٩٧٦ لسؤال وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء قال فيه : ما هى المعايير التى يختار على اساسها القيادات الادارية القادرة على تنفيذ سياسة الادارة بالاهداف .؟ وما الاسلوب الحيوى لابعاد القيادات غير

القادرة والتى احتلت المواقع باساليب الاعتماد على العلاقات الشخصية ؟

وفى شهر ديسمبر من نفس العام المذكور تقدم عبد الفتاح حسن بسؤال لرئيس الـوزراء عن عدد الـذين يجمعون بين اكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو المؤسسات العامة او الشركات او الجمعيات او المنشآت الاخرى وذلك منذ ٢١ يوليو ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بالقرار بقانون ٢٥ لعام ١٩٦٢ حتى اليوم .

وسؤال اخر من حسين البلدى ايضا لوزير الدولة لرئاسة مجلس الوزراء فى ديسمبر ١٩٧٨ تساءل فيه عن الاجراءات والبرامج والدراسات التى اعدتها الوزارة لاعداد واختيار القيادات فى المـواضـع المختلفـة بعـد ان تأكد ان القيادات الصالحة هى الامكانية الوحيدة فى نجاح المشروعات كما تأكد فشل الكثير من المشروعات رغم توفير كل الامكانيات المادية لافتقارها الى القيادة القادرة . . وفى هذا المجال ايضا كان هنـاك سؤال من العضو كامل على الشرقاوى عن الجهود التى بذلت فى مجال التدريب الادارى بمختلف مستويات ونسبة الذين تدربوا بالنسبة للعاملين بالدولة والنسبة المئوية لنفقات التدريب بالنسبة لموازنة الاجور .

وسؤال ايضا فى فبراير ١٩٨٠ تقدم به صلاح ابو اسماعيل يتساءل عن اسباب عدم توحيد اجهزة الدعوة الاسلامية فى جهاز واحد يتبع الازهر .

وعنـدما وصل الامر الى ان الحكومة حاولت بقرارات ادارية التدخل فى اسعار بعض السلع الشعبية فتقدم بخصوصها فكرى الجزار بسؤال حول مدى مشروعية وفعالية قرار محافظة القاهرة باصدار لائحة سعرية للفول والطعمية والكشرى ومن المسئول بتنفيذها وكان ذلك فى شهر مارس عام ١٩٨١ .

ويلاحظ ان جميع هذه الاسئلة السابقة لم يجاب عليها . . والسبب عند المسئول . .

# ٢٠

## الوحدة العربية .. وبيانات التأييد

لا شك اننا فى ترقب لما سيسفر عنه التكامل المصرى السودانى من ثمار شعبية . حيث اننا كنا بصدد محاولات سابقة عربية على الصعيد العربى قاطبة فى السنوات الثلاثين الماضية .

فقد كانت لنا سبق التجربة مع سوريا ثم ليبيا وسوريا معا ومع ذلك فقد باءت بالفشل ، ربما لان السبب الرئيسى وراء كل منها انها كانت تستند على رؤساء دول وليست على ارادة الاستمرار والتمسك من جانب الشعبين . . وليس معنى ذلك ان الشعوب تعرض عنها وانما فرضها ليس مرغوب لفرض زعامة هنا او هناك او تحقيق هدف سياسى بحت او ماشابه ذلك انما الشعوب تريدها لتحقيق آمالها وطموحاتها وتزيدها قوة .

ولذا لابد من مشاركة الشعوب من خلال برلماناتها وهذا بديهى على أى صعيد اقليمى او دولى . وربما مجلس الشعب كان له دور فى التكامل المصرى السودانى بصورة اكثر اقترابا من مساهمته فى ذلك ابان محاولات الوحدة مع سوريا او ليبيا وسوريا معا والتى اقتصرت على بيانات التأييد فقط .

وان كان التكامل يختلف عن المحاولتين السابقتين فى وضوح الهدف والطريقة فالهدف استراتيجية امنية للبحر الاحمر لمصر والسودان وكذلك تعزيز الاقتصاد القومى لكل منهما بالاضافة وليس بالنقصان من خلال مشاريع مشتركة وكذلك البدء فى بعض الاجراءات التى اتخذت طابع التنفيذ كطريق اسوان وادى حلفا وبعض المواصلات اللاسلكية وبعض الاجراءات الخاصة بالجوازات والمرور والتنقل وما شابه ذلك .

فقد شارك مجلس الشعب فى تنفيذه فكرة او مبدأ التكامل من منتصف السبعينات

وعقـدت اجتـماعات مشتركة وكذلك لجان من مجلس الشعب المصرى والسودانى وتبودلت وجهات النظر كما اتيح للمعارضة فى كل من المجلسين بالتعبير عن آرائهم فى ذلك وقد اخذ بعضها محل الاعتبار . ويرد الفضل فى مبدأ التكامل للرئيس انور السادات وجعفر النميرى .

وان كان قد جمد استمرار تنفيذ المبدأ بعد ما وصل السفير الاسرائيلى بالقاهرة فى اوائل الثمانينات وقد اتخذ الرئيس جعفر النميرى موقفا ازاء هذه المسألة تضامنا مع الدول التى قطعت علاقاتها بمصر ـ الا ان الامور عادة مرة اخرى حيث ان المصلحة الامنية والاقتصـادية فرضت تواجـدها على طول الخط المصرى السودانى بالمنطقة العـربية والافـريقية وعـلى ذلك بدأت اجراءات التكامل تأخذ مجراها العادى مرة اخرى . وهذا يؤكد ان اى موقف مستقبلى لن يؤثر بصورة كبيرة على هذا التكامل حيث وضحت اهميته ووزنه السياسى والعسكرى والاقتصادى بالمنطقة ولاسيما اذا اقيمت مشروعات مشتركة يساهم فيها البلدين بمساعدة بعض المنظمات الدولية . . فكل هذا يضيف التزامات وتعهدات لا مناص من الالتزام بها مهما كانت الحوادث المستقبلية .

اما عن موقف البرلمان فى المحاولتين السابقتين فقد اقتصر دوره على اصدار بيانات تأييد فقط . . وان كانت ايضـا لها طابع ناصرى وكأن فكرة الوحدة العربية فكرة ناصرية وكأن تاريخ العرب قد خلا من محاولات الوحدة التى نجحت احيانا وكانت لها اثـار بعيدة المـدى ليست على المستـوى العـربى فقط بل على المستوى العالمى الخارجى ايضا . وهذا الطابع يبدى فى موقف البرلمان ابان الوحدة مع سوريا ثم مع ليبيا وسوريا معا .

ومع ذلك فهذا ايضا يؤكد ان الوحدة كانت تفرض من فوق اى من أعلى وليست نابعة من القاعدة التى تؤدى بالقمة الى اتخاذ اجراءات للتعبير عنها وليس مفرووضة بحكم الوضع السياسى الفردى لرئيس او زعيم ما او لفرض زعامة من نوع ما او لترهيب قوة بهذا الاسلوب الشكلى دون الجوهرى . وهكذا . ورغم ان الفكرة نفذت ابتداء من ايام الملك فاروق فى النظام السابق . ممثلة فى قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ .

فنرى فى اليوم الخامس من فبراير عام ١٩٥٨ وعقب خطاب الرئيس عبد الناصر لاعلان قيام الوحدة بين مصر وسوريا أعلن رئيس المجلس قائلا : تقدم بعض السادة الاعضاء باقتراح بمشروع قرار هذا نصه :

يعلن مجلس الأمة تأييده الكامل للسياسة التى رسمها السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى البيان التاريخى الذى القاه بجلسة الاربعاء ١٦ رجب عام ١٣٧٧ هـ الموافق ٥ فبراير عام ١٩٥٨ م لتحقيق قيام الدولة العربية المتحدة تنفيذا لارادة الشعب العربى فى سوريا ومصر .

ويرى فى هذه السياسة استجابة كاملة لما قرره مجلس النواب السورى ومجلس الامة المصرى بالاجماع من قيام الوحدة بين البلدين كخطوه اولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

ويحى المجلس ـ فى هذه اللحظات الخالدة فى تاريخ الامة العربية ـ جهاد البطلين العظيمين شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر . هذا الجهاد الذى حقق لامة العرب اعظم نصر تاريخى ترجم احلام اجيال الى واقع ملموس بإقمة الدولة العربية المتحدة النواة الاولى لاعادة التحام الكيان العربى الواحد الذى مزقه الاستعمار وفرق بينه اعداء القومية العربية .

ويشيد بالروح الوطنية العالية وبالمشاعر القومية النبيلة والتسابق فى الايثار والتضحية وانكار الذات التى سادت جميع من اسهموا فى اقامة هذا الصرح القومى الخالد مما يبشر بمتانة الاساس وقوة البناء وتحقيق الخير لكل فرد من افراد الامة العربية .

ويذكر مجلس الامة وقد تحقق للامة العربية هذا النصر المؤزر للشهداء العرب الابرار الذين سقطوا على مر الاجيال دفاعا عن حرية العرب واستقلالهم ومجدهم وقوميتهم فكانوا المشاعل التى أضاءت الطريق حتى اشرق فجر الحرية والعزة والوحدة .

وان مجلس الامة ليرى فى اقامة الدولة العربية المتحدة ايذانا بفجر جديد تتضافر

فيه كل الجهـود والقوى فى سوريا ومصر فى سبيل واحد ونحو هدف واحد وبايمان مشترك لتحقيق مجد العروبة .

فوافق المجلس على بيان التأييد السابق بتصفيق حاد متصل عدة مرات وهذا كان دور المجلس حينـذاك ازاء الوحدة ثم كان المجلس المشترك من اعضاء المجلسين العربى والسورى . . ثم كان الانفصال . وهو ما أطلق عليه مجلس الوحدة

ثم كان اتحـاد الجمهـوريات العـربية الـذى ضم مصر وسوريا وليبيا والذى لم تستكمل اجراءاته ابان وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ثم قام الرئيس انور السادات باستكمالها فكان اليوم التاسع والعشرين من ابريل عام ١٩٧١ حيث اعلن رئيس المجلس فى ذلك الحين الدكتور محمد لبيب شقير قائلا :

ورد الى اقتراح بمشروع قرار موقع عليه من ١٨٥ عضوا ونصه :

بمنـاسبـة انعقـاد مجلس الامـة فى جلستـه التـاريخية لمناقشته اتفاقية قيام اتحاد الجمهـوريات العـربية الذى تم بين الرؤساء الثلاثة فى ٢١ من صفر عام ١٣٩١ هجرية الموافق ١٧ من ابرايل عام ١٩٧١ يعلن المجلس بعد موافقة الموافقة على قيام هذا الاتحاد تأييده الكامل للسيد الرئيس انور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة .

وبـالـطبع عنـدما طرحت اتفاقية الاتحاد على البرلمان لم يناقش بالمعنى المفهوم والمعروض للمناقشة انما كانت هناك كلمات لبعض الاعضاء تدور كلها حول تأييد والترحيب بهذه الاتفاقية كما انه فى ذلك الحين لم تكن هناك معارضة حيث كان يظل الجميع النـظام الحـزبى الـواحـد . ومع ذلك اعتبر رئيس المجلس كلمات التأييد للاعضاء . . نوعا من المناقشة .

ثم استدرك رئيس المجلس الدكتور محمد لبيب شقير ـ معقبا ـ والذى كان عضوا فى صراع القـوى السياسية التى اكتشفت بعـد هذه الجلسة باسبوعين فقال حيث اضفى على هذه التجربة الوحدوية الطابع الناصرى ايضا :

فى ختام هذه الجلسة ولان كل اعلان لوحدة هو عمل تاريخى اود ان أقول اننا مع

هذه الوحدة سيخوض شعبنا معركة وستكون المعركة مع الوحدة شغلنا الشاغل حتى يتحقق لنا النصر بإذن الله بقيادة خليفة عبد الناصر الرئيس انور السادات اقول هذا لاعداء مصر ولاعداء العرب . . سنخوض معركتنا ثم اقول لهم ايضا ليس بصوتى ولكن لكلمات زعيم خالد هو الزعيم الخالد لهذه الامة جمال عبد الناصر ثلاث كلمات على ثلاث سنوات متباعدة اقولها لهم . اقول ان جبهتنا الداخلية ستبقى دائما فى قمة تماسكها وقوتها خلف رئيسها ونحن اذ نفعل ذلك نفعله ايمانا بضرورة ذلك للمعركة ونفعله ايضا تنفيذا لما طالب به عبد الناصر .

ففى عام ١٩٥٣ وفى خطاب له فى اول اغسطس ببور سعيد قال الاتى :

فلنتحد دائما ولننظم صفوفنا لاننا اذا اتحدنا ونظمنا حقوقنا حققنا الهدف الاكبر لهذه الثورة الخلاص من المستعمر الغاصب . هذا فى سنة ١٩٥٣ . ثم فى خطابه فى المؤتمر الشعبى بالمنصورة فى ١٨ ابريل عام ١٩٦٨ فى شرح بيان ٣٠ مارس يقول ان سلامة الجبهة الداخلية امر ضرورى للمعركة . ثم بعد ذلك وفى السنة التى اختاره الله فيها الى جواره فى اول يناير ١٩٧٠ وفى خطابه بالخرطوم يقول الاتى : بوحدتكم الوطنية وتماسككم وتضافركم وبالتفافكم حول ثورتكم بوحدتكم الوطنية وراء هذه الثورة يمكن لكم ان تفعلوا المستحيل .

ثم قال : هذه هى جبهتنا اقولها للعدو سوف تبقى دائما صامدة سيزيدها الاتحاد العربى صمودا وستكون المعركة فى الاتحاد شغلنا الشاغل نحقق بها بإذن الله النصر فى المعركة ونحقق ايضا بهذه الخطوة على طريق الاتحاد العربى واننى رأيت من كل ما قيل الان ان كل واحد فيكم يود ان تندفع الوحدة بقوة الى مرحلة بعد واقى من المرحلة التى نصدق عليها الان .

وهنا لنا وقفة . . فرئيس المجلس اعلن بيان تأييد هذا الاتحاد الجديد بكلمات مقتضبة . عكس البيان الذى اصدره البرلمان عام ١٩٥٧ والسبب الخلفية السياسية المتاصرعة حول رئاسة الدولة والتى تمثلت فيها بعد من جانب بعض السياسيين منهم رئيس المجلس وكان ذلك فى ١٤ مايو من ذات العام .

كما ان تعقيبه جاء موجها ومعبئا للجبهة الداخلية لما سيكون عليه الامر بمجرد

تحرك القوى السياسية المتصارعة والتى تعد العدة لذلك وتنفيذها بعد ايام من هذه الجلسة .

كما انه قد اعد كلمات مأثورة للرئيس عبد الناصر حتى يذكر الرأى العام العشبى بذكراه كعامل جاذبية يتمسك بها اطراف هذا التصارع مما يجذب نحوها اندفاع الرأى العام الذى يحبه وبكاه بكاءا مرا بوم وفاته .

هذا . . وقد فشل هذا الاتحاد ايضا رغم تكوين برلمان له . . والاسباب سبق التعرض لها فى بداية هذه السطور . . ثم اتى التكامل المصرى السودانى كمرحلة ناضجة من الفكر السياسى والاقتصادى تحيط به مصالح استراتيجية .

# ٢١

## الجامعة العربية .. والخلاف من زمان ؟

الجامعة العربية . كانت رمزا لنوايا العرب نحو توحيد مواقفهم وسياستهم ولاسيما تجاه العالم الخارجى . وعندما قامت فى الاربعينات وفى ظل عهد الملك فاروق ملك مصر كانت النية ايضا تتجه الى انها تساعد الدول العربية المحتلة على الاستقلال .

ورغم ان الجامعة العربية كانت رمزا اكثر منها اى شىء الا فيما عدا الشئون الثقافية واحيانا الاقتصادية وقلما العسكرية والمفترض انها توحد ولا تفرق وان الجميع يتجهون اليها للتفاهم والتنسيق حتى يكون هناك موقف عربى واحد الا ان العرب نقلوا خلافاتهم الثنائية والاقليمية والعقائدية داخل الجامعة العربية ذاتها حتى اصبحت واجهة خلاف وليست محط توحيد الموقف العربى وهذا ليس بجديد اليوم حيث انها نقلت الى تونس عقب ابرام معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية وانما كخط لاتصال الخلافات العربية لمبنى الجامعة كل منذ وقت طويل .

ويتبدى ذلك فى احدى المواقف التى حاول عضو مجلس الامة احمد سعيد ان يلمح ويشير فيها بذلك ضمنيا دون التصريح المعلن تحت مقولة بحث او مناقشة بعض الشئون الداخلية للجامعة العربية وخاصة موارد انفاقها . فقد تقدم بسؤال لوزير الخارجية فى يناير ١٩٥٨ يتساءل فيه قائلا : هل تدفع الحكومة المصرية نصيبها فى ميزانية الجامعة العربية بانتظام ؟ وما هى حقيقة وضع الجامعة الحالى والحكومات التى تأخرت فى سداد انصبتها فى ميزانية الجامعة خلال الاعوام الخمسة الماضية وما مدى انتفاع هذه الحكومات من الجامعة ونسبة موظفيها التابعين لها ومرتباتهم خلال العام المالى الحالى التى يتقاضونها من الجامعة . . ؟

بدأ وزير الخارجية الدكتور محمود فوزى اجابته - لأول مرة - بصورة مباشرة وليست مغلفة باللهجة الدبلوماسية حيث قال : كانت حصة مصر فى ميزانية الجامعة العربية تقدر بحوالى ٤٢٪ حتى عام ١٩٥٢ ثم عدلت فى ميزانية عام ١٩٥٣ .

بمناسبة انضمام المملكة الليبية المتحدة فاصبحت ٤٠٪ وعدلت ثانية فى ميزانية عام ١٩٥٧ لدى انضمام الجمهورية السودانية فاصبحت ٣٧ر٦٪ ثم ذكر نصيب باقى الدول العربية فى الميزانية فقال :

نصيب العراق ٦٥ر٩٨٪ والسعودية ١٤ر٥٧٪ وسوريا ١٢ر٦٩٪ والسودان ٦ر٠٪ كولبنان ٥ر٦٤٪ والاردن ٢ر٨٢٪ واليمن ٢ر٨٢٪ والمملكة الليبية ١ر٨٨٪ وقد حرصت مصر على دفع نصيبها فى ميزانية الجامعة العربية بانتظام وتبلغ ميزانيتها فى عام ١٩٥٨ مبلغ ٥٥٤ر٤٨١ جنيها وحصة مصر فى هذا المبلغ هى ٢٠٨ر٤٨٤ جنيها و٨٥٦ مليما .

اما وضع الجامعة المالى فإنه كان قد تأثر يوما بسبب تخلف بعض الدول الشقيقة الاعضاء عن دفع انصبتها فى الميزانيات المختلفة بانتظام الا ان هذه الدول قد بدأت فى السداد كما وعدت باتمام دفع جميع المبالغ المتأخرة عليها . وقد يكون من الخير الا ندخل فى تفاصيل هذا الموضوع مادمنا قد وصلنا الى تلك النتيجة . اما عن موضوع موظفى الجامعة العربية ومرتباتهم فهذه المسائل تتناولها بالتنظيم لائحة شئون الموظفين الخاصة بالجامعة العربية .

فرد العضو محمد سعيد حيث يعرض اقتراحا فى كلامه فقال : طالما كانت جميع الدول العربية متجهة الى السداد فانى اكتفى بان اذكر شيئا واحدا هو ان جامعة الدول العربية وان كانت حاليا لا تؤدى رسالتها كاملة فاننا نرجو ان يكون انفاق اموال الشعب المصرى على الجامعة العربية انفاقا يؤدى الى تحقيق الامانى والاغراض المرجوة من هذه الجامعة وارجوا من الامانة العامة التى سكتت طوال خمس سنوات عن مطالبة بعض الدول وهى تعلم ان حكوماتها لا تريد ان تدفع نصيبها فى هذه المنظمة ان تعلن ذلك لشعوب هذه الحكومات حتى لا يتكرر منها هذا الموقف كما اننا نريد جامعة عربية تعمل من اجل العروبة لا كما حدث من بعضها عند اجتماع رؤساء الحكومات الممثلة فى جامعة الدول العربية . هذا ما نرجوه .

وهنا ارتد الدكتور محمد فوزى لدبلوماسيته المتأصلة اثناء تعقيبه على كلام العضو فقال : اشارك السيد العضو فى كثير مما قاله ولا أجدنى مشاركا اياه فى بعض ما قاله والذى اعلمه ان صمت ذاكرتى ـ هو ان الامانة العربية للجامعة العربية دأبت على

المطالبة لكى تدفع الدول نصيبها من ميزانية الجامعة . واما اشارة السيد العضو الى اجتماع رؤساء الحكومات الممثلة فى الجامعة العربية فانى اعترف باننى لم افهم بالضبط ما يقصده السيد العضو من هذه الاشارة وقد اكون فى حاجة الى زيادة فى الايضاح :

فوضح اليه العضو قائلا : انما قصدت بعبارتى هذه انه عندما اجتمعت الحكومة العراقية برياسة فوزى السعيد للاتفاق على عقد ميثاق حلف بغداد مع الحكومة التركية ورأت حكومة مصر ان فى ذلك تهديدا مباشرا لحريتها وعروبتها جمعاء وربطا لها ولمستقبلها بالاستعمار وطلبت من حكومة العراق والحكومات العربية جمعاء عن طريق الامانة العامة لجامعة الدول العربية عقد اجتماع لمناقشة هذا الامر رفضت حكومة نورى السعيد فى بادىء الامر كما نعلم جميعا انها لم تمثل فى هذا الاجتماع بحجة انها حرة . وبعد وساطات وارسال وفد الى بغداد لاقناع حكومة العراق بالاشتراك فى هذا المؤتمر ارسل نورى السعيد وفدا ولكنه ليس فى مستوى الوفود العربية الاخرى والتى كانت ممثلة فى هذا المؤتمر وقد دارت مناقشات طويله خلال ايام كثيرة كان مصيرها الفشل . ولم يحدث اطلاقا ان اتفقت الكلمة على شىء نتيجة لما كان هناك من ضغط استعمارى على بعض الحكومات العربية واذكر بهذه المناسبة ان حكومة العراق ومعها ايضا حكومة لبنان كانتا تذيعان تفاصيل ما يدور فى هذه الاجتماعات بمجرد انتهائها فكنا نجد هذه التفاصيل على ألسنة كثيرة من الناس بل كانت جميع الاخبار تصل الى السفارات الاجنبية هنا . كل هذا ولا شك يعطينا صورة واضحة عن الجامعة العربية فى وضعها الراهن ولا اريد ان اطيل الحديث فى هذه النقطة بالذات لاننى لا اود ان اتعرض بالهدم لبناء موجود قبل ان يكون هناك تنظيم لاقامة بناء جديد . وهنا انتقل المجلس الى بقية جدول الاعمال ازاء صمت الوزير .

وهنا ايضا فان الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية كانت لديه الخلفية التى اعلنها العضو بل واكثر منها تفصيلا . الا انه اراد الا يتورط فى مسائل تعقد من مهامه الدبلوماسية ويؤخذ عليها لومة او توبيخه لاحدى الدول ولاسيما العربية منها وخاصة ان الثورة مازالت حديثة العهد تريد جمع العرب ومع ذلك فاراد من خلال العضو ان يؤاخذ بعض الدول المتقاعسة عن التضامن مع مصر فى سياستها الخارجية . وفى ذات الوقت دون تورط رسمى منه كممثل للحكومة المصرية حيث لا مؤاخذة على كلام العضو . وما يؤكد ان العضو فهم المغزى والتقى تفهما مع الوزير على هذا التفسير انه

ختم حديثه قائلا : ولعلى بكلمتى هذه اكون قد رجعت بذاكرة السيد الوزير الى ما شهدته الجامعة العربية عند اجتماع مؤتمر الرؤساء وقتذاك فى القاهرة .

وبذلك اراد ان يشير للوزير انه فهم بدبلوماسية وفنية فى عدم الحديث فيما يجر على الحكومة من مشاكل دبلوماسية وسياسية مع الدول العربية كما انه ايضا المح للوزير بان هذا الاخير يعرف اكثر مما اعلن وطرح بالقاعة . وهذا نموذج لدبلوماسية محمود فوزى التى اطالت عمره السياسى والدبلوماسى على مستوى العالم الخارجى بما يزيد عن خمسة وثلاثين عاما . . حتى يمكن ان يلقب ـ بحق ـ قاموس الدبلوماسية المصرى .

# ٢٢

**رغم ذلك .. فالزيادة السكانية سريعة ..**

من يلوم من . . ؟ فى هذه الزيادة السكانية السريعة والمطردة باستمرار فى مصر؟ ربما تكون زيادة عالمية . ولكن الملاحظ ان هذه الزيادة قد افزعت المسئولين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين لدينا منذ ثلاثين عاما . حيث قد لاحظوا انها سريعة بمعدل غير عادى . ولذا فقد قامت دراسات مبدئية فى هذا الموضوع منذ هذا التاريخ . كما تلقف هذه المسألة برلمان عام ١٩٥٧ . ومع ذلك فقد لوحظ ايضا ان هذا البرلمان قد ناقشها ولا يمكن القول بانه بحثها . . انما ناقشها على مدى ساعتين واحالها الى لجنة خاصة بدراستها . وكان لديه حساسية اساسا فى مناقشاتها وقد بدت كلمات الاعضاء بل كان التيار الدينى المعارض لتحديد النسل هو الغالب حينئذ فى قاعة البرلمان مقابل عدة اراء ايضا تؤيد تحديد النسل . واخرى ترى انها ضرورة اقتصادية واجتماعية .

وبادىء ذى بدء وقبل تناول ما حدث فى القاعة فان الحكومة اعلنت رأيها فى هذه القضية الهامة على لسان وزيرها للشئون الاجتماعية حسين الشافعى تحت القبة حيث قال : ان تحديد النسل موضوع لم تقرر الدولة بشأنه اتجاها نهائيا ومحددا غير ان هذا لم يمنع فى نفس الوقت من انشاء بعض الوحدات التجريبية لتنظيم الاسرة ومن بين ما تقوم به هذه الوحدات ارشاد الراغبين فى تحديد النسل . الى وسائل تحقيق ذلك . واستطرد ايضا بقوله : وقد انشىء حتى الان اثنتا عشر وحدة روعى فى انشائها التعرف على البيئات . . . المختلفة سواء كانت صناعية أو ريفية او حضرية . من هذه الوحدات اربعة بالقاهرة ومثلها بالاسكندرية ووحدة بطنطا واخرى بالمحلة الكبرى وواحدة باسيوط ومثلها بكفر الدوار . كما اتفق على افتتاح ست وحدات فى هذا العام فى المناطق الريفية على سبيل التجربة على ان تزداد تدريجيا فيما بعد على ضوء النتائج التى ستبدو بعد ذلك . . وتتولى هذه التجربة هيئات اهلية تمنح اعانات تساعدها فى اجراءاتها وتحقيق الغاية منها ..

وعند هذا فقد تبين اتجاه الدولة . وبالطبع فان البعض من المسئولين لم يطمئنوا لهذه السياسة . ولذا كانوا حريصين على مناقشتها على اعلى مستوى . مما دفع العضو انور بكرى مفتاح واثنين وعشرين من السادة الاعضاء لمناقشة موضوع تزايد السكان وتحديد النسل .

ففى مساء جلسة بأواخر عام ١٩٥٧ وفى شهر ديسمبر بالتحديد بدأت هذه المناقشة .

واختلفت الاتجاهات فى هذا الشأن . وكان ابرزها التى تعارض تحديد النسل . ومن هذا الاتجاه اعلن العضو عبد الرؤوف السمنودى رأيه قائلا : انا غير موافق على تحديد النسل . ثم تبعه العضو محمد زكى علام الذى اعلن : ان الموضوع المعروض للمناقشة هو تزايد عدد السكان وتحديد النسل من عدمه اى تحديد النسل او عدم تحديده ولا اوافق ابدا على تحديد النسل . وهنا صفق له الاعضاء مما حدا برئيس المجلس يسأله : ولماذا وقعت على طلب المناقشة اذن ؟ رد العضو قائلا : لانه كما قلت يتعلق بتحديد وعدم تحديد النسل وقلت اننى لا اوافق على التحديد لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : □ تناكحوا تناسلوا ، فانى مباه بكم الامم يوم القيامة O فصفق الاعضاء له مرة ثانية . وهنا أعلن العضو محمد الامير ابراهيم فراج رأيه قائلا : لا يمكن ابداء رأى فى هذا الموضوع الا بعد ان استمع لرأى رجال الدين . وهذا طبيعى حيث انه لاحظ ان التيار الدينى المعارض غالب فتوجس الرجل من صحة أو خطأ رأيه فابدى تحفظه بناء على ما يمكن افتاء رجال الدين به .

ثم تحدث عبد الواحد عمار فى ذات الاتجاه الدينى قائلا : احمد الله اننى كنت وسأظل ودائما ثابت الايمان مطمئن القلب نحو هذا الموضوع الذى يرى فيه الكثيرون مشكلة ولا ارها كذلك . . اننى ارى ان مناقشة المجلس هذا الموضوع تحمل معنى التدخل فى تدبير الخالق الذى يرزقنا بالاموال فنقول هل من مزيد ؟ ويرزقنا بالبنين فنطالب بتحديد النسل . اليس من الاوفق ان نستخدم عقولنا التى ميزنا الله بها لايجاد مجال للرزق لمن نرزق بهم من الأولاد بدلا من التفكير فى تحديد النسل؟ ثم استطرد قائلا : الواقع اننى لا ارى اية مشكلة فهى نسبية فلو تغيرت الاحوال وحدثت حروب او زلازل او نكبات او عقم للنساء المتقدم فهل السادة الزملاء سيتقدمون بطلب مناقشة مشكلة الحاجة الى زيادة عدد السكان .

ثم تلقف العضو منصور مشالى الحديث فى هذا الاتجاه المعارض قائلا : اذا امعنا النظر ووسعنا فى نطاق بحثنا وجدنا ان الله عز وجل اوجد قوانين للترابط حيث يقول جل شأنه □ ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم O .

ويبدوا ان رئيس المجلس قد نفذ صبره حيث ان معظم المتحدثين فى الاتجاه المعارض لم يتحدثوا عن حلول عملية فى الاتجاه العكسى . فسأله وما هى الحلول للمشكلة المعروضة علينا ؟

فرد العضو منصور مشالى رافضا ايضا بقوله : اننى ارى رفض بحث هذا الموضوع لانه ثبت لى - كما قلت - ان التاريخ قد فند فكرة مالتس القائلة بتزايد السكان بنسبة تفوق زيادة الموارد . وكما قال السيد عبد الواحد عمار ان الحروب والعوامل الطبيعية والمجاعات لها اثرها فى الحد من اثار المشكلة . ومع ذلك فقد استحدثت الالات والصناعات الالية وهذه من شأنها أن تحل المشكلة دون اللجوء الى تحديد النسل . وان ابحاث الذرة الان تسير فى طريق متقدم ورقى لصالح الانسان. وستؤتى ثمارها قريبا فلا معنى لبحث هذا الموضوع بل الافضل ان نتركه لظروفه لهذا السبب ولمجافاة هذا الموضوع لتقاليدنا وعاداتنا بالاضافة الى غنى بلادنا بالثروات فى مواردها المختلفة فى جوفها وبحارها وأرى عدم بحث هذا الموضوع وقد قال تعالى : □ ويسألونك عن الروح قل الروح من امر ربى وما أوتيتم من العلم إلا قليلا O

كما عارض سيد جلال تحديد النسل حيث قال : انه مهما ارتقى العقل البشرى ومهما تعمق فلا يمكن ان يصل الى علم الله وتقديره بحال من الاحوال . فالارض لم تضق بسكانها وانى اتحدى اى عالم من العلماء فى اى قطر من اقطار الارض ان يقرر ان الارض قد ضاقت بساكنيها . بل الحقيقة الثابتة ان الاراضى المعمورة فى اى قطر من الاقطار لا تزيد على عشر المساحة فلا يستطيع اى انسان ان يثبت ان الجزيرة العربية او جمهورية مصر قد ضاقت بسكانها . فالقول بتحديد النسل يتعارض مع ما تقوم به الوزارات المختلفة من رعاية الشباب ورعاية الطفولة . والتوسع فى التعليم . وانى اعتبر الكلام فى هذا الموضوع فيه تحد لقدرة الخالق . ولا يمكن ان نتصور ان مخلوقا ما فى مكنته ان يتحدى ارادة اله .

ثم تساءل قائلا : ما ذنب الطبيعة اذا كان سكان مصر يبلغ عددهم ٢٣ مليون نسمة يتكدس فى القاهرة وحدها منهم حوالى خمسة ملايين ؟ ثم أجاب بقوله : يجب ان نعيد توزيع السكان توزيعا عادلا على مختلف المناطق فلو وجه العالم جهوده الى التعمير بدلا من التخريب والى رفاهية الانسان بدلا من ابادته بالاسلحة المدمرة وادوات الحرب التى تبلغ تكاليفها المليارات من الجنيهات مثل الصواريخ والقنابل الذرية وغيرها ما ضاقت الارض بسكانها .

وعندما انتهى من كلمته هذه صفق له الاعضاء الذين صفقوا ايضا للعضو محمد عبد اللطيف درازحين قال : ان الامة المؤمنة القوية التى تلتمس القوة والتى تلتمس الرزق من وسائله الشريفة المشروعة لا يمكن ان تجنح الى تقرير تحديد النسل بحجة ان الثروة محدودة . بل الواجب علينا حكومة وشعبا ان نعمل على زيادة الثروة من كل سبيل مشروع معقول . ثم قال : والذى اريد ان اعرضه عليكم هو دهشتى من عرض هذا الموضوع على المجلس للمناقشة ومن كثرة الحديث فيه والدعاية له فى السنوات الخمس الاخيرة . ان هذا الكلام الذى يدور حول تحديد النسل والموازنة بين موارد الثروة وعدد السكان هو كلام الكسالى . فقد طالب السيد رئيس المجلس المتكلمين بعرض الحلول التى يرونها فى هذا الموضوع فلم يستطع واحد منهم ان يقدم لنا حلا معقولا . ثم طرح تساؤلا لاذعا فقال : هل نتحدث هنا لنشير على الحكومة باصدار تشريع لتحديد النسل ؟ هذا بالطبع غير معقول ومقبول ولا يمكن الموافقة عليه لانه اذا فرض وصدر تشريع يلزمنى بالا انجب اكثر من ثلاثة اولاد فانجبت اربعة فما هى الوسيلة لضمان تنفيذ هذا التشريع ؟ وما الجزاء على مخالفته ؟ فصفق الاعضاء لم تحويه عباراته من ايماء وتلميح مثل هذا التشريع لسنة الطبيعة مما يستحيل معه على أى مشرع وضع الوسيلة الكافية لضمان تنفيذه . ثم انكم تعلمون ان هذا الموضوع لا يثار فى البلاد الاخرى على هذا النحو بل ان البلاد المؤمنه بجهودها اذا احست بضيق ثروتها تعمل على زيادتها وتعمل الى جانب ذلك على زيادة النسل فنجد المانيا مثلا ورقعتها ضيقة بالنسبة لسكانها البالغ عددهم ٨٠ مليون نسمة تفرض الضرائب على العزاب وتعمل على تشجيع المتزوجين الذين ينجبون اولادا كثيرة وكذلك الحال فى ايطاليا .

ثم استدرك قائلا انه فى الوقت الذى فطن الرئيس جمال عبد الناصر وحكومته الى الوسائل الكفيلة برفع مستوى المعيشة واتجهت البلاد نحو التصنيع واخذنا نتطلع الى

نتائج هذه المشروعات الصناعية فى اسوان والسد العالى وغيرها من المشروعات . . مع هذه النهضة الحديثة فى ظل الثورة قامت الدعاية الى وجوب تحديد النسل فأية علاقة بين هذين الامرين ؟ انها دعاية تتسم بسؤالين واغلب الظن انها دعاية واردة من الخارج . . واستطرد حديثه وسط ضجة حدثت من جراء تفسيره الاخير لهذا الموضوع فقال : هذا رأيى ولا يمكن ان اقف على هذا المنبر لاردد رأى غيرى .

ثم نحى بالموضوع منحى سياسى قائلا : تعلمون أننا فى دور النهوض ببلدنا اجتماعيا واقتصاديا وعسكريا فاذا اضيف الى هذا التقدم القوة البشرية العددية فان هذا يصبح خطرا على الاستعمار ومن اجل هذا وجدت هذه الدعاية فى مصر دون بلاد العالم . وهنا انتزع تصفيق الاعضاء مرة اخرى وايضا حينما ختم كلمته بقوله : لذلك فانى ادهش من اثارة هذه الموضوع اذ انه لا محل لاثارته على هذا النحو وكل ما ارجوه ان ننتهج السياسة الحكيمة التى رسمها الرئيس جمال عبد الناصر .

ثم وقفا كل من العضوين أنور بكرى مفتاح وحسن الحميلى يعترضان على ما جاء على لسان محمد عبد اللطيف دراز من ان الدعوة الى تحديد النسل انما هى دعوة الكسالى او واردة من الخارج .

فتصدى لهما رئيس المجلس مدافعا فقال : كل ما قصده السيد / محمد عبد اللطيف دراز هو ابداء رأيه تفسيرا للدعاية القومية حول هذا الموضوع وخطر اثارته فى هذا الوقت بالذات . .

اما عن الاتجاه المؤيد لتحديد النسل فكان يجمع عدة اسباب ايضا يؤيد بها وجهة نظره حيث اعلن العضو حسن الحميلى قائلا : ان الفلاح المصرى يعتقد ان زيادة رأسماله فى تزايد عدد ابنائه ليعتمد عليهم فى الزراعة فى حين ان هذه النظرية خاطئه ويجب ان تعالج فالعبرة ليست بالكم ولكن بالكيف ويجب على الدولة ان تولى هذه المشكلة عنايتها وان توجه الفلاح الذى يمثل النسبة الغالبة من عدد السكان فى مصر الى ان تحديد النسل يؤدى الى زيادة دخل الفرد طبقا للنظريات الاقتصادية التى تنادى بان عدد السكان يتناسب تناسبا عكسيا مع دخل الافراد ولهذا ارجو ان تنظر الدولة الى هذه المشكلة نظرة خاصة وتوليها عنايتها .

ثم أعلن محمد عبد الحميد حسين المراكبى : ان مشكلة تزايد السكان من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التى تواجهها مصر وخاصة فى هذه الاعوام فان عدد السكان يتزايد سنويا بمقدار يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة سنويا وواجب الحكومة هو ان توفر الغذاء والكساء والعلم لهؤلاء . الافراد . انى أرى ان من واجب الحكومة ورجال الدين ان يصفوا الخطة المناسبة لتحقيق تحديد النسل . فنحن فى مجتمع يدين بالاسلام فاذا نادينا بتحديد النسل فإننا نلقى معارضة شديدة من كافة الاشخاص ولهذا نريد ان نسمع رأى رجال الدين فى هذه المشكلة وهل فى تحديد النسل ما يخالف التقاليد والعقائد الدينية ؟ اما من ناحية الحكومة فاننا نتساءل : هل من الممكن انشاء مكاتب فى اماكن متفرقة لارشاد طبقات الشعب الى أسلم الطرق والوسائل لتحديد النسل بطريقة لا تضر بالصحة ولا تتعارض مع الدين ؟

ثم تحدث على يوسف سعده وكان من اشد المتحمسين بتأييد تحديد النسل فقال : ان تزايد السكان فى مصر مشكلة كبيرة تواجهنا وعلينا ان نجد لها حلا . ولا شك فى ان الهجرة هى احدى الحلول التى اراها كفيلة بحل هذه المشكلة وهى تقوم على نقل السكان من المناطق المكتظة بهم الى مناطق غير معمورة . والهجرة نوعان : هجرة داخلية وهجرة خارجية . ثم يأتى بعد ذلك دور الصناعة وخطة الدولة فى اقامة مصانع فأرى ان توزع على بلاد الجمهورية حسب حاجة كل منها وظروفها ثم صاح معلنا رأيا جريئا مما ادى الى اثارة الضجة بالقاعة حيث قال : انى انادى بتحديد النسل . ويتعين علينا لكى نحدد النسل ان نحد من تعدد الزوجات ونمنع فوضى الطلاق اذ يجب ان يكون الطلاق فى اضيق الحدود . يجب ان نوضع امام المطلق قيود حتى نحد من فوضى الطلاق . فلا يجوز ان تترك المسألة على هذه الحال فيتزوج الرجل ثم يطلق ويترك زوجته وأولادها وهكذا . ثم استدرك صيحته بقوله : وهناك حل اخير للمشكلة هو انه يجب ان نؤخر سن الزواج بالنسبة للذكور على الاقل فنحدد سن الزواج بخمسة وعشرين سنة حتى لا يتزايد عدد السكان هذه الزيادة التى تؤثر فى حياتنا الاجتماعية .

ثم تحدث د . عبده محمود سلام ليصحح معلومة اعلنها زميله السابق حسين المراكبى حيث قال : قد ذكر الزميل ان عدد السكان فى مصر يتزايد سنويا بمعدل ٣٠٠ ألف نسمة واقرر ان معدل الزيادة الحقيقية للسكان فى مصر هى ٦٠٠ ألف نسمة سنويا وليس ٣٠٠ الف نسمة كما يقول سيادته . ويتضح ذلك من بيان وزير

الصحة عندما ذكر ان زيادة المواليد على عدد الوفيات تبلغ ٢٧٠ر فاذا ما طبقت هذه النسبة علي عدد السكان البالغ ٢٣ مليونا لكانت الزيادة فى عدد السكان ٦٠٠ ألف نسمة سنويا وحيث انه لا توجد لدينا اية ارقام اخرى رسمية غير ما ورد فى بيان وزير الصحة فعلينا ونحن نتحدث عن اهم مشكلة فى البلاد ان نأخذ بهذه الارقام وحدها حتى تتضح لنا حقيقة هذه المشكلة التى تؤثر فى كل نواحى حياتنا والتى تؤثر فى المشروعات التى تقوم بها مختلف الوزارات لمواجهة مشكلة زيادة السكان فى المستقبل خصوصا ان الارقام التى نذكرها تثبت فى المضبطة للرجوع اليها . هذا عن تصحيح الواقعة . اما عن الموضوع نفسه فقال : اذكر انه مما فعلته الثورة وهو ما يذكر لها بالخير - انها قد تبينت خطورة هذه المشكلة منذ سنوات . فكان من اول ما فعله المجلس الدائم للخدمات العامة منذ انشائه تكوين لجنة السكان . وكانت هذه اللجنة برياسة السيد وزير الشئون الاجتماعية والعمل . وقد ضمت ممثلين لمختلف النشاط فى الدولة سواء الحكومى او الاهلى لدراسة مشكلة تزايد السكان . وكان فى تكوين هذه اللجنة وفى الاعمال التى قامت بها اعتراف باهمية هذه المشكلة واثرها على مختلف مشروعات الدولة بالنسبة للمستقبل . لذلك ارجو والمجلس يبحث مشكلة تزايد السكان ان يكون البحث فى ضؤ الدراسات التى قامت بها هذه اللجنة وهى دراسات قيمة جدا وغنية بالاحصاءات والمراجع والحلول والمقترحات واستعراض لما جرى فى الدول الاخرى كما تتضمن هذه الدراسات حكم الدين والقانون فى هذه المشكلة .

ثم استدرك قائلا : اعتقد انه من قبيل التكرار ان اعيد الكلام عن حم الدين فى مسائل تنظيم النسل ولا اقول تحديد النسل . اذ الافضل ان نعبر عنه بعبارة تنظيم النسل . وهو ما اتفق عليه فى لجنة السكان السابقة التنويه عنها فان الوحدات التى تكلم عنها السيد وزير الشئون الاجتماعية والعمل لا تهدف من وراء نشاطها الى تقليل النسل او تحديده وانما تهدف الى تنظيمه بصفة عامة . ففى بعض الحالات تلجأ بعض العائلات المحرومة من النسل الى هذه الوحدات كى تساعدها على الانجاب .

ثم اعلن رأى الدين فقال : لقد وضح رأى الدين بصدور فتوى مفتى الديار المصرية وبعد دراسات مستفيضة واراء متعددة منذ سنة ١٩٣٦ حتى الان . وما

اخشاه ان يضيع وقت المجلس فى البحث والمناقشة عن حكم الدين والقانون فى هذا الموضوع دون المام تام بالدراسات السابق الاشارة اليها .

ثم ختم كلمته قائلا : بقيت نقطة اخيرة خاصة بالدافع الى اثارة هذه المشكلة الان . . وهل كانت سوء نية او من قبيل الدعاية ؟ اعتقد ان التاريخ قد حمل هذا المجلس مسئولية كبرى هى مسئولية بناء هذا البلد وتأمين مستقبل ابنائه . فتصدى المجلس لدراسة مشكلة زيادة السكان والتعرف على مختلف الاقتراحات التى يمكن تنفيذها للعمل على الاقلال من اثر هذه المشكلة لهى من اهم واجباته فهذه المشكلة هى اولا وقبل كل شىء مشكلة شعبية والحلول التى يمكن فرضها لمحلها هى كذلك حلول شعبية وليست حكومية لذلك فانى ارى ان من اهم وسائل امكان الاخذ باية اقتراحات ان يقتنع بها ويتبناها أولا ممثلوا الشعب ولانهم اكثر الناس اتصالا به وامكنهم قدرة على اقناعه بما يمكن تنفيذه منها واعتقد انه ليس مضيعة لوقت المجلس ان يخصص جلسة او جلستين مثلا لدراسة هذه المشكلة على هدى ما يقدم له من دراسات اللجنة الخاصة التى يشكلها المجلس لدراسة هذا الامر من كافة نواحيه وعلى ضؤ ما يقدمه لها السادة الاعضاء من اقتراحات خاصة بهذه المشكلة .

كما تحدث العضو عبد الصمد محمد عبد الصمد ولكنه لم يبد رأيا قاطعا فى المشكلة فقال : اعتقد انه يجب ان نكون اكثر استعدادا لمناقشة مثل هذه المسائل المتشعبة . وعلى العموم اقول انه يجب ان نقوم بحملة واسعة لتوزيع السكان توزيعا عادلا بنقلهم من الجهات المكتظة بهم الى الجهات الاخرى قليلة السكان .

ثم تحدث انور بكرى مفتاح مقدم طلب مناقشة هذا الموضوع محاولا الرد على المعارضين دينيا لتحديد النسل فقال : لا شك ان الاحصاءات والبيانات المعروضة تدل بوضوح على اطراد الزيادة فى السكان فى مصر حتى انه ليخيل الى انها اعلى نسبة فى العالم كله . اما من الناحية الدينية فقد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع يقول : « اللهم انى اعوذ بك من جهد البلاء » فقيل : وما جهد البلاء يا رسول الله ؟ قال : قلة المال وكثرة العيال ولما سئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن العزل قال : لا عليكم الا تفعلوا والمقصود بالفعل هنا العزل .

ثم استطرد قائلا ليوضح بعض وسائل تحديد النسل : يجب ان نلجأ الى الوسائل

الطبية فى كيفية تحديد النسل وبهذه المناسبة اسمح لنفسى ان اذكر رؤوس موضوعات فقط كمنـع الحمل حيث هناك فترة او ايام تقل فيها القابلية للحمل وهناك طرق اخرى اودع مكتب المجلس بيانا عنها ليطلع عليه من يريد من السادة الزملاء . .

ثم اختلف الرأى حول احالة بحث الموضوع للجنة تشكل له خصيصا وعندما عرض رئيس المجلس هذه المسألة وافقت اغلبية على تشكيل هذه اللجنة الخاصة تتكون من بعض الاعضاء الذين لهم دراسات فى هذا الموضوع على ان تستعين بمن ترى من الســادة الـذين سبق لهم دراسة هذا الامر بمجلس الخدمات مع اعتبار المناقشة مستمرة على ان تتقدم اللجنة بتقريرها بعد ستة اسابيع .

وكانت هذه المناقشة كما سبق القول فى أواخر ديسمبر ١٩٥٧ وقبل منتصف فبراير من العام التالى كان المجلس قد انهى جلساته . وجمد نشاطه حيث تكون مجلس الامة الوحدوى والذى ضم اعضاء من المجلس الامة المصرى ومجلس النواب السورى . وبالطبع لم يكن ولم يقدم تقرير فى هذا الموضوع

ثم كان برلمـان ١٩٦٤ فتقدم بعض الاعضاء باسئلة للحكومة بخصوص هذا الموضوع واصبح تحت مسمى تنظيم الاسرة . وحيث ان هذا الموضوع قد سارت فيه بعض الاجراءات الحكومية من خلال وزارة الصحة والشئون الاجتماعية . فقد تقدم العضو سيد زكى عبد الهادى بسؤال عن الخطوط العامة لسياسة وزارات الخدمات تجاه مشكلة تنظيم الأسرة . وكان ذلك فى شهر نوفمبر عام ١٩٦٤ . ومع ذلك ويبدو ان العضو اكتشف عدم . . التنسيق بين هذه الوزارات وان الاجابة التى جاءت له فى المجلس غير شافية لحجم المشكلة . ومن ثم فقد تقدم بطلب مناقشة مع بعض اعضــاء المجلس وذلـك لمناقشة هذا الموضوع . وكان ذلك فى اواخر ديسمبر عام ١٩٦٤ . وبالفعل ناقش المجلس هذا الموضوع فى اوائل شهر فبراير عام ١٩٦٥ . وحصيلة هذا النقاش تجلى فى ضرورة اشراك جميع وسائل الاعلام لنشر الوعى لتنظيم الاسرة . وتـأييد تشكيل مجلس اعـلى لتنظيم الاسرة تمثل فيها الوزارات والهيئات المعنية . والمطالبة بسرعة الانتهاء من تعديل قانون الاحوال الشخصية والمطالبة ايضا بتزويد مراكز تنظيم الاسرة بوسائل منع الحمل بكميات كافية .

ومرت سنوات والمشكلة تتفاقم والزيادة السكانية مطردة وفى غضون ذلك تقدمت

كريمة العروسى بسؤال للدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية تتساءل فيه عن كم من الاموال انفقتها الدولة على مشروع تنظيم الاسرة فى خلال العشر سنوات الماضية من الاعتمادات الجارية ومن المعونات الاجنبية ؟ وما النتائج التى حققها هذا المشروع بالارقام فى مواجهة الانفجار السكانى ؟ ولم يجاب على تساؤلها وكان ذلك فى ديسمبر عام ١٩٧٥ .

ثم فى اواخر السبعينات تقدمت زينب السبكى واكثر من عشرين عضوا بالمجلس بطلب مناقشة هذا الموضوع تحت مسمى الانفجار السكانى وكان هذا الطلب يدرج فى بعض جداول المجلس الا ان هذا الاخير لم يحدد ميعاد لمناقشة هذا الموضوع .

والمسـألـة تبدو بعد هذه السنوات الغير قصيرة مازالت قائمة وتوضع الاهداف القومية نصيب اعين المسئولين من منطلق هذه الزيادة المطردة وكأنها زيادة حتمية فكل الطموحات تضع فى اعتبارها كم سيكون عدد السكان فى عام كذا وكم سيكونون فى عام كذا . . دون اتخاذ اجراءات لتقليل هذه الزيادة . وعندما سألت وزيرة الشئون الاجتماعية ذات مرة عن فشل جهاز تنظيم الاسرة فى تحقيق اغراضه فردت قائلة : ولماذا لا تقول انه لولا هذا الجهاز لكانت الزيادة السكانية اكثر مما نعيشه ؟ وبالطبع فانه من المعلوم ان الزيادة السكانية فى مصر اعلى نسبة فى العالم . ؟

# ٢٢

## الانسحاب أو الاقالة .. البرلمانية ؟

فى التاريخ الحديث . . من المعلوم ان مصر قد عرفت الحياة البرلمانية على النمط المعاصر منذ عهد الخديوى اسماعيل حيث افتتح المجلس اولى جلسات انعقاده فى ٢٥ نوفمبر عام ١٨٦٦م. وان كانت بالطبع تعرف الديمقراطية النيابية بمعنى الشورى منذ عهد الاسلام . بل ان الخديوى فى خطبة افتتاح المجلس استند الى الاسلام فى تكوين اول برلمان فى عهد اسرة محمد على باشا حيث اعلن قائلا : وكثيرا ما كان يخطر ببالى ايجاد مجلس شورى النواب لانه من القضايا المسلمة التى لا ينكر نفعها ونواياهما ان يكون الامر شورى بين الراعى والرعية كما هو شرعى فى اكثر الجهات . . ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى ﴿ وشاورهم فى الامر ﴾ وبقوله تعالى ﴿ وامرهم شورى بينهم ﴾ فلذا استتب افتتاح ذلك المجلس بمصر تتذاكر فيه المنافع الداخلية وتبدى به الاراء السديدة وتكون اعضاؤه متركبة من منتخب الاهالى ينعقد بمصر فى كل سنة مدة شهرين . وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه فى اليوم المبارك على يدنا . الذى اتم فيه اعضاء منتخبون من طرف الاهالى وانى اشكر الله على ما وفقنى لهذا الامر المبرور وواثق من فطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة فى المنافع الداخلية الوطنية وفقنا الله لما فيه منفعة للجهود وعلى الله الاعتماد فى كل الامور .

هذا وكان هذا اليوم يوافق عيد ميلاد الخديوى اسماعيل فأعلن رئيس المجلس حينذاك اسماعيل راغب باشا تكوين لجنة بالانتخاب بين الاعضاء تتولى تقديم الجواب على خطبة العرش . فتألفت اللجنة من عشرة اعضاء وفى اليوم التالى تقدمت برد على هذه الخطة . وتوالت هذه السنة الديمقراطية وتعاقبت على الامراء والملوك الذين حكموا مصر حتى عام ١٩٥٢ وفى ظل اول برلمان وعندما القى الرئيس جمال عبد الناصر خطاب افتتاح دور انعقاد المجلس . وفى الجلسة التالية لهذا حيث كان التاريخ اغسطس عام ١٩٥٧ وقف العضو محمد محمود جلال يقول : لى كلمة فى جدول الاعمال فقد نصت المادة ٧٧ من الدستور على ان يلقى رئيس الجمهورية عند

افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الامة بيانا متضمنا السياسة العامة للحكومة والمشروعات التى ترى القيام بها كما يجوز ان يلقى بيانات اخرى عن المسائل العامة التى يرى ضرورة ابلاغ مجلس الامة بها »O .

فهو حين يفتتح المجلس يفتتحه بصفته رئيسا للدولة وحين يلقى البيان يلقيه بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية فحكم بيانه فى هذه الحالة هو نفس حكم بيان رئيس الحكومة فى الدول التى تأخذ بالنظام الجمهورى وحكم خطاب العرش فى الدول التى تأخذ بالنظام الملكي ولما كان الشارع منزها عن العبث وكل نص تشريعى لابد ويهدف لغرض فان النص فى الدستور على ان يلقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الامة بيانا يوضح فيه السياسة العامة للحكومة انما يهدف الى اعطاء فرصة لاعضاء مجلس الامة لمناقشة هذا البيان والرد عليه . لهذا فقد لفت نظرى خلو جدول اعمال جلسة اليوم من النص على تشكيل لجنة تتولى الرد على بيان الرئيس .

اما ما يبديه السادة الوزراء فى بياناتهم فهو قطعا يختص بكل وزارة على حده ولا شأن له بالسياسة العامة للحكومة . فلهذه الاسباب التى ذكرتها ولان بيان رئيس الدولة له الاولوية على كل البيانات وللفوائد القيمة التى يجنيها السادة الوزراء من مناقشة بيان الرئيس والرد عليه من استيضاح اتجاهات ورغبات ممثلى الامة مما قد يوفر عليهم بعض الجهد فى تصحيح سياسة وزاراتهم مستقبلا لكل هذا اقترح ان تشكل لجنة للرد على بيان السيد رئيس الجمهورية . . ؟

فرد عليه رئيس المجلس عبد اللطيف البغدادى محاولا تغيير اتجاه الحديث فقال : يؤجل بحث هذا الاقتراح الى ما بعد النظر فى موضوع اللائحة التنفيذية الداخلية والان ننظر فى جدول الاعمال .

ومن الجدير بالذكر ان المجلس فى هذا الحين كان يعمل فى ظل دستور عام ١٩٥٦ المؤقت والذى اعلنه رئيس الجمهورية كما ان المجلس ايضا كان يعمل فى ظل لائحة مؤقته الى حين الانتهاء من عمل لائحة دائمة وحيث كانت محل بحث اللجنة الدستورية التى كان يرأسها العضو محمد محمود جلال .

وعندما اعلن رئيس المجلس النظر فى جدول الاعمال تليت رسائل وبرقيات بالتهنئة لافتتاح مجلس الامة من رئيس مجلس النواب السورى ومحمد الحسن دياب رئيس مجلس الشيوخ السودانى ومحمود بوحدمه رئيس مجلس الشيوخ الليبى وفارس جلولى فارس رئيس المجلس الوطنى التأسيسى بتونس . وفـ . لا تسنى رئيس سوفييت القوميات للسوفييت الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . ولكن العضو محمد محمود جلال وقف مرة اخرى وباصرار اعلن قائلا : لا يمكننى باعتبارى عضوا فى هذا المجلس ان استمع الى بيان وزير قبل ان يرد على بيان السيد رئيس الجمهورية المتضمن عرض السياسة العامة تطبيقا لنص المادة ٧٧ من الدستور . ومن ثم فلا يسرى على اقتراحى ما يسرى على بقية الاقتراحات ولا يمكن ان تكون هذه المادة بلا غرض او هدف فأرجو لذلك عرض اقتراحى على المجلس لانه لا بد من لجنة للرد على بيان السيد رئيس الجمهورية .

فاضطر رئيس المجلس يعلن ويقدم الاقتراح للمجلس . وهو تشكيل لجنة للرد على بيان رئيس الجمهورية ثم عقب فور القاءه الاقتراح قائلا : ولما كان تحقيق مثل هذا الاقتراح يجب ان يستند الى نص فى اللائحة ولما كان المجلس قد قرر احالة اللائحة الى لجنة لذلك كان لامناص احالة هذا الاقتراح الى تلك اللجنة ( اللجنة الدستورية ) لتبحثه وترى ما اذا كان يتفق ونصوص الدستور ولا محل لمناقشته الان .

ولكن العضو محمود عبد اللطيف دراز وان كان وافق على مبدأ مناقشة بيان رئيس الجمهورية الا ان موافقته كانت تأخذ شكل آخر فوقف قائلا : ليس من الضرورى التزام تقليد معين بتأليف لجنة للرد على بيان سيادة رئيس الجمهورية ولكن المسألة من الوجهة الدستورية تقتضى ان اطلب توفيرا للوقت وتحقيقا للفائدة المرجوة مناقشة بيان سيادة الرئيس ثم سماع بيانات السادة الوزراء معلقين على هذه المناقشة .

ثم عاد للموضوع لتأصيله الدستورى فقال : وتطبيقا للمادة ٧٧ من الدستور التى اشار اليها السيد محمد محمود جلال القى سيادة رئيس الجمهورية بيانه الذى تناول فيه جميع النواحى السياسية والاقتصادية والتجارية والتموينية وغيرها ثم ان المادة ٣١ من الدستور اشركت السادة الوزراء مع سيادة رئيس الجمهورية فى تقرير السياسة العامة التى قررها بيان سيادة رئيس الجمهورية ينفى ان تعرض للمناقشة وكل بيان سياسى يلقى هنا من مسئول يصح دستوريا ان يكون محلا للمناقشة وسيادة رئيس

الجمهورية هو عميد المسئولين بمقتضى الدستور ولهذا اقترح توفيرا للوقت مع تحقيق الفائدة المرجوة كما قلت ان نبدأ فى مناقشة بيان سيادة رئيس الجمهورية الذى القاه تنفيذا للمادة التى اشار اليها السيد محمد محمود جلال . وهنا اعلن العضو مقترح الاقتراح الاول موافقته على اقتراح زميله .

ولكن فى الاتجاه المعارض لكل من الاقتراحين السابقين وقف العضو يواقيم غبريال ابراهيم قائلا : ان الكلام الذى سمعناه فيما يتعلق بالمادة ٧٧ من الدستور وما قاله سيادة العضو الشيخ محمد عبد اللطيف دراز لا يدل مطلقا على وجود تعقيب المجلس على البيان الذى القاه سيادة رئيس الجمهورية وليس هذا الاستخلاص مستندا الى نص دستورى بل هو اجتهاد بغير نص .

ثم استطرد قائلا : ان الدستور القديم الذى كان يستند الى الملكية كان ينص فى احدى مواده صراحة على انه بعد القاء خطاب العرش يحال على لجنة لمناقشته والرد عليه . كان هذا فى الدستور الملغى . اما الدستور القائم فلا ينص مطلقا على تعقيب المجلس على بيان سيادة رئيس الجمهورية انما ونحن نضع تقاليد جديدة قد نرى ونحن نبحث اللائحة الداخلية انه قد يكون التخريج الذى سمعناه الان لا يستند الى نص وانما هو اجتهاد بغير نص كما ذكرت وعلينا ان نتريث لنرى ما اذا كان من الاوفق ان نضع نصا جديدا يماثل النص القديم ام لا ؟ فصفق له المجلس . وكان هذا الاخير يسعى لمخرج من هذا الموقف الحرج على ما استند العضو المتحدث الى غياب نص دستورى على ذلك فالاولى على المجلس ان يحافظ ويتمسك فقط بما جاء بالدستور . ولكن العضو محمد فؤاد شلبى تحدث وان كان قد اعتدل بين المعارضة والتأييد اى اتجه الى التأجيل حيث انه مقتنعا بالمبدأ الا انه متحفظ تجاه نتائج هذا الاقتناع . فقال : لا يوجد نص فى الدستور - كما قال زميلى - يلزمنا بالرد على بيان السيد رئيس الجمهورية وبما ان السادة الوزراء وهم مكملون للسلطة التنفيذية سيلقون هم الاخرون بيانات تفصيلية تفسيرية لما جاء مجملا بيان سيادته فان بياناتهم بهذه الصفة تعتبر مكملة . لذا اقترح ارجاء الرد على بيان السيد رئيس الجمهورية حتى نستمع الى بيانات السادة الوزراء جميعا وفى هذا توفيرا للوقت وبخاصة ان اللائحة الداخلية المؤقته مرنه تستطيع بمقتضاها تأليف لجان وقت اللزوم ولتكن منها لجنة للرد على بيان السيد الرئيس ومناقشته ببيانات السادة الوزراء حسبما يتراءى للحكم .

ومع ذات الاتجاه السابق اى المعتدل وان كان اقل منه فى هذا تحدث العضو كمال الـدين محمـد الحناوى فقال : اما وقد تضمن بيان السيد الرئيس ما تم عمله فى السنوات الخمسة الماضية اى من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٥٧ واشار فيه الى ان السادة الوزراء سيشرحون امامنا ما تم عمله فى هذه المدة كل فى حدود اختصاصه ولم يذكر فى ذلك البيان تفصيلات ولا مشروعات مستقبلة تمكننا من الرد عليه فاضم صوتى الى السيد الزميل الذى تكلم قبلى منتظرين سماع بيانات السادة الوزراء ثم بعد ذلك اذا تبين منها وجود مشروعات مستقلة تستدعى المناقشة ناقشناها فى حينها .

وهنا وقف محمد محمود جلال مفجر هذا الموضوع اساسا ليقول بحماس : انا لم اقل مطلقا اننا ملزمون بالرد على بيان السيد رئيس الجمهورية . . وإنما نلتزم بما جاء فى المـادة ٧٧ من الـدستـور التى تجعـل رئيس الجمهورية الممثل الوحيد للسلطة التنفيذية فى السياسة العامة للدولة بدليل ان السادة الوزراء سيقتصر كل منهم فى بيانه على ما تم فى حدود اختصاصه من اعمال . اما السياسة العامة فلا يتولاها الا رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة فاذا اخذنا بما يقوله زميلى وصديقى الاستاذ يواقيم غبريال فمؤداه اننا فى السياسة العامة نكون مستمعين فقط دون ان يكون لنا حق ابداء الرأى فيها . هذا بينما يقول سيادته ان دستورا ملكيا كان يحتم الرد فالاحرى بنا ونحن فى عهد الجمهورية والحرية ان يكون لنا هذا الحق .

ثم استدرك قائلا : لقد كنا فى الماضى نقف هنا ونقول كل شىء . ويسمع لنا فى كل امـر من الامـور والان ونحن فى العهد الجمهورى ويتفضل رئيس الجمهورية فيلقى بيانه عن السياسة العامة يحصى فيها الماضى ويتطلع الى المستقبل ويشير الى ان البيانـات التفصيلية متروكـة لكـل وزير على حده . . ابعـد هذا كله تريدون سيادتكم الا نناقش السياسة العامة . هذا غير دستورى وعود بنا القهقرى . . اننا نستطيع تحديد جلسة خاصة لمناقشة البيان حرصا على عدم تعطيل اعمال المجلس الاخرى .

وهنا تدخل رئيس المجلس عبد اللطيف البغدادى واراد حسم هذا الموقف الهام فادعى انه قد قدم له اقتراح باقفال باب المناقشة واحالة موضوع جواز الرد على خطاب السيد رئيس الجمهـورية على لجنة الشئون الدستورية . . اى التى يرأسها العضو محمد محمود جلال . وبالطبع وافق المجلس على الخلاص من هذا الموقف فوافق على الفور على ما طرحه رئيس المجلس .

وكان قد بعث رئيس المجلس اثناء الجلسة بورقة للعضو محمد محمود جلال يطلب مقابلته بعد انتهاء الجلسة .

وبالفعل ذهب العضو لرئيس المجلس ليستطلع امر هذا الحضور فبادره رئيس المجلس قائلا : اسمع يا محمد . . احنا هنا معندناش معارضه . . فاما نقيلك او تستقيل فلا داعى لان تضطرنا الى احد الامرين . فخرج العضو وحاول ان يستمر ويمارس عمله البرلمانى فى ضؤ هذا المناخ الثورى الجديد ورغم انه كان عضوا بالمجالس النيابية قبل الثورة ما يقرب من ثمانى سنوات .

حتى كان اليوم الثالث من فبراير عام ١٩٥٨ وقبل تجميد نشاط المجلس باسبوع وتكوين مجلس الوحدة مع سوريا . بعث العضو محمد محمود جلال باستقالته للمجلس وبالطبع فان ما اعلن عن هذه الاستقالة كان بخلاف حقيقة مشاعر الرجل الذى استشعر انه من الصعب ان يمارس نيابته فى ظل التوجيهات وهذا ممنوع وهذا مرغوب وهكذا وبحسه السياسى المحنك قرر اعتزال هذه الساحة البرلمانية فى اللحظة المناسبة ففى اليوم المذكور بعث باستقالته لرئيس المجلس الذى تلاها بجلسة هذا اليوم وجاء بها : تخلف عن مرضى الاخير حالة حتم معها طبيبى ان اتخلى عن الحياة العامة بمسئولياتها وما يستتبع المسئولية من ارتباط لما لهما من الاثر . ولقد حرصت على ان اظهر سيادتكم على جلية الامر فور عودتى من الخارج . ولقد ساهمت بعد ذلك فى اعمال المجلس ولجانه بما توفر عليه وسعى وبما لا يستطاع معه استمرار منتج دون تأثير بالغ فى صحتى .

لذلك اتشرف بتقديم استقالتى من المجلس ذاكرا لسيادتكم وحضرات زملائى نواب الامة كريم تقديرهم وجميل زمالتهم مما اعده ذخيرة ما حييت .

ولقد كان من زملائى اعضاء لجنة الشئون الدستورية من عظيم التضحية وكريم الصداقة ما جعل منهم اصدقاء يعتز بصداقتهم . واليهم يرجع الفضل فيما كانت به اللجنة من بحوث وعلى الاخص فى وضع اللائحة الداخلية .

ولا انسى فى هذا المقام ان اشكر سكرتير المجلس وعلى رأسها سكرتيره العام فيما سهلت من عمل وما بذلت من جهد .

وعلى ان اخص بالشكر لدقة الاختزال التى كانت اداة يسير فى الجمع والتسجيل فى كل ما وكل اليها .

وانى لادعـوا الله الكريم لسيادتكم ولزملائى نواب الامة بالصحة والتوفيق فى خدمة البلاد .

امضاء محمد محمود جلال المحامى نائب بنى مزار .

وهنا وقف محمد توفيق خشبه قائلا : يعز علينا كثيرا كما يؤسفنا جدا الأسف ان يقدم زميلنا الكبير الاستاذ محمد محمود جلال استقالته من عضوية المجلس الموقر .

واذا كنت قد عاصرت الزميل المحترم بعض الوقت فى الحياة النيابية فهذا المنبر يشهد له انه كان فى العهود النيابية السابقة معارضا قويا ووطنيا ممتازا كما كان صاحب فكرة وصاحب رأى امتزجا بدمه واعصابه مما جعله رجلا كريما على نفسه وعلى وطنه متمسكا باهداف مصر العليا والمثل الرفيعة . وقد رأس لجنة الشئون الدستورية فى هذا المجلس فعرفنا فيه الكفاية فى غير ادعاء والتواضع فى غير استعلاء مع استقامة الرأى ونزاهة القصد وحسن التوجيه . لذلك يؤسفنا كثيرا ان يحرم المجلس من جهوده وخبرته ونرجو الله أن يعطيه كل صحة وعافية وهناءه .

ثم وقف محمد على قاسم يقول : اقترح ان يؤجل اخذ الرأى على هذه الاستقالة وان يمنح سيادته اجازة مرضية طويلة ندعو الله ان يسبغ عليه نعمة الشفاء فيها حتى لا يحرم المجلس من وطنى ممتاز كالاستاذ محمد محمود جلال .

كما طالب على الشيشيبى التريث فى قبول الاستقالة وان تعطى له اجازة طويلة كما اقترح ذلك زميله السابق .

ولكن رئيس المجلس عبـد اللطيف البغدادى عندما رأى ان المجلس ربما يتأثر بالاتجاه السابق اعلن قائلا : اود ان احيط المجلس بان السيد محمد محمود جلال سبق ان اتصل بى عارضا على استقالته بسبب حالته الصحية ونصح الاطباء له بان يكف عن العمل اشفاقا على صحته من اى جهد يبذل . ورغم هذا فقد رجوته ان

يستمر فى العمل لاننا نقدر جهده فى المجلس واخلاصه فى العمل ولما به من نزاهة وكفاءة كما اتصل به بعض الزملاء ايضا راجين منه العدول عن الاستقالة ولكن حالته الصحية تمنعـه حقا من الاستمرار فى خدمة المجلس . وكلنا بطبيعة الحال نأسف لحرمـاننـا من جهده ونشاطه . واننى اتمنى له الصحة والتوفيق فى حياته المستقبلة ويهمنى ان اوضح للمجلس ان امر هذه الاستقالة قديم ولم اعرضه على المجلس الا بعد ان بذلنا فيه محاولات فى سبيل العدول عنها .

واكـد كلام رئيس المجلس العضـو عبد الصمد محمد عبد الصمد الذى وقف قائلا : اننا كاعضاء عن مديرية المنيا نعلم يقينا ان صحة الزميل محمد محمود جلال لا تساعده على القيام بواجباته فى المجلس ونكرر الشكر للسادة الاعضاء على ما ابدوه من حسن التقدير لزميل كريم .

وكـأنه بهذه العبارة الاخيرة ينهى النقاش فى مسألة الاستقالة ويصادر على رأى المجلس الذى تخوف رئيسه من التأثر بالاتجاه عن رفضها او تأجيلها وينوب فى ذات الوقت عن اتجاه حكومة الثورة فى هذا .

ولكن العضو على الشيشينى عاد لاقتراحه السابق قائلا : هناك سوابق برلمانية فى هذا الشأن كان يعطى فيها الاعضاء اجازات طويلة .

فرد عليه رئيس المجلس بقوله : نصح الاطباء السيد الزميل محمد محمود جلال بضرورة التخلى عن أى نشاط له حتى لا يصاب بحالة يصعب علاجها مستقبلا . ثم قال على الفور والان هل توافقون على قبول الاستقالة بعد ان وقفتم على الاسباب التى دعت اليها ؟

فوافقت اغلبية كما تقول المضبطة الرابعة والاربعين . وكان لابد من الاعضاء ان يأخـذوا بتوجيهات الاطباء . . والثوريين الجدد ؟ وعندما اقترح العضو محمد فؤاد شلبىَ بارسال برقية شكر للزميل المستقيل على ما اسهم به من قسط وافر فى اعمال المجلس ولجانه رد رئيس المجلس قائلا : هذا من واجبى .

وبعد اسبوع من هذه الاستقالة . جمد نشاط المجلس ثم حل بقرار جمهورى فى

اغسطس من نفس العام حيث تكون مجلس امة لوحدة مصر وسوريا ثم حل هذا الاخير عام ١٩٦١ ثم عاد المجلس فى مارس ١٩٦٤ ولكن فى ظل الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ لم ينص ايضا على وجود الرد على بيان رئيس الجمهورية حتى كان دستور عام ١٩٧١ والذى نص على ذلك فكان اول رد بعد الثورة لرئيس جمهورية كان الذى وجه للرئيس انور السادات . . وحتى الان .

فقد كان العضو المستقيل رئيس اللجنة الدستورية بالمجلس والذى احيلت اليه اقتراحه بالرد على بيان جمال عبد الناصر . . وبالطبع لم يتمكن من بحث الموضوع . وذلك للتوجيهات التى امرت بذلك . وكان لابد للحوادث السياسية ان تؤخر تقديم هذه الاستقالة او الاقالة المستترة حتى لا يؤخذ على الثورة انها تصادر حرية الرأى . . حتى للبرلمانيين نواب الشعب . ومع ذلك كان التوقيت ذكيا من جانب العضو . . حيث انسحب البرلمان الذى غاب عن مصر بضعة سنوات حتى عاد مرة اخرى فى عام ١٩٦٤ . ونفذ اقتراحه ونص عليه دستوريا عام ١٩٧١ .

# ٢٤

## ضرب .. الحياة النيابية

صرح السيد عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وأول رئيس لمجلس نيابى بعد الثورة قائلا : □ ازمتى فى مجلس الامة عام ١٩٥٧ كانت حول هذا الموضوع . والمقصود من هذا الموضوع هو الديمقراطية واقامة حياة نيابية سليمة كهدف اصيل من اهداف ثورة يوليو .

ثم يستدرك قائلا : ولم تكن فى الحقيقة مسألة مديرية التحرير التى تعين عدد من اعضاء مجلس الامة فيها . والازمة كانت من وجهة نظرى فى الحياة النيابية السليمة والتى كانت اود من خلال رئاستى لاول مجلس نيابى بعد الثورة ان تكون له تقاليده وقوته ووزنه بحيث يمكنه ان يمارس كافة سلطاته .

وقد اعتبرت تعيين عدد من اعضاء المجلس فى مديرية التحرير انحرافا يجب التصدى له وضربه . . ووافق جمال عبد الناصر على ذلك الذى عاد وتصور اننى « العب من ورائه » .

لقد تم تغيير رغبة المجلس فى التصدى وكان ذلك بداية حزب الحياة النيابية ثم حل المجلس بسبب الوحدة مع سوريا . . حيث رأسه انور السادات فيها بعد O .

هذا ما ادلى به السيد عبد اللطيف البغدادى فى حديث لجريدة الاهالى احدى صحف المعارضة فى يوليو ١٩٨٢ وذلك بمناسبة مرور ثلاثين عاما على الثورة . وفى ذات الحديث اعلن انه قد تم الاتفاق بينه وبين الرئيس عبد الناصر على تعيينه نائب رئيس الجمهورية ورئيسا للوزراء عقب انتهاء مؤتمر القمة الذى عقد فى سبتمبر ١٩٧٠ لانهاء مذبحة الفلسطينيين بالاردن ولكن كما يقول : القدر كان اسبق . بل وقد اعتقد ان قرار تعيينه قد سرق من خزانة عبد الناصر عقب وفاته .

وهنا موقفين ذات دلالتين متناقضتين . فقد استقال الرجل بسبب الاتجاه الغير ديمقـراطى من جانب عبد الناصر وليس بسبب الانحراف الذى بدأت بوادره مع تعيين بعض اعضاء مجلس الامة فى مديرية التحرير . وعندما عادت اواصر الصداقة بينه وبين الرئيس عبد الناصر عام ١٩٧٠ . كان على وشك ان يبرز مرة اخرى على ساحـة السياسـة وادارة البلاد . . فهل ـ ونحن لا نعلم ـ كان لدى الرئيس جمال عبد الناصر نية نحو الارتداد عن اتجاهه الغير ديمقراطى وتصويب هذا الاتجاه نحو الديمقراطية واقامة الحياة النيابية السليمة مما دعا السيد عبد اللطيف بغدادى للعودة مرة اخرى للحياة السياسية حيث قد اختفى بسبب اختفاءه او استقالته او ماشابه ذلك ؟ بالتأكيد لا نعرف سببا ديمقراطيا لتلك العودة . الا سبب واحد فقط فقد ذكره السيد عبد اللطيف البغدادى فى ذات الحديث حيث قال : اقتربنا . . وبدأت الحساسية وسؤ الفهم والظن تذوب . فهل هذا سبب خاص لعلاقة شخصية بين شخصين ام انه كان سبب عام لعلاقة سياسية بين شخصين ايضا ؟

وهل الانحراف ـ على حد تعبيره ـ الذى بدا فى مديرية التحرير وعلاقتها بالبرلمان ليس سببا كافيا للانسحاب من الحياة السياسية اذا كان هذا الانحرااف فى الدولة وتأثيره على كيانها هو بداية مسار او خطة او سياسة ما ؟ وهل لقلة اهمية ـ الانحراف فى الدولة وتأثيره على كيانها ووجودها ليس سببا فى ازمة السيد عبد اللطيف البغدادى فى عام ١٩٥٧ . وهل الاستقالة هى دافع للاصلاح ام تعتبر هروبا من المسئولية الثورية ام انها مبايعة ضمنية لتفرد شخص بالسلطة دون غيره لتحقيق بعض المصالح ؟

وهل رأيه الذى أعلنه فى الصحيفة المعارضة . . تصفية حسابات ام تبرير موقف ام تحديد مسئولية . . او هروب منها او ضرب الغير . . ام ماذا ؟

وعلى ذلك وللاهمية القصوى لقضية الانحراف فى اى دولة أو بلد مهما كان قدره ولقلة اهميتها عند السيد عبد اللطيف البغدادى حيث انها لم تمثل عنده ازمة . . انها كانت هذه الاخيرة فى اقامة حياة نيابية سليمة . فلابد من العرض لها مع تدرج وتسلسل احداثها وتأثيرها فيما بعد على الحياة النيابية التى انتابتها ظاهرة الانحراف والتى تمثلت فى مواقف متعددة فى الستينات والسبعينات .

ولاهمية مديرية التحرير الثورية فقد افرد لها وزير الزراعة حينذاك الدكتور عبد الرزاق صدقى وزير الزراعة بيانا خاصا بعد ما القى بيان وزارته الشامل . ثم تحددت جلسة لمناقشة كل منهما وكان ذلك فى اوائل اغسطس عام ١٩٥٧ . وقد تناول نقاش الاعضاء زراعة القطن والقصب والسكر والنباتات وكذلك مديرية التحرير . هذا المشروع الاول بعد الثورة فى مجال استصلاح الاراضى وغزو الصحراء .

فقد وقف العضو حسن نور الدين على عامر يقول وموجها حديثه للوزير :

ان التكاليف التى استنفذها استصلاح الفدان تكاليف عالية وفى رأيى انه اذا كان الهدف من مشروع مديرية التحرير هو التوسع الزراعى فلا شك ان المشروع غير مجزى من الناحية الاقتصادية واذا كان يراد بالمشروع بيان امكان استغلال اراضى الصحراء وان فى الامكان فتح ابواب جديدة من ابواب التوسع ففى رأيى ان نقف بهذه التجربة عند هذا الحد والا نتوسع فيها اكثر من هذا . ثم استدرك حديثه متسائلا : وقد جاء فى بيان الوزير عن مديرية التحرير ان المصروفات قد بلغت فى الاربع سنوات الماضية ١٠٫٣١٢٫٠٠٠ مليون جنيه ولم يرد فى هذا البيان شىء عن الايرادات التى تقابل هذه المصروفات وان المساحة المستصلحة ١٢ ألف فدان وانى اطلب ايضاحا لهذه النقط التى اثرتها .

ثم رد الوزير على الشق الاول من السؤال وانتهى كلامه عند هذا الحد .

ولكن العضو اعاد اليه الشق الخاص بالايرادات وكذلك استفسر رئيس المجلس عنها مما اضطر الوزير ليرد على هذا الاستفسار قائلا : بالنسبة للايراد فان الارض لا تصل الى الانتاج الحدى الا بعد ان تبنى بالتربة سنة بعد سنة ويحتاج ذلك الى فترة يقدرها الخبراء بما لا يقل عن خمسة سنوات بالرغم من عدم انتهاء السنوات الخمسة الاولى فقد وصلت الايرادات الى ٤٩٦٫٢٠٦ جنيها .

ثم استوضح رئيس المجلس الوزير قائلا : ذكر السيد العضو ان تكاليف اصلاح الاثنى عشر الف فدان حوالى ١٢ مليون جنيه كما ورد فى البيان فى حين ان البيان اشار الى ان هذه المساحة هى ما تم استزراعه من الارض . اما الاراضى التى تم استصلاحها هى اكثر من هذه المساحة واود ان يبين لنا سيادة الوزير هذه المسألة .

رد الوزير قائلا : لقد تم استصلاح ٢٤٫٠٠٠ فدان وتم استزراع ١٢ الف فدان وكما قلت فان العمليات متتالية حتى تنتهى العملية فى خمس سنوات .

ثم اقترح العضو محمد رشدى النحال بتكوين لجنة برلمانية تزور المديرية وتقدم عنها تقريرا حيث انها ثمرة من ثمار الثورة على حد تعبيره .

ورحب العضو مجدى حسنين بهذا وهو ايضا عضو مجلس الادارة المنتدب لمؤسسة مديرية التحرير .

فحاول الوزير تأكيد الترحاب بهذه الزيارة فقال : يمكن لأى عضو من اعضاء المجلس ان يقوم بزيارة المديرية اذا رغب فى ذلك لاسيما ان امر هذه الزيارة منظم وميسور لكل من يرغب .

احدث ترحيب الوزير ضجة لهذا الاسلوب رافضا له . فانبرى رئيس المجلس معلقا فقال : اود ان اقول ان هذا البيان سيحال الى لجنة الشئون الزراعية لبحثه . وتستطيع هذه اللجنة ان تتناول بالبحث الاقتراح الذى تقدم به السيد احمد رشدى النحال وتستطيع اللجنة كذلك ان تدرس موضوع مديرية التحرير دراسة وافية وتقدم بذلك تقريرا عنه . فوافقه المجلس على ذلك ولكن باسلوب اكثر فاعلية وتأكيدا على نية المجلس فى رقابة هذه المؤسسة ونفيا لاسلوب الزيارات الفردية للمديرية وتعضيدا لجماعية الرقابة فقد عرض رئيس المجلس اقتراحا اخر بمشروع قرار مقدم من عشرة اعضاء بدعوة السيد الوزير والسيد عضو مجلس الادارة المنتدب ـ وهو عضو بالمجلس ـ للسادة الاعضاء لزيارة المديرية والوقووف على المجهودات التى تمت لما فى ذلك من تأثير واقعى عند رؤية المنطقة على حقيقتها وخاصة ان المشروع يعد الاول من نوعه من منطقة الشرق الاوسط . . ثم علق ايضا بقوله : وهذا الاقتراح مطلوب مناقشته فورا طبقا للمادة ١٤٥ من اللائحة المؤقته وهو معروض عليكم بالموافقة او الرفض مع ملاحظة ان الدعوة عامة لكم جميعا . فوافق المجلس على الفور .

ثم بعد نقاش الوزير فى بعض المسائل الزراعية الاخرى عادت العضوة الآنسة راوية عطية تعلن رأيها فقالت : لقد طالعتنا مديرية التحرير بعد ثلاث سنوات ونصف سنة ببيان لا يتعدى سبع صفحات فهل هذا بيان ام نشرة اسبوعية ؟ اننا نريد بيانا مفصلا عن هذه المديرية .

وبـالطبع ليس هناك محل لهذه المطالبة ازاء موافقة المجلس على زيادة المشروع واعداد لجنة الزراعة لتقرير عنه ويمكنها ان تشارك فى احدهما مما دعا رئيس المجلس ان يقول لها : ان فى مديرية التحرير الكثير من المطبوعات الوافية وهى تحت تصرف السادة الاعضاء .

وبالطبع لم تفوت الفرصة على الوزير ليعقب على استفسارها فقال : لقد اجبت على هذا التسـاؤل وقـد قلت ان بيان مديرية التحرير قد حوى الخطوط العريضة والنقط الرئيسية فقط اما ما عداها من تفصيلات فيمكن استكمالها عن طريق الاسئلة والاستفسارات والمناقشات .

وانتهت هذه المناقشة عندما اعلن رئيس المجلس ان لديه ثلاث اقتراحات موقع على كل منها عشرين عضوا لاقفال باب المناقشة وجدير بالذكر ان مشروع مديرية التحرير كان يحتل مكانة من الاهمية الكبيرة حيث ان حكومة الثورة كانت تؤكد قدرتها على اقتحام هذا المجال اى غزو الصحراء واستصلاح الاراضى حيث ان استصلاح الاراضى البور ما قبل الثورة كان يقوم به كبار الملاك والاعيان وبعض الجمعيات الخـاصـة . فكـان من الطبيعى ان هذا المشروع يثير الاهتمام ولاسيما ان المجهود الاعـلامى كان كبـيرا بالنسبـة له . وحيث كان المسئول عنه ضابط سابق بتنظيم الضباط الاحرار وعضو بالمجلس ايضا وهو كما سبق ذكره مجدى حسنين .

ثم عقب ذلك ايضا سؤال من العضو ممدوح حلمى صالح حيث اجابه الوزير الى انه فى الاسبوع الاول من نوفمبر عام ١٩٥٧ اعلن رئيس المجلس السيد عبد اللطيف البغدادى فى بداية الجلسة قائلا : انه بتاريخ ٣١ اكتوبر ١٩٥٧ وردت الى رسالة موقع عليها من احد عشر عضوا من اعضاء المجلس يطلبون.فيها ان اعرضها على المجلس فى اول جلسة له وسأقول لكم نص الرسالة :

السـيد / رئيس مجلس الامة .

تحية طيبة وبعد ،

لاحظنا فى الأيام الاخيرة ازدياد الحملة الصحفية من نوع خاص ضد المجلس وبعض اعضـائـه وتنسب فى هذا بعض الاحـاديث والاجراءات من السيد رئيس

المجلس وبعض اعضائه مما يجافى الحقيقة ويمس كرامة المجلس واعضائه وقد تبين لنا ذلك بصفة خاصة من مندوبى جريدتى الاهرام والاخبار .

لذلك نرى ان تقوم سيادتكم فورا بوضع حد لهذا فى غياب المجلس ونشره فى الجرائد اليومية والاسبوعية والتكرم بعرض هذا الموضوع على المجلس فى اول جلساته . اى ٤ نوفمبر ١٩٥٧ .

ثم علق رئيس المجلس على هذا الخطاب قائلا : وقبل ان ادخل فى صميم هذا الخطاب واتناول ما ورد فيه احب ان اوضح للمجلس انى حريص على المحافظة على كرامة كل عضو فيه حرصى على كرامتى الشخصية .

وهنا انبرى الاعضاء بالتصفيق الحاد .

ثم استطرد بحماس قائلا : اقول ان ذلك وحده هو الذى يجعلنا نحوز ثقة الرأى العام باستمرار فتلك الثقة غالية ويجب ان نحافظ عليها مهما كانت الظروف .

ثم استدرك بهدؤ فقال : اما بالنسبة لنص الخطاب فقد رجعت الى بالصحف فى الفترة الاخيرة لاتبين مدى بصدق ما فى الخطاب من وجود حملة صحفية ضد المجلس او بعض اعضائه او الاجراءات المنسوبة الى رئيسه ولكننى لم اجد ما يؤيد هذا الكلام وانى اود بعد هذا من السادة الاعضاء مقدمى الرسالة المشار اليها ان يفسروا لنا مقصودهم من عبارتهم الواردة فى رسالتهم التى تقول « لاحظنا فى الايام الاخيرة ازدياد الحملة الصحفية من نوع خاص ضد المجلس وبعض اعضائه وتنسب فى هذا بعض الاحاديث والاجراءات من السيد رئيس المجلس وبعضْ اعضائه » ؟ وماذا يقصدون ايضا بالحملة الصحفية ضد المجلس ؟

وابدى العضو احمد شفيق الرغبة فى الحديث ولكن رئيس المجلس تحدث فقال :

أود ان اوضح نقطة يبدو انها غامضة على بعض السادة الاعضاء هى ان الصحافة حرة ولا رقابة عليهاا الا فى حدود القانون فإذا اعتدت الصحافة على عضو من اعضاء المجلس فعليه هو ازاء ذلك ـ اذا اراد ـ ان يلجأ الى بالطرق القانونية لدفع هذا

الاعتداء لا أن يطلب منى انا ان احميه من الصحافة ـ فبأية سلطة يمكنني ان احميه من الصحافة ؟

وقد انتزع بهذه العبارات التصفيق الحاد لثالث مرة من الاعضاء ثم تحدث احمد شفيق ابو عوف ـ مدير معهد الموسيقى العربية فيما بعد ـ فقال : قبل ان ابدأ كلامى اذكر لسيادتكم اننى اوافق لكل كلمة قالها السيد رئيس المجلس فى هذا الصدد . ولكن كل ما حصل هو ما شعرنا به من مساس بتلك الكرامة فحضراتكم تذكرون ان سيادة الرئيس او هيئة المكتب منعتنا من ان نعطى اية بيانات للصحفيين مباشرة .

وهنا ثارت ضجة على هذه العبارة ولكنه صاح قائلا : الم يحدث هذا ؟ فقاطعه بعض الاعضاء يرددون : لا . . لا . . لم يحدث هذا .

وتصدى العضو محمد محمود جلال لهذا قائلا : ان ما يقوله السيد العضو يعتبر حجرا على حريتنا . وبذلك يقصد عدم علمه بما قاله زميله لو كان هذا توجيه او تعليمات او ما شابه ذلك . وفى ذات الوقت تحمل عبارته معنى الرفض او معارضته مثل هذا القول وما يحتويه من معانى .

ولكن احمد شفيق ابو عوف أصر على صدق ما اعلنه فقال : لقد حدث هذا بالنسبة لى ولذلك اخذت على نفسى الا افضى باية بيانات للصحفيين عن اى شىء يتعلق بالمجلس حتى انشىء فى سبيل عدم التعرض للصحفيين ومنعا للحرج معهم كلما عن لى ان اتقدم للمجلس بشىء ـ الى ان ارسله مع مخصوص دون ان احضر بنفسى وذلك ليسلمه بعد التوقيع بالاستلام على سركى خاص بى .

ثم استدرك مندفعا قائلا : اعود الى الموضوع . وابادر فأقسم لكم اننى صادق فيما اقول ذلك ان اول شىء جعلنى اشعر ان كرامتى مست هو ذلك الخبر الذى نشر فى صحيفة الاهرام ولو انه كان بعيدا عن شخصى الا انه متصل باحد زملائى اعضاء المجلس . . لقد طالعت فى صباح احد الايام بصحيفة الاهرام تحت عنوان مثير بارز وبخط كبير « الحكم بالحبس على عضو مجلس الامة » ثم ذكر تحت هذا العنوان كلام يشرف العضو ولا يشينه حيث تضمن الخبر انه كان سائقا وانا ارى ان مما يشرفه انه كان سائقا ثم اصبح نائبا عن الامة .

فقاطعه رئيس المجلس قائلا : هذا الكلام خارج عن الموضوع وارجو من سيادة العضو ان يلتزم جانب الموضوع .

ثم تحدث احمد شفيق ابو عوف مرة تالية فقال : وبعد نشر هذا الخبر بايام بدأت حملة اخرى اظنكم شعرتم بها جميعا وتلك هى الحملة التى وجهت الى مديرية التحرير حيث نشرت فى هذه الحملة بيانات اعتقد انها مستقاة من مكتب المجلس وقد اكون مخطئا فى هذا . ثم استطرد بحرارة فقال : وياليت ما نشر كان صدقا اذن لكان للنشر معنى وهدف وقد كان من المفروض بعد هذا النشر ان يستدعينى السيد الرئيس لمعرفة مدى صدق ما نشر .

فقاطعه رئيس بالمجلس قائلا : هل افترضت فى رئيس المجلس انه رقيب على الصحافة .

ولكن العضو رد متحدياب فقال : انا اقول ان ما نشر كان مستقى من هيئة المكتب وارى ان تشكل لجنة تحقيق برلمانية للوقوف على الوسيلة التى تم بها نشر هذا الخبر . وبمجرد لفظه بهذا الاتهام الواضح والذى يمس رئيس المجلس اساسا فى مضمونه الا ان رئيس المجلس لم يرد عليه والتزم الصمت مكتفيا باستنكار هذا من بعض الاصوات التى احدثت ضجة وصخب . . ثم اصوات اخرى تتساءل ما هو هذا الخبر ؟

فيرد العضو قائلا : الخبر هو ان سيادة رئيس المجلس سيدعو السادة الاعضاء الثلاثة الذين يجمعون بين وظيفتهم من مديرية التحرير وعضويتهم فى مجلس الامة . وبالنسبة لهذه المسألة بالتحديد فنذكر ان رئيس وزراء مصر محمود فهمى النقراشى قد سن تشريعا فى هذا حتى يكون البرلمان صافيا لا تشوبه شائبة وكان ذلك فى منتصف الاربعينات .

وفور انتهاء العضو من كلامه عن الخبر رد زميله نصرى الناظر قائلا : الم يثبت صحة ما نشر من ان هؤلاء الاعضاء الثلاثة يجمعون بين الوظيفة فى مديرية التحرير وعضوية المجلس .

وهنا تدخل رئيس المجلس عبد اللطيف البغدادى قائلا : الواقع انى لم استدع هؤلاء الاعضاء الثلاثة لان ما جاء بالصحيفة لم يكن مما يدعونى لذلك ولو فرض انى استدعيهم فان هذا من حق رئيس المجلس .

وهنا لنا وقفة . فالسيد عبد اللطيف البغدادى لديه خلفية عما يدور امامه والدوافع لذلـك فقد اعلن فى بداية الجلسة انه حاول ان يتبين مدى صدق ما فى الخطاب المذكور فلم يجد ما يؤيد هذا الكلام ثم عاد ونفى استدعائه للاعضاء الثلاثة الذين جاءت اسماءهم بالصحيفة تحت مبرر انه لم يكن ما يدعو لذلك ومع ذلك فهو يسارع قائلا : ولو فرض انى استدعيتهم فان هذا من حق رئيس المجلس . . وما ذكره هذا الاخير فى استدراكه السابق لهو صحيح وذلك لان العضو اعلن بلهجة الاتهام ان ما نشر كان مستقى من هيئة المكتب وعلى ذلك فرئيس المجلس كان على علم بالمقصود بما جاء فى الخطاب الذى تلاه امام الاعضاء من نفيه او تجاهله بهذا المقصود . ثم وضح العضو ذلك قائلا : حضرت الى المجلس لكى اعرف كيف وصل هذا الى الصحف وكيف نشر فعلمت ان مندوب الاهرام فى المجلس هو الذى نشره . وانى اقسم ان ما نشر غير صحيح واترك الامر لله ولكم . بل اوضح من ذلك فقد عاتب العضو على رئيس المجلس لتسرب الخبر قائلا : هل يرضى سيادة الرئيس ولديه جهاز ضخم من سكرتيرية وموظفين فنيين على حين اننا لا تعاوننا نحن اية اجهزة وان تاتى الصحف وتنشر مثل ذلك ؟

وهنا نرى من هذه الوقفة ان رئيس المجلس اتخذ الاجراءات التى نشرت وهى استدعاء الاعضاء الثلاثة لمناقشتهم فيما نسب اليهم بالعمل فى مديرية التحرير وهم نواب وهذا غير قانونى . . الا انه حاول ان يتنصل من هذا الاحراج الذى وقع فيه نتيجة هذا النشر حتى لا يبدو من اسرار المجلس او مكتبه تتسرب الى الصحافة او غيرها .

ومـع ذلك فلنعود الى ما كان بالجلسة حيث حدد مسارا لمناقشة العضو نصرى الناصر عندما قال : لا شأن لنا بالصحافة فى هذا الموضوع . ثم استدرك متسائلا وما خطأ الصحافة اذا كانت قد نشرت شيئا اتضح انه صحيح ؟ ثم قال : ولنناقش الموضوع الاساسى فاذا ثبتت صحته كانت الصحافة بريئة اما اذا اتضح كذبه فحينئذ يكون هناك مجال للشكوى ولمناقشة موضوعها فتوضيح الشكوى امر سهل .

وهنا وقف العضو محمد على قاسم قائلا : لاشك اننا جميعا نقدس حرية الصحافة وكل ما هنالك اننا تناقشنا عقب الانتهاء من اجتماع لجنة الصناعة فيما ينشر فى الصحف بصيغة غامضة ولا يتضح امره الا بعد عدة ايام وكان ذلك بمناسبة ما نشر فى ان بعض الاعضاء قبلوا وظائف فى مديرية التحرير يتقاضون عنها مالا من اموال الدولة وقد نشر هذا الخبر دون ذكر اسماء من يعنيهم فشعرنا بانه فى هذا مساسا بجميع الاعضاء وقد حدث بالفعل ان وجهت الينا اسئلة بل اتهامات من بعض الناس واعتقد الكثيرون ان بعض اعضاء المجلس واعضاء لجنة الزراعة بالذات الموكول اليهم النظر فى شئون مديرية التحرير وهذا هو ما حدا بنا الى مناقشة هذا الموضوع .

ثم اردنا ان نستوضح الامر فسألنا مسئولا كبيرا فى ادارة هذا المجلس فقرر انه ليس هناك سؤال فى هذا الموضوع . بل ليس لديه او فى علمه بذلك وبالتالى لايوجد تحديد لشىء ما فكان اعتراضنا على ان ينشر اتهام ماس بالكرامة وموجه الى اعضاء بالمجلس مجهولة اسماؤهم لان قبول عضو لوظيفة بعد ان اصبح نائبا يسىء الى سمعته . ولان نشر الاتهام دون تحديد يضع الاعضاء جميعا فى موضع الاتهام امام الجمهور . وبهذه الروح وبعد ان استوضحت هذا الكبير المسئول فى ادارة هذا المجلس واجابنى بما ذكرت وقعت على الخطاب مع من وقعوا عليه من السادة الزملاء وطلبت ان يتصل سيادة الرئيس بالصحافة بنفسه ويوجه نظرها الى ان نشر مثل هذه المسائل بهذه الصورة الغامضة يمس كرامة جميع الاعضاء وان هذا المساس بكرامة.نواب الامة لا نقبله اطلاقا ولكن ليس هناك اعتراض ولا ضرر من جرح كرامته من جرح كرامته بنفسه .

وبهذه العبارة الاخيرة المح بالتأكيد ان هناك شىء ما وربما يكون صحيحا ولا اعتراض على ما ينشر بخصوص عضو او اخر معين بذاته اذا كان هناك هذا الشىء .

وهذا يدفع العضو الدكتور محمود احمد القاضى قائلا : لهذا الموضوع قصة احب ان اوضحها لكم . فانه فيما نشر هذا الخبر فانه يمسننى فيمن يمس لان مؤسسة مديرية التحرير وكلت الى استشارة فنية اعتقد انى كفء لها . وقد قدمت لها هذه الاستشارة نظير مكافأة عن هذا العمل بالذات . وانى اشكر الزملاء الذين وقعوا على طلبهم على انهم اتاحوا لى الفرصة كى ابين للمجلس حقيقة موقفى .

وهنا حدثت مقاطعات من البعض تتطلب توضيحا مما اضطره الى الاستطراد قائلا : عندما قدمت على عملى كنت واثقا من سلامة موقفى ولم اشعر مطلقا او جال بخاطرى انى اخللت قيد شعرة بمحافظتى على كرامة المجلس فالقانون ينص على انه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة بانواعها . وتعتبر وظيفة فى حكم هذا القانون كل عمل يستحق صاحبه مرتبا او مكافأة دورية من الاموال العامة . اما ما قمت به فلم يكن الا تقديم استشارة فنية وكل الى تقديمها لانى كفء لها لان مديرية التحرير بها صناعة وأرادت ان تقوم بعمل انتاجى فرأت اخذ رأيى فى هذا الخصوص واعطيتهم هذا الرأى .

وهنا عبر احد الاعضاء عن دهشته لما يقع امامه من حقائق تصور انها اكاذيب تنشرها الصحافة فعبر عن ذلك فقال العضو السيد محمد يوسف / ان موضوع المناقشة يحتاج الى تحديد لقد بدأ موضوع المناقشة فيما تكتبه الصحافة مجافيا للحقيقة ثم تطور الموضوع الى الكلام فى مديرية التحرير وها نحن اولا نسمع من الدكتور محمود القاضى انه يريد ان يبرىء نفسه فما هذا . . . ؟

ثم استدرك د . محمود القاضى قائلا : ولقد وصلنى بعد الانتهاء مما وكل الى هذا الخطاب وتلى على المجلس ما يأتى :

مؤسسة مديرية التحرير
مكتب عضو مجلس الادارةالمنتدب
رقم ٢١٤ سرى

السيد الدكتور محمود احمد القاضى

مستشار التخطيط والانتاج الصناعى للمؤسسة

تحية طيبة . . بالاشارة الى المذكرة المقدمة من سيادتكم الخاصة بقيامكم بعمل

دراسات لامكانيات الورش وامكانيات انتاج مصانع المنتجات الخرسانية الموجودة بالمديرية .

يسرنى ان ابلغكم خالص الشكر لما بذلتموه من مجهود وارجو من الله لكم توفيقا .

كما يسرنى ان استرعى انتباه سيادتكم الى العناية بدراسة ناحية الالات الزراعية وموافاتنا بالرأى فى هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحـــترام ،

عضو مجلس الادارة المنتدب

محمد مجدى حسنين

١٩٥٧/٩/٤

وهنا عقب رئيس المجلس بقوله : الا يفهم من عبارة مستشار التخطيط والانتاج الصناعى لمؤسسة مديرية التحرير انها وظيفة دائمة ؟

فاراد ان يطمئنه العضو فقال : هذه العبارة لا تعنى ان الوظيفة دائمة وانى اتلو على المجلس الخطاب الذى بمقتضاه صرفت لى مكافأة من مؤسسة مديرية التحرير .

مكتب عضو مجلس الادارة المنتدب

السيد مراقب عام الشـــئون المالية

انشرف بأن ارفق مع هذا الطلب المقدم من السيد الكريم الدكتور محمود القاضى مستشار التخطيط والانتاج الصناعى بالمؤسسة بشأن المامووريات التى قام بها سيادته للمؤسسة .

رجاء الاحاطة بأنه بعرض الموضوع على السيد عضو مجلس الادارة المنتدب امر سيادته بصرف مبلغ مائة جنيها مكافأة لسيادته نظير الاعمال الموضحة بالطلب .

رجاء التنبيه بما يلزم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٩٥٧/٩/٢٠

مدير المكتب

عضو مجلس الادارة المنتدب

صورة للسيد مستشار التخطيط والانتاج الصناعى

ثم انتقل للدفاع عن نفسه قائلا : لقد صرفت لى المكافأة وقدرها ثمانية وثمانون جنيها واحب ان اقول دائما ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون عضوية مجلس الامة تحدد الوظيفة العامة على الوجه التالى : وتعتبر ووظيفة عامة فى حكم هذا القانون كل عمل يستحق صاحبه مرتبا او مكافأة دورية من الاموال العامة ؟ وبمقتضى هذه المادة لا يمكن ان نعتبر ان المكافأة التى تقاضيتها لها صفة الدورية على الاطلاق والمسألة فى استشارة فى شئون الانتاج وهى من التفاهة بحيث يمكن القول انها بمثابة بدل انتقال ومن ثم لا ينطبق عليها نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون عضوية مجلس الامة .

ثم بدأت لهجتة ترنوا الى الرجاء حيث خطب قائلا : السادة اعضاء مجلس الامة : ان الرجل الحاصل على بكالوريوس الهندسة وما جستير ودكتوراه فى تصميم الالات ودبلوم فى التنظيم الصناعى . ان الرجل لا يعقل اطلاق ان يكون موضع اتهام برشوة وبمبلغ تافه لو توسعنا فى هذا التفسير لكان محرما على اعضاء هذا المجلس الاشتراك فى اى عمل يفيد الدولة لان معظم اموال الدولة مستغلة فى معظم القطاعات وفى كثير من نواحى النشاط الاقتصادى ولازلت اكرر انى كنت ومازلت حسن النية عندما قبلت اعطاء هذه الاستشارة وليس معقولا ان ترشينى مديرية

التحرير على هذا النحو من العلانية ومقابل هذا المبلغ التافه الذى لا يعدو ان يكون بمثابة بدل انتقال ولم يخطر ببالى اطلاقا ان هذه العملية يمكن ان تؤثر على موقفى كعضو فى هذا المجلس بالنسبة لمؤسسة مديرية التحرير وبهذه المناسبة اقرر انى لم اشترك فى المناقشات التى دارت فى المجلس عن مناقشة بيان هذه المؤسسة فى يوم ١٢ اغسطس الماضى .

وهنا تعالت اصوات تطالب معرفة تاريخ استشارة وتاريخ توظيف بعض اعضاء المجلس بالمديرية .

ويرد عليهم العضو بان اختيار المؤسسة كان يوم ٢٠ اغسطس اى بعد جلسة مناقشة موضوع مديرية التحرير باسبوع والتى لم يتحدث فيها رغم حضوره بالجلسة ثم يتجه بحديثه للاعضاء قائلا : كل امور الدولة تعرض هنا على هذا المجلس والذى لا شك فيه ان اعضاء مجلس الامة بصفتهم مواطنين لهم اتصالات بالمصالح الحكومية والشركات التى تهيمن عليها الحكومة فهل يعقل ان تؤثر فيهم هذه الاتصالات فتضعف من رقابتهم عليها ؟

ثم صمت لحظة ثم حاول تبرير موقفه قائلا : لقد ذهب حسن عباس زكى للمفاوضة باسم الحكومة فى الخارج فهل من المعقول ان تضعف هذه الصفة من واجبه كنائب يهيمن على السلطة التنفيذية ؟

فرد فى هذه اللحظة المهندس سيد مرعى وزير الدولة للاصلاح الزراعى قائلا : اقرر ان السيد حسن عباس زكى قد قدم استقالته من وظيفته كمدير ادارة النقد بعد انتخابه عضوا فى مجلس الامة ولا ضير من ان تستعين السلطة التنفيذية بالكفاءات من اعضاء هذا المجلس .

فصفق له الاعضاء؟ .

ثم عقب ايضا وزير المالية فقال : ان الاخ السيد حسن عباس زكى لا يتقاضى اجرا على عمله كرئيس لوفد المفاوضات .

وصفق له الاعضاء ايضا .

وعندما لم يجد العضو بدا من الاستناد الى تفاهة ما حصل عليه كما عبر عن ذلك من قبل فحاول ان يتجه للمسألة ـ قانونيا وعمليا ـ الى الركن المعنوى كما يقول رجال القانون . فقال : اكرر مرة اخرى ان المسألة مرجعها الى حسن النية وانا اقسم ايها الزملاء انى قمت بهذا العمل على رؤس الاشهاد ولم اقم به سرا وكنت فى قيامى بهذا العمل حسن النية الى اقصى الحدود .

واذا كان لنا وقفة مع سرية هذا العمل بالمديرية فان الخطاب الموجه من عضو مجلس الادارة المنتدب اليه بخصوص العناية بدراسة الالات الزراعية كان مكتوب عليه ٢١٤ سرى . فلماذا كتب عليه سرى اذا كان العمل غير سرى ؟ ثم نعود لحديثه الذى يستطرد فيه قائلا : والمادة ٢٢ من القانون رقم ٢٤٦ لعام ١٩٥٦ باصدار قانون عضوية مجلس الامة تعزز موقفى فى ان ما تقاضيته لم يرق الى مرتبة الدورية واذا كان بعض السادة الاعضاء يعتبر تصرفى هذا ماسا بكرامة المجلس فأنا اعلن اسفى واكرر انه لم يخطر ببالى اطلاقا ان فى تصرفى هذا ماسا بكرامة المجلس التى انا حفيظ عليها .

ثم بدأت نبراته هادئة مؤثرة مرة اخرى ليقول : هذه هى الرشوة التى يقال ـ ٤٨٠ جنيها ـ ان مديرية التحرير قدمتها لى لادافع عنها فى هذا المجلس واننى اخاطب ضمائركم ايها الزملاء هل يعقل ان الدكتور محمود القاضى عضو هيئة التدريس بالجامعة يكون موضع اتهام برشوة وبهذا المبلغ التافه لكى يدافع عن مديرية التحرير ؟ انى اربأ بهذا المجلس ان يكون فيه مرتشى وانى من احرص الناس على كرامة هذا المجلس . ولهذا ارجو ـ اذا لزم الامر ـ تأليف لجنة للتحقيق فى صحة موقفى من الناحية القانونية . فصفق له الاعضاء ثائرين ومتأثرين بهذه النبرات المؤثرة وهذه الشجاعة التى تبدى استعدادها لان تكون محل تحقيق ومساءلة .

ثم تحدث حسين فهمى وهو الكاتب الصحفى المشهور فقال : طلبت الكلمة لادفع عن الصحافة هجوما لا مبرر له ولقد اعنانى من عناء الدفاع ما قاله السيد الدكتور محمود القاضى .

فقاطعه العضو الاخير صائحا : انا لم اهاجم الصحافة اطلاقا .

فرد عليه حسين فهمى مفندا هذا بقوله : بل تقدم عشرة من السادة الاعضاء من بينهم السيد العضو الدكتور محمود القاضى يطلبون حماية المجلس مما تنشره الصحافة ويتهمونها بالتعريض بكرامة المجلس .

وهنا حدثت ضجة بالقاعة ومقاطعة من بعض الاعضاء مما ادى لتدخل رئيس المجلس الذى طالب بعدم المقاطعة وليطلب الكلمة من يريد .

ثم استطرد حسين فهمى فى حديثه قائلا : هذا الخطاب الذى تضمن هذا الطلب وقع عليه عشرة من السادة الاعضاء يتنافى مع الدستور والمنطق لعله يستهدف تحويل اهتمامنا ـ نحن نواب الامة ـ عن امر خلق واثار تعليقات الشعب فى كل مكان .

فقالت اصوات تستفسر بقولها : ما هو هذا الامر ؟

فرد العضو حسين فهمى قائلا : لن اتحدث هنا بصفتى صحفيا بل كأى مواطن قرأ ما قرأه المواطنون من ان بعض اعضاء مجلس الامة قبلوا العمل فى مؤسسة مديرية التحرير فى الوقت الذى يقوم فيه المجلس برقابة وتقدير نشاط هذه المؤسسة ولا شك ان مثل هذا الامر يثير الشعب الذى انتخب اعضاء هذا المجلس والقى على عاتقهم ان يحققوا الاسس الصالحة لحياة ديمقراطية نزيهة وسليمة ونظيفة تمناها من اجل تحقيقها . ان هدف الثورة يحقق حياة افضل من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعمادها فى هذا كله حياة ديمقراطية سليمة ونظيفة فاى امر يهدد سلامة هذه الحياة الديمقراطية من شأنه ان يثير النفوس ويبعث فيها القلق لان الشعب القى على عاتق هذا المجلس تحقيق ما هدف وهدفت الثورة من اقامة حياة ديمقراطية سليمة نزيهة .

لهذا ارى فى هذا الخطاب الذى وقعه عشرة من السادة الى السيد رئيس المجلس بمنع الصحافة من . . .

ولم يستطع ان يكمل عبارته حيث قاطعه محمد على قاسم قائلا : نحن نشكو من اهانة كرامتنا بدون تمييز من ان ينسب الى الاعضاء تهم بدون ذكر اسماء ولا يصح ان يفسر هذا اننا نحارب حرية الصحافة .

وهنا تدخل عبد اللطيف بغدادى رئيس المجلس ليقول قولا هاما وتاريخيا ايضا : لا أسمح لأحد من الاعضاء بالكلام بدون اذن او بالتعليق ونحن الان ازاء موضوع خطير وخطير جدا . ونحن نقرر المبادىء للمستقبل فارجو منكم ان تلزموا الهدوء والا يتكلم احد منكم الا بعد ان يؤذن فى الكلام .

ثم استطرد حسين فهمى حديثه قائلا : ان خطورة الموقف اكبر من ان تتدخل فيه المجاملات واذا اخطأ احد منا وجب ان ينال جزاءه وخاصة اذا كان هذا الخطأ موجها ضد كرامتنا والى كرامة ثورتنا والى امل من اعظم الامال التى يصبوا اليها الشعب الذى اتى بنا الى هنا وهو اقامة حياة نيابية سليمة . ان الصحافة يا اخوانى لم تخطىء واذا نشرت بعض الانباء غير الدقيقة او تغاير الضمير فليس ذلك معناه ان نهاجم الصحافة او ان نطلب رئيس المجلس ان يتدخل فى حرية الصحافة . ومن هنا تدركون خطورة الاقتراح المقدم من عشرة من السادة الاعضاء ومن بينهم عضوان لهما موقف خاص بالنسبة لمديرية التحرير وهذا يوضح ان المقصود هو تحويل نظر الاعضاء عن الاخطاء التى حدثت الى الهجوم على الصحافة ويجب الا يفوتنا هذا . ان من واجب الصحافة ان تتحرى الحقيقة ومن حقها ان تنشر ما تشاء . والدستور ينص صراحة على ان الصحافة حرة فى حدود مصالح الشعب وفى حدود القانون فاذا كانت الصحافة قد اخطأت فى حق احد الاعضاء فان على النائب الذى بمسه هذا النشر ان يلجأ الى القانون وان يثق فى ان القانون ينصفه ان كان على حق وبأنه كان هناك تجاوز او كذب او رغبة فى التشهير ولا يجوز ان يلجأ الى المجلس لتقييد حرية الصحافة .

فالصحافة هى العنصر الاساسى فى العلنية ايضا والدستور نص على ان اجتماعات المجلس علنية فلم الهجوم على الصحافة . . . وهذه النقاط هى بحذف ما قاله العضو من المضبطة مما ادى الى حدوث ضجة بالقاعة فتدخل رئيس المجلس قائلا : ارجو ان اوجه نظر السيد العضو الى ان موضوع المناقشة ليس متعلقا بموضوع حرية الصحافة .

ورد حسين فهمى بعد ان حقق هدفه الاول وهو ابراء الصحافة من الادعاء ضدها ليتجه للموضوع المطروح فقال : لنترك اذن المسألة الشكلية الاولى التى قصد بها تحويل انظارنا عن الموضوع الاصلى . ان الموضوع الاصلى خطير نحن نسمع

النـاس فى كل مكـان فى المقاهى والنوادى يتكلمون ويقولون ان هناك من اعضاء المجلس من يشترى بثلاثمائة جنيه واخر يشترى بثمانين او مائه جنيه فهل هذا كلام يصح ان يقال ؟ لذلك كان من واجبنا ان ننظر الى هذا الموضوع نظرة متجردة من الاشخاص فقد نشر ان بعض السادة اعضاء المجلس قبلوا العمل فى مديرية التحرير وقبول العمل فى حد ذاته بالنسبة للطبيب او المهندس او المحامى ليس عيبا ولكن العيب هو فى الظروف التى اكتنفت العمل فى مديرية التحرير . فقد كانت مديرية التحـرير من اهم المسـائل الخطيرة التى عالجها المجلس فى اول جلساته وقد قرر المجلس احالة موضوع هذه المؤسسة الى لجنة الزراعة لدراسته وهنا حدثت ضجة لاعادة ما دار بالقاعة من مناقشة مديرية التحرير ولكن رئيس المجلس تدخل قائلا : ارجو منكم مراعاة الهدوء والنظام فان الموضوع خطير وانكم تقررون امر مستقبلكم وتقدرون الثقة التى منحت لكم وقد تقدم بعض السادة الاعضاء بطلب فتح باب المناقشة فى هذا الموضوع وارجو ان نستمع فى هدوء الى ما يقال .

وعلى ذلك عاد حسين فهمى لحديثه فقال : ولقد نشر هذا الخبر فى الصحف فاذا تأملنا فى الظروف التى احاطت بمديرية التحرير وفى اسباب غضب بعض الاعضاء على التصرفات التى نسبت اليها وجدنا ان هذه الظروف تستحق ان تمنع اى عضو حريص على نزاهته وعلى كرامته من ان يقبل اى مبلغ من المال من مديرية التحرير مهما كانت الظروف ولا يمكن ان يبرر ذلك بحسن النية كما قال الدكتور محمود القاضى .

ثم استدرك كلامه بقوله : اننى عضو فى المجلس والمجلس يناقش موضوع مديرية التحرير فليس معقولا ان اقبل مالا او اؤدى مهمة لمديرية التحرير فالمسألة ليست مسـألـة شخصية وهى من الخـطورة بمكـان فنحن نواجه التاريخ ونواجه الشعب والاجيال المقبلة ومطلوب منا ان نضع تقاليد برلمانية سليمة للمستقبل خصوصا ان حياتنا البرلمانية فى الماضى لايزال ما علق بها ماثلا فى اذهان الناس ومن اجل هذا اطالبكم بمنتهى الحزم فى هذا الموضوع فليت القضية قضية شخص او اشخاص او قضيتنا وحدنا انما هى قضية الشعب الذى يأمل فينا وفى حياة ديمقراطية سليمة لا حياة ديمقراطية مشوبة كتلك التى عشناها فى الماضى . فقط صدروا حكمكم من اجل الوطن ومن اجل التاريخ ومن اجل الاجيال المقبلة .

وهنا انتزع الرجل تصفيق الاعضاء تأثرًا واعجابا ببلاغته الوطنية . ثم اعلن رئيس المجلس قائلا : تقدم الى طلب من اكثر من عشرة من السادة الاعضاء هذا نصه :

السـيد / رئيس مجلس الامة

تحيـة وبعـد ،

علمنا ان بعض السادة اعضاء المجلس قبلوا وظائف فى احدى المؤسسات التى لها اتصال وثيق بالحكومة من جهة الاتفاق والاقدام عليها وهم السادة : محمود احمد القاضى واحمد شفيق ابو عوف واسماعيل نجم وكل من تحققت صحة عضويته وظل يعمل بمديرية التحرير فى مقابل . ولما كان قبول السادة المذكورين الالتحاق باحدى وظائف مديرية التحرير سواء اكان ذلك بمرتب او بمكافاة مما يتنافى مع المواد ١٠٩ من الدستور و ٢٢ من قانون عضوية المجلس ١٦٥ من اللائحة المؤقته .

لذلك نرجو عرض هذا الموضوع على المجلس للمناقشة لاتخاذ قرار فيه .

وعقب ذلك طلب العضو الدكتور محمد السيد الشنوانى احالة الموضوع الى لجنة الشئون الدستورية للبحث فاذا تبين ان هناك خطأ من هؤلاء الاعضاء حوسبوا على اخطائهم . اما العضو السيد على فأشار الى البحث فى نقطة هامة وهى هل عمل هؤلاء الاعضاء مجرد استشارة ام ان عملهم فى المؤسسة كموظفين ؟

وهنا قال رئيس المجلس يجب ان ينظر المجلس فى الموضوع أولا قبل احالته لاية لجنة . ثم تحدث نصرى الناظر فقال : لقد استمعنا الى حالة من الحالات الثلاث فنرجو ان نستمع الى قول العضوين الاخرين لنعرف اذا كان موظفا فعلا فى المديرية اما انهما قاما باستشارات كالدكتور القاضى .

وحاول العضو سعد شلبى تهدئة القاعة الساخنة فقال : ارجو ملحا ان تنصتوا الى كلمة هادئة فى جو هادىء . فالامر المعروض علينا ذو شقين الشق الاول خاص بحرية الصحافة ولا احب ان يوافق هذا المجلس بحال من الاحوال على مبدأ مناقشة

حرية الصحافة . فالصحافة حرة بحكم الدستور ونحن مستعدين للموت فى سبيل حريتها اذ انها لساننا كوكلاء عن الشعب . ومن حق الموكل ان يستمع لصوت وكيله وقد ووكلنا الشعب لنأتى الى هذه القاعة لنحاسب الهيئة التنفيذية على كافة تصرفاتها ولـذلـك فأرى من حق الشعب ان يقرأ ويسمع ويتصفح الجرائد اليومية ليستمع للنواب الذين انابهم ليكونوا وكلاء عنه فى هذا المجلس . اذن من حيث المبدأ لا يجوز ان تكون حرية الصحافة موضع المناقشة بحال فحرية الصحافة يجب ان تكون مكفولة .

اما ما يقوله بعض الزملاء من ان الطريقة التى عولج بها الموضوع قد اساءت الى بعض الاعضاء فارد على هذا بان من حق الصحافة ان تنشر ما تشاء بالطريقة التى تروق لها وهى مرتبطة فى هذا بالمصلحة العامة والقانون فان شذت فى مسألة عامة فهذه سياسة عليا تعرض علينا اما ان شذت بالنسبة لفرد من الافراد فله ان يلجأ الى القانون لا ان يحتمى بمجلس الامة . لقد جئنا بعد ان قامت الثورة بخمس سنوات وكما قال الرئيس جمال عبد الناصر بان مجلسنا استمرار للثورة فلا يجوز القول الحد من حرية الصحـافـة . . اننى لست صحفيا ولكنى اتكلم من وجهـة نظر المصلحـة العامة . فقاطعه رئيس المجلس قائلا : ارجو ان يقتصر الكلام على موضوع مديرية التحرير وما نسب الى بعض السادة الاعضاء .

ثم عاد سعـد شلبى يستـطرد فى حديثـه وبالفعل تحول مساره لمديرية التحرير فقال : وقف احد الزملاء فى هذا المجلس فى بداية اجتماعاتنا وقال باعلى صوته شكلوا لجنة للتحقيق فى موضوع مديرية التحرير فان قالت اللجنة اصابوا صفقوا لهم وان قالت أخطأوا حاسبوهم ولكن المجلس لم يوافق على تشكيل لجنة للتحقيق وانما احال الامر على لجنة الزراعة لتطلب من ادارة مؤسسة مديرية التحرير ان توافيها بكافة البيانات التفصيلية قد قامت بزيارة المديرية لتعقد تقريرها عنها وفى هذه الاثناء نشر فى هذا الصحف ـ ولا احب أن اظلم احدا ـ ان بعض الاعضاء فى هذا المجلس قد قبلوا العمل بمديرية التحرير وعينوا فيها وانى ارجو ان يوافقنى السيد الرئيس والسادة الاعضاء على تشكيل لجنة خاصة لتحقيق هذا الموضوع فان ثبت إن هناك اعضاء من هذا المجلس قبلوا ان يعملوا بهذه المؤسسة بعد ان احيل الامر على لجنة الزراعة . . . فللمجس ان يحكم بما يشاء . اننا هنا نناقش المبادىء لا التفاصيل . لهذا اتقدم برجـاء ان يحال الامر برمته الى لجنة خاصة تدرس الموضوع وتستمع الى الاعضاء

المنسوبة اليهم هذه التصرفات لتتعرف على وجهة نظرهم فى قبول هذا العمل وظروف قبولهم له والاموال التى تقاضوها ولماذا قبلوا هذا العمل بعد ان احال المجلس الموضوع الخاص بمؤسسة مديرية التحرير الى لجنة الزراعة لدراسته على ان تتقدم هذه اللجنة بتقرير عن الموضوع يكون موضع بحث هذا المجلس وبهذا نكون قد حسمنا الامر ووصلنا الى النتيجة التى نرجوها .

ثم يعود احمد شفيق ابو عوف للحديث حيث يؤكد صحة الخبر الذى تسرب من مكتب رئيس المجلس وان كان حاول التشكيك فى صحته فقال مدافعا عن نفسه : باعتبارى احد الاشخاص الذين يمسهم الموضوع اقول اننا لم نطلب من سيادة الرئيس التدخل فى حرية الصحافة وانما طلبنا ان تكون الاخبار التى تصدر من مكتب الصحافة بالمجلس سليمة مائة فى المائة حتى لا تمس كرامة احد من اعضاء المجلس .

اما بالنسبة لحالتى الشخصية ايضا ولكم بعد ان تسمعوا قولى ان تحكموا عما اذا كنت مغرضا ام لا . فقد بدأت اشارك الصاغ مجدى حسنين فى فكرته عن مديرية التحرير منذ ان كانت أملا يدور برأسه فكنت كلما قابلته أرى فى نفسه الامل العريض فى غزو الصحراء وكنت لا ازال وقتئذ ضابطا بالجيش ومع ذلك ظللت قريبا من السيد مجدى اشاركه الفكرة من سنة **١٩٥٣** الى ان رأى المشروع النور .

ثم بدأت اللجان التعليمية تعمل على خلق مجلس اشتراكى سليم تمشيا مع روح الثورة المباركة وكان ذلك فى عام **١٩٥٥** حين استقر الرأى فى المديرية على جعل تعليم الموسيقى اجباريا نظرا لجفاف الجو هناك ولحاجة المنتفعين والمنتفعات الى تعليمهم الناحية الروحية الى جانب النواحى الاخرى وفعلا اصبحت الموسيقى جزءا من التعليم الاجبارى ولانى حاصل على دبلوم عال فى الموسيقى واشعر بحاجة البلد الى هذا النوع من التعليم بدأت اعمل منذ اواخر عام **١٩٥٤** الى اوائل عام **١٩٥٥** فى وضع اسس التعليم الموسيقى ليكون اجباريا على كل فرد بالمديرية كل هذه المدة عملت فيها مع السيد مجدى دون ان اتقاضى من اجلها مليما واحدا . ثم بعد هذا يقال اننا مغرضون ؟ انها لقسوة ووالله يعلم اننا قد راعيناه وضمائرنا والثورة والرئيس جمال .

وفى سنتى ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ كنت اتـردد على المديرية بعد ظهر كل يوم بعد ان طلبت خروجى الى المعاش لكى اعين فى المجال الذى اتقنه وقد عملت فعلا سكرتيرا مسـاعـد للمجلس الاعـلى للفنـون والاداب واستمر العمل كذلك وكونت الفرقة بطريقـة مثالية وبجهود شاقة حيث كنت اسافر الى المديرية بعربتى اربع او خمس مرات كل شهـر وبعـد مضى ثلاثـة او اربعـة اشهـر على هذا العمـل تقدم احد الاشخاص الى السيد مجدى مقترحا صرف مكافأة او بدل استقبال او بدل سفر لى حيث لم يصرف لى شىء قبل ذلك . وفى سنة ١٩٥٦ وعلى وجه التحديد فى شهر ٨ او شهر ٩ سنة ١٩٥٦ وافق السيد مجدى وهو موجود بالمجلس ويشهد بذلك . وكل ما قلته ثابت ويمكن ان تتبين صحته .

وقد اوقفت المكافأة منذ شهر او اثنين ولا اعرف ما تم بشأنها ولم اتحدث عنها ومنذ انتخـابى عضوا بمجلس الامة فى ١٩٥٧/٧/٢٢ استقلت من منصبى بالمجلس الاعلى للفنون والاداب واصبحت لا عمل لى حتى اتفرغ لاداء عملى فى مجلس الامة على اكمـل وجه تلك الرسالة التى تستدعى استمرار الاتصال بالناخبين من ابناء دائـرتى الانتخـابية واشهـد زمـلائى على ما اقول . وقد فضلت ذلك على العمل بالشركـات وعملى بالمديرية لا يعتبر وظيفة بل اعمل مستشارا بها مقابل مكافأة لا تتجـاوز ٢٥ جنيها والذى يغرينى بالعمل بالمديرية المبدأ وليس المال بالاضافة الى الروح الموجودة بالمديرية .

ثم عرج بحديثه الى الصحافة مرة اخرى فقال : لقد قال الزميل حسين فهمى ان هنـاك كلامـا كثـيرا تلوكه الالسن وهى خاصة بهذا الموضوع . اسألوا الزميل كم يتقـاضى هو؟ اقول ان كل رؤساء التحرير يتقاضى كل منهم ما بين ثمانية الاف وعشرة الاف جنيه فى السنة .

فقاطعه زكريا لطفى جمعه قائلا : هذا تعريض بالصحافة ونحن لا نقبل هذا ثم عاود احمد شفيق ابو عوف حديثه صائحا بقوله : ارجو عدم المقاطعة لقد بدأ الرئيس بالكـلام بقوله ان هذا موضوع خطير وانا اقسم بالله انى لا احتكم للمجلس اذا مست كرامتى بل سوف انتحـر . . الموضوع اغرب من هذا اسألوا الزميل حسين فهمى ماذا يحدث فى نقابة الصحفيين ؟

فقاطعه مرة اخرى رئيس المجلس قائلا : ارجو الا تتعرض لاحد من الزملاء ثم استطرد احمد شفيق ابو عوف فى دفاعه فيقول : قيل عنا اننا مغرضون وهدامون والله يشهد بيننا .

ثم استدرك فى حديثه معتذرا فقال : اخوانى لا تؤاخذونى اذا كنت قد كررت ولكن هذا هو الوضع بصراحة هذه هى الظروف وتلك هى بالاسباب ورحم الله امرىء عرف قدر نفسه .

ثم قال : ابعد كل هذه التضحيات وهذا المجهود الذى بذلته على حسابى وحساب اولادى وبيتى لكى اقوى المشروع لاعتقادى أنه ناجح واقرر من فوق هذا المنبر انه ناجح فعلا أبعد كل هذا ينشر فى الصحف ما نشر ويقال ما قيل مما لا داعى لذكره .

والله انه لقاسى على نفسى وقاسى على نفس كل انسان يعمل .

وانى لاذكر كلمة للرئيس جمال عبد الناصر حفظه الله وهو الامل العريض لنا حيث قال ان هذا البلد به عناصر الخير ويجب ان تعمل جاهدة حتى تقضى على عناصر الشر ومنذ هذا الوقت آمنت بهذه الحكمة وتعبت فى سبيلها .

فلو فرض جدلا ان السيد رئيس المجلس علم اننى اعمل بوظيفة عامة واتقاضى من اجلها ٢٥ جنيها شهريا او حتى مائة جنيه هذا المبلغ الذى لم اتقاضيه الا من نحو سنة واحدة بينما انى أعمل بالمؤسسة منذ اربع سنوات فانى كنت ارجو من السيد الرئيس ان يستدعينى تليفونيا او بخطاب ويقول لى باننى لا اجمع بين وظيفة عامة وعضوية المجلس وان هذا مخالف للدستور ويطلب منى ان اترك هذه الوظيفة وينتهى بالموضوع عند هذا الحد بدلا من ان يصف هذا الموضوع الان بأنه خطير هذا الوصف الذى يشعر باننا ارتكبنا جرما جسيما .

فرد عليه رئيس المجلس قائلا : ليس من حقى ان امنع اى عضو من الاعضاء من ان يتقدم بسؤال فى موضوع يرى تقديم سؤال بشأنه اما وصفى للموضوع بأنه خطير فلا شك انه قد اصبح خطير ابعد نشره فى الصحف ومساس ذلك ببقية

الشعب بمجلس الامـة . واثارة الموضوع اليوم انما هى تقرير ما اذا كان الموضوع صحيحا او غير صحيح فاذا ما ثبتت صحته كان لا شك خطيرا .

ثم عاد احمـد شفيق ابـو عوف يبرر عمله بالمـديرية قائلا : ان عملى بالمديرية كمستشار موسيقى اقوم بوضع الاناشيد وتأليفها والاشراف على تحفيظها وكل هذا مقابل **٢٥** جنيها لا اتقاضاها كل شهر بل اتقاضاها كل شهرين او ثلاثة . هذا مع ان الذين يضعون الحانا للاذاعة يتقاضون عن اللحن الواحد ثمانين جنيها ومع انى لست من رجال القانون ولا افهم الا ما يمليه المنطق اقول ان المادة ١١٦ من الدستور تنص على ما يأتى : لا يمنح اعضاء مجلس الامة مدة عضويتهم اوسمة او انواطا الا من كان منهم يشغل وظيفة عامة لا تتنافى مع عضوية مجلس الامة . .

وانى اعتقد ان وظيفتى فى المؤسسة هى الوظيفة العامة التى نصت عليها المادة على انها لا تتنافى مع عضوية مجلس الامة :

وبهذا التفسير اثيرت ضجة بالقاعة حيث ان المسئول عن هذه المؤسسة عضو زميل بالمجلس وبالتالى فهناك شبهة المجاملة او التأثير على رأى العضو بالنسبة لرقابة هذه المؤسسة . ثم استدرك تفسيره قائلا : ومع ذلك اذا اعتبر المجلس عملى بالمؤسسة وظيفة عامة لا تتعارض مع عضوية مجلس الامة .

ومع ذلك فالضجة مازالت مستمرة لتفسيره هذا . . الذى دعاه الى القول انى لا ابغى بقولى هذا التعرض من الناحية الدستورية اطلاقا وانما اقرر قولى على الوقائع واترك الامر لكم والامر ليس امر شغل ثلاثة من اعضاء مجلس الامة لوظائف عامة انما للامر جذور ابعد من هذا . فقد قيل ان عملنا فى مديرية التحرير كان من قبيل الـرشوة وقد نمى الى علمى صباح اليوم ان عشرة من الاعضاء تقدموا الى رئيس المجلس من اجل فصلنا من عضوية المجلس .

ثم صاح متسائلا : هل بهذه السهولة يفصل ممثل الامة كأى فراش . نحن هنا نرسى التقاليد لمستقبل الامة ونحترم الدستور .

ولى كلمـة اخيرة خاصة بموضوع الاقتراح المقدم من عشرة من الزملاء فارجوا الموافقة على احالة الموضوع الى لجنة تحقيق طبقا للائحة .

ثم تحدث ثالث المتهمين وهو العضو اسماعيل نجم قائلا بثقة وهدوء : لم أشأ ان اطلب الكلمة عندما عرض موضوع الهجوم على الصحافة فى الطلب الاول ايمانا منى بحريتها وانها اذا كانت قد تجنت على فانه تجنى حبيب الى قلبى وعلى كل حال فلها عذرها اذ قد تكون ضحية وشاية واشى او مغرض او سبق صحفى فى غير محله .

ولـذلك أرجأت الكلمة الى ان تقدم عشرة من الزملاء بطلب يشيرون فيه الى اتهامى باننى قد حصلت على وظيفة فى مديرية التحرير وانى اعجب فهمهم من علمهم الامر بهذه الصورة فاستبقوا الحوادث وقرروا هذا الادعاء دون ان يسمعوا ـ منى او من مسئول اكنت حقا قد ارتبطت بالعمل فى مديرية التحرير ام لا وكان واجبا عليهم ونحن من خيرة رجال الامة ان يتحرزوا وان يتأنوا وان يتحروا الحقيقة قبل ان يرسلوا فى الاتهام ارسالا ليروا ان الامر لا اساس له من الصحة على الاطلاق بالنسبة لشخصى على الاقل والحق ان الامر غير صحيح اطلاقا بالنسبة لى بل ليس هناك من يجرؤ على القول باننى قد حصلت على وظيفة او مركز بهذه المديرية . واتحدى كل من وقع على الطلب ان يبرز لى دليل هذا الاتهام . اما ان يجرح الناس على هذه الصورة المشينة دون ان يكون هناك دليل ما فاعتقد انكم لا تقرونه كما تقرون ان يكون اقارنا على هذا النحو من الهوان واسمحوا لى ان اذكر لكم سبب اقحامى فى هذه المأساة ذلـك اننى عضـو عن دائـرة العطارين حيث يقع مكتب مؤسسة مديرية التحرير بالاسكندرية وقد استنجد بى هذا المكتب تليفونيا فى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٥٧ فى حل اشكال وقع بينه وبين احد التجار يتعلق بصفقة من الصفقات حين اراد هذا التاجر ان يتحلل منها خصوصا ان موعد تسليمها قد فات فأبديت الرأى القانونى بصفتى محام ملزما التاجر بهذه الصفقة كوسيط خير لا اكثر ولا اقل .

فقاطعه رئيس المجلس قائلا : الم يصدر منك بيان فى هذا الموضوع ؟

فرد العضو بقوله : نعم صدر منى بيان ولكنه حدث به شىء من التحريف . ثم عاد واستطرد يروى قصته قائلا : اقول تدخلت فى الامر ووافق التاجر بالفعل على ما اشرت به وقبـل الصفقة وانقطعت علاقتى بمديرية التحرير عند هذا الحد ولم اتقاضى مرتبا ولا مكافأة عما قدمت وبدلا من ان يقدم لى الشكر من السادة الاعضاء العشرة اجـرح على هذه الصـورةالمشينة فيقال اننى استغل نفوذى فى حين اننى لم اتقاضى اجرا بل كنت كريما اذ تدخلت فى الامر ابتغاء مرضاة الله . وامامكم مديرية

التحرير وهى مؤسسة حكومية يمكنكم الاطلاع على دفاترها ومستنداتها وفحصها فان وجدتم ورقة واحدة تبرر هذا الاتهام فانى افوض الامر اليكم والا فردوا الى اعتبارى سيما وان السيد رئيس المجلس عضو مجلس ادارة مؤسسة مديرية التحرير وكان يستطيع ان يتحرى وجه الحقيقة فى هذا الاتهام .

فرد رئيس المجلس متسائلا : من قال لك اننى عضو فى مجلس ادارة هذه المؤسسة ؟ فرد العضو قائلا : لقد قرأت ذلك فى الصحف .

فعقب رئيس المجلس : لقد كنت عضوا فى مجلس ادارة هذه المؤسسة ولم اعد الان كذلك . ثم استطرد العضو قائلا : وايا ما كان الامر فان لسيادتكم السلطة التامة فى طلب اوراق او بيانات لتحرى هذا الاتهام وكان يمكن على الاقل انتظار رد السيد وزير الزراعة على سؤال السيد سيد جلال اما ان يلقى الاتهام جزافا وتهدد كرامات الناس على هذا النحو فاعتقد ان امر لا يرضيكم ولا يتناسب مع مركزكم كممثلين للامة .

اننى اكرر ما سبق ان قلته من اننى ابديت رأيى فيها طلب الى حسبته لوجه الله واتحدى كائنا من كان ان يواجهنى بغير ما ذكرت وقد يقال ان ذكرت اننى مستشار قانونى لهذه المديرية فاين هذه الاستشارة ؟ وقد يقال هذا مع اننى لم اتقاضى اجرا او مرتبا او مكافأة ؟ فاين هو استغلال النفوذ وما هو الدليل عليه ؟ ولن اقبل اطلاقا ايها الزملاء ان تقروا هذا الوضع او ان تحملوا المسألة الى لجنة من اللجان قبل ان يبرز الدليل على ادانتنا فحينئذ وحينئذ فقط لكم ان تفعلوا ما تشاءون .

فصفق له الاعضاء على حسن دفاعه . ثم تحدث العضو محمد على قاسم قائلا : لقد دخلت المناقشة طورا جديدا واتجهت الى توزيع الاتهام بين عضو واخر ولكن الظاهر ما سمعناه حتى الان ان هناك اعضاء شغلوا وظيفة عامة يتقاضون عنها مرتبا وقد اعترف بعضهم ولذلك لا ينظر الى هذا الموضوع كما ينظر اليه الاتهام ولا كما ينظر اليه من الناحية الشخصية ولكنى انظر اليه بالمسألة من الناحية الموضوعية وهى التى يجب ان تكون رائدنا جميعا اذ يجب ان تعلوا الموضوعية على الاشخاص دائما وان تكون وجهتنا الناحية العامة فقط فنص المادة ١٤٤ من الدستور تنص على انه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة . ويحدد القانون احوال

عدم الجمع . . فالنص كما ترون عام مطلق جامع مانع فهو يقول ان الوظيفة العامة مطلقة غير مقيدة بقيد او شروط ثم يضيف « يحدد احوال عدم الجمع الاخرى فالجمع بين العضوية والوظائف العامة على الاطلاق ممنوع بل ان الدستور يضيف احوالا اخرى لمنع طبقا للقانون على ذلك تنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٤٦ لعام ١٩٥٦ المعدل طبقا للقانون رقم ١١٠ لعام ١٩٥٧ على انه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة بأنواعها .

وعلى ذلك تعتبر وظيفة عامة فى حكم هذا القانون كل عمل يستحق صاحبه اجرا او مكافأة دورية من الاموال العامة ويدخل فى ذلك كل موظفى ومستخدمى المجالس الممثلة للوحدات الادارية وكل موظفى وزارة الاوقاف ومستنديها وكذلك العمد والمشايخ .

وعلى ذلك لا يصح الجمع بين عضوية مجلس الامة وعضوية المجالس الممثلة للجهات الادارية ولجان العمد والمشايخ .

وعلى هذا النص ترون ان المشرع حينما اضاف العمد والمشايخ ذهب الى افاق ابعد من المنع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة فلم يكتف بان يبعده كذلك عن تأثيره الاكراه المادى لما يتقاضاه من اجر او مرتب بل اراد ان يبعد العضو عن تأثير الاكراه المادى لما يتقاضهاه من اجر او مرتب بل اراد ان يبعده كذلك عن تاثير الاكراه الادبى وهو لذلك نص على العمد والمشايخ وهم كما تعلمون لا يتقاضون اجورا او مرتبات ومن هذا يتبين ان المشرع كان حريصا على ابعاد العضو عن كل تأثير من السلطة التنفيذية .

وكذلك تنص المادة ٢٣ على ان كل موظف عام وكل عضو باحد المجالس الممثلة للوحدات الادارية او لجان العمد والمشايخ اصبح عضوا فى مجلس الامة وجب عليه ان يتخلى مؤقتا عن اعمال وظيفته او عن اعمال عضويته بتلك المجالس او اللجان بمجرد توليه اعماله بمجلس الامة . . . »

ومن مفهوم هذا النص يتحتم عليه الا يقبل عملا جديدا بعد ممارسة العضوية انتظارا لاجر او مكافأة لانه اذا كان العمل الذى كان يمارسه قبل العضوية يحرم عليه

بعدها فاولى به الا يتولى عملا وهو عضوا سواء كان هذا العمل عملا اصليا او استشاريا وتضيف المادة « ويعتبر العضو متخليا نهائيا عن وظيفته او عضويته بتلك المجالس او اللجان بمجرد الفصل بصحة عضويته بمجلس الامة ويعطى الموظف او المستخدم فى حالة قبوله العضوية حقه فى المعاش او المكافأة على حسب الاحوال . والى ان يتم التخلى نهائيا لا يتناول العضو سوى مكافأة العضوية . فهذا النص قاطع فى ان العضو لا يصح له ان يتناول سوى مكافأة العضوية . ولذلك ارجو ملحا ان يكون نظرنا جميعا الى الناحية الدستورية العامة دون الناحية الشخصية فيحال الامر برمته الى لجنة الشئون الدستورية لتفحصه فحصا دقيقا فاذا رأت هذه اللجنة ـ واقرها المجلس على رأيها ـ ان قبول العضو للوظيفة العامة بعد انتخابه يعتبرا اختيارا له سقطت عنه العضوية من تلقاء نفسها واذا رأت . . اللجنة ان تولى هذا العمل من جانب العضو يعتبر جمعا بين العضوية والوظيفة وجب ان يختار اما العمل واما العضوية لانه لا يجوز الجمع بينهما .

وتحدث فى نفس الاتجاه العضو صلاح سعده حيث انتزع تصفيق الاعضاء اكثر من مرة فقال : ان قبول بعض اعضاء المجلس العمل بمؤسسة مديرية التحرير رغم علمهم بانها من المؤسسات او من المصالح العامة التى لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المجلس وان السيد مجدى حسنين عضو المجلس هو الذى يتهم رغم علمه هو الاخر بمخالفة ذلك مخالفة صريحة لنصوص الدستور وروحه ـ اقول انى اعتبر ذلك خروجا صريحا على نص من نصوص الدستور وافسادا صريحا للحياة الدستورية السليمة .

فليس هذا الامر موضوعا شخصيا كما قال زميلنا ولكنه موضوع يمس الثورة ومبادئها القديمة التى وضعتها ونادت بها وحطمت بها الطغيان والفساد فى الماضى وما لا يجوز ان تعود بمصر الثورة الى الوراء . الى عهد الشركات وافساد الضمائر والذمم ولقد تقدمت مع عشرة من زملائى اعضاء المجلس بطلب اسقاط العضوية عن السادة مجدى حسنين واسماعيل نجم والدكتور محمود القاضى واحمد شفيق ابو عوف تبرئة للحياة السياسية مما قد شابها ومنعا لما يمكن ان يقف فى وجه الثورة ومبادئها القويمة واقرار لحكم الدستور الذى اقسم على احترامه والله يوفقكم .

وازاء تصعيد الموقف واقترابه من حافة لحظة حاسمة طلب مجدى حسنين الكلمة

حيث انه ضمن من طلب اسقاط عضويتهم بالاضافة انه مسئولا حكوميا عن مديرية التحرير فوقف قائلا : يسرنى ان اقف بينكم وان كنت اود ان يكون وقوفى لمناقشة مشاكل اعمق من هذه المشاكل . فالدول تنتج وتخترع ونحن نضيع وقتنا فى كلام لا يراد به الا الضلال والبهتان .

اننا امة حديثة وكنا نود لو كان نقاشنا فى الكلام المفيد والعمل المثمر ولكن بدلا من ذلك طلب الى سيادتكم النظر فى فصل من هذا المجلس مع بعض السادة الزملاء الـذين قيل انهم يعملون فى مديرية التحـرير . وللمـوضوع شقان : شق خاص بمجدى حسنين حيث نسب اليه مخالفة الدستور بتعيينه بعض السادة الاعضاء فى وظـائف بمـديرية التحـرير والشق الاخـر خاص بما نسب الى السـادة الاعضـاء المذكورين من قبولهم العمل فيها .

اما من ناحيتى الخاصة فانى لم اعين احد منهم فى وظائف بالمديرية ففيها رجال اكفاء ممتازون اربأ بالمجلس ان يمسوا بسوء وهم الذين يعملون فى الصحراء لمجد مصر وعزها . ولكنا نعمل دائبين من اجل مصر ونهضتها والوطن محتاج الينا جميعا ولى الشرف ان يعمل معى اى مصرى كما لى الشرف ان اعمل مع كل الناس . . فالموضوع وطنى بحت ولا ينبغى ان يفصل فى هذا المجلس رجل كل ما اسند اليه انه يعمل فى مديرية التحرير . فان الاخ شفيق ابو عوف هو الذى لحن نشيد مصر أمنا وقد كان يعمل معى بمديرية التحرير قبل انشاء مجلس الامة بدون مقابل وقام بمجهـودات وتضحيات كثـيرة فقد كان يترك بيته واولاده ويقيم معنا فى الصحراء ويعانى مشقات السفر فى الجبل من اجل وضع لحن وتدريب اهالى المديرية عليه للنهوض بالموسيقى فى المديرية ورفع الروح المعنوية بين اهلها وما كان يعطى اكثر من مبلغ تافه نظير المبيت خارج منزله وترك اولاده لا يقاس بما يبذله من جهد وتضحية . فلم اكن اعطيه سرقة من اموال الشعب ولا يصح اتهامه بانه رجل مستغل .

امـا عن الاخ اسـماعيل نجم فكـل ما فى الامـر ان مكتب مديرية التحـرير بالاسكندرية اتصل به ليحل مشكلة تعرضت لها المديرية فقام مشكورا بحلها دون اى مقابل .

ثم انتفض فى وقفته يتحدث مكابرا فقال : اننى رجل بقيت كثيرا وعملت كثيرا

ثم انتهى بى الامر الى ان مست كرامتى وان يقال عنى انى ارشو السادة اعضاء اللجنة الزراعية بالمجلس واطلب من احدهم ان يعمل معى فى المديرية .

ان البيان الذى وضعته عن المديرية يشرفنى ويشرف مصر . قمت به من اجل مصر وابناء مصر ولم اكن وحدى انما عمل معى كثيرون من افاضل الناس فلا تخطئوهم امام العالم فالعالم كله ينظر اليهم انهم خلقوا بقعة كبيرة جرداء من صحراء الوطن خلقا جديدا . ان الدكتور القاضى هو المتخصص الوحيد فى مصر فى تنظيم الانتاج الصناعى فماذا علينا اذا استعنا به هل استدعى خبيرا من اسرائيل ( كان يمكن ذلك بعد اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل بعد ما يقرب من ثلاثة وعشرين عاما منذ حديثه هذا ) .

ومازال يستطرد خاتما حديثه بقوله : اننى اترك الموضوع للمجلس ولا اود ان ادخل فى مناقشات لا جدوى من ورائها . والله يوفقكم ويرعاكم ولا يحيق المكر السيىء الا بأهله وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون .

ثم تحدث سيد جلال وان كان حديثه لم يمت الموضوع باسلوب مباشر الا انه بسببه فقال : لم يكن فى نيتى ان اتكلم هذه الليلة لولا ان دعا زميلى السيد شفيق ابو عوف الى الحفاظ على الكرامة وستكون كلمتى فى حدود اللائحة والدستور حيث ان الدستور نص على التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة . والدستور ينص ايضا على اقامة حياة نيابية سليمة . فى حدود هذا تقدمت بسؤالين الاول محدود ومهذب ولا يجعل الواثق من سلامة عمله ان يغضب او يثور بل يمكنه من ان يرد الرد المقنع السليم والسؤال الثانى محدد ومهذب هو الاخر يتعلق بما تردد من ان بعض السادة من اعضاء مجلس الامة قد عينوا فى وظائف بمديرية التحرير لم اقطع بمصر - ما يردده الناس كما لم اذكر فيه اسم احد منهم لاننى لم اكن اعلم بالاسماء .

وقد تقدمت بالسؤالين فى حدود اللائحة والدستور وفى حدود صفتى النيابية وفى يوم الخميس الماضى وانا خارج من المجلس فى طريقى الى بابه الخلفى الموصل لوزارة الاشغال قابلنى شاب انيق لم اره من قبل وبادرنى بقوله : هل مديرية التحرير هى الاخرى بملابس ضيقة حتى تعيب عليها وتكون موضع سؤال منك فى المجلس ؟ فلم اعتبر هذا الكلام موجها لى ولم ارد عليه ثم دخل حجرة وخرج منها وعلى مرأى

ومسمع من السادة الصحفيين والموظفين والسعاة قال « عربجى جاهل » فهل هذا مما يرضى كرامة المجلس وكرامة السيد شفيق ابو عوف ؟ اننى اترك الحكم فى هذه المسألة للمجلس . ومن الجدير بالذكر ان العضو سيد جلال قد سبق وان تقدم بسؤال لوزير الداخلية عن عدم احتشام بعض السيدات فى ملابسهن وطالب بأن تنظر الحكومة لهذا الموضوع منعا لانتشار الفساد على حد تعبيره .

وقد تدخل العضو نصرى الناظر معقبا على كلام سيد جلال فقال : اذا اعتبرنا ما قاله السيد سيد جلال عتابا بينه وبين احد الزملاء فجرى حذفه من المضبطة فرد عليه سيد جلال قائلا : اننى اعرض الموضوع على المجلس وليس عتابا . انى اعتبر ما وجه الى تهديدا صريحا من شخص محسوب على الثورة التى تنادى بالتحرر من الذل والخوف والتهديد فان هذه اللغة والاساليب قد قضى عليها قضاء تاما .

وهنا اعلن امر الله بليغ شىء هاما حيث قال : لم يصل الى لجنة الشئون الزراعية البيانات التى طلبتها من مديرية التحرير الى الان .

وكان اخر المتحدثين وقبل نهاية الجلسة العاصفة محمد طاهر ابو زيد الذى تحدث بهدوء قائلا لى كلمتان فى الموضوع اولاهما ان هذا اول موضوع خطير يواجهه المجلس فى شخصى بعض اعضائه وعلى المجلس ان يثبت انه اهل لمواجهة مثل هذه الازمات بالتجرد عن كل تفكير عاطفى اذ يجب ان يكون تفكيرنا قائما على المنطق والعقل والتفكير الموضوعى . وعلى هذا فسنجد انفسنا امام اعتبارين : الاعتبار الاول هو الحرص على كرامة هذا المجلس والعمل على الا تشوب سمعته اية شائبة امام الرأى العام فان سمعته فى ثقة الشعب به وهى رأس ماله الوحيد .

اما الاعتبار الثانى فاعتبار خطير هو انه لا يجوز ان نحكم على انسان قبل ان نحقق من صحة ما نسب اليه . والموضوع الذى نحن بصدده لا نستطيع ان نبت فيه قبل ان نحصل على الاجابة عن عديد من الاشخاص ما مدى وما طبيعة الاتصال بمديرية التحرير وما مدى مخالفة ذلك للاوضاع الدستورية وما مدى سوء النية فيما وقع منهم ؟ وماذا كانوا يستهدفون من وراء ذلك ؟

فاذا اتضح ان فى الموضوع مخالفة دستورية فيمكن ان ينبه العضو المخالف اليها

ليصحح وضعه . ولا شك فى ان خدمة ظاهرة جديدة فى حياتنا السياسية تلك التى يقوم فيها احد الاعضاء يعلن انه على خطئه ( ويشير بذلك الى الدكتور محمود القاضى ) واعتقد اننا يجب ان نقابل هذه الظاهرة الطيبة ـ ظاهرة الحرص على كرامة المجلس واعضائه من كل ما قد يشوبها ـ بالتحقق من حسن نيتها او سوئها فيها اسند اليه .

اما ان يطلب بعض الاعضاء ان تفصل مجموعة منا لمجرد كلمة تقال فهذا امر خطير جدا فليست العضوية مسألة هينة فالعضو يمر بعقبات عديدة كما انه يمثل ستين الف مواطن ومن الواجب ان يشعر بالاستقرار وبانه يقف على ارض صلبه وإن يحاط بها ينبغى له من ضمانات .

واننى مع عدم دفاعى عن مسلك السادة الزملاء الذين تناولهم هذا الموضوع اطالب بوجوب عرض الامر على لجنة تحقيق تشكل من اعضاء لجنتى الشئون الدستورية والعدل مجتمعين لاننا بصدد قضية واتهام نريد ان نتحقق مما يكمن وراءها من دوافع ثم بعد ذلك يمكننا ان نناقش الموضوع على بينه وعلم . ثم اعلن عبد اللطيف البغدادى حيث اراد حسم الموقف فقال : الموافق على احالة هذا الموضوع الى لجنة الشئون ـ الدستورية لبحثه يتفضل برفع يده . فوافقته اغلبيته . على ان تقدم اللجنة تقريرها فى ميعاد غايته بعد غد . حيث كانت هذه الجلسة يوم الاثنين الموافق ٦ نوفمبر ١٩٥٧ ويقدم التقرير يوم الاربعاء الموافق ٨ نوفمبر .

وقد حرص عبد اللطيف البغدادى على هذه السرعة كما حرص عليها بعض الاعضاء وذلك لان تاخير البت فى هذا الموضوع قد سبب بلبلة فى الافكار وسرعة البت فيه تؤدى الى اطمئنان الرأى العام وهذا على حد تعبيره .

ثم كان يوم بعد الغد . . واعلن العضو محمد محمود جلال رئيس اللجنة التشريعية فى بداية الجلسة المرتقبة بان اللجنة لم تنته من اعداد التقرير الى الان فقط فلم يكن هناك وقت لطبع التقرير وتوزيعه على السادة الاعضاء وقد انتخبت اللجنة السيد يواقيم غبريال مقررا لها . فرد عليه رئيس المجلس : للجنة فى مثل هذه الحالات المستعجلة ان تقدم تقريرها الى المجلس كتابة او شفويا طبقا للمادة ١٩٣ من اللائحة الداخلية . المؤقتة . وتلى التقرير . . وجاء فى نهايته : ولما كان السادة

الاعضاء الذين تولت اللجنة بحث ما اثير حولهم حيث كانوا احد ثلاثة : اما عضو مجلس ادارة منتدب بالمؤسسة معين قبل انتخابه عضوا بمجلس الامة او مستشار فنى عين ايضا قبل انتخابه عضوا بالمجلس كذلك او مستشار فنى احيل اليه عمل خاص لم يتناول عنه مكافأة غير دورية فان هذه الاحوال جميعا لها بعد الجمع بينها وبين عضوية مجلس الامة امرا محظورا وذلك بالتطبيق للاحكام المستمدة من الدستور والقوانين المتممة له السالفة الذكر وقانون انشاء المؤسسات العامة وقانون انشاء مؤسسة مديرية التحرير .

وفضلا عن ذلك فقد رجعت اللجنة الى السوابق الدستورية فى هذا الشأن فوجدت انه كان من الجائز الجمع بين عضوية المجالس البرلمانية وبين عضوية اللجان الفنية بالوزارات المختلفة على ان يتقاضوا فى ذلك اجرا من مال الدولة باعتبارهم خبراء ومستشارين فيما يدعون له فليس فى ذلك مجافاة للروح الدستورية لانهم لا يقومون بوظيفة عامة انما كانت لاستشارة فى اللجان الفنية بالمصالح العامة ذات الاموال العامة مما لا تجافى الروح الدستورية فنحن من باب اولى تكون الاستشارة فى المؤسسات العامة ذات الاموال الخاصة مباحة ولا تثريب على من يزاولها . ثم ختم التقرير : ولا يخامر اللجنة شك فى ان ما ظهر فى اهتمام المجلس دليل على حرصه على كرامة الاعضاء .

كما انها على ثقة بان كل عضو بدوره يعمل على احاطة نفسه بسياج من الحرص فى حياته العامة يعلوا على كل حصانه .

وصفق الاعضاء بحدة وبحرارة تصفيقا طويلا ولكن صادر فرحته العضو شعبان على احمد الحلوانى عندما وقف معقبا فقال : ان الموضوع الذى بحثته اللجنة ليس من البساطة بحيث يفصل فيه بمثل هذه السهولة فالموضوع جد خطير لانه يمس قوامة مجلس الامة هذا المجلس الذى جاء وليدا للثورة المباركة وصورة حية لثقة الشعب .

لذلك كان اتهام بعض اعضائه بهذه السهولة امر بالغ الخطورة واشد خطرا منه تبرئتهم بمثل هذه السهولة .

واثـار هذا الرأى ضجة ومقاطعة مستمرة تخللها كلمات للعضو حيث كان يردد ويقول : « اخوانى يهمنى جدا الا يمس عضو من اعضاء المجلس لا من قريب او من بعيد هذا هو الدافع الذى دفعنى الى ان اتكلم وان اتكلم بشدة فالموضوع فى رأيى لا يمكن ان يؤخذ بهذه السهولة ان موضوع كهذا هو ان السيد مجدى حسنين يفى بعض الوقت للزملاء فى مديرية التحرير فيجب ان يكون بحثا عن السبب الذى من اجله عين هؤلاء الزملاء »؟ .

« فقد اعلن رئيس لجنة الشئون الزراعية ان اللجنة طلبت بعضا من البيانات من مديرية التحرير فتقاعست وتراخت عن امداد اللجنة بالبيانات فهل يفهم من هذا ان السيد مجدى حسنين عينهم لمصلحة خاصة ام لا ؟ »

« وكل ما يهمنى ان يخرج هو وزملاؤه مرفوعى الرأس لهذا اريد ان يتقدم للمجلس بكشف حساب عن مديرية التحرير »

ثم رد مقرر اللجنة قائلا : ان ما انتهينا اليه كان نتيجة بحث طويل سواء فى بيوتنا او فى هذا الحرم المقدس فان البراءة لم تأت سهلة ميسرة كما يتصور انما جاءت بعد بحث مضنى شاق ويكفى ان تتأملوا وجوه اعضاء اللجنة الشاحبة لتتبينوا صدق هذا القول .

فصفق له الاعضاء .

ثم اعلن رئيس المجلس ان لديه ثلاث اقتراحات باقفال باب المناقشة وقد طلب الكلمة خمسة عشر عضوا تحدث منهم ثلاثة اعضاء . كما تقدم اليه اقتراح ببيان موقع عليه من مائتى عضو . . وعلى ذلك وافقت الاغلبية على قفل باب المناقشة وكذلك اصدار بيان من مجلس الامة موقع عليه من المائتين عضو حيث جاء به :

خاضت بعض الصحف اخيرا فى موضوع مس كرامة اربعة من السادة اعضاء المجلس هم : السيد مجدى حسنين والسيد احمد شفيق ابو عوف والسيد الدكتور محمود القاضى والسيد اسماعيل نجم .

ولما كان المجلس حريصا اشد الحرص على سلامة الحياة النيابية السليمة قامت

الثـورة من اجـل تحقيق اركـانها وتطبيقا لاحكام الدستور فقد قام المجلس باحالة المـوضـوع الى لجنة الشئون الدستورية واللائحة الداخلية لبحثه على وجه السرعة وتقديم تقرير عنه الى المجلس .

وحيث ان هذا التحقيق الـذى اقـره المجلس ـ قد اثبت سلامـة موقف السادة الاعضاء المشار اليهم .

وحيث ان المجلس حريص كل الحرص على ثقة الشعب التى هى سنده فيما هو مقدم عليه من اعمال تتعلق بسيادة مصر ومستقبلها .

وشعـورا من المجلس بان كرامـة اعضـائه كل لا يتجزأ وان ما يمس ايامنهم ـ بالباطل ـ انما هو مساس بكرامة المجلس كله .

لذلك وحرصا على ما سبق بيانه يعلن المجلس سلامة موقف السادة الاعضاء الاربعة .

ويطلب اذاعة هذا البيان ونشره فى الاذاعة والصحف وفى الدوائر الانتخابية التى يمثلها السادة الاعضاء الذين لحق بهم فى ذلك المساس .

فصفق المجلس تصفيقـا حادا ووافق عليه بالاجماع ورفعت الجلسة فى الساعة العاشرة الا ربع مساء .

واذا تدرجت بنا الاحداث وما حدث من جانب الرئيس عبد الناصر عندما صرح عبد اللطيف البغدادى فيما بعد فى حديثه للصحيفة المعارضة بانه سمح بانحراف داخل الحياة النيابية وبالتالى ضربها . . وان استقالته فى مارس ١٩٦٤ كانت بسبب الاتجاه الغير ديمقراطى وليس بسبب هذا الانحراف الذى لم يعلمه مواطن ايضا الا فيما بعـد بل ويذكر لرئيس المجلس فى ذلك الحين انه قد استشاط غضبا من هذا الانحراف وحاول ان يتحدث فى موضوع مديرية التحرير ابان مناقشتها تحت القبة حيث كان هناك تقريرا يدين هؤلاء الاعضاء من اللجنة الزراعية بالمجلس مقرره سعـد شلبى وقد ترك المنصة وجلس بين صفوف الاعضاء ليقول كلمته فى هذا ،

وعندما اعتلى المنبر ليتحدث منعه من ذلك شوقى عبد الناصر والليثى عبد الناصر ومجموعة من الاعضاء الضباط المعينين بالمجلس وحيث قد رأس الجلسة فى ذلك الموقف وكيلى المجلس انور السادات الذى رفع الجلسة بمجرد حدوث هذه الضجة على المنبر منعا لاى نزاع او خلاف خطير بين احد رجال الثورة والضباط الاحرار وهو عبد اللطيف البغدادى وبين عبد الناصر فى ذلك الوقت ورغم هذا الموقف الذى بدا فيه رئيس المجلس عملاقا الا انه مع علمه بعد ذلك باستمرار هذا الانحراف فقد استمر سياسيا حتى استقال فى مارس ١٩٦٤ .

اذن فقد هادن رئيس المجلس عبد الناصر فى الفترة ما بين جلسة مديرية التحرير باكتوبر ١٩٥٧ ومارس ١٩٦٤ فلماذا الانتظار هذه الفترة الغير قصيرة . . هل كان هناك من تكوين مجلس رئاسة حول عبد الناصر عام ١٩٦٢ لاخذ رأيه دائما فى شئون البلاد فهل كان هناك امل فى الديمقراطية . . ديمقراطية الخاصة حول الزعيم فقط . . وهل هذه هى الديمقراطية المنشودة للشعب . .؟ فيذكر عبد اللطيف البغدادى ان هذا المجلس قد تشكل عام ١٩٦٢ حيث يكون القرار فيه للاغلبية وجمال عبد الناصر ما عليه الا ان يصدر القرار الذى توافق عليه الاغلبية . . وكنا جميعا ( اعضاء مجلس قيادة الثورة ) السلطة التنفيذية . . لكن التجربة لم تستمر طويلا .

فهل ما ذكره السيد عبد اللطيف البغدادى هو الديمقراطية التى لو استمرت ما كان يستقيل ؟ ولكن لابد وان نقرانه رجل ثورة وهذا الاخير ليس لديه الا الفرض . . والفرض تحت اى مسمى او شعار او تحقيق هدف ما اشبهه من هذه المسميات النظرية ؟

وفى اول فرحته كان لابد ان يؤكد رئيس المجلس ولاءه لسياسة حكومة الثورة وما ترى اليه . فكان لابد له من مهادنة جمال عبد الناصر اولا وتأكيد الوفاء والانتماء لقيادته . . ففى يوم ٦ يناير عام ١٩٥٨ وعقب هذه الجلسة التاريخية فى شهر اكتوبر والتى تصدى فيها المجلس للانحراف الثورى ـ وفور افتتاح جلسة هذا اليوم اعلن سيادته قائلا : ابدى السادة الاعضاء منذ اليوم الاول لاجتماع المجلس رغبتهم فى اقامة حفل تكريم السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية تقديرا لمكانته فى قلوبنا جميعا من صادق الحب والاعزاز لما قدمه السيد الرئيس من خير للشعب ومجد لمصر .

وقد وافق مكتب المجلس ( مكون من رئيسه ووكيلين احدهم انور السادات ) على ما رآه السادة الاعضاء من انتهاز فرحته الاحتفال بعيد الدستور لاقامة هذا الحفل وتفضل السيد الرئيس جمال عبد الناصر فقبل الدعوة مشكورا . ومن خلال تصفيق الاعضاء استطرد قائلا : وتكريما للسيد الرئيس ورمزا لعرفاننا لما بذله من تضحيات سخية وجهود موفقة لاعلاء كلمة الوطن واعلان الدستور وتحقيق الحياة الديمقراطية السليمة للبلاد رأى المكتب ان يقدم المجلس لسيادته ميدالية تذكارية فى يوم عيد الدستور فى اجتماع يعقده المجلس لهذا الغرض .

ثم ختم قولته : وهذا القرار انما هو فى الواقع استجابة لرغبة اجماعية من المجلس وتعبير عن عواطفنا نحو رئيسنا وزعيمنا وقائد ثورتنا جمال عبد الناصر .

وبعد ذلك بعشرة ايام اى فى اليوم السادس عشر من نفس الشهر وفى الساعة الثامنة والدقيقة العشرين دخل القاعة السيد لبيب احمد عبده السكرتير العام للمجلس واعلن قدوم السيد رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر . . وعندئذ افتتح عبد اللطيف البغدادى جلسته الحفل قائلا ضمن ما قال :

اجتمعنا لنحتفل بالنصر . . النصر الذى حققناه بتحقيق هدف طالما سعينا اليه وطالما عملنا من اجل تحقيقه وهو اقامة حياة نيابية سليمة وقد عقدنا العزم الاكيد وقسمنا علينا شهيد باننا سنضحى فى سبيلها واننا سنكفل لها القوة والمهابة والاحترام فصفق له الاعضاء تصفيقا حادا .

وفى نهاية الجلسة وقف العضو فوزى ابو سيف هاتفا ثلاث مرات :

يحيا الرئيس جمال عبد الناصر . . فردد المجتمعون هتافه .

وحيا السيد رئيس الجمهورية الاعضاء وغادر القاعة وقبل مرور شهر على هذا التكريم جمد نشاط المجلس . . ثم اصدر قرار جمهورى بحله حيث حلت علينا الوحدة مع سوريا .

كل هذا وسط تصفيق حاد متصل . . كما تشير بذلك المضبطة . .

# ٢٥

## الكسوة والسياسة

منذ عام ١٩٠٤ وحيث كان يحكم مصر الخديوى عباس الاول كان قد قرر بعث كسوة سنوية لكعبة المسلمين بمكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية . . وما ان كان هذا الا تكريما مصريا لهذه الكعبة الشريفة ومظهر من مظاهر التضامن الاسلامى بين دول العرب والمسلمين وتبنى ذلك من بعده الملك احمد فؤاد حيث انشأ ادارة خاصة بها بوزارة أو نظارة الاوقاف .

وهذه الكسوة تتمثل فى افخر انواع الاقمشة التى تكسو بها الكعبة اثناء موسم الحج وكان لها عمال ومصلحة خاصة بهم يتوارثون هذه المهنة جدا عن أب بالايمان والاقتناع .

ولكن فى عام ١٩٦٢ وحيث قد لاح الخلاف السياسى بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية وموقف كل منهما من ثورة اليمن وامعانا فى اخذ موقف عدائى من عبد الناصر تجاه الملك فيصل دون اعتبار لاى شكل او مضمون دينى او ما يعبر عنه او الارتباط والعلاقة بين شعبى البلدين وما ستؤول اليه العلاقة فى المستقبل بالتجاوز عن هذه الخلافات المرحلية اصدر عبد الناصر قرارا بوقف هذه الكسوة . وان حاول احد الاعضاء التعبير عن غضبه لهذا الموقف الغير سليم الا انه ازاء البطش والاعتقال فقد حاول الرجل التلويح بخطأ هذا الموقف ولكن من خلال زاوية اخرى وان كانت قريبة الصلة بالموقف ايضا .

فعقب عودة البرلمان للانعقاد بعد غياب سبعة سنوات من ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، تقدم العضو عبد القادر دياب بسؤالا لاحمد عبده الشرباصى نائب رئيس الوزراء وشئون الازهر ووزير الاوقاف يتساءل فيه عن مصير عمال الكسوة الشريفة التابعين لمصلحة الكسوة الذين اوقفوا عن العمل منذ اكثر من عامين البالغ عددهم ٢٢ عاملا علما بأنهم يعملون بالمصلحة منذ عام ١٩١٦ وما قبلها ؟ وهل اوجدت لهم الوزارة حلا حتى يمكنهم ان يعيشوا كمواطنين بيننا ؟

وبالطبع كانت اجابة الوزير ذات طابع ادارى بعيدا تماما عن اى اعتبار سياسى فقال :

كانت ادارة الكسوة تابعة لوزارة الخزانة وكانت تعهد الى بعض العمال بعملية الزركشة بطريقة الممارسة والتعاقد معهم بشروط خاصة ثم الحقت هذه الادارة بوزارة الداخلية فاتبعت نفس النظام وكانت تسند العملية اليهم بطريق الممارسة والتعاقد وفى اواخر عام ١٩٥٣ الحقت هذه الادارة بوزارة الاوقاف فسارت على نفس النظام وكانت تسند اليهم العملية بطريق الممارسة والتعاقد بالتضامن والتكافل فيما بينهم .

وقد بحثت الوزارة امكان تشغيلهم باليومية فتبين لها ان اكثرهم تخطى السن المقررة للتعيين او قرب منها كما انهم اذا احيلوا للكشف الطبى ما نجح اغلبهم بالنسبة لكبر السن وضعف البصر نتيجة العمل الذى يمارسونه من زمن طويل ولما كانت هذه العملية تكاد تكون محصورة بينهم وقد تخصصوا فيها عن آبائهم واجدادهم ولا يوجد من يقوم بها لذلك استمرت الوزارة فى معاملتهم بطريق التعاقد .

ثم قال : وقد اوقف ارسال الكسوة منذ عام ١٩٦٢ وتبعا لذلك توقف نشاط هذه الفئة من العمال فقامت الوزارة ببحث حالتهم وقررت مرتبا شهريا من الخيرات لبعضهم واعانات مؤقته للبعض الآخر لمن اثبت البحث استحقاقه .

كما اتصلت الوزارة بوزارة الخزانة لمنحهم معاشات استثنائية لأن عطلهم يكاد يكون بصفة مستمرة وان الظروف هى التى حالت بينهم وبين تعيينهم باليومية ولذلك حالت بينهم وبين المجال الذى كانوا يكسبوا منه . وقد تقدم باكثرهم السن واصبح عاجزا عن الكسب . وقد ردت وزارة الخزانة بانها تأسف لعدم امكانها اجابة الطلب حيث ان القانون رقم ٧١ لعام ١٩٦٤ لا يميز منح معاشات استثنائية لغير موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة او ورثتهم او الهيئات او المؤسسات العامة .

وحينما انتهى كلام الوزير . وكما تأسف وزارة الخزانة فنحن ايضا فى منتهى الاسف الذى لم ينتهى مع هذا الكلام . فقرار وقف الكسوة . . لم يبالى باى مواقف مهما كانت انسانيتها ومع ذلك فهذا طبيعى طبقا لمعيار وحجم هذا القرار الخطير . . فاذا لم يضع العواقب الكبيرة محل اعتبار وهو ما يمس ملايين المسلمين فهل كان سيضع نصب عينيه مسألة عشرين عاملا ؟؟

ومع ذلك فتجد المرارة والغضب والاستياء فى تعقيب العضو والذى بدا فى كلامه الاتى : ان الواقع لهذا السؤال هو ان عمال الكسوة الشريفة يعملون بمصلحة الكسوة منذ عام ١٩١٦ الى عام ١٩٦٢ بمقتضى الاوراق التى تحت يدى والتى تثبت ان عملهم هذا ليس عملا يستند اليهم بالممارسة بل هو عمل مستديم وانه يستقطع من اجورهم كافة المستحقات والضرائب الحكومية . وقد فوجىء هؤلاء العمال اخيرا انه لا عمل لهم وقد قامت وزارة الاوقاف مشكورة بمد يد المساعدة لهم بينما تقول وزارة الخزانة ان القانون يمنع تعيينهم فى حين ان العاملين بادارة الحج استمروا فى عملهم عندما لم يتيسر اداء هذه الفريضة عام ١٩٦٢ .

وهنا تقرر أيضا أن عدم ارسال وفود حجاج مصريين الى بيت الله الحرام فى هذا العام المذكور كان بسبب الخلاف السياسى بين عبد الناصر والملك فيصل .

ويستدرك العضو قائلا : اننى اهيب بالسادة الزملاء ان يضموا صوتهم الى صوتى فى الدفاع عن هذه الفئة وارجو من الوزير ان يمد يد العون اليهم بأن يعمل على تعيينهم حتى يجدوا العيش الكريم فى ظل الاشتراكية التى تحارب البطالة واعفائهم من شرط اللياقة الطبية بعد هذه المدة الطويلة التى قضوها فى العمل بهذه المصلحة ولا داعى اطلاقا للمعونة والاعانات .

ثم ختم حديثه هذا بالدافع الحقيقى والعميق وراء هذا الحوار العمالى فقال : ان كعبة ابراهيم بيت الله الحرام باقية الى ما شاء الله بالكسوة ودولتها فالدين كله لله . . ثم تدارك صيحته قائلا : واننى ارجو الله ان يوفق المسئولين الى توفير سبل العيش لهؤلاء العمال .

واخيرا فقد تسلق العضو المعنى الذى اراده . . فهل وصل الى سامعيه ؟

# ٣٦

## للأدب .. جولاته البرلمانية

رغم أن الثورة كانت فى عام ١٩٥٢ . الا أن البعض لم يطمئن تماما انها قد اثرت فى المجتمع تأثيرا كبيرا وانه قد مر عليها اكثر من اثنى عشر عاما وقد ثبتت قدميها بكل الوسائل . ولكن ما أن تسنح الفرصة للبعض لاول مرة بالمشاركة السياسية فى البرلمان الا وان تتصدى فى فرص مواتيه لتعبر عن موقفها من الثورة وكأن الثورة وليدة اللحظة التى شارك فيها هذا او ذاك .

وهذه الفرص اما انها ذات صيغة سياسية او قانونية او غير ذلك وبالطبع فان ابسط واسهل هذه الفرص هى ما تتيح الفرصة للتعبير عن موقف هذا او ذاك تجاه الثورة دون التورط او الاضطرار للموقف جدير بالوقفة والكلمة ولعل من هذه النماذج . ما يذاع او ينشر من ادب ايا كان نوعه واتجاهه ومدرسته ولونه . . كى يعبر هذا البعض عن لونه الثورى من خلال انتقاده او موقفه من الادب وكان هذا الاخير هو الميدان الآمن من اى عواقب قد لا يسلم منها ذلك البعض دون معرفة الخلفيات او اتجاهات القيادة الثورية منها او فيها .

من ذلك ان الكاتب احسان عبد القدوس كان يكتب قصة مسلسلة فى مجلة روز اليوسف بعنوان انف وثلاث عيون . حيث اثارت هذه القصة مشاعر ونخوة احد الاعضاء . وهو عبد الصمد محمد عبد الصمد الذى تقدم - بشأنها بسؤال للدكتور محمد عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام فى ذلك الحين حيث اتهم فى هذه القصة بأنها ذات اسلوب مثير للشباب وتمس الاداب العامة والاخلاق . ويطالب الوزير بايقاف نشرها وعدم صدورها فى كتاب او تمثيلها او اذاعتها . ؟

ورد الوزير حينذاك بأن الصحافة حرة ولا تتبع الحكومة انها لها نظم خاصة بها . وكان ذلك فى الثامن من يونيو عام ١٩٦٤ . فعقب العضو على اجابة الوزير بقوله : اننى اول من يصفق للسيد نائب رئيس الوزراء فيما يتحدث عن حرية الصحافة فحرية الصحافة فى أى شعب صورة لحرية هذا الشعب ولكن حرية الصحافة التى تمثل حرية الشعب والتى نقدسها هى حرية الرأى وحرية النقد وحرية الفكر وليست حرية الاثارة وحرية الهدم . ولا صلة مطلقا لاسلوب هذه القصة برسالة الصحافة او الادب .

ثم يستدرك متسائلا : فهل يكون ادبا او من الادب فى شىء مثل هذه الفقرات التى نشرت فى القصة ؟

ثم بدأ يتلو بعض هذه الفقرات فقال :

« وفجأة عاد ونزع شفتيه من شفتى وكله مبهور عيناه . . شفتاه انفاسه وحاجباه معقدان كأنه يعانى الما وتعلقت به وهمست همسة كالصراخ : بوسنى يا هاشم . . بوسنى ماتسيبنيش » وضحك الاعضاء من آداء العضو لهذه الفقرة وتركيزه عليها باختيارها ضمن فقرات القصة .

ثم تلى فقرة اخرى قائلا :

« وشفتاه لا تزالان بين شفتى وانا هائمة فى انفاسه ودموعى تسيل على خدى ثم ارتخت اعصابنا وسحب هاشم شفتيه من بين شفتى ودفن وجهه فى طيات شعر . . الخ ؟

ثم عقب قائلا : ان المسألة ليست مسألة تقديرية بحال . لقد فاقت كل حدود الصبر حتى ان لجنة الاتحاد الاشتراكى فى المجلة قررت ايقاف نشرها كما ان محررى المجلة قرروا عدم اخذ المجلة الى منازلهم حماية لابنائهم .

وبالطبع فهذا لم يحدث ولكنه اقحام السياسة فى الموضوع للتأثير على رأى الوزير وكسب الرأى العام داخل المجلس . ثم استدرك بقوله : انى ادعو الى حماية الشباب ومع ذلك يصور ما ادعو اليه على انه كارثة على الادب العربى وعلى انه محاولة لخنق الانتاج وهذا أعجب العجب .

وكان احسان عبد القدوس قد نشر فى المجلة فى ذلك اليوم الذى تقرر مناقشة الوزير فيما ينشره خاطرا يلمح فيه بخطورة هذا التدخل السياسى السافر فى الادب واتجاهاته ومدارسه وبالتالى تأثيراته ودوره . فكتب قائلا :

« كارثة على الادب العربى على وشك ان تهب وعندما تمتد يد غير المختصين وغير الفاهمين لتحاول أن تخنق انتاجا ادبيا فهى كارثة . . ليست كارثة على واحد من الادباء ولكنها كارثة على كل الادباء وعلى الادب . قولوا رأيكم فيما ينشر ولكن لا تحاولوا ان تغلقوا بابا للنشر » .

وانتهت الجلسة بدون موقف يعنى تجاه الادب . الذى افلت من محاولة الخنق هذه كما عبر عنها ذلك الاديب . وكانت برئاسة انور السادات رئيس مجلس الامة حينذاك .

وبعد هذه الجلسة بعام كانت هناك وقفة اخرى مع الادب حيث كان هذا فى اليوم الاخير لشهر مايو ١٩٦٦ وان كانت هذه الوقفة مع الادب الاذاعى . حيث كانت هناك مسلسل شدت انتباه الجماهير وتابعتها بشغف وهى « شىء من العذاب » قصة الكاتب الصحفى احمد رجب ومرة اخرى يحاول احد الاعضاء تسييس فكر الادب حتى يمنع او يحجر على اندفاع وتجديد الادب فى قضاياه المتعددة والمختلفة تحت شعار الاخلاق والدين والنظريات السياسية والاجتماعية وشعارات الثورة فقد تقدم العضو نصر عبد الغفور بسؤال لوزير الارشاد القومى فى ذلك الحين امين حامد هويدى يقول فيه : تنهج اذاعة الشرق الاوسط فى اذاعاتها واغانيها واعلاناتها نهجا لا يتفق مع القيم الاشتراكية التى ترجو ان تسود مجتمعنا كله .

ولقد تمثل ذلك فى اذاعة مسلسلات ابعد ما تكون عن القيم الاخلاقية والدينية فما اهداف اذاعة الشرق الاوسط وهل ترى الوزارة انها تؤدى الهدف المنشود من توجيه جمهور السامعين فى جمهوريتنا والدول العربية ؟ وهل هناك اجراءات لتقييم هذه الاذاعة وتوجيهها الوجهة الصحيحة ؟

فرد الوزير وشرح فى حديثه اهداف الاذاعة وانها تنهج النهج الاشتراكى وانها تخضع للتوجيه والتقييم والرقابة والتخطيط .

ثم وقف العضو يتحدث ويعقب بحماس قائلا : فى مثل هذا اليوم منذ ٣٢ عاما بدأ أول صوت يخرج من الاذاعة فاذا كان عمر الاذاعة ٣٢ عاما فان العمر الحقيقى لا يبدأ الا مع فجر ثورة ٢٣ يوليو فالاذاعة قبل الثورة كانت ترفيهية ثم اصبحت بعد الثورة توجيهية فى المقام الاول تنقل الينا والى العالم العربى والى العالم الخارجى السياسة والقومية والاشتراكية النضالية التى تنتهجها القاهرة ( وكأنها الدين الجديد الذى لا يخالف ) .

ثم تحدث عن المسلسل فقال : ان لجنة الثقافة والاعلام بالمجلس قد اجتمعت

فى شهر يناير من العام الماضى وبعد شهر رمضان مباشرة لتناقش مسلسل شىء من العذاب التى قدمتها هذه الاذاعة والتى جاء فى اجابة السيد الوزير بشأنها انه وان كان حدث خلاف فى الرأى العام حول احدى المسلسلات فان هذا الخلاف لا يعنى ان هذه الاذاعة خارجة عن الخط العام فى خدمة اهدافنا القومية .

ثم شرح المسلسل فقال : ان هذه المسلسلة وفى كل حلقاتها تقدم مواقف غرام فاضحة وعنيفة وشاذه وتمتلىء بالتنهدات ذات الدلالة والايماء الجنسى الصارخ بل ان بها من الكلام ايضا ما يوحى بثورة الجنس فقد ابانت الفتاة الشاذة صدرها المفتوح . . وهى لا تعدوا ان تكون صورة لفتارة شاذة مراهقة تصب على المستمعين طوال مدة التمثيلية ألوانا من التنهدات والكلمات المؤثرة تؤديها بطريقة مشحونة بايماءات الجنس الرخيصة .

ثم يستطرد فى شرحه قائلا : الفتى شريف يصور مواقف محمومة لشاب تستثيره فتاة بشكل بالغ الاثارة ويزيد من غرابة الامر ان يكون شهر رمضان وهو شهر مغالبة الشهوات هو الشهر الذى تذاع فيه هذه الاعمال التى يقوم بناؤها فى اساسه وتفريعاته على الاثارة الجنسية العنيفة الرخيصة .

ثم ختم حديثه عن المسلسل فيقول : وقد قال المسئولين فى اجتماع لجنة الثقافة والاعلام الذى حضره السيد وكيل الوزارة ان النص سليم ولكن المخرج الذى اخرجها على هذه الصورة هو المسئول ومع استياء اللجنة من هذا التصرف فان هذا المخرج قد عين مستشارا عاما لهذه الاذاعة وهو زوج مديرة هذه الاذاعة وبذلك تحولت المحطة الى محطة عائلية .

وفى النهاية رد الوزير باجابة على تلك الانتقادات فقال :

ان اية سلسلة لها جانبان جانب النص وجانب الاداء وعندما روجع النص فى هذه المسلسلة لم يكن عليه اى غبار ولكن كان الاداء هو السبب فيما وجه اليها من انتقادات وهو ما تصعب مراقبته قبل اعداده . وبمجرد ان شعر المسئولون بهذا النوع من الاداء وبعد الانتقادات التى وجهت اليه صدرت الاوامر فعلا وحدث تدخل ومنع جزء كبير منها وقد صدرت التعليمات وقتها فعلا بمنع اذاعة هذه المسلسلة مرة اخرى ولن تذاع هذه المسلسلة بعد الان .

وهنـا ينتهى كلام الـوزير . . وهنا ايضا نقرر ان هذا المسلسل تحول الى فيلم سينمائى حاز اعجاب الجماهير بل نال عدة جوائز على الاداء الذى رفض من الاذاعة والسبب . . هو تقييم فنى . . وليس تقدير سياسى . .

# ٣٧

## الزائر ... والسلاح

فى منتصف الليل . . وحيث التفتيش المفاجىء . . فينزعج الاطفال وتبكى الامهات وتركع الزوجات امام رجل الشرطة . . ان رفقا بمتاع بيتى ولكن لا رحمة مادام صاحب البيت لم يقدم قطعة السلاح ولو كانت غير موجودة . . فيبعثر الدقيق وتكسر جرار الجبنى . .

هذا ما يحدث عند التفتيش عن السلاح ولكن عند التفتيش على المخدرات لا يحدث ذلك لان ممثل النيابة يكون حاضرا عن اجراء التفتيش .

ثم استدرك الراوى والمتحدث السابق قائلا : انى لا اقول ان كل عمليات التفتيش تتم على هذا النحو وبهذه الصورة البشعة وان هذه الصورة موجودة ومتكررة وقد يكون بعض الذين يقومون بهذه الاعمال معذورين لان التعليمات كما علمت تتحتم عليهم ان يقدموا قطعة سلاح كل شهر مهما كانت الظروف . .

وهنا صفق اعضاء البرلمان للعضو محمد خطاب فى جلسته الثانى من يونيو عام ١٩٦٥ وحيث كان يرأس الجلسة انور السادات رئيس مجلس الامة فى ذلك الحين .

فهذا العضو كان قد تقدم بسؤال لوزير الداخلية حينذاك عبد العظيم فهمى يتساءل فيه قائلا : هل النظام المتبع الان عند تفتيش منازل المواطنين بواسطة رجال الشرطة يتفق مع ذلك الشعار الجميل « الشرطة فى خدمة الشعب » أو انه يتعارض مع هذا الشعار ؟ وهل آن الاوان لتعديل تلك النظم لتساير ذلك المستوى الانسانى الكريم الذى دفعنا فيه الرئيس جمال عبد الناصر ؟

وقد رد الوزير باجابة تستند الى نصوص قانون الاجراءات الجنائية وعدد الحالات التى تستوجب التفتيش حيث انها من اهم اجراءات التحقيق . . ولكن العضو علق

على هذه الاجابة عندما وقف يقول بحماس : اذا ادرك رجال الشرطة انهم المسئولون عن طمأنينة الشعب على نفسه وعلى ماله وعلى تمكين الثقة فى نفوس المواطنين وادوا واجبهم عن فهم واحسنـوا معاملة الجمهور خاصة فى الريف حسنت العلاقة بين الحاكم والمحكوم والعكس صحيح . فان الشعب لا يرى وزير الداخلية ولا يعرف التعليمات التى يصـدرهـا الى رجاله فى الاقاليم ولكنه لا يرى صورة ذلك كله فى المعاملة التى يلقاها من رجال الشرطة .

ثم استطرد قائلا : ان المعاملة التى يلقاها بعض المواطنين فى الريف والصورة التى احسها هى التى قد دفعتنى الى تقديم هذا السؤال فلا يزال المواطنون من اهل الـريف يعاملون معاملة سيئة ولازالت الايدى تمتد اليهم بالاذى ولايزالو يكلفون باحقر الاعمال اذا ذهبوا الى مقر الشرطة لاى سبب وهذا لا يتفق مطلقا مع ما يرجوه قائد هذا الشعب لشعبه من عزة وكرامة .

ويلاحظ من العبارة الاخيرة ان العضو يضرب ويلاقى تماما كما يقول المثل اى يعنف ويلين فى ذات الوقت ليصل الى تحقيق هدفه فى الانتقاد والهجوم على الحكومة وفى ذات الوقت تحت ظل عبارة القائد . . والرئيس . . ؟ كما اضطر لهذا والا يكون مصيره كمصير من يتحدث عنهم .

وعندما وصل العضو فى حديثه كما سبق عرضه لتصوير مشهد هذا التفتيش . . وصفق له الاعضاء استدرك قائلا :

انى لا اناقش الان اهمية جمع السلاح وهل ذلك الاجراء ضرورى للامن ام لا ؟ ولكنى اطالب بتعديل قانون تفتيش المنازل بحيث تكون الاجراءات مطمئنة وسليمة والى ان يتم ذلك اطالب بالا يتم التفتيش استجابة لشكاوى مجهولة وان يحضره ممثل النيابة حتى يطمئن كل مواطن على حرمة بيته وكرامته . .

ثم صاح قائلا : ان التعليمات التى تصدرونها كوزير شىء . . والتنفيذ شىء اخر . . .

وبعد ذلك بايام تقدم العضو كامل على الشرقاوى باقتراح برغبة لاصدار نص

تشريعى باهمال الشكاوى المجهولة المصدر وعقاب الشاكى الذى يسفر التحقيق عن عدم صحة شكواه . . ولم يؤخذ بهذا الا فى السبعينات .

# ٢٨

## الحكومة ... والجبنة الرومى

ربما تبدو لنا بساطة مسألة كالجبنة الرومى حيث انها سلعة غذائية فكيف اذن تكون على مستوى الاهمية التى تطرح بالبرلمان ابتداء ثم نذكرها ايضا فى هذه السطور .

باديء ذى بدء فان الجبنة الرومى هى نموذج لمئات الامثلة الشبيهة بها كسلعة من حيث انتاجها واستهلاكها وموقف كل من المنتج والمستهلك والحكومة منها وتأثير موقف كل من هذه الاطراف فى تزايد او انخفاض او هبوط او ارتفاع سعر السلعة وبالتالى تأثيرها على الحياة اليومية للمواطنين رخاء او نقمة . اذن ما نوجه اليه الضوء هو السياسة الغذائية من خلال ابسط السلع التى يمكن ان تكون فى متناول يد المواطنين . . على اى مستوى طبقى . . ولاسيما ان هذا النوع من الجبن يفضله المصريون لطعمه ومذاقه اللاذع واللذيذ .

كما ان هذا النوع يمر بمراحل اعداد متعددة ويستغرق وقتا ليس بالقصير بالنظر لنوعية اخرى من السلع الغذائية التى ربما تنتج يوميا او اسبوعيا او فى فترات دوريةب سريعة وعلى ذلك فهذا الجبن لابد له من وضع اقتصادى معين لتحقيق الاشباع الاستهلاكى لدى المواطن والربح لدى المنتج او الموزع وعلى ذلك فبقدر بساطة هذه السلعة بقد ما تعطى مؤشرا لفكر الحكومة الاقتصادى تجاه قضية الغذاء .

وحيث كان هناك منصب وزير الصناعات الخفيفة فى الستينات تقدمت السيدة عائشة حسنين الى المهندس الوزير امين حلمى كامل فى منتصف ابريل عام ١٩٦٥ بسؤال عن هذا النوع من الجبن فقالت : يلاحظ ان الجبنة الرومى المعروضة فى الاسواق رديئة الصنف غير كاملة الدسم وناقصة التسوية لان التسعيرة الحالية للجبنة الرومى هى ٣٦ قرشا للكيلوا بالجملة وهذا لا يوازى سعر التكلفة لارتفاع اسعار اللبن مما ترتب عليه عرض الجبنة الرومى بالاسواق غير كاملة النضج تفاديا للفقد فى

الوزن الناتج من التسوية التى يجب الا تقل مدتها عن ثلاثة اشهر . فهل فكرت الوزارة فى اخراج الجبنة الرومى من التسعيرة حتى يطمئن المنتج الى انتاج نوع جيد منها ؟

كانت اجابة الوزير او نمط تفكيره ادارى بحت ولم يتطرق لدور الحكومة لمعالجتها اقتصاديا او فنيا . . ولم يكن رده الا نظريا فقط حيث قال :

استرعت الملاحظات الواردة فى سؤال السيدة العضو نظر الوزارة فبادرت بتشكيل لجنة فنية من المختصين بها بوزارة التموين وانتهت دراسة اللجنة بانه من الصالح عدم اخراج الجبن الرومى من التسعيرة لان ذلك سيؤدى الى رفع السعر ارتفاعا كبيرا نظرا للزيادة الكبيرة المطردة فى استهلاك اللبن ومنتجاته .

وهنا يستوقفنا الرد لحظة . فان وزارة التموين باجهزتها الرقابية لم تكشف ابتداء رداءة هذه السلعة والتى يستهلكها المواطنين يوميا . انها بدأ تكشف ذلك فور تقديم العضوة للسؤال . ثم قفز الوزير للنتيجة بسرعة حيث رفض اخراج الجبن الرومى من التسعيرة الا انه عاد فى فقرة تالية لاجابته يقرر قائلا : واوصت اللجنة باعادة النظر فى السعر المحدد للجبن الرومى المحلى بما يتفق وحقيقة الواقع وبتعديل السعر بناء على الدراسة التى اجريت على تكلفة الانتاج فى ضوء الاسعار الحالية وفى الحدود المقبولة بحيث يحقق ربحا مناسبا لكل من المنتج والتاجر .

وهنا ايضا لم يستدرك ليوضح هل ارتفاع سعر الجبن المناسب والذى تراه هذه اللجنة سيؤدى الى تحسين نوعها ام سيبقى رديئة على ما هى عليه ؟ وهل تواجد السلعة رغم ردائتها افضل من ارتفاع سعرها مع ارتفاع جودتها ؟ ام ماذا . . . ؟

وبالتالى توفير السلعة دون كفايتها الاشباعية وجودتها وتبعا لذلك كسب تأييد شعبى مزيف .

ثم اتجه بحديثه الى الاجراء البوليسى او الضبطية القضائية وكأنها العلاج الحاسم لجودةالجبنة فقال :

كما تناول فى بحث اللجنة تنظيم تداول الجبن فى الاسواق والاسس التى تضمن حصـول المستهلك على جبن جيد كامـل النضـج والوزارة بصدد الاتصال بوزارة التمـوين للاتفاق على الاجراءات الكفيلة باحكام الرقابة على الجبن المنتج وضمان تخزينه مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر بما يضمن الوصول بالجبن المنتج الى المستوى الذى يطابق المـواصفات القياسية توطئة للبت فى الموضوع . اى فى نهاية اجابته تعلقت المسألة ايضا اقتصاديا او سياسيا وان كان حلها كما رأى سيادته . . بوليسيا . .

وهنا ردت العضوة عائشة حسنين شارحة المسألة بدقة الخبير وبالنظرة الاقتصادية السليمة فقالت :

من المعلوم ان الجبن الـرومى يصنع من اللبن الذى يباع طبقا لنظرية العرض والطلب ـ شأنه اى سلعة اخرى ولن يرتفع ثمن الجبن ـ اذا اخرج من التسعيرة ـ الى الدرجة التى تتصورها الحكومة . فالكيلو من الجبن يحتاج الى عشرة كيلو جرامات من اللبن الذى لا يقل ثمن الكيلو منه عن اربعة قروش وبذلك يحتاج الكيلو من الجبن الى ما قيمته اربعون قرشا من اللبن يضاف اليها قرشان للملح وعشرة قروش للتصنيع فاذا افـترضنا ان الجبن ينقص وزنه من كيلو الى ٧٠٠ جرام وهى النسبة المقررة لنضجه والتى تستغرق مالا يقل عن ثلاث اشهر قبل عرضه للبيع . فمعنى هذا ان يكون الكيلو جرام منه قد تكلف قرابة الستين قرشا فاذا ما باعه بالتسعيرة اى بسبعة وثلاثون قرشا فانه يخسر الفرق وقدره اربعة وعشرون قرشا مما يضطره الى خلط الجبن بمواد اخرى لتعويض هذه التكاليف . والحالة ستظل كما هى حيث يستمر المنتج فى عملية الخلط والمستهلك يتناول السلعة رديئة . . ولو حاولنا ان نضع سعرا مناسبا ومجزيا لتكاليف انتاج الجبن لاضبح سعرها عاليا . لذلك فانى ارى ان تفكر الحكومة فى اخراج الجبن من التسعيرة مراعاة للصالح العام .

ورغم بسـاطـة شرح العضـوة للمسألة ووضوحها تماما . . الا انه تجاهلها . . واستمرت الامور والحال كما اجزمت بذلك السيدة عائشة حسنين . واصبح فيما يبدو لاسيما فى السبعينات نوعين من هذه الجبنة احدهما مسعرة وهى رديئة والاخرى غير مسعرة وهى جيدة والفرق بينهما كبير فى السعر . . وان كانت الاولى لا تستحق سعرها بالمرة .

فهذه هى النظرة الحكومية . . والتى امتدت الى سلع متعددة وسياسة توغلت فى الغذاء . . حتى تعدلت القوانين عشرات المرات لمنع الغش التجارى الذى لم يتوقف . .

# ٣٩

## بدايات .. الهجرة

لم تعرف مصر فى تاريخها الهجرة للخارج الا فى السنوات القريبة الماضية . . حيث ان الانسان المصرى يميل بطبيعته للاستقرار ولاسيما انه سلالة من تراث قديم ترعرع على ضفتى وادى النيل . وحتى وصل الامر الى انه كلما انتقل مواطن او آخر من مكان الى مكان داخل اراضى مصر فهذا يلفت الانظار ويبدو أمر غريب بل ان الادب المصرى يؤكد ذلك فى روايات ومسرحيات عديدة فى هذا القرن العشرين .

وان كان تحول المجتمع من زراعى الى صناعى يؤدى الى الهجرة الداخلية فان المسألة أيضا تعدت هذا الى الهجرة للخارج . ولم يعرف هذا الامر قبل الثورة الا لعشرات من المواطنين فقط لظروفهم الخاصة التى تدفعهم لذلك ولاسيما من ابناء الطبقة الارستقراطية .

انما بعد الثورة . فقد وصل هذا الامر الى أن يكون ظاهرة جديدة على المجتمع المصرى وان لم تكن جديدة على مستوى العالم . بل شكلت فى أوائل الثمانينات وزارة خاصة بالهجرة حيث كان ينادى بها البعض منذ الستينات . وربما يكون المناخ العام فى المجتمع دافعا قويا لهذه الهجرة . فقد كانت هناك ثورة اطلقت شعار الاشتراكية وتذويب الفوارق بين الطبقات ولا شك ان هناك مواطنين لا يؤمنون بذلك لانه حجر على طموحاتهم وقدراتهم وامكانياتهم الذاتية . كما كان هناك سلسلة الاعتقالات التى كانت تقع من حين لاخر دفعت بالبعض للهجرة بحثا عن الآمان . كما ان كبت الحريات باعثا للبعض للبحث عن متنفس بعيدا للحرية . وأخيرا الطابع العسكرى لحكم الحكومات المتعاقبة كان دافعا متجددا لحتمية الهجرة للخارج .

واذا كانت هذه العوامل وغيرها باعثا للهجرة فان اولى الدفعات التي قامت بذلك . كانت تنتمي للاسر التى قضى عليها اقطاعيا ورأسماليا او اعتقل منها البعض . ثم بعض المواطنين من الطبقة المثقفة والتى استشعرت ان الثقافة والموهبة

ليسا لهما مكان فى ظل هذا المناخ بالاضافة الى الطموحات الشخصية وتدرج الاحساس والدافع للهجرة اكثر بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ لايجاد مصادر للموارد الأسرية ولاسيما انه قد تشرد ما يقرب من مليون مواطن فى انحاء الجمهورية قد نزحوا من مدن قناة السويس .

ثم بدت الهجرة ظاهرة اجتماعية مصرية حتى وصل عدد المهاجرين الى ما يقرب من ثلاثة ملايين مواطن بل ومما يلفت اليه النظر ان هذه الظاهرة قد جذبت الفلاح المصرى الذى كان من المعلوم عنه انه لا يترك ارضه او قريته مهما كان ثمن ذلك من دم وتضحية وقد كانت قصة الارض للأديب عبد الرحمن الشرقاوى اكثر الروايات التى جسدت هذا الاحساس اصدق واكبر تعبير .

وبالطبع فان الهجرة بقدر ما لها من مزايا اضحت بائنة فى العالم وهى ان تكون مصدر للمدخرات الوطنية والتى تساهم فى تدعيم الاقتصاد الوطنى الا انها ايضا قد ادت الى نقص العمالة فى الدول الوطنية مما تسبب عن ذلك ازمات اقتصادية وسعرية . . بل ان هذه المسألة ايضا كانت لها اثار اجتماعية سلبية واحيانا ايجابية .

وكانت بداية هذه الظاهرة فى أوائل الستينات . مما دفعت البرلمان المصرى فى الستينات الى مناقشتها وان كان ذلك لم يكن بصورة موسعة الا انها كانت البداية . . فقد تقدم كل من العضوين محمد كمال عبد الحميد ورشدى سعيد بسؤالين لوزير الداخلية . فى حكومة السيد زكريا محى الدين . يتساءلان عن الاجراءات التى اتخذتها او ستتخذها الحكومة لتشجيع الهجرة وتيسيرها للخارج ؟ كما جاء بهذين السؤالين ايضا انه اذا كانت الحكومة تعنى بايجاد الحلول لمشكلة تزايد السكان فهل ترى الحكومة ان تشجع هجرة من يرغب من المواطنين الى البلاد التى مازالت ابوابها مفتوحة للهجرة وكذا تشجيعهم للعمل لخارج البلاد قد يشارك فى حل هذه المسألة ؟ واذا كانت ترى ذلك فما هى التسهيلات التى تقوم بها الحكومة فى هذا الصدد ؟ وكذلك هل هناك اتفاقيات بين الجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) وهذه الدول او بعضها لتنظيم هذه العمليات ؟ وما هى هذه الاتفاقيات ؟ وما الخطوات التى اتخذتها الحكومة لاستمرار المودة وحسن الصلة بين هؤلاء المواطنين وبلادهم ؟ وكم عدد المواطنين الذين ولدوا فى مصر من ابوين مصريين . وخرجوا للهجرة او للعمل خلال الاعوام العشرة الماضية ؟ والى أى البلاد خرجوا ؟ وما مقدار المبالغ التى حولوها الى

ذويهم فى مصر ؟ وقبل التعرض لاجابة المسئولين . فاننا نشير الى ان سياسة السيد زكريا محى الدين كانت تمنع الهجرة من الريف الى المدينة وحصرها فى اضيق الحدود بل انها ايضا كانت تعمل على عودة النازحين الريفيين من المدينة للريف مرة اخرى ولاسيما العاطلين منهم او من ينطوى عليهم مبدأ البطالة المقنعة التى كانت تبدوا اكثر ما تبدو فى الباعة الجائلين .

وقد أجاب نائب وزير الداخلية على هذين التساؤلين فى الثانى عشر من شهر فبراير عام ١٩٦٦ ـ حيث اعلن قائلا : لقد شرعت الجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) بدءا من عام ١٩٦١ فى تنظيم هجرة مواطنيها نظرا لتزايد عدد سكانها المستمر وفتحت باب الهجرة الى البلاد التى يتفق نظام الهجرة اليها مع مصالحها القومية وهى دول « امريكا الشمالية وبعض دول امريكا الجنوبية واستراليا » ورغم ان الهجرة الى هذه الدول مقيدة من حيث عدد المهاجرين الا انها لا تقبل مواطن من مصر الا بنسبة او حصة ( كوته ) اسوة بما تتبعه مع الدول الاخرى . بذلك فقد وضعت الوزارة الاسس الآتية استثناء من القواعد العامة لسفر المواطنين الى الخارج تشجيعا على الهجرة : فأولا يجوز اعفاء المهاجرين من الضمان ـ المالى الذى يطلب عادة بالنسبة للسفر الى بعض الدول كالامريكتين ويتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ جنيها وذلك لضمان ترحيل المواطنين على نفقة الحكومة اذا عجز عن العودة الى الوطن على نفقته الخاصة . وثانيا اعفاء المهاجرين من الحصول على تصريح بالعمل لدى هيئة اجنبية ومن الحصول على موافقة ادارة القوى العاملة . وثالثا منح المهاجر مزايا نقدية وجمركية تساعده على الاستقرار بدول المهجر فيسمح له بتحويل مبلغ ٥٠٠ جنيه له ولعائلته ومنقولات شخصية وامتعة فى حدود ٣٠٠ جنيه اذا كان شخصا واحدا وفى حدود ٥٠٠ جنيه اذا كان مصطحبا عائلته . ورابعا السماح لأولاد المهاجرين الذين لم يبلغوا سن الواحدة والعشرين بالهجرة مع عائلاتهم فاذا ما بلغوا سن الخدمة العسكرية وهم فى المهجر تستصدر ادارة التجنيد قرارا جمهوريا باعفائهم من الخدمة .

واخيرا الاحتفاظ للمواطن المهاجر بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) مهما طالت غيبته فى بلد المهجر ولو اكتسب جنسية دولة المهجر تمشيا مع احكام قانون جنسيتها لاستمرار الصلة بينه وبين موطنه الاصلى .

ولما كانت الهجرة نظاما حديثا وتجربة جديدة بدأت فى عام ١٩٦١ فلم تعقد بعد اتفاقيات بين الجمهورية العربية والدول التى تقبل الهجرة وذلك لمعرفة مدى نجاح التجربة ومدى استعداد المواطنين للاستقرار فى دول المهجر . الا انه وضعت قواعد وشروط يجب توافرها فى المهاجر لا تتعارض مع التسهيلات والميزات الممنوحة له . وتتلخص هذه الشروط فى أداء المواطن لالتزاماته العامة قبل الدولة وتوافر الخبرة العملية واجادة اللغات الاجنبية لدى المهاجر مما يؤدى للنجاح فى بلد المهجر وتوافر السمعة الحسنة فى المهاجر حتى يكون دعاية طيبة لجمهوريتنا فى المهجر والتأكد من اعتزام المهاجر الاستقرار فى المهجر حتى لا تضيع على الدولة عملة صعبة بدون جدوى .

هذا وقد بلغ عدد المهاجرين من عام ١٩٦٢ حتى نهاية عام ١٩٦٥ حوالى ٦١٤١ مهاجرا كما أن الوزارة تمنح تصريحا للعمل فى هيئات اجنبية لكل من يجد عملا بالخارج بشرط الا يتعارض ذلك مع المصلحة القومية وقد بلغت جملة هذه التصاريح ٢٣٥٣٠ تصريحا فى الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٦٥ على النحو التالى : ١٩٨٤٦ للدول العربية و ٢٦٤٣ للدول الغربية و ٨٣٩ للدول الافريقية و ١٤٤ للدول الاسيوية و ٣٢ للدول الامريكية و ٢٦ للدول الشرقية . كما بلغت جملة تأشيرات الخروج للعمل بالخارج فى غير الهيئات الاجنبية ١٩١٢٨ تأشيرة وقد كان للتسهيلات الاخيرة بالنسبة لفئة العمال فى الحصول على تأشيرة العمل دون اشتراط تعاقد سابق ان بلغت جملة هذه التأشيرات ١٨٥ تأشيرة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٦٥ .

أما بالنسبة لما جاء بالفقرة الاخيرة من التساؤل فان مكان واقعة الميلاد او ميلاد الابوين ليس موضع بحث اثناء فحص طلب المواطن المتمتع بجنسية الجمهورية العربية للهجرة او للعمل بالخارج .

كما انه يتعذر فى الوقت الحالى حصر المبالغ التى حولها المهاجرون او الذين يعملون بالخارج لذويهم وعندئذ كانت اجابة نائب الوزير . وهنا ايضا رد عليه احد العضوين المقدمين للاسئلة وهو محمد كمال عبد الحميد الذى تحدث ليعقب على هذه الاجابة بغضب قائلا : كنت ارجو ان تتضمن الاجابة مزيدا من البيانات وان تكون اكثر صراحة موضحة مزيدا من السياسة الايجابية والعملية التى تنتوى الحكومة ان تنتهجها لتشجيع الهجرة للخارج . فكلنا نحس بالمشكلة الحقيقية التى نواجهها اليوم

والخاصة بالتضخم السكانى وقد تناولت صحيفة الاهرام فى صفحتين كاملتين مكاتب تنظيم الاسرة ولا ندرى كم ستتكلف هذه المكاتب ماديا ؟ وكم من الجهد ستأخذه فى قيامها بعملها ؟ ولا ندرى مدى نجاحها ؟ وان كنت ارجو ان يكون التوفيق رائد القائمين عليها وانى ارى ان الحل العملى لمعالجة التضخم السكانى وتحقيق التنفيس الاقتصادى والاجتماعى هو تصدير الفائض من الطاقة البشرية والايدى العاملة لفتح فرص جديدة لها بالخارج على ان يتم ذلك على اساس علمى سليم ودراسة وافية وان يسبق التهجير دراسات واستطلاعات واحصائيات واتفاقيات سياسية واقتصادية وانسانية واجتماعية مع الدول الصديقة فى افريقيا والدول العربية حتى يكون التهجير قائما على اساس الرضا والاقتناع .

وااننا بتخفيف قيود السفر الى الخارج نرد على الدول التى ادعت ان هناك قيودا على السفر للخارج ثم حاول ان يخفف عن غضبه فقال :

ولقد احسنت حكومة الثورة صنعا فيما اتخذته وقامت به الان وهى فى بدء تشكيلها الجديد من حيث تيسير السفر الى الخارج وانى اعتقد ان مثل هذا الاجراء لا يقل فى ثوريته عن اى اجراء ثورى منذ عام ١٩٥٢ حتى الان . . فان فتح باب السفر الى الخارج يعتبر تطبيقا عمليا لمنح الفرص المتكافئة لكل مواطن يريد ان يشق طريقه فى الخارج معتمدا على قدراته وبدافع من طموحه وآماله لكى يهيىء لنفسه ولاسرته ما يتوقان اليه ويحقق فى الوقت نفسه لبلاده سمعة طيبة فى الخارج .

واذا كنا فى حاجة الى بعض الخبراء ويتطلب الامر تقييد السفر بالنسبة لهم فانى اعتقد انه من الممكن تحديد الفئات والمهن والعدد اللازم من كل منها لاحتياجاتنا ثم نسمح بتصدير الفائض منها .

هذا وانى بالنسبة للقيود التى وضعت لبعض المواطنين غير الصالحين اخالف رأى السيد نائب وزير الداخلية فاقول انه قد يكون من المصلحة العامة التخلص من مثل هذا المواطن غير الصالح وبهذا نتقى خطر وجوده بيننا وخطر دعايته وسمومه اللتين تؤثران على امن البلاد الداخلى بل ربما تكون بالسماح له بالسفر قد اسهما فى فك عقدته . واذكر اننى فى العام الماضى وعند تشريف السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى هذا المجلس وبعد ان افسح لنا صدره وشجعنا على ان نوجه الى سيادته ما يعن

لنا من اسئلة تمس المشاكل التى لمسناها نتيجة اتصالنا بالقاعدة الشعبية وجهت الى سيادته مثل هذا السؤال . وانى اقرر انه لحسن الحظ قد اتخذت الحكومة خطواتها لتخفيف قيود السفر هذا العام واعتقد ان سياسة التهجير لو وضعت موضع التنفيذ على اسس علمية فانها تحتاج بالفعل الى اكثر من جهاز يرعاها ويتابعها بل انها قد تحتاج الى وزارة خاصة ثم الى مجلس اعلى .

وانا فى قولى هذا لا اطالب بشىء جديد ولنا فى الدول العربية الشقيقة التى سبقتنا فى هذا المضمار اسوة حسنة وانى ـ اذ أطالب بهذا ـ ارجو ان يتولى هذا الجهاز رعاية كل شئون المهاجرين وان يفتح لهم الافاق وان ييسر لهم الطريق فى الدول العربية والافريقية حتى يكون هذا الباب الواسع مهجرا طبيعيا لهم .

واعتقد ان هذا الموضوع مهما تحدثت فيه الان فلن اوفيه حقه ولكنى اردت ان اشير الى انه يجب ان تكون له اولوية خاصة واستراتيجية خاصة تقومان على اساس علمى مدروس من جانب الوزارات المعنية ثم ان المجلس الاعلى الذى اقترحه ارى ان يضم وزارات الاقتصاد والداخلية والخارجية والعمل والشئون الاجتماعية والاتحاد الاشتراكى وغيرها من الاجهزة المعنية مما يجعل هذا الباب مفتوحا ودائما وقائما على اسس سليمة حتى لا تتعثر المحاولات التى تبذل وحتى لا تنتكس الجهود التى تقوم بها لرفعة هذا الرجل .

وعند نهاية تعقيبه نال من المجلس التصفيق والاعجاب عكس ما ابدى المجلس للمسئول الحكومى وكان ذلك لعدة اسباب واعتبارات :
أولا : عدم وضوح اجابة المسئول الحكومى حيث كانت مقتضبة وحيث انه لم يتعرض لدافع التهجير وتجاهله لبعض الحقائق الخاصة بقيود السفر المفروضة والتى الح اليها العضو .

ثانيا : عدم دراسة هذه الظاهرة اقتصاديا واجتماعيا لتنظيمها واستمرارها .

وثالثا : ان الجهاز الخاص بالهجرة والذى طالب به كان كل عضو بالمجلس يستشعر اهميته . وان كان هذا الجهاز قد كون فى عام ١٩٨١ اى بعد خمسة عشر عاما ممثلا فى وزارة خاصة به .

رابعا : انّ الاشارة بعدم سفر البعض غير الصالحين هو اخفاء لمن تحدد اقامتهم او منعهم للسفر لاسباب سياسية .

وبعد فان هذه المسألة كانت من الايجابيات البرلمانية والتى حاول المجلس ان يبرزها للحكومة . بل ان البرلمان على مدى سنواته اللاحقة كان يشير ويتساءل عن هذا الموضوع الخطير .

# ٣٠

## الشيوعية .. ومؤامرة كمشيش

تقـدم بطلب منـاقشة من اكثر من عشرين من الاعضاء للمناقشة فى الجوانب السياسية لحادث كمشيش والذى قد هز مصر هزًا عنيفا فى حينها وبعد اكتشاف بعض حقائقها فيها بعد وفى بداية الجلسة التى عقدت لهذا الغرض تحدث رئيس المجلس - رجائى من السادة الاعضاء عند مناقشة هذا الموضوع الا تتعرض للقضية كقضية انها نتنـاول الجـانب السياسى لهذا المـوضـوع ، والكلمـة الان للسيد عبـد الحميد غازى . وتحدث هذا الاخير قائلا :

لقد رفع الشعب رأسة بالايهان والعزة عندما استيقظ فى فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ على ثورة يقودها البطل المناضل جمال عبد الناصر . ( تصفيق ) ثورة من اجل تغيير المجتمع من مجتمع اقطاعى رأسمالى مستغل الى مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية ، كفاية وعدلا ، لينال فيه كل مواطن نصيبه العادل من خير وطنه .

وسارت الثورة فى طريق البناء من اجل تحقيق اهدافها وهو طريق لا يعتمد على غنى الوطن بموارده ولكنه يعتمد اولا واخيرا على قوة العمل وقة ايمان واصرار القوى الثورية بحتمية التحول الاشتراكى وضرورته لخلاص الوطن من الاستغلال بكل اشكاله وألوانه .

وانطلقت قوى الشعب العاملة ترفع شعارها بانها عقدت العزم على ان تعيد صنع الحياة على ارضها من جديد وان تصوغها وفق امانيها بالحرية بالكفاية والعدل وبالمحبة والسلام ، ايمانا منها بان اشتراكيتنا تؤمن بالعدل اساسا للعلاقات الاجتماعية وتؤمن بالسلام الاجتماعى بين مختلف فئات الشعب وتؤمن بوحدة الشعب كله وكان لها ما ارادت وانتصرت وحققت آمالها بالجهد والعرق بالعمل والكفاح .

وفى غمرة الفرح والانتصار ، وفى الوقت الذى ترى فيه قوى الشعب العاملة ثمرة

كفاحها من البناء الشامخ للسد العالى الى المصانع التى تنشر فى كل مكان العمل من اجل تطوير الزراعة واستصلاح الارض البور ليكون شعارها خيرا للفلاح وقوة لاقتصادنا الوطنى ثم البناء الاجتماعى من مستشفيات الى وحدات صحية واجتماعية ثم مدارس ومعاهد شعارها العلاج للجميع والتعليم للجميع حق كل مواطن بالمجان .

وفى الوقت الذى تستعد فيه قوى الشعب العاملة لمسئوليتها من اجل خطة التنمية الثانية تغيرا عن تصميمها على البناء والتعمير .

وأثناء ضراوة المعركة مع اسرائيل والاستعمار والرجعية العربية خرجت علينا جيوب الاقطاع لتعلن عداءها السافر لكل هذا البناء بعد ان تظاهرت بالتراجع امام الارادة الحرة التى ان تظاهرت بالتراجع امام الارادة الحرة التى استخلصها الشعب يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والمواجهة الثورية للانطلاقة الاشتراكية فى يوليو سنة ١٩٦١ ولم يكن هدف هذا التراجع تسليما بالامر الواقع او احتراما لارادة هذا الشعب الذى صمم ان يعيد صنع الحياة على ارضه وان يبنى مجتمع الكفاية والعدل مجتمع الاشتراكية الحقة لقوى الشعب العاملة ـ وانما كان مخططا استعماريا رجعيا هدفه ربط هذه القوى فى وحدة فكرية رجعية تتكتل فى الداخل لتعمل لحساب الاستعمار والرجعية العربية فى الخارج من اجل تعويق حركة البناء الاشتراكى .

وليس بعيدا علينا قضايا الاخوان المسلمين التى تؤكد الصلة والرباط بين افراد هذا التنظيم الارهابى وبين الاستعمار والرجعية لعربية .

السيد رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

لقد كان الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى هو القضاء على الاقطاع من اجل ان تعود الارض الى اصحابها الشرعيين لينال كل مواطن نصيبه العادل من خير وطنه .

ولكن هذه القوانين التى صدرت فى شأن تحديد الملكية الزراعية كانت بها ابواب مفتوحة رأى من خلالها بعض الاقطاعيين انها فرصة سانحة لان تعود اليهم الارض

مرة اخرى فى صور واساليب غير مشروعة عن طريق تهريب القدر الزائد عن القانون الى الخدم والعمال والاقارب والاصهار تصميما على انتزاع الارض التى تمثل قوتهم الاقتصادية ليكونوا اسياد الارض والفلاح .

ثم كان البعض الاخر منهم يرى ان فى تحديد القيمة الايجارية للارض بسبعة امثال الضريبة قضاء على استغلالهم وتحريرا للفلاح من سيطرتهم فلجأ الى اسلوب الكمبيالات البيضاء التى لا تحمل سوى توقيع المستأجر لتكون السلاح الذى يشهر فى وجه من يطالب بحقه المشروع . ومنهم من قام برفع الشعارات ليحمى بها مصالحه ويصل من ورائها الى مراكز السلطة داخل اجهزة الدولة وفى تنظيماتنا السياسية والتعاونية واستطاع ان يصل اليها ويسيطر عليها وان يديرها لحسابه واستمرت هذه القوى على مختلف الوانها تباشر نشاطها المعادى للخط الاشتراكى .

وعندما بدأ التنظيم السياسى يتحرك بين الجماهير ويعيش معهم شعرت هذه القوى بأن اساليبها وتصرفاتها غير المشروعة اصبحت معرضة للخطر واحست بالقلق على مصيرها واهتزت اعصابها فلجأت الى الجريمة تهدف من ورائها ان تخلق جوا من الارهاب تستطيع من خلاله ان توقف نضال الشعب مع ثورته الاشتراكية . ولم تكن تتوقع انها اطلقت طلقات انتحارها امام يقظة الجماهير المناضلة مع الثورة . وان احلامها قد تحطمت على ارض المعركة عندما تلقت الضربة الساحقة من يد القيادة الثورية الساهرة على حماية هذا الشعب .

ان هناك اقطاعا ورجعية تخطط لا من اجل القضاء على فرد أو اكثر وانما من اجل القضاء على النظام كله عن طريق بلبلة افكار الجماهير بالشائعات وتضخيم المشاكل حول التطبيق الاشتراكى والهمس حول القطاع العام الذى حقق النصر واثبت دوره الفعال فى دعم اقتصادنا القومى منتهزين مشاكل التطبيق الاشتراكى ليجعلوا من هذه المشاكل قضايا معادية لامال الجماهير محاولين من وراء ذلك تحويل القوى المستفيدة من الثورة ومن البناء الاشتراكى الى قوى معادية او سلبية تستطيع ان تسلم لهم بسهولة قيادة العمل الوطنى لينقضوا عن طريقه على جميع ما حققناه من مكاسب .

ان قوى الشعب العاملة وهى تشعر بمسئوليتها تؤكدان تأمين العمل الثورى

والانطلاقة الاشتراكية نحو تحقيق اهداف الميثاق الوطننى لا يمكن ان تتحقق الا بتجريد الرجعية والاقطاع والمستغلين اولا وقبل كل شىء من جميع اسلحتها .

ونحن من هذا المنبر منبر الشعب وممثل الشعب نطالب باتخاذ الاجراءات الثورية الاتية ضمانا لسلامة البناء الاشتراكى :

أولا : مصادرة الارض المهربة والموزعة على الخدم والعمال والاقارب والاصهار وتوزيعها على الشعب صاحب الحق الشرعى فيها ( تصفيق ) .

ثانيا : مصادرة اراضى الافراد الذين يتخذون من خيراتها سلاحا للارهاب والنفوذ والسيطرة .

ثالثا : تصفية المراكز للسلطة والنفوذ التى تحتلها الرجعية سواء فى الاجهزة الادارية او المنظمات السياسية والشعبية ( تصفيق )

رابعا : تصفية محترفى ايجار الاراضى الزراعية سواء من الافراد او من اراضى الدولة واعادة توزيعها على المستحقين .

خامسا : الضرب بشدة وبقسوة على ايدى المستغلين من مؤجرى الارض باكثر من القيمة الايجارية التى حددها القانون والقضاء على سلاح الكمبيالات البيضاء التى لا تحمل سوى توقيع المتسأجر .

تصفية النفوذ العائلى واحتكار العائلات الاقطاعية المجرمة لمراكز السلطة بالقرية وتحطيم قواعدها .

وبذلك تستطيع الجماهير المناضلة ان تعرف من هم الشعب ومن هم اعداء الشعب وان تقضى على استغلال الانسان للانسان وحتى يمكن للوضع الاجتماعى فى الريف ان يستقر ويزدهر .

واننا اذ نطالب بهذه الاجراءات فاننا ايضا نطالب القوى التقدمية الثورية فى كل

مكان من ارض بلدنا بان تتضافر جهودها فى وحدة فكرية مترابطة لكى تستطيع ان توحد اساليب نضالها ضد الاساليب التى يتبعها الاستعمار والرجعية فى الداخل والخارج .

واننا نؤمن بأن قوى الشعب العاملة وفى مقدمتها الفلاحون والعمال والذين حملوا لواء الكفاح ضد الظلم والاستعباد فى القرون الماضية والذين وقفوا جنودا خلف ثورة **٢٣** يوليو سنة **١٩٥٢** والذين يؤمنون بالاشتراكية ايمانهم بالحياة سيظلون دائما الجماهير المناضلة بقوتها الايجابية الاصلية مصرين على اقامة مجتمع الكفاية والعدل والديمقراطية الحقة مسقطين من حسابهم امثال هؤلاء الخونة بل ومسقطين حق كل متهاون فى حق الشعب وكل مستغل له وخائن لاماله .

وفقنا الله على طريق خدمة الوطن وحماية اشتراكيتنا فى ظل ورعاية القائد والزعيم جمال عبد الناصر . ( تصفيق )

ثم تحدث السيد احمد محمد ابراهيم يونس فقال :

ان ما حدث بالامس فى كمشيش والمنيا من قتل المناضلين الاشتراكيين الشرفاء وما يحدث الان فى كل ريف هو من فعل الاقطاع والرجعية التى تستهين بقوانين الثورة الاشتراكية وتحاول هدم البناء الاشتراكى ، واطلاق الاشاعات الكاذبة المضللة ونفث السموم وهذه الظاهرة لا يمكن ان نعزلها عما يجرى حولنا فى العالم من المؤامرة الكبرى التى تعدها قوى الاستعمار والرجعية العالمية والرجعية العربية والتى تشارك فيها الرجعية المحلية لمحاصرة قوى الثورة التحررية فى كل العالم وضربها وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة وقيادتها الثورية الوطنية .

فالاقطاع فى بلادنا وبعد ١٤ سنة من قيام الثورة مازال يتحرك بهذه الضراوة والشراسة وهو حين يتحرك ويعمل لا يبدأ من فراغ وانما حركته جزء من مخطط كبير يسود العالم فى هذه الظروف والمنطقة العربية على وجه الخصوص مستهدفا ثورتنا بالذات .

والاقطاع فى بلادنا كجزء من الرجعية العاتية يدرك تماما طبيعة الظروف المحيطة

بنا والتيارات السياسية التى تحكم العالم اليوم بما له من سابق خبرة وتجربة فهو يرى فى الظروف العالمية والعربية فرصته المواتية للتجمع استعدادا للانقضاض على مكاسب شعبنا التى انتزعت منه .

وما نسمعه ، نحن نواب الشعب فى الاقاليم ، ما هو الا شائعات مسمومة تخرج من قصور الاقطاع والرجعية محاولة خداع السذج والبسطاء مستغلة اى خطأ فى التطبيق الاشتراكى وتسمع لذلك محاولات التزييف المستمرة للحقائق التى ما هى الا جزء من المؤامرات الكبرى على العالم الثالث كما قلت تلك المحاولات التى بدأت فى العام الماضى بتصريحات بورقيبة لتصفية قضية فلسطين ، وحشود الرجعية فى اليمن التى بددتها قواتنا الباسلة وقتل زعيم المعارضة فى المغرب وفى الوقت الذى كان يعد فيه لمؤتمر شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وموقف حكومة المانيا الغربية من تسليح اسرائيل واجهاض ثورة اكتوبر فى السودان وسيطرة القوى الرجعية على الحكم والتهديد المستمر من امريكا بالغاء اتفاقية المحاصيل الزراعية وصفقة السلاح الاخيرة لاسرائيل ومؤامرة الاخوان المسلمين ، وخيانة الجاسوس مصطفى امين ومؤامرة حسين توفيق وعشرات المحاولات لاغتيال قادة الثورة فى مصر وعزل الرئيس نكروما بعد سلسلة من الانقلابات فى افريقيا ثم زيادة القوات الامريكية فى فيتنام واستمرار الضرب العنيف لشعب فيتنام البطل ثم مؤامرة الرجعية فى اندونيسيا لتطويق سوكارنو احد قادة العالم الثالث ورفض السعودية تنفيذ اتفاقية جدة ثم ظهرت على رأس هذه المحاولات الاستعمارية التى شاركت فيها الرجعية العالمية فكرة الحلف الاسلامى التى يتزعمها الملك فيصل ويسانده فى السر والعلن بقية الملوك العرب وشاه ايران وكل الخونة والعملاء فى المنطقة .

واذا كان الاستعمار قد نجح فى بعض مخططاته الا انه فشل فى الجمهورية العربية المتحدة وذلك ليقظة الشعب الذى كشف هذه المؤامرة وابلغ عنها وبالرغم من ذلك فلا تزال المحاولات مستمرة للقضاء على الثورة الاشتراكية فى مصر تلك الثورة التى فتحت طريق الحرية لشعوب اسيا وافريقيا والتى حملت لواء عدم الانحياز وكشفت حقيقة الاستعمار وطردته من مناطق نفوذه .

لقد اظهرت قضية الاخوان المسلمين بوضوح العلاقات التى كانت بين الرجعية فى بلادنا ، والحلف المركزى والسعودية .

ولقد احست القوى الاقطاعية فى مصر ، وهى قوى ذات خبرة وبكل ظروف الموقف العالمى ، واحست بهياج الاستعمار ومؤازرته لحركات الملك فيصل والرجعية العربية فكان ان انعش ذلك امانيها وايقظ امالها الميتة فبدأت تتحرك فى ريف بلادنا نعقد المؤامرات والمآتم والافرح واطلاق الشائعات وقتل الشرفاء والمناضلين من جنود الثورة ففرضت بذلك دموية الصراع .

ان الذين يدعون بان ما نشر عن جرائم الاقطاع مبالغ فيه واهمون ، اذ انه اقل من الحقيقة بكثير ان الاقطاع فى محافظة البحيرة كان يسجل الفلاحين وقد حدث فى احد اعياد الثورة وفى احدى قرى مركز كوم حمادة ان كان الفلاحون يحتلفون بهذه المناسبة فكان ان انزلت اعلام الثورة وقبض على عشرات الفلاحين ووضعوا فى سجون الاقطاع الخاصة ولم يكتف الاقطاع بهذا بل حاول ان يلفق قضية تدين هؤلاء الفلاحين لولا ان اليقظة الثورية لبعض المناضلين ممن على ثورية صلاح حسين وهى التى اوقفت اجراءات هذه القضية كما هو مسجل فى محاضر الشرطة .

ان واجبنا اليوم ازاء هذه المعركة الكبرى التى نخوضها هو ان نقول فى صراحة تامة ان قوانيننا عاجزة عن حماية الثورة الاشتراكية وحماية الشعب من الاقطاع والرجعية .

ان اجهزتنا الحكومية وكثيرا من المراكز الحساسة مليئة بابناء واقارب واذناب الاقطاع الذين يعوقون انطلاقتنا ويشوهون مكاسبنا وانتصاراتنا الثورية ويقومون بتخريب اجهزتنا الحكومية وكذلك شركات ومؤسسات القطاع العام وهم يهدفون من وراء ذلك الى القاء ظلال الشكوك حوول فاعلية هذه الاجهزة التى تقوم بالبناء الاشتراكى .

ان الروتين الحكومى والبيروقراطية اسلحة فتاكة يستغلها الاقطاع والرجعية ضد مصالح الشعب ومن ثم يجب القضاء عليها .

ان الاقطاع والرجعية يشكلان خطرا على الانتاج الذى هو ابرز مقومات المجتمع الاشتراكى ومثال ذلك وجود مجموعة من كبار الملاك بالبحيرة يتركون اراضيهم بوارا ولا يؤجرونها او يستغلونها كنوع من المقاومة السلبية .

ان بقـايا الاقطاع والرجعية وفى الشركات والمؤسسات تحتل مراكز قيادية ويجب بالتالى تصفيتهم كما يجب هز الجهاز الحكومى وتنقيته .

ان الصحافة المصرية مليئة بابناء العائلات الاقطاعية ، وكذلك عملاء العهد الماضى وتلاميذ ـ الجاسوس مصطفى امين مثل هؤلاء فى مراكز التوجيه خطر على المجتمـع وعـلى الثـورة وحقـوق الشعب وتحت يدى الادلة التى تدين بعض كبار المحررين الذين رفضوا نشر كل ما يتعلق بتهريب الارض وذلك مجاملة منهم للاقطاع ولهذا يجب تصفيتهم وطردهم .

ان التساهل والتراخى فى قضايا التآمر خطأ كبير فى هذه المرحلة وان الاشاعات تنطلق من مكان لاخر تحمل اخبارا ومعلومات غريبة واجهزة الاعلام فى بلادنا عاجزة عن صد هذه التيارات ومنعزلة عن حياة الشعب الحقيقية . ( تصفيق )

ورغم كل هذه الجوانب السلبية ، فان الجوانب الايجابية فى مجتمعنا اكثر اشراقا والحمـد لله فالقاعدة الشعبية سليمة رغم كل ما يحدث ، وها نحن اولاء نرى فى ووسط كل هذه الظروف رجلا يخرج وهو الشهيد صلاح حسين يقاوم الاقطاع ثلاث عشر سنة ، ولم يجد الاقطاع سوى الرصاص اسلوبا لاسكاته .

ان امثال صلاح حسين موجودون فى مجتمعنا وهم يعدون بالالاف بل الملايين وعلينا حماية هؤلاء القادة ومؤازرتهم تمكينا للثورة الاشتراكية وافسادا لخطط اعدائها .

وليحفظ الله شعبنا وليحفظ الله قائدنا والسلام . ( تصفيق )

ثم تناول الحديث السيد فكرى عبد الرحمن الجزار ـ فقال :

سيادة رئيس المجلس ، ايها الاخوة الزملاء اعضاء مجلس الامة القادة تملك من ارادة التغيير والعميق والمنطلق بها ومعها الى افاق المستقبل الاشتراكى حيث يكون الانسان العربى شرفا للحياة على ارضه .

ايهـا الاخـوة ، ونحن نحتفل بعيد العمال ونحن نستعد للاحتفال بميثاق هذا

الشعب العظيم ونحن نستعد للاحتفال باعياد ثورتنا نفاجأ بحادث احد اطرافه الاقطاع والطرف الاخر مناضل ثورى بسيط يعيش فى الريف ، مثقف يقود جماهير الشعب وجماهير الفلاحين للالتفاف حول مبادىء هذه الثورة وحول قيادتها ونحن نتساءل هل لهذا الحادث دلالة معينة ،؟ وهل فوجىء به الثوار بهذا البلد او كانوا يتوقعونه ؟ .

أقولها صريحة وواضحة ، لقد كان المناضلون الثوريون يتوقعون هذا واكثر من هذا وهم يرون أنهم محاصرون فى كل مكان يعملون فيه ، وانهم مغلوبون فى كل مكان يعملون فيه وليس ادل على ذلك وعلى سبيل المثال فقط من حادث استشهاد صلاح حسين .

ايها الاخوة : ماذا كان صلاح حسين قبل ان يسقط شهيدا ، وماذا كان يقال عنه ؟

لقد اتهمته القوى بالرجعية وتلقفت كل الاجهزة ـ المفروض فيها ان تعمل على حماية صلاح حسين وامثاله ـ هذا الاتهام فقد كتبت فيه تقارير متباينة يقول بعضها بانه شيوعى وذلك وقت ان يكون مصدر الانحراف الشيوعية وبعضها يقول انه من جماعة الاخوان المسلمين ، وذلك عندما يكون مصدر الانحراف الاخوان المسلمين اى الرجعية الدينية وهكذا فوجئنا تارة بان صلاح حسين شيوعى وتارة اخرى بانه من الاخوان المسلمين ومحال ان يجتمع فى انسان اقصى اليمين واقصى اليسار . ولكن بعد ان استشهد صلاح حسين كان موضع الافتخار مع انه كان معزولا من الاتحاد الاشتراكى على نحو ما اراد الاقطاع وكان مثله فى ذلك تماما مثل قاتله صلاح الفقى فهم سواء فى ذلك فى نظر المسئولين .

ان ثورة يوليو بكل امجادها وبكل ما حققته ويأتى على رأس ذلك كله قيادة عبد الناصر ( تصفيق ) تلك القيادة التى هى اغلى المكاسب الثورية ان هذه الثورة التى لم تكن وليدة فراغ بل كانت انتصارا لثورات هذا الشعب على مدى تاريخه الطويل ولا يصح اليوم ان تبلغ سماحة هذه الثورة الحد الذى تتنكر فيه لتاريخنا لقد آن الاوان لتحاسب الثورة كل من خان ثورات هذا الشعب فى تاريخه الطويل .

واذا نظرنا الى حادث كمشيش من جانبه السياسى البحت لاستبان لنا ان صلاح الفقى هو سليل احد الذين خانوا ثورة هذا الشعب التى قامت بقيادة البطل احمد عرابى الذى جاء فى مذكراته فى كتاب الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى قوله :

« وكانت توزع تلك الرسائل التى كتبها ( المستعمر البشع باسم الدين لسلطان تركيا ) بواسطة محمد باشا ابى سلطان رئيس مجلس النواب ومن معه الذين هم مع الانجليز فى الاسماعيلية بامر الخديوى وبواسطة الجواسيس من المصريين كاحمد عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفقى العضوين فى مجلس النواب عن مديرية المنوفية هذا هو ما قاله عن الثورة العرابية ونرى بعد ذلك كيف يكافىء الخديوى من خان هذا الوطن بالتعاون معهم وقد جاء فى هذا الكتاب ايضا :

« وكافأ الخديوى محمد سلطان باشا على خيانته بالانعام عليه بالنيشان المجيدى من الدرجة الاولى ثم منحه عشرة الاف جنيه وذلك لما اظهره من الصداقة لحكومتنا الخديوية ومعارضته للعصاة فى جميع امورهم وعزائمهم بالمخاطرة على حياته وما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدى منهم على شخصه واقاربه واتلاف موجوداته ( ومقدار حسم ) من مزروعاته وقد اعطى له هذا المبلغ من الاحتياطى تعويضا للتلفيات التى حصلت له ومكافأة لسعادته على صداقته .

هذا ما قاله ممن خان البلد وهو الخديو العميل توفيق .

ثم نرى بعد ذلك كيف يكافىء الانجليز بدورهم من خان النضال الوطنى فقد جاء فى الكتاب سالف الذكر العبارة الاتية :

« ولقد انعم على سلطان باشا بوسام سان جورج وسان ميشيل جزاء اخلاصه لهم مدة الحرب وصار يحمل لقب سيروكافأة الخديو بعشرة الاف جنيه كما تقدم بيانه .

ان هذا الامر يوجب علينا ضرورة ان تفتش فى تاريخ ثورات هذا الشعب لنحاسب كل من خان نضال هذا الشعب ولاسيما اولئك الذين كافئوا نظير هذه الخيانة .

وسأسمع صوت الرجعية يقول وكيف نحاسب الاحفاد على صنع الاباء والاجداد ؟

ونرد عليهم ونستشهد بالقرآن الكريم بقوله تعالى :

« واما الجدار فكان لغلامين يتيمين فى المدينة وكان تحته كنز لهما وكان ابوهما صالحا فأراد ربك ان يبلغا اشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك »

الا يدل هذا على ان صلاح الاباء ينفع الابناء ؟

ايها الاخوة الزملاء :

ونتساءل لماذا عمدت الرجعية الى استعمال اساليبها فى الريف دون المدينة ؟ لقد عمدت الى هذا لانها قادرة على تصفية الثوار المناضلين الناصريين فى المدينة دون اراقة دماء ويكفى لتحقيق ذلك ان تنقل مناضلا ثوريا ناصريا وبذلك تدمر فيه روح النضال اما فى الريف فالسلاح الوحيد هناك هو القتل .

ايها الاخوة اعود بعد ذلك فاقول ان مقتل صلاح حسين لم يكن هو الحادث الوحيد بل ان الرجعية مارست اساليبها فى الكثير من امثال صلاح حسين ولكنهم لم يقتلوا او يستشهدو بل ظلوا احياء والحقيقة انهم فى عداد الاموات فهم جثث هامدة اذ افرغوها من مضمونها النضالى ولدى اسماء الكثير من هؤلاء الشهداء .

ايها الاخوة : ان الرجعية التى خانت تاريخ هذا الوطن ونضاله ، هى التى تمكنت من ميدان التعليم واستولت بالتالى على الوظائف وعلى مراكز السلطة وها نحن اولاء نرى احفادهم اليوم يتربعون على اهم مراكز السلطة وليس ادل على ذلك من ان عم صلاح الفقى يشغل عضوية مجلس ادارة احدى الشركات وهو فى الوقت نفسه عضو بلجنة العشرين مما يدعونا الى ضرورة الاسراع باتخاذ اجراء سياسى حاسم وخطير لتصفية القوى الاقطاعية وتطهير الاجهزة السياسية والادارية والتنفيذية من هؤلاء العملاء الخونة .

مثلا ثانيا اسوقه اليكم للتدليل على مدى تغلغل الرجعية وسيطرتها لقد نشرت صحيفة الاتحاد الاشتراكى العربى فى العدد السادس الصادر فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٣ بيانات خطيرة ثبت فيها ان هناك لجانا باكملها جميعها من افراد اسرة واحدة وهناك لجان بها ستة افراد من اسرة واحدة مثل وحدة شوبر هذا بينما بعض اللجان يصل هذا العدد فيها الى ١٤ فردا مثل لجنة كفر نصير حتى يمكن ان يقال عن هذه اللجان انها مجالس عائلية ولكن الذى لا يمكن ان يقال عنها انها لجان تمثل الاتحاد الاشتراكى العربى وقادرة على قيادة النضال الوطنى .

وانى لاتساءل ما هى الاسباب التى ادت الى معالجة حادث كمشيش بهذه الصورة ان ذلك يعود الى سببين رئيسيين :

الأول : وجود مدير للامن من دعاة الفكر الاشتراكى .

والثانى : وجود مكتب تنفيذى قوى وقادر ( تصفيق )

وانى على يقين من ان الاقطاع قد ارتكب جرائم كثيرة على غرار ما ارتكب فى كمشيش بل واكثر ولكن هذه الجرائم لم تبرز على مسرح الحياة لان الاقليم الذى ارتكب فيه لم تحظ بما حظيت به محافظة المنوفية .

اننا نطالب اليوم بضرورة اعادة النظر فى الجرائم التى ارتكبها الاقطاع وعلى الاقل منذ سنة ١٩٥٢ حتى الان واطالب كذلك باعادة تقييم الاصلاح الزراعى منذ ١٩٥٢ حتى الان لان هناك بالاصلاح الزراعى مراقبين طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى وقوانين يوليو الاشتراكية لعام ١٩٦١ فهل من المنطق والمعقول ان نطالب مثل هؤلاء الاشخاص بتطبيق الاشتراكية فى هذا البلد . اننا اذا طلبنا ذلك نكون متناقضين مع انفسنا والمنطق ان يعمل هؤلاء ضد الاشتراكية وتعاليمها وسلوكها بل انهم يعملون على تدمير القيم النضالية فى هذا الشعب .

لقد سبق للصحافة ان نشرت على وجه التحديد فى ٢٥ فبراير ١٩٥٣ ان الاقطاع فى كمشيش قتل ١٧ فلاحا ونشر هذا التحقيق الصحفى فى مجلة التحرير التى كانت تنطق يومئذ بلسان الثورة .

وانى اتساءل اين كنا منذ عام ١٩٥٣ حتى الآن ؟

لقد ظل صلاح حسين وزوجته يجأران بالشكوى من الاقطاع فى كمشيش ولكن دون مجيب حتى انه تقدم بالشكوى بهذا الخصوص هو وزوجته عام ١٩٥٧ فلم يصل اليهما الرد الا عام ١٩٦٠ .

وهكذا يتضح ان الاصلاح الزراعى يحتاج الى عملية تقييم ضخمة وهزة عنيفة ، اذ أن أغلب هذا الجهاز من موظفى قسم الزراعة بوزارة الاوقاف وموظفى تفاتيش الذين خانوا ثوراتنا الماضية واعداء ثورتنا الحالية بل واعداء حياتنا الجديدة .

نحن لا ننكر ان على رأى هذه الوزارة رجلا نضاليا وبطوليا ( تصفيق )

ولا أنكر ان من بين موظفى هذه الوزارة الكثير من الشرفاء ولكن هذا لا يمنع من أن الرجعية تكمن فيها ومن ثم يجب لسلامة اوضاعنا ان نسارع للقضاء عليها اذ انه لا يمكن ان اطالب انسانا يسير على القوانين الاشتراكية بان يكون اشتراكيا وانى استشهد على ذلك بخطاب السيد الرئيس فى السويس هذا الخطاب الذى يعتبره المناضلون اخطر خطاب لزعيم هذه الثورة هذا الخطاب الذى كان يجب ان يدرس كل حرف منه وكان يجب ان تطالعنا الصحف كل يوم بكل ما احتواه من قيم حتى يعيش الشعب فيه ان هناك سؤالا وهناك علامة استفهام ضخمة امام كل مناضل فى هذا البلد فى هذا الخصوص .

وانى لاعيد على مسامعكم بعض ما جاء فى خطاب الرئيس فى السويس « مقدرش اطلب من اللى اخذت منه فلوس او ارض ان يكون مع الثورة » هذا هو كلام قائد هذه الثورة وزعيم المناضلين فى هذا البلد وهو ما يتفق مع المنطق والعقل .

مسألة اخرى تتعلق بعملية تهريب الارض ، وقد كتب فى هذا الشأن الكثير وكان ذلك فى اعوام ٥٣ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٥ ومع ذلك لم يتم شىء ما بخصوص عمليات التهريب هذه ، وانا لا اتهم السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى بل انى انزهه عن اى خطأ او التستر عليه ولكننى اتهم كل الذين كانوا يعملون فى التفاتيش الملكية وما شاكله وكل الذين كانوا يتعيشون من الاقطاع ويعيشون على حسابه ، اذ ان وجود

هؤلاء فى وزارة الاصلاح كان سببا لقيام علاقات اجتماعية بينهم وبين الاقطاعيين السابقين لذلك اطالب بضرورة تطهير اجهزتنا الادارية من هؤلاء وكذلك الاتحاد الاشتراكى العربى واتوجه بالرجاء الى السيد رئيس الوزراء ـ وهو الذى عاش هذه الثورة وشارك فى صنعها ـ ان يطلع على تقارير المباحث ليرى انها قد فتحت لصلاح حسين ملفا وفى حين انها لم تفتح لصلاح الفقى وامثاله ملفات . ان الحقيقة الملموسة ان لجميع المناضلين الثوريين الناصريين ملفات شأنهم فى ذلك شأن المنحرفين سواء بسواء هذا فى حين ان الاقطاعيين الذين خانوا هذا الشعب عاشوا فى مأمن من هذه الملفات ، ومن اية رقابة سياسية اننى اكرر الرجاء الى السيد رئيس الوزراء بان يتأكد من هذه الحقيقة بنفسه ليتخذ حيالها ما يراه يثاب حكمته . واشكركم على حسن سماعكم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ثم وقف للرد على ما قاله العضو فقال :

السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى :

لقد تعرض السيد العضو فكرى الجزار اثناء كلمته للعاملين بجهاز الاصلاح الزراعى تعرضا اعتقد انه ظالم لان جهاز الاصلاح الزراعى هذا هو الذى استولى على نحو المليون من الافدنة من الاقطاعيين وهو الذى قام بتوزيع الغالبية العظمى من هذه الاراضى على المحرومين والمعدومين وانتقاهم انتقاء صالحا . وهو الذى ساعدهم حتى اصبحوا نوابا فى هذا المجلس . ( تصفيق )

وبهذه المناسبة اقرر ان جهاز الاصلاح الزراعى هذا ، قد امكنه ان يضبط ٩٢ حالة تهرب مقدارها ١٢ ألف فدان على الرغم من الصعوبة الكبرى التى تعوق ضبط اى تهرب فى هذا الشأن ان لم يرشد عنه احد من المواطنين اقول انه رغم هذا قد تمكن جهاز الاصلاح الزراعى من ان يضبط هذه الحالات ويحيل اصحابها الى النيابة العامة ويصادر الارض المهربة ويضمها الى ممتلكات الشعب ويوزعها على ابنائه المستحقين ( تصفيق )

ويمكننى كذلك أن اقرر انه لا يوجد مندوب واحد فى جهاز الاصلاح الزراعى طبق عليه اى قانون من قوانين الاصلاح الزراعى ( تصفيق )

ثم عاد للرد أيضا العضو فكرى عبد الرحمن الجزار فقال :

أشكر السيد نائب رئيس الوزراء على قوله وانى متفق مع سيادته فى ان الاصلاح الزراعى استولى على الارض ووزعها على الفلاحين . ولكن كيف وزعت هذه الارض ؟ صلاح الفقى استولى الاصلاح على ارضه ، ولكن من وزعها ؟ انه هو صلاح الفقى الذى وزعها ( ضجة )

ان هناك فلاحين فى كمشيش تركوا اطيانهم التى وزعت عليهم لصلاح الفقى وانى اتساءل من الذى يطبق مشروع التجميع الزراعى والتسويق التعاونى فى الغربية ؟ اننى شريك فى المسئولية واقدر كل ما اقول واخشى على هذه الثورة كاى انسان شارك فى صنعها اننى اقول الحقيقة دفاعا عن الثورة ذلك لان مصيرنا جميعا مرتبط بها .

اقول ان المسئولين عن التسويق التعاونى للقطن هم المتصلون بالفلاح وهم الذين يضايقونه ثم يستغلون مشاكله بعد ذلك . ( ضجة)

ورغم هذه الضجة الا أنه صاح قائلا :

وانى مستعد لذكر الاسماء .

ثم عاد نائب رئيس الوزراء يقول :

اما فيما يختص بموضوع توزيع ارض صلاح الفقى وعائلة الفقى ، فانى اقرر انه فى شهر اكتوبر سنة ١٩٦١ وما كنت احب ان اقول انه الشهر الاول لتوليتى وزارة الاصلاح الزراعى وصلتنى شكوى من صلاح حسين عن تصرفات مريبة لعائلة الفقى وقد احلتها فور ورودها للرقابة الادارية وفى اليوم التالى حققتها الرقابة وارسلتها النيابة العامة وقد تلا ذلك فى نفس الشهر صدور قرار بالحراسة ، تلاه الاستيلاء على جميع ممتلكات عائلة الفقى ووزعت على الفلاحين واصبحت تلك الاسرة منذ ذلك التاريخ لا تملك سهما واحدا .

لقد وزعت ارض هذه الاسرة وفق قوانين الاصلاح الزراعى على المعدمين فى كمشيش وانى اقرر كذلك انه لم تقدم للوزارة اية شكوى او اى تظلم من اى مواطن كان يستحق ولم توزع عليه ارض ؛ وبالتالى لم تصل الوزارة شكاوى بشأن اى شخص تملك ولم يكن يستحق وشكرا . ( تصفيق )

فوقف العضو فكرى عبد الرحمن الجزار يقول مرة أخرى :

اريد ان اقول ان لدى بعض مستندات

فتدخل أنور السادات رئيس المجلس حيث قال :
اذا كان لدى السيد العضو اية مستندات فليودعها مكتب المجلس .

ثم تحدث العضو مصطفى كامل مراد قائلا :

اريد ان اعقب على عبارة وردت على لسان السيد الزميل فكرى عبد الرحمن الجزار فلقد ذكر سيادته ان كل الذين يقفون وراء جمال عبد الناصر لهم ملفات ودوسيهات فى المباحث وهذا غير صحيح لان الشعب كله يقف وراء جمال عبد الناصر واعتقد ان الزميل فكرى الجزار قد قال ما قاله تحت ضغط الحماس الشديد .

ثم تضامن العضو سيد جلالمع زميله السابق بقوله :

انى اؤيد زميلى السيد مصطفى كامل مراد فى كل ما قاله اذ لا يمكن ان يقال ان كل من يتبع جمال عبد الناصر له ملفات ودوسيهات فى المباحث فالواقع ان جمال عبد الناصر يقف وراءه ٩٨٪ من هذا الشعب لانه ابنه البار الذى رفع من شأنه .

( ضجة ، اصوات : بل الشعب كله )

وانى اقوله مدوية ، ان جمال عبد الناصر إذا اراد ان يرجع بالقوانين الاشتراكية الى بالوراء لما استطاع ذلك مطلقا لان ٩٨٪ من هذا الشعب قد استفاد من تطبيق هذه القوانين ولا يمكن لاية قوة على ظهر الارض ان تعوق تطبيقها اعود فاقول انه

غريب ان يقال ان كل من وراء الرئيس جمال عبد الناصر لهم ملفات ودوسيهات . لان هذا يعنى ان يكون للشعب المصرى كله ملفات فى المباحث .

ثم تحدث السيد حافظ بدوى والذى عرف عنه أنه كان يحفظ الميثاق عن ظهر قلب فقال :

اورد الميثاق فى بابه الاول :

« ان يوم ٢٣ يوليو كان بداية مرحلة جديدة ومجيده فى تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر ان هذا الشعب فى ذلك اليوم المجيد بدأ تجربة ثورية فى جميع المجالات ، وسط ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها واخطارها فتمكن هذا الشعب بصدقه الثورى وبارادة الثورة العنيدة فيه ان يغير حياته تغيرا اساسيا وعميقا فى اتجاه اماله الانسانية الواسعة » نعم فان ثورتنا الرائدة كانت منطلقا لامتنا نحو بلوغ امالها وهاديا لها فى تحقيق اهداف نضالها وهى الحرية والاشتراكية والوحدة .

ومضت فى طريقها مؤمنة بمبادئها مستمسكة بعقيدتها واضحة فى اهدافها منتصرة فى انجازاتها مصممة على ان تعيد صنع الحياة على ارضها من جديد بالحرية والحق بالكفاية والعدل وبالمحبة والسلام ولكن هناك اعداؤها الذين يأبون عليها حقها فى الحياة ويحسون فى زحف الجماهير نحو الاشتراكية خطر داهما يقضى على اطماعهم فى استغلال البشر وسدا منيعا فى وجوههم نحو استنزاف دماء الملايين وفى يأس وفى ظلام وفى حقه تحرك هؤلاء الاعداء وتخيروا هذا الوقت بالذات ، فى هذه الفترة الحاسمة من نضالنا الثورى اقترابا من بلوغ الهدف وفى هذا الزحف المقدس من تحالف قوى الشعب العامل انطلاقا نحو تحقيق الامل .

وفى هذه الايام والقيادة الواعية تقدم الخطة الثانية للتنمية بعد ان اتمت بنجاح اول خطة خمسية انتجت ثمرها وحققت هدفها دعما لكرامة الانسان العربى وارساء لقواعد المجتمع الاشتراكى .

وفى هذا الادراك الحقيقى للثورة لما عانته الملايين من الفلاحين والعمال الزراعيين من السخرة والقهر والاقطاع وكانت قوانين الاصلاح الزراعى وكان تطوير الحياة فى

بالمجال الريفى تحريرا لهذه الطاقات المتفجرة ودفعا لها الى العمل المنتج البناء والسيادة لها على ارضها التى كانت الى عهد قريب خدمها وعبيدها .

وفى هذا الايمان العميق برفاهية الشعب بزيادة الانتاج كانت سيطرة الشعب على وسائل الانتاج تحريرا للعامل من قسوة الاحتكار وتامينا له ضد العجز والبطالة ودفعا الى محل القيادة وسيادة له على الالة التى كان الى عهد قريب احد تروسها .

وفى هذا المجتمع القوى الذى بنى السد العالى فصنع المعجزة وحطم الصخر وفجر الماء وقهر الصحراء وبنى الصرح الصناعى وطور الانتاج الزراعى انطلاقا واعيا الى بُناء المجتمع الاشتراكى مجتمع الكفاية والعدل مجتمع تكافؤ الفرص مجتمع الانتاج والخدمات مجتمع تذويب الفوارق بين الطبقات .

وفى هذا الاقتناع الواعى بضرورة حماية هذه المكاسب الثورية كان بناء الجيش القوى الساهر الرابض المنتصر فخر لنا ودرعا واقية لامتنا العربية فى كافة ارجائها وسيفا مسلطا على جميع اعدائها . ( تصفيق )

فى هذه الآونة والثورة اليقظة تكتشف مؤامرات تجار الدين وعملاء الاستعمار فتنقذ البلاد مما اراده لها هؤلاء من فتنة وهدم وتخريب ودمار .

فى هذه المرحلة والأمة المؤمنة تقف ضد الاحلاف تحطمها وضد الرجعية العربية تسحقها دفاعا عن قوميتها وحفاظا على عروبتها وحرصا على وحدتها ، وجهادا لتحرير كل شبر من ارضها فى الجنوب المحتل وفى فلسطين من المستعمرين والصهيونيين .

وفى هذا الوقت ، وجنودنا البواسل فى هضاب اليمن وعلى جبالها يسجلون فى التاريخ اشرف المعارك وأسماها ويشهدون الدنيا على اننا امة رسمت طريقها فى الحياة طريق الحرية والعزة والاباء ولن ترجع ابدا الى الوراء .

وفى هذا العالم والجمهورية العربية تحتل منزلتها الدولية ترفع رأسها عاليا وتعلن رأيها مدويا لا أحد يمليه عليها ، لا شرقية ولا غربية ، ولكن استقلال فى الرأى وحرية فى الامر وحياد ايجابى وتعايش سلمى وسلام عالمى .

وفى هذه الحياة وقـائـد الثورة ورائدها جمال ( تصفيق ) بقلبه الكبير وبانسانيته النبيلة يسجل قولا وعملا عبارته المأثورة المشهورة :

« كلما نظرت الى اطفالى الخمسة ، تذكرت اطفال الاخرين ، وبذلت كل ما فى وسعى لاسعادهم وتهيئة المستوى المناسب لهم » .

فى هذه المواكب المقدسة من معاركنا النضالية ، ومن انجازاتنا الثورية فى جميع المجالات الداخلية والمحافل الدولية ، يفزع الاستعمار وتتحرك الرجعية تماما كما كان فى المـاضى البعيد ، وكما كان ايضا فى الماضى القريب مع اختلاف فى الصور ، واتفاق فى بالهدف رغم تباين الزمن والشهداء دائما هم وقود معارك الحرية واعلامها ففى ساحة الازهر الشريف فى ٢١ اكتوبر سنة ١٧٩٨ سقط من ابناء الشعب شهداء وفى اسكندرية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ سقط من ابناء الشعب شهداء وفى فلسطين سنة ١٩٤٨ سقط من ابناء الشعب شهداء وفى بور سعيد سنة ١٩٥٦ سقط من ابناء الشعب شهداء وفى اليمن سنة ١٩٦٢ سقط من ابناء الشعب شهداء وفى كمشيش والمنيا والفيوم سنة ١٩٦٦ سقط من ابناء الفلاحين شهداء هؤلاء جميعا هم شهداء معارك الحرية ( تصفيق )

هؤلاء الشهداء هم الذين يحددون دائما اعداءنا ويصنعون عبرا فى تاريخ نضالنا . هم الذين عبروا حقا عن اصالة شعبنا وارادته فى الحياة وارادة الشعب انما هى من ارادة الله :

اذ الـشـعـب يومـا اراد الحـيـاة فلابـد ان يسـتـجـيب الـقـدر
ولابـد لليـل أن ينـجـلـى ولابـد للقـيد ان ينـكـسـر

( تصفيق )

والاستعمار منذ اقدم العصور عدو لامتنا ، هدفه دائما ان تبقى ممزقة متفرقة ، ذليلة مستعبدة ضمانا لاستغلالها ونهب ثرواتنا والسيطرة على مقدراتها ولقد عبر الميثاق عن ذلك بقوله :

« ان الجمهورية العربية المتحدة بالذات طليعة النضال العربى وقاعدته وقلعته المقاتلة » هى الهدف الطبيعى لاعداء الامة العربية واعداء تقدمها ان قوى الاستعمار

العالمى واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت هو وضع الامة العربية من المحيط الى الخليج تحت سيطرتها العسكرية حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب شعوبها ، وتوصلا الى هذا الهدف ، هدف التحكم والسيطرة والاستغلال يلجأ الاستعمار الى كافة الوسائل التى يراها مؤيديه اليه يلجأ الى الاحتلال العسكرى تارة والى العدوان المسلح تارة ثانية والى الضغوط الاقتصادية تارة ثالثة فاذا فشلت هذه الوسائل لجأ حليفه الاول وهو الرجعية العربية العميلة يحركها والى حليفه الثانى وهو الرجعية الداخلية الحاقدة يخرجها من جحورها ويشجعها ويؤيدها والهدف للثلاثة واحد تمزيق الوحدة الوطنية وتفتيت للجبهة الداخلية ، وانقضاض على المكاسب الشعبية وقضاء على القومية العربية وتحطيم لوحدة العمل الثورية وتمكين لاسرائيل من البقاء خنجرا مسموما بين شعوبنا يمنع التحامها وقوتها ووحدتها تنفيذا لما قررته الدول الاستعمارية فى مؤتمر كامبل بلندن سنة ١٩٠٧ .

والتاريخ القديم والتاريخ الحديث ، وما نراه واضحا فى هذه الايام من صفقة الاسلحة الامريكية لاسرائيل ، ومساندة الدول الاستعمارية للرجعية العميلة فى احلامها وتحركاتها ضد القومية العربية والمكاسب الشعبية كل ذلك يبرز الصورة التى يجب الا تغيب عن اذهاننا لانها توضح بجلاء من هم اعداؤنا وما هى ابعاد المعركة التى نخوضها ، عدوان مسلحا علينا جاءت الحملة الصليبية سنة ١٢١٨ والحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ والحملة الانجليزية سنة ١٨٨٢ والعدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ واحلاف مصطنعة ضدنا لمحاصرة هذه القوى المتفجرة ووقف زحف هذه الجماهير الثائرة نحو تحقيق اهدافها فى الحرية والاشتراكية والوحدة . وعلى سبيل المثال حلف بغداد سنة ١٩٥٥ ومشروع ايزنهاور سنة ١٩٥٧ والحلف المركزى سنة ١٩٥٨ والحلف الاسلامى سنة ١٩٦٦ وتحركات الرجعية داخل الوطن تتمثل فى عنصرين :

عصابة خائنة غادرة باعت نفسها للشيطان وانتسبت زورا الى الاسلام وحملت معاول الهدم والتخريب والدمار مساندة منها وتعاونا مع حليفها الطبيعى وهو الاستعمار .

واقطاع واهم يحاول فى ظلام وفى يأس وفى حقد ان يغتال المكاسب الثورية ولكن خاب ظنهم وطاش سهمهم فعين الله ساهرة وعين الثورة ساهرة وعين الشعب ساهرة

تحمى مكاسبه وهو على استعداد دائما ان يموت فى سبيلها هؤلاء هم اعداؤنا وهذه هى الاسلحة المصوبة الينا وفى مواجهتها وفى سبيل القضاء عليها يجب علينا :

أولا : تجريد الرجعية من جميع اسلحتها : تنفيذا لما ذكره الميثاق بقوله « ان الرجعية تملك وسائل المقاومة تملك سلطة الدولة فاذا نزعت منها لجأت الى سلطة المال فاذا نزع منها لجأت الى حليفها الطبيعى وهو الاستعمار .

ان الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ولهذا فان سلمية الصراع الطبقى لا تتحقق الا اذا جردنا الرجعية اولا وقبل كل شىء من جميع اسلحتها .

ثانيا : تجميع للعناصر التقدمية فى جبهة وطنية قوية مؤمنه بالميثاق نظرية وتطبيقا ، وان تأخذ مكانها الطليعى والطبيعى فى حماية المكاسب الثورية والا تسمح لمعوق او منحرف ان ينفذ الى صفها .

ثالثا : تعميق للمفاهيم الاشتراكية وتوعية هادفة بمبادىء الميثاق ، وتقوية لاجهزة الاعلام فى الريف وتطوير فى مناهج الدراسة وتطوير لموضوعات خطب المساجد لتكون بيانا صادقا عن جوهر الدين التقى ورسالة الاديان السماوية فى محاربة الطبقية والاستغلال والعبودية وسيادة الحرية والعدالة والمساواة وتكشف عن هؤلاء الذين يتجرون بالدين ويتخذونه ستارا يحجب اساليب الاستغلال والاقطاع والرجعية .

رابعا : تطوير ثورى وعاجل فى جميع القوانين وبخاصة قوانين الحيازة الزراعية والجمعيات التعاونية وفرض العقوبات الرادعة على الانحراف والاستغلال والاختلاس .

كلمة اخيرة للاستعمار والرجعية :

ان الشعب العربى الذى حقق النصر فى حطين وفى عين جالوت وفى جبال الاوراس وفى المنصورة وفى دمياط وفى رشيد وفى بور سعيد .

ان الشعب العربى الذى قضى على سياسة الاحلاف الزائفة .

ان الشعب العربى الذى عقد العزم على ان يعيد صنع الحياة على ارضه من جديد ، لن ترعبه صفقات الاسلحة السعودية ولن تخيفة مؤامرات الرجعية العربية ولن ترجعه عن طريقه اى تحركات الاقطاع الحاقدة .

سيمضى فى طريقه قدما الى الامام ، محطما اعداءه محققا آماله مؤمنا بربه ، سائرا خلف قائده جمال وما النصر الا من عند الله ( تصفيق )

ثم تحدث المهندس سيد مرعى - وكيل المجلس وشرح أبعاد سياسية خارجية كمدخل للحدث فى قضية كمشيش ولتأكيد وجود روابط بينها .

يبدو لى - اول ما يبدو - من الملاحظة التى ابداها السيد رئيس المجلس عند بدء هذه المناقشة ومن سير المناقشة بعد ذلك ان الموضوع المطروح للمناقشة الليلة انما هو موضوع اكبر كثيرا من حادث كمشيش من حيث مدلوله السياسى ومن حيث تاثيره العام على السياسة العامة للدولة واننى اذ اقول السياسة العامة للدولة فاننى اعلم تمام العلم ومما سمعته من بعض السادة الزملاء وما سنسمعه خلال هذه المناقشة ان جزءا كبيرا من هذه المناقشة سينصب على السياسة الداخلية ولكننا ووقد عاصرنا الثورة طيلة هذه السنين الطويلة قد تعلمنا شيئا هاما ، يجب ان نوضحه هنا توضيحا كاملا ولا لكى يرسخ فى اذهاننا فقط بل لكى ينقل ذلك التوضيح الى كل فرد من افراد الشعب ذلك هو الربط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية .

لقد علمتنا الثورة انه لا يمكن بناء سياسة داخلية بمعزل عن السياسة الخارجية ولا يمكن ان نسير فى سياستنا الخارجية الا بهدى من الفكير فى سياستنا الداخلية يبدو هذا واضحا وقد نبه الميثاق الى ذلك عندما رسم السياسة الخارجية ووضع لها ركائز ثلاثا : الحرب ضد الاستعمار ، العمل من اجل السلام ، ثم التعاون الدولى من اجل الرخاء وعندما قال الميثاق بالتعاون الدولى من اجل الرخاء لم يكن ذلك مجرد شعار فقط بل جاءت الظروف لتثبت ان التعاون الدولى من اجل الرخاء هو اساس وركن ركين للسياسة الخارجية العالمية .

واذا اردنا بشىء من التفصيل تفسيرا لهذا المبدأ الاخير ، فاننا لا نجد له تفسيرا

اقوى من قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة الذى عقد فى جنيف فى ١٥ مارس والذى مثلنا فيه اصدق تمثيل الدكتور عبد المنعم القيسونى الذى قام بمجهود رائع كان محل تقدير الجميع ، وقد تضمنت هذه القرارات توصية من مقتضاها ان تخصص الدول المتقدمة نسبة ١٪ من دخولها القومية للمعونات الاقتصادية والفنية للدول النامية فاذا ادركنا ان توصيات المؤتمر وقراراته قد صدرت بالاجماع فان هذا يعنى ان الـدول المتقـدمـة ـ وكانت جميعها ممثلة فى المؤتمر ـ وقد وافقت ضمنا على تخصيص هذه النسبة من دخولها القومية لمساعدة الدول النامية فاذا ذهبنا فى تفاؤلنا الى حد الاعتقاد بان هذه التوصية الهامة ستوضع فعلا موضع التنفيذ فقد تؤدى ذلك الى تزايد ملحوظ فى معدل النمو الاقتصادى فى البلاد النامية .

اريد من ذلك ان ادلل على ان الميثاق عندما قال : « ان التعاون الدولى واجب من اجل الرخاء » انما كان يعبر عن ارادة ١١٩ دولة اشتركت فى المؤتمر السالف الذكر بل عن ارادة العالم اجمع فى تقديم المعونة للبلاد النامية وهكذا نرى مصر دائما رائدة سلام سواء فى الداخل او فى الخارج نراها تطالب بحق الدول النامية وبحق الانسان فى معيشة حرة كريمة نراها ترفع راية سياسة عدم الانحياز وعندما تنادى مصر بالتنمية وبسياسة عدم الانحياز وتنادى بالحرية وبحق كل مواطن فى ان يعيش حرا فى وطنه من الطبيعى الا ترضى هذه المبادىء الدول الاستعمارية ومن ثم فهى تلجأ الى ضغوط مختلفة كى لا تعلو هذه المبادىء ولا تسود هذه الضغوط التى تتعرض لها اليوم ارى من واجبى توضيحها هنا والعمل اكبر مثل لها هو موضوع تسليح امريكا لاسرائيل وليسمح لى السادة الاعضاء ان اتناول هذا الموضوع بعد قليل من زاوية اخرى لم تتناولها صحافتنا وهى زاوية التسليح النووى فى اسرائيل وهو الخطر المقيم الذى يجب ان نتنبه اليه جميعا وسأجتهد ان اكون عادلا فى حكمى وبان التزم بكل المستندات التى تحت يدى حتى تتضح الصورة وتكتمل امامنا . ولبيان ذلك يجب ان نبدأ القصة من أولها مؤكدا فى هذا المقام ان كل كلمة اذكرها هنا ليست سرا او غريبة على المسئولين .

هناك هيئة تسمى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا تهدف لتنظيم الرقابة على المفاعلات الذرية الموجودة فى العالم كى لا تستخدم هذه المفاعلات فى انتاج قنابل ذرية بل تستخدم فيما يسمونه الذرة من اجل السلام .

وقد عقدت هذه المنظمة مؤتمرا فى طوكيو فى سبتمبر الماضى وتقرر فى ذلك المؤتمر وضع نظام معين للتفتيش على المفاعلات الذرية فى العالم ضمانا لحسن استخدامها ووقاية للعالم من شرور القنبلة الذرية وقد وافقت الجمهورية العربية المتحدة على قرارات ذلك المؤتمر اما بالنسبة لاسرائيل فماذا حدث . . ؟

اريد ان ابين هذه النقطة وان اوضحها توضيحا كاملا ليس بين جدران هذه القاعة فحسب بل على مستوى عالمى كى يعرف العالم من الذى يدبر للاعتداء فى الشرق الاوسط ويعمل على عدم استقرار هذه المنطقة ؟ يجب ان نبين ذلك بوضوح حتى لا نتهم الجمهورية العربية المتحدة من المغرضين بانها هى التى تثير القلاقل فى منطقة الشرق الاوسط وقد وافقت الجمهورية العربية المتحدة على نظام التفتيش والضمانات التى اقرها مؤتمر طوكيو . اما اسرائيل فلم تقبل اخضاع المفاعل الذرى الذى اقيم فى ديمونة برؤس اموال المانية لهذا التفتيش وهو من حيث حجمه ونوعه تسرى عليه احكام التفتيش لضمان عدم استخدامه فى اغراض عسكرية ولكن اسرائيل تعترض بكل صورة من الصور على تطبيق هذا النظام بالنسبة لمفاعلها الذرى وهو بامكانياته يمكن ان يستمر دون توقف فى انتاج البلوتونيوم واسرائيل تفعل ذلك ولا رقيب عليها من الناحية الدولية .

هذه حقيقة واقعة اما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الامريكية من مفاعل ديمونة فقد اشيع من ناحية ان جماعة من الخبراء الامريكان قاموا بزيارة لديمونة للوقوف بانفسهم على امكانيات هذا المفاعل الا انهم لم يمكنوا من البحث والتنقيب بالنسبة لما انتجه المفاعل من كميات مادة البلوتونيوم او من المنشآت الذرية الملحقة والتجارب التى تجرى فيها هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان ادوارد تيللر وهو الملقب بابى القنبلة الهيدروجينية هذا العالم الذى اشترك فى صنع القنابل الذرية التى القيت على ناجازاكى وهيروشيما دعى لزيارة اسرائيل فلبى الدعوة واقام هناك مدة غير محدودة لبحث مدى تقدم المفاعل الذرى فى ديمونة فما معنى ذلك ؟

معناه ان محطة ديمونة انها تعمل لاغراض حربية وان السلاح الذى اعطى لاسرائيل ليس هو السلاح الذى نشر عنه فى الصحف فقط ولكنه اخطر من ذلك بكثير ولنستطرد فى تسلسل الحوادث لكى نستنتج ونعرف اين نقف ويعرف الشعب مدى اهمية تماسكه ويعرف كل رجعى فى هذا البلد انه ليس عدو نفسه فقط بل عدو وطنه وعدو كل فرد فيه .

واننا نتساءل هنا : ما هو موقف الولايات المتحدة ازاء ربيبتها اسرائيل فى موضوع اخضاع النشاط الذرى فى محطة ديمونة للرقابة الدولية ومدى ارتباط هذا بما نقلته الانباء اخيرا من استقالة رئيس لجنة الطاقة الذرية فى اسرائيل وتولى رئيس الوزراء اشكول نفسه رئاسة اللجنة ؟

ان رئيس اللجنة المستقيل كان رئيسا لها منذ عام ١٩٥٤ دون انقطاع فما مدى دلالة هذه الاستقالة المفاجئة الا ان تكون مظهرا ودليلا على خطورة تطور البرنامج الذرى لاسرائيل فهذه الاستقالة بهذا الشكل لا تخرج عن احد امرين :

١ ـ اما ان يكون رئيس اللجنة السابق كان مصمما على تحويل نشاط اسرائيل من الاغراض السلمية الى اغراض عسكرية فمنعه اشكول من هذا وبطبيعة الحال هذا امر مستبعد انما ترجيحنا هو الامر الثانى .

٢ ـ ان يكون رئيس لجنة الطاقة الذرية قد كلف بتحويل البرنامج او جزء منه الى الاستخدامات العسكرية فرفض ذلك ، فرئى حسما للموقف وخطورة المرحلة التى وصل اليها برنامج اسرائيل . اخضاع لجنة الطاقة الذرية لرئيس الوزراء مباشرة وفى هذا كل الدلالة على ان نشاط اسرائيل النووى هو نشاط حربى .

هذه المعلومات التى اقصها عن اسرائيل وعن المحطة الذرية ليست بالمعلومات التى بتصور لموقف بحيث يخاف منه باى صورة من الصور ، وليس هذا ما اعنيه من كلامى باى شكل من الاشكال ولكن لكى انجح فى مواجهة العدو لا بد ان اقدر قوته ومدى هذه القوة والقوى العالمية التى تسانده وبعد ذلك عندما نقول للعالم ان اسرائيل تحاول ان تحوز قنبلة ذرية . فى هذه المنطقة الحساسة من العالم نكون قد بينا بوضوح ماذا تعمل اسرائيل فى هذه المنطقة .

هذا هو ما تعمله اسرائيل فما الذى تعمله مصر ؟

ما موقفنا نحن من ذلك اذن ؟

يمكن ان نعطى ايضا صورة تبين طبيعة شعبنا ومدى تفكيره السلمى فى كل امر من الامور .

لقد فكرت مصر فى وقت من الاوقات ان تكون رائدة فى استعمال الذرة من اجل السلام لا من اجل الحرب وفكرت فى اقامة محطة تستخدم القوة الذريةب من اجل السلام لتنقية المياه المالحة فى برج العرب وبدأ علماؤها وخبراؤها فى دراسة هذا المشروع من زواياه المختلفة وبدأت فى طرحه فى عطاء عالمى حتى تتقدم له الدول المهتمة بمثل هذا المشروع فى ذلك الوقت الذى تعمل فيه مصر فى هذا الاتجاه . الذى اعلنه السيد الرئيس هنا فى مجلس الامة عندما قال ما معناه انه قد آن الاوان الا تتخلف مصر عن استخدام الذرة من اجل السلام ومن اجل تنقية المياه المالحة .

هذا ما قالته مصر وقاله رئيسها ولنسمع ما قاله الرئيس جونسون فى نفس الوقت وكما يقول المثل : « باسمع كلامك اصدقك اشوف امورك استعجب »

قال الرئيس جونسون يوم ٧ اكتوبر فى اجتماع كبير لتنقية المياه المالحة باستخدام الذرة ولن اقرأ الخطاب كله ولكن ساقتطف بعض فقرات فيه تساعدنى على الاستمرار فى حديثى « ان مياه الارض ملك للجنس البشرى ونحن علينا فقط ان نجد الطرق التى سوف تجعلنا على ثقة من ان كل دولة ستأخذ نصيبها الكامل وان هناك من المياه ما يكفى جميع الدول » هذا البرنامج ثم قال « واريد اليوم ان اعلن بداية برنامج الماء من اجل السلام وفى هذا البرنامج سوف نشترك فى بذل جهود شاملة تعاونية دولية لايجاد الحلول لمشكلات المياه عند الانسان » ثم قال وكما اعلنت من قبل فالولايات المتحدة قد قدمت فعلا برنامجا للبحث والتنمية على خمس سنوات وقيمته ٢٠٠ مليون دولار لخفض تكاليف تحويل المياه المالحة الى مياه عذبة ولكن الوقت قد حان الان للتحرك الى ما وراء البحث والتنمية » هذا هو كلام جونسون فى يوم ٧ اكتوبر وفى يوم ٨ اكتوبر ثم ذكرت وكالة يونايتد برس فى برقية نشرتها صحيفة الاهرام بعددها الصادر فى ٩ اكتوبر ما يلى « اعلن الرئيس الامريكى جونسون قبل انتقاله الى المستشفى فى المؤتمر الدولى المنعقد فى واشنطن لمناقشة الابحاث الخاصة بتحويل مياه البحر المالحة الى مياه عذبه عن برنامج جديد اطلق عليه « الماء من اجل السلام » وقال ان الولايات المتحدة ستساهم فى هذا البرنامج لاستخلاص الماء العذب من مياه البحر فى ٣٠ منطقة من انحاء العالم وقال جونسون انه سيطلب من الجونجرس الامريكى فى العام القادم تخصيص اعتمادات لبناء نماذج لمحطات لاستخلاص الماء العذب من مياه البحر . . »

وفى هذا الوقت كان الخبراء المصريون قد استكملوا رسومات محطتنا وطرحت فى عطاء عام تقدمت بعض الشركات الامريكية كما تقدمت شركة من الشركات الالمانية لهذا العـطاء . وكان بالصدفة العطاء الافضل عطاء امريكا فماذا فعلت الشركات الامـريكية لتساعد فى تحقيق البرنامج الذى بشر به الرئيس جونسون مرتين واعلن استعداد بلاده للمعاونة فى اقامة هذه المحطة الى الان مازال الموضوع يتعثر وينتقل من مكتب الى مكتب ومن ورقـة الى ورقة ولم يوضع دولارا واحدا لهذا المشروع يا سبحان الله اذا اقامت اسرائيل محطة مشكوكا فى انتاجها بانه انتاج حربى لا يتخذ بشأنها اى اجراء ولا توضع عليها رقابة دولة بل ويرسل اليها تيللر ليقيم هناك مدة غير محدودة .

واذا قامت مصر بمشروع الذرة من اجل السلام وقام خبراؤها وعلماؤها بدراسته وطلبت مصر تمويلا لهذا المشروع من الجهات المختصة التى نادى رئيس الولايات المتحدة الامريكية بتخصيصها لذلك الغرض كان نصيب هذا الطلب الارجاء ـ ما معنى هذا ايها السادة ؟

هل يعنى ذلك . ان هناك عملا من اجل السلام او يفيد ان هناك كيلين يكال بهما فى منطقة الشرق الاوسط احدهما فى منتهى الخطورة وسوف يكون من نتيجته تدمـير الشرق الاوسط وليعلم هؤلاء انـه اذا قامت حرب فى الشرق الاوسط فانها ستكون حربا عالمية تقاسى منها كل دولة من دول العالم ولن نكون نحن بحال من الاحوال دعاة هذه الحرب انما ستكون هذه الحرب نتيجة لمثل هذه التصرفات التى ذكرتها .

والان لنر كيف اثرت هذه التصرفات فى موقف مصر .

التوضيح السابق للنشاط الذرى الاسرائيلى من شأنه ان يشغل بال الرأى العام العالمى واعتقد انه من الواجب علينا توضيح هذا النشاط على المستوى الدولى حيث ان ذلك يهدد لاسلام المنطقة فحسب بل سلام العالم اجمع وهو لا يهم الجمهورية العـربية فقط كدولة تعمل لتحقيق السلام بل يهم كذلك كل دولة من دول العالم تعمـل فى هذا المجال لقد كان موقف الجمهورية العربية المتحدة واضحا فاعلنت تأييدها لعقد معاهدة لعدم انتشار الاسلحة النووية ونادت بذلك فى جميع المؤتمرات

التى انعقدت فى القاهرة على مستويات القمة مؤتمر القمة الافريقى المنعقد فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ ومؤتمر الدول غير المنحازة المنعقد فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ ثم بعد ذلك فى الامم المتحدة فى نيويورك وفى جنيف . كما طالبت ان تكون هذه المعاهدة محكمـة ومسئوليات الدول التى تملك الاسلحة النووية واضحة كما تكون مسئولية الدول غير الذرية ملزمة لها مع وجود نظام من الرقابة الدولية يضمن سلامة تطبيق المعاهدة .

وتمهيدا لذلك وافقت الجمهورية العربية المتحدة على نظام الضمانات والتفتيش الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا وهو نظام اذا ادخلت عليه تعديلات مناسبة قد يصلح ليكون نواة لما يمكن ان يتفق عليها بالنسبة لمعاهدة دولية لعدم انتشار الاسلحة النووية .

ويبقى بالنسبـة لهذه النقـطة بالـذات ما تطالب به الجمهورية العربية المتحدة وتشاركها الرأى فيه دول عديدة من ان عقد هذه الاتفاقية لا يجب ان ينحصر فى منع انتشار الاسلحة الذرية فقط وتجميد الاوضاع الدولية على ما هى عليه فحسب وانما عقد مثل هذه المعاهدة يجب ان يكون خطوة حقيقية فى سبيل الخلاص من الاسلحة النـووية لدى الـدول الاخـرى هذا هو موقف الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة لاستعمال الاسلحة النووية .

ولنترك الان موقفنا فى المؤتمرات الدولية لان هذه المواقف لها تواريخ قديمة مسلسلة ولنأخذ من التاريخ الحديث زيارة كوسيجين واجتماعه مع الرئيس جمال عبد الناصر لنرى كيف عولج هذا الموضوع .

ما الذى قيل فى البيان المشترك الذى صدر عن محادثاته مع كوسيجين وهو يشبه تماما ما ورد فى البيان الذى صدر قبل ذلك بعد زيارة الرئيس تيتو للقاهرة قيل فى هذا البيان ـ الذى صدر ليلة ١٨ مايو سنة ١٩٦٦ ما يلى « واعرب الطرفان عن ارتياحهما لتوافق موقف كل من الاتحاد السوفيتى والجمهورية العربية المتحدة بالنسبة لموضوع منع انتشار الاسلحة النووية واكد الاهمية الحيوية لابرام معاهدة دولية لهذا الغرض وفقا للمبادىء التى اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها العشرين . ويرى الطرفان ان مثل هذه الاتفاقية يجب ان توقف انتشار الاسلحة النووية سواء بنقلها

مباشرة من الدول التى تملك مثل هذه الاسلحة الى الدول التى لا تملكها او عن طريق التكتلات . والتجمعات العسكرية او عن طريق اخر .

وعبر الطرفان عن اهمية البدء فى اتخاذ التدابير لاقامة مناطق منزوعة السلاح النووى فى انحاء مختلفة من العالم . ويتفق الطرفان على ضرورة العمل لاستكمال اتفاقية موسكو لحظر التجارب النووية لتشمل منع التجارب وقد جاء تحت الارض »

وهكذا نرى الرئيس كسياسى كبير وكرجل يؤمن ايمانا عميقا بالسلام ينادى بوقف انتشار الاسلحة النووية ولكن فى نفس الوقت . فان له تصريحا حاسما قويا واضحا فى حالة انحراف اسرائيل لاستخدام القوى النووية لاغراض حربية .

ربما يكون قد اطلت فى هذه النقطة . ولكنى ارى ان الواجب كان يدعونى الى هذه الاطالة حتى ينكشف الموقف . انتقل بعد ذلك الى نقطة اخرى وهى الخاصة بالتسليح .

بعد هذا الاستعراض للتعاون فى المجال النووى تلقى نظرة على صفقة الاسلحة الجديدة وفى الواقع ان الصحف وخاصة جريدة الاهرام عندما بدأت فى اثارة هذا الموضوع اوضحت كثيرا جدا من التفاصيل المتعلقة بهذه الصفقة انها يهمنى ان نظهر هنا بعض الامور لقد تم عقد الصفقة فى جو من السرية فلم يكن يعرفها الا ثلاثة هم جونسون وماكنمارا ودين راسك كذلك فان هذه هى المرة الاولى التى نعطى فيها امريكا سلاحا لاسرائيل على هذه الصورة ولقد كانت هناك ثلاث صفقات قبل ذلك .

كانت الصفقة الاولى تضم ٢٠٠ دبابة وما يقرب من ٦٠ طائرة وكانت بتدخل وبضغوط من الولايات المتحدة الامريكية على المانيا الغربية التى قامت بدور المورد .

والصفقة الثانية كانت فى نهاية شهر يناير الماضى مع الولايات المتحدة مباشرة كمورد سلاح ولم تكن تشمل اية طائرات ووقد اضطرت وزارتا الخارجية والدفاع فى واشنطن الى الاعتراف بها .

اما الصفقة الثالثة فهى تضم ٢٠٠ دبابة و ٨٠ طائرة وقد اعلن عنها فى صحيفة الاهرام فى ١٩٦٦/٥/٢٠ وقد كان هذا الاعلان سببا مباشرا لاعتراف كل من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بها فى بيانات رسمية . بعد ذلك ربط فى امريكا بين صفقة الملك فيصل والصفقة التى اعطيت لاسرائيل فيقال ان الملك فيصل قد اشترى ايضا اسلحة من الولايات المتحدة وبالتالى فانه لا يستطيع الاحتجاج على واشنطن ويلاحظ ان الاسلحة التى اشترتها السعودية كلها دفاعية شبكات رادار ونظام للدفاع الجوى . فى حين ان الاسلحة التى زودت بها اسرائيل كلها هجومية مدرعات وقاذفات قنابل كانت اسرائيل فى اشد الحاجة اليها لان اخر ما عندها من القاذفات انواع فرنسية من طراز ( اوراجان ) ولم تستطع اسرائيل ان تحصل من فرنسا بعد ذلك على ما يعوضها عنها من طرازات حديثة .

لنر ما قالته امريكا عن هذه الصفقة الاخيرة ، لقد كان اول نبأ عن الاعتراف الامريكى بالصفقة برقية من واشنطن لوكالة رويتر يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٦٦ نشرت فى صحيفة الاهرام بعددها الصادر فى ١٩٦٦/٥/٢١ وقد احتوت البيان الاتى « وافقت الولايات المتحدة على ان تبيع لاسرائيل عددا محدودا من الطائرات التكتيكية وان هذا القرار يعكس احترامنا ( احترام امريكا ) الواجب للامن فى الشرق الادنى ورغبتنا فى تجنب حدوث اختلال خطير فى ميزان التسلح يكون من شأنه ان يعرض للخطر امن المنطقة وقاعدة ( ضبط النفس ) بالنسبة للمعدات العسكرية المرسلة اليها .

وبعد هذا البيان بحوالى ساعة اذيع فى تل ابيب البيان الرسمى التالى « تعلن اسرائيل ان اتفاقية تمت اخيرا مع حكومة الولايات المتحدة لشراء عدد من الطائرات العسكرية التكتيكية على فترة محدودة . وتعتبر اسرائيل هذه الاتفاقية خطورة ايجابية نحو المحافظة على الاستقرار فى الشرق الاوسط .

انى لا ارغب فى الاسترسال كثيرا فى موضوع التسليح لان الصحف قد تناولته باستفاضة واقتصر على نقطة واحدة هى :

ان الملك فيصل قد اعطى سلاحا للدفاع ودفع ثمنه فورا واعطى الاردن سلاحا لا اعرف ما اذا كان قد دفع ثمنه ام لا ـ كما اعطيت اسرائيل سلاحا فإذا قارنا بين

صفقة السلاح الاسرائيلية وصفقة السلاح السعودية تبين لنا الدور الخطير الذى تلعبه الرجعية العربية بالتعاون مع اسرائيل ومن ثم تتضح حقيقة الدعوة التى يدعى اليها الملك فيصل باسم الحلف الاسلامى او المؤتمر الاسلامى وهذا ما كشفه السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى عدة مناسبات منها جلسة مجلس الامة التى حضرها مع الرئيس كوسيجين حيث قال انه قد ثبت بالدليل القاطع ان كلا من امريكا واسرائيل وانجلترا وراء هذا الحلف الاسلامى وانى اسأل فيصل الذى يدعى عداوته لاسرائيل ويدعوا لتجمع اسلامى او لحلف اسلامى عن اسباب زيارته لامريكا فى الوقت الذى تمد فيه اسرائيل بالسلاح وبودى ان اسمع تصريحا لفيصل بشأن صفقة الاسلحة الامريكية الاخيرة لاسرائيل . كما اناشد الشهامة التى عرف بها العرب . واطالب الملك فيصل بان يعلن للامريكان عدوله عن زيارة بلادهم بسبب تسليحهم لاسرائيل وانى مشوق لسماع تصريح لفيصل بانه يستخدم بترول السعودية فيه كعامل لسلام المنطقة اذا كانت الدماء العربية التى تجرى فى عروقه تدفعه حقا لذلك فحينئذ سنقول له جميعا انه رجل وطنى مخلص ( تصفيق )

ايها الاخوة : ان الحديث طويل ولكنى لا ارغب فى الاطالة عليكم ولذلك انتقل من نقطة التسليح الى نقطة اخرى وهى المتعلقة بالمغزى الذى يستخلص من الارتباط التام بين تسليح اسرائيل وتسليح الرجعية العربية . اننا بصدد تحالف مباشر او غير مباشر بين اسرائيل والمعسكر الرجعى العربى فقد ربط بينهما حليف يورد لهما اسلحة واننا نقول لهم جميعا سواء منهم من يشارك فى وضع القنبلة الذرية فى اسرائيل او يمدها بالسلاح ان عودوا بالذاكرة الى الوراء لتتذكروا ان كنتم قد نسيتم من الذى كسر احتكار السلاح فى ظروف مماثلة للظروف الحالية اليس هو الرئيس جمال عبد الناصر ( تصفيق حاد ) ومن الذى قام بتسليح الجيش العربى هذا التسليح القوى الجبار بحيث اصبح القوة المؤثرة وصاحب الكلمة العليا فى المنطقة انه ايضا الرئيس جمال عبد الناصر ( تصفيق حاد ) اننا نقول لهم ، سيروا فى سياستكم كما ترون ونحن سنسير فى سياستنا بوحى من ضميرنا وبوحى من شعبنا على اساس قوى مستقل .

وإنى لاتساءل عما فعلناه لامريكا حتى تقف منا هذا الموقف . اننا لم نتخل فى اية فترة من الفترات ولا فى أى تصرف لنا معها عن التخلى بالنوايا الحسنة واستطاعتى ان اطيل فى ايضاح ذلك ولكنى سأكتفى ببعض الامثلة .

فلرحلة السيد انور السادات رئيس مجلس الامة الى امريكا ـ وانا لن اتكلم من واقع البيانات الرسمية عن اثر هذه الزيارة ولكنى ساذكر بعض ما نشر بالصحف الامريكية نفسها ـ فقد اثنت جميعا على سيادتة واشادت بالموضوعات التى اثارها وشجاعته فى تناولها فقد ناقشوه فى موقفنا من اليمن والاشتراكية والشيوعية وموضوعات اخرى كثيرة كما سألوه عن السياسة التى تنتهجها مصر . واوضح لهم ان الجمهورية العربية المتحدة تنتهج سياسة عربية اشتراكية تنبع من واقعنا ولكن عندما شعر الصهاينة من اعضاء الكونجرس الامريكى بنجاح هذه الزيارة اخذوا فى التقليل من اهميتها فتحركوا وقابلوا المسئولين على كافة المستويات هناك وذلك لمحاولة الافساد او الاقلال من اثر هذه الرحلة . وانى لاتساءل ألم يسائل الامريكيون انفسهم عن الهدف من زيارة رئيس مجلس الامة المصرى على رأس وفد برلمانى لامريكا اليس الامر واضحا بان الهدف هو العمل على تحسين العلاقة بين امريكا والجمهورية العربية المتحدة .

مثل اخر : عندما حرقت المكتبة الامريكية فى القاهرة قدمت الدولة تعويضا والف كتاب هدية منها . كما ذهب الدكتور عبد القادر حاتم مندوبا عن السيد الرئيس وافتتح المكتبة الجديدة وعندما تعاونت امريكا معنا فى اقامة مصنع البيجلس بالوجه القبلى لم ننكر هذا لانه ليس من اخلاقنا . . وذهب مندوب ايضا عن السيد رئيس الجمهورية لافتتاح المصنع كما انه عندما طرح عطاء شركات البترول ورسا العطاء على احدى الشركات الامريكية قامت هذه الشركة الامريكية بالتنفيذ .

الا يعنى كل هذا مدى نوايانا الحسنة تجاه امريكا . وهل نقابل هذه النوايا الحسنة منا بان تكون امريكا هى التى تقوم بتسليح اسرائيل من وقت لاخر .

وقاطعه فكرى عبد الرحمن الجزار ـ متسائلا وما صلة هذا بحادث كمشيش ؟

فرد عليه سيد مرعى ـ قائلا : اود ان اوضح للسيد الزميل فكرى الجزار العلاقة بين هذا الكلام وموضوع كمشيش وهى انى انظر الى حادث كمشيش نظرة اوسع واعمق مما يراه السيد فكرى الجزار .

فتحرك الاقطاع انما هو حدث كبير يتطلب منا اليقظة والتكتل جميعا فى الاتحاد

الاشتراكى وان ندين بمبدأ واحد ولكن يلزمنا ونحن نناقش مسألة تتعلق بالسياسة الداخلية ان نربط بينها وبين الرجعية والاستعمار فلا يجوز الفصل بين السياسة الداخلية والاحداث الخارجية .

ثم انهى حديثه فقال :

اننا نستطيع الرد على ما يقوله بعض اعضاء الكونجرس ونستطيع ان نبادلهم قولا بقول . ولكن ابقاء منا على حسن العلاقات او على الاقل املا فى تحسينها فاننى اختتم حديثى بقول السيد الرئيس فى جلسة ١٧/٥/١٩٦٦ « ان الجمهورية العربية المتحدة تطلب السلام من موقف القوة وهى على استعداد فى اى وقت لان تضع القوة فى خدمة السلام » ( تصفيق )

ثم وقف خالد محى الدين : ليدلى برأيه قائلا :

اشكر الزملاء الذين سبقونى فى الكلام لانهم قد اوضحوا خطورة العدوان الاستعمارى بصوره المختلفة على الجمهورية العربية المتحدة كما اشكر ـ بصفة خاصة الاخ سيد مرعى الذى القى الاضواء على ابعاد الاخطار الموجهة ضدنا فقد بين لنا ان حادث كمشيش قد اقترن وقوعه بظروف خارجية خطيرة ضد الجمهورية العربية المتحدة وظروف داخلية شديدة كثرت فيها الاشاعات التى احدثت البلبلة والفرقة بين المواطنين واضاعت الشك فى الانتصارات والانجازات التى حققتها الثورة وذلك بدلا من الاشادة بها .

وانى لاتساءل عن الاسباب التى دعت لذلك لقد اوضح السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى الباب السادس من الميثاق تحت عنوان حتمية الحل الاشتراكى ان عدم اخذنا بمبدأ الرأسمالية يرجع الى « ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم .

اولهما ـ انها لم تعد تقدر على المناقشة الا من وزاء اسوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

وثانيها ـ ان الامل الوحيد لها فى النمو هو ان تربط نفسها بحركة الاحتكارات

العالمية وتقتفى اثرها وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة »

ان حتمية الحل الاشتراكى ليست فقط للتقدم بل لحماية استقلالنا القومى وحريتنا ومن ثم اصبحت قضية الدفاع عن الاشتراكية فى مصر مرتبطة تماما بقضية الدفاع عن القومية الوطنية العربية وهذه هى النقطة الهامة التى تبين لنا ضراوة المعركة التى يقودها الاستعمار بالتحالف مع الرجعية فى الوطن العربى سواء اكان ذلك فى صورة الدعوة لحلف اسلامى او محاربة الاشتراكية .

ان اتباع المبدأ الاشتراكى انما هو عمل قومى بجانب انه يضيف مكاسب للثورة الى مكاسبها الكثيرة التى حققتها . ( تصفيق )

اننا لو نظرنا الى ابعاد المعركة فى الميدان لوجدنا ان الجمهورية العربية المتحدة تعطى للاستقلال مضمونه الحقيقى فمن بين التسعين مليونا من العرب يضم الشعب المصرى ثلاثين مليونا اى انه يمثل نحو ثلث هذا العدد . بمعنى انه من بين كل ثلاثة من العرب هناك واحد اشتراكى يسهم فى بناء الاشتراكية وهذا يوضح لنا كيف ان الرجعية العربية تشتت عقلها فتريد ان تخوض معركة حياة او موت لتحطيم هذه الاشتراكية وهذا الاستقلال . ولذلك فان معركتنا مع الرجعية يجب ان تكون معركة شاملة .

ان الرجعية تهاجمنا بهذه الصورة لاننا بلد يريد ان يبنى مستقبله . ان كل بلاد العالم الثالث التى اتخذت الاشتراكية طريقا لها . نالت استقلالها بينما تلك التى حادت عن هذا الطريق لم تنل هذا الاستقلال وظلت دولا تابعة للاستعمار . ولذلك يعمد هذا الاستعمار دائما الى ان ينفث سمومه ويروج الشائعات المغرضة التى نجد لها صدى فى الداخل لدى الرجعيين فتحدث بلبلة فى الافكر . وتؤدى الى حوادث القتل بالرصاص كما حدث فى كمشيش .

اننا لو نظرنا الى الريف المصرى وما تم فيه من مشروعات وما ناله الفلاحون من حقوق بعد صدور قوانين الاصلاح الزراعى وتحديد الايجار ومنع اخراج المستأجر وتحديد الحد الادنى لاجور عمال الزراعة والتنظيم الزراعى والدورة الزراعية التى قدمت خدمات ضخمة للفلاحين ومنع اعطاء السلف لهم بالفوائد الباهظة الى

جانب الخدمات الاخرى كالتعليم والصحة لعلمنا مدى ما قدمته الثورة للريف المصرى هذا فضلا عما حققه نظام التسويق التعاونى الذى اتاح للفلاح ان يبيع قنطار القطن باربعة عشر او خمسة عشر جنيها بعد ان كان يبيعه بثمانية جنيهات فقط واليوم اذا نقص سعر قنطار القطن جنيها واحدا فان الشائعات تثار . بينما لم يكن احد يتكلم عندما كان يبيعه الفلاح بثمانية جنيهات .

وهذا يوضح لنا ان المعركة مع الرجعية معركة ضارية لانها تود ان تقضى على المكاسب التى حققناها ان الجمعيات التعاونية الان بتشكيلها الحالى الذى يقضى بان يكون مجلس ادارتها من صغار الفلاحين الذين لا يمتلكون اكثر من خمسة افدنة جعلت السلطة فى يد اصحاب المصلحة الحقيقية كما أصبحت اللجنة النقابية هى المسئولة عن تشغيل العمال الزراعيين .

ولكن بالرغم من ذلك كله . ان القوى التقليدية الاقطاعية مازالت مسيطرة ودليل ذلك ما حدث اخيرا فى كمشيش . اننى اعتقد انه يصعب تحديد المسئول عن هذاالحادث ان الثورة فى اندفاعها قد اولت اهتمامها الناحية الاقتصادية قبل ان تستكمل الخطة السياسية التى لا تقل اهمية عن الخطة الاقتصادية وهذا يعنى انه كان يجب ان تكون الارض ملكا للفلاحين وان يسيطر صغار الفلاحين على الجمعيات التعاونية اى انه كان يجب ان تكون هناك خطة سياسية تنقل السلطة الحقيقية فى الريف وفى كل مكان . الى اصحاب الحق من المنتفعين بالقوانين الاشتراكية الى تحالف قوى الشعب العاملة ( تصفيق )

اننى ارى انه لابد ان يكون هناك التزام للجهاز التنفيذى والاتحاد الاشتراكى بذلك وان يحاسب المسئولون من امناء المكاتب التنفيذية والمحافظين . عن مدى نجاحهم فى ازالة السلطة والنفوذ الاقطاعى من الريف واحلال نفوذ اصحاب المصلحة الحقيقية . لانه لا يجب ان تترك تحالف قوى الشعب العاملة من العمال والفلاحين ، تحت سيطرة القوى التقليدية الاقطاعية التى تستطيع ان تبلبل الافكار . وتروج الاشاعات .

لذلك ارى انه من الضرورى ان تكون هناك خطة سياسية الى جانب الخطة الاقتصادية وذلك للقضاء على ما تبقى من نفوذ القوى التقليدية فى الريف هذه القوى

المعـادية للثـورة والاشـتراكية ليحـل محلها تحالف قوى الشعب العاملة من العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة والمثقفين .

هذه هى الحقيقة التى يجب ان نواجهها وان نعمل على تحقيقها فى الريف باعتبار ان حادث كمشيش قد وقع هناك فيجب ان نعيد تشكيل نظامنا على هذا الاساس فتحـالف قوى الشعب العـاملة يجب ان توطد اركانه فى الريف وان يسهم الجهاز التنفيذى مع الاتحاد الاشتراكى فى تحقيق ذلك ثم تجرى بعد ذلك محاسبة المسئولين عن الاجراءات التى اتخذت لازالة هذا النفوذ الاقطاعى واحلال نفوذ قوى الشعب العاملة مكانه .

هذا هو الطريق الذى يجب ان نسلكه كى نحتفظ بمكاسبنا الضخمة ولا نعرضها للاخطار .

ثم تلقى الحديث حسن عباس زكى ـ فقال :

ان قضية كمشيش كحادث ، متروك امره للقضاء ليتولاه ، ولكن ظروف الحادث وما ثار حوله من شائعات اثار فى النفوس تساؤلات واذا ما ربطنا ذلك مع حملات التشكيك التى تحدث بين وقت واخـر والتجنى على ما تقـوم وقامت به الثورة من انجازات فان الامر يقتضينا التأمل والنظر الى الوراء لتقدير الموقف والتعرف على ما تحقق وتبصير المواطنين بما تم وما قامت به الثورة من اعمال .

اننى اعتقـد ان هذا الحـادث يعتبر بمثابة احد اعراض مرض اجتماعى يجب التعرف عليه ومعالجته وساقتصر فى حديثى مع حضراتكم على النواحى الاقتصادية للموضوع وارجو المعذرة اذا ما استعنت كثيرا بالارقام فهى الوسيلة الوحيدة للحكم على حقائق الامور .

أولا ـ الانتاج : اذا ما نظرنا الى الانتاج فى سنة ١٩٥٢ نجد انه كان ١٨٢٤ مليونا من الجنيهات ارتفع فى سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ الى ١٩٤٤ مليونا وفى سنة اساس الخطة الى ٢٥٤٧ مليونا ثم اصبح فى النهاية للخطة ٣٤٧٤ مليونا من الجنيهات .

ويتضح من ذلك ان هناك زيادة فى الانتاج بلغت فى الخمس سنوات نحو ٩٢٦ مليونا أى بنسبة ٣٦٫٥٪ وبمعدل سنبوى قدره ٧٫٣٪ وهى نسبة تعتبر من اعلى نسب الزيادات فى العالم .

ثانيا ـ الدخل القومى : كان فى سنة ١٩٥٢ حوالى ٨٠٦ ملايين من الجنيهات ارتفع فى سنة ١٩٥٥ الى ٩٦٥ مليونا ثم فى سنة ١٩٥٩ بلغ ١٢٨٥ مليونا وفى سنة ١٩٦٤ ارتفع الى ١٧٦٢ مليونا اى ان هناك زيادة قدرها ٤٧٧ مليونا اى بنسبة ٣٧٪ وبمعدل سنوى ٦٫٥٪ .

واذا ما قارنا هذه النسبة بالنسبة السائدة فى كافة دول العالم . وهى تتراوح بين ٣٫٤٪ فنجد انها نسبة مرتفعة جدا . واذا ما قارنا كذلك هذه الزيادة بالنسبة لقطاع الصناعة وحده نجدها تبلغ ٨٫٥٪ وهى اعلى معدل فى قطاع الصناعة ولا يوجد مثله الا فى الاتحاد السوفيتى .

امـا من الناحية الداخلية فقد ارتفع دخل الاسرة فى السنة من ٢٥٠ جنيها فى ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ الى ٣٠٣ جنيهات فى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ .

ثالثا ـ الاجور : كانت فى سنة ١٩٥٢ ، ٣٥٠ مليونا من الجنيهات ، ارتفعت فى سنة ١٩٥٥ الى ٤٢٠ مليونا وفى سنة ١٩٥٩ بلغت ٥٥٠ مليونا ثم بلغت فى سنة ١٩٦٤ و ٨٧٩ مليونا بزيادة قدرها ٣٢٩ مليونا اى بنسبة ٦٠٪ وهذا يدل على ان هناك ايضا زيادة فى العمالة فقد ارتفعت من ٤٫٦ ملايين من العمال فى سنة ١٩٥٢ الى ٦ ملايين عامل سنة ١٩٥٩ ثم الى ٧٫٣ ملايين فى سنة ١٩٦٤ واذا ما قارنا نسبة المشتغلين الى قوة العمل فى البلاد بلغت النسبة نحو ٩٣٪ وهى من اعلى النسب فى كافة بلاد العالم .

وكذلك ارتفع متوسط الاجور من ٨٥٫٥٪ مليونا من الجنيهات سنة ١٩٥٩ الى ١١٢٫٥ مليونا فى سنة ١٩٦٤ اى بزيادة قدرها ٣١٪ وذلك نتيجة لتحسين وتوزيع الدخل لصالح الطبقة العاملة .

رابعا ـ الاستهلاك : كان فى سنة ١٩٥٢ نحو ٨٠٠ مليون جنيه ارتع الى ١٢٠٠

مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ اى بنسبة ٥٠٪ فى سبع سنوات وبلغ فى سنة ١٩٦٤ ، ١٧٦٢ مليونا من الجنيهات اى بنسبة ٤٧٪ ولكى نوضح زيادة الاستهلاك ومدى تحسن الحالة المعيشية بصفة عامة فاننا نجد ان الزيادة فى بالقمح بلغت خلال الفترة من سنة ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦٤ ٣٠٪ ـ والذرة الشامية ٤٠٪ والمكرونة ٥٩٪ والبيض ٣٤٪ والسكر ٣٩٪ والشاى ٤٧٪ والاقمشة ١٦٫٧٪ والوقود والكيروسين ٢٣٪ والبوتاجاز ٢٠٠٪ والسلع الكيماوية والدوائية ٢٠٪ والصابون ٦٢٪ والمنظفات الصناعية ٤٥٫٠٪ والادوية ١٢١٪ والثلاجات ٢١٥٪ والغسالات ٣٩٠٪ والراديوهات ٦٥٠٪ .

خامسا ـ الاستثمار : ان كل ما تقدم كان نتيجة لاستثمارات قيمتها فى سنة ١٩٥٢ ١٢٤ مليون جنيه وبلغت فى سنة ١٩٥٩ ١٧١ مليون وفى ١٩٦٠ ٢٢٥ مليون وفى ١٩٦١ ٢٥١ مليون وفى سنة ١٩٦٢ ٢٠٠ مليون وفى سنة ١٩٦٣ ، ٣٧٠ مليون وفى سنة ١٩٦٤ ٣٦٧ مليون اى ان جملة الاستثمارات فى الخطة بلغت ١٥١٣ مليونا من الجنيهات منها ٧١١ مليونا للمباني والتشييد ، ٥٥٠ مليونا للالات والمعدات و ١٥٧ مليونا لوسائل النقل و ٩٥ مليونا نفقات رأسمالية .

اما عن كيفية تمويل الاستثمار فهو ١٠٩٦ مليونا من المدخرات المحلية فى القطاع العام والخاص ٤١٧ مليونا فى شكل قروض من الخارج .

وفيما يتعلق بايرادات الميزانية فهى تعطى صورة عن اهمية دور القطاع العام فى هذه الفترة فقد كانت ايرادات الميزانية سنة ١٩٥٢ ، ٢٠٠ مليون جنيه والمصروفات ٢٠٠ مليون جنيه لخدمات التعليم والجيش والرى وغيرها .

أما فى ميزانية ٦٦/٦٧ فقد بلغت الايرادات ٥٩٢ مليونا من الجنيهات والمصروفات ٦٦٧ مليونا ومعنى ذلك ان هناك عجزا قدره ٧٥ مليونا من الجنيهات فى الخدمات يساهم القطاع العام فى سداد هذا العجز بجانب ما يتحمله من القدر الاكبر من تمويل استثمارات الخطة بمبلغ قدره ٣١٤ مليونا من الجنيهات .

ان التفسير العملى لهذه الارقام يدل دلالة واضحة على ما قامت به الثورة :

أ ولا : من اعادة توزيع الثروة فى البلاد وتحسين هذا التوزيع لصالح السواد الاعظم من الشعب والمحافظة ما امكن على قدر معقول من الزيادة فى الاسعار لكى لا تضيع هذه المكاسب الشعبية .

ثانيا : ايجاد شخصية قوية مستقلة للجمهورية العربية المتحدة نتيجة لتقوية الجيش والاستقرار الداخلى وعلاقاتنا مع الخارج .

ثالثا : مقاومة العدوان والاستعمار والاحتكار والاستغلال فى شتى صوره .

رابعا : نقل ملكية وسائل الانتاج الى ايدى الشعب .

خامسا : بناء قاعدة اقتصادية عريضة وسليمة نضمن الاستقرار السياسى والاجتماعى .

سادسا : الزيادة الافقية والرأسية فى الزراعة والصناعة والكهرباء ووسائل النقل وغيرها من مختلف وسائل الانتاج .

هذا من الناحية العامة اما من الناحية الفردية فقد افاد كل فرد من هذه الثورة كما افاد من هذه الخطة : خدمات التعليم ، ومجانيته فى مختلف مراحله حدا ادنى للاجور ، اشتراك العمال فى الارباح والادارة خلق نظام جديد للمعاشات لكافة العاملين فى الدولة مما وفر الطمأنينة على مستقبلهم والمحافظة على مستوى اسعار السلع الرئيسية للشعب زيادة عدد المستشفيات .

ان كل شخص فى هذا البلد قد افاد وانى اقول بوضوح ان الذين مستهم القوانين الاشتراكية قد افادوا كذلك لان وجود استقرار اجتماعى امر ضرورى للمحافظة على كيان هذا المجتمع .

نحن نعيش فى مجتمع ترفرف عليه الرفاهية وترفرف عليه السعادة الاجتماعية ونعمل جميعا جاهدين على بلوغ هذه الغاية فى جو هادىء ، هذا الجو الهادىء ما كان ليكون ولو لم تتم هذه الخطة .

ولكن ماذا كان يحدث لو لم تتبع مثل هذه الخطة ، ولو لم تصرف هذه الاجور ، ؟ كنا سنجد مليونا ونصف مليون عاطل وحوالى مليون محروم من التعليم ثم هبوطا فى الاجور يصل الى نحو ٨٠ جنيها فى المتوسط سنويا هذا بالاضـافة الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات مما يضطرنا الى ضغط الاستيراد الى اقل حد ممكن وعدم وجود زيادة فى تشييد المساكن بل نقص كبير فيها رغم الازمة التى نعانيها الان بما يوازى ربع مليون مسكن . وهذا يعنى انه لو لم تكن هناك خطة ولو لم تكن هناك ثورة . ولـو لم تكن هناك قيادة واعية لكنا نعانى الان من الفقر والجوع والحرمان لفقدان الاحتياجات الضرورية للشعب .

ان المشكلة الكبيرة التى يعانيها الانسان هى انه حينما يعيش فى رفاهية ينسى ما كان يخبئه له القدر لو لم تيسر له هذه الرفاهية .

ان هذا وان كان اسلوبا سلبيا فى التعرف على قيم الاشياء . الا اننا نحتاج اليه بين وقت واخر . لكى يشعر المواطن ماذا كان يمكن ان تحدث له لو لم تكن هناك مثل هذه الخطة .

والملاحظ انه بدلا من ان تتحدث عن مثل هذه الخطة التى تتناول زيادة فى الانتاج تربو على ثلاثة الاف المليون جنيه نناقش فى مصنع لم ينتج او فى مصنع اخر انخفض انتـاجه او ان موظفا قد انحرف او فى امر من مثل هذه الامور . فنقيس المصلحة العامة بهذه الوحدات الحدية التى لا تساوى شروى نفير ، والتى لا قيمة لها فى هذا المجتمع .

واذن يقتضينا الامر ان نعمل على توعية المواطنين ويخيل الى ان هذه المسألة هى حجر الزاوية فى هذا الامر لاننا يجب ان نعمل على خلق الجو المناسب والملائم لكى يشعر كل مواطن بهذه المكاسب لاننا نجد ـ ويؤلمنى ان اقول هذا ان هناك نوعا من التجنى وعدم عرفان الجميل سواء بالنسبة للقاعدة او المسئولين على كافة المستويات ويقتضينا الامر ان نناقش هذه المسألة لا فى مثل هذه الجلسة فقط ولكن نناقشها على نطاق واسع كعلاج اجتماعى .

اننـا فى حاجـة الى اصـلاح اجتماعى شامل وفى حاجة الى خلق وعى بالنسبة

للمسئولية الاجتماعية وفى حاجة الى خلق وعى يشعر المرء بانه ليس مسئولا عن نفسه فقط بل مسئولا عن رعيته ومسئولا عن وطنه وعن حقله وعن معمله . كل منا مسئول عن هذا الوطن . ويجب ان يأخذ فى اعتباره انه ليس فردا يعيش فى المجتمع ولكنه جزء من هذا الكل ويجب الا ينسى هذه الحقيقة اى يجب الا يعيش منهزلا عن المشااكل الا يسمح لنفسه بان يكون بؤرة فساد وناقلا لميكروب يستورد من الخارج ، وينظر الى الخارج لكى يتعرف على ما حدث فى الداخل فهذا امر معيب يجب علينا جميعا ان نتداركه .

ولا يمكن ان نتصوور احد يحاول ان يتعرف على صحة نفسه وما هو عليه بواسطة جيرانه فهو اعلم بنفسه وهذا هو ما اقتضانى ان اتحدث بلغة الارقام لانه لا مجال للشك فيها . فمن المعلوم لنا جميعا ان هناك مبالغ كبيرة صرفت ومصانع ضخمة اقيمت وخدمات افاد منها كل فرد فى المجتمع ولا يستطيع احد ان يثير الشك فى ذلك .

ولابد اذن ان نتعمق وان نتغلغل فى توعية الجماهير لكى تدرك ادراكا واضحا كل هذه الامور التى لا يجب ان نتركها تمر مرا عابرا .

ويقتضى الامر فى هذا المجال ان اتقدم ببعض مقترحات عامة وهى :

أولا : معالجة الموقف بحكمة باعتباره جزءا من مشكلة كبرى مع التسليم بان التشريعات ليست هى وحدها التى تصلح المجتمعات .

ثانيا : ضرورة اطلاق المسئوليات على كافة المستويات للقضاء على الجمود والخوف وعدم تركيز الادارة من الناحية الجغرافية .

ثالثا : ضرورة العمل على امتصاص مشاكل الجماهير والشائعات فى مهدها عن طريق اجهزة متخصصة كلجان هذا المجلس ولجان الاتحاد الاشتراكى لكى تتقدم بتوصياتها فى هذه المسائل اولا بأول .

وبذلك ينصرف كل مواطن الى عمله مطمئنا الى انه قد حمل المسئولية للقيادة

الـواعية التى عليها ان تدرك هذه المسائل وان تمتص هذه الشائعات وان تواجهها بصراحة وبجرأة .

رابعـا : دراسة الدور الذى يجب ان تقوم به اجهزة الاعلام فى الجمهورية فى المرحلة التى تمر بها ، على مستوى يجعل منها عوامل ايجابية تشارك فى التنمية وتعمق التوعية ـ السياسية والاجتماعية لا التوسع فى خلق الاحقاد وتجسيم المشاكل والتوسع فى عوامل الاثارة .

خامسا : تاكيد مبدأ جماعية القيادة على كافة المستويات بشتى الوسائل وتأصيل مبـدأ السيادة للقـانون فلا يفسر ولا ينفذ على غير المقتضى منه اذ يجب ان تكون السيادة للقانون ذاته واذا كانت فى ثمة ظروف تقتضى غير ذلك فيجب ان تكون هناك مصارحة كاملة على مستوى الجماهير .

أيها الزملاء ان مشاكلنا تحتاج الى كبح جماح انفسنا وادراك حقيقة واقعنا والعمل على ان يؤدى كل فرد دوره كاملا وان نتعاون بايجابية ونرتفع الى مستوى الاحداث التى نمر بها ، وان نطرح جانبا المواقف السلبية وان تتعاون كافة جموع الشعب لكى نسير الى الامام قدما نحو تحقيق اهدافنا الاجتماعية وترفرف علينا السعادة ومؤيدين بنصر من الله ، وفى رعاية رئيسنا جمال عبد الناصر .

وممـا سبق عرضه تسجيلا حيا فإنها قضية التصفية الثورية . . تصفية الاقطاع الزراعى ومطاردته والقضاء عليه فقضية قرية كمشيش كانت استمرار بداية التصفية لهذا القطاع . وان كانت هذه القضية بدأت بحدث عنيف قد استمرت ايضا عنيفة فى اعلامها ومساحتها وحجمها ونتائجها طوال سنوات تجاوزت العشر سنين .

وان كان البرلمان المصرى قد ناقشها فى مايو ١٩٦٦ مناقشة سياسية فانها كانت تحمل هذا الطابع فى احداثها واطارها ونتائجها وان كانت بدايتها ليست كذلك . وسنعـرض لهذه القضية سواء على حقيقتها وواقعها بين الجماهير ولاسيما فى موطنها بكمشيش كما سنعرض لها ايضا كما حدثت بالفعل وكما جرت عمليا خارج البرلمان وقد استخلص هذا ووذاك من مراجعة الحدث وظروفه وملابساته ومحاكماته التى جرت على فترات متباعدة وكذلك ما جرى تحت القبة .

وكانت هذه التصفية من خلال تصادم التنظيم السياسى فى ذلك الحين بمن كانوا يمثلون الاقطاع فى الريف . فحيث كان لهؤلاء الكلمة الاولى بين الفلاحين والجماهير فقد بات لممثلى التنظيم السياسى اى الاتحاد الاشتراكى يملكون هذه الكلمة . وكان لابد من حدوث تصادمات عاديه . وكان لابد لرجال التنظيم السياسى اثبات القدرة على السيطرة اكثر من هؤلاء . ولاسيما ان اعضاء التنظيم السياسى كانوا . فى ذلك الوقت . على اعتاب السلم السياسى ولديهم تطلعات كبيرة . وكان لابد من منتصر ومنهزم فى هذا الصدام . رغم ان معظم الاقطاعيين قد اعتقلوا الا ان اسرهم كانت تقوم بدورهم فى الريف وبين الاهالى والفلاحين وكان لهذا الصدام نتائج ايجابية وسلبية . . وكل منهما تأتى للفلاحين او عليهم .

ففى ابريل عام ١٩٦٦ وبمحافظة المنيا حيث مسقط رأس المشير عبد الحكيم عامر حيث كانت هناك عائلة التلاوى باشا الاقطاعية وحيث قد قتل فى الشهر المذكور ابراهيم الدسوقى امين عام الاتحاد الاشتراكى وقد ذهبت زوجته لتبلغ عن عدم عثورها على زوجها او على جثته . وجرت التحريات والبحث واتهم بقتله اربعة اشخاص اعترفوا من خلال تعذيبهم بقتله وانهم القوا به فى النيل وعلى ذلك صدر قرار المحكمة بمعاقبة اثنين بالاشغال الشاقة المؤبدة والثالث بخمس سنوات والرابع بثلاث سنوات . ولكن هؤلاء الاربعة المتهمين نقضوا فى الحكم بعد ذلك وتمت تبرئتهم .

وكانت الحقيقة الغير معلنة والتى كان يتهامس بها اهل المنيا ان مرتكبى الجريمة قد وضعوا القتيل فى خزان العسل المغلى فذاب جسمه وعظمه ولم يعثر له على اثر .

ومن هنا ايضا كانت اصابع الاتهام الغير مؤكدة لعائلة التلاوى باشا وعند هذا ينتهى هذا الحدث .

ولكن فى كمشيش . . وبعد هذا الحدث باسابيع قليلة وبالتحديد فى يوم ٣٠ ابريل ١٩٦٦ قتل المواطن صلاح حسين من جانب احد الفلاحين وزملاء له .

وكان هذا المواطن يشاع عنه انه من الاخوان المسلمين ثم يتردد عنه انه شيوعى وهكذا . فليست له هوية سياسية محددة استقر عليها الجميع . وان كانت زوجته

شهنده مقلد لها نشاط سياسى او جماهيرى فى الاتحاد الاشتراكى حيث انها فيما قبل الثورة كانت تنتمى لحزب حدتو الحزب الشيوعى . وعند هذا الحدث كان يمكن ان تسير الامور كما يجرى عليه فى أى جريمة . ولكن الامر . . كان مفجرا لعواقب واحداث كبيرة وفى اليوم التالى حيث كان عيد العمال اول مايو . وحيث كان الرئيس جمالى عبد الناصر سيلقى خطابا . وعلى باب استراحته التى كان مقررا ان يتجه منها الى منصة الخطاب كان هناك شخصين يحاولان التفاهم مع احد حرس الرئيس لمقابلته وذلك لاعطاءه رسالة هامة وعاجلة . وقد رأى هذا فكرى الجزار عضو مجلس الامة فاقترب منهما ليستطلع الامر . وكان هذين الشخصين هما اللواء مصطفى علوانى مدير امن محافظة المنوفية التى تقع بها قرية كمشيش والاخر عضو بمجلس الشعب ومسئول كبير بالاتحاد الاشتراكى وقد فهم فكرى الجزار انهما يريدان مقابلة الرئيس عبد الناصر من اجل رسالة مكتوبة ونجح فكرى الجزار فى اقناع احد كبار حرس الرئيس ودخلا بها وقدمها للرئيس عبد الناصر والذى كان يعرفه كعضو مجلس امة وعندما قدما له الرسالة اخذ يقرأها بامعان ثم التفت الى المشير عبد الحكيم عامر رئيس اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى ذلك الحين وهو يمد يده بالرسالة اليه قائلا : خذ يا حكيم . . شوف ايه اللى بيحصل عندك . . وبادر عبد الحكيم عامر بقراءة الرسالة ثم اتجه الى التليفون بقاعة الاستراحة واتصل بالعقيد حسن خليل قائد المباحث الجنائية العسكرية وتحدث اليه عن مضمون الرسالة والخاص بحادث القتل فى كمشيش ودور الاقطاع فيه ثم املى عليه رقم التليفون الذى كان يتحدث منه وطلب اليه ان يتصل به بمجرد اجراء التحريات الفورية . وبالطبع فان هذه المحادثة قد اوضحت مضمون هذه الرسالة ولكن هذه الواقعة تتعارض وتتناقض مع روايتين كل من هذا العضو واللواء مصطفى علوانى عندما طلب منهما ان يكونا شاهدين فى هذه القضية عندما طالب المتهمين فيها فيما بعد بالحق المدنى فى منتصف السبعينات .

فقد اعلن اللواء مصطفى علوانى فى ١٨ يناير ١٩٧٨ امام المحكمة قائلا : انه قد اخطر ليلة اول مايو ١٩٦٦ ـ بعد انتهاء الرئيس الراحل عبد الناصر لخطابه فى المحلة ـ بحادث قتل كمشيش وان النائب العام قد انتقل الى هناك وان الرائد رياض ابراهيم قائد مجموعة المباحث العسكرية الجنائية حضر بعد ايام واخبره بتكليفه بتحقيق الحادث ولكنه اجابه بان النيابة هى المختصة بذلك وتوجه معه الى وكيل نيابة شبين الكوم ليخبره بهذا التكليف ولكنه من وزير العدل . ثم قال : وقد علمت بعد

ذلك ان المتهمين خرجوا من النيابة الى كمشيش وان الشرطة العسكرية هى التى نقلتهم . وعندما وصل الى كمشيش وجد سراى الفقى مضاءة واهالى البلدة يحيطون بها غير انه لم يدخلها وكانت تصحبه قوات للحفاظ على الامن خشية حدوث صراع طبقى واقترح اقامة مأتم للقتيل صلاح حسين فى شبين الكوم حتى يمكن السيطرة على الامن . وقال ايضا انه لم يبلغ عن سرقات من سرايا الفقى وانه لم يشاهد من المسئولين الا الرائد رياض ابراهيم قائد مجموعة المباحث الجنائية العسكرية والذى تردد فى البلدة قوله : انا ربكم الاعلى . كما انه لا يعرف من الذى تم ترحيله الى السجن الحربى .

كما نفى معـرفتـه باى شخص من عائلة الفقى الاقطاعية وكذلك نفى معرفته بحسين عبد الناصر شقيق الراحل الرئيس عبد الناصر وصهر المشير عامر . واضاف فى شهـادتـه : ان المشير عامر قدم لمحافظ المنوفية حينذاك ابراهيم بغدادى ومدير الامن - اى مصطفى علوانى - الشكر فى اجتماع اللجنة تصفية الاقطاع عقب ذلك حضره جميع المحافظين ومديروا الامن ولكنه لم يعلمه سبب ذلك . كما نفى رؤيته لاية وقائع تعذيب باهالى قرية كمشيش . ثم روى للمحكمة قصة فقال : ان سائق سيارته طلب منه التوسط لدى الرائد رياض ابراهيم بسبب اعتقال الشرطة العسكرية لشقيقته وانه استغل لقاءه بشمس بدران وزير الحربية فى ذلك الحين الذى كان مندوبا للرئيس فى تشييع جنـازة والدة ليخبره ان تصرفات الشرطة العسكرية تنفر الناس فطلب منه الاخير الحضور للقاهرة ليتأكد على الطبيعة من عدم وجود تعذيب وعبر عن ذلك قائلا مداعبا المحكمة : « ورحت السجن الحربى وكويس اللى خرجت » وعنـدمـا نتـوقف عند شهادة مدير امن محافظة ريفية بهذه الصورة يثور لدينا عدة تساؤلات . فهل من المعقول ان يبلغ مدير امن محافظة ريفية بجريمة قتل بعدما يزيد عن اربع وعشرين ساعة ؟ هذا لا يمكن حدوثه بالريف حيث جرت العادة ان مثل هذه الجرائم تبلغ باشارة تليفونية سريعة من جانب المركز او القسم لمديرية الامن . واما عن المظاهرات التى كانت تحيط بسراى الفقى فلماذا لم يحاول فضها او التفاهم معها او مناقشتها رغم مرافقته لقواته والتى رأى انها للحفاظ على الامن . . ولماذا اشار بالتحديد الى تخوفه من حدوث صراع طبقى ؟

بل وعندما ذكر ان رياض ابراهيم اتصل به ليلا واخبره انهم ضبطوا المسدس الذى قتل به صلاح حسين حيث قد قامت المباحث العسكرية بدفنه فى حديقة منزل رئيس

نقطة كمشيش فى ذلك الحين فلماذا رد عليه بانه ليس جهة اختصاص وهو كمدير امن يهمه بالدرجة الاولى هذا الدليل للحسم الامر فى جريمة قتل . . ذات طابع خاص مما دعا المباحث الجنائية العسكرية ان تتواجد فى موطن الجريمة . وعندما يقول انه لم ير تعذيبا وهذا مؤكد حيث انه أثناء ترحيل اى مسئول ليس من اللياقة ان يقف متفرجا او مكتوفى الايدى او سلبيا امام مشاهد تعذيب اهالى محافظته والمفترض منه انه يحميهم من بطش او تعذيب ولكنه بالتأكيد سمع بذلك سواء من معاونيه او الاهالى او ماشابه ذلك . ولكنه لم ينوه امام المحكمة بانه سمع . ولكنه اكتفى بالقول بانه لم يرى . ودليل سماعه انه اشار الى ان وصل الى مسمعه ان رياض ابراهيم يقول انـا ربكم الاعـلى . وفى هذا اشـارة للانتقام لكرامته لانه فى وجود هذا الشرطى العسكرى كان الشرط المدنى حاضرا غائبا . كما انه مدير أمن فلابد وانه يعلم او يعرف او على اتصال حتى لو كان سطحيا بكبار اسر المحافظة ومنهم الفقى الذى نفى معرفته لاى من اسرته . ودليل عدم علمه بالتعذيب . وعلمه ايضا بذلك حيث ذكر ذهابه للسجن الحربى . فهل لم يرى اثار التعذيب على اهالى قريته . وكيف عرف او علم ان تصرفات الشرطة العسكرية منفرة اذا كان لم يرى ولم يسمع واخيرا اذا كان لم يعلم بسبب شكـر المشير عامر له وللمحافظ . . فهو بهذا لم يعلن للمحكمة ما يعلمه وما ساهم به فى هذه الاحداث عندما التقى بالرئيس عبد الناصر قبل ذلك بايام فى سرادق الاحتفال بعيد العمال .

وان كانت هذه الشهـادة اكدت بعض الوقائع امام المحكمة وتجاهلت الشهادة ذاتهـا العلم بوقائع اخرى وان كان المحكمة لم تبالى بذلك او تعى ذلك باهتمام . فلانها رأت ان هذه القضية ذات طابع سياسى . وان هذا الطابع تمتده اعماقه الى اسرار لا يراد اذاعتها حتى لا يدان فيها الرئيس عبد الناصر حيث لمس الحقيقة أثناء دوره فى ذلك وان اشارت المحكمة من جانب اخر لدور مراكز القوى فى هذا .

ولننتقل الى شهادة كمال الشاذلى ثانى خيوط هذا الحدث فى كمشيش . فقد ادلى بشهادته بعد مدير الامن المذكور بايام وبالتحديد فى ٢٤ يناير ١٩٧٨ وقال فيها : ان النيابـة بدأت تحقيقاتها بعد مقتل صلاح حسين . وفى اوائل مايو وصلت مجموعة المبـاحث الجنـائية العسكرية برئاسة رياض ابراهيم الى المنوفية حيث علم بتوليهم التحقيق واستلامهم الملف والمتهمين . وقال : ان عبد الحميد غازى عضو الامانة العامة للفلاحين وصل حوالى يوم ٧ مايو لمعرفته ما يدور فى كمشيش حيث رافقه الى

هناك وتقابلا مع رياض ابراهيم فى سراى صلاح الفقى حيث كان هناك نائب احكام اسمه جلال يستجوب عبد الله الفقى المحامى والذى كان يقف معصوب الرأس مما يعتقد انها ضمادة طبية . وقال : انه كانت هناك لجنة تقوم حينذاك بجرد المحتويات لقصر الفقى ومن المحتمل ان يكون المحافظ هو الذى اصدر امره بجرد قصور الفقى . ويستطرد يصف ما رآه بالقصر : كان هناك اشخاصا ينتظمون فى ثلاث صفوف ينتظرون التحقيق فى الردهة وجالسين القرفصاء وايديهم خلف رؤسهم بينما كان يقف خمسة اشخاص اخرون يرتدون ملابس مدنية ويمسك احدهم كرباجا وانه بعد انصرافهم ـ اى هو ومرافقيه ـ سمع بعد ايام بنقل بعض الاهالى الى القاهرة من اجل استمرار تحقيق القضية . كما انه سمع بعد ذلك ايضا ان اهالى كمشيش قد تعرضوا للضرب وانهم نقلوا الى السجن الحربى وانه كان قد فهم من كلام رياض ابراهيم عندما كان فى القصر من ايام ان المشير عامر وشمس بدران وزير الحربية فى ذلك الحين قد كلفاه بتولى التحقيق .

وقد نفى كمال الشاذلى امام المحكمة انه حضر تحقيق النيابة او مرافقته لرياض ابراهيم الى كمشيش كما نفى انه سمع ان صلاح حسين شيوعيا واثناء شهادته امام المحكمة صاح رياض ابراهيم الذى كان فى قفص الاتهام بممارسة التعذيب لاهالى كمشيش قائلا : ان الكبار هم الذين صنعوا الاحداث وان القدر وضعنا نحن وحدنا فى قفص الاتهام .

وهنا قد اشار هذا الشرطى العسكرى . لما علمه بالتلميح او بالتصريح من قائده العقيد حسن خليل رئيس المباحث الجنائية العسكرية الذى كان قد تحدث اليه تليفونيا المشير عبد الحكيم عامر فى احتفال عيد العمال اول مايو ١٩٦٦ بناء على الرسالة التى اعطيت له من الرئيس عبد الناصر الذى تقدم بها كل من عضو مجلس الشعب واللواء مصطفى علوانى . ولذلك صاح متهما للكبار حيث رأى نفسه اصغر شأنا لانه اداة تنفيذ بل يؤكد هذا ما اعلنه امام المحكمة محمد رشدى حمادى المحامى ان حسن خليل ابلغ رياض ابراهيم ان الرئيس عبد الناصر قال له ان بعض قوى الثورة المضادة يقومون بعملية تصفية لاعضاء الاتحاد الاشتراكى وان الرئيس الراحل يريد ان يعرف حقيقة ما يقع فى كمشيش وحل للاقطاع يد فى قتله . كما افهمه بان هناك صراعا بين الاقطاعيين واعضاء الاتحاد الاشتراكى وان جريمة قتل صلاح حسين كانت بتدبير من اسرة الفقى . وهكذا فان الشهادة او هذا القول له شقين :

فان ما اوعز قول الرئيس عبد الناصر لحسن خليل فكان غير صحيح حيث ان الذى ابلغه بذلك المشير عبد الحكيم عامر طبقا لما سبق وان اوضحنا من لقاءه بعبد الناصر فى سرادق احتفال عيد العمال فى مايو ١٩٦٦ . فاذن واقعة التبليغ كانت من المشير وليس عبد الناصر . وهذا ليس نفى لمسئولية عبد الناصر انما تصحيح واقعة . حيث انه لا داعى لعلاقة مباشرة بين عبد الناصر وقائد المباحث العسكرية طالما ان هناك وسيطا مباشرا اخر وهو المشير عامر . كما وانه كيف يقال انه يريد ان يعلم دور الاقطاعيين وفى ذات الوقت يردد ان هناك صراعا بين الاقطاعيين والاتحاد الاشتراكى وان حادث القتل مدبر من الاقطاعيين فلماذا المصادرة على العلم بالشىء رغم الاعلان به او الاعلام عنه لاخر . . وقد اشار كمال الشاذلى فى شهادته الى صور من التعذيب ومع ذلك فلم يشير الى موقفه منها حيث كان امين التنظيم السياسى للمحافظة فى ذلك الحين ومدى الاجراءات التى حاول فيها انعدام هذا التعذيب او التخفيف منه . ولكنه بالطبع الطرف المستفيد من ضرب مثل هذه الاعيان الريفية للقضاء على سطوة كلمتها وحيث انه يمثل نظام الثورة الجديد بالمحافظة . وحرص على انه يردد انه سمع كذا وسمع كذا . . وهذا ايضا يؤدى الى اثارة تساؤل . . اين هو كأمين التنظيم المفترض انه يلتحم بالناس . . فلماذا لم يبلغ الجهات المسئولة عما يراه او سمعه كما ردد ذلك امام المحكمة . ولماذا لم يتصل بشمس بدران او المشير عامر لاستطلاع ما هية الامر حول سلطته واختصاص هذه الشرطة العسكرية نحو امر يدور فى دائرته . . هذا بفرض صدق شهادته عن النظر عن حقيقة وضعه ودوره الغير معلن فى هذه القضية .

هذا ما كان من امين التنظيم ومدير الامن فماذا عن موقف المحافظ . . ؟

ان موقف المحافظ ابراهيم بغدادى فى ذلك الحين يختلف عما حاول توضيحه ايضا فى السبعينات . . فقد اعلن فى مقال نشر له اواخر عام ١٩٧٤ حيث قال فيه : ان قضية مقتل صلاح حسين فى كمشيش كانت اصلاح مشاجرة عادية يحدث مثلها كل يوم فى مصر . وانتهت بمقتله وليس لها اى خلفية سياسية وكل ما قيل غير ذلك مخالف للحقيقة .

ولقد ساهمت اجهزة الاعلام ومختلف وسائل الاتصال فى الحملة التى وجهت ضد اعداد كثيرة من المواطنين الابرياء بعد ان اهينت كرامتهم واغتصبت اموالهم

واعراضهم وشوهت سمعتهم على صفحات الجرائد . كما ذكر ايضا انه كتب تقريرا عن حقيقة ما حدث ورفعه للرئيس جمال عبد الناصر شخصيا ولم يقتنع عبد الناصر بها ـ كما يذكر ـ وكان تعليقه وقتها له : يظهر انك مش عارف ايه اللى بيجرى فى محافظتك . واذا كانت الحقيقة التى يذكرها المحافظ السابق . الا انه اضطر السير مع اتجاه هذه القضية كما ارادتها السلطات العليا فى ذلك الحين حيث كتب بنفسه مقدمة بتوقيعه لكتاب اصدرته مصلحة الاستعلامات بعنوان : كمشيش قلعة ضد الاقطاع . وجاء فى هذه المقدمة : ان كمشيش هو اسم القرية التى دخلت التاريخ وعرفها العالم كله واصبحت رمزا لمعركة تصفية الاقطاع .

فلقد كانت كمشيش كاى قرية فى الريف المصرى تعيش منعزلة عن العالم تسمع بالشعارات الثورية تملأ نفوس الفلاحين بالامان والحرية ولكنهم يعيشون فى الواقع عبيدا للاسر الاقطاعية التى ولدت وعاشت فى ظل الخيانة . ولم يتوقف الصراع بين الفلاحين والاقطاعيين يوما ولكن الاقطاع كان يلجأ بكل قوته وسطوته الى العنف والقتل والتعذيب للتخلص ممن كان يعتقد انه يعارضونه . وكانت حادثة كمشيش نقطة التحول فى استمرار الاقطاع فى السيطرة والاستغلال . لقد كشف هذا الحادث عن المآسى والمخازى التى صاحبت الاقطاع فى رحلته الطويلة واعادت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بقراراتها الثورية الحق الى اصحابه .

وهذه الاشارة للجنة تصفية الاقطاع تبرر مبدئيا الشكر الذى وجه اليه من جانب المشير عبد الحكيم عامر رئيس اللجنة عقب هذا الحادث فى اول اجتماع ووالذى اشار اليه من قبل مدير الامن فى شهادته والذى قال انه لا يعلم سبب هذا الشكر .

ثم قام المحافظ فى المقدمة المذكورة بتأصيل خيانة هذه العائلة حتى تاريخ ثورة احمد عرابى ودور اصلى هذه العائلة فى هزيمة عرابى عام ١٨٨٢ .

واستطرد فى عرض شهادة او رأى او قول المسئولين فان الرئيس عبد الناصر قد ادلى بذلك تاريخيا فى خطابه بعيد العمال فى مايو سنة ١٩٦٧ حيث قال : السنة اللى فاتت مات الشهيد صلاح حسين فى كمشيش ونبهنا مات ازاى . . قتل . . قتل . . بعد اربعة عشر عاما من الثورة بايدى الاقطاع فى كمشيش فى الوجه البحرى هنا . . حتى مش فى مجاهل الصعيد جنبنا جنب القاهرة وجنب دايرة انور السادات وازاى

الكلام ده يحصل ؟ معناه ايه ؟ معناه ان احنا فعلا كنا نايمين على الثورة المضادة اللى موجوده فى البلد . فاذا كان الاقطاعيين بيطلعوا ويموتوا عينى عينك جنب دايرة انور السادات وهى المنوفية واحد فلاح لانه بينادى بحق الفلاحين وبينادى بانسانية الفلاحين . وربما تستوقفنا عبارة مجاهل الصعيد فى خطاب الرئيس عبد الناصر .

فلقد عرضنا فى بداية هذه القضية . مسألة مقتل امين عام الاتحاد الاشتراكى بالمنيا . وكان هناك شكوك واتهامات حول دور عائلة التلاوى باشا الاقطاعية فى هذاالقتل . والفترة الزمنية التى تقع بين هذا الحادث وحادثة كمشيش لا يتجاوز شهرا بل فى ذات شهر ابريل عام ١٩٦٦ . وهذا ما حدا بالاستاذ محمد رشدى حمادى محامى الرائد رياض ابراهيم فى مارس سنة ١٩٧٨ وحيث كانت تجرى محاكمة الشرطة العسكرية حيث اعلن ان ما حدث عام ١٩٦٦ ـ اى التعذيب ـ لم تكن كمشيش فيه السبب المباشر وانما كان السبب المباشر الاول هو قضية التلاوى باشا بالمنيا . وهذا التبرير او التفسير معناه انه قد تصور لدى السلطات العليا فى ذلك الحين ان الاقطاع يتحدى عبد الناصر . فهو من ناحية يقتل احد رجالات النظام الجديد والتابعين له . ومن ناحية اخرى يقتل هذا الرجل فى الصعيد مسقط رأس عبد الناصر مما يهز من هيبته او كيانه او صورته فى هذا الصعيد . وانه لا يستطيع حماية احد هناك . وهذا توضيح او شرح للتبرير او التفسير الذى قال به المحامى .

ولكن . . لماذا اختيرت المنوفية بالذات للانتقام والرد حول حادث المنيا . . اذا كان لقول المحامى وجاهة فى ذلك ؟ لانه اذا كان قد قتل او ضرب احد رجالات النظام الجديد بالظلام اى ـ مجاهل الصعيد على حد تعبير الرئيس عبد الناصر . فالرد يكون اقوى اثرا عندما يكون فى النور او وضح النهار ويتجسد ذلك فى الجزء البحرى او الشمالى او الواضح اى فى محافظة شمالية مثلا . . ولماذا المنوفية ؟

لان المنوفية بها من الأسر الاقطاعية . ابرزها عائلة الفقى والذى كان من السهل ان تكون الكبش فى هذا حيث ان جذورها تمتد حتى ثورة عرابى عام ١٨٨٢ وبالتالى يمكن تأصيل وجودها الاقطاعى واخفاء طابع الاستغلال الطويل على مدى مائة عام مما يوقع التاثير المطلوب من جذب الفلاحين للثورة . كما وان المنوفية وان كانت تضم شخصيات سياسية هامة ومسئولة وكبيرة فى الدولة تنتمى الى النظام الجديد نفسه فان احد منهم لا يمكنه او ليس لديه اى امكانية او قدرة على حماية فلول النظام القديم .

ويبدو هذا فى اشارة الرئيس عبد الناصر فى خطابه المذكور ان حادث قتل صلاح حسين وقع جنبنا . . جنب دايرة انور السادات . . والذى كان يرأس مجلس الامة حينذاك اى السلطة التشريعية الثالثة فى الدولة . بل ان هذا الحدث به من التلميح لهذه الشخصيات لعدم التعاطف على الاطلاق مع اى من رجالات النظام القديم منها كانت صلته به وان الضرب يمكن بان يمتد الى اى منهم واخيرا احراج انور السادات الذى كان يعرف هذه العائلة بالطبع . . فقد كان حزينا لما حدث فى كمشيش وغاضبا وغير راضى تماما على ما وقع فيها من تعذيب . . وهذا ما صرح به محمد عبد السلام الزيات نائب رئيس الوزراء الاسبق والمعارض الشيوعى له حيث قال هذا فى وثيقة صوتيه له فى شهر ابريل عام ١٩٨٣ .

ويؤكد هذا التفسير ما نشرته جريدة الاهرام فى ١٥ يونية دون دوافع واضحة او ظاهرة لهذا النشر لقطة صحفية او برواز صحفى فى احدى صفحاتها بعنوان : ١٠ وزراء + ٤٠ وكيل وزارة من ابناء المنوفية وتحت هذا العنوان تقول الصحيفة : محافظة المنوفية ضربت الرقم القياسى بين محافظات الجمهورية فى عدد ابنائها الذين يشغلون مناصب نائب رئيس جمهورية ونائب رئيس الوزراء ووزير ووكيل وزارة .

فقد بلغ عدد نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء اثنين وهما حسين الشافعى والدكتور محمود فوزى وانور السادات رئيس مجلس الامة . اما الوزراء فهم السادة امين هويدى وعبد المحسن ابو النور وكمال الحناوى وعبد الخالق الشناوى ولبيب شقير واحمد عبد الله طعيمه والدكتور شفيق الخشن ويبلغ عدد وكلاء الوزارات من ابناء المحافظة حوالى ٤٠ وكيل وزارة . وقد منحت المحافظة كل وزير ميدالية دنشواى التقديرية فى العيد القومى .

وكان هذا النشر فى ١٥ يونيو ١٩٦٦ اى اثناء حوادث كمشيش الجارية والتى لا يعلمها الشعب حينذاك .

واستمرت هذه الاحداث الجارية حتى يوم ١٣ مارس عام ١٩٦٧ اى استمرت ما يقرب من عام لم يعلن عنها شيئا . حتى ذلك التاريخ الذى اعلن فيه وزير العدل عصام الدين حسونه بيانا فى هذا الموضوع واذاع فيه صلاح نصار رئيس نيابة امن الدولة قرار الاتهام فى قضية الاقطاع بكمشيش وقد توالى نشر سيل الاعترافات حيث

كانت مكتوبة وموقعة بايدى المتهمين الذين اذيعت اسمائهم وحيث صدر قرار جمهورى بتشكيل محكمة امن دولة عليا من ضباط وقادة برياسة الفريق اول محمد فؤاد الدجوى .

وبالتالى بدأ الشعب يعرف تفاصيل هذه القضية . حيث نشر فى الصحف فى اليوم التالى لاعلانها قصة هذا الحدث حينذاك . اى فى يوم ١٤ مارس ١٩٦٧ فنشر انه عندما ابلغت الشرطة بالحدث اى مقتل الشهيد صلاح حسين وجه الاتهام الى محمود عيسى بارتكاب الجريمة بتحريض من صلاح الفقى الاقطاعى . وكاد التحقيق يضيع لولا تحرك المباحث الجنائية العسكرية التى قامت بتحريات اثبتت ان الجريمة مرتبطة بالنشاط السياسى الشعبى فى كمشيش تحت زعامة صلاح حسين ضد بقايا الاقطاع الذى تكتل تحت زعامة اسرة الفقى . وكانت اخر مظاهر الصراع بين الطرفين فى اليوم السابق للجريمة عندما انعقدت لجنة الدعوة والفكر فى كمشيش وتقرر ايفاد صلاح حسين الى القاهرة لعرض نشاط الاقطاع على امين القاهرة .

وسافر فى اليوم التالى وعندما عاد فى المساء تربص له محمود خاطر ومحمود عيسى وقتلاه بتحريض من صلاح الفقى ومحمد عرفه عماره . واثبتت التحقيقات ان صلاح حسين كان يكشف تحركات بقايا الاقطاع والرجعية ونشاط تكتلها خصوصا فى شهرى فبراير ومارس كما طالب بابعاد الاقطاعيين عن القرية . كذلك اثبت الرائد رياض ابراهيم بالمباحث العسكرية ان محمود خاطر ارتكب بمسدس خاص بالسيد / سالم على الزرقانى وقد اعترف المتهم بهذا وارشد عن المسدس وكان قد حفظه بعد الحادث لدى سيد عبد الوهاب عبد الهادى الذى اخفى المسدس بدوره فى احد الحقول وارشد عنه . وكان قرار الاتهام المذاع حينذاك يطالب باعدام ١٥ من بين ٢٥ متهما فى قضايا الاقطاع بكمشيش . وحيث كانت جرائمهم خمسة جرائم قتل مع سبق الاصرار والترصد وعلى جرائم تزوير ورشوة واحراز اسلحة . كما طالبت النيابة بالاشغال الشاقة للسبعة المتهمين الاخرين .

بل وقد قامت حملة اعلامية لهذا الموضوع . حيث قامت جريدة الجمهورية فى اليوم السابع من مايو ١٩٦٧ بنشر تاريخ وقصة الاقطاع فى المنوفية والذى يتمثل فى عائلة الفقى . فقالت : يرجع اصل اسرة الفقى الاقطاعية الى اصل تركى . فقد نزحت هذه الاسرة الى مصر منذ ايام الحروب الصليبية واستوطنت بلدة كمشيش .

وقد جاء جدهم الاكبر ضمن الحملة التركية لغزو مصر ومن اجداد هذه الاسرة السيد الفقى الذى كان يعمل ملتزما تركيا وهو الذى اشار اليه الزعيم احمد عرابى فى مذكراته التى تضمنت ان احتلال مصر لم يكن نتيجة لضعف الجيش المصرى وانما كان نتيجة لخيانة اعيان مصر الذين ساعدوا الانجليز وتعاونوا مع الخديوى ضد الشعب فى معركة التل الكبير . ومن هؤلاء الاعيان السيد الفقى واحمد عبد الغفار ومحمد سلطان وقد حصل السيد الفقى على اقطاعية من الاراضى الزراعية بالمنوفية مساحتها حوالى ١٣٠٠ فدان ثمنا لخيانته ولانه عقب حادثة دنشواى اقام فعلا لجنود الاحتلال الذين كانوا يعسكرون فى ذلك الوقت بارض قرية كمشيش تكريما لهم على كبت ثورة الفلاحين اثر مشانق دنشواى . ومن ضمن ولاء اسرة الفقى للاسرة العلوية انه بعد نفى الخديوى اسماعيل وتولى الخديوى توفيق الحكم عين السيد الفقى رئيسا للمنوفية وعضوا بالجمعية التشريعية فقام بعمل وليمة للخديوى توفيق بقصره بعزبة الحامول وقد نحر السيد الفقى بهذه المناسبة الذبائح . وكان يعلق على كل عمود تليفون ذبيحة من القاهرة الى بلدة الحامول . وقام بفرش الطريق بالرمال من القاهرة الى بلدة منوف وفرشها بالسجاد من منوف حتى عزبته بالحامول وكان مطرب الحفل فى ذلك الوقت عبده الحامولى . وكان السيد الفقى يتدخل فى شئون الدولة مستغلا نفوذه لدى الخديوى فكان يتدخل فى كل شىء حتى فى تغيير الاحكام القضائية لصالح اعوانه مما ساعده فى بسط نفوذه وسيطرته وهكذا نشأ صلاح الفقى فى بيئة اقطاعية خائنة وبث الدواء المملؤ برائحة الدسائس والبطش والارهاب ورث عن اجداده دروسا علمته ان خيانة الوطن عملا يستحق المكافأة . وقد كتب هذه المقال علاء الوكيل . ويدون التوقف كثيرا عند هذا المقال . فالملاحظ ان هناك تأصيل لاجنبية هذه الاسرة عن مصر . وان كانت تحمل تناقضات تاريخية فقد جاءت خيانة هذه الاسرة ابان معركة عرابى مع الانجليز على لسان هذا الزعيم الذى كان يبرر هزيمته العسكرية . وبالتالى فان هذا قابل للمناقشة والتحليل والتأصيل تاريخيا . حيث ان هذه الاسرة تعد وكهذا خصما لعرابى .

كما وانه كيف كان يعمل السيد الفقى احد اجدادها ملتزما تركيا اتى فى الحملة التركية على مصر عام ١٥١٦ . . وكيف عاش حتى تاريخ معركة عرابى عام ١٨٨٢ . ويرى ان فرق السنين يصل الى ٣٦٦ عاما . ولم نسمع ان هناك من عاش مثل هذه الفترة الزمنية . بل انه كيف عاش حتى عام ١٩٠٦ وهو تاريخ حادثة دنشواى الشهيرة .

وانـما كان لتـأصيل وعزبة وخيانة هذه الاسرة . ان يكون هناك ارتباط تاريخى وتاصيلى ما بين خيانة ثورة عرابى عام ١٨٨٢ وثورة يوليو عام ١٩٦٦ . وبالتالى يصل التأثير الى الشعب بان ما يحدث فى كمشيش . مع عدم اعلانه . فهو شرعى وحق . ولكن ما اعلن ونشر فى مارس ١٩٦٧ يختلف عما نشر فى مارس ١٩٧٦ والفرق عشر سنوات . .

فقد نشر فى مارس عام ١٩٧٦ ان هناك اكثر من خمسين بلاغا للنيابة العامة من اهـالى كمشيش حول التعـذيب والضرر الـذى اصـابهم بقسوة فى عام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ . بل انه فى السبعينات انشىء جهازا لتلقى وتحقيق البلاغات الخاصة بهذه القضية لكثرتها وبالطبع فان هذا الجهاز ليس هيكليا بقدر ما انه تنظيميا اداريا لهذه المسـألة . وقد اعلن هاشم قراعة المحامى العام والمشرف على هذا الجهاز قائلا : اكدت تقارير الطب الشرعى حتى الان وقائع التعذيب الخاصة بقضية كمشيش وانه سوف يتم خلال اسبوعين التصرف فى البلاغات هذه القضية وان عدد المجنى عليهم فيهـا بلغ ١٠٧ مواطن . وعدد المتهمين ٤٠ متهما على رأسهم شمس بدران وزير الحربية السابق ورياض ابراهيم المقدم السابق بالمباحث العسكرية . كما تم الاطلاع على دفاتر السجن الحربى والقضايا السابقة ذات الصلة بهذه القضية .

ولكن ما نشر ايضا فى ١٩٦٦ كان هناك نقيضه عام ١٩٧٦ حيث نشر فى اول اغسطس ١٩٧٦ ان القضية فى الاصل كانت مجرد جريمة قتل وقعت يوم ٣٠ ابريل عام ١٩٦٦ والقتيل فيها اسمه صلاح حسين عضو لجنة العشرين للاتحاد الاشتراكى فى قرية كمشيش بالمنوفية . لم يكن من ابناء القرية ولكنه كان متزوجا من احدى بناتها . واتهم بقتله ثلاث اشخاص وهم محمود خاطر ومحمود عيشى وسيد عماره . وبدأت نيابة تلا تحقيق الواقعة وامر ملك مينا جورجى وكيل النيابة فى ذلك الوقت ورئيس المحكمة الان بالقبض على المتهمين وامر بحبسهم . وهنا نترك رواية وكيل النيابـة لواقـع ما حدث فى هذه الآونـة حيث مرت ثلاثة ايام وفى ٣ مايو ١٩٦٦ بالتحديد . حيث فوجىء بالرائد رياض ابراهيم ومعه قوة من رجال المباحث الجنائية الى مركز تلا ودخل على وكيل النيابة واخبره انه قادم للمساعدة فى التحقيق بامر من المشير عبـد الحكيم عامـر . وسأله وكيل النيابة عن نوع المساعدة فاجاب بانه لا يستـطيع انتـزاع اعـترافـات من المتهمـين الذين يصرون على انكاراتهم بارتكابهم

للجريمة وان لديه تحريات بان محمود خاطر هو القاتل بتحريض من صلاح الفقى احد الذين طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى .

ولكن وكيل النيابة طلبَ فى هدوء من الرائد رياض ابراهيم ان يقدم له محضر تحرياته وعندئذ كشف له رياض ابراهيم عن حقيقة الهدف الذى جاء من اجله حيث قال له : ان هذه القضية قضية سياسية ولا يمكن اتباع الاساليب العادية فيها وطلب استلام المتهمين المحبوسين ليتصرف معهم بطريقته كما فعل فى قضايا اخرى . ورفض وكيل النيابة . وعرض الامر على رئيس نيابة شبين الكوم فرفض واصر على الرفض .

وهنا يذكر ملك مينا جورجى وكيل النيابة . انه بعد ذلك حضر اليه اللواء مصطفى علوانى مدير امن المنوفية وحدثه عن خطورة القضية واهتمام السلطات العليا بها ثم ابلغه بان رجال المباحث الجنائية العسكرية يطلبون اصطحاب المتهمين وعلى وجه الخصوص صلاح الدين الفقى الى كمشيش ليراه الاهالى فى قبضتهم واقترح عليه ان يسمح لهم بذلك دون اثبات هذه الاجراءات فى محضر التحقيق فاستنكر منه هذا الطلب ولكنه علم بعد ذلك انهم انتزعوا القضية منه فى نفس اليوم . وتسلموا المتهمين بامر من اللواء مصطفى علوانى وانهم انتقلوا بهم الى كمشيش وتولوا هم التحقيق بالكامل .

وهذا القول من وكيل النيابة يتعارض مع نفى اللواء مصطفى علوانى بهذا الواقع حيث انه سبق وان ذكر انه قد علم ان المتهمين خرجوا من النيابة الى كمشيش وان الشرطة العسكرية هى التى نقلتهم . فهو ينفى ان هذا النقل كان على اساس اوامر . التى كان لا بد من تنفيذها كأداء لتفجير حوادث كمشيش والتى شارك فيها بالرسالة التى اعطيت للرئيس عبد الناصر يرافقه عضو مجلس الشعب والذى سبق الاشارة اليه .

وعند هذا وبانتقال اختصاص هذه القضية للمباحث الجنائية العسكرية حدث ما عرف بعد ذلك . واعلن عنه كنموذج منفرد للتعذيب العلنى والخفى . . فى عصر حضارى . مع اعتبار ان ما كان يجرى على ارض كمشيش . . كانت هناك جلسة برلمانية لمناقشة هذا الموضوع ولكن من وجهة نظر اخرى كما سبق عرضها . وبهذا

الانتقال السابق . صدر قرارا جمهوريا بتشكيل محكمة عسكرية برئاسة الفريق اول محمد الدجوى الشهيرة . وكان ذلك قبيل هزيمة يونيو باسابيع . وعندما وقعت الهزيمة . وقامت مظاهرات الطلبة الكبيرة فى فبراير ١٩٦٨ واعلن الرئيس جمال عبد الناصر برنامج اصلاحى عرف ببرنامج ٣٠ مارس . اعيد تشكيل محكمة امن الدولة العليا لنظر هذه القضية مرة اخرى وكان ذلك بقرار جمهورى فى ٣٠ ابريل ١٩٦٨ وقد جاء ذلك ـ كما قيل حينذاك ـ تطبيقا لروح برنامج ٣٠ مارس فقد شكلت المحكمة من ثلاثة مستشارى محكمة الاستئناف واثنين من الضباط القادة وعلى ذلك بدأت المحاكمة مرة اخرى حيث صدر الحكم فيها فى ٨ يوليو ١٩٦٨ . وكانت الاحكام فى ذلك الحين وتبعا لحيثيات قرارات النيابة العامة التى سبق اعلانها فى ١٤ مارس ١٩٦٧ قضت بالاشغال الشاقة المؤبدة لمحمود خاطر لقتله صلاح حسين . ومعاقبة بسيونى الفقى بالسجن ثلاث سنوات عن تهمة احراز اسلحة وذخائر ومعاقبة المتهم محمود عيسى بالحبس لمدة سنة عن جنحة ضرب ومعاقبة المتهم عبد المجيد مرسى بالحبس سنة عن تهمة احراز اسلحة كما قضت ببراءة ١٧ متهما وبانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم سالم الزرقانى لوفاته . ولكن هؤلاء المتهمين الذين صدرت لهم البراءة لم يخرجوا او يفرج عنهم الا ضمن قرارات الافراج عن المعتقلين عشية ١٤ مايو ١٩٧١ والتى اصدرها حينئذ الرئيس انور السادات .

وكانت هذه المحكمة برياسة المستشار محمد الصادق المهدى وعضوية المستشارين عبد العزيز حسن عكوش والعميد حامد عبد الرازق حلمى وعقيد بحرى احمد عبد الرؤوف وبحضور صهيب حافظ وكيل نيابة امن الدولة وامانة سر على حسن وجمال عبد النبى .

وقد جاء بحيثيات حكم هذه المحكمة : ان التحريض من جانب عائلة الفقى على قتل الشهيد صلاح حسين لم يثبت بالادلة المباشرة وان كانت اقوال الشهود تجمع على ان المستفيد الاول من قتل صلاح حسين هو عائلة الفقى الاقطاعية التى ناصبها المجنى عليه العداء وقاد ثورة اهالى كمشيش ضد مظالمها . وانه وان كان يصعب اثبات التحريض جنائيا الا أن الحادث فى نظره وقع لدوافع سياسية تنحصر فى عائلة الفقى التى ناصبها المجنى عليه العداء .

ثم تعرضت الحيثيات ايضا لاخطاء عائلة الفقى من واقع مجلدات وملفات

وتقارير الامن المعدة فذكرت ان اهالى كمشيش كانوا يتكتلون بزعامة صلاح حسين ضد هذه العائلة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وبعدها الى درجة استخدام القوة المسلحة من جانب عائلة الفقى ضد الاهالى والى درجة قيام عائلة الفقى باعتقال زعماء اهالى كمشيش ومن بينهم صلاح حسين وحبسهم فى قصر الاسرة . . وعشرات الحوادث المماثلة المسجلة فى ملف الامن والتى اكدتها الحيثيات . كما ذكرت الحيثيات انه لا شك لدى المحكمة فى أن عائلة الفقى بكمشيش كانت تمثل الاقطاع والسيطرة باشد صورها وان ملف عمدية كمشيش الذى عرض فى جلسات المحاكمة تنطق كل صفحة من صفحاته بتلك السطوة بل والقسوة وتنطق بان اهالى كمشيش لم يسكنوا ولم يستسلموا وان المجنى عليه كان فى مقدمتهم . وللانصاف لهذه المحكمة ان نذكر لها . انه عندما اثيرت فيها مسألة التعذيب الذى قيل انه حل بالمتهمين ودرء لأى شبهة من هذا النوع وفى خضم ما حدث من مظاهرات ومحاولة لتصحيح ما وقع قبيل الهزيمة . رفضت المحكمة كل الاقوال السابقة للمتهمين المعترفين مفترضة ان اقوالهم انتزعت بالاكراه وامرت بالتحقيق من جديد .

ومع ذلك فقد كانت لبعض قراراتها خطأ حيث انها بنيت على وقائع خطأ . يؤكد هذا ما كتبه المستشار السابق حسن عكوش عضو المحكمة فى مقال فى السبعينات : بانه كان يرى براءة المتهمين منذ الوهلة الاولى فمجرد تصفح اوراق التحقيقات فى الدعوى تبادر الى ذهنه تلفيق الاتهام وتعذيب المتهمين وكذب الاعترافات وان ادلة البراءة واضحة وسافرة .

ومع ذلك صدرت الاحكام وان كانت مخففة الى حد كبير بالنسبة لما كان تطالب به النيابة العامة فى ١٣ مارس ١٩٦٧ باعدام ١٥ متهما واشغال شاقة لسبعة اخرين .

ومع ذلك فالخطأ كواقع ادى الى احكام خاطئة . وللمحكمة الوقائع والتحقيقات وادلة النيابة التى تمثلت فى قضايا ملفقة . كما سيبدو ذلك فى حيثيات النيابة العامة فى السبعينات . وهذا يختلف تماما عما جاء ضمن محاضر تحقيقات النيابة التى عرضت لهذه القضية فى عامى ١٩٧٦ و١٩٧٧ وجزء من ١٩٧٨ انه كانت تجرى مذبحة لكرامة الناس واعراضهم . مثلا كانت المباحث الجنائية العسكرية تضرب المتهمين وعددهم اكثر من مائة فى ساحة واسعة امام كل اهالى القرية والبسوهم ملابس النساء واحضروا نساءهم امام الجميع واجبروهن على خلع ملابسهن تماما

وهددوا بالاعتداء عليهن . وانتزعوا شوارب بعض الرجال واشعلوا الثقاب فى بقية شوارب الرجال . واجبروا احد الابناء على ان يبصق فى وجه ابيه . حبسوا المتهمين فى حظائر الدواجن الضيقة المظلمة واطلقوا عليهم الكلاب المدربة وارقدوا الرجال امام الاهالى على بطونهم وداسوا عليهم بالاقدام والاحذية . واحضروا ارملة القتيل صلاح حسين شاهنده مقلد ـ وحرضوها على ضرب المتهمين والبصق على وجوههم . اطفأوا السجاير المشتعلة فى اجساد المتهمين واخيرا اجبروا الرجال على ان يتبادلوا هتك عرض بعضهم بعض كل ذلك امام اهالى القرية .

وظهرت اعترافات من موظفين فى الشهر العقارى بانهم تقاضوا رشوة وارتكبوا جرائم تزوير وساعدوا اسرة الفقى على تسجيل عقود وهمية للتهرب من قوانين الاصلاح الزراعى . وقبض على عشرات على انهم من اعوان اسرة الفقى .

واذا كان لنا استعراض ما كان يجرى من احداث تعذيب وما شابه ذلك على ارض كمشيش فبالتأكيد سيكون مصدرنا فى ذلك هو اصدق المصادر . محاضر التحقيقات ولاسيما حيثيات قرارات المحاكم فيها وما كان يجرى بعيدا عما كان يجرى من مناقشات برلمانية تحدو برؤيتها العدوانية او الثورية تجاه من يمثل الاقطاع وتحالف هذا الاخير مع الاستعمار والرجعية العربية كما جاء على لسان الاعضاء ولنبدأ باحدثها ثم اقدمها .

ففى شهر مايو عام ١٩٨٣ فى عهد رئاسة الجمهورية لحسنى مبارك قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بان تدفع الحكومة ١٥٤ الف جنيه تعويضا لتسعة مواطنين قامت مراكز القوى بتعذيبهم فى قرية كمشيش بمحافظة المنوفية فى صيف عام ١٩٦٦ واستمر تعذيب بعضهم فى عام ١٩٦٨ .

فالدعوة الاولى اقامتها منجدة طولان والشقيقتان فريال وذكية عبد الله الفقى اللاتى تم تعذيبهن والاعتداء عليهن علنا فى ساحة القرية . . والدعوة الثانية اقامها احمد رمضان قشقوش ومحمد مبروك الاشقر والدسوقى درويش والشيخ عبد القادر وعبد اللطيف قد تم تعذيبهم فى قرية كمشيش فى مايو ١٩٦٦ ثم اودعوا السجن الحربى ـ تحت التعذيب ـ حتى عام ١٩٦٨ والدعوى الثالثة اقامتها هيام عبد الفتاح راضى وقد طالبت بالتعويض عما لحق زوجها المرحوم محمد عبد الله الفقى من

التعذيب . وضمت هذه القضايا الثلاث فى قضية واحدة نظرتها المحكمة برياسة المستشار عبد الحميد محمود عمر وعضوية القاضيين محمد جمعه عبد القادر ومجدى مرسى خليل وامانة سر رمضان عبد الصمد . . واصدرت حكمها التى جاء فى حيثياته التى اعلنتها : ان الفترة التى جرت فيها احداث هذه القضية هى اسوأ فترة مرت بها مصر طيلة تاريخها القديم والحديث فهى فترة قد ذبحت فيها الحريات وديست فيها كل كلمة للانسان المصرى ووطئت أجساد النسا فيها بالنعال واقر الرجال فيها بالتسمى باسماء النساء ووضعت الجمة الخيل فى فم رب العائلة وكبير الاسرة ولطمت الوجوه والرؤس بالايدى كما ركلت بالاقدام كما هتكت اعراض الرجال امام بعضهم وجىء بنسائهم امامهم وهددوا بهتك اعراضهن على مرأى ومسمع منهم ودربت الكلاب على مواطأة الرجال . . والمحكمة لا يسعها الا ان تسجل بان المخلوق الذى يسىء لخالقه ويأمر الابن ان يصفع وجه ابيه امام الناس هو مخلوق وضيع وتافه .

كما صدرت فى ذات الشهر ايضا حكما بالتعويض الذى يصل الى ٦٥ ألف جنيه لمصطفى عبد الله الشريف ولورثة المرحوم عبد القادر حافظ الوكيل لما لقياه من تعذيب فى احداث كمشيش . وحيث كانت المحكمة برئاسة المستشار عبد الحميد محمود عمر وعضوية القاضيين علاء عبد الحميد البنا وحسن احمد الضبع وامانة سر رمضان عبد الصمد وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها : ان المحكمة تسجل فى حكمها كما سبق ان سجلت فى حكم سابق ـ للتاريخ ـ معاصرتها لهذه الاحداث التى تقشعر لسماعها ابدان كل حر يدين بالولاء والتقديس للواحد الاحد ولا يرضى بالعبودية لغير سواه ولا شرك فى أمره احدا مهما تسلط وتجبر .

وهناك قضايا اخرى امتدت فى عام ١٩٧٨ ولكننا لا نتعرض لها تجنبا لما يمكن ان يثار ان السلطة السياسية فى ذلك الحين كان هدفها ـ بالتأثير على القضاء . ادانة السلطة السياسية السابقة اى التى كانت فى الحكم بالستينات ولعل القضيتين المشار اليهما يؤكدان صدق ما جاء بالقضايا الاسبق منها زمنيا . وبالطبع فان هذه القضايا كانت نتيجة محاكمات الذين شاركوا فى التعذيب وصنعوا هذه الاحداث وان كان البعض منهم افلت من هذه المحاكمات والتى كان يمكن ان تدينه سياسيا حيث انه لم تثبت عليه ادانه جنائية مباشرة .

وكانت قضايا التعذيب قد اثيرت فى منتصف عام ١٩٧٦ كما سبق ذكره من جراء التقدم ببلاغات التعذيب واستمر النظر فيها حتى مايو ١٩٧٨ حيث قد استمر ذلك عامين . وحيث قضت محكمة جنوب القاهرة حكمها بمعاقبة المسئولين عنها فعاقبت الـرائد متقاعد رياض ابراهيم لرئيس الاسبق للمباحث الجنائية العسكرية والمتهم الاول فى القضية بالاشغـال الشـاقـة لمدة خمسة عشر عاما وبمعاقبة الملازم شرف صفوت الروبى القاسم المشترك فى قضايا التعذيب بالاشغال الشاقة المؤبدة مدة ١٠ سنوات وبنفس العقوبة على المتهم الثالث محمد رجب بكر . كما قضت بالاشغال الشـاقـة لمدة خمسة سنوات على احدى عشر متهما وبالسجن ثلاث سنوات لثلاثة متهمـين وكذلك براءة ثلاث متهمين اخرين . كما قضت المحكمة بالزام المتهمين المحكوم عليهم بالتضامن مع وزارة الحربية بدفع مليون و ١٩٠ الف جنيه كتعويض مدنى للمجنى عليهم من اهـالى قرية كمشيش وورثتهم ورفضت جميع الدعاوى المدنية التى اقامها المدعون بالحق المدنى ضد ورثة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وكذلك المرفوعة ضد وزارة الداخلية .

وقد جاء ايضا فى تقرير النيابة العامة التى اجرت تحقيقات هذه القضايا فى فصل خاص ان هناك قضايا اخرجها رجال المباحث الجنائية العسكرية بعد سنوات طويلة من حفظها لعدم معرفة الجناة فيها . واعادوا تحريكها من جديد بعد ان نسبوا وقائعها زورا الى عدد من اهـالى كمشيش . واكرهوهم بالتعذيب على الاعتراف بارتكابها وغنى عن البيان ذكر ارقام وتفاصيل هذه القضايا التى جاءت فى تقرير النيابة العامة حتى لا تتفرع المسائل وينفصل تركيزها . واذا تأكد لدينا ان حوادث كمشيش ـ كما تبدو ـ ملفقة واشبه بالروايات الدرامية . . فهل كان لها مقدمات ؟ وما كانت دوافع وقوعها او تمثيلها ؟ ولماذا رفضت المحكمة فى مايو ١٩٧٨ الحق بالادعاء المدنى من جانب بعض الذين تعذبوا فى الستينات ؟

واما عن احدى مظاهر مقدماتها . فقبل وقوع جريمة قتل المواطن صلاح حسين فى ابريل كان قد قام بزيارة المعهد الاشتراكى الكائن بكورنيش النيل بمرافقة زوجته شهنـده مقلد . وكان هذا قبل اسابيع قليلة . وقد تجولوا فى المعهد ودخلوا بعض قاعـات الـدرس والمحـاضرات بها للاستـماع الى ما كان يلقى على الحاضرين من محاضرات فى السياسة والاشتراكية والادارة والحكم المحلى كما ان اعضاء ذلك المعهد قاموا بزيارة للمنوفية بما فيها قرية كمشيش قبل وقوع جريمة القتل بحوالى اسبوعين ولهذه المظاهر دلالاتها .

فعندما تقع الجريمة . يكون صلاح حسين كشخصية قد جسدت بين اعضاء المعهد وبينهم بعض اعضاء مجلس الامة فى ذلك الحين . وعلى ذلك يتكون لديهم شعور بالتعاطف معه عند طرح هذه القضية بالمجلس .

كما وان الاعضـاء قامـوا بالزيارة الميدانية . فمؤدى هذا ان يكون لدى ممثليهم انطباع معين لهذه القرية ولاسيما ان الزيارة كانت تتناول وضع الاقطاع ونتائجه واثاره فى البلدة .

كما ان هناك موقف كانت له دلالة سياسية . . وان كان صغيرا . حيث ان مجلس الامـة بدا يناقش قضية كمشيش يوم ٢٣ مايو ١٩٦٦ واثناء انعقاد الجلسة طلب حرس المجلس من العضو فكرى الجزار للاتجاه نحو بوابة المجلس الرئيسية وذلك لمقابلة بعض الضيوف . فاتجه فكرى الجزار الى حيث طلب ففوجىء بارملة صلاح حسين تطلب منه ان يوصى بحضورها الجلسة التى يناقش فيها هذا الموضوع وكان يصاحبها رجلان .

وطلب العضو فكرى الجزار من الرئيس انور السادات الموافقة على هذا . ولكنه رفض لاعتبارات انسانية وخشية حدوث شىء اثناء انعقاد الجلسة يؤدى الى ارتباكها ولاسيما وجود ارملة صلاح حسين تحت القبة .

وعلى ذلك اتجهت شهنده مقلد لرئاسة الجمهورية تطلب ذلك فوفق على طلبها وبالفعل حضرت الجلسة التالية اى التى انعقدت يوم ٢٤ مايو ١٩٦٦ .

ومن هنا . . يطرح التساؤل نفسه . . هل هذه الارملة زوجة عادية . . ولماذا كان الدافع لحضورها فهل كان ذلك بمثابة تعزية تتلقاها او تسعى اليها ـ بفخامة ـ حيث سيطرح موضـوع خاص بزوجهـا على هذا المستـوى السياسى والـبرلمانى ؟ ام ان حضورها يعنى شيئا اخر ؟

كمحاولة للاجابة على نفس التساؤل لنتصفح المحاكمات التى جرت واقوالها فى بالمحكمة والاراء المتعددة فى ذلك . ولكن بادىء ذى بدء لابد من التنويه بانها مواطنة مصرية عضـو حزب حدتـو الشيوعى المصرى قبل الثورة ـ ولم تنتهى من دراستها

الثـانــوية وتــزوجت من صلاح حسـين ابن عمتهـا الـذى كان يعمـل موظفـا بالاسكندرية . وهل انتمائها السابق لهذا الحزب يؤدى الى تصنيف قضية كمشيش كصنيعة او مؤامرة شيوعية للنظام المصرى ؟ اعلن ابراهيم بغدادى محافظ المنوفية ابان هذه الحوادث فى شهادته امام المحكمة عام ١٩٧٨ : بان بعض الاهالى ذوى الميول الشيوعية الذين اوعزوا اليهم باتهام العديد من الابرياء واعتقالهم ممن لم تكن لهم صلة قربى او علاقة باسرة الفقى واتخذوا ضدهم اجراءات انتقامية .

وقال ايضا : ان قرارات الاعتقال التى صدرت بعد ذلك كانت لتغطية موقف المباحث الجنائية العسكرية من الناحية القانونية . وهذا القول الاخير يتطابق مع ما كتبه النائب العام السابق محمد عبد السلام من انه قد صدرت اوامر جمهورية باعتقال اهالى كمشيش لنفس الغرض .

كما اعلن الدفاع الممثل فى عبد العزيز الشوربجى المحامى امام المحكمة فى يوم ٢٦ فبراير ١٩٧٨ حيث كان محاميا للمعذبين السابقين : ان الشيوعية استطاعت ان تلتقط شاهندة لتجعلها السهم المسموم تعذب به اهالى كمشيش والنظام المصرى . وقـد وقفت كمشيش صامـدة ضد الشيوعية ونحن نقـول لهم ـ وللتاريخ ـ ارادت الشيوعية ان تبتلع كمشيش ولـو استـطاعت لابتلعت مصر وهـذا هو الـذى كان مقصودا . كما كتب النائب العام السابق محمد عبد السلام فى كتابه « ايام عصيبة » ان الرئيس جمال عبد الناصر قد طلب منه مباشرة التحقيق فى قضية كمشيش وقد رفع له ـ تبعا لذلك وبصددها ثلاثة تقارير ضمها ما يجرى فى كمشيش ووصفه بانه مؤامرة شيوعية تهدد البلاد .

كما اعلن فى اواخـر يناير ١٩٧٨ عبد العزيز عبد الغفور وكيل اول نيابة شرق القاهرة بان هذه القضية هى الشيوعية . . وما تفعله فى الشعوب من ظلم واضطهاد وانها قضية فئـة ضالـة شاءت الاقـدار ان تضعها فى مقاعد السلطة فملاها الكبر والغرور والصلف فراحت تزج العشرات من الابرياء الى غياهب السجون دون ذنب او جريرة واذاقوهم ابشع صور الذل والعذاب ونكلوا بهم ارضاء لحقد فى نفوسهم .

وعـلى هذا فالنيابـة العـامة ابان حوادث القضية اقرت بانها مؤامرة شيوعية . . وكذلك اقرت هذا فى عام ١٩٧٨ واثناء محاكمة المتهمين بتعذيب اهالى كمشيش . .

كما اعلن ذلك الدفاع عن هذه الاهالى . . كما اقر بهذا محافظ المنوفية الذى كان معاصرا لاحداثها . . وكذلك انتماء شاهنده مقلد لحزب شيوعى سابق . ومن هنا . . هل يكتفى بذلك لتأكيد نصنيف هذه القضية بانها شيوعية ؟ وهل كان الرئيس عبد الناصر على علم بكل هذا ؟ وللاجابة على هذين التساؤلين لنفرض ولنتعرض لموقف كل من الاطراف السابقة لنصل الى اجابة منطقية وبالتالى سليمة .

فاما بالنسبة للنائب العام السابق المرحوم محمد عبد السلام . فقد كتب ذلك - كما سبق القول ووقدم تقارير بهذا التصنيف الشيوعى لعبد الناصر ولكن الرئيس لم يصدق او يبالى بهذا . وبالتأكيد كان هذا النائب العمومى مسيرا للضغوط ابان حوادث القضية تمنعه من اعلان ذلك فى حينه . وبالتأكيد ايضا فهو يدرك ان كتابته لهذا فى كتاب سيتداوله الناس لابد وان يكون صحيحا والا تعرض للانتقاد والهجوم اذا كان مزيفا او مزورا لحقيقة دوافع هذه القضية . واما عن النائب او النيابة فى عام ١٩٧٨ فربما يخاطرنا شعور انه اذا كان يتبع الحكومة فربما يكون هناك توجيه بالتلميح بانه يعلن رأى النيابة فى القضية بانها كانت شيوعية . ولذلك فلنستبعد رأى النيابة هنا باحترام وتقدير .

واذا كان محافظ المنوفية ابراهيم بغدادى قد اقر بهذا ايضا تارة لعبد الناصر وتارة امام المحكمة فهو على ذلك يقرب من الصدق لانه حاول فى ذلك ولاسيما امام المحكمة ان يبرىء ضميره من مساهمته فى هذه الاحداث بالسلبية وعدم التدخل وكتابة لمقدمة كتاب هيئة الاستعلامات والتى هاجم فيها الاقطاع ممثلا فى عائلة الفقى . مما يؤكد الضغوط او التهديدات المحيطة به فى اول الاحداث . واما عن موقف او دور شاهنده مقلد فى هذه الاحداث فهو يبدو من خلال عدة دلائل منها زيارة المعهد الاشتراكى قبيل الاحداث . ثم حضورها جلسة البرلمان اثناء مناقشة هذه المسألة بالاضافة الى انتمائها السابق للحزب الشيوعى المصرى - حدتو - وكذلك اهتمام المشير عامر بها تبعا لما جاء فى احدى محاضر اللجنة العليا لقضية الاقطاع . بل وقد تبدى موقفها بوضوح اكثر ابان الاحداث نفسها . . فمن خلال المحاكمات اعلن كل من شوكت التونى وعبد العزيز الشوربجى المحاميان فى التاسع من يناير عام ١٩٧٧ لمستشار الاحالة تقديم شاهنده مقلد ارملة صلاح حسين الذى ارتكبت جرائم التعذيب فى اهالى كمشيش بسبب مقتله عام ١٩٦٦ وحسين عبد الناصر شقيق الرئيس جمال عبد الناصر وصهر المشير عبد الحكيم عامر بوصفه المشرف

الرئيسى على عمليات التعذيب بتقديمها الى المحاكمة حيث كان يقوم بنفسه باصدار الاوامر بتعذيب المجنى عليهم لحملهم على الاعتراف بقتل صلاح حسين .

كما انه فى السابع عشر من فبراير ١٩٧٨ طالب شوكت التونى المحامى امام المحكمة مرة اخرى بادخال شاهنده عبد الحميد شوقى مقلد ارملة صلاح حسين وحسين عبد الناصر حيث كان هناك شهود عدول على وجود هذا الاخر فى مكان التعذيب اولهم محافظ المنوفية ابراهيم بغدادى ونائب الاحكام العسكرية جلال عمرو مصطفى عزب عضو مجلس الامة . وقد اقروا هؤلاء الشهود بان حسين عبد الناصر حضر عدة مرات وظل يومين متتالیین فى كمشيش يشرف على التعذيب بل واعلن امام هؤلاء الشهود فى مكان التعذيب لشاهنده : ان المتهمين فى قتل زوجك ويعنى عائلة الفقى - دول كلاب وسبهم وقال ايضا : يا شاهنده اللى تحبى تجيبيه . . نجيبه واحضاره لتعذيبه فسنحضره فنحن السلطة وعلى استعداد لاحضار أى شخص وتعذيبه ؟

واعلن المحامى شوكت التونى ايضا امام المحكمة قائلا : ولقد سألت شاهنده مقلد سؤالا فى تحقيقات النيابة عن حضور حسين عبد الناصر الى كمشيش فقال : طبعا حضر . وهذه كلمة لها معناها - يعنى لابد من حضوره وكان يشرف بنفسه على تعذيب الاهالى .

كما طالب بادخال حسين عبد الناصر فى الدعوى باعتباره متهما كشريك وفاعل اصلى .

وقرأ الدفاع ايضا بعض ما ذكر على لسان المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران فى محاضر لجان الاقطاع والخاصة بهذه الحوادث وشاهنده ثم قال ايضا : ان شاهنده هى السبب الرئيسى فى اثارة كل شىء فى كمشيش . فلقد فعلت بالاهالى وعائلة الفقى الكثير . واننى اطالب بادخالها متهمة فى القضية بالاشتراك والتحريض على تعذيب المجنى عليهم .

واعلن ايضا شوكت التونى المحامى بأن صلاح حسين لم يكن ذى مبادىء فقد كان معزولا سياسيا ولم يكن عضوا فى الاتحاد الاشتراكى وكان ينادى بالفوضوية وانه

فى يوم من الايام احتل نقطة شرطة كمشيش بشهود بعض زملائه الشيوعيين حيث ارسل له شعراوى جمعه وزير الداخلية ثلاث آلاف عسكرى لاحتلالها . وهذا القول الاخير لا يهمنا فى القضية كثيرا وان جاء على سبيل استكمال اقوال المحامى . وقد اعلنت شاهنده مقلد ارملة القتيل امام المحكمة فى اليوم التاسع والعشرين من يناير ١٩٧٨ انها علمت وسط الثورة العارمة التى كانت تجتاح القرية بان الرئيس عبد الناصر حضر للتعزية لانه كان زميلا لشقيق زوجها كما اقرت برؤيتها لحسن خليل قائد المباحث الجنائية العسكرية فى كمشيش . وهو الذى سبق ذكره حيث قد كلفه بالتدخل المشير عبد الحكيم عامر اثناء الاحتفال بعيد العمال فى اول مايو ١٩٦٦ وحيث بدأ التدخل الفعلى فى اليوم الثالث من مايو اى بعد ستة وثلاثين ساعة من التبليغ .

وهنا أيضا عن هذا الطرف اى شاهنده مقلد . فان الامر يبدو ليس صدفه . زيارتها للمعهد الاشتراكى . وزيارة اعضاء المعهد للقرية وهى من ضمن مستقبليه . وحضورها جلسة البرلمان وتواجدها اثناء التعذيب بل ومشاركتها فى هذا حيث كانت تركب على ظهر صلاح الفقى ـ الاقطاعى وهو يسير على اربع كما شهد بذلك البعض ومنهم عضو مجلس الامة حينذاك فكرى الجزار الذى كان يزور القرية بدافع الفضول بعد ما ناقشت المجلس هذه القضية . وكذلك الاهتمام والرعاية التى يوليها لها كل من المشير عامر وشمس بدران وزير الحربية كما سبق ذكره وشهادتها فى المحكمة انها علمت ان عبد الناصر بعث بالمباحث الجنائية العسكرية للتحقيق فى حادث فليس من المعقول والمقبول ان يبعث رئيس الجمهورية بهذه القوة لمجرد حادث قتل سبق حدوثه على مستوى اعلى بكثير فى المنيا قبيل حادث كمشيش بشهر عندما قتل امين عام الاتحاد الاشتراكى هناك .

وعلى ذلك . . فكل طرف من اطراف هذا الحادث له مصلحة فيما وقع .

فقد سبق وان عرضنا لموقف الرئيس عبد الناصر ورده على مقتل امين عام الاتحاد الاشتراكى بالمنيا وكذلك تعرضه لحادث كمشيش فى اول مايو ١٩٦٧ كما وانه قد بلغ من النائب العام السابق محمد عبد السلام بانه مؤامرة شيوعية ولم يمتثل لذلك وايضا تقرير محافظ المنوفية والذى تهكم عليه حينئذ من جراء ذكره ان هذا الحادث وراءه دوافع شيوعية كما وانه قد اعاد تشكيل المحكمة بعد هزيمة يونيو برئاسة مستشار

محكمة وعضوية قضائية غالبة وبراءة ١٧ متهما لهو دليل قاطع على علمه بما حدث ووقع مما ادى به بعد الهزيمة الى التصحيح الجزئى وليس الكلى بالنسبة لهذا الحدث .

واما عن موقف المشير عامر وشمس بدران فانهما قد صنعا ما وقع تضامنا مع الشيوعية التى كان يحاول الاتحاد السوفيتى نشرها بالبلاد وله من اعوانه الكثير فى ذلك الحين وبالتالى بالضغط على الرئيس عبد الناصر ليولى الشيوعيين رعايته واهتمامه رتصعيدهم فى المناصب الكبيرة . وعندما رفضت المحكمة الادعاء بالحق المدنى ضد ورثة الرئيس عبد الناصر . مع صدور بيان من وزير الاعلام فى منتصف شهر يونية ١٩٧٧ يرد به ويبعد أى تهجم على شخص عبد الناصر لهو دليل على ان نظام الحكم فى ذلك الحين وان كان اظهر حقيقة هذه الحوادث فى مناخ ذات طابع غربى ليفضح الشيوعية وما تفعله فى الشعوب الا انه لا يريد ادانة مباشرة لشخص عبد الناصر والمرتبط عضويا بنظام الحكم حينذاك لمنبع واحد وهو ثورة يوليو ١٩٥٢ . كما ان نظام الحكم يعتبر ان الادانة الشخصية لعبد الناصر لهو عمل غير اخلاقى وانه لا يمكن ذلك لان شخصية عبد الناصر ذات صيت عالمى . وانه كان يشاركه المسئولية على حد تعبيره .

واذا استقر أنا تاريخ هذه الاحداث . فاننا نرى انه عندما كانت تجرى افعال التعذيب فى كمشيش كان فى ذات الوقت مستر اليكس كوسجين رئيس جمهورية الاتحاد السوفيتى بالقاهرة ثم التوجيه بعقد جلسة برلمانية للهجوم على الاقطاع الممثل للنظام المناقض والمضاد للنظام الشيوعى والذى يمثله الاتحاد السوفيتى . . ؟

استطيع ان اجزم بذلك . . من خلال ما سبق عرضه .

# ٣١

## احتجاج ديمقراطي فقط ؟

من المعلوم ان البرلمان لديه عدد من اللجان الدائمة والنوعية لتسيير العمل الداخلي بالمجلس . وان كل لجنة مكونة من رئيس ووكيلين وامانة سر وهذا التكوين يعد بمثابة هيئة مكتب اللجنة بالاضافة الى اعضاء اللجنة .

وكانت اللائحة الداخلية لمجلس الامة فى الستينات فى المادة ٤٧ منها تنص على أن للمجلس فى اول كل دور ان يقرر - بناء على اقتراح المكتب بقاء تشكيل اللجان على حاله او اجراء ما يراه من تعديلات .

وقد اخذ المجلس فى جميع دوراته بمبدأ بقاء تشكيل اللجان على حاله . وربما كان من دوافع ذلك لدى رئيس المجلس انور السادات انه يفضل ذلك لاستقرار نمط او سلوك او طريقة معينة او محددة لتسيير العمل داخل المجلس وتفهم مكاتب اللجان لهذا مالا يدعو لتغييرها الا اذا اقتضت الظروف ذلك . وان كان هذا جائز احيانا للاعتبارات السابقة او لغيرها فلا يجب ان تكون وجوبية او اكتسبت سمة العرف الالزامى .

ولكن فى الدورة الخامسة اى الاخيرة لمجلس الامة فى نوفمبر ١٩٦٧ وبمجرد ان اعلن انور السادات رئيس المجلس اقتراح مكتب المجلس بقاء نفس التشكيلات للجان النوعية كما سبق ذلك وان جرى العمل عليه فى الدورات السابقة . الا انه لقى معارضة فى ذلك تنوعت فى مطالبها وان كانت وجميعها تهدف الى التغيير . وربما الذى دعا البعض منهم الى هذا ان الدولة كانت بصدد اعادة تنظيم نفسها لمعركة ازالة اثار العدوان . فالوزارة تغيرت وبعض القيادات الاخرى تغيرت والقوات المسلحة خاصة تغيرت . فلماذا لا يكون هناك تغيير ايضا تحت القبة ؟ هذا ما كان يتساءل به البعض . بل جهر به البعض ايضا .

فقد وقف العضو محمود غلام يعارض اقتراح الرئيس انور السادات قائلا : اننى لا اوافق على بقاء مكاتب اللجان كما هى لان الانتخابات السابقة لمكاتب اللجان كان فيها شبهة الزام لنا هذا الى جانب ان بعض اعضاء بالمكاتب فى الدورة الماضية لم يتمكنوا من المواظبة على حضور اجتماعات المكاتب ومن واجبنا ان نضع تقليدا جديدا فى هذه الدورة وان تقيم مكاتب اللجان تقييما حقيقيا وان نختار لهذه المناصب الاعضاء الاكثر حيوية ولهذا اقترح اعادة انتخاب اعضاء مكاتب اللجان فى هذه الدورة . .

وكذلك رشاد الشبراخومى الذى قال : فى العام الماضى حدث ان كان هناك تضييق فى الانضمام الى اللجان على من طلب هذا الانضمام متأخرا ولو ان رياسة المجلس وهيئة المكتب وافقتا على ضم بعض الاعضاء لاكثر من لجنة ونقل البعض الاخر من لجنة الى اخرى . . . وازاء هذا التضييق ظل بعض الاعضاء فى لجانهم مع ان لديهم استعدادا للانتاج فى لجنة اخرى . لذلك ارجو ان تتاح الفرصة امام هؤلاء الزملاء كى يحققوا رغباتهم هذا العام واعتقد ان الذى حدا برياسة المجلس الى هذا التضييق منع الاسترسال فى ابداء الرغبات ولو جاءت متأخرة فرأت الا يفتح الباب على مصراعيه فى هذا الشأن .

هذه واحدة الا انى ارى ان ظروفنا اليوم تختلف عنها فى العام الماضى فعمل اللجان اليوم وواجبها ليس هو عملها وواجبها بالامس فما كان عملا ضعيفا بالامس واصبح اليوم واسعا وما كان عملها فرعيا بالامس صار اصيلا اليوم وما لم يكن عملها هاما بالامس اصبح خطيرا اليوم . . لذلك ارى ان تتاح الفرصة لمن يرغب من السادة الاعضاء فى الانضمام لاكثر من لجنة حتى يتمكنوا من ان يؤدوا واجبهم على احسن ما يكون الاداء . . وحاصل القول ان ظروفنا الراهنة تدعونا الى ان يعاد تقويم اللجان تقويما لا يمت بصلة الى تقويمها فى العام الماضى .

كما اننى لا ارى سببا يدعوا الى الابقاء على هيئة مكاتب اللجان على ما كانت عليه فى العام الماضى فهيئات مكاتب اللجان التى ادت واجبها وحازت على ثقة لجانها لاضير عليها ان تطرح امرها على لجانها وان تتقدم بالترشيح مرة اخرى ولا شك انها فى هذه الحالة حاصلة على تزكية لجانها ولا شك كذلك فى ان اعادة انتخاب هذه المكاتب سيكون دفعا جديدا لها اما اذا لم يكونوا قد أدوا واجبهم ففى اعادة تشكيل

هذه الهيئات بوضع جديد ما يذكرها ويذكر الجميع بان من لا يعمل ولا يكون أهلا للثقة . ويمكن ما قلته فى عبارة واحدة بان نعيد تشكيل اللجان بترشيحات مطلقة فلكل الحق فى ان يؤدى واجبه كاملا . .

ثم تحدث العضو محمد احمد عبد الشافى الذى كان رافضا لهذه اللائحة مسبقا ولذلك فاعلن اقتراحه باعادة عدد اللجان الى ما كانت عليه قبل العمل باللائحة الجديدة . ثم استدرك قائلا :

واعتقد ان عملية دمج اللجان قد القت على عاتق كل لجنة أعباء كثيرة جدا مما ادى الى تعويق العمل فى المجلس وارى ان العودة باللجان الى ما كانت عليه من حيث عددها قبل تطوير العمل بالمجلس يخفف عن هذه الاعباء فمثلا لجنة الخطة والميزانية ضم اليها فى التطوير لجنة المالية والتموين مع ضخامة عمل كل منهما .

ثم اقترح محمود ابو وافيه اعادة انتخاب رؤساء اللجان فقط دون باقى اعضاء هيئة مكتب اللجنة لان هؤلاء لم يختبروا بعد . اما رؤساء اللجان فيعتقد ان يعاد النظر فى الموضوع على اساس تفرغهم مراعاة للظروف الحاضرة .

اما احمد جاويش فهو يرى ان يعاد انتخاب هيئةالمكاتب شريطة ان تتفرغ لعملها فورا .

امـا عبـد الفتاح عزام فهو يرى ايضا انتخاب رؤساء جدد للجان حتى يكونوا متفرغين لعملهم ولا تشغلهم مسئوليات اخرى . كذلك يرى مصطفى كامل مراد قائلا : فى الدورة الماضية لم يكن عملنا على ما نحب ونرضى ـ وهذه الدورة المذكورة هى التى سبقت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ثم استدرك قائلا : واعتقد ان ذلك مرده عدم تفرغ رؤساء اللجان او احد اعضاء مكاتبها على الاقل ولذلك ارى ان يفتح الباب للترشيح للجان فيبدى السادة الاعضاء رغباتهم فى اللجان التى يبتغون الانضام لها فيعاد تشكيل اللجان على ان يكون التفرغ اساسى عمل رئيسى اللجنة كما نصت اللائحة .

ورغم ان عدم تفرغ رئيس اللجنة لعمله مخالفا للائحة الداخلية لمجلس الامة الا

ان العمل جارى على عدم تفرغه . وقد عرضت جميع الاقتراحات السابقة فلم تحظى الا بأقلية من الاصوات وان وافقت الاغلبية على اقتراح مكتب المجلس برئاسة انور السادات على ابقاء تشكيل اللجان كما هى فى الدورات السابقة .

وهذا ما قيل او عرف عنه اصطلاحا فى المجالس النيابية بعد الثورة بأنه انتخاب بالتعيين او تعيين بالانتخاب . . اى ان الانتخاب اجراء شكلى يخفى وراءه توجيهات او تعليمات من القيادة السياسية بانتخاب هذا او ذاك . . وبذلك يكون انتخابا بالتعيين .

وهكذا . . عارض البعض واحتج اخرون وطالب البعض ايضا بتطبيق اللائحة الداخلية تطبيقا سليما . . ولكن اكتفى بذلك الاحتجاج داخليا وخاص بالبرلمان فقط . . ووافق المجلس بالاغلبية على ما ارتأته الرئاسة البرلمانية . . لانها كانت فى الاصل ثورية . . والمعنى فى بطن الشاعر . .

# ٣٢

## شموع برلمانية .. لهزيمة يونيو

أين كان البرلمان من هزيمة يونيو ١٩٦٧ ؟؟

يمكن القول بأن لهزيمة يونيو ١٩٦٧ من الملامح والسمات البرلمانية التى قد بدت وبرزت وان كان المرء لا يستطيع بداية الا ان ينبهر بها ليست كملامح لهزيمة قاسية وانما ملامح لانتصار ساحق . وبطبيعة الاحوال فانه من المفترض ان للبرلمان دور فى صناعة قرار الحرب والسلام كمؤسسة دستورية . فهل كان البرلمان على مستوى هذه المسئولية الجسيمة والمصيرية ؟

بادىء ذى بدء لابد ان نقرر حقيقة هامة الا وهى وضع البرلمان سياسيا ومدى تأثيره وحجمه على الحياة العامة فى البلاد حتى يمكن تقييمه وتقدير مدى مسئوليته فى هذه الحرب وهذا الحدث الجلل ؟!

فالحقيقة التى بدت حينذاك ان رئيس مجلس الامة وهو انور السادات أحد اعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو . وبالتالى فهو مرتبط بفكر وتكتيك سياسى موحد مع رئيس الدولة جمال عبد النباصر . وما يطرح فى البرلمان وان كان احيانا يبدو مبادرات من الاعضاء الا ان بعضها كان بالتوجيه او التعليمات غير المعلنة . وبمعنى اوضح تسيير دفة الامور تحت القبة تبعا لما يقرره رئيس الدوولة عن طريق رئيس المجلس وهما رجال ثورة امتدت من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٧ وما بعدها .

وعلى ذلك فللبرلمان دور فى صناعة قرار المعركة . وهذا الدور تحدد من خلال تعبئته سياسيا وبالتبعية تعبئة الشعب من خلاله . وبالتأكيد فان هذه التعبئة وتلك تأتى بتوجيه ما يجب ان تكون عليه نوعية وحجم وتأثير هذه التعبئة فى الجماهير . حتى يبدو الامر وكأنه ديمقراطى وربما يتجسد هذا فيما سيطرح بعد قليل من سطور حيث ان البعض تصور خاطئا ام عامدا متملقا او خائفا من ان مسئولية يونيو ١٩٦٧ هى

مسئولية الشعب كله وليس قائد الشعب الذى اعطوه كل ثقل وتأييد لقيادتهم فى هذه المعركة المصيرية .

ولنقترب الان من قاعة المجلس لنستكشف ملامح بدايات هذه التعبئة وبالتالى نتصل بما كان يحدث ويحدث حتى نصل الى مكان لدور البرلمان فى هذا الحدث الجلل . والذى كان له أثره الجسيم على مصر واجيالها لسنوات ليست قصيرة او قليلة . . ولاسيما ان عودة سيناء المغتصبة من جراء هذه المعركة عادت بعد خمسة عشر عاما . . ولكن عودة أشياء كثيرة أخرى ولاسيما التنمية ومستوى معيشة المواطنين ستستغرق وقتا أطول من هذا بكثير .

ففى ١٦ مايو اجتمعت لجنة الشئون العربية والعلاقات الخارجية والدفاع الوطنى برئاسة المهندس سيد مرعى وكيل المجلس حينذاك لتتدارس موقف الهجوم المسلح المزمع وقوعه على سوريا من جانب التهديدات الاسرائيلية وحيث ترتبط مصر وسوريا بمعاهدة دفاع مشترك وكذلك تطبيقا لشعار القومية العربية الذى كان ينادى به الرئيس جمال عبد الناصر وقد حضر اجتماع اللجنة وزير الخارجية محمود رياض واعد تقريرا برأى البرلمان فى موقف التهديد الاسرائيلى لسوريا .

ثم كان يوم ٢٠ مايو أى قبل الهزيمة بأسبوعين على وجه التحديد . ليقف مقرر اللجنة العضو رؤوف محفوظ زكى ليعلن التقرير الذى أعد كمدخل للنقاش والحوار فى الظروف المحيطة حينئذ بمصر وسوريا وخاصة انها تنذر بالحرب . فأخذ فى تلاوة البيان فقال :

ان لجنة الشئون العربية والعلاقات الخارجية والدفاع الوطنى بمجلس الامة بعد أن ناقشت الموقف العربى والاحداث التى تجرى فى سرعة متلاحقة والمؤامرات التى تحيط بالمنطقة العربية وما يدبره الاستعمار والرجعية والصهيونية التى تحشد اليوم قواتها وتتحرش للعدوان على سوريا . . وبعد أن استمعت الى الايضاحات والبيانات التى أدلى بها السيد وزير الخارجية والتى أوضح فيها مخططات القوى المعادية للامة العربية والتحركات العربية من الاستعمار والرجعية وما تحشده اسرائيل ركيزة الاستعمار للتحضير لعدوان جديد أفصح عنه المسئولون اعتمادا على ما تجده من عون من حمايتها وما يساندونها من العتاد . . والاساطيل . . لتعرب اللجنة عن ايمانها العميق أن

الشعب العربى يدرك مسئولياته الجسام فى هذه الفترة الحاسمة من عمر الكفاح ويعرف طريقه الذى كشف فيه أساليب ومؤامرات الاستعمار والرجعية .

فان جميع هذه التحركات والاحداث التى تتوالى على المنطقة العربية مظاهرها وتوقيتها اسبابها وبواعثها كل ذلك لا شك يظهر صورة واضحة لمؤامرة شاملة تديرها وتخطط لها وتمولها الثورة المضادة باطرافها المتآمرة التى تجمع الامبريالية والاستعمار واسرائيل والرجعية العربية العميلة وهدفها ضرب ثورة التحرر فى العالم العربى وفرض حصار على معقل هذه الثورة وقاعدتها ومنطلقها فى الجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) عن طريق عدوان مبيت على ارض سوريا .

ثم ينحى التقرير نحو الغرور والصلف الغير مسئول والغير واعى عن مقدرات الظروف المحيطة وبابعاد قضية العدوان واستراتيجية تقسيم المنطقة بين القوتين الأعظم الغير معلن فيأتى بالتقرير :

ان اللجنة تدرك أن الشعب فى الجمهوريتين العربية السورية والعربية المتحدة لن يؤثر فى موقفه الاسطول السادس حول شواطىء الربيبة اسرائيل فى الشمال او تجوال حاملة الطائرات ( هرميس ) على مشارف عدن فى الجنوب او حشد المرتزقة هنا وهناك او الخيانة التى يخطط لها الملك فيصل فى لندن فقد سجل الشعب العربى فى ميادين الشرف كفاحا طويلا وخرج من كل معاركه منتصر .

وهنا نتوقف لحظات لنستكشف المواقف المختلفة تجاه الاطراف التى اشير اليها فى التقرير بالاتهام والقذف والسب والمغالاة فى الهجوم عليها .

فأما عن الاسطول السادس فان الولايات المتحدة قد اتفقت وعضدت اسرائيل ضد مصر . . وزمت عبد الناصر . فاعترف بذلك .

واما عن خيانة الملك فيصل . . فلم يكن الرجل خائنا لمجرد اختلافه الفكرى والسياسى مع عبد الناصر . وقد قاد معركة البترول التى واكبت معركة اكتوبر ١٩٧٣ حتى حققت الغرض المنشود الا وهو الضغط على الغرب لصالح العرب ثم الانتصار فى المعركة . بل والتى أشار اليها المهندس سيد مرعى فى كتابه عن مذكراته

السياسية والتى أوفى الرجل حقه فيها كبطل عربى وان كان قد سبق واصدر هذا التقرير الذى نحن بصدده واتهمه فيه بالخيانة . ثم بدأ التقرير يعدد القوى العربية والتى تسير فى فلك سياسى موحد او تقارب مع عبد الناصر والتى ستساند هذا الاخير فى معركته والتى اعتبرت معركة عربية شاملة فجاء به : والشعب العربى كله فى الجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) وفى سوريا وفى الجزاير وفى اليمن وفى العراق وفى الوطن العربى كله بل وعلى الارض العربية الطاهرة التى مازالت تحكمها العمالة والخيانة قد وحدت معركة المصير نضاله وهو على مدى انتصاراته يسير لتحقيق اهدافه فى الحياة مؤمنا بضرورة التلاحم بين القوى الثورية والتحريرية فى مواجهة العدو الاستعمارى الذى يتصاعد فى انحاء العالم .

ثم يشير التقرير الى القوات المسلحة بصفتها الدرع الواقى لاى اعتداء اجنبى فيقرر استعداداتها القوية وامكانياتها المؤثرة وقيادتها الحكيمة وبالتالى يظلمها من جراء هذا . فقد قرر انها على اهبة الاستعداد والعدة وكانت الحقيقة ان قادتها كانوا فى صراع من أجل السلطة وفى غياب عن اعدادها وبالطبع لم يكن يعلم البرلمان حينئذ على هذا وبالتالى لم يقدر الطامة الكبرى قدرها .

وتفسيرا لذلك فقد عبرت اللجنة عن تقديرها ومساندتها العميقة للخطوة المنتصرة التى اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة بوضع جميع قواتها فى حالة الاستعداد الكامل للدخول فى المعركة فور وقوع العدوان ليس فقط تنفيذا لاتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا ولكن وفقا لما اعلنه ويعلنه المناضل جمال عبد الناصر من اننا سندخل المعركة فى حالة اعتداء اسرائيل على آى بلد عربى .

وان قواتنا المسلحة بروحها العالية وباستعداداتها الكاملة وباخلاصها لقضية بلادها ولقضية الحرية فى كل ارض عربية وفى كل أرض تناضل من أجل الحرية ومن أجل المبادىء السياسية التى تدين بها والتى لن تحيد عنها تحت أى ظروف ولا تحت أى ضغوط مهما كانت شراستها وضراوتها ستكتب نصرا جديدا تضيفه الى انتصاراتها المتصلة فى معارك الحرية والحياة .

وكانت هذه الفترة تخفى او تتجاهل آلام ومعاناة افراد القوات المسلحة من حيث شل حركتها المؤثرة نتيجة الصراعات التى كانت تتناحر بداخلها بل زاد التقرير من

الظلم والمسئولية العاجزة للقوات المسلحة من جراء قرارات التخبط والتناقض وارتباك والاضطراب ليقول المقرر :

واذا كانت اليوم قد اخذت اهبتها فى الخطوط الامامية لنقضى على احلام الامبريالية والاستعمار واسرائيل والرجعية العربية فان الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة بل والشعب العربى فى كل الوطن العربى يقف من ورائها يساندها بكل ما يملك من قوة وعزم فى معركتنا المصيرية امام قوى العدوان .

ثم يستطرد قائلا : ان الشعب العربى كله على استعداد كامل لخوض هذه المعركة المصيرية الفاصلة بكل تحدياتها وهو على وعى كامل بكل ابعادها وبقوى العدوان العالمى التى تحركها وتمولها وتخطط لها .

ثم جاء بخاتمة التقرير ان المؤامرة التى بدأتها اسرائيل بالتخويف والتهديد والابتزاز هى صورة من مؤامرة واسعة لن تتوقف عنها الثورة المضادة وستستمر الثورة التحريرية فى طريقها الصاعد لتقضى على كل صور الاستعمار والاستعمار الجديد على الارض العربية ولتخلص أرض العرب كلها من الخليج الى المحيط العربى . وعندئذ تضج القاعة بالتصفيق الحاد الحماسى بتفاؤل مفرط نحو النصر الذى لا جدال فيه . بكل العدة والاعداد للمعركة جاهز . . والتعبئة قوية . . ولذا فالنصر . . هو حليفنا .

ثم يأتى صوت رئيس المجلس انور السادات هادئا غامضا ليقول : الموافق على تقرير اللجنة يتفضل يرفع يده .

فيرفع الاعضاء ايديهم علامة الموافقة الاجماعية . وهم لا يدرون انهم يرفعون ايديهم تسليما بما سيحدث من هزيمة . . وان كان الشعب قد رفع يده أيضا لرفضها . . وبهذا الرفض كان الاصرار على النصر . . فكان النصر حليفنا حقا ولا وهما . ثم قال رئيس المجلس مرة اخرى ان السيد وزير الخارجية حاضر معنا هذه الجلسة ليرد على ما يعن لحضراتكم من أسئلة واستفسارات فى هذا الخصوص وأرى انه من الانسب ان يكون ذلك فى جلسة سرية .

فوافق المجلس على ذلك . واخليت الشرفات من الصحفيين والاداريين حيث كانت الساعة الثانية والنصف ظهرا . ثم أعيدت الجلسة الساعة الثالثة والدقيقة الاربعين مساء . أى ان هذه الجلسة السرية استغرقت سبعون دقيقة استعرض فيها محمود رياض ما يجب اخفاؤه عن الشعب لدواعى الامن القومى والدبلوماسية القومية . وعرف وتعرف الاعضاء على جوانب لم يعرفوها من قبل للاحاطة والعلم . وبالطبع للتعبئة السياسية المقرر حدوثها . كل ذلك على ضوء تقدير قائد المعركة الرئيس جمال عبد الناصر للموقف سياسيا ودبلوماسيا وعالميا وعربيا وعسكريا . فطمأن الاعضاء وزاد اعجابهم بالقائد الملهم فانشرحت صدورهم وانتهى ذلك اليوم على نصر . . موعود ! !

ثم كان اليوم التالى . حيث انعقد المجلس ليناقش تقرير اللجنة . وليدلى كل برأيه فى قضية الساعة وهى المعركة . فتوزعت الكلمات ما بين الوعد القرآنى بالنصر - للاسف دون العدة لما نص عليه به - والشعر الحماسى وشرح المواقف المتعددة للاطراف المختلفة فى القضية وعلى مستوى منطقة الشرق الاوسط . وتأكيد صحة رؤية قائد المعركة . والتهجم على سياسات الامبريالية الممثلة فى الولايات المتحدة الامريكية . وان الرئيس عبد الناصر اتخذ الموقف المثالى فى الظروف المحيطة . . وبالتأكيد فان موقفه هو النصر الاتى الذى لا ريب فيه .

بل ومن خلال كلمات الاعضاء نستكشف ما هية الظروف المحيطة حينذاك ولن نرويها بلساننا انما الافضل سردها كما هى لتكون المنظور الواقعى حينذاك لاراء وفكر وموقف اعضاء البرلمان فى هذه القضية المصيرية . والتى سيلاحظ ان بعض فرسانها البرلمانيين لهم مواقف متعارضة ومتناقضة تماما فى تاريخ لاحق لاسيما فى السبعينات فور نصر اكتوبر ١٩٧٣ ومبادرة السلام فى عام ١٩٧٧ .

وكان أول المتحدثين العضو ابراهيم حسن عليوة الذى قال : ان الحديث يحتشد على جبهتين : الجبهة الاولى هى التى تمتد على خريطة العالم فى فروع كأذرع الاخطبوط تتركز فى واشنطن ولندن ثم تتفرع وتمتد من استراليا حتى فيتنام ومن اليابان حتى امريكا اللاتينية . هذه الاذرع التى تحاول ان تهصر الشعوب فتسلبها حريتها وتمتص دماءها بمؤامرات سياسية وعسكرية تدبرها وتخطط لها رؤوس مجنونة اسكرتها نشوة الثروة الفاحشة والقوة الغاشمة وكأنها قد استنفذت كل انواع الترفيه واستعملت

جميع الملذات من خمر ونساء فلم تجد هذه الرؤس المجنونة ما يملأ حياتها وينفس عما يجيش فى صدورها من رغبة آثمة الا التحكم فى مصير شعوب العالم .

غريب امر هذه الدول التى تشكل الاستعمار تجمع شرذمة من حثالة يهود العالم وتعطيهم أرضا طاهرة مقدسة وتنتزع شعبا عربيا اصيلا من أرضه فلسطين ليشرد تعطى ما لا تملكه لمن لا يستحقه ويحضرنى فى هذه المناسبة تعبير أذكره للشاعر المرحوم أحمد شوقى يقول فى مثل هذا الموقف :

ديك على غير جداره خلا له الجو فصاح
وكلب فى غير داره انفرد وراء الدار بالنباح

غريب امر هذه الدول التى تشكل الاستعمار يدعون انهم اصحاب مبادىء الحرية ثم يرسلون قنابلهم لضرب كل شعب يطلب الحرية على ارضه وينثرون اموالهم لشراء الذمم وتخريب الضمائر .

اما الجبهة الثانية : فهى مع الاسف الرجعية العربية اقول مع الاسف لان الاجدر والاحق الا يكون فى الدول العربية رجعى واحد ولكن كان الله فى عون اخوان لنا فى الحجاز هذه الروضة المقدسة التى يجب الا تطأها قدم خائن حتى ولو كان فيصلا وكان الله فى عون اخوان لنا فى الاردن اذ يحكمهم ملك عميل ويحكمهم باسلحة اعدائهم الانجليز هذه الدولة الغانية العجوز المتصابية التى تعيش على ذكريات الماضى حيث كانت الشمس لا تغرب عن مستعمراتها فأصبحت وقد اوشكت شمسها هى على الغروب ونحن لها بالمرصاد . . اما نحن هنا وفى فترة وجيزة فى عمر الزمن فقد استطعنا خلال خمسة عشر عاما ان نتقدم بخطوات ثابتة قوية باهرة بحيث اصبحنا نحملُ قولا وعملا مسئولية قيادة معارك التحرير فى الدول العربية بل واستطعنا ان نوسع ميادين قيادتنا لهذه المعارك الى ما هو ابعد من آفاق الدول العربية استطعنا ان نساعد ونؤيد شعب الكونغو وان نؤيد شعب قبرص .

ثم جاء فى خاتمة خطبته الحماسية الواعية لمجريات الامور والاحداث فقال : اما عن هذه المعركة التى نستعد لها بل التى انتهينا من الاستعداد لها فى ساعات مما أدهش العالم كله : فان نتيجتها بإذن الله هى النصر الساحق . فالله سبحانه وتعالى

قد عودنا على النصر فى كل معركة نخوضها خلف قائدنا البطل جمال عبد الناصر فاسلحتنا هى الحق والعدل والحرية والايمان والتصميم والسلام .

وهنا . . صــفق الاعضـــاء .

ثم تتحـدث كريمـة العـروسى بكلمة حماسية جديرة بالاعجاب لاعدادها لها فقـالت : ان ثورتنا قد انشأت لنا اقوى جيش فى المنطقة وهو مكلف قوميا ودينيا وانسانيا باقرار السلام وضرب اى عدوان على أى ارض عربية .

ولا ابـالغ اذا قلت ان الاجيال القادمة سوف تحسدنا على اننا عشنا عهد جمال عبد الناصر الزعيم الذى يرفع كل يوم رؤس العرب عالية ويدفع عجلة المد الثورى لتدوس كل من يقف فى طريقها ثم تتقدم فوقه الى تحرير امة العرب والى عزة العرب والى المكان الطبيعى لامة العرب تحت الشمس .

ثم استطردت تقول : ان المرأة العربية فى مصر وفى كل بلد عربى حر لتنظر بعين الاجـلال الى الموقف الذى وقفته الجمهورية العربية المتحدة عندما طلبت سحب قوات الطوارىء الدولية من غزة وسيناء ثم تنظر المرأة العربية الى قواتنا الباسلة وهى مرابطة على طول الف كيلو متر تنظر فى لهفة ساعة الصفر لتنقض على العصابات الصهيونية وكل قوى العدوان من الرجعيين والعملاء فتلقنها درسا لن تنساه .

ثم تقول : ويشرفنى ان اعلن من فوق المنبر ان المرأة العربية فى مصر على اتم استعداد لاداء دورها كاملا فى المعركة امتدادا لتاريخ البطولة النسائية فى معارك الحق والخير والسلام . وهناك فى اللجان النسائية الاشتراكية وفى منظمات الشباب والفتوة وفى الحـرس الـوطنى مئات بل آلاف من النساء تدربن تماما ليس على التمريض والاسعاف فقط ولكن على حمل السلاح والعمل جنبا الى جنب مع الرجل من أجل انبل الغايات وأشرف المقاصد .

ثم يأتى دور المهندس سيد مرعى وكيل المجلس شارحا الموقف فى صورة متتابعة للاحداث حيث يقول : ان من يتابع مجريات الامور وتطورها فى الشرق الاوسط يرى بوضـوح معـالم وأثـار الاستعمار والرجعية ويشاهد بوضوح الدور الذى يحاول

الاستعمار والرجعية ان يلعباه فى هذه المنطقة هذا الدور الذى أشار اليه السيد الرئيس اكثر من مرة أشار باصابع الاتهام الى الدول الامبريالية قائلا ان الاستعمار والاستعمار الجديد يعتمدان فى منطقتنا على اسرائيل ربيبة الاستعمار وركيزته وعلى الرجعية العربية واعتقد ان اكبر مثل يوضح اعتماد الاستعمار على الرجعية العربية أن نرى فى هذا الوقت بالذات ووفى هذه الظروف التى ستقرر مستقبل الشرق العربى كله ملكا عربيا او مفروضا انه عربى محسوب على الامة العربية يزور لندن فى هذا الوقت الحساس بينما يلغى وزير خارجية انجلترا رحلته الى موسكو حتى يكون قريبا من مجريات الامور فى الشرق العربى اى بينما يرى وزير خارجية انجلترا ان الظروف الحالية السياسية تستوجب وجوده فى لندن حتى يكون على مقربة من التقارير التى ترد اليه من هذه المنطقة نرى ملكا عربيا خارج بلاده فى بلندن وهذا مثل واضح لتآمر الرجعية مع الاستعمار . . فالرجعية العربية والاستعمار يستخدمان هذا الرجل كوسيلة لمقاومة القوى الثورية فى هذه المنطقة وذلك محافظة على مصالح تلك الدول من بزول وما اليه واستندوا فى ذلك على حكومات وملوك تنفذ لهم هذه السياسة ضد رغبة شعوبها المتعطشة الى التقدم والتطور .

كل ذلك كان يشار اليه بالامس القريب بأصابع الاتهام ولكن اليوم فان الصورة صارت اكثر وضوحا والاتهام صار حقيقة واقعة ووضح ما كان يدبر فى الخفاء وبلغ الوضوح غاية وظهر الصديق من العدو .

جزى الله الشدائد كل خير
عرفت بها عدوى من صديقى

وهنا صفق له الاعضاء ثم استطرد قائلا :

وبمناسبة هذا العدوان نريد ان نتأمل قليلا فيما يجرى فى الخارج لنستشف من ذلك كله امرين : الاول ماذا كان يدبر لنا ؟ والثانى ما هو موقف الدول منا ؟ اما عن الامر الاول فانه فى الفترة الاخيرة كانت هناك تهديدات مستمرة من جانب اسرائيل خاصة بعد حادث الاصطدام على الحدود واعتداء اسرائيل على سوريا واستمرت اسرائيل فى تهديدها لسوريا وكانت هذه التهديدات الاخيرة تنطوى على هجوم واسع النطاق على سوريا وليس مجرد التهديد بالاعتداء على الحدود . بل وصل

الامر الى حد التهديد بغزو سوريا والوصول الى دمشق وصاحب هذا التهديد حشد عسكرى كبير داخل اسرائيل وما افصحت عنه الاخبار ووكالات الانباء من ان الوحدات المدرعة لم تشترك فى العرض العسكرى وانها تتجمع فى مكان ما يدل دلالة واضحة على ان الحشود العسكرية الاسرائيلية تبغى العدوان على سوريا .

وهذا لا شك وضع خطير ما كان يمكن تجاهله بل يجب مواجهته باتخاذ كافة التدابير التى تكفل حماية امن سوريا وردع اسرائيل وهذا هو ما فعلته الجمهورية العربية المتحدة واصبح الجيش المصرى الباسل فى حالة استعداد كامل وصارت القوة الاساسية للقوات المسلحة المصرية كما قال السيد المشير : تستطيع ان تنزل بالعدو ضربات قاصمة وفى نفس الوقت فان الجيش المصرى الباسل فى اليمن يستطيع اداء دوره البطولى فيها مدعما بقوى الثورة فى الجنوب العربى التى تمكنت فعلا من وضع الاستعمار البريطانى فى موقف الدفاع عن نفسه وبقوى بالمقاومة الوطنية داخل السعودية التى كان ملكها ـ الذى تتراجع الان بقايا نظامه المنهار فى لندن هذا الاسبوع يستجدى عون ودعم الاستعمار . ولست اقول شيئا اكثر من ان القوات المسلحة الرابضة الان فى مواجهة العدو لضرب اية حركة عدوانية فى أى ميدان وفى أى اتجاه وستضرب بقسوة .

ثم نحى بحديثه عن موقف الولايات المتحدة الامريكية وقد ساء لها كثيرا ثم عرج على الاتحاد السوفيتى كصديق لمصر حينذاك :

اننى لابد ان أشير الى ما قاله السناتور روبرت كيندى فى اهرام امس حيث قال : « ان الحرب فى الشرق الاوسط لا يمكن ان تظل حربا محلية » وقال ايضا « ان الاهمية الاستراتيجية للمنطقة واحتياطى البترول فيها والروابط التى تربطها بالدول الاخرى كل هذه العوامل تؤكد ان أى نزاع ينشب فى الشرق الادنى لا يمكن ان يكون نزاعا محليا » .

ومضى كيندى يقول فى بيان اصدره : « ان الحرب فى الشرق الادنى ستشكل تهديدا على امن الولايات المتحدة وعلى السلام العالمى » واضاف قائلا : « انه يتعين على سوريا والجمهورية العربية ان تفهمان ان الولايات المتحدة ستحترم التزاماتها الخاصة بحماية استقلال اسرائيل .

ثم بدأ يشرح ويتساءل ما قاله بقوله : ماذا يعنى هذا ؟ يعنى ان امريكا تحمى استقلال اسرائيل تحمى اسرائيل معتدية متبجحة مغرورة ولا يمكن والحالة هذه ان تكون امريكا صديقة للعرب او صانعة للسلام . اين كان روبرت كيندى وامثاله ؟ بل اين كانت الحكومة الامريكية كلها يوم ان اعتدت اسرائيل على حدود سوريا ؟ بل اين كانت هذه الحكومات كلها : امريكا وانجلترا وكندا ؟ كندا التى تتكلم اليوم عن سلام المنطقة اين كانت هذه الدول امام اعتداءات اسرائيل المتكررة على الدول العربية ؟ تلك الاعتداءات التى ادانتها فيها الامم المتحدة اكثر من مرة وكانت المناقشات فيها فى المحافل الدولية تحت سمع وبصر هذه الدول .

الم يكن ذلك امرا يهدد السلام فى المنطقة ام ان سلام المنطقة يتوقف على حماية اسرائيل وترك حبل العدوان لها على الغارب ؟

أى ســلام هذا !؟

ولا اجد ردا على ما قاله روبرت كيندى ابلغ مما جاء فى الحديث الذى ادلى به السيد المشير عبد الحكيم عامر الى صحيفة الاهرام من « ان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة قد اتخذت خلال الايام الاخيرة مواقع تملك منها القدرة على الرد والردع »

وانا اقول بوضوح قاطع انه لا ينبغى لاحد سواء داخل منطقة الشرق العربى ام خارجها ان يساوره اى شك فى ان الجمهورية العربية المتحدة سوف تضرب بكل قوة أى محاولة للعدوان وانه قد ان الاوان لكى يوضع حد حاسم لسياسة التبجح والغرور التى يتصرف بها العدو الاسرائيلى » . ثم ننتقل بعد ذلك الى زميل اخر لروبرت كيندى هو جورج براون الذى يرى « ان سحب قوات الطوارىء الدولية من هذه المنطقة هو موقف حرج للذين يؤمنون بالامم المتحدة ويساندون نشاطها فى حفظ السلام أى ان السيد براون يؤمن بالامم المتحدة ويساند نشاطها ونحن بدورنا نقول له بهدؤ اذا كان الامر كذلك فلماذا لا تنفذ انجلترا قرارات الامم المتحدة كلها بالنسبة للجنوب العربى ؟!

فصفق له الاعضاء . ثم استطرد شارحا الموقف الدولى قائلا :

وفى هذا المجال معرفة الاصدقاء من الاعداء اشير الى موقف كندا وتصريحات المسئولين فيها عن قوات الطوارىء الدولية حين صرح مستر لبرسون رئيس الوزارة الكنـدية بانه يشعر بخيبة امل لان يوثانت لن يعرض القضية على الجمعية العامة المنعقدة حاليا وفى ذات الوقت أشارت وكالات الانباء الى ان الدول الاسكندنافية التى لها قوات تسهم بها فى قوة الطوارىء الدولية وهى النرويج والسويد والدانمارك تؤيد كندا فى موقفها فى حين ان الدول الاخرى وهى الهند ويوجوسلافيا والبرازيل لا تؤيد الموقف الذى تقفه كندا فى هذا الخصوص وهذا هو الفرق بين الصديق والعدو .

ثم استدرك قائلا :

لقـد صورت صحيفة ازفستيا الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية الوضع الراهن تصويرا واقعيا حين ذكرت ان اسرائيل تقوم بالاعداد لشن حرب ضد البلاد العربية وان الاعداد للمغامرات العسكرية من جانب اسرائيل يسبب قلقا بالغا للرأى العام العالمى . كما أن التصريحات والاجراءات الاستفزازية الاسرائيلية تظهران اسرائيل مستعدة لتحويل حرب الاعصاب الى صراع عسكرى علنى مع البلاد العربية .

ولا يفـوتنى ان أشيد بالموقف العظيم الذى وقفه السيد يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة فى موضوع سحب قوات الطوارىء الدولية هذا الموقف الذى اتسم بالفهم السليم للقانون وبالايمان العميق بمبادىء الامم المتحدة وبرسالتها .

ولقد آن الاوان لكى تفهم الدول الكبرى الامور على حقيقتها لقد آن الاوان لكى تفهم الدول الكبرى ان عهود الاستعمار قد انتهت وان مصائر الشعوب بيد ابنائها تقـرره بوحى من ارادتها وان معنى السلام انه سلام العالم اجمع لا سلام اسرائيل وحدها كما تفهم هذه الدول .

ثم ختم كلمته قائلا : ان السلام لا يتجزأ فسلام فيتنام جزء من السلام العالمى وحق شعب فيتنام فى تقرير مصيره يمس السلام العالمى وليست اسرائيل هى بالعالم والنصر لنا ولجيشنا ولن تقف اية قوة امام صلابة القاهرة التى رسمت طريقها وعرفت هدفها وكشفت المتآمرين على المنطقة العربية .

ثم تحدث العضو محمد رشاد الشبرانخومى ونهج نهج المهندس سيد مرعى بالنسبة للموقف الدولى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ثم ختم كلمته قائلا : ان الارض العربية فيها من يملؤها من ابنائها وقوة ابنائها وايمان ابنائها وقيادة زعمائها وعلى رأسهم زعيمنا البطل جمال عبد الناصر .

فصفق له الاعضاء تصفيقا حادا .

هذه هى الحقيقة التى أريد ان يعلمها المستعمرون والصهاينة والرجعيون وهناك حقيقة اخرى يجب ان يعلمها ابناءنا واخواننا فى الوطن العربى وفى الجمهورية العربية من اقصاها هذه الحقيقة هى ان الميدان فى هذه المعركة ليس قاصرا على الحدود بيننا وبين اسرائيل . . لا . . ان ميادين المعركة كثيرة فهى على الحدود سلاحها الحديد والنار وقوامها الدبابات والطائرات والمدافع والمدمرات وهى فى قرانا مصانعنا معركة الانتاج سلاحها العرق والجهد فى المزارع والمصانع وضربة الفأس فى الوجه البحرى والثورية فى الوجه القبلى حتى تستجيب الارض الطيبة لجهدنا فتعطينا من خيرها حبات القمح والذرة والارز لنحمى استقلالنا وكياننا من غدر المستعمرين وجشعهم اولئك الذين يريدون ان يشتروا حريتنا بلقمة العيش .

ثم يتحدث العضو مصطفى ابو سيف بدران وتنقسم كلمته الى شقين هامين اولهما خاص بتوجيه نداء لشعب الولايات المتحدة الامريكية ليتنبه الى الخطر الصهيونى الذى سيودى بدولته الكبرى والشق الاخر ردا على موقف مسئول امريكى كبير .

فيقول فى الشق الاول : ان امريكا كانت وستظل دائما تعمل على تحقيق المخطط الصهيونى . وذلك لان الصهاينة يسيطرون سيطرة كاملة وتامة على الحياة فى امريكا ويسيطرون على الصحافة هناك وهم ورغم ان تعدادهم لا يجاوز ٣٪ او ٤٪ - يشغلون نسبة كبيرة من المراكز الهامة هناك اذ تبلغ نسبة اليهود من المحامين فى امريكا ٧٠٪ ومن التجار ٧٧٪ ومن الاطباء ٦٩٪ ومن رجال الصناعة ٤٣٪ هذا فضلا عن انهم يسيطرون على ما يقرب من ٥٥٪ أو ٦٠٪ من ارباح شركات البترول وهكذا نرى الاقتصاد الامريكى يوجه لصالح الصهاينة . ولهذا فنحن نتوجه الى الشعب الامريكى من هذا المكان مطالبين اياه على ان يعمل على التحرر من الاستعمار الصهيونى الذى يسيطر عليه ويمتص دماءه .

ونحن اذ نوجه اليه هذا النداء نقول له اليوم ما قاله زعيم لهم من قبل شارك فى حرب التحرير هو بنيامين فرانكلين قال هذا الزعيم فى المؤتمر الذى انعقد لاعلان الدستور عام ١٧٨٩ « هناك خطر عظيم يهدد الولايات المتحدة الامريكية ذلك هو ( الخطر اليهودى ) واستطرد قائلا : ايها السادة . . حيثما استقر اليهود نجدهم يوهنون من عزيمة الشعب ويزعزعون الخلق التجارى الشريف انهم لا يندمجون فى الشعب ويكونون حكومة داخل حكومة .

ثم قال « انه اذا لم يستثنى اليهود من الهجرة بموجب الدستور فانهم سوف يتوقفون على هذه البلاد فى اقل من ١٠٠ سنة باعداد ضخمة تجعلهم يحكموننا ويدمروننا ويغيرون شكل الحكومة التى ضحينا وبذلنا لاقامتها دماءنا وحياتنا واموالنا وحريتنا الفردية اذا لم يستثنى اليهود من الهجرة فانه لن يمضى اكثر من ٢٠٠ سنة حتى يصبح ابناؤنا عمالا فى الحقول ليؤمنوا الغذاء لليهود الذين يجلسون فى بيوتهم الحالية مرفهين يفركون ايديهم بغبطة . انى احذركم ايها السادة اذا لم تستثنوا اليهود من الهجرة الى الابد فسوف يلعنكم ابناءكم واحفادكم فى قبوركم . ان عقليتهم تختلف عنا حتى لو عاشو بيننا عشرة اجيال فالنمر لا يستطيع ان يغير لونه . واذا سمح لهم بالدخول فسوف يخربون دستورنا ومنشآتنا يجب استثناؤهم من الهجرة بموجب الدستور اذن فقد كان بينامين فرانكلين ذا بصيرة نفاذة عندما قال للامريكان امنعوا اليهود من ان يدخلوا البلاد ولكن مادام اليهود قد دخلوا فعلى الامريكيين وعلى الشعب الامريكى ان يتحرك والا يتبع ساسته لان اليهود يسيطرون بأساليبهم الوضيعة على هؤلاء وعلى جميع رؤساء الولايات المتحدة .

ثم استطرد قائلا : ومن واجب ٩٧٪ من الشعب الامريكى وهذا يعنى الاغلبية الساحقة له ان يرفع العلم الذى رفعه من قبل هذا الزعيم وان يكون حرا فى بلده والا يخضع للصهاينة حتى لا يجرونه الى حرب ثالثة قد تدمر وتدمر كل شىء امامه .

اما الشق الثانى فقال : واذكر الان قول السناتور جوزيف كلارك بعد ان عاد من رحلته فى الشرق الاوسط فى الشتاء الماضى هذا الكلام الغريب الذى يتوهم قائله انه كمن يسيطر على الناس جميعا وعلى مقاليد العالم اجمع ماذا يقول هذا الرجل ؟ انه يقول ان على الدول العربية ان تتقبل الامر الواقع وتعقد صلحا مع اسرائيل . وانى اسأل هذا الرجل : وهل قبل الامريكان الامر الواقع الذى كانوا فيه وقت ان كانت

امـريكا مستعمرة انجليزية او انهم ثاروا واتحدوا وطردوا الانجليز بعد حرب دامية بزعامة جورج واشنطون ؟

اننا نقول لهذا الرجل وامثاله : اننا العرب نريد ان ننال الحرية التى نالوها وان نحيا ونـطرد اليهـود والصهـاينـة من بيننـا لا يستغلوا مواردنـا لصـالحهم ويدمروا منشآتنا . . وإذا كان الامريكيون قد ذاقوا طعم الحرية فانه يجب عليهم الا يقفوا فى وجه طلابها من العرب الاحرار فى كل مكان .

ثم استطرد فى كلامه يقول : « ان على الدول العربية ان تعقد صلحا مع اسرائيل ولكن العقبة الوحيدة فى طريق ذلك انما هى الرئيس جمال عبد الناصر فهم يريدون ان يختفى جمال عبد الناصر . ولا اجد ردا على احلامهم ابلغ من قول رئيسنا جمال عبد الناصر فى محاولة الاعتداء عليه فى سنة ١٩٥٤ حينما قال : كلكم جمال عبد الناصر .

وهآنذا اقول لكلارك : ان هناك ثلاثين مليون جمال عبد الناصر موجودين الان فى الجمهـورية العربية المتحدة ووراء هؤلاء الثلاثين مليون جمال عبد الناصر مائة مليون جمال عبـد النـاصر فى الـوطن العربى ووراء المائة مليون جمال عبد الناصر الموجودين فى الوطن العربى ٥٠٠ مليون جمال عبد الناصر من المسلمين ويأتى وراء هؤلاء جميعا الاحرار فى كل مكان فى جميع الدول وفى جميع بقاع العالم . اذن فلم تستطيعوا ايها الصهاينة ولن تستطيع معكم امريكا ان توقف تطور الزمن .

فهـذه الفقـرة السـابقة بها من مبالغة حماسية لقائد المعركة ما يصل به الى حد الالـوهية . ومـع ذلك فهو يتدرج به درجة اخرى حيث قام فى فقرة تالية بالمقارنة التشبيهية بينه وبين الرسول الكريم محمد عليه الصلاة والسلام . تبدو فيها التلميح بخلافة قائد المعركة للنبى الرسول فيقول فى هذه الفقرة التالية :

ان الاحـرار فى كل مكـان يسـيرون وراء جمال عبـد الناصر ويبايعونه كما بايع اصحاب محمد محمدا صلى الله عليه وسلم وهم يقولون له ما قالته هذه الفئة الطاهرة لمحمـد صلى الله عليه وسلم : لن نقول لك كما قال اصحاب موسى اذهب انت وربك فقاتلا انا ها هنا قاعدون . . وانما نقول لك اذهب انت وربك فقاتلا انا معكما

مقاتلين ووالله لو استعرضت بنا البحر فخضته لخضناه معك ولسوف ترى ما يسرك واننا نتشوق للقاء عدو الله واى عدو يريد ان يسيطر علينا وسترانا كما تهوى جبالا رواسيا . لاننا اخذنا انفسنا بقوله تعالى « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم »

فصفق له الاعضاء .

اما خالد محى الدين رئيس حزب التجمع التقدمى الوحدوى فى اواخر السبعينات وعضو مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٢ فهو يلقى كلمة يستند فى معظمها الى خطب وتصريحات واحاديث قائد المعركة الرئيس جمال عبد الناصر . ايمانا مطلقا بزعامته واعتقادا راسخا فى صوابه الدائم نحو ما سمى حينذاك بالرجعية العربية وتصوره بتساقطها واحدة بعد واحدة وكذلك التهديد الضمنى لمصالح الولايات المتحدة الامريكية بالمنطقة والتى تصطدم بارادة جمال عبد الناصر والتى يمكنه ان يقلقها او يضربها فيها . وهنا نترك له المنبر لنرى ماذا يقول ؟ يقول :

سوف اتكلم عن نقطتين بالنسبة للموقف الحالى :

النقطة الاولى وهى الظاهرة الطيبة العظيمة التى ظهرت فى تلك الخطوة التاريخية التى اتخذها السيد الرئيس جمال عبد الناصر بتعبئة قواتنا الباسلة على الحدود لضرب العدوان .

واعتقد ان السيد خالد محى الدين صادق تماما فى وصفه لهذه الخطوة بانها تاريخية . . ولكن هذا الوصف بالتحديد منسوب لنتائجها . . !!

ثم يقول :

والنقطة الثانية وتتعلق بما يقال من ان امريكا ستحمى اسرائيل .

ثم عاد للنقطة الاولى قائلا : ففيما يتعلق بالنقطة الاولى التى تمثل ظاهرة طيبة ومشجعة ومفرحة فان تلك الخطوة التى اتخذها الرئيس جمال عبد الناصر كانت

مفاجئة للعدو بحيث انزلت به الرعب وقلبت تقديراته رأسا على عقب . لقد كانت هذه الخطوة بالنسبة لنا امرا طبيعيا ومتوقعا من جماهير شعبنا وهكذا تظهر عظمة تقديرات القيادة السياسية التي تقودنا في المعركة وتجعلنا نقول للاستعماريين ان تقديراتكم خاطئة تماما .

ففى الفقرة السابقة يرى الاستاذ خالد محى الدين ان مجرد التعبئة العسكرية ضد العدوان فهى مفاجئة للعدو انزلت به الرعب . فما باله والضرب القاصمة للعدو ذاته فى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ومع ذلك فلم ينصف قائدها مثلما انصف وتغزل فى القائد الاسبق جمال عبد الناصر . واننى لا ادرى سببا عادلا لذلك . . . بل لقد رفض الاستاذ خالد محى الدين وحزبه فى اواخر السبعينات مبادرة واتفاقية السلام مع ذات العدو رغم ان المبادرة وما تبعها من اتفاقيات سلام كانت مصدرها انتصارنا فى اكتوبر ١٩٧٣ . . . ومع ذلك فقد رأى ذلك ايضا ان تقديرات القائد الاسبق عام ١٩٦٧ صائبة تماما . . فلماذا لم تكن آراءه كذلك فى تقديرات قائد المعركة الحقيقية فى اكتوبر ١٩٧٣ ؟

ثم يستطرد فى الغزل السياسى قائلا :

اننا هنا فى الجمهورية العربية المتحدة نضع مخططاتنا بتقدير دقيق كامل وهنا تظهره خطب السيد الرئيس جمال عبد الناصر المتعددة والتى تنبه دائما الى المعركة التى نخوضها مع الرجعية العربية والاستعمار فى الشرق الاوسط منذ اواخر عام ١٩٥٦ وما بعدها حيث كان الاعتداء الثلاثى وعدم الذهاب الى مؤتمرات القمة ثم موقف امريكا بالنسبة للقمح ومن هنا كان عمل الثورة على النطاق العربى وكانت وحدة القوى الثورية ومن أجل هذا اعلنت امريكا قطع المعونة عنا ونحن نقول لها بأننا نعتمد على أنفسنا ولسنا فى حاجة اليها .

امـا عن العبارة الاخيرة والسابقة فاننا نرى ان السيد خالد محى بالدين يمكنه المعرفة بدقة مدى حاجتنا اليها ولاسيما بالنسبة للقروض والمنح والهدايا والمعونات التى ساهمت بها فى بعض الازمات الاقتصادية فى السبعينات . .

ثم يستطرد فى الاستناد الى خطب القائد قائلا : ان خطب السيد الرئيس فى عيد

الوحدة بينت لنا مدى تآمر الاستعمار والرجعية والصهيونية على الحركة الثورية العربية التقدمية فى الشرق العربى .

كما ان خطابى السيد الرئيس فى عيد العلم وفى مؤتمر المحامين العرب ثم خطاب سيادته الاخير فى عيد العمال حيث تكلم عن الثورة المضادة التى تقودها امريكا فى العالم كله وفى الشرق العربى بصفة خاصة كل هذا جعلنا نتقبل هذه الخطوة ونتوقعها .

ثم يقول : ويتبين من هذا كله اننا مقدمون على معركة لم تكن بالنسبة لنا خطوة مفاجئة لذلك تحمسنا لها وان ما نراه من ابناء شعبنا فى المصانع والحقول والمدارس وفى كل مكان من تأييد لهذه الخطوة وما يعلنه هذا الشعب فى كل مكان من الوقوف وراء قائده وجيشه فى كل معركة ليؤكد صلابة هذا الشعب وتمسكه بحقه .

فصفق له الاعضاء . . ثم قال ما هو اخطر من ذلك : لقد توقعنا كل احتمال بعكس الجانب الاخر الذى فوجىء بتحركاتنا وكان فى تصوره انه قادر على ضرب سوريا ومواقع تحويل نهر الاردن والحدود العربية بطائراته دون ان يتحرك احد لصده وقد اعلن هذا وكان مخطئا فى تقديره .

فقد جانبه الصواب وافقده حماسه الشديد للقائد الكبير النظرة الثاقبة للامور . فقد اورد اننا فاجئنا العدو بتحركاتنا ولم يبصر ان مفاجآته لنا كانت الهزيمة بعينها . . ؟ فهل افزعه وشلته مفاجآتنا له بتحركاتنا . . ؟

اننا نؤكد اننا كدولة اشتراكية يقوم فيها الحكم بالشعب والشعب يعرف كل فرد منا ابعاد المعركة وخطواتها خطوة خطوة . . هكذا استطرد قائلا ثم قال ايضا :

لهذا لم يكن الاجراء الذى اتخذ مفاجئا لنا بل تقبله الشعب لانه على علم به وانه مستعد له سياسيا ونفسيا وانه سير وراء قائده ورائده .

ثم ينحو بحديثه الى منهج علمى . ولست ادرى اكان الرجل واعيا لما يقوله بمعنى انه لديه من المعلومات والبيانات الحقيقية مما اعددناه لهذه المعركة ؟! أم خدعوه فقالوا له ما اعلنه قائلا :

ان تقديراتنا للموقف قائمة على العلم والحساب الدقيق وعلى مدى صلابة شعبنا وقوته ولقد مر هذا الشعب بتجارب عدة مع الاستعمار خاضها ببسالته وتفوقه فسحق الاعتداء الثلاثى وصمد امام الضغوط الاقتصادية التى تعرض لها عدة سنوات لقد تمرسنا على خوض المعارك وانتصرنا فيها لاننا نسير على الاساس العلمى ولدينا قيادات واعية ومقدرة لابعاد المعركة .

ومرة اخرى ينتزع تصفيق الاعضاء حيث اكد فى ختام فقرته ما بدأ بها وهى التأكيد على الحسابات العلمية الدقيقة والقيادات الواعية الملهمة .

ثم يتحدث عن علاقة امريكا باسرائيل ومدى حاجة الثانية للاولى فيقول ما يناقض ما سبق ذكره فى الفقرة السابقة عن سحقنا للعدوان الثلاثى وهو يعلم ان امريكا وروسيا لهما الفضل الكبير فى سحق هذا العدوان حيث اصرت كل منهما على انسحاب قوات العدوان الثلاثى من أى ارض مصرية لتحقيق هدف استراتيجى خاص بهما . فماذا يقول حتى وقع من هذا التناقض . ان القوة العسكرية ليست هى بالتى تحدد مصير المعركة والا كانت انجلترا وفرنسا واسرائيل قد انتصرت علينا سنة ١٩٥٦ .

ثم يقول : واذا كان فى حسبانهم ان لهم مصلحة فى بقاء اسرائيل وحمايتها فانهم يجب ان يضعوا فى اعتبارهم ايضا ان لهم مصالح هامة فى منطقة الشرق الاوسط يجب ان يحافظوا عليها لذلك فان أى عدوان او اى مساس بالشعب العربى معناه تهديد لمصالحهم بالشرق الاوسط وتدمير لها تلك المصالح التى اقاموا الجيوش من اجل حمايتها .

وبرغم علمنا بقوة امريكا وهذه مسائل تضعها قيادتنا السياسية فى اعتبارها .

والمفترض ان الولايات المتحدة الامريكية تدعم اسرائيل وذلك للحفاظ وحماية مصالحها فى الشرق الاوسط وليس كما اعلن العضو خالد محى الدين بان هذا الدعم هو تدمير لمصالحها فى المنطقة . !!

وكما اعلن ايضا ان قوة امريكا محل اعتبار للقيادة السياسية . . فيبدو العكس تماما

حيث انه كانت النتيجة الهزيمة . . اما فى معركة اكتوبر فان القيادة السياسية وضعت هذه القوة محل اعتبار ولذلك فحينما حققت الهدف من الضربة الاولى وثبتت عليها . . فاعلنت اننا سنقف حيثما حققنا هذه الخطوة . . وهى الانتصار . . حيث اننا لو سرنا شبرا واحدا فسيكون الصدام مع امريكا . . وكانت هذه القيادة السياسية واعية مدركة لابعاد المعركة تماما . . وما تصبو من وراءها . . فكانت هذه القيادة ممثلة فى انور السادات . . ومع ذلك . . لا أدرى مرة اخرى . . لماذا تتجاهل هذه الحقائق ؟!

ثم يختم كلمته قائلا : لذلك يجب ان يكون واضحا ان شعبنا بقوته وصلابته بل وكل القوى الثورية فى العالم العربى سوف تكون رادعة لسياسة القوة وسياسة التبجح والعدوان وثقوا ان تحركات هذا الشعب شبابا . انه سيخرج من هذه المعركة منتصرا مظفرا وانه قادر على سحق هذا العدوان .

وستمرون ان شاء الله فى بالمستقبل القريب اثر هذه المعركة على مراكز الرجعية فى العالم العربى وانها سوف تتساقط الواحد بعد الاخر وسوف نخرج منتصرين .

فانتزع تصفيقا حادا . . وياليته كان للنصر . . !!

اما بثينة الطويل المحامية فبعد ان تحدثت عن الموقف العربى لدى بعض الحكام والسلاطين الرجعيين على حد تعبيرها . وبعد كلمة حماسية عن دور المرأة العربية فى المعارك التاريخية . طالبت بتحديد دور المرأة المعاصرة فى هذه الحرب فقالت :

ما أحوج المرأة الى تنظيم تكلف بمقتضاه وتدرب على ما ينفعها وينفع مواطنيها الرجال يكلفون ويجندون ويدربون على مختلف اعمال الجيش والقتال والمرأة تدرب على الاسعاف والتمريض وشئون التموين والمواصلات الى اخر ما يمكن ان تخدم به الجيش المقاتل فى ميادين القتال حتى يتفرغ الرجال لما خلقوا له وهو القتال .

وانى لادعو الله العلى القدير ان ينصر ناصره وناصرنا السيد جمال عبد الناصر وان يرعاه بعنايته ويسدد خطاه . والسلام عليكم . .

فصفق لها المجلس ايضا تصفيقا حادا .

ثم قام العضو بكر عبد الواحد بكر يصف متحدثيه السابقين بقوله : لقد سبقنى الى الحديث من هم ابلغ منى بيانا واكثر اطلاعا ومتابعة للانباء ثم بدأ يخاطب امريكا رأسا فقال : اقول باختصار لامريكا واسرائيل لانها هى التى تنادى بحماية اسرائيل . رغم علمها باعتداءاتها على الضفة الغربية من الاردن وعلى سوريا من آن لاخر وتأييدها فى مخططاتها لغزو سوريا والبلاد العربية . اقول لها اننا قد عقدنا العزم على خوض المعركة لذلك اذا ما فرضت علينا دفاعا عن اوطاننا وحريتنا وشرفنا والنصر لنا وهو حليفنا لاننا على حق ولا ترهبنا التهديدات ولا كثرة العتاد والاموال والرجال ولاننا نؤمن ان النصر من الله عز وجل و « ولينصرن الله من ينصره » .

ثم ختم كلمته القصيرة قائلا : اننى اقول اليوم للشعب العربى اجمع ان المعركة هى معركة بقيادة قائده العربى الباسل المظفر الرئيس جمال عبد الناصر . . وهنا صفق له الاعضاء طويلا ثم عاد قائلا : فسر يا سيدى وصحبك الكرام ( وكأنه رسول الله عليه الصلاة والسلام ) رجال الثورة . . ومن ورائكم الشعب العربى بأسره والنصر لنا ان شاء الله والله معنا .

ثم وقف يتحدث العضو فكرى الجزار الذى اعتقل عدة شهور عقب هذه الهزيمة ثم اصبح عضوا بحزب العمل الاشتراكى المعارض فى اواخر السبعينات وفى الثمانينات كان وفديا . وجاء ضمن ما قاله : لقد تكشف ايضا للقوى العربية الثورية فى اسرائيل ذاتها اذ يجب الا ننسى انه يوجد بها نحو مائتى الف عربى يمثلون قوة عربية داخل اسرائيل ولا شك انه سيكون لهؤلاء دورهم فى المعركة لقد اعلنت اسرائيل فى عام ١٩٥٦ على لسان بنى جوريون فى الكنيست الاسرائيلى ضم سيناء الى اسرائيل ولا شك ان مثل هذا التصرف يحدد امامنا الخطر الذى يواجهنا فى المنطقة اذن ليس الامر امر دفاع او ردع للعدوان الاسرائيلى على حدود سوريا او على حدود الاردن فحسب . بل ان الجيش العربى الان انما يحمى امة ويحمى ارضه .

لقد عرض الاستعمار فى عام ١٩٠٢ على اسرائيل استعمار سيناء ولكنها رفضت هذا العرض ونذكر جميعا انه حضرت فى ذلك الوقت لجنة يهودية انجليزية لن تستطيعا حمايتها من قدرها المحتوم .

ثم استشهد بقول للقائد فيقول : لقد قال قائد هذه الثورة ومعلمها « اذا كانت اسرائيل لها اصوات تمارس بها الضغط على امريكا فلامريكا وكل دول الاستعمار مصالح فى المنطقة يمكن ان نمارس الضغط من هذه المصالح » .

ثم يختتم كلمته قائلا : اننا نعلن للدنيا كلها ان الشعب العربى فى مصر لقادر على خوض المعركة وعلى القضاء على زعماء المخططات الاستعمارية فى المنطقة مهما فعلوا .

ثم تحدث العضو ممدوح سالم رفعت مركزا فى حديثه على القوات المسلحة فقال بثقة : ان قواتنا المسلحة بمظهرها المدعم القوى وتحركها السريع المذهل وهى فى اكمل صورة واكمل استعداد ليجعلنا اكثر ما نكون ايمانا ويقينا وثقة فى ثورتنا وقائدنا جمال عبد الناصر .

وكأن اسم القائد اشارة للتصفيق . . الحاد . . ثم عاد يتحدث ايضا عن القوات المسلحة التى خدع بما صرحه عنها قادتها حينذاك فقال :

اليوم نرى قواتنا فى كامل استعدادها وتمام تجهيزها تتحرك بقوة لتواجه المعتدى وترد كيده فى عزة وتردع كل ما تراوده نفسه بالاعتداء علينا ان كل مواطن وكل عربى وكل حر فى العالم ليشعر اليوم بالعزة والكرامة والفخر وهو يرى قواتنا العربية على هذه الدرجة من القوة والمقدرة والكفاءة .

وهنا اكرر رجاء بأن هذا الكلام سبق اوآنه سنوات حيث انه كان لابد ان يقال فى اكتوبر ١٩٧٣ حيث كانت انتصاراتنا .

وبعد هذه الكلمة اعلن انور السادات رئيس المجلس وقائد معركة اكتوبر ١٩٧٣ فيما بعد قائلا : هناك اسماء كثيرة من الاعضاء تطلب الكلام فهل توافقون على الاكتفاء بهذا القدر من المناقشة . فوافق المجلس . وبالطبع فقد استشعر انور السادات بحاسة سياسية ان الحديث متكرر وان المسألة ستكون تسجيل مواقف ايجابية وتأيديه فقط للقيادة السياسية . . بل يصل احيانا الى الغزل السياسى . فأعلن أيضا أن هناك قرار سيصدر من المجلس وقع عليه عدد كبير من الاعضاء

ويعرض على المجلس للموافقة . وبالطبع لا يخفى أن هذا البيان قد قرأه القائد جمال عبد الناصر قبل أن يصل للمجلس ، وتلى البيان الذى وصف الموقف بالمنطقة على ضوء ما كان معلن بها .

وقد لوحظ فيه خلوا اسم عبد الناصر منه . حيث يبدو انه ليس تأييد لشخص أو فرد انها المسألة لا تعدو ان تكون موقف مؤيد لقوى الثورة العربية فى أى بلد عربى . بالاضافة الى انه موجه لتعبئة الرأى العام المصرى والعربى وبالتالى فكان البيان ذكيا فى عدم ذكر اسم جمال عبد الناصر فى هذا واكتفى بذلك فى بكلمات الاعضاء .

ثم اعلن الرئيس السادات ان هناك طلب موقع عليه اكثر من خمسين عضوا يقترحون فيه تخصيص نصف مكافأة اعضاء مجلس الامة عن شهر يونيو ١٩٦٧ مساهمة فى الترفيه عن القوات المسلحة وتقديرا للدور البطولى الطليعى الذى تتصدى له فى حماية المكاسب الثورية وحماية امن الامة العربية وحريتها وحقها فى الحياة والتقدم .

وبالطبع وافق المجلس على هذا الاقتراح .

ثم اقتراح آخر ببرقية تأييد للقوات المسلحة . فوافق المجلس ايضا وكان الاقتراح من العضو مصطفى على معوض .

ومر اسبوع على هذه الجلسة . . وجاء يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ وبدأت الجلسة حيث كان مقررا ان يتلى تقرير لجنة الخدمات بالمجلس عن السياسة العلاجية والدوائية . . ولكن امتدادا لحملة التعبئة العامة للجماهير وللمجلس وجميع القيادات السياسية والنواب الذين لهم كان دور كبير فى دوائرهم نحو هذه التعبئة . . فقد بدأ رئيس المجلس انور السادات حديثه فى بداية الجلسة حيث قال :

نظرا للظروف الاستثنائية التى تواجه البلاد فى الفترة الحالية فأعتقد انه من المناسب ان نركز عملنا على المسائل السياسية والقومية الهامة ولما كان قد ورد فى جدول اعمال هذه الجلسة مناقشة للسياسة العلاجية والدوائية فقد اتصلت بالسيد وزير الصحة وطلبت منه ان يلقى بيانا بما تخذته الوزارة لمواجهة الظروف الطارئة التى

تواجه البلاد اليوم امام التهديد بالعدوان وعن واجب قوى الشعب العاملة فى الظروف الدقيقة من عمر النضال الثورى فى مساندة المجهود الحربى وفى الاستعداد لكل طارىء وعن فتح ابواب التطوع للمساهمة فى الاسعافات ونقل الدم وغير ذلك من التدابير الاحتياطية والوقائية والعلاجية اللازمة لمواجهة كل الاحتمالات وكان وزير الصحة آنذاك الدكتور محمود محفوظ .

فصفق الاعضاء بحماس تصفيقا حادا .

ثم تحدث السيد محمود ابو وافية تأكيدا فى نفس الاتجاه فقال : أرى تقديرا من المجلس للظروف التاريخية التى تمر بها البلاد الا يتقيد المجلس بجدول الاعمال المعد لهذه الجلسة وان ينهج فى عمله خطة تلائم هذه الظروف فلا يكتفى بالاستماع الى بيان يلقيه السيد وزير الصحة عن اجراءات الطوارىء التى اتخذتها الوزارة لمواجهة الحالة الحاضرة بل يتعين الاستماع كذلك الى بيان من السيد وزير الداخلية عن الاستعدادات التى اتخذتها وزارته لمواجهة الطوارىء والى البيانات الاخرى التى يرى السادة الوزراء الادلاء بها وذلك حتى يشارك المجلس والشعب والحكومة فى العمل من اجل انجاح هذه الاجراءات وحتى يعى كل فرد من افراد هذا الشعب دوره فى المعركة والجهد الذى عليه ان يسهم به سواء فى الدفاع المدنى ام فى غيره من الميادين .

ثم طلب فهمى منصور ان تكون هذه البيانات فى جلسة سرية تجمع بعدها كل لجنة من لجان المجلس لدراسة الموقف فى حدود اختصاصها وبذلك يتاح لها ان تسهم فيه بالرأى والنصيحة ويتاح لنا بالتالى ان نتدارس فيما يجب علينا ان نقوم به اذا ما تطور الموقف الى الوضع الذى يتحتم علينا فيه ان ننتقل الى قواعدنا للقيام بما يفرضه الواجب علينا .

ففى العبارة الاخيرة من كلمة العضو فهمى منصور يلمح فيها شىء من الواقعية . فالرجل يلمح باحتمالين من خلال التنويه بهذه العبارة فهو يرى اذا كانت الامور ستسير على ما يرام من نصر فكان بها . اما اذا تطور الموقف . . كما يعبر عن ذلك الى بالوضع الذى يتحتم فيه ان ننتقل الى قواعدنا للقيام بما يفرضه الواجب علينا . . فهنا لا يصرح بأن الامر سيتطور الى الاسوأ او ما شابه ذلك وانما بأسلوب التنويه الذكى اللماح يرى انه ربما يكون الامر يحتاج الى نوع من التعبئة لدى القواعد

اذا ما تطور الامر . . لانه فى حالة النصر لن يكون النائب فى حاجة الى ذلك . . فالامر يسير على ما يرام . . اما اذا تطور الامر الى الاسوأ فلابد من تحرك النواب للقواعد اما للتعبئة المعنوية لهذا الموقف وتبريره ام للمشاركة فى الدفاع الشعبى او قيادته ابان سوء الامر . وعلى ذلك فاعتقد من خلال متابعة الموقف البرلمانى ابان هذه الايام فانه ذلك الصوت الوحيد الذى عبر عن ذلك بذكاء وربما لم يفطن اليه احد فى غمرة الحماس الوطنى للنصر الموعود من جانب القيادة السياسية والعسكرية فى ذلك الحين . . فلقد استشعر هذا العضو بحسه السياسى والجماهيرى والميدانى ايضا ان الامور لن تكون على خير وجه .

ثم تحدث حسن حافظ حيث انه اختلف فى الرأى مع محمود ابو وافية قائلا : لا اتفق مع الزميل محمود ابو وافية فيما ذهب اليه من ضرورة الاستماع الى بيانات من السادة الوزراء عما اعده كل منهم فى حدود اختصاصه لمواجهة الموقف وأرى ان الحكومة قد واجهت الموقف واعدت لكل احتمال عدته وانها تسير فى خطوات مدروسة لمواجهة المعركة بما يكفل تحقيق النصر بإذن الله كما أرى ان دور المجلس فى المعركة وما يتعين على كل منها ان يقوم به فيها امر نحدده بالتشاور مع السيد رئيس المجلس وبتوجيه منه .

ثم طالب حامد عبد اللطيف ببيانات عسكرية لزيادة الاطمئنان والتعبئة العامة للجماهير وقد صفق له الاعضاء فى هذا المطلب حيث قال : ان العسكريين عندما يواجهون المعركة لا يميلون الى الجدل ولا يستهويهم النقاش انما يقفون فى خط النار يجابهون ما يتطلبه النصر من ترتيبات وتحركات ولقد قرأت فى صحيفة الاهرام الصادرة صباح اليوم ان السيد رئيس الوزراء ( صدقى سليمان ) سيلقى بيانا امام المجلس الموقر فى جلسة اليوم التى ستعقد فى يوم الاثنين المقبل ولا اعلم نصيب هذا الخبر من الصحة انما الذى اعلمه تماما أن شعبنا ليسعده ان يخوض المعركة وان الفرحة لتغمره وهو يترقب الساعة الفاصلة التى تتيح له ان يلقى فيها بعدوه فى هوة الهزيمة والاندحار وانه على الرغم من زهد رجال الحرب فى الكلام فان الفرصة ـ فى رأيى ـ لا تزال تسمح بان نسمع من المسئولين ما يطفىء غلة الشعب الى معرفة المزيد عن ابعاد المعركة وإن كانت تعبئة الشعب لخوضها خلف قائده جمال عبد الناصر قد بلغت الذروة وليست فى حاجة الى مزيد .

ثم طالب ابراهيم قرشى بالتعبئة العامة للمجلس وان لم يحدد ما هيتها ونوعها ودورها فى هذا الموقف العصيب وان كان دعا لذلك بصورة عامة فقال : ان الموقف اليوم ليتطلب منا نحن اعضاء مجلس الامة ان نكون فى مستواه وقد دفعنى هذا الى ان اقدم لرئاسة المجلس فى العشرين من مايو الحالى اقتراحا وددت لو انه ادرج فى جدول اعمال هذه الجلسة وهو يقضى باعلان التعبئة فى مجلسنا الموقر هذا المجلس الذى اسمته القيادة مجلس الثورة الكبرى ولازلت اطالب بمناقشة هذا الاقتراح فنحن على أتم استعداد لان نفدى جمهوريتنا بأرواحنا وبأبنائنا وبكل ما نملك ولان نخوض غمار الحرب المقدسة فى سبيل الله والوطن خلف قائدنا وزعيمنا المفدى جمال عبد الناصر . . وهنا كان ذلك الاسم وكأنه اشارة بالتصفيق . . فصفق له الاعضاء .

اما العضو احمد يونس فقد مال الى اتخاذ موقف عملى من جانب النواب فاعلن انه قد اتخذ امس اعضاء مجلس الامة بمحافظة البحيرة ( التى ينتمى اليها ) قرارهم فى هذا الخصوص . وهو يقضى بان يلتحقوا بمعسكرات التدريب اعتبارا من يوم الاثنين المقبل وان يعدوا انفسهم للتوجه الى جبهة القتال هنا على حدود سيناء اذا تطلب الامر ذلك . لهذا أرى ان يتخذ المجلس قرارا بعدم النظر فى الاعمال التقليدية كمناقشة سياسة التعليم والسياسة الصحية اوغير ذلك من الامور وان يتفرغ المجلس فى هذه الفترة التاريخية الحاسمة للقيام بدوره الطليعى وان يتصدر اعضاءه فى قواعدهم الشعبية صفوف الجماهير المتطلعة الى النصر .

ويلاحظ فى هذا ان العضو احمد يونس استشعر بما شعر به زميله السابق فهمى منصور وان اختلف كل منهما عن الموقع للذى يجب ان يتخذه كل منهما اذا تطلب الامر ذلك ، فبينما رأى فهمى منصور الانتقال الى القواعد الشعبية لتعبئة الامر فان احمد يونس نمى فى حماسه الى المشاركة القتالية الشعبية على حدود سيناء اذا تطلب الامر ذلك على حد تعبيره وان كان ايضا اقر اتجاه زميله كسلوك اخر مع ما بداه من رغبة فى القتال على الحدود ، ومن هنا فرغم ان التعبئة العامة نجحت الى حد كبير فى تهيئة الرأى العام الجماهيرى للمعركة ولاسيما الى اتجاه النصر . . فكان هناك شعور ضئيل ليس بالهزيمة القاصمة . . وانما بصعوبة المعركة أو سؤ موقفنا فيها . . او ربما نكسة على حد التعبير الذى شاع فور الهزيمة . . هكذا كان الشعور العام الذى تسرب أو تسلق اليه ذلك الشعور الدفين . . بما سيحدث ؟

ثم تحدث احمد شهيب داعيا الى وحدة كل القوى والمؤسسات والمواطنين تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر من أجل المعركة . . وكان ذلك العضو ضابط الاتصال بين الأعضاء والتنظيم الطليعى السرى فكان حديثه كخطبة حماسية تلمس الاوتار الوطنية فى النفوس مؤيدا خطوات عبد الناصر تجاه هذه المعركة فقال :

عندما تفرض قوى العدوان القتال على الشعوب المحبة للسلام تتوحد صفوفها وتنتظم فى المعركة كل قواها فلا يكون ثمة مجلس وشعب وحكومة وجيش بل يهرع الجميع فى صف واحد وتحت قيادة واحدة لضرب العدوان وردعه ويؤدى كل واجبه فتحدد القيادة الثورية اهدافها وترسم الطريق الى هذه الاهداف وتتخذ الحكومة اجراءاتها ويقف المجلس والشعب بكافة تنظيماته وقياداته السياسية خلف قيادته العليا والى جانب حكومة يؤيدها ويشد من أزرها بالتوعية وبالعمل وبالفكر وبالروح جميعا . فكلنا واحد ولكل منا عمله فى القتال الذى قد ينشب بيننا وبين العدو ولا تضارب بين عمل الواحد منا والاخر بل بكل منا جهد الاخر فى المعركة التى نقف فيها كالبنيان المرصوص امام قوى الشر والبغى والعدوان .

ولقد أصدر المجلس فى يوم الاثنين الماضى بيانا تاريخيا يؤيد فيه القيادة الثورية ويحيى القوات المسلحة ويبارك كل الخطوات التى اتخذتها هذه القيادة .

ثم حدث بعد ذلك ان اصدر الرئيس البطل والقائد المظفر جمال عبد الناصر اعلانه التاريخى العظيم الحاسم بأن مياهنا الاقليمية فى العقبة حرام على كل باخرة اسرائيلية وعلى كل باخرة تتجه الى اسرائيل تحمل مواد استراتيجية ايا كان لون علمها وأيا كانت الجنسية التى تنتمى اليها .

وانى اعبر عن شعور زملائى جميعا حين اؤكد ان هذا القرار الحاسم قد اعاد حقنا وصان كرامتنا وحين ادعو مؤيدا الرئيس فى هذه الخطوة الحاسمة وحين اهتف من اعماقى : سر أيها الزعيم المفدى والقائد العظيم ونحن من خلفك والشعب من حولك والله يرعاك وينصرك وان يوم النصر لقريب .

وبحماس ايضا . صفق له الاعضاء .

ثم اعلن انور السادات رئيس المجلس قائلا انه قدم اليه اكثر من سبعين عضوا

كما قدمت له المجموعة الاقليمية لمحافظة اسوان اقتراحا يقضى بانه ينتقل المجلس بجميع اعضائه للتشرف بالاجتماع مع الزعيم الرئيس جمال عبد الناصر فتفجرت القاعة بالتصفيق الحاد المتصل .

وكان نص الاقتراح هو :

السيد رئيس المجلس

تحية طيبة وبعد ،

فاننا نتشرف بأن نرجو من سيادتكم ترتيب موعد مع السيد الرئيس جمال عبد الناصر ينتقل فيه المجلس بجميع اعضائه للتشرف بالاجتماع مع سيادته ليعبروا عن عميق تقديرهم للخطوات السياسية والعسكرية القوية والقادرة التى اتخذتها القيادة السياسية العليا خلال العشرة الايام الخالدة من عمر النضال الثورى العربى والتى اكدت حقنا الذى لا ينازع فيه فى سيادتنا الكاملة على اراضينا وعلى مياهنا الاقليمية والتى اعادت الى قوى الثورة العربية زمام المبادأة امام المؤامرات الاستعمارية والرجعية التى لم تتوقف لحظة منذ قامت ثورتنا العظيمة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

وليؤكد المجلس للقائد المنتصر وقوف كل قوى الشعب العاملة من خلف طلائعه الثورية والعسكرية التى اخذت اهبتها كاملة على خط النار فى مواجهة العدو الذى حسب ـ ومن خلفه القوى الامبريالية والاستعمارية التى تسانده وتدفعه ـ ان فى استطاعته ان يفرض علينا سياسة الامر الواقع القائمة على العدوان ـ والتحرش والارهاب والاستفزاز دون رادع يردعه او قوة توقف عدوانه المتكرر .

وليتزود ممثلو قوى الشعب العامل فى هذا الاجتماع من وعى القائد وتوجيهاته ومن قوة ايمانه وصلابته ووعيا على مواجهة المعركة التى صمم الشعب العربى فى الجمهورية العربية المتحدة ومن حوله الشعب العربى فى كل مكان من الوطن العربى على مواجهتها بكل تحدياتها وابعادها لحماية السيادة العربية من كل عدوان يقع عليها .

ولنؤكد كلام كل قوى الشعب العاملة تحت قيادة البطل المناضل جمال عبد الناصر ومع جيشنا الظافر فى معارك الحرية على أرضنا الحرة وفى معركة الثورة العربية الشاملة على كل أرض عربية .

وهنا ينتهى نص الاقتراح .

ثم قال رئيس المجلس : ولهذا اقترح ان نعود للاجتماع هنا يوم الاثنين الساعة الحادية عشر ومن هنا نتجه الى السيد الرئيس فهل توافقون على ذلك ؟

بالطبع موافقة اجماعية مع تصفيق حاد متصل كما حدث ذلك بالقاعة .

وفى مقابل هذا الاقتراح الذى ووفق عليه كان للعضو محمد زين العابدين على عطية اقتراح اخر اى عكس السابق وان كان قد قدم له بمقدمة من خطبة حماسية تأيدية حيث قال : لو لم يكن للبطل المظفر والقائد المفدى جمال عبد الناصر من المفاخر منذ أن قاد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الا موقف الامس واليوم والغد الموقف الراسخ القوى الذى هو أرسى من الجبال فى سبيل نصرة الحق وفى سبيل اعلان شأن الامة العربية لو لم يكن له الا هذه المفخرة لكنا الى قيام الساعة ان تتحدث الدنيا يوميا بعد يوم وجيلا بعد جيل ودهرا بعد دهر ان يتحدث انسان الارض وملائكة السماء عن هذه المفخرة عن هذا الالهام عن هذا الايمان . ان جمال عبد الناصر امة واحده اراد الله ان يكرم العرب فمنحه لنا ولم يمنحه لاى دولة اخرى .

وهنا صفق الاعضاء تصفيقا حادا . وان كانت القاعة ايضا قد ضجت بالصخب والاعتراض على استدراكه حين اقترح قائلا : لذلك يا سيادة رئيس المجلس ويا اخوتى اقترح والح واطالب بأن يأتى جنة قلوبنا واعيننا جمال عبد الناصر فى هذا الموقف العظيم الى ممثلى الشعب وان يلتقى بنا فى جلسة مغلقة او علنية لاننا نريد ان نشاهده وان نتحدث اليه وجها لوجه .

فرد عليه رئيس المجلس قائلا : لقد اقترحت على المجلس ان يكون تبليغ تأييدنا للسيد الرئيس على موقفه البطولى بأن نتوجه جميعا الى منزله فاللقاء سيتم فى هذه المناسبة .

ولكن العضو عاد لتوضيح اقتراحه قائلا : غير هذا اللقاء اقول بأن نلتقى بالسيد /الرئيس هنا فى المجلس . اننا عندما نذهب الى جمال عبد الناصر فى بيته انما يقودنا حبنا العظيم وتقودنا قلوبنا المتفتحة الى القائد والى نور محياه ولكننى ايضا اطمع ان يأتى القائد الى ممثلى شعب الجمهورية العربية المتحدة بل الى ممثلى الامة العربية هنا فى هذا المجلس . اننا مجندون دائما وابدا كل ساعات الليل وكل ساعات النهار ولابد من النصر المظفر .

وكان العضو كمال عبد الحميد قد اقترح فى لجنة الشئون العربية بأن يقوم وفد من اعضاء مجلس الامة بزيارة الجبهة حتى يشعر المجلس بأنه قد شارك ولو لفترة وجيزة قواتنا المناضلة شرف التربص بالعدو ومواجهته .

ثم اعلن فى المجلس وفى ذات الجلسة ايضا : ارجو ان تتاح لكل عضو من السادة اعضاء المجلس الموقر وهو يضم كفاءات كثيرة فى كل القطاعات فرصة البذل والعطاء فى الميدان الذى تتيح له قدراته ومواهبه وخبرته ان يسهم فيه باكثر انتاج ممكن .

اما عوض المهدى فلم يفوته ان يهاجم الولايات المتحدة الامريكية كجزء من التعبئة العامة ومما لا شك فيه ان الهجوم المتوالى كهذا كان من اسباب استفزازها واصرارها على الوقوف بجانب اسرائيل . فقد بدأ حديثه قائلا : أزفت الازفة قاربت واقتربت الساعة اننا نقول اليوم ان بضاعتنا ردت الينا اننى اقترح ايها السادة ان نشكر الدول التى ايدتنا فى موقفنا النضالى ضد المعتدين .

وثانيا اعلن وانا امثل دائرتى فى المجلس بل وامثل شعب الجمهورية العربية المتحدة اننى اتقدم بنفسى الى الميدان متطوعا .

وبهذه العبارة يرى العضو انه بذلك قدوة وعامل تعبئة هام بين الجماهير ويؤكد هذا المعنى بقوله : ولا شك ان هذا سيكون دافعا للقيادات الشعبية الممثلة فى هذا المجلس للتطوع وقيادة الثلاثين مليون نسمة فالكل مستعد لحمل السلاح .

ثم قال : ونحن نفخر برد وزير الخارجية محمود رياض على النقاط التى قدمها سفير امريكا اليه . فكيف يتجرأ المستعمر الغاشم على ان يتقدم بمثل هذه النقاط

واننى اشكر وزير خارجيتنا الذى رد على السفير الامريكى رد مفحما : وقال له : لا يمكن لاى شخص او اية دولة فى الدنيا ان تملى علينا ارادتها .

فانتزع بذلك تصفيق الاعضاء .

اما وقد سبق العضو عوض المهدى بابداء الرغبة فى التطوع الا ان العضو محمد هاشم محمد حسن الشريف قد أبدى رغبة فى ذلك ايضا ولكن بتطوير اكثر عددا حيث قال : بعد اجتماعنا مع السيد محمود رياض وزير الخارجية - وكان ذلك منذ اسبوع - توجهنا جميعا الى دوائرنا فوجدنا شعبا متحمسا متلهفا للقتال حتى انه خرج بالطبول والزمور معلنا رغبته الجامحة فى أن يخوض المعركة وامام هذه الروح فكرنا فى ان يشكل كل عضو منا مجموعة تتكون من الف او الفين من ابناء دائرته تعدها للقتال تحت اشراف السيد كمال الدين رفعت ( مسئول كبير بالاتحاد الاشتراكى العربى ) ومن بيننا والحمد لله الضباط الذين يستطيعون تدريب هذه المجموعات على حرب العصابات فاذا تم تكوين هذه المجموعات فى جميع الدوائر الانتخابية على هذا النحو فسيتجمع لدينا عدد لا يقل عن سبعين الف مواطن مدربين على حرب العصابات وهو كفيل بابادة اسرائيل وما على جيشنا الباسل الا ان يبين لنا الطريق وانى اقترح ان يكون السيد رئيس المجلس قائد لنا فى ذلك .

وهنا فلنتذكر ان الاقتراح السابق الوارد فى العبارة الاخيرة لذلك العضو قد تحقق . . عندما تولى انور السادات رئاسة الجمهورية وكان حينذاك العدو جاثم فوق ارض وشعب مصر فقاده فى اكتوبر ١٩٧٣ الى النصر الحقيقى الذى تأجل او ارجىء منذ يونيو ١٩٦٧ حيث كانت الهزيمة . . وكان انور السادات قد وعى الدرس واكلت المرارة من مشاعره حتى كان التخطيط الدقيق والحسابات السليمة هى مقدمة نصر اكتوبر .

اما الواقعية من حيث دور المجلس فى المعركة فقد عبر عنه العضو على حسنين على بشىء من النظرة العملية حيث يكون دوره فى الجبهة الداخلية . فيقول ان هناك ميدانين الميدان الحربى والميدان الداخلى . اما الميدان الحربى فليس بأيدينا ان نحدده لان الحرب اذا ما فرضت علينا اعلنت التعبئة وتعين علينا جميعا الاستعداد للعمل فى أى موقع . اما الميدان الداخلى فعلينا جميعا ان نتحرك بسرعة لان الجيش

فى الميدان يحتاج الى كل الجهود الداخلية فى كل مجال سواء فى الحقل ام فى المصنع كل ذلك لتعبئة الشعور ومساندة ودفع القوات المسلحة التى يجب أن ننقب وراءها بكل قوة حتى نهيىء لها اسباب الانتصار ولا يمكن ان يقال بأن نذهب جميعا الى الميدان فالمعركة اطرافها متعددة ولكنا فى المعركة والمحارب فى الميدان فى حاجة الى مساندة الشعب من خلفه ولهذا فاننا نصر على ان يحدد السيد الرئيس دورنا مع المسئولين فى المراكز الحربية ودورنا مع المسئولين فى الاتحاد الاشتراكى لتنظيم جهودنا سواء مع المكاتب التنفيذية ام مع منظمات الشعب ام القيام بجمع التبرعات للمساهمة فى المجهود الحربى . اما بالنسبة لعمل المجلس فان عملنا هنا فى هذا المجلس ووفى هذه الاونة الى مجهود تحتاج اليه البلاد وما قيل بشأن وقف العمل التشريعى بعض الشىء ارد عليه بأننا جميعا فى المعركة سواء كنا فى الميدان ام فى داخل البلاد وادعو الله ان يوفقنا بزعامة قائدنا المفدى جمال عبد الناصر .

وهنا اعلن رئيس المجلس ان هناك اتجاها الى ان يظل المجلس معقودا بصفة مستمرة لمتابعة الموقف على ان يقتصر نشاطه الى جانب ذلك على الاعمال الهامة والعاجلة دون الاعمال الروتينية فوافق المجلس بالاجماع .

وكذلك عرض اقتراح العضو فهمى منصور ـ والذى استشعر بخطورة الموقف الداخلى والعسكرى ومدى ما يمكن الاصابة بسوء .

اما بالنسبة لتنظيمنا هنا والذى تناوله كثير من السادة الاعضاء الذين تكلموا عن اوضاعنا فاننى سأعد تصنيفا للسادة الاعضاء كل حسب اختصاصه وسأتصل بقيادتنا السياسية العليا للاستفادة بجهودهم اذا دعى الداعى .

وهنا أيضا تستوقفنا عبارة : وسأتصل بقيادتنا السياسية العليا للاستفادة بجهودهم اذا دعا الداعى .

فان هذه العبارة يشتم منها ذات الشعور الذى احس به والمح اليه العضو فهمى منصور عندما قال : ان تتدارس فيما يجب علينا ان نقوم به اذا ما تطور الموقف الى الوضع الذى يتحتم علينا فيه ان ننتقل الى قواعدنا . وكذلك باحساس العضو احمد يونس الذى عبر عنه قائلا : التوجه لحدود سيناء اذا تطلب الامر ذلك ، والمعنى ان

كل من هؤلاء قد احس بشعور دفين نحو الهزيمة او بمعنى أدق النكسة او سوء الامر او ان الامور لا تسير او لن تسير على ما يرام .

وربما كان الرئيس السادات أقرب صدقا الى هذا الاحساس حيث انه بصفته عضو مجلس قيادة الثورة السابق ورئيسا لمجلس الامة وهو بهذا الوضع يعلم ويعرف اكثر مما يعلم الاعضاء عن مدى استعدادنا لهذه المعركة وما يدور فى دهاليز السلطة من صراعات ومؤامرات فهو بذلك يرى ان الامر لن يكون كما يتمنى هؤلاء الاعضاء ومع ذلك فان معرفته بكل هذا لم يؤثر فى معنوياته بل شارك الاعضاء وتصدرهم وقادهم ايضا الى التعبئة القومية الوطنية المطلوبة للمعركة . . عسى الا يحدث نصر ولا تحدث هزيمة ايضا . . انما يؤدى واجبه ودوره كما هو مطلوب منه وليس كما يريد هو بهذه الوسيلة . وان رأى ذلك القيادة السياسية العليا على حد تعبيره اى الرئيس جمال عبد الناصر . وهذا ما يؤيد قوله فيما بعد عندما تولى رئاسة الجمهورية بترديده دائما انه مسئول عن كل ما اتخذت من اجراءات وحوادث فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر فقد كان له دور . . ولكنه لم يكن الدور الاول او المؤثر كما يريد كمسئولين متعددين كانت لهم ادوار ايضا بحكم الدستور والسياسة العامة التى خطها ونفذها عبد الناصر . وبالطبع لا يمكن تقاعسه والا اتهم بالخيانة او الجبن او شابه ذلك . فحاول ان يؤدى دوره بأقل قدر من الخسائر . . ولكن هذه الاخيرة كانت اكبر من امكانيات واحلام اجيال متعددة .

وبالطبع فان المعركة يهيىء لها كل امكانيات الدولة الا انه عندما يتطلب الامر ان يعمل رجال السياسة فى ميادين الحرب او المعركة او يبدون الرغبة فى ذلك ـ وان كان حماسا وطنيا ـ الا انه دليل على ان المعركة اكبر من العدة العسكرية المهيئة لها وان هناك معروفا ان النظام فى اسرائيل ان لكل مواطن موقعه المدنى والعسكرى فان اسرائيل دولة عسكرية ابتداء وان نظامها وفلسفتها قائمة على ذلك لتعداد سكانها . اما فى دولة كمصر فليست الحاجة الى ذلك والدليل على هذا ان معركة اكتوبر لم تحتاج الى مثل هذه التعبئة والمظاهرات الصاخبة حتى صوتها قد تجاوز صوت المعركة وليس العكس كما أشيع فور الهزيمة . حيث ان معركة اكتوبر كانت نموذجا رفيع المستوى من الاعداد الجيد والتخطيط الدقيق والتعبئة الذكية التى خدعت العالم كله . بل واجتذبت التعبئة الجماهيرية الحقة فور الضربة الاولى وقد تدافع الشباب نحو التطوع العسكرى لحماية مدن القناة الى ان وصل عددهم فى كتائب شبه عسكرية الى مائة

الف شاب . وهذا هو الفرق بين تعبئة ١٩٦٧ وتعبئة ١٩٧٣ أى الفرق بين تلك القيادة وهذه القيادة ايضا .

وقد أوضح عبارته ايضا فاستدرك قائلا بين تصفيق الاعضاء . فالعمال فى مجالهم والفلاحون فى مجالهم وكذلك الاطباء والضباط والمثقفون كل فى مجال تخصصه وسأتفق على كل هذا مع القيادة السياسية العليا حتى اذا جاءت الساعة تم توزيعهم والى ان تجىء الساعة فان اللجان تجتمع لتبحث ما يمكن عمله ويستمر المجلس فى حالة انعقاد دائم لمتابعة تطور الظروف ومواجهة كل الاحتمالات .

وفى يوم الاثنين التاسع والعشرين من مايو . كان اللقاء مع عبد الناصر وقد اجتمع المجلس عدة دقائق قبيل الذهاب للقائه فى قاعة الزهراء بقصر القبة .

وبالطبع كانت هناك خطوة عملية لتأكيد تأييد المجلس له . فكان عبد الناصر يرى انه لابد من ان تطلق يداه فى كل شىء بالدولة من اجل المعركة . ولاسيما بالنسبة للاعتقالات او المصادرات ممن يراهم او يعتقد نحوهم انهم من اعداءه . وخاصة ايضا انه يرى ذلك ازاء معركة يرى ان القوى الخارجية تتربص له واتجاهاته السياسية ولهجومها المزمن عليها . فأوعز لرئيس المجلس بتشريع قانونى اراد له ان ينبع من المجلس ذاته حتى لا يقال انه يريد او سعى اليه لانه ضد أبسط مبادىء الحرية والدستور .

فقد اعلن انور السادات رئيس المجلس فى بداية الجلسة والتى سيعقبها هذا اللقاء فقال : رأى بعض السادة الاعضاء نظرا للاحوال الاستثنائية التى تمر بنا واعمالا للمادة ١٢٠ من الدستور ان يتقدموا باقتراح بقانون يفوض به السيد رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون تطبيقا لاحكام هذه المادة .

وعرض الامر على المجلس الذى صفق له تصفيقا حادا . حيث كانت المادة الاولى منه تنص على ان يفوض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة فى جميع الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربى والاقتصاد الوطنى وبصفة عامة فى كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية . اما

المادة الثانية فينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

وعندما عرض رئيس المجلس هذا المشروع بقانون للموافقة وافق العضو حامد عبد اللطيف الذى يرى تحفظا عليها الا انه لابد ان يبدى مقدمة لما يتحفظ عليه او يقترحه او يراه مخالفا لما يجب ان يكون عليه الامر وكما هو مبين من الاتجاه العام تحت القبة . فيقول : من المسلم به ان الحرب قيادة وان السياسة قيادة ونحن مؤمنون وعلى ثقة من هذا الايمان ان هذا الشعب انما يقوده قائد مظفر وزعيم اخلص لربه ووطنه فقام بالمعجزات خلال فترة قيادته ولهذا فأننا اذ نوافق على هذا الاقتراح بقانون انما نقر قاعدة وطنية اصيلة بالنسبة لشخص واحد وقائد واحد هو جمال عبد الناصر .

وعند هذا صفق له الاعضاء طويلا . . تصفيقا حادا الى أن اثار العضو باستدراكه للكلام ضجة بالقاعة من نفس الاعضاء عندما قال : فقد كنت اود ان توضح « الظروف الاستثنائية » فقد وردت فى المادة الاولى من هذا الاقتراح بقانون دون تحديد والمادة ١٢٠ من الدستور توجب ان يكون التفويض لمدة محدودة وان تعين الموضوعات الخاصة بهذه القرارات .

وازاء الضجة التى آثارها العضو بهذا الكلام وقف محمود ابو وافية يقترح امرًا آخر يقول : اريد ان اقترح على مجلس الامة الموقر اقتراحا قد يكون ابعد مدى من هذا الاقتراح بقانون المعروض الان فنحن نعلم ان بلادنا اليوم والعالم العربى بل والعالم اجمع يمر بأزمة عالمية سوف ينتصر فيها الحق باذن الله على قوى الباطل . واذا كانت ظروف الحرب ظروفا استثنائية فانى اقترح اعلان الاحكام العرفية وتعيين السيد رئيس الجمهورية حاكما عسكريا .

ولكن رئيس المجلس تجاهل هذا الاقتراح واخذ يرد على العضو حامد عبد اللطيف بقوله : اما ما لاحظه العضو قد جاء بنص المادة الاولى من هذا الاقتراح بقانون حين حددت المدة بانها « خلال الظروف الاستثنائية القائمة » كما عينت الموضوعات بأنها تلك « التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربى والاقتصاد الوطنى وبصفة عامة فى بكل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية » .

ثم اضاف قائلا : وفضلا عن ذلك وكما هو واضح فان تحديد وقت معين او مدة محددة لمباشرة هذه الصلاحيات امر صعب غاية الصعوبة بل يكاد يكون مستحيلا لان المعركة متحركة متأرجحة تتغير بين يوم واخر وليس واضحا ما اذا كانت هذه الظروف قد تنتهى فى بحر ستة اشهر مثلا او فى ثلاثة او فى شهر واحد اوفى اسبوعين او اسبوع ومن ثم فليس ممكنا تحديدها بوقت معين . ويكفى ان تحدد بانها « الظروف الاستثنائية القائمة » الى جانب ان مجال اعمال التفويض محدد تماما فى الاقتراح .

ثم عرض الامر على المجلس فوافق ثم عاد العضو ذاته يطلب اضافة عبارة طالما هذه الظروف الاستثنائية قائمة فى نهاية المادة المطروحة فرد عليه انور السادات بأن نص المادة يكفى فى هذا الصدد وليس الامر للتكرار .

ووافق المجلس . ونفذ القانون من اليوم التالى اى فى ٣٠ مايو ١٩٦٧ .

وبعد دقائق . . استقل الاعضاء الاتوبيسات حيث ذهبوا لقصر القبة والتقوا بقائد المعركة فى قاعة الزهراء وتحدث اليهم القائد جمال عبد الناصر . فوضح الموقف السياسى ولم يفوته ايضا التهجم على الولايات المتحدة الامريكية التى تعضد اسرائيل . . فهو يفطن تماما الى انه سيحارب امريكا وليس اسرائيل . مقابل ما فطن الى ذلك انور السادات فيما بعد فى معركة اكتوبر ١٩٧٣ عندما استشعر حدود معركته مع اسرائيل وعندئذ وقف فى مجلس الامة ايضا وبعد عشرة ايام من المعركة واعلن : انه من ذلك اليوم ستكون الحرب مع الولايات المتحدة الامريكية واحتراما لواقعية الامر ومصالح الدولة فانه يرفع يده للسلام . . ولكن القائم على احترام الذات حيث قد انتصر على اسرائيل وليس من المنتظر ان ينتصر على الولايات المتحدة الامريكية . وخلال لقاء الاعضاء بعبد الناصر شعر كل منهم ان النصر قريب . . وسيزهو كل بنفسه امام ابناء دائرته .

وفى الثالث من يونيو . أى قبل ساعة الصفر التى حددها الغزو الاسرائيلى بثمانى واربعين ساعة . كانت هناك جلسة اخرى . صاخبة بالحماس والاندفاع الوطنى . ومن الاهمية والضرورة التعرض لها بشىء من التفصيل للتعرف على ما هية تفكير من كانوا يتولوا القيادة السياسية على مستوى الجماهير ويعيشون بينهم ويعلمون نبضهم . . لنستكشف كيف كانت هذه القيادات آملة فى النصر لما لديهم من بيانات

ومعلومات مؤكدة بحتمية النصر الموعود بل تبدو من الجلسة كيف كان يفكر هؤلاء وغيرهم ابان هذه الساعات الحرجة . . وانهم على ثقة كاملة من الاستعداد العسكرى الذى اعلنته مرارا القيادة العسكرية العليا وكذلك القيادة السياسية للمعركة بان الجيش على اهبة الاستعداد لملاقاة العدو . . ولابد ايضا ان نتعرض لحقيقة هذه الاستعدادات على ضوء شهود عيان عاشوا حقيقة وجود او توافر هذه الاستعدادات التى اطمأن الجماهير اليها . . وممثليها تحت القبة . ومن خلال هذا العرض التفصيلى للجلسة المذكورة وشهادة من شهادات عديدة فى هذا . . نستكشف الحقيقة . . ايا كانت سواء خدعنا بها ام خدعنا بها .

ففى هذه الجلسة والتى تحمل رقم الثلاثين من دور الانعقاد الرابع بالفصل التشريعى الاول . وربما اذا عرفنا عدد الوزراء الذين حضروا هذه الجلسة لتبين لنا كم من الحكومات على اهبة الاستعداد والعدة فى هذه الاونة للمعركة المزمع وقوعها بين حين واخر . فقد حضر ثلاثة من الوزراء من ضمن ما يزيد عن خمسة وعشرين وزير وهم الدكتور محمد النبوى المهندس وزير الصحة واحمد حمدى احمد عبيد وزير الدولة للادارة المحلية وشئون مجلس الامة والدكتور عزيز احمد يس وزير الاسكان والمرافق وحضور محمد عبد السلام الزيات الامين العام للمجلس .

كما لابد ان نتعرض ايضا بشىء من الاشارة الى الموقف العربى والذى بدا ايضا تحت القبة فى الاونة . فقد اعلن انور السادات رئيس المجلس حينئذ وصول برقية من رئيس مجلس الامة الكويتى احمد زيد السرحان متضمنة موجزا لجلسة مجلس الامة الكويتى المعقودة يوم السبت ٢٧ مايو عام ١٩٦٧ بشأن ما اتخذته الحكومة من اجراءات وفقا لما استجد من تطورات فى الموقف العربى .

وقد جاء بها ان سمو الشيخ جابر الاحمد الجابر رئيس مجلس الوزراء قد ألقى بيانا فى مستهل الجلسة المذكورة حيث جاء به : بناء على الاجراءات التى اتخذتها الحكومة فى الاسبوع الماضى وابلغتها الى المجلس الموقر فى حينه فقد اتخذت الحكومة الكويتية الاجراءات التالية الاخرى وفقا لما استجد من تطورات فى الموقف العربى الراهن :

أولا : بناء على الرسالة التى حملها سعادة وزير الخارجية من حضرة صاحب السمو امير البلاد المعظم الى اخيه سيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية

العربية المتحدة بعقد اجتماع عاجل لمجلس الدفاع لوضع الترتيبات الخاصة بارسال وحدات من جيشنا الباسل ليساهم فى معركة الشرف جنبا الى جنب مع اخوانه العرب فى حمل السلاح .

وقد اجتمع المجلس ظهر يوم الخميس الماضى وبحث الترتيبات الاولية على ان يستكمل جلسته قبل ظهر اليوم لانهاء الترتيبات الخاصة بسفر القوات الكويتية .

ثانيا : ابلغت الحكومة سعادة وزير الخارجية باستدعاء سفراء الدول الكبرى وابلاغهم بموقف الكويت الحازم وبأن أى عدوان على اى دولة عربية من جانب اى دولة من تلك الدول بالاشتراك مع العصابات الصهيونية فان الحكومة ستقوم بوقف جميع مصالح تلك الدولة فى الكويت .

ويستطرد رئيس مجلس الامة الكويتى فى برقيته قائلا : وقد لاقى هذا البيان التأييد الشامل المطلق من حضرات الاعضاء وعلى أثر ذلك اصدر المجلس القرارات التالية :

أولا : ارسال برقيات شكر وتقدير الى برلمانات الدول الشرقية والاسيوية والافريقية وغيرها التى اعلنت تأييدها ومساندتها للعرب فى موقفهم الحاضر ازاء العصابات الصهيونية .

ثانيا : ارسال برقيات استنكار واحتجاج الى برلمانات الدول التى عملت او تعمل على مساندة العصابات الصهيونية الغاصبة فى تصرفاتها الجائرة تجاه الدول العربية فى موقفها الحاضر ازاء حقوقها المشروعة فى تحرير الوطن السليب .

ثالثا : ارسال برقية استنكار واحتجاج الى تصريحات الرئيس جونسون التى يساند بها العصابات الصهيونية فى تصرفاتها الجائرة ومناقضة لحقوق العرب المشروعة بالاشراف على الملاحة فى خليج العقبة .

رابعا : مناشدة الجارة المسلمة الصديقة ايران ان تقف الى جانب الدول العربية

فى موقفها الحق العدل باسترداد الوطن العربى السليب وبذل المساعى لديها لكى توقف تزويد العصابات الصهيونية بالبترول .

ثم تلى رئيس المجلس برقية من صبرى حمادة رئيس مجلس النواب اللبنانى متضمنة نص قرار مجلس النواب اللبنانى بشأن الموقف الحاضر فى جلسته التاريخية يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ فكان نص القرار هو :

ان مجلس النواب اللبنانى بعد ان استمع الى بيانات الحكومة بشأن الموقف الناشىء على حدود سوريا والجمهورية العربية المتحدة عن التهديد بالعدوان الذى اعلنته اصوات العدو الغاصب فى الارض العربية الفلسطينية المحتلة .

وبعد موافقته على التدابير الاولية التى اتخذتها الحكومة اللبنانية حسبما تقتضيه الظروف الملائمة وايمانا بعدالة القضية الفلسطينية وتنفيذا للواجب الوطنى المقدس وانطلاقا من ان المعركة مع العدو المشترك اليوم هى معركة مصيرية بالنسبة الى البلاد العربية وفى طليعتها لبنان :

أولا : يطلب من الحكومة ان تعبىء اقصى الطاقات الحكومية والشعبية لتوفر جميع الامكانيات والاسباب التى من شأنها تمكين جيش لبنان من القيام بدورا كاملا فعالا كما يمليه الواجب الوطنى وايمان لبنان بعدالة قضية فلسطين .

ثانيا : ويؤيد الشقيقتين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية فى موقفهما ضد العدو المشترك تأييدا مطلقا معلنا تصميمه على القيام بواجبه فى محاربة العدو المشترك بكل ما يملك من قوى وطاقات كما يؤيد كل دولة عربية تتعرض للعدوان .

ثالثا : ويكرر ان وجود هذا العدو على ارض فلسطين العزيزة هو بالاضافة الى كونه عدوانا صارخا على حق الشعب الفلسطينى الشقيق واغتصابها لابد من ازالته وتهديد دائم للامن فى المنطقة وتهديد للسلام العالمى .

رابعا : يفوض الحكومة باتخاذ كافة التدابير العسكرية التى من شأنها جعل الجبهة العربية متماسكة تجاه كل عدوان وحسب ما تقتضيه ظروف الحرب .

وان مجلس النواب فى هذا كله يعبر عن رأى الشعب اللبنانى الذى يؤيد جيشه المتأهب ويقف وراءه صفا واحدا متراصا مستعدا معه لكل بذل وتضحية دفاعا عن الوطن وفى سبيل نصرة الحق على ارض فلسطين الشقيق . عاش لبنان .

وصفق ايضا الاعضاء بحرارة اعجابا بهذا التضامن العربى ثم تحدث العضو حامد محمد عبد اللطيف قائلا : ونحن اذ نشكر للبلاد الصديقة من الشعوب العربية تآزرها وتلاحمها واستعدادها لخوض المعركة بشرف وايمان جنبا الى جنب مع الجندي المصرى نقول ان هذا تعزيز للتاريخ والروابط التى تربطنا بالامة العربية جمعاء .

ويلاحظ فى هذه الكلمة ان يفرق بين بلاد عربية صديقة واخرى غير صديقة . وان كان قد سبق واتهم الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية ـ كدولة بترولية ـ بالخيانة فهذا معناه انها ليست صديقة اما دولة الكويت كدولة بترولية ايضا فهى بلد عربيّة صديق ، وقد اكد العضو هذا التفريق فقال : وان ذكر الكويت للبترول واهميته فى المعركة لهو عنصر اساسى للدخول فى هذه المعركة وضمان للنصر الاكيد فلقد كان هذا الاحساس ملهما به قائدنا جمال عبد الناصر عندما خط بقلمه فلسفة الثورة وقال « ان البترول الذى تحصل عليه كافة البلاد من الشرق الاوسط هو الذى يحرك الطائرة والمدفع والغواصة وهو بذلك اذا تخلف عن هذه الآلات فانها تصبح حديدا يعلوها الصدأ على مر الزمان دون حركة او حيوية » ثم استطرد قائلا : ان هذا الالهام من القائد المناضل جمال عبد الناصر قد بدا اليوم وظهر للعيان ان البترول هو المادة الاستراتيجية الاولى فى هذه المعركة وانه دون خوض المعركة البترولية لا يمكن التلاحم وتحقيق النصر فمعركة البترول ينبغى ان تكون فى طابعة معارك النضال العربى .

واما عن تضامن الاردن فقد اعلن العضو محمد كامل عبد الحميد : لما كان اجتماعنا هذا هو اول اجتماع لنا بعد توقيع اتفاقية الدفاع المشترك من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية ونظرا لان مجلس النواب والاعيان فى الاردن قد صدقا على هذه الاتفاقية على الفور واجابوا بالاجماع لوضعها موضع التنفيذ العاجل ولما كانت هذه الاتفاقية قد حققت بالفعل وحدة العمل ووحدة الصف من اجل وحدة الهدف التى نرجوها جميعا لذلك اقترح ان يبعث المجلس ببرقية تهنئة واعجاب لهذين المجلسين . فوافق المجلس بالاجماع على ذلك وسط تصفيق ليس حادا .

اما عن الموقف الليبي واهميتها ترجع لعاملين اولهما وجود قاعدة انجليزية واخرى امريكية وثانيهما انها دولة بترولية . فقد تحدث بشأنها عضوين وهما محمد زين العابدين على عطية وحسن حافظ .

اما العضو الاول فقد وقف قائلا : بالامس خرج الشعب الليبي عقب صلاة الجمعة عن بكرة ابيه يشد عضدنا وينادى بأن ليبيا يجب أن تلتحم فى المعركة مع شقيقاتها .

اننا نعرف الظروف العصيبة التى تحيط بليبيا بسبب قيام قواعد العدوان الاجرامى التابعة لامريكا وبريطانيا فى هذا البلد .

اننا بعد ان سمعنا زئير الشعب الليبي نريد ان نعرف من السلطات الحاكمة فى ليبيا مدى ما تستطيع ان تفعله هذه السلطات لاسكات واخراس هذه القواعد التى ما كان يجوز بأى حال من الاحوال كما سمعنا ان تخرج منها طلقة واحدة او قطرة بترول او طائرة او أى شيء يصوب الى صدر الامة العربية وما كان يجوز بأى حال من الاحوال ان يخرج من ارض عربية اى شيء يصوب الى صدورنا فى المعركة . . نريد أن نعرف من الحكومة الليبية بعد ان سمعنا هذا الهدير والزئير لشعب ليبيا وبعد ان سمعناه ينادى بالالتحام وخوض المعركة .

ثم استطرد فى نفس الخط متسائلاً فقال : نريد ان نعرف نحن ممثلي الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة وقد ارتفعنا الى مستوى امة عربية واحدة فالتحمت معنا جبهة الاردن بطول ٦٠٠ كيلومتر واصبحت لنا قدم فى الامة العربية وتوشك الاخرى ان تدخل الأرض المقدسة المغتصبة نريد ان نعرف رأى السلطات الحاكمة فى ليبيا وبعد ان تفجر البترول بغزارة فى هذه البلاد وانا لا ندرى اكان تدفق البترول فى هذه البلاد من قبيل حسن الحظ ام سوئه ذلك لان اعين القوات المعادية لنا اصبحت مسلطة على هذا البترول يودون استخدامه بديلا عن بترول تلك البلاد العربية المنتجة له والتى رفعت راية الحرية واعلنت التأهب لمعركة الحرية داخل الاراضى العربية . ثم تهدأ انفاسه وهو يقول : ما أردته على وجه اليقين ثم أريد ان تعرف بعد ذلك ما هى القرارات وما هو الرأى وما هى التوصيات وما هى الافكار التى يجب ان نتخذها ضد هذه القوات الغاشمة ضد اولئك الذين شنوا علينا الحملة وتبرعوا

بمعادتنا وانضموا الى الحملة الظالمة ضدنا فى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

وعادت نبرة الحماس مرة اخرى لصوته فصاح قائلا : يجب ان نتخذ القرارات ومن التوصيات ومن العمل الحاسم الجرىء داخل هذا المجلس ضد هؤلاء الفجرة الذين بادروا بالعدوان والخصومة وسارعوا الى اقتحام معركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل الى جانب عدو يقتطع جزء من جسد الامة العربية اصبح كسرطان مقيم مخيف فى جسد هذه الامة العربية وانه ليس من المستغرب ان يتململ جسد الامة العربية وان يتحرك بشدة ليستأصل هذا السرطان الذى اقتحم هذا الجسد . انهم يريدون منع الجراح من ان يستأصل هذا الوباء .

نريد ان نعرف ماذا نحن فاعلون الان ؟

نريد ان نتخذ قرارات ثورية باسم الشعب وباسم ممثلى الشعب فى جميع برلمانات الامة العربية ضد اولئك الذين يواصلون العدوان والذين وقعوا بالامس وثيقة للعدوان وخرجوا يعرضونها على الدول البحرية .

وقد لاحظ رئيس المجلس حماسه فقال بهدوء : ارى الا يأخذنا الحماس وقد فوضنا الامر للقيادة السياسية ومنحناها التأييد الكامل فى ان تتخذ فى حرية ومرونة كاملتين جميع القرارات اللازمة لمواجهة كل ظرف وهى والحمد لله قد أعدت لكل احتمال عدته .

وعند هذه العبارة صفق الاعضاء تصفيقا حادا .

ثم استدرك قائلا : وفيما يتعلق بموقف الحكومة الليبية هل توافقون حضراتكم على ان نرسل بهذه التساؤلات للبرلمان الليبى ؟

وافق المجلس على ذلك بالاجماع وسط تصفيق حاد .

ولكن يبدو ان هذا لم يشفى طمأنينة احد الاعضاء حيث بدا متوجسا من الموقف الليبى فعندما جاء دوره فى الحديث قال العضو حسن حافظ : ما أريد ان اتناوله فى

كلمتى هو موقف ليبيا . ان الجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) تجاور ليبيا وتشترك معها فى حدود طويلة ومتسعة ونحن نعرف كيد العدو وليس من شيمتنا ان نأمن غدره لذلك ارى ان تتضمن برقيتنا الى اخواننا فى المجلس النيابى الليبى هذه الاستفسارات التى سأذكرها حتى يتعاون معنا الاشقاء هناك فى درء مانراه خطرا على قوميتنا وعروبتنا .

أولا : ما هى الضمانات التى حصلت عليها الشقيقة ليبيا حتى لا تستخدم ارضها العربية قاعدة للعدوان على العرب ؟

ثانيا : ما الذى يضمن ان القاعدة الامريكية فى ليبيا لا تستخدم ضد الجمهورية العربية المتحدة وضد الموقف العربى فى الحاضر او فى المستقبل ؟

ثالثا : يدين اليهود بالولاء لاسرائيل ولا يشعرون بأية عاطفة نحو البلد الذى نشأوا فيه ومهمتهم ومنحتهم جنسيه فما هى الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الليبية لتحول بين يهود ليبيا والتعاون مع اسرائيل ؟

رابعا : ما الذى يضمن للحكومة الليبية نفسها اذا ما جد الجد الا تبادر قوات الاستعمار الغادرة الى الاستيلاء على ابار البترول ووضعها تحت يدها فتفاجىء بذلك لليبيا والدول العربية جميعا وتستولى بهذا على بترول العرب لتحارب به العرب والعروبة ؟!

الاجابة على هذه الاستفسارات امر اراه ضروريا لهذا فاننى ارجو من السادة اعضاء مجلس الامة الموافقة على ان تتضمن البرقية المزمع ارسالها الى المجلس الليبى الموقر هذه الاستفسارات .

وهنا اعلن رئيس الجلسة حيث تولى رئاستها المهندس سيد مرعى قائلا : لقد سبق ان وافق المجلس على ارسال تساؤلات بخصوص موقف الحكومة الليبية الى البرلمان الليبى وأرى انه ليس ثمة ما يمنع من ضم تساؤلات الزميل حسن حافظ الى تلك التساؤلات التى أبديت فى هذه الشأن فهل توافقون على ذلك ؟

فوافق المجلس .

وكانت لجنة الشئون العربية والعلاقات الخارجية والدفاع الوطنى برئاسة المهندس سيد مرعى قد اعدت تقريرا ثانيا عن تطورات الموقف فى المنطقة العربية بناء على التكليف السابق من المجلس عندما قرر ذلك .

فوقف سيد مرعى يتلو بيان لجنته فقال :

ما كادت الجمهورية العربية المتحدة تبادر الى اتخاذ الاجراءات السياسية والعسكرية التى يمليها واجبها الوطنى والقومى عليها ويفرضه عليها الحفاظ على سيادتها على أراضيها ومياهها الاقليمية وحقها المشروع فى تأمين سلامتها وسلامة الوطن العربى من العدوان الذى تبيته اسرائيل والدول الضالعة معها حتى طار صواب الاستعمار واسرائيل وحماتها . . كيف تنتهى مهمة قوة الطوارىء الدولية بطلب من الجمهورية العربية المتحدة ؟ وهكذا شنت الدوائر الاستعمارية حملة مسعورة على السكرتير العام للامم المتحدة اوثانت . كيف لا يفرض الامر على الامم المتحدة ؟

وهم فى هذا ينكرون على مصر حقها الذى لا ينازع فيه فى سحب القوة التى وجدت بارادتها .

وينكرون على السكرتير العام حقه عندما استجاب بنزاهته وشرف لطلبها تأسيسا على ان وجود القوة كان بالاتفاق بين السكرتير العام الراحل همرشلد والجمهورية العربية المتحدة . واعلنت الجمهورية العربية المتحدة سيادتها الكاملة على مضيق تيران وعودة الاوضاع فيه الى ما كانت عليه قبل العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وكان الاجماع العربى قويا ورائعا على التصدى للضغوط والمؤامرات الاستعمارية . كل هذا فاجأ الاستعماريين وكشف على زيف حساباتهم مما زاد ضراوة الحملة المسعورة من اسرائيل وحماتها وتوالت التصريحات المحمومة من جانب المسئولين فى الولايات المتحدة الامريكية وتصاريح اعضاء مجلس الشيوخ والنواب فى الكونجرس الامريكى من عملاء اسرائيل ومأجوريها وترددت التصريحات « بأن اسرائيل اهم لامريكا من فيتنام » .

وعند هذا التصريح الاخير الذى اعلنه سيد مرعى . نرى انه يتعارض مع واقع الامور والمنطقة .

فأولا ليس لدى اسرائيل اى امكانية للضغط على أى عضو بالكونجرس بصفة مباشرة انما الضغط يأتى من داخل الولايات المتحدة الامريكية أى من الجاليات اليهودية والصهيونية بنفوذها الكبير بالولايات المتحدة وما لديها من امكانيات للتأثير على صانع القرار السياسى هناك . وعلى ذلك فالضغط بشكل سياسى معلن ـ يبدو انه يأتى من اسرائيل حفاظ على الكرامة الامريكية بأن ليس هناك نفوذ داخلى للجاليات المذكورة مؤثر على القرار .

وثانيا : ان اسرائيل كمصدر توتر وقلق مزمن بمنطقة الشرق الاوسط هى أداة امريكية وليس العكس كما يبدو للبعض وحيث ان اسرائيل تحقق اهداف استراتيجية امريكية بالمنطقة كتهديد دول البترول واستنزاف موارد واقتصاد دول أخرى بالتلويح بالعدوان لها مما يؤدى بهذه الدول الى المسارعة فى شراء السلاح والذى يأتى بدوره من الولايات المتحدة أو دول الغرب الحليفة او مصادر أخرى .

وثالثا : كان من الطبيعى ان يردد هؤلاء هذا التصريح حيث ان مصالحهم بمنطقة الشرق الاوسط اكثر اهمية وحيوية وليس فى فيتنام . وبالطبع فان فهم الامر الواقع صحيحا يرتب خطوات واجراءات سليمة فى الاتجاه الصواب للقضية .

ثم نعود للبيان الذى كان يتلوه المهندس سيد مرعى والذى استطرد قائلا : وسارع مجلس العموم البريطانى الذى أصبح ولاشىء الأ ترديد الصوت لسيدة بلاده امريكا وأداة تحركه الصهيونية والاحتكارات العالمية الى المشاركة فى هذه الجملة المسعورة . . وتحركت الاصوات التى طواها النسيان ولطخها عار المؤامرة الخسيسة على شعبنا فى عام ١٩٥٦ بعد ان توارت عن الانظار خجلا وعارا . . امثال انتونى ايدن وسلوين لويد وهيث وغيرهم ينفثون احقادهم . . واحقاد فشلهم الذريع وقد هيأ لهم خيالهم المحموم ان الفرصة واتتهم مرة أخرى ليردوا عن انفسهم عار الفشل . وبدأنا نسمع من يقول منهم : ان اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية « عمل عدوانى » ثم رأينا اسرائيل تطالب بعمل حاسم وسريع لان الزمن ليس فى صالحها .

ولجأت الدول الاستعمارية الى مجلس الامن وانعقد المجلس ( بناءا على طلب كندا والدانمارك ) لعله يجد لها سندا للتصرف العدوانى تحت اسم المنظمة الدولية . واجتمع المجلس وانتهى اجتماعه كما بدأ بخيبة امل وفشل ذريع .

ذلك لانهم نسوا أن هذا حق الجمهورية العربية المتحدة الطبيعى فى سيادتها على مياهها الاقليمية وان القوانين الدولية تؤكد هذه السيادة وان مضيق تيران لا يدخل فى نطاق اتفاقية جنيف . فليس مضيقا دوليا . ولم توقع مصر على هذه الاتفاقية . ونسوا كذلك ان استخدام اسرائيل لهذا الخليج انما كان فى اعقاب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وعلى أساس سياسة الامر الواقع الذى فرضها العدوان الثلاثى الآثم على مصر وان العدوان لا يرتب حقا كما ان الاجراءات التى اتخذتها مصر انما هى عودة طبيعية ومشروعة لما كان عليه الامر قبل العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ .

ووضح انحياز امريكا الكامل لاسرائيل وراحت تجر وراءها كندا وبريطانيا التى لم تتعظ بدرس السويس بعد ان تكشفت أسرارها .

وراحت امريكا تتحدث عن ضبط النفس وتطالب بالتهدئة فى الوقت الذى تستعرض فيه هى وبعض القوى الغربية قوتها وتحشد اساطيلها ويستمر الادلاء بالتصريحات الاستفزازية .

فقد ابحرت فجر أمس الاول ( اول يونيه ) حاملة الطائرات الامريكية ( انتربيد ) قناة السويس من بور سعيد الى البحر الاحمر وتجوب البحر الاحمر الان حاملة الطائرات الانجليزية ( هرميس ) بناء على تعليمات من لندن . ويتحدث قائد الاسطول الامريكى عن انتظار تعليمات من الرئيس جونسون الذى يقود حملة الضغط العسكرى والاقتصادى والسياسى والنفسى ضدنا ويطير جونسون الى كندا ثم يسافر اليها هارولد ويلسون رئيس وزراء انجلترا ليجتمع بمستر بيرسون رئيس وزراء كندا ويعود الى الولايات المتحدة والهدف من وراء هذا كله هو خلق جو من الافتعال يخدم العدوان ويمهد الطريق لتدخل عدوانى جديد وقد كملت خيوط المؤامرة بالامس واعلنت امريكا وبريطانيا واسرائيل عن توقيعها على ما سمى « اعلانا دوليا » مع محاولة للتأثير على الدول المشتركة فى هيئة الملاحة الدولية للانضمام لها بدعوى بالقيام باجراء مشترك لتأييد حرية الملاحة فى خليج العقبة .

انه مظهر من مظاهر القرصنة فى القرن العشرين وأسلوب يعيد الى الذاكرة ما كان يسمى « بدبلوماسية البوارج »

والشعب العربى فى الجمهورية العربية المتحدة ومعه الشعب العربى كله لن يقبل ان يسلم فى سيادته بل سيعتبر اى محاولة من جانب الولايات المتحدة وانجلترا والدول التى تقبل التوقيع على مثل هذا الاعلان المعادى للجمهورية العربية المتحدة ولسيادتها ـ لفتح خليج العقبة بالقوة امام الملاحة الاسرائيلية او الملاحة التى تخدم اسرائيل فى الاغراض والاستراتيجية ـ عملا يشكل عدوانا مباشرا وستباشر الجمهورية العربية المتحدة فى مواجهة هذا العدوان السافر استخدام كل حقوق الدفاع عن النفس .

ان هذه الاعمال التى تقوم بها الامبريالية ليست فى صالح السلام ولا فى صالح الامن الدولى ولا فى صالح العلاقات الدولية ولا التجارة الدولية ولكنها تكون للعدوان ومحاولة للابقاء على الطبيعة العدوانية والتوسعية لاسرائيل ركيزة الاستعمار والامبريالية فى المنطقة العربية .

وكان الاجدر بالولايات المتحدة والدول الغربية التى تدور فى فلكها والتى تتباكى اليوم على العدوان ان تحاسب ربيبتها اسرائيل على سجل عدوانها المستعمر منذ خلقتها خصبا فى قلب الوطن العربى على اشلاء الشعب الفلسطينى فليس موضوع شرم الشيخ او سيادتنا على خليج العقبة ـ وهو حق الانتزاع فيه ـ الا عارضا من عوارض المرض المزمن الذى زرعته الولايات المتحدة والاستعمار والصهيونية فى قلب وطننا العربى .

فالقضية هى قضية فلسطين . قضية شعب اخرج من وطنه وسلب ارضه وحيل بينه وبين العودة وهى حق . . حقه المشروع الذى اعترفت به المنظمة الدولية فى عديد من قراراتها .

فهل اعترفت الدول الكبرى التى تمارس القرصنة فى القرن العشرين بمليون شريد.او بحقوقهم المشروعة او بقرار واحد من قرارات الامم المتحدة ؟

ان الشعب العربى قد حانت فرصته ليثأر لشهداء معاركه فى الصبحة وفى غزة وفى الضفة الغربية وفى التوافيق والسموع يريد ان يدحر العدوان وان ينهى هذا الموضوع البغيض فما عاد يحتمل ان يرى الغاصب يتجاسر على الارض المقدسة

واهلها الشرفاء وقد آن الاوان للعودة الظافرة واليوم تتجمع ألوية جيوشه من كل بلد عربى على ارض المعركة فى شرم الشيخ وعلى الخطوط الامامية فى روح معنوية عالية ايمانا بالمصير المشترك ووحدة الامة العربية وتأمين سلامتها ومثلها القومية بمظاهرة تأييد العالم وشعوبه والدول الاشتراكية والصديقة .

فأى مظهر للوحدة الكبرى اعظم وأروع من هذا ؟

لقد استردت الارادة العربية فى عشرة ايام ما اجهدوا انفسهم فى العمل من اجله عشر سنوات واصبح على الاستعمار ان يدرك ان العرب اليوم غيرهم بالامس . انهم فى عام ١٩٦٧ غيرهم فى عام ١٩٤٨ يوم نكبوا فى املهم الكبير امام عصابات من شذاذ الافاق ولن يعيد التاريخ نفسه كما يتوهم الاستعمار .

فشعبنا قد تحمل المسئولية التاريخية وضعها القدر امامه فى عنقه فمضى بها فى شرف واخلاص وحاول المستعمرون الضغط عليه ففشلوا وحملوا السلاح ضده فانهزموا وحاربوه فى لقمة الخبز ففضل كرامته على آلاف الاطنان من القمح ولوحوا له بالمال ليتخلى عن مبادئه فما زاده ذلك الا تمسكا بمبادئه وتصميما على مواقفه السياسية فى تأييد كل كفاح شريف وبلغ بهذا الضغط فى الاونة الحالية ان وصل الى المؤسسات الدولية كما رأينا بالامس فى تصرف صندوق النقد الدولى فبعد ان وافق على سحب مبلغ من حصتنا الامريكية والاستعمار وهو فى هذا لم يغير طبيعته ومخططه او اهدافه وعادت الحرب النفسية تردد اكاذيبها فى الادعاء باستخدام القوات العربية ( المصرية ) للغاز فى المعارك باليمن معارك كاذبة موهومة دبرها الاستعمار وعملاؤه وهم يعلمون اوجه الافتراء فيها .

ان شعبنا اليوم أشد عزما واكثر صلابة فى وجه كل الضغوط الاقتصادية والعسكرية لقد بنى الاستعمار اوهامه وخططه على ما بدا على آفاق الامة العربية من اختلاف فى الرأى وما درى ان الدم العربى يجرى فى عروقنا جميعا وحين جد الجد وجدت الامة العربية ذاتها فلم تذهب بها الفرقة ولم يبددها الخلاف بل توحدت كلمتها ووجدت الشعب الاردنى البطل يأخذ مكانه الى جانب الجيش العراقى والجزائرى والسورى والمصرى والسودانى والكويتى .

وهنا صفق الاعضاء تصفيقا حادا تحية لهذه الجيوش العربية .

ثم استطرد من خلال التصفيق قائلا : ليكونوا جميعا القوى الضاربة التى تطحن العدوان المتمثل فى اسرائيل فما كاد احتمال العدوان تبدو بوادره حتى اخذ الشعب الاردنى ممثلا فى مليكه المبادأة لعقد اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والاردن فى ٣٠ مايو ١٩٦٧ ودب فى اسرائيل وحماتهاالفزع والرعب من هول المفاجأة حتى رأينا تعليقات واشنطون ولندن تتحدث عن نتائجها فتقول . لقد قلبت خططنا رأسا على عقب .

لقد ارتفع العرب بذلك الى مستوى الواجب ومتطلبات المعركة شرفا واصالة ونضالا وهكذا يكون الرجال حينما تدعوهم المواقف لحمل المسئولية ينسون كل شىء الا كرامتهم وشرف بلادهم واذا كانت قوى العدوان تملك وسائل الضغط فان الشعب العربى فى كل الوطن العربى بيده وسائل ضغط اكثر اثرا واعظم فاعلية .

وان اللجنة لعلى ثقة من ان أى محاولة من جانب الولايات المتحدة اول الدول الضالعة معها والمنحازة الى اسرائيل لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه بعد عام ١٩٥٦ وان اى مبادرة تصدر عنها لاستخدام القوة للقيام بفتح خليج العقبة سيرد عليها ليس من الشعب العربى فى الجمهورية العربية المتحدة وحده بل ومن الشعب العربى فى كل مكان من الوطن العربى . فأن مائة مليون عربى يتجهون الان بقلوبهم وارواحهم الى القاهرة قلب العروبة النابض وقلعتها الرابضة وقد تأكد اليوم ان المعركة تفرضها قوة العدوان علينا وهى معركة شاملة وان الرد عليها سيكون مسئولية كل عربى على ارض عربية .

وان اللجنة لتشيد بالدور الذى تقفه الدولة الاشتراكية والمتحررة والتقدمية كما تشيد بروح الادراك والواقعية التى ظهرت من جانب فرنسا من موقفنا العادل وحقنا المشروع فى سيادتنا على ارضنا ومياهنا وفى دفاعنا عن هذه السيادة امام كل صور العدوان وان الرأى العام العالمى قادر اليوم على ان يهدم العدوان وعلى ان يوقف سياسة التهديد باستخدام القوة وسياسة الامر الواقع التى تفرضها القوى الاستعمارية الكبرى على الدول المتحررة متجاهلة حقوقها المشروعة .

وفور الانتهاء من هذا البيان بدأ الاعضاء يتحدثون . فكان اولهم حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب فيما بعد فى عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٥ حيث تحدث عن التاريخ العربى الاسلامى وانتصارات العرب على الاعداء ثم استدرك قائلا : ولا أود الاطالة فى هذا اذ يكفى ان أشير الى ان الامة العربية استطاعت ان تنتصر على الدول المعتدية الثلاث فى موقعة عربية خالدة هى موقعة بور سعيد سنة ١٩٥٦ بقيادة البطل العربى جمال عبد الناصر ولكنه استدرك أيضا بقوله .

ان جماهير شعبنا واعية ليست فى حاجة الى تعبئة او الى توعية فهى التى تعبئنا وهى التى تقوم بكل دورها . ان جماهير شعبنا تؤمن بحقيقة معينة تؤمن بأن الاستعمار يحاول ان يسيطر على ثرواتها ويحاول ان يتحكم فى مقدراتها كما يحاول ان يتحكم فى مصيرها وسبيله الى ذلك تمزيق حقها وتفتيت وحدتها وله فى ذلك وسائل عديدة : اعتداء مسلح . خيانة احلاف وكل هذه الوسائل اتخذ على رأسها اداته وركيزته اسرائيل .

ان الجماهير العربية تؤمن كذلك بان اسرائيل ما اقامها الاستعمار الا لتكون ركيزة لعدوانه وقاعدة لسيطرته وقد اوضح الميثاق ذلك . وقد ذكر جزء من الميثاق الوطنى الذى كان قد اصدره الرئيس جمال عبد الناصر فى عام ١٩٦٢ وقد عرف عن حافظ بدوى انه كان يحفظه عن ظهر قلب .

ثم تحدث العضو محمد سعيد توفيق الشال وقد تناول الموقف الانجليزى بصفة خاصة وسيبدو فى كلمته دواعى هذا التناول حيث قال : مازال الاستعمار يعيش فى القرن التاسع عشر وقد حاول ان يجرب حظه سنة ١٩٥٦ ولكنه فقد ما كان له من صفة بعد ان لقناه درسا قاسيا وايقظناه من غفلته وعلمناه كيف يعيش فى القرن العشرين . ومن العجب ان الانجليز بصفة عامة والمحافظين بصفة خاصة يتعظوا بالدروس السابقة والهزائم المتكررة التى لحقت بسياستهم الخرقاء فى الشرق الاوسط تلك السياسة القائمة على القوة أو التهديد باستخدام القوة .

فمنذ ايام وعلى وجه التحديد فى ٢٨ مايو الماضى نشرت صحيفة الصنداى تليجراف مقالا بقلم سلوين لويد انكم لتذكرونه فهو وزير خارجية انجلترا الفاشل اثناء العدوان على السويس عام ١٩٥٦ والذى ابعده حزبه اخيرا من حكومة الظل

ماذا يقول هذا الرجل الفاشل فى مقاله انه يحث الولايات المتحدة وانجلترا وغيرها من الدول البحرية على ان تعلن بشجاعة عزمها على تأكيد حرية مرور السفن فى خليج العقبة ايا كانت وجهتها وايا كانت شحنتها ثم يضيف انه لا مناص من استخدام القوة لممارسة هذا الحق اذا كانت ممارسته موضع نزاع ثم لم يلبث ان تحدث بعده رئيسه السابق « انتونى ايدن » ذلك الرجل الذى كانت معركة السويس بمثابة مسمار فى نعش حياتـه السياسية الفاشلة لقد تحدث هذا الرجل فى مجلس اللوردات مطالبا باستخدام القوة ضد الجمهورية العربية المتحدة لتأكيد ان خليج العقبة ممر مائى دولى .

ثم اتجه بحديثه ايضا عن الانجليز ولكن بصورة مختلفة فقال : ولكن مازال من حسن الحظ من بين الانجليز من يغلب عليه التعقل وروح الانصاف والرغبة الاكيدة فى حفظ السلام امثال « انتونى نانتج » ذلك الوزير البريطانى السابق الذى استقال من حكـومـة المحـافـظين ايام العدوان الثلاثى احتجاجا منه على سياسة حكومته الفاشلة ، هذا الرجل نشر منذ ايام مقالا فى صحيفة الصنداى تايمز بعنوان : « لا تنحازوا الى اى جانب » وقد عاب فيه على انجلترا سيرها فى ركاب امريكا وترديد مطالبها بان خليج العقبة ممر مائى دولى يحق لسفن جميع الدول المرور فيه ثم حث الاطراف المعنية على التفاوض برئاسة السكرتير العام للامم المتحدة على ان تسهم فى هذا السبيل بعض الدول التى لم تظهر انحياز الى أحد الجانبين مثل فرنسا وان كان كل منهما قد جانبه الصواب حيث ان فرنسا كانت بؤرة تدبير ذلك العدوان .

ثم تساءل واجاب ايضا فقال : ماذا تقول لايدن ووسلوين لويد ومن هم على شاكلتهما ؟

ان ايدن وسلوين لويد وامثالهما من الحاقدين يتووهمون ان فى مقدورهم ان يعيدوا عقارب الساعة الى الوراء وفاتهم ان التاريخ لن يعيد نفسه وامامهم الدرس الماثل من معـركة السويس ان صورة هذه المعركة مازالت ماثلة للاذهان وفضائحهم مازالت تزكم الانوف واذا لم يكونوا قد وعوا هذا الدرس فليجربوا . وسيلقنهم الشعب العربى فى هذه المرة ـ ومعه كل الشعوب الحرة والمحبة للسلام . ورسالتى لهم انها الضربة التى لن تقوم لهم من بعدها قائمة وسيؤل من بعدها الستار على اكبر مسرحية يشهدها

العالم مسرحية تطوى فى معناها خسة ونذالة وحقدا نعم سيسدل الستار على الاستعمار وسيسدل الستار على تدمير اسرائيل .

وبحماس شديد صاح قائلا : فالى الامام يا شعب الجمهورية العربية المتحدةخلف رئيسكم جمال عبد الناصر . . فصفق المجلس تصفيقا حادا ومن خلال هذا استطرد صائحا : الى العلا الى الكرامة الى العزة غير مكترثين بما يقولون ولا مصغين ولنقاتلهم وان النصر لنا لاننا ندافع عن حق وهم يدافعون عن باطل اذنابا للاستعمار ودعاة لاحقر مذهب للصهيونية سيسير الشعب العربى سيسير العالم الحر كله وراءه مبادىء رئيسنا المحبوب حتى نقهرهم جميعا واننا لقادرون عليهم ان شاء الله وسنعلمهم درسا لن ينسوه طوال حياتهم .

ثم تحدث العضو احمد القصبى مشيرا الى ان الامر كثر حوله الكلام وهذا غير صحيح بالنسبة للموقف العصيب والخطير وان كان يرى انه لابد ان يكون الامر واضحا متناقض بين ما نادى به وما اعلنه قائلا : ان كل مواطن يشعر اليوم شعورا داخليا ان كثرة الكلام تنقص من هيبة الموقف وفى تقديرى ان اهم ما يعنى المواطن العربى وضوح القضية والقضية قد وضحت وضوحا لا يحتمل معه أى مجال للشك .

واذا كانت الدول الاستعمارية تبرر وجود اسرائيل باعتبارات ايا كانت هذه الاعتبارات فنحن جميعا نقدر بل ونوقن ان هذه الاعتبارات لا تستند الى حق ولا تستند الى أى سند قانونى .

ادعت اسرائيل وزعمت انها لا تهاجم فاننا نقول لها ان مجرد وجودك فى هذه المنطقة ولو لم يصدر عنك عدوان هو فى حد ذاته جريمة بل وجريمة مستمرة وان كل يوم يمر على هذه الدولة المزعومة فى هذه المنطقة انما هو يمثل عدوانا مستمرا حتى ولو لم يحدث منها عدوان مادى تتحرك من خلفه .

ان اهم ما يعنينا هو وضوح هذه القضية وعندما بدأت اسرائيل تكشر عن انيابها معتقدة اننا مشغولون فى الحركات التحررية فى اليمن او غيرها اذا بالقيادة السياسية الواعية تلقنهم درسا واذا بهذه القيادة تمسك بزمام الموقف تماما منذ ١٤ مايو الماضى

وهكذا رأينا جميعا ان كل القرارات التى اصدرتها قيادتنا وما ترتب عليها من نتائج ان دلت على شىء فانها تدل على ان تلك القيادة تسيطر على الموقف سيطرة كاملة .

ان القضية لا تمس الجمهورية العربية وحدها بل هى قضية العالم العربى كله ومطلوب منا ومن جماهير الوطن العربى ان تتابع دائما ما تصدره القيادة السياسية من قرارات ولتبادر جميعا الى تنفيذ هذه القرارات فهذه القيادة بما منحها الله من قوة وبما اوتيت من امكانيات واتصالات سريعة قد اصبح فى يدها مفتاح الموقف . فعلينا جميعا ان نكون وراء تلك القيادة كالمصلين وراء الامام وسيعلم العالم كله يوم يجد الجد اننا قوم يقلون عند الطمع ويكثرون عند الفزع .

اما صبرى القاضى فأيضا تناول الموقف الانجليزى كما سبق ان تناوله زميله سعيد توفيق الشال حيث قال : لا يسعنى فى هذا الموقف والدول الغربية تحاول ان تضم الى جانبها بعض اصوات الدول البحرية مدعية ان خليج العقبة ممر مائى دولى - لا يسعنى الا ان اذكر انجلترا نفسها بواقعة السفينة البريطانية « امبايرروتس » التى حجزت فى خليج العقبة عام ١٩٥١ وتولت حراستها قوة مسلحة مصرية ثم اعطى لها الاذن بالمرور بعد تفتيشها وذلك بعد ان تم اتصال من السفير البريطانى بالقاهرة بوزير الخارجية يقول له ما معناه - اذ ليس معى النص كاملا - انه قد خول من جانب حكومة المملكة المتحدة ان يبلغ سعادته ان انجلترا تحترم السيادة المصرية على المياه الاقليمية وان كانت ترجو الموافقة على ان السفن الانجليزية التى يتم تفتيشها فى مينائى الادبية او السويس تقوم السلطات المصرية باخطار سلطات التفتيش فى مضايق تيران وخليج العقبة بانه قد تم تفتيشها ومن ثم لا يعاد تفتيشها مرة ثانية .

ان هذا الخطاب البسيط فى كلماته يحمل بين طياته اعتراف من انجلترا بسيادة مصر على خليج العقبة وعلى مياهها الاقليمية واذا بها تزعم اليوم ان خليج العقبة ممر مائى دولى وهى التى سبق تفتيشها عند مرورها فى قناة السويس لقد أردت ان اذكر هذا حتى تعود انجلترا الى خطابها المشار اليه والواضح منه اعترافها بحق مصر وسلطاتها فى تفتيش السفن التى تمر بمضايق تيران وخليج العقبة .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فانه عندما انسحبت قوات اسرائيل عام ١٩٥٧ طلب ممثل اسرائيل فى الامم المتحدة ان يضمن الامين العام - بواسطة قوات

الطوارىء الدولية - حق مرور السفن فى خليج العقبة وهذا الطلب ثابت فى تقرير الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٧ فبراير عام ١٩٥٧ وقد رد التقرير على هذا اذ جاء فيه ان قوات الطوارىء الدولية لا يمكن ان تستخدم لاقرار او فرض اية مشكلة سياسية او قانونية وبالتالى لا يمكن ان تضمن هذه القوات لاسرائيل حق المرور .

فاذا كانت انجلترا تنادى اليوم بأن خليج العقبة ممر دولى وان الامم المتحدة قد رفضت ذلك فاننى اعتقد أن حقنا واضح وضوح مغالطاتهم وتبجحهم هذا ما أردت ان اوضحه فى هذا المجال مؤيدا بما ورد فى المستندات بالنسبة لحقنا واعتراف انجلترا بالذات علما بأن السفارة الامريكية فى القاهرة قد احيطت علما بما حدث وقتذاك .

هناك نقطة اخرى اود ان اوضحها وهى ان دولة اسرائيل قد قامت على اكذوبتين الاولى : ان اليهود هم شعب الله المختار .

والثانية : ان لهم وعدا وان لهم ارض الميعاد .

واننى اطالب جميع اجهزة الاعلام ان تقوم بتوضيح حقيقة هاتين الاكذوبتين فهم ليسوا بشعب الله المختار وليست هناك ارض ميعاد . اللهم الا انهم قوم كتبت عليهم المذلة المسكنة وانهم كفروا بأيات الله ورسله . فهم اذن شعب مكابر لم يؤمن حتى بالرسل .

وربما عندما تحدث العضو شكرى ديمترى فقد كان محقا فى بداية حديثه عندما نقد تقرير لجنة الشئون العربية الذى كان مدخلا لهذا النقاش ثم عرج بعد ذلك لتوضيح موقف خليج العقبة وهو من المسائل الخطيرة بين مصر واسرائيل . فوقف قائلا : لقد سمعنا وقرأنا فى تقرير لجنة الشئون العربية أن القرارات التى صدرت من الجمهورية العربية المتحدة وهى قرار سحب قوات الطوارىء الدولية وقرار سكرتير عام الامم المتحدة بالموافقة على هذا السحب وقرار غلق خليج العقبة فى وجه السفن الاسرائيلية والبضائع الاستراتيجية التى يراد نقلها الى اسرائيل اقول لقد سمعنا فى بيان لجنة الشئون العربية ان هذه القرارات مطابقة لاحكام القانون الدولى ومبادىء الامم المتحدة وهذا صحيح وانما فى اعتقادى انه لا ينبغى لنا أن نقف عند هذا الحد من القول بأن هذه القرارات لبيين اسانيدها القانونيةالسليمة ، ويعقب على ما يدعيه

اعداؤنا فى هذا الصدد ان هذا ميسور واثره كبير لان الحرب ليست حرب قوة فحسب وانما هى ايضا حرب رأى عام عالمى يساند الحق .

وسنجد فى المقالات المنشورة لاساتذة القانون الدولى من امريكان وبريطانيين منذ سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٦٥ فى المجالات الدولية الاسانيد التى سردناها بل واكثر منها بكثير .

ولذلك فاذا ما عرضت لجنة الشئون التشريعية لهذه القرارات ورفعت تقريرها عنها الى المجلس فأصدر قرارا بلغ الى برلمانات العالم والمنظمات الدولية والقانونية فاننى اعتقد ان مثل هذا الامر يمكن ان يأتى بأثر كبير فى الحرب النفسية التى نود نحن ان نمارسها لا أن تمارس ضدنا .

وعرض سيد مرعى رئيس الجلسة حيث قد ترك المنصة انور السادات رئيس المجلس حينئذ وعرض هذا الاقتراح فوافق المجلس على ذلك ، وبالطبع فان هذا الاقتراح كان جديرا بالاخذ به وان لم نسمع عنه اى شىء فيما بعد .

ثم تحدث العضو كمال عبد الحميد الذى قال : لقد تمخض مؤتمر قادة الاستعمار والامبريالية عن الاتجاه الى تشكيل مؤتمر للدول البحرية بقصد فرض سياسة الامر الواقع على حرية الملاحة لكى تكون مفتوحة فى خليج العقبة . وقد كان هذا الاتجاه من جانب الدول الاستعمارية ردا على سلسلة المفاجآت التى صفعتهم بها اليد العربية القادرة منذ بدأت الازمة فى ١٦ مايو الماضى .

ولا شك انه اذا كان هناك اتجاه عالمى يقوم على دعاية غريبة لفتح حرية الملاحة فى خليج العقبة فانه يجب ان تسبقه دعاية حقيقية واقعية توضح أن ايلات الاسرائيلية حاليا انما هى قرية عربية سلبت من الوطن العربى عقب توقيع اتفاقية الهدنة فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ .

لذلك ارى ان تركز جميع اجهزة الاعلام فى الجمهورية العربية المتحدة وفى الدول العربية الشقيقة كل امكانياتها لاظهار هذا الحق الطبيعى الذى اذا ما تم تحقيقه لو بالقوة . فانه سيقضى جذريا على مشكلة الملاحة فى خليج العقبة .

اما هذه الصيحة التى يتصايح بها « جونسون » ومن معه فى العطف على اسرائيل كم كنا نود ان نسمع منه صيحة اخرى بضم جميع يهود اسرائيل فى ولاية امريكية او كندية او باحدى المقاطعات الاسترالية التى تتسع لاكثر من هؤلاء انه لا يصح لنا ان نقف مكتوفى الايدى فى هذه اللحظات الحرجة بل يجب ان نساند الحكومة بأن يقوم وفد من هذا المجلس او تقوم اللجان ليعرفوا برلمانات العالم الصديقة والشقيقة بحقيقة الموقف تكاملا مع ما بذلته الحكومة بارسال وفودها الى آسيا وافريقية وامريكا اللاتينية .

واننى لاذكر بالتقدير والشكر والاعجاب جميع الدول الصديقة وخاصة الدول التى ترتبط مع الدول الاستعمارية بصورة او بأخرى من الاتفاقيات كالبرازيل التى هى ضمن هيئة الدفاع الامريكى التى تشترك فيها امريكا وتركيا التى تشترك مع الولايات المتحدة فى حلف جنوب شرقى آسيا والحلف المركزى لهذه الدول الصديقة رغم ارتباطها بمواثيق معينة مع امريكا قد وقفت وقفة حق تستحق أن تقدر من هذا المجلس .

ثم اتجه بحديثه الى التحذير والانذار قائلا : وانى أرجو من ان نطلع الرأى العام العالمى والعربى على هذه الحقائق اولا بأول وأؤيد الرأى الذى سبق ان دعا بوجوب تقوية حملة الاعلام العربى لايضاح حقيقةالموقف لان مرحلة التقاط الانفاس التى دعت اليها الولايات المتحدة الامريكية يجب ان تكون على حذر منها اذ تريد ان تستغلها فهى فى الواقع مرحلة تمارس فيها العدوان عن طريق الاستعداد فى اسرائيل وعن طريق حشد القوى العدوانية من قواعدها فى ليبيا الى اسرائيل فيجب الا تخدعنا فرحة الانتظار لان هذه المرحلة وهى مرحلة التقاط الانفاس يجب ان تحشد فيها جميع قوانا المعنوية وان توضح حقنا لجميع الدول الصديقة حتى تقف جميعا وقفة رجل واحد وكان محقا فى ذلك حيث كانت فترة اعداد للعدوان .

ثم تحدث خالد عبد العال حماد مقارنا بين عهدين لنوعين من القيادتين قائلا : لقد نشأت اسرائيل فى وقت كانت فيه الدول العربية منقسمة على نفسها كما كانت تفتقر الى القيادة الواعية الحكيمة مما مكن الاستعمار ان يحشد حثالة الناس فى هذه البقعة الطاهرة من ارض الوطن العربى وان يطلق عليها اسم اسرائيل لتكون اداته فى ارهاب الدول العربية والتمكين له فيها تماما كما كان يفعل أى شرير طبقى حين

يحتضن مجرما ويفرضه على أهل بلدة من البلاد ليكون هو وسيلته الى تحقيق اغراضه غير المشروعة ومطيته الذلول الى اطماعه .

اما اليوم - فانا نسير فى ركاب الثائرين خلف زعيم قوى وقائد ملهم هو الرئيس جمال عبد الناصر الذى حدد لجيلنا وللاجيال المقبلة معالم الطريق الى النصر فتبعته الدول العربية جميعا ووجدت فيه القائد الذى اعاد للجيش العربى مجده وقوته واذا كانت ثمة خلافات قد قامت بين الدول العربية فسرعان ما تتلاشى امام أى تهديد بالعدوان يصدر من اجنبى وها هى ذى الاردن تطرح خلافها معنا ويهرع عاهلها الينا يشد بيده على ايدينا ويقف معنا امام العدو المشترك .

ثم عرج كغيره على معركة السويس فى عام ١٩٥٦ فقال : ما أشبه الليلة بالبارحة وما أشبه موقفنا الان من موقفنا ايام العدوان الثلاثى فى سنة ١٩٥٦ وما أشبه موقف يوثانت العادل النزيه بموقف همرشلد يومئذ .

ثم تحدث ضياء الدين داود عن الموقف الامريكى تجاه هذه القضية العامة مقارنا بذلك ايضا حرب ١٩٥٦ فقال : يريد المستعمر وتريد القوى المضادة ان تحصر القضية فى مضايق تيران وهى قضية لا تقبل مناقشة ولا تحتاج فيها الى برهان قضية انتهينا فيها الى رأى وفرضنا فيها ارادتنا اما القضية الحقيقية فهى فى واقع الامر قضية الارض العربية السليبة قضية الشعب العربى الطريد . قضية التحديات المتكررة من اسرائيل لكل قرارات الامم المتحدة ولكل الوجود العربى هى قضية امريكا والعقد الاساسية التى تحكم تصرفاتها قضية امريكا التى تريد ان تفرض وصايتها على هذا الشرق العربى ودون هذا كله يقف العرب صفا واحدا وقد ارتفعت روحهم المعنوية الى اعلى مستوى يصدون هذا البغى ولقد اثبتت الايام بصفة دائمة ان المبادرة دائما فى ايدينا وان زمام الامور دائما فى ايدينا وان الاستعمار دائما يباغت ويفاجىء بما يتخذه العرب وقيادتهم السياسية من قرارات واجُراءات وكأن امريكا ومن معها قد استمرأوا صفعات العرب واحدة تلو الاخرى او كأنهم قد اصيبوا بالغباء فما عادوا يقدرون على فهمنا وما عادوا يقدرون على تصرفاتنا فتكررت دائما اخطاؤهم وتكررت دائما انتصاراتنا ومبادراتنا .

ان القضية هى قضية هذا الشعب العربى الكبير قضية هذه الملايين من العرب

ومن المسلمين الذين تتحداهم امريكا وتتجاهل ارادتهم او تتجاهل وجودهم ولكن فى هذه اللحظات الحاسمة التى استطاع فيها الوجود العربى ان يفرض ارادته ومبادرته فانه يلقن المستعمر درسا قاسيا يمحو به عار لحقنا به فى سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٥٧ وهذه الارادة العربية والقادرة بما اوتيت من قوة ومقدرة وقيادة وبصيرة نافذة استطاعت ان تلمح كل حركات المستعمر وان تعلن بصوت قائدها وزعيمها جمال عبد الناصر انها قادرة على ان تعيد الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٤٨ .

ثم استدرك قائلا : فالمشكلة الحقيقية هى فى واقع الامر اصرار امريكا واصرار تابعيها على وجود اسرائيل الذى هو فى حقيقته وجود غير شرعى لا سند له من القانون او من التاريخ .

امريكا التى تحاول ان تفرض الوصاية على العالم امريكا التى تعرف ان الثورة العربية بقيادة جمال عبد الناصر هى الصخرة التى تتحطم عليها دائما مكابرات المغرورين وتنهار امام صلابتها اباطيلهم تحاول ان تشغل العالم عن القضية الحقيقية . قضية الوجود الاسرائيلى الذى ينكره القانون ويأباه الضمير وتستنكره الانسانية ببديهيات عن مضايق تيران لا يقبل فيها جدلا او نقاشا .

وهنا اعلن رئيس الجلسة المهندس سيد مرعى ان البابا كيرلس السادس قد وجه الدعوة الى السادة اعضاء المجلس الموقر لحضور المؤتمر المزمع عقده فى دار البطريركية عند الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين المقبل لتأييد الخطوات المنتصرة التى اتخذها الرئيس جمال عبد الناصر .

فصفق الاعضاء .

ثم عقب على حسانين على قائلا : ارى ان نفوض زملاءنا اعضاء المجلس من القاهرة لحضور هذا المؤتمر .

فرد عليه سيد مرعى قائلا : ان الدعوة عامة ولكل من يشاء ان يحضرها .

ثم تحدث محمود ابو وافيه عارضا عدة اقتراحات وتساؤلات فقال :

اقترح ان ترسل برقية الى السيد الرئيس الفرنسى نشيد فيها بموقفه غير المنحاز من قضيتنا العادلة . ونحى فيه الروح التى املت عليه ان يتخذ هذا الموقف كما انى اريد ان اوجه الى الولايات المتحدة سؤالا هو : ماذا لو لم يكن لاسرائيل ميناء اغتصبته على خليج العقبة ؟ هل كانت تثير كل هذه الضجة هى وحلفاؤها حول حق المرور فى مضايق تيران ؟ الاجابة هى لا قطعا ـ فلماذا اذن تثير امريكا هذه الضجة وهى تعلم أن ميناء ايلات ليس الا ام الرشراش العربية اغتصبتها اسرائيل مخالفة بذلك قرارات الامم المتحدة وشروط الهدنة وانه ليس بحال من الاحوال ميناء اسرائيليا .

انى احى الاسطول السوفيتى الذى اثار وجوده فى البحر الابيض كل هذا القلق للاسطول الامريكى وارجو للاسطول الروسى نزهة ممتعة كما احيى هذه الروح المعنوية العالية للشعب العربى فى كل قطر عربى وخاصة فى الجمهورية العربية المتحدة فقد ذهبنا كما قال السيد رئيس المجلس بحق الى قواعدنا لنعطى فأخذنا ذهبنا لنرويها بالفكر والروح فارتوينا منها بالعزم الصادق والايمان العميق . ثم صاح بحماس قائلا : ما أروع ان يتحدث الانسان من موقف القوة وان يشيد ببطولة شعب يترقب الساعة الفاصلة ليفرض ارادة النصر على البغاه الظالمين .

وهنا يعقب رئيس الجلسة قائلا : ارى بالنسبة لاقتراحات السيد الزميل محمود ابو وافية والبرقيات التى يرى السادة الزملاء ارسالها تفويض السيد رئيس المجلس فى القيام بها يمليه عليه الواجب فى مثل هذه الأمور نيابة عن المجلس الموقر حتى يتم تنفيذها فى الوقت الذى يراه سيادته مناسبا وفقا لتقديره للامور التى تتلاحق بسرعة . فوافق المجلس على ذلك .

ثم القى العضو مصطفى الرفاعى كلمة حماسية بل ألقى فيها ضمن ما قاله شعرا فصاح قائلا : من رفع علينا صوتا اخرسناه ومن شرع علينا سلاحا حطمناه وقصمناه ثقتنا بقيادتنا السياسية لا تحد واملنا فى السيد القائد الملهم لا يقف عند حد . يأمر فنطيع ويدعو فنلبى سنخوض المعركتين ونؤمن سلامة الجبهتين فى الحدود وفى المواقع فى المزارع وفى المصانع لن يرى منا احد متخلفا ولن يسمع منا صوتا متأففا .

ثم القى قصيـــدة شعر فقال :

عبنا يعانق مجده المسلوب ... ويشق آفاق السماء وثوبا
قد اذن الاحرار من ابنائه ... بالبعث فانتفض الرماد لهيبا
ودعاه داع للعلا كلف فما ... القيت الا سامعا ومجيبا
وتلفت التاريخ يشهد دولة ... كبرى ويبصر قائدا محبوبا
شعب تغرد بالبناء وقد رأى ... افقا من الامل الجميل رحيبا
ومضى يعمق فى حضارة يومه ... ليشيد منه غدا اعز طروبا
آيات مجد سطرت بيمينه ... سمع الوجود حديثهن عجيبا
وانداح فى الدنيا صدى اصراره ... فى البأس شبانا لديه وشيبا
اكتب من خوفنا باعماق الثرى ... يجلى فيبرز للوجود فشيبا
هذه حكاية امن فى ثورة ... اهدت اليها صانعا موهوبا
لم يحى شعبا واحدا لكنها ... احيا الالة على يديه شعوبا
ومشى الفتى العربى فوق بلاده ... حرا ليدرك حقه المغصوبا
الان صار الامر طوع بنانه ... من الذراع لمجده ترحيبا
شعر الوردى بكيانه وهو الذى ... قد كان فى هذا الوجود غريبا
فانهض بعبئك يا جمال فاننا ... جئنا نجدد عهدنا المكتوبة
ان شئت انعمنا الوجود وحبة ... بيضاء بقعة فى المدائن طيبا
او شئت انبتنا الخليج جماجما ... نسقى ميا جرى عليه صبيبا

وانتهت كلمته هذه وسط عاصفة من التصفيق ولاكثر من مرة .

ثم تحدث سيد جلال ايضا عن الموقف الغربى ولاسيما المانيا الغربية وكذلك الموقف الليبى وعن مدى ما وصلنا اليه من قوة فقال : اننا لم نعد نرهب منطق القوة بل ذهب الى غير رجعة ذلك العهد الذى كانت تحاصر فيه الدبابات سراى عابدين لتفرض رأى المستعمر ان هذا العهد ذهب وولى ولم تعد ترهبنا حاملة الطائرات الامريكية وهى تعبر قناة السويس بل استطيع ان أقول ان الوضع قد انقلب واصبحنا بنعمة من الله من القوة والمنعة بحيث ان حاملة الطائرات هذه كانت موضع مراقبة من المدمرات وزوارق الطوربيد المصرية فى الوقت الذى كانت فيه الطائرات المصرية المزودة بالصواريخ تراقب حاملة الطائرات الانجليزية « هرميس » اثناء وجودها بالبحر الاحمر ان هؤلاء القوم لا يفهمون الا منطق القوة ونحن والحمد لله اقوياء وعلى اتم استعداد لان نضحى باخر قطرة من دمنا فى سبيل اعادة حقنا المغتصب فى

فلسطين هذه هى القضية وليست القضية اذن قضية مياه خليج العقبة وهل هى مياه دولية او غير دولية .

لقد تعهدت المانيا الغربية فى سنة ١٩٦٥ بعدم تزويد الشرق الاوسط بأية اسلحة ولكن هذه الدولة اضطرت اخيرا تحت ضغط امريكا الى تزويد اسرائيل بالكمامات وربما تكون زودتها بمهمات أخرى .

وقبل أن يتحدث عن الموقف الليبى عرج على الموقفين السعودى والاردنى فقال : واذا كانت النخوة العربية والدم العربى قد تحركا فى صدر الملك حسين فعاد الى صفوف العرب مما غير الموقف فى اسرائيل فان الذى اتساءل عنه واستغربه هو موقف الملك فيصل وتخلفه عن الركب العربى بل واصرار اذاعته على ترديد الاكاذيب والافتراءات على الجمهورية العربية المتحدة وزعمها بأنها تستخدم قنابل الغازات السامة فى حرب اليمن وهو زعم ثبتت كذبته بالدليل القاطع . ان هذا الرجل مازال حتى الان يتجول فى اوروبا لاهيا عما يجرى من احداث فى قلب الوطن العربى اننا نريد معرفة موقف هذا الرجل لان موقفه حساس وهو لايزال يذيع الاكاذيب ويردد الافتراءات ورغم ثبوت كذبها فمتى يثوب هذا الرجل الى رشده ام سيظل سادرا فى غيه الى ان يطرده الشعب ؟!

أما بالنسبة لموقف ليبيا فقد قدم احد وزرائها الى الجمهورية العربية المتحدة واعلن الشعب هناك رأيه هادرا بالنسبة للاحداث فى الوطن العربى .

أما العضو محمد حافظ سليمان فقد سار فى خط الهجوم على بعض المواقف العربية فقال : اننى اتساءل كما تساءل الزميل سيد جلال : ان حامى حمى الحرمين ؟ اين هو الان ؟ الم يأن له ان ينضم الى الصفوف وان يتحرك فى عروقه الدم العربى فيمنع بترول العرب عن اعداء العرب ؟ كذلك الم يأت لبورقيبة الذى وضع الاستعمار كعب رجله على فمه فيما مضى فلا يتكلم الا بما يرضى الاستعمار ولا ينطق الا بالصلح مع اسرائيل الم يأن لهذا الرجل ان يتحرك الدم العربى فى عروقه فينضم الى وحدة الصف ؟!

ثم اتجه بحديثه الى وحدة الصف تحت قيادة عبد الناصر فقال :

اللهم يأت له ولدعاة التحالف الاسلامى ان يتركوا التخلف عن وحدة الصف ام رضوا ان يكونوا مع الخوالف ؟ تعالوا ايها العرب فى كل مكان لنقف صفا واحدا لبناء وحدة الامة العربية وراء الرجل الذى نصره الله فى مواطن كثيرة لاخلاصه فاعز به النفوس ورفع به الرؤوس وبنى امة وأسس دولة قادرة على طرد اللقيطة التى تمخض عنها الاستعمار وتركها فى ارض الاسراء والمعراج ومهبط الديانات وارض الانبياء والمرسلين .

اما العضو محمد فؤاد شلبى فقد تحدث فى نقاط ثلاثة فقال :

أولا : اتقدم باقتراح ارجو ان يرفعه السيد رئيس المجلس الى السيد القائد العظيم رئيسنا المحبوب جمال عبد الناصر ومؤداه اغلاق قناة السويس فى وجه كل دولة توقع على هذا الاعلان الذى تتزعمه امريكا المزمع توقيعه والذى يقولون فيه ان خليج العقبة خليج وممر دولى ذلك لان مجرد التوقيع على مثل هذا الاعلان يعتبر اعتداء على سيادتنا ومساسا بحقوقنا وتدخلا فى شئوننا الداخلية ونحن لن نسمح بهذا لان هذا حق مشروع ولنا ان نتصرف كيف نشاء .

ثانيا : اقترح ان يوجه المجلس الموقر نداء الى الشعب الايرانى بان يمنع البترول عن اسرائيل وذلك تضامنا مع الامة العربية التى تقف اليوم فى وجه الغاصب ومن يسانده من الدول الاستعمارية وحتى نتمكن من القضاء على اسرائيل شوكة الاستعمار فى قلب الوطن العربى .

ثالثا : اتوجه بالنداء للحكومات العربية التى لم تحدد موقفها بالنسبة للمعركة الحالية التى تعتبر معركة حياة او موت بالنسبة للامة العربية جميعها وأهيب بها ان تتخذ موقفا ايجابيا بالنسبة لهذه المعركة المصيرية سدد الله خطى القائد العظيم الرئيس جمال عبد الناصر ونصرنا على اعدائنا لاننا ندافع عن قضية عادلة .

اما العضو مصطفى كامل عزب فقد تحدث فى كلمة قصيرة فقال :

ان الشعب المصرى الذى انطلق مع ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وحطم الملكية والاقطاع وضرب المستعمر عام ١٩٥٤ وأمم القناة وانتصر على العدوان الثلاثى انجلترا وفرنسا واسرائيل وبنى السد العالى وطبق الاشتراكية وساند ثورتى شعب الجزائر وشعب اليمن سيظل رافعا شعلة الحرية حاملا راية النضال لتحقيق الامال العربية بقيادة الرئيس المناضل المكافح جمال عبد الناصر .

اما العضو الرفاعى المرسى التليس فقد تحدث فى الموقف مستندا الى ما جاء بالميثاق الوطنى الذى اصدره عبد الناصر فى عام ١٩٦٣ ثم استكمل حديثه بكلمة حماسية فقال : ان فقرات كثيرة من ميثاق العمل الوطنى قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب « ان شعبنا قد عقد العزم على ان يعيد صنع الحياة على ارضه بالحرية والحق بالكفاية والعدل بالمحبة والسلام » .

ثم قال بحماس : من اجل القضاء على الاستعمار ومن اجل القضاء على الاقطاع ومن اجل القضاء على سيطرة رأس المال المستغل من اجل اقامة العدالة الاجتماعية من اجل اقامة جيش قوى من اجل اقامة حياة ديمقراطية سليمة من اجل السد العالى من اجل الثورة الصناعية التى بدأت من الابرة الى الصاروخ من اجل مؤتمرات السلام من اجل الانشاء والتعمير فى كل رقعة من ارض هذا الوطن من اجل محطة اذاعة القرآن الكريم من اجل كل تلك المثل الانسانية نعاهد الله القوى القادر ونعاهدك يا جمال عهد الاحرار وعهد الثورة ان نكون جنودا معك فى معركة الحياة فى ظل القومية العربية لتكون ارض العرب للعرب وخير العرب للعرب عهد الوفاء عهد الاخاء .

ثم اعلن رئيس الجلسة المهندس سيد مرعى بعد هذه الكلمة قائلا : ان المجلس ليرقب الاحداث الجارية ليقول كلمته فى شأنهم كلما استدعى الامر ذلك فهل توافقون على الاكتفاء بهذا القدر والانتقال الى جدول الاعمال ؟ فوافق المجلس . ولكنه عاد مرة اخرى يقول هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة على ان تعقد غدا لنظر باقى الموضوعات الواردة بجدول الاعمال ؟ فوافق المجلس ايضا .

ومن كلمات الاعضاء السابقة نتبين عدة مسائل هامة منها :

أولا ـ ان العضوين محمد زين العابدين محمد عطيه والعضو حسن حافظ قد اشاروا الى اهمية موقف الحكومة الليبية من القواعد الامريكية والبريطانية بهما تجاه العدوان المرتقب وهل سيستخدمان فى حرب ضد مصر ولاسيما انها مجاورة لها . حتى ان هذه المسألة عرضت على المجلس كتوصية للحكومة المصرية حتى يمكنها الاتصال بالحكومة الليبية وتحديد هذا الموقف بجلاء وخاصة ان الشعب الليبى خرج مؤيدا مصر فى خطواتها وشعارتها المضادة لهذا العدوان الاسرائيلى المرتقب .

ويبدو ان هذه المسألة ايضا لم تكن فى حسابات القيادة السياسية المصرية على المستوى الحكومى ولم تحسب بشأنها اى اهتمام حتى ان الرئيس عبد الناصر اعترف ضمنيا بذلك وان كان ذلك جاء فى صيغة او ضوء كشف خداع اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكأن الخداع ليس من اهم اساليب الحرب . . وكأنه اسلوب مرفوض سياسيا . فقال عبد الناصر فى كلمته بتنحيته فى اليوم التاسع من يونيو : ان العدو الذى كنا نتوقعه من الشرق ومن الشمال جاء من الغرب الامر الذى يقطع بان هناك تسهيلات تفوق مقدرته وتتعدى المدى المحسوب لقوته قد اعطيت له . هذا ورغم ان القيادة السياسية بل ان بالبرلمان قد طرح موضوع المساعدات والتسهيلات والمنح المقدمة على اسرائيل من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا ولاسيما ايضا ان النظام الليبى الحاكم لم يكن على علاقة طيبة او جيدة مع النظام الحاكم فى مصر . وكما اتهم الملك فيصل بالخيانة فكان الاولى ان يكون ذلك ضمن المحاذير السياسية تجاه النظام الحاكم فى ليبيا فى ذلك الحين حيث كان يحكم ليبيا الملك ادريس السنوسى . بل ان تقرير اللجنة الذى طرح للمناقشة اشار الى مساندة الرجعية للاستعمار . فلماذا لم يوضع ذلك فى الحسبان . . ام انه كان شعارا سياسيا فقط . ام كان يطبق او يشار به الى البعض دون الاخرين وفى ضوء ذلك ماذا كان المعيار . . ؟

ثانيا: ان حرب عام ١٩٥٦ لاتزال لدى الاعضاء ليس رمزا فحسب لانتصار مصر السياسى بل انه واقع وحقيقة وكأن حرب ١٩٥٦ كانت نصرا عسكريا ساحقا على ثلاث دول مع تجاهل الظروف السياسية التى قادتها الولايات المتحدة الامريكية لعدم نجاح هذا الغزو الثلاثى وبالتالى الفرصة السانحة التى بدت لعبد الناصر

وكأنه الفارس السياسى الذى استقر على هذا الغزو وانتصر عليه وهذا ما سيأتى بيانه فى سطور لاحقه فى هذا الفصل ايضا .

فقـد تحدث عنهـا بعض الاعضـاء كالمهندس سيد مرعى وكيل مجلس الشعب حينـذاك وحافظ بدوى رئيس المجلس فيما بعد . ومحمد سعيد توفع الشال وضياء الدين داود .

ثالثا : حاولت كلمات الاعضاء توضيح الموقف بصورة عامة ولاشك ان الاعضاء وان كان بعضهم ـ وقد نجحوا فى ذلك لاسيما تصوير الموقف العالمى والرأى العام العالمى ايضا وكذلك جزء كبير من الموقف العربى . وربما لو لم تبالى القيادة السياسية بهذه الاراء لكان انفع لها أن تاخذ ببعضها او تدرس البعض الاخر . . ولكن الوقت ضاق وابان انعقاد هذه الجلسة . كانت القيادة السياسية تعلم بتوقيت العدوان وقد اعلنته لبعض قادتها العسكرية فى حين لم يكن الأعضاء يعلمونه .

رابعـا : وبالطبع يبدو من كلمات البعض . ان الفرصة كانت مواتية لتسجيل مواقف التأييد المطلق والممتزج بالثناء والتضحية والفداء . حتى أننا رأينا كما سبق فى السطور السابقة . ان الشعر احيانا كان المعبر عن هذا التيار الموجود تحت القبة .

ولكن لا شك ان الاعضاء جميعهم كانوا فى حماسة لصد العدوان وهذا الغزو . ولا شك ان الوطنية كانت تؤرقهم على مصير بلادهم . وان البعض يدرك الحقيقة . واخرون لا يدركونها والحقيقة فى استعداد الدولة للحرب . والتخطيط السليم لمعركة فاصلة طال الحديث فيها وكأنها حرب الحروب . ثم جاء اليوم التالى . لينظر المجلس فى المـوضـوعات الباقية من جدول اعمال الامس . . جاء يوم ٤ يونيو وقبيل لحظة المعركة بساعات فكيف كانت هذه الجلسة ؟

وافق المجلس فى هذه الجلسـة على مشروع قانون بتسوية المبالغ التى حصلت كرسم صادر على الثوم الطازج وكذلك مشروع قانون بتصفية مينا البصل . واربعة قرارات جمهـورية باتفـاقات تجارية ووقع بين مصر والسنغال والجمهورية الايطالية وجمهورية بلغاريا الشعبية والجمهورية العراقية وكذلك عشرة مشاريع اعتمادات اضافية .

وفى نهاية الجلسة اعلن المهندس سيد مرعى رئيس الجلسة للاعضاء قائلا : والان هل توافقون على ان ترفع الجلسة على ان تعود للانعقاد الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٠ يونية سنة ١٩٦٧ .

فوافق المجلس .

وكـان لا يدرى الاعضـاء ماذا سيكون عليه الموقف فى هذا الموعد الذى تحدد للجلسات القادمة . . فكل منهم مملوء ثقة وطمأنينة وذات معنويات عاليه . . فكل شىء معـد للمعـركة والنصر مضمون . . وتم تعبئة الجماهير بكل الجلسات التى عقدت من قبل . . بل وبالتأكيد سيتم انعقاد الجلسات اخرى لهذه التعبئة فالعدو لا يجرؤ على عدواننا . . فنحن اقوياء . . هذا ما أعلنته دائما قيادتنا السياسية .

وقد انصرف كل عضو الى دائرته الانتخابية . . ليعيش بحق النصر القادم ونشوة القوة المعلنة مع اهالى دائرته .

واذا كانت اول جلسة قد عقدت بالمجلس من اجل المعركة فى ١٦ مايو ١٩٦٧ واعلن مرات ومرات منذ هذا التاريخ ان القوات المسلحة على اهبة الاستعداد لدحر اسرائيل وان القـوات المسلحة لديها العدة والعداد والقيادة الواعية لهذا الغرض . فبعد هذا التاريخ بيومين كانت قد وصلت باخرة الغاطس بور سعيد يوم ١٨ مايو حيث كانت تقـل من ضمن ما نقلتهم اللواء احمـد توفيق عبد النبى الذى انتهت خدمته كملحق عسكرى بسفارتنا بباكستان فى ذات الشهر واستقل هذه الباخرة آسيا حيث بحرت به نحو بور سعيد . واثناء هذه الرحلة التى استغرقت اسبوعا كان اللواء عبد النبى يبدو سعيدا متفائلا يمنى نفسه بالآمال العريضة بما كان يطلع عليه من تقارير تصله من وزارة الحربية عن حالة القوات المسلحة المصرية والى اى مدى كانت على درجة عالية من الكفاءة والقوة والتدريب والتسليح . وكان يحلم ايضا بلقاء ارض الـوطن والاهـل والاصدقاء وعندما وصل اليها كان فى غاطس بور سعيد استقبله مجموعة من اصدقائه العسكريين همس احدهم فهو برتبة كبيرة فى أذنه واخطره بشىء خطير الا وهو ان البلد يستعد لحرب مع اسرائيل . فابتسم الرجل بزهو حيث انه قد واتته الفرصة ليحقق امله بالنصر مطمئنا على المعلومات الوافية الرائعة التى كانت تصله عن طريق تقارير القيادة العامة للقوات المسلحة .

وفى اليوم التالى لوصوله القاهرة اتجه اللواء احمد توفيق عبد النبى للقيادة العامة وعرض رغبته وطلبه للعودة للخدمة القتالية بالقوات المسلحة فصدرت التعليمات بعد يومين بتعيينه قائدا للواء ١٢٥ مشاة ومعظمه من الجامعيين وبعض اساتذة الجامعات .

وقد اسعده القرار وذهب فى اليوم التالى لصدوره ليعاين ويفتش على قوة هذا اللواء عددا وعدة .

وكـانت الصدمة . . مفاجأة لم يتوقعها فقوة اللواء المشاة عبارة عن عدة كتائب متباعـدة مكانيا لا سلاح لديها . بل لديها مجموعات من الافراد العزل ومستوى تدريبهم سواء على مستوى السلاح او المركبات او الذخيرة او المؤن سيئًا بل لا يوجد جهاز لاسلكى واحد من اجل الاتصالات مع الوحدات الاخرى او القيادات او وحدات اللواء نفسه .

وعلى الفور اتجه للقيادة العامة غاضبا متذمرا يشعر بالخداع الذى بدأ يدور برأسه والتقى بالفـريق انـور القـاضى هنـاك واخـطره بما رآه ولمسـه من عدم الاستعداد العسكرى لدى هذا اللواء وعدم امكان ان تكون مجموعة من الوحدات المقاتلة ، فرد عليه الفريق انور القاضى قائلا : « انت مش عايز تحارب » ؟

فعاوده الحماس رغم الخداع الذى لمسه فرد عليه قائلا : انا طلبت المشاركة فى الحـرب وعـايز احارب واذا كانت القوات المسلحة بهذا الوضع السيىء فستسمع سيادتك عن مأساة قريبا .

وخرج من مبنى القيادة العامة وقد عقد العزم على محاولة تجميع الوحدات واعادة بنائها وتسليحها وتدريبها حتى تصبح فى المستوى الثانى . وقد حصل على تصديق من القيادة على تجميعها فى مكان واحد لتحقيق ما عقد العزم عليه . ثم تحرك اللواء ١٢٥ الى منطقة فايد ولديه اخطارا بان جميع مشاكله الادارية ستكون جاهزة الحل لدى احدى الوحدات على الجبهة وبدأ تنفيذ برنامج التدريب السريع والتقى اللواء احمـد توفيق عبد النبى باللواء الشهيد عبد العزيز سليمان قائد احدى الفرق هناك الذى اخطره ايضا بان هناك اوامر لتحرك اللواء نحو مكان اخر لحاجة احدى الفرق

لهذا المكان . وفى اليوم التالى ايضا صدرت له اوامر بمقابلة الفريق صلاح محسن قائد الجبهة فعبر قناة السويس غربا وذهب لمركز القيادة فى الساعة العاشرة مساء . واذا به يرى ما ادهشه .

فموقع القيادة فى منتهى التنسيق الكامل . تحيط به الشرطة العسكرية والملاجىء والخنادق المجهزة بالسجاجيد والثلاجات والنجف وادوات الاضاءة التى تفتقدها القوات المقاتلة . بل وكانت مكومة ومكدسة فى الموقع بكثافة كبيرة .

وسأله قائد الجبهة عن مهمته فأخطره بأنها الدفاع عن الممرات فى سيناء ولكنه ابلغه بان المهمة تغيرت وكلفه بالدفاع عن مصيدة دبابات فى الخطوط الامامية فرد عليه اللواء عبد النبى بان هذه المهمة تتطلب وحدات جيدة التدريب ومجهزة باسلحة مضادة للدبابات وهى غير متوافرة لدى وحدته فرد عليه قائد الجبهة بحماسة قائلا : ستكون كل هذه الاشياء جاهزة وأمره بالعودة الى وحدته تمهيدا للتحرك الى الخطوط الامامية .

وعندما وصل اللواء عبد النبى الى وحدته فوجىء برئيس اركانها يبلغه بأن الفريق اول مرتجى قائد القوات البرية امر بتحرك كتيبة من مجموعة كتائب اللواء نحو الشمال . فشعر الرجل بضيق لهذه الفوضى . فالاوامر تصدر من قائد غير مباشر لجزء من وحدته وبالطبع لا يدرى اية معلومات عنها او عن تحركاتها ومهمتها . .

وفى اليوم التالى تحرك بقية اللواء وتمركز فى منطقة بير تمادا التى بمجرد الوصول اليها اندفع الجنود بلهفة شديدة الى مجموعة حنفيات مياه حيث قد نال منهم الظمأ اثناء مرور الفريق اول مرتجى الذى رآهم . ولكنه عندما وصل الى مركز قيادة اللواء عبد النبى حكى له انه رأى مجموعة من العرب الرحل يتلهفون على المياه . فصدم اللواء عبد النبى من هذا التشبيه وخاصة عندما يصدر من لسان قائد القوات البرية رغم انها بالفعل لا تزيد على ذلك .

ثم صدرت التعليمات بتحرك اللواء الى منطقة دفاعية بالقرب من طريق الحاسمة والنخل حيث استمر هناك متمركزا فى اليوم الاول والثانى من شهر يونيو ١٩٦٧ بلا أية استعدادات دفاعية . فلا توجد لديهم ادوات حفر الخنادق او الملاجىء ولا

الالغـام ولا الاسلحـة المعـاونة وانضم اليه طبيبان احدهما للنساء والولادة والآخر للاطفال . وحضر اليه مرة اخرى الفريق مرتجى ليخطره بان كل المشاكل الناتجة من عدم وجـود مياه او سلاح او وحدات مساعدة او عدم التنسيق بينه وبين وحدات الخلف ستحل سريعا .

ورغم عدم ملاءمة قيام اللواء بهذه المهمة التى لا تتناسب مع استعداده القتالى حيث ان اللواء لا يتجاوز تسليحه الفعلى نصف كتيبة مشاه جيدة التنظيم كما أخطره بأنه تحت قيادة العميد سعد الدين الشاذلى الذى كان قائدا لستارة فى الامام مكلفة برصـد معلومـات عن العـدوان وانذار القوات باستعداده للهجوم . . وحضر اليه العميد سعد الشاذلى الذى اخطره بأنه سيأتى اليه فى اليوم التالى الموافق الثالث من يونيه للتنسيق بينهما وفور رحيله وصل ايضا احد القادة الكبار يخطره بانه ليس تحت قيادة سعد الشاذلى بل انه تحت قيادته شخصيا وطمأنه بانه جميع المطالب التى سبق ان طلبها من الفريق مرتجى ستلبى سريعا . . بل واثناء تواجد هذا القائد الكبير معه وصل اليه اللواء صلاح ياقوت وانه جاء لعمل تنسيق للاسلحة المضادة للدبابات . ففوجىء اللواء عبد النبى بما يحدث . فقد وضع تحت ثلاث قيادات فى خلال ثلاثة ايام !! وبهذه المهمة التى كان على غير استعداد لها اطلاقا . فأخطر اللواء ياقوت انه ليست لديه اية اسلحة مضادة للدبابات فأبلغه الاخير بأن هناك معدات واسلحة معاونة ستصل بعد ساعات . ووصلت بالفعل فى اليوم التالى ولكن للاسف فى حالة يرثى لها .

وفى يوم ٤ يونيو ـ حيث كان مجلس الامـة يرفع جلساته ليوم ١٠ يونية ١٩٦٧ فوجىء اللواء عبـد النبى بالفريق هلال عبد الله يأتى اليه بطائرة هليكوبتر اندفع نحوها الجنود عسى ان يجدوا بها ماء حيث اشتد بهم الظمأ . ولم تأت اليهم مياه أو معدات للشئون الادارية رغم المطالبات المتكررة بذلك . وابلغه سيادة الفريق بأن المشير عبد الحكيم عامر سيحضر للموقع للتفتيش على الاسلحة المضادة للدبابات واخطره محذرا : يا عبد النبى انتظر اليهود سيهاجمونك يوم ٥ يونيو . فرد عليه الآخر بآسى غاضبا بقوله : اننى افضل الموت مع جنودى فى الحرب على الموت عطشا . وكان ذلك امام مجموعة من ضباط وحدته .

وبالفعل وكما قال الفريق هلال عبد الله الحقيقة التى يعرفها غيره من كبار القادة

العسكريين وبالاولى القيادة السياسية العليا كان العدوان فى ٥ يونيو ففى هذا اليوم كانت الضربة الاسرائيلية الاولى الجوية على المطارات والطائرات المصرية . وسمع اللواء عبد النبى من الراديو « الترانزستور » ان اسرائيل اعلنت الحرب على مصر وبدأت بالهجوم . . . وفوجىء ايضا بأن اللواء المدرع الذى وصل بجواره منذ ٦ ساعات فقط ينسحب . فتلقى الضربة الاولى من الطائرات الاسرائيلية وسببت خسائر فادحة . وكذلك تم ضرب مركز قيادته واستشهد من قواته ٢٦ جنديا وضابطا تم بدفنهم فى نفس الموقع بالتعاون مع اللواء صلاح ياقوت . وفى يوم ٧ يونيو استدعى على جهاز اللاسلكى لاول مرة فى الساعة الثالثة ظهرا وكان الفريق انور القاضى بالقيادة العامة يبلغه بالانسحاب . كما سبق ان انسحب اللواء المدرع وحدد له طريق الانسحاب من خرم - بيرتمادا - الممرات - القاهرة .

وبدأ تنفيذ تعليمات الانسحاب مع صلاح ياقوت . فبعث بقوة عسكرية لتأمين وادى العريش الذى استمر به قواته ليلا . واصدر اوامره الى جميع القادة بتدمير كل ما يمكن تدميره حتى لا يستطيع العدو الاستفادة بها ولكن للاسف لم تكن توجد لديه مفرقعات لتدميرها ولم يجد جندى مدرعات واحد فى الكتيبة . وتم نقل الافراد على بعض وحدات المدفعية واستطاع ان يدفع كتيبة الصواريخ للخلف حيث انها خفيفة الحركة . واخذ اللواء صلاح ياقوت يدفع الجنود فى سيارات اللورى محملا اياها فوق طاقتها فالسيارة التى تحمل ٢٠ جنديا كانت تنقل ٤٥ جنديا للظفر بحياتهم . حيث كانت روحهم المعنوية منهارة تماما .

وتركت بقية القوة الى بيرتمادا لتنفيذ امر الانسحاب وما أن وصلت اليها حتى تبين ان هناك نيرانا لمعركة دائرة فتوقفت مجموعات السيارات التى تقل الجنود . وتقدم اللواء عبد النبى لاستطلاع ما يجرى فاجابه الجنود بأن العدو موجود بوادى العريش فتدبر الموقف سريعا حيث كانت الساعة الواحدة مساء ولابد من التصرف وعبور هذا الوادى قبيل الفجر حتى لا تتعرض القوات المنسحبة لطائرات العدو . . وبقى من الزمن على شروق الفجر ساعتان وكان القرار باختراق هذا المكان ايا كانت النتائج . . والتحمت القوات بالعدو وجرح اللواء صلاح ياقوت ووقعت السيارة التى كان يركبها اللواء احمد توفيق عبد النبى فى حفرة كبيرة لم يستطع التحرك بها مع جنوده . فاضطروا الى السير على اقدامهم على طريق نخل حتى وصلوا الى ممر متلا . وحيث وجدوا انفسهم امام مشهد لمذبحة فظيعة لايحسها ولا يشعر بها الا من رآها

بعينيه وحواسه لقد كانت الاسلحة المضادة للدبابات وكذلك الاسلحة المضادة للطائرات تحترق فى وهج شديد ملتصقا بها الجنود المصريون الذين عز عليهم ان يتركوا السلاح سليما للعدو فتمسكوا به حتى استشهدوا مع احتراق المعدات بنار كنار جهنم . فأصاب ذلك المشهد الجميع بحالة معنوية سيئة .

ثم شوهدت مجموعة من دبابات العدو تقترب فركب بعض الجنود والضباط السيارات لسرعة الانسحاب . ولكن طائرات العدو لم تتركهم مما اضطرهم الى التفرق والقفز من السيارات وبدأت مسيرة الانسحاب على الاقدام من ممر متلا فى اليوم الثامن من يونيو حتى ١٢ يونيو للوصول الى رأس سدرة اى اربعة ايام بلا طعام او مياه وبلا ملابس ايضا الا ان العناية والرحمة الالهية هيأت لهم بعض الآبار حيث رووا ظمأهم رغم ان الديدان بسبح بها وهذا ما أكد لهم ان المياه ليست سامة لانها لو كانت كذلك لماتت الديدان بها .

وفى هذه الايام الاربعة وحيث كانت الاقدام منسحبة تمنى نفسها بالوصول الى القاهرة . كانت الاقدام بالقاهرة ومصر كلها تتجه نحو رفض الهزيمة . وتزحف لقيادتها المهزومة تحثها على عدم الاستسلام لهذه الهزيمة وان تبقى كما هى لاعادة الكرة مرة اخرى املا فى النصر فالجماهير ترى انها لم تعط الفرصة لاثبات قدرتها على النصر حيث ان القيادات فشلت واخفت الهزيمة فى بداية المعركة وقد وضحت للجماهير فى ظلام الغارات الليلية . حيث انها الحقيقة التى أضاءت هذا الظلام فعرفها الناس .

واثناء ذلك وبعد ان تماسكت القيادة من هزيمتها وهزيمتها المنكرة بفضل تماسك وارادة الجماهير على رفض الهزيمة . . وفى يوم ١٢ يونيو ايضا وصلت القوة المنسحبة بقيادة اللواء عبد النبى الى رأس سدر ليلا . حيث كانت سرعتهم فى السير مائة خطوة فى الساعة واندفعوا الى « فناطيس مياه » للشرب واذا بها مياه ملوثة حيث انها كانت مخصصة لغسيل تانكات البترول . وحمل الجنود قائدهم فى غرفة مهجورة ومجهولة بالصحراء الا انه بعد ساعة هاجمتها سيارة للعدو فوقع السقف على رؤوسهم وما ان خرج بعض الجنود محاولين الهرب الا وقد حصدتهم نيران العدو ولم يتمكن ذلك اللواء عبد النبى مع آخر لتعبهم الشديد وعدم قدرتهم على الحركة وعادوا المسير حتى وصلوا الى مصنع بترول رأس سدر حيث كانت آلات المصنع مازالت تدور وكأن

الحياة لم تمت بالمصنع . فاعتقدو ان اخوانهم المصريين مازالوا يعملون . والحياة طبيعية لديهم فاتجهوا الى غرفة ببوابة المصنع . واذا بأوراقها مبعثرة ولم تمر نصف ساعة على محاولة استرداد الانفاس اللاهثة حتى فوجئوا ببعض جنود العدو يحاصرونهم ثم أسروهم .

ونقل اللواء عبد النبى فى سيارة نحو القيادة الاسرائيلية حيث تم اسعافه وتناوله لبعض الادوية حتى صباح اليوم التالى . فنقل ومن معه الى منطقة الشط حيث طلب منه العدو ان « يعدوا بالمعدية » بقناة السويس لصدور اوامر بترحيل ١٥٠ جنديا طلب منه العدو ان يصدر اوامر بترحيلهم الى القاهرة فقدم لاحدهم ورقة ليوصلها الى اهله كرسالة قال فيها : اننى مازلت على قيد الحياة .

ثم اقتادوهم الاسرائيليون الى معسكر الشط ووسط هذا الهوان والهزيمة كانت هناك شموع مصرية ـ ولكنها ليست برلمانية ـ تسجل بطولات خارقة فقد كانت هناك منطقة تخزين ذخيرة تقع فى ارض تبلغ مساحتها ٢٠٠ متر عرضا واكثر من ذلك طولا . حيث كان عبر اليها شابا مصريا وطنيا يحمل رتبة نقيب وهو ابراهيم الرفاعى من رجال الصاعقة فقد نجح فى نسفها بالحرس الخاص من العدو لهذا المخزن فكبدهم خسائر كبيرة من حيث العدة والافراد ولكنه قد كسب الشهادة ايضا فى سبيل مصر .

وفى اليوم التالى نقلت القوة الاسيرة ومعهم اللواء عبد النبى واللواء صلاح ياقوت وبعض القادة الصغار والجنود الى المليز . وكان من نصيب اللواء عبد النبى خيمة يأوى لها . فارتمى بها بمجرد وصوله منهوك القوى . مصابا فى قدمه حيث قد فقد اظافرها من جراء السير الطويل فى رمال الصحراء وملابسه رثة قذرة . لكن معنوياته ليست سيئة . فقد راوده الامل عندما شاهد بالامس نسف مخزن الذخيرة بيد بطل مصرى .

وفجأه نودى على احدى الاسرى المصريين وكان برتبة مقدم فغاب عشرة دقائق ثم عاد وتبعه بعد ذلك مقدم مصرى اخر أسير . . فسألهم اللواء عبد النبى عما فى الامر فقالوا له : انها اجراءات للكشف الطبى عليهم . ثم نادوا عليه وعندما ذهب الى خيمة كبيرة فوجىء بأن الضباط الاسرائيليين يستجوبونه عن بيانات واستفسارات

شخصية وعسكرية فرفض الاجابة فغضب احد الضباط الاسرائيليين واندفع به يقوده الى عربة قيادة اسرائيلية يحيط بها عدد من جنود الشرطة العسكريين للعدو . فدخلها فاذا بقائد عسكرى اسرائيلى ممتلىء الجسم قصير القامة بادره بقوله اننى البريجيدير أى العميد أريل شارون عمرى ٣٩ سنة متزوج ولى ابنان وكنت اول من هبط بالمظلات فى ممر متلا فى حرب ١٩٥٦ . وقد قابلتكم فى اكثر من معركة اشهرها معركة الصابحة والكونتيلا . فرد عليه الاسير يعرفه بنفسه ايضا قائلا : اننى العميد احمد توفيق عبد النبى عمرى ٤٢ سنة ولى ولدان وكنت رئيس اركان القوات التى حاربتها فى الصابحة والكونتيلا عام ١٩٥٦ .

ثم اخذ القائدان يتناقشان فى احداث معركة الصابحة والكونتيلا . فذكر العميد عبد النبى للعميد شارون كيف ان الاخير هاجم القوات المصرية ثم التف من ناحية اليمين ثم نجاحه فى الدخول من الخلف اربعة كيلومترات ثم العودة ومهاجمة القوات المصرية وتدمير مخزن ثم اتخذت المناقشة طابع الاثارة حيث عرض شارون على عبد النبى عدة خرائط ميدانية جيدة الصنع وواضحة المعالم حتى يبدو لناظرها انه يمكن تحديد مواقع الهجوم والدفاع عليها دون اللجوء للاستطلاع لارض المعركة وبدا ان المناقشة دارت بين قائدين خصمين ولكن كل منهم يحترم الآخر ثم عرض شارون على القائد المصرى ورقة فى حجم متوسط بها اربع صور لقادة مصريين وهم : المشير عبد الحكيم عامر والفريق صدقى سليمان والفريق اول مرتجى وقائد القوات البحرية ومكتوب على هذه الورقة بالعربية ما فحواه ان اربعة قادة اسرائيليين هزموا هؤلاء القادة المصريين . فاستفسر عبد النبى عن ماهية هذه الورقة فرد عليه شارون قائلا : انها جريدة يومية ميدانية اى بمثابة نشرة دعائية حتى يتابع الجنود اخبار الحرب والمعركة . وايضا لرفع الروح المعنوية دائما باخبار انتصارات قادتهم وهى تصدر فى ميدان المعركة وليس خارج ارض المعركة ثم وجه اليه سؤال قائلا : وانت بهذه الحالة السيئة جدا هل ستبقى عندك ولاء لعبد الناصر . ؟

فرد عليه اللواء عبد النبى : طبعا .

فعاوده السؤال مرة اخرى : هل ستحاربنا مرة اخرى ؟

فرد عليه ايضا : لو بقيت فى القوات المسلحة فسأحاربك عندما تحدث الحرب .

واستطرد الحوار بينهما فسأله شارون : وهل تعتقد بأنه ستكون هناك حرب اخرى ؟

* اننى اتوقع ذلك . فستحدث حروب مستمرة وبصورة مستديمة فالحرب بيننا وبينكم تقريبا كل عشر سنوات بدليل حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٥٦ وهذه الحرب اى عام ١٩٦٧ .

ـ وما رأيك فى الجندى اليهودى ؟
* لم ألتق به .
ـ كيف لم تلتق به وقد انتصرنا عليكم ثلاث مرات ؟!
* آسف . . لم نلتق . فكل ما جرى عمليات انسحاب وانت فى موقف الضاغط علينا وعملية الانسحاب لا تظهر كفاءة القوات المقاتلة . انما لو حدث قتال مباشر تتلاحم فيه القوات فستشعر بقوة وصلابة القوات المصرية .
ـ هل سمعت ان عبد الناصر سيستقيل ؟
* لا . . لا اعتقد ذلك فى الوقت الحاضر او فى هذه الظروف وعلى كل حال لقد فقدت كل مهماتى فى بيرتمادا ومنها الراديو الترانزستور وبالتالى لم أسمع اخبارا .
ـ ولكن لماذا يتعالى الضابط المصرى على الجندى ؟
* لا يحدث هذا اطلاقا . . فالاثنان مواطنان من خامة مصرية اصلية . كما انهما موجودان فى خندق قتال واحد . فكيف يتعالى الضابط على الجندى والهدف والمصير واحد ؟ وايضا عندما يمرض الجندى عندكم لماذا لا تعالجونه ؟

فرد عليه عبد النبى : هذا الكلام غير حقيقى . . فالامكانيات الطبية تقدم للجندى عموما والبعض يسافر للخارج للعلاج .

ورد عليه العميد شارون لينهى اللقاء الذى امتد ساعة قائلا : طيب يا برجيدير ستمكث معى فى هذا المعسكر يومين ثم تنتقل الى مكان اخر اشكرك .

وعندما كان يتجه العميد عبد النبى الى باب عربة القيادة بادره شارون قائلا : اتحب الاحتفاظ بهذه الجريدة الميدانية . فتناولها من يده وطواها حيث وضعها فى حافظته وعاد الى خيمته حيث نقل منها فى الساعة الثامنة مساء فى ذات اليوم بطائرة هليكوبتر الى بير سبع . وتم الكشف الطبى عليه بواسطة اطباء مصريين أسرى .

والذين نقلوا جميعهم فى لوريات معصوبى العيون الى منطقة منليدا جنوب حيفا حيث المعسكر الكبير للأسرى هناك واستمر أسر هذه القوة العسكرية المصرية حوالى تسعة شهور . وكانت هذه الرواية قد نشرها كاتب سطور هذا الكتاب بمجلة اكتوبر فى الاحد ٩ ديسمبر ١٩٧٩ .

وهنا . . فمنذ منتصف مايو ١٩٦٧ كانت هناك مواقف برلمانية وايضا مواقف عسكرية والمواقف الاولى خدعت بعدم حقيقة المواقف الثانية حيث كان قادتها فى صراع على السلطة وفى غياب عند انصاف افراد القوات المسلحة وتقويتها واعدادها لتكون درعا واقيا لمصر .

فهذه الرواية نموذج لما كان عليه ضعف الاعداد وعدم الاتمام الجيد بوضع القوات المسلحة ودورها الحيوى والخطير فى حياة مصر . . واجيالها . وبل وفى اثناء هوان ابناء مصر من جراء الهزيمة ومحاولة تصديها للهزيمة من جراء خداع واهمال واستهتار من كان يتولى امرهم . . كانت فى القاهرة وفى منزل عبد الناصر بحدائق القبة . كانت هناك عدة من نوع اخر . حيث كان مقررا ان يخاطب الجماهير . . وكان ذلك هو قرار التنحى الشهير الذى كان قد قرره عبد الناصر ثم تراجع عنه نتيجة الضغط الشعبى برفضها . . كرفض الشعب للهزيمة والاستسلام .

ففى مساء الجمعة من ٩ يونيو ١٩٦٧ اى بعد خمسة ايام فقط من الهجوم الاسرائيلى فى يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ . كانت الجماهير فى لهفة لسماع الحقيقة التى تدور برأسها ومازالت فى غيبوبة من سماعها لاخبار متناقضة . . وكان هناك صوت الرئيس جمال عبد الناصر يجلجل بنبراته فى اجهزة الراديو بالمنازل والشوارع والمقاهى حيث بدأ يلقى خطبته للشعب قائلا :

أيها الاخوة :

لقد تعودنا فى اوقات النصر وفى اوقات المحنة . . فى الساعات الحلوة . . وفى الساعات المرة ان نجلس معا . . وان نتحدث بقلوب مفتوحة . . وان نتصارح بالحقائق مؤمنين انه عن هذا الطريق وحده نستطيع دائما ان نجد اتجاهنا السليم مهما كانت الظروف عصيبة . . ومهما كان الضوء خافتا .

ولا نستطيع ان نخفى على انفسنا اننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الايام الاخيرة . . لكنى واثق اننا جميعا نستطيع وفى مدة قصيرة ان نجتاز موقفنا الصعب . . وان كنا نحتاج فى ذلك الى كثير من الصبر والحكمة والشجاعة الادبية ومقدرة العمل المتفانية .

لكننا ايها الاخوة نحتاج قبل ذلك الى نظرة على ما وقع لكى نتتبع التطورات وخط سيرها فى وصولها الى ما وصلت اليه . . اننا نعرف جميعا كيف بدأت الازمة فى الشرق الاوسط . . فى النصف الاول من مايو الماضى . كانت هناك خطة من العدو لغزو سوريا . . وكانت تصريحات ساسته وقادته العسكريين كلها تقول ذلك بصراحة . . وكانت الادلة متوافرة على وجود التدابير .

كانت مصادر اخواننا السوريين قاطعة فى ذلك . . وكانت معلوماتنا الوثيقة تؤكده . بل وقام اصدقاؤنا فى الاتحاد السوفيتى باخطار الوفد البرلمانى الذى كان يزور موسكو فى مطلع الشهر الماضى بأن هناك قصدا مبيتا ضد سوريا . . ولقد وجدنا واجبا علينا الا نقبل ذلك ساكتين وفضلا عن ذلك ان ذلك واجب الاخوة العربية . . فهو ايضا واجب الامن الوطنى . . فان البادىء سوف يثنى بمصر . .

ولقد تحركت قواتنا المسلحة الى حدودنا بكفاءة شهد بها العدو قبل الصديق وتداعت من اثر ذلك خطوات عديدة منها انسحاب قوات الطوارىء الدولية . . ثم عودة قواتنا الى موقع شرم الشيخ المتحكم فى مضايق تيران والتى كان العدو الاسرائيلى يستعملها كأثر من اثار العدوان الثلاثى الذى وقع علينا سنة ١٩٥٦ . ولقد كان مرور علم العدو امام قواتنا امر لا يحتمل . . فضلا عن دواعى اخرى تتصل بأعز امانى الامة العربية . . ولقد كانت الحسابات الدقيقة لقوة العدو تظهر امامنا ان قواتنا المسلحة بما بلغته من مستوى فى المعدات . وفى التدريب قادرة على رده وعلى ردعه . . وكنا ندرك ان احتمال الصراع بالقوة المسلحة قائم . . وقبلنا بالمخاطرة .

وكانت امامنا عوامل عديدة وطنية وعربية . . ودولية . . بينها رسالة من الرئيس الامريكى ليندون جونسون سلمت الى سفيرنا فى واشنطن يوم ٢٦ مايو تطلب الينا ضبط النفس والا نكون البادئين باطلاق النار . . والا فاننا سوف نواجه نتائج خطيرة .

وفى نفس الليلة فان السفير السوفيتى طلب مقابلتى بصفة عاجلة فى الساعة الثالثة والنصف من بعد منتصف الليل . . وابلغنى بطلب ملح من الحكومة السوفيتية الا نكون البادئين باطلاق النار .

وفى صباح يوم الاثنين الماضى . الخامس من يونيه . . جاءت ضربة العدو . . واذا كنا نقول الان بانها جاءت باكثر مما توقعناه . . فلابد ان نقول فى نفس الوقت وبثقة اكيدة انها جاءت باكبر مما يملكه مما أوضح منذ اللحظة الاولى ان هناك قوى اخرى وراء العدو جاءت لتصفى حساباتها مع حركة القومية العربية .

ولقد كانت هناك مفاجأة تلفت النظر :

أولها : ان العدو الذى كنا نتوقعه من الشرق ومن الشمال جاء من الغرب . . الامر الذى يقطع بان هناك تسهيلات تفوق مقدرته وتتعدى المدى المحسوب لقوته قد اعطيت له .

وثانيها : فان العدو غطى فى وقت واحد جميع المطارات العسكرية والمدنية فى الجمهورية العربية المتحدة . . ومعنى ذلك انه كان يعتمد على قوة اخرى غير قوته العاديه . . لحماية اجوائه من اى رد فعل من جانبنا . . كما انه كان يترك بقية الجبهات العربية لمعاونات اخرى استطاع ان يحصل عليها .

وثالثها : فان الدلائل واضحة على وجود تواطؤ استعمارى معه . يحاول ان يستفيد من عبرة التواطؤ المكشوف السابق سنة ١٩٥٦ فيغطى نفسه هذه المرة بلئوم وخبث . . ومع ذلك فالثابت الان ان حاملات طائرات امريكية وبريطانية كانت بقرب شواطىء العدو تساعد مجهوده الحربى كما ان طائرات بريطانية اغارت فى وضح النهار على بعض المواقع فى الجمهورية السورية وفى الجبهة المصرية . . الى جانب قيام عدد من الطائرات الامريكية بعمليات الاستطلاع فوق بعض مواقعنا . .

ولقد كانت النتيجة المحققة لذلك ان قواتنا البرية التى كانت تحارب اكثر المعارك عنفا وبسالة فى الصحراء المكشوفة . . وجدت نفسها فى الموقف الصعب . . لان الغطاء الجوى فوقها لم يكن كافيا ازاء تفوق حاسم فى القوى الجوية المعادية بحيث

انه يمكن القول بغير ان يكون فى ذلك أى أثر للانفعال او المبالغة . . العدو كان يعمل بقوة جو تزيد ثلاث مرات عن قوته العادية . ولقد كان هذا هرما واجهته ايضا قوات الجيش العربى الاردنى التى قاتلت معركة باسلة بقيادة الملك حسين الذى اقول للحق وللامانة . . انه اتخذ موقفا ممتازا . . واعترف بان قلبى كان ينزف دما وانا اتابع معارك جيشه العربى الباسل فى القدس وغيرها من مواقع الضفة الغربية . فى ليلة حشد فيها العدو وقواه المتآمرة ما لا يقل عن اربعمائة طائرة للعمل فوق الجبهة الادنية .

ولقد كانت هناك جهود رائعة وشريفة . لقد اعطى الشعب الجزائرى وقائده الكبير هوارى بومدين . . بغير تحفظات . . وبغير حساب للمعركة واعطى شعب العراق . . وقائده المخلص عبد الرحمن عارف . . بغير تحفظات وبغير حساب للمعركة . . وقاتل الجيش السورى قتالا بطوليا . . معززا بقوى الشعب السورى وبقيادة حركته الوطنية .

واتخذت شعوب وحكومات السودان والكويت واليمن والبنان وتونس والمغرب مواقف مشرفة . . ووقفت شعوب الامة العربية جميعا بغير استثناء . . على طول امتداد الوطن العربى موقف الرجولة والعزة . . موقف التصميم . . موقف الاصرار على ان الحق العربى لن يضيع ولن يهون . . وان الحرب دفاعا عنه ممتدة مهما كانت التضحيات والنكسات على طريق النصر الحتمى والاكيد .

وكانت هناك امم عظيمة خارج العالم العربى . . قدمت لنا مالا يمكن تقديره من تأييدها المعنوى . . لكن المؤامرة . . ولابد ان ذلك بشجاعة . . كانت واكبر واعتى . . ولقد كان تركيز العدو الاساسى على الجبهة المصرية . . التى دفع عليها بكل قوته الرئيسية من المدرعات والمشاه المعززة بتفوق جوى رسمت لكم من قبل صورة لابعاده .

ولم تكن طبيعة الصحراء تسمح بدفاع كامل . . خصوصا مع التفوق المعادى فى الجو . . ولقد ادركت ان تطور المعركة المسلحة قد لا يكون مواتيا لنا . . وحاولت مع غيرى ان نستخدم كل مصادر القوة العربية . . ولقد دخل البترول العربى ليؤدى دوره . . ودخلت قناة السويس لتؤدى دورها . . ومازال هناك دور كبير مطلوب من

العمل العربى العام . . وكلى ثقة فى انه سوف يستطيع اداءه . . ولقد اضطرت قواتنا المسلحة فى سيناء اخلاء خط الدفاع الاول . . وحاربت معارك رهيبة بالدبابات والطائرات على خط الدفاع الثانى .

ثم استجبنا لقرار وقف اطلاق النار امام تأكيدات فى مشروع القرار السوفيتى الاخير المقدم الى مجلس الامن . . وامام التصريحات الرئيسية بان احدا لا يستطيع تحقيق اى توسع اقليمى على اساس العدوان الاخير . . وامام رأى عام دولى . . خصوصا فى آسيا وافريقيا . . يرى موقفنا ويشعر ببشاعة قوى السيطرة العالمية التى انقضت علينا .

وامامنا الان عدة مهام عاجلة :

المهمة الاولى : ان نزيل اثار هذا العدوان علينا . . وان نقف مع الامة العربية موقف الصلابة والصمود . . وبرغم النكسة فان الامة العربية بكل طاقاتها وامكانياتها قادرة على ان تصر على ازالة اثار العدوان .

والمهمة الثانية : ان ندرك درس النكسة . . وهناك فى هذا الصدد ثلاث حقائق حيوية :

١ ـ ان القضاء على الاستعمار فى العالم العربى يترك اسرائيل بقواها الذاتية ومهما كانت الظروف . . ومهما طال المدى . فان القوى الذاتية العربية اكبر واقدر على الفعل .

٢ ـ ان اعادة توجيه المصالح العربية فى خدمة الحق العربى ضمان اولى . فان الاسطول الامريكى السادس كان يتحرك ببترول عربى . . وهناك قواعد عربية وضعت قسرا وبرغم ارادة الشعوب فى خدمة العدوان .

٣ ـ ان الامر الان يقتضى كلمة موحدة تسمع من الامة العربية كلها . . وذلك لضمان لا بديل له فى هذه الظروف .

نصل الان الى نقطة هامة فى هذه المكاشفة بسؤال انفسنا هل معنى ذلك اننا لا نتحمل مسئولية فى تبعات هذه النكسة ؟

واقـول لكم بصدق ـ وبرغم اية عوامل قد اكون بنيت عليها موقفى فى الازمة فاننى على استعداد لتحمل المسئولية كلها .

ولقد اتخذت قرار اريدكم ان تساعدونى عليه . .

لقد قررت ان اتنحى تماما ونهائيا عن أى منصب رسمى وأى دور سياسى وان اعود الى صفوف الجماهير . . أؤدى واجبى معها كأى مواطن اخر . ان قوى الاستعمار تتصور ان جمال عبد الناصر هو عدوها . . واريد ان يكون واضحا امامهم انها الامة العربية كلها وليس جمال عبد الناصر . . والقوى المعادية لحركة القومية العربية تحاول تصـويرهـا دائما بانها امبراطورية لعبد الناصر وليس ذلك صحيحا لان الامل امل الوحدة العربية بدأ قبل جمال عبد الناصر وسوف يبقى بعد جمال عبد الناصر .

ولقد كنت اقول لكم دائما ان الامة هى الباقية . . وان اى فرد مهما كان دوره . . ومهما كان قد بلغ فى اسهامه فى قضايا وطنه هو اداة لارادة شعبية وليس هو صانع هذه الارادة الشعبية .

وتطبيقا لنص المادة ١١٠ من الدستور المؤقت الصادر فى شهر مارس ١٩٦٤ فلقد كلفت زميلى وصديقى واخى زكريا محى الدين بأن يتولى منصب رئيس الجمهورية وان يعمل بالنصوص الدستورية المقررة .

وبعـد هذا القرار فانى اضع كل ما عندى تحت طلبه . . وفى خدمة الظروف الخطيرة التى يجتازها شعبنا .

اننى بذلك لا اصفى الثورة . . ولكن الثورة ليست حكرا على جيل واحد من الثوار .

واننى لاعتز باسهام هذا الجيل من الثوار . . لقد حقق جلاء الاستعمار البريطانى

وحقق استقلال مصر وحدد شخصيتها وحارب سياسة مناطق النفوذ فى العالم العربى . . وقاد الثورة الاجتماعية . . واحدث تحولا عميقا فى الواقع المصرى . . اكد تحقيق سيطرة الشعب على موارد ثروته . . وعلى ناتج العمل الوطنى . . واسترد قناة السويس ووضع أسس الانطلاق الصناعى فى مصر وبنى السد العالى ليفرش الخضرة الخصبة على الصحراء المجدبة . . ومد شبكات الكهرباء المحركة فوق وادى النيل الشمالى كله . . وفجر موارد البترول بعد انتظار طويل . . واهم من ذلك وضع على قيادة العمل السياسى تحالف قوى الشعب العاملة الذى هو المصدر الدائم لقيادات متجددة تحمل اعلام النضال الوطنى والقومى مرحلة بعد مرحلة . . وتبنى الاشتراكية وتحقق وتنتصر .

ان ثقتى غير محدودة بهذا التحالف القائد للعمل الوطنى للفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية فان وحدته وتماسكه والتفاعل الخلاق داخل اطار هذه الوحدة قادر على ان يصنع - بالعمل وبالعمل الجاد وبالعمل الشاق كما قلت اكثر من مرة - معجزات ضخمة فى هذا البلد ليكون قوة لنفسه ولأمته العربية ولحركة الثورة الوطنية وللسلام العالمى القائم على العدل .

ان التضحيات التى بذلها شعبنا وروحه المتوقدة خلال فترة الازمة والبطولات المجيدة التى كتبها الضباط والجنود من قواتنا المسلحة بدمائهم سوف تبقى شعلة ضؤ لا تنطفىء فى تاريخنا والهاما عظيما للمستقبل واماله الكبار . لقد كان الشعب رائعا كعادته اصيلا كطبيعته مؤمنا صادقا مخلصا . وكان افراد قواتنا المسلحة نموذجا مشرفا للانسان العربى فى كل زمان ومكان . لقد دافعوا عن حمات الرمال فى الصحراء الى اخر قطرة من دمهم . . وكانوا فى الجو وبرغم التفوق المعادى - اساطير للبذل وللفداء وللاقدام والاندفاع الشريف الى اداء الواجب انبل ما يكون اداؤه .

ان هذه ساعة للعمل وليست ساعة للحزن وانه موقف للمثل العليا وليس لاية انانيات او مشاعر فردية .

ان قلبى كله معكم وأريد ان تكون قلوبكم كلها معى . . وليكن الله معنا جميعا املا فى قلوبنا وضياء وهدى .

كانت هذه الكلمة فى يوم ٩ يونيو . . وقبيل ان ينتهى الرئيس جمال عبد الناصر من القاء هذه الكلمة القصيرة . . بدأت المظاهرات الجماهيرية الرافضة للاستسلام والهزيمة . . بل ان بعض مهندسى التليفزيون الذين كانوا يقومون بنقل هذه الخطبة على الهواء من منزل الرئيس عبد الناصر فقدوا السيطرة على انفسهم وتركوا العمل وان تمالك البعض لاداء هذه المهمة الصعبة فتركوا هذا العمل ليتجهوا للشارع . . متظاهرين رافضين لهذا التنحى . . لهذه الهزيمة . . فقد كانت الجماهير عظيمة فى مشاعرها واحاسيسها . . اكبر من الهزيمة . . واكبر من الموقف . . وارتفعت به الى مصاف اللامعقول التى لا تتساوى مع الارادة البشرية العادية .

وفور ذلك ايضا بدأ بعض اعضاء المجلس يتوافدون بسرعة الى مبنى مجلس الامة ليستطلعوا الامر والموقف ايضا . . كما بعث فى حضور البعض الاخر . . وكان الظلام يخيم على المبنى والشوارع . . وكانت الشموع تحت القبة هى الهادية لطريقهم المظلم بين طرقات المجلس ودهاليزه وقاعاته .

والتقى بعض الاعضاء كمجموعات على ابواب المجلس يتناقشون ويتساءلون فى الموقف وكان ضمن هذه المجموعات الرئيس انور السادات والعضو سيد زكى ودكتور فؤاد محى الدين والعضو خالد حماد فطرح عليهم الرئيس السادات تساؤلا فقال : ما رأيكم فى استقالة عبد الناصر ؟ فرد خالد حماد فى هذا الظلام قائلا : نقبلها وليكن زكريا محى الدين بديلا كما اراد الرئيس عبد الناصر . وهنا شعر بمن يضربه فى قدمه وكان الدكتور فؤاد محى الدين فاعل هذا . انما قال رأيه تأثرا بالصدمة . . والهزيمة .

ولكن الرئيس انور السادات أخذ يتنقل بين الاعضاء ليستطلع الرأى وان كان يروج بالتأكيد على رئاسة وزعامة عبد الناصر . وحيث طلب من الاعضاء الا يبارحوا المجلس حتى صباح اليوم التالى .

وفى صباح اليوم التالى وحيث كان الجمعة ١٠ يونيو . اجتمع المجلس برئاسة انور السادات وقد حضرها كل اعضاء الحكومة حيث كان رئيس الوزراء المهندس صدقى سليمان ونوابه الدكتور محمود فوزى نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة ومحمد لبيب شقير وزير التخطيط واثنان وعشرين وزيرا آخر بما فيهم وزير الانتاج الحربى المهندس محمد عبد الوهاب البشرى وان لم يحضر وزير التربية انذاك .

وبمجرد ان افتتح الرئيس انور السادات الجلسة وبدأ يتحدث قائلا :

ايها الزملاء اعضاء مجلس الامة :

خرج الشعب العربى كله من اقصى المحيط الى اقصى الخليج يعبر عن تمسكه المطلق بقيادة قائدنا البطل جمال عبد الناصر .

وما ان قال هذا حتى وقف الاعضاء والحاضرون بالشرفات التى اكتظت بهم ودوت القاعة بالتصفيق الحاد المتصل والذى دام وقتا طويلا احتراما واجلالا للرئيس جمال عبد الناصر وللموقف العصيب الخطير الذى يعيشه ويقررون مصيره هؤلاء الاعضاء .

ثم بعد دقائق من هذا عاود انور السادات حديثه قائلا : وفى الدلتا ومن الصعيد ومن المدن والقرى والحقول والمتاجر والمصانع والجامعات والمدارس ومن القوات المسلحة . زحفت جموع شعب الجمهورية العربية المتحدة على شوارع القاهرة مطلقة صيحتها المقدسة « لا نرتضى غير عبد الناصر رئيسا للجمهورية وزعيما وقائدا ومعلما » .

فعاد المجلس لتصفيق حاد متصل دام وقتا طويلا .

ثم استطرد الرئيس انور السادات فى حديثه قائلا :

وعلى كل الطرقات يقف الان الشعب فى كتل متلاحمة وحماس دافق يسد شوارع القاهرة ويحول دون وصولنا الى الرئيس او وصوله الينا وفى نفس الوقت فان هذه الجموع الهادرة تصل بيننا وبين القائد والزعيم كأشد ما تكون الصلة .

ويسعدنى ان انهى اليكم والى الشعب باجمعه والى شعوب الامة العربية والشعوب الصديقة ان الرئيس جمال عبد الناصر قد قرر الاستجابة للارادة الشعبية والبقاء فى مركز القيادة كرئيس للجمهورية .

وعند هذا المقطع من الحديث دوت القاعة بالتصفيق الحاد ايضا وعلت هتافات ومقالات واصوات فى جنبات القاعة تردد : ناصر . . ناصر . . الله اكبر . . وعاش جمال . . الله اكبر وعاش جمال وقد رقص أحد نواب بنى سويف فرحا بهذا القرار .

ثم استدرك الرئيس السادات فى حديثه قائلا : وقد اعلن ذلك فى رسالة لمجلس الامة تسلمتها فورا . ولى الشرف الان ان اتلو عليكم رسالة السيد الرئيس :

وقبل ان يتلو انور السادات هذه الرسالة فقد قوبل هذا بهتافات الله اكبر . . الله اكبر . . وعاش جمال . . عاش جمال .

وكان قد وقف انور السادات فوقف جميع الاعضاء والحاضرون بكافة الشرفات اجلالا لهذا الموقف واكبارا لهذه الرسالة فقرأها انور السادات بصوت هادىء النبرات حيث نجح فى ان يكون متماسكا فقال :

لقد كنت اتمنى لو ساعدتنى الامة على تنفيذ القرار الذى اتخذته بان اتنحى ويعلم الله اننى لم اصدر فى اتخاذى هذا القرار عن اى سبب غير تقدير المسئولية تجاوبا مع ضميرى ومع ما اتصور انه واجبى .

وانى لاعطى لهذا الوطن راضيا وفخورا كل ما لدى حتى الحياة الى اخر نفس فيها عند هذا تدوى الهتافات صارخة : نحن جندك يا جمال . . وتدوى ايضا القاعة بالتصفيق الحاد المتصل .

ثم يستكمل انور السادات قراءة الرسالة قائلا :

ان احدا لا يستطيع ولا يقدر ان يتصور مشاعرى فى هذه الظروف ازاء الموقف المذهل الذى اتخذته جماهير شعبنا وشعوب الامة العربية العظيمة كلها فى اصرارها على رفض قرارى بالتنحى منذ اعلنته وحتى الان . ولا اعرف كيف افى لذلك وكيف اعبر عن عرفانى له .

ان كلمات تضييع وسط زحام المشاعر يملك كل جوارحى واقول لكم امانة ـ

وارجوكم تبليغ مجلس الامة الموقر ـ انني مقتنع بالاسباب التي بنيت عليها قراري وفي نفس الوقت فان صوت جماهير شعبنا بالنسبة لي امر لا يرد .

فعادت الهتافات مرة اخرى تدوي صياحا : عاش رئيس الجمهورية عاش الرئيس جمال عبد الناصر . . عاش البطل عبد الناصر .

ثم استطرد انور السادات في تلاوة الرسالة فقال :

ولذلك فلقد استقر رأيي على ان ابقى في مكاني وفي الموقع الذي يريد الشعب مني ان ابقى فيه حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعا من ان نزيل آثار العدوان .

وهنا ايضا كان التصفيق الحاد المتصل هو التعبير بالامتنان عن هذا القرار .

ثم جاء بالرسالة : على ان الامر كله بعد هذه الفترة يجب ان يرجع فيه الى الشعب في استفتاء عام .

اني لاشعر ان النكسة لابد ان تضيف الى تجربتنا عمقا جديدا ولابد ان تدفعنا الى نظرة شاملة فاحصة وامينة على كثير من جوانب عملنا .

واول ما ينبغي ان نؤكده بفهم واعتزاز ـ وهو واضح من الان امام عيوننا ـ ان الشعب وحده هو القائد وهو المعلم وهو الخالد الى الابد :

فقوبل هذا ايضا بالتصفيق الحاد المتصل .

والان ايها الاخوة المواطنون في كل مكان ايديكم معي ولنبدأ مهمتنا العاجلة وليمنحنا الله جميعا تأييده وهداه . .

وبهذه العبارة كانت نهاية الرسالة . . ومع هذه النهاية كانت هناك عاصفة من التصفيق الحاد والذي دام وقتا طويلا .

وعندئذ وقف المهندس صدقى سليمان رئيس الوزراء ليتحدث قائلا :

الحمد لله . السيد رئيس مجلة الامة . السادة الاعضاء :

باسم الحكومة اتقدم بالشكر للسيد رئيس الجمهورية على استجابته لرغبة الشعب واننا لنعتز ونفخر بمكانته المذهلة فى نفوس جموع الشعب المصرى الذى زحف من كل مكان فى انحاء الجمهورية بعد ان اذهلته المفاجأة ليطالب السيد الرئيس الاستمرار فى قيادته وزعامته للأمة ليقود نضالها فى طريق العزة والكرامة والشرف كما فعل خلال الخمسة عشر عاما المجيدة الماضية وحقق لأمتنا انتصارات خالدة . . وفى الوقت نفسه نعتز ونفخر بالشعور الفياض الذى ابدته كافةالشعوب العربية وحكوماتها نحو سيادته تقديرا منها للدور العظيم الذى قام به فى خدمة القضايا العربية .

وانى لانتهز هذه الفرصة لاهيب بمجموع شعبنا الباسل - تقديرا للظروف الخطرة - ان يعود فورا الى مواقع العمل بكل هدوء وان يضاعفوا من جهودهم ويقظتهم فى المحافظة على الامن والنظام تحت قيادة زعيمنا المفدى وقائد نهضتنا الرئيس جمال عبد الناصر .

ولقت هذه الكلمة تصفيقا حادا متصلا .

ثم تحدث المهندس سيد مرعى وكيل المجلس حينذاك وهو شديد التأثر بالموقف فقال وسط مشاعره المرتجفه : أرجو الله ان يلهمنى قدرة فوق قدرتى وفوق قدرتنا جميعا ان اكبح جماح عواطفى التى تملؤنى بل تملؤنا جميعا وتدفعنا فى هذه الساعات المرة ان نعبر عنها تعبيرا يمثل حب الشعب كله لجمال عبد الناصر . انه هو القائد البطل وسيظل بطلا .

فتعالت اصوات من القاعة تقول : مدى الحياة تمتزج بحرارة التصفيق الحاد والذى دام وقتا طويلا .

ثم استطرد حديثه وسط مقاطعات او وقفات من التصفيق الحاد فقال :

فى كل وقت فى الساعات الحلوة وفى الساعات المرة فى الانتصار وفى النكسة انت يا جمال العلم الذى ننطوى جميعا تحت لوائه .

لا أريد يا جمال ان استرسل فى عواطفى وهذا امر يعلم الله انه فوق قدرتى ولكننى أريد ان اتمشى معك فى طريقة تفكيرك وتحليلك للأمور لابين لك بالدليل القاطع أن القرار الذى اتخذته بالامس يمثل موقفا هو أقصى صورة للبطولة والتضحية والفداء . فقد حملت نفسك فيه بشجاعة منقطعة النظير مسئولية ليست كلها مسئوليتك وحدك ولكنها مسئوليتنا جميعا . مسئولية شعب بأسره اراد الحياه وأراد الكرامة وأراد العزة وكنت أنت رمز الارادة فى كل ما أراد ومعبرا عن مشيئته فى كل ما يشاء .

ألم يسع لك هذا المجلس مؤيدا بالاجماع قرارك باغلاق مضايق تيران ؟ الم يبارك المجلس بل الشعب كله هذه الخطوة ؟ فكيف تكون مسئوليتك وحدك اتخاذ ذلك القرار ؟ انها مسئوليتنا جميعا . مسئولية الشعب المصرى كله بل مسئولية شعوب البلاد العربية كلها .

ومع انها مسئوليتنا ونحن نتحملها ونتحمل نتائجها كرجال فاننا جميعا وبعد أن سمعنا بحبات قلوبنا خطابك بالامس نعلم ابعاد المؤامرة الدولية فليس اذن هناك انتصار لاسرائيل بل هناك تواطؤ دولى تفوق قواه كل قوانا . ولكن هل يستمر الباطل ؟ ان الحق والباطل يا جمال يتداولان دول الزمان دون اعزاز للباطل ولا اذلال للحق وانت كنت مع الحق دائما وسيظهر الحق اخيرا ومهما طال الزمن ولك يا جمال فى رسول الله اسوة حسنة فلقد كان من السهل ان ينصر الله نبيه ودينه دين الحق فى جميع المعارك ولكن جيش المسلمين فى عهد محمد صلوات الله عليه وسلامه انتصر وهزم ثم كانت العاقبة للمجاهدين المؤمنين .

لا يا جمال . لا اننا نقولها بكل قوتنا بحبات قلوبنا ، بالدماء التى تجرى فى عروقنا لا . لا . من اجلنا جميعا من اجل ابنائك وابنائنا . من اجل مستقبل هذا البلد العزيز . . . لا ، لا يا جمال .

انت رئيس جمهوريتنا وقائدنا . استمر والمعارك طويلة ومريرة ولكننا سننتصر فى

النهاية بإذن الله ونحن معك من ورائك ومن حولك . نموت جميعا معا ونحيا معا . وعشت يا جمال لساعات النضال القادمه وعاشت مصر .

ومع نهاية حديثه كانت الهتافات المدوية تردد : عاش جمال قائد . . عاش الشعب قائدا . . عاشت الثورة وعاش جمال .

ثم تحدث انور السادات رئيس مجلس الامة قائلا : منذ مساء امس طوال الليل والوفود تزحف من جميع البلاد ومن مختلف الطبقات وهى مستمرة فى زحفها حتى صباح اليوم لتسمع الدنيا بانها لا ترضى بغير قيادة جمال وريادة جمال وزعامة جمال .

وبناء على ما طلبته من جميع الوفود بما فيها وفود القوات المسلحة جميعا فان امامى مشروع قرار بالنسبة للمرحلة القادمة سأتلوه على حضراتكم :

« ان مجلس الامة وقد احيط علما بأراء تحالف قوى الشعب العاملة كلها من الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية الذين لم ينقطع توافدهم واتصالهم بالمجلس ورئيسه طوال الليلة الماضية وطوال ساعات اليوم ينقل الى السيد الرئيس جمال عبد الناصر ارادة تحالف قوى الشعب ويقرر بناء عليها ان يضع فى يديه كل السلطات التى تخول له التعبئة الكاملة والشاملة لكل قوى الشعب العاملة واعادة البناء العسكرى والسياسى بما يكفل مناعته وقوته على مواجهة كل التحديات » .

ثم قال : فهل توافقون على مشروع هذا القرار ؟

وبالطبع وافق المجلس موافقة اجماعية وسط عدة مرات من التصفيق الحار والهتافات المدوية والكلمات الملتهبة بأرق واجمل مشاعر الانسان تجاه هذا القائد الذى بقى بارادة الجماهير .

وعقب ذلك تحدث رئيس المجلس قائلا : بعد هذا ليس هناك مجال لاى كلام فباسمكم وباسم الملايين من قوى الشعب العاملة اتقدم الى رئيس جمهوريتنا جمال عبد الناصر بأيات الشكر والعرفان بالجميل وباسمكم وباسم الملايين اعلنها مدوية

اننا من خلفك نسير يا جمال فى طريق الحرية فى طريق الاشتراكية والى الامام ونحن من وراءك الى الامام ونحن على ثقة من نصر الله وتأييده .

ومع اسدال الستار عن هذا الجزء . فانه يمكن ابراز بعض الامور التى بدت فيه ولاسيما قرار التنحى . واهمية هذا القرار تتبدى فى عدة جوانب . منها انه اعتراف صريح بالهـزيمـة من جانب القائد وكان ذلك مستحيلا فى ظروف اخرى وتحديد مسئوليته عنها وهذا القرار وان بدا انفعاليا الا انه اعد مدروسا دراسة كافية وواعية للنتائج . وان هذا القرار وان كان شجاعا الا انه قوبل بشجاعة اكثر وعيا وادراكا من الشعب . فان جماهير ٩ و١٠ يونيو عندما رفضت هذا القرار كان هذا الرفض بمثابة ثورة . وربما كان تعبير الرئيس السادات اكثر قربا من وصفها . عندما اعلن فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ وقبيل افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة فقال : لقد خرجت الملايين من جماهير شعبنا العربى يومى ٩ و ١٠ يونيو وهى مشحونة بطعنات القدر فى ثورة عارمة نظمتها وقادتها ونمت من آلام النكسة شعارها الواحد على امتداد الوطن العربى كله « لا نريد غير عبد الناصر » كان هذا الشعار يحمل فى ذاته اكثر من معنى . . معنى الارادة التى لا تلين . . ومعنى الصمود ومعنى الاصرار على رفض الاستسلام للامر الواقع . وفى كل هذا معنى الثورة على النكسة واسبابها . واذا قلنا ان هذا القرار كان انفعاليا فقد اعترف الرئيس عبد الناصر بذلك صراحة امام البرلمان فى خطبة افتتاح الدورة بشهر نوفمبر المذكور . واما كونه مدروسا . فايضا فان عبد الناصر فى تلك الخطبة البرلمانية قد اقر باحساسه بالهزيمة ابتداء منذ وقوع العدوان من اول يوم حيث قال : ابتديت من يوم ٦ يونيو احس بالامر واحس بالخسارة ويوم ٨ قررت التنحى .

ومن هنـا فان الـرئيس عبـد النـاصر كانت لديه فرصـة لتـدارس الامر وكيفية مواجهتـه . وكـان من الذكاء ان يبادر باعلان هذا القرار امتصاصا لغضب وثورة الجـماهـير كرد فعـل للهزيمة وان يكون هذا القرار مخاطبا للانفعالات والعواطف والامال حيث ان الجماهير فى هذه اللحظات تعيش انفعالات متلاطمة يعتريها الضياع والتيه والتمزق . . وتدور حول نفسها باحثة عن ملجأ تلوذ به من آلامها وان كانت انفعالات الانتقام طاغية ايضا . . فاذن فانه لو لم يعلن هذا القرار لكان من الممكن ان تثور الجماهير ضد النظام القائم وعلى رأسه ايضا عبد الناصر بما كانت تكمنه له من عواطف وحب اسطورى وحيث ستكون هذه الثورة او هذا الغضب بمقدار هذا

الحب . . نتيجـة صدمة مروعة فى هذا القائد . ولهذا كان قرارا ذكيا درس بعناية فائقة . وعندما نتلمس فقراته نؤكد ذلك .

ان افتتـاحية خطاب التنحى كانت عاطفية مؤثرة . حيث قال : لقد تعودنا فى اوقات النصر وفى اوقات المحنة . . فى الساعات الحلوة وفى الساعات المرة ان نجلس معا . . وبهذا يشعر الجمهور الغاضب الحزين بان محدثه اقرب لقلبه اكثر من ذى قبل حيث ان هناك علاقة قديمة او سابقة بها من الذكريات الحلوة والمرة التى جمعت بين المتحدث والمتحدث اليه .

ثم ينتقل فى الفقرة التالية الى الاعتراف بالهزيمة . . الا انه يتدارك هذا بجملة اعتراضية ان يمكن تجاوزها . ثم يبدأ فى سرد اسباب النكسة او الهزيمة محاولا ان يرمى العبىء الاكـبر فيهـا على ارادات خارجية . وظـروف دولية . بل انه عرض التواطؤ الاستعمارى الاسرائيلى كمفاجأة لم يتوقعها وان كان ذلك كان معلوما وواضحا على مستوى مناقشات البرلمان او مستوى السياسة الخارجية بل انه طرح ذلك فى عديد من خطبه السابقة . . فكيف اذن ينتظر الا يكون هناك تواطؤ ازاء الادانة الكاملة لبعض اعضاء الكونجرس ( البرلمان ) الامريكى لمناشدتهم مساعدة اسرائيل حيث برزت هذه الادانة تحت قبة البرلمان المصرى .

وحاول ان يهدىء من روعة افراد القوات المسلحة بالمديح والثناء على جهودهم وبطولاتهم وان كانت هذه القوات . وبالطبع ضحية لمقدمات سياسية عديدة .

ثم عرج على المـوقف العـربى واثنى على موقف بعض الحكومات العربية التى ساندته سياسيا واخرى ساهمت بقوات عسكرية ثم تحدث عن موقف بعض الدول الاجنبية المشرف تجاه هذا العـدوان وكـأنه يشير الى انها شهود على مبادرة العدوان الاسرائيلى فقط . . فهـو يشعـر بانـه متهم ويأتى بشهـود خارج القضية وان كان اصحابها وشهودها الحقيقيين يسمعونه فى الشوارع والحوارى والمقاهى والمنازل . . الشهود المجنى عليهم . . فكيف تؤتى بشهود لم يعيشوا العدوان واسبابه ونتائجه ومع ذلك فهو كان يخاطب ايضا من خلال هذا القرار الرأى العام العالمى .

وبعد ما تحدث عن الواقع المؤسف . بدأ يفتح آفاقه للأمل وحلولا للخروج من

هذه الازمة واعلن ان هناك مهام عاجلة من اجل هذا . اولها ازالة اثار العدوان وقد شاع هذا التعبير او ذاك الشعار منذ هذه اللحظة . . فاصبح كل شيء من اجل ازالة اثـار العـدوان . . وبـالطبع فكان المقصود بذلك هو رد العدوان عسكريا او ازالة احتلال سيناء عسكريا . ولم يغطى او تجاهل الازالة بمعنى شامل جامع للدولة كلها وبالطبع حتى يزال هذا العدوان كان لابد من توجيه جميع موارد الدولة او معظمها للمجهود الحربى لهذا الغرض . مما ادى الى تعطيل التنمية الاقتصادية الاجتماعية للدولـة مما ادى الى تراكم مشـاكل متعددة وعديدة على المستوى العام تفجرت فى السبعينات . كما اعاد الى الذاكرة الآمال والشعارات التى كانت تجد صدى جماهيرى من زعيم جماهـيرى حيث قال : ان القضـاء على الاستعمار فى العالم العربى بترك اسرائيل بقـواهـا الذاتية ومهما كانت الظروف ومهما طال المدى فان القوى الذاتية العربية اكبر واقدر على الفعل .

وهذا الشعار اما قصد بها التأثير المعنوى قبل الهزيمة واثناءها ايضا اى قصد بها تضليل الجماهير او انه صدر عن عدم وعى وادراك سياسى كافى وفطن الى استراتيجية الـوجـود الاسرائيلى بمنـطقـة الشرق الاوسط وارتبـاطـه بالموازين الدولية والقوتين الاعظم . وان اسرائيل لا يمكن ان تترك لقواها الذاتية لانها تستمد هذه القوى من شرايين بعض القوى العالمية المسيطرة ومع ذلك اطلق هذا الشعار . وقبل ان يطرح القرار مباشرة . وكما بدأ بالمبادرة الذكية اراد بصورة عكسية ان يضع المبادرة فى يد الجماهير وكأنها تملك حريتها وارادتها دون تكبيل او قيود او تأثير وبالطبع فان هذا الوضع يشعر الجماهير بتواجدها وكيانها مما يدفعها الى اتخاذ موقف ازاء هذا القرار . وفى غالب الاحوال فانه موقف ايجابى لان الجمهور ـ عموما . يرفض الاستسلام او الهـزيمـة تبعـا لتـاريخه وطبيعته ولما جبل عليه وان كان ذلك وضع عام لدى جميع الشعوب . فليس هناك شعب يرضى هزيمة او يستسلم لاحتلال اجنبى . وبالفعل اعلن قائلا : ان الامر الان يقتضى كلمة موحدة تسمع من الامة العربية كلها . . وذلك لضمان لابديل له فى هذه الظروف ولكنه يتدارك هذا ايضا حيث يعلن قائلا : واقول بكل صدق وبرغم اية عوامل قد اكون بنيت عليها موقفى فى الازمة فاننى على استعـداد لتحمل المسئولية كلها . وهنا يبدو من عبارته انه ليس مسئولا وانما على استعـداد لتقبل ذلك اذا لم يكن هناك من يتحملها . وبذلك فهو يوعز للجمهور الاسـاسى بالنخـوة والشجـاعـة والاقـدام على تحمل المسئولية كما ابدى استعداده لذلـك . ولوحده فقط . وبالطبع ايضا فانه وقد اعترف فيها بعد بان قرار التنحى

انفعاليا ولكن كما سبق القول فان خطبته هذا القرار كان مدروسا . . الا انه انى فى نوفمبر اللاحق كما سبق ذكره ـ حيث كان يوجه شىء من اللوم او العتاب للجمهور ايضا فأعلن كل واحد فى مكانه على اد نفسه فى النكسة مسئول عن ظروف ادت الى ذلك . . كل واحد . . انا وقفت يوم تسعة وقلت ان أنا باتحمل المسئولية كلها عن كل شىء . مش معنى هذا ان انا النهارده باقول لا انا ما تحملش المسئولية . لا انا باتحمل المسئولية ولكن ايضا من انا اللى حاقدر اغير كل شىء فى هذه البلد لوحدى .

وهنا يلاحظ انه كان لا يجرأ على توجيه هذا اللوم اثناء القاء خطبة التنحى حيث كانت الانفعالات متوهجة . . ولكنه وبعد فوات ما يقرب من خمسة شهور يستطيع ان يوجه مثل هذا اللوم او ذاك العتاب .

وربما توجيهه لهذا العتاب او اللوم يعود الى التقاط الخيط فى ذلك لكلمة المهندس سيد مرعى وكيل مجلس الشعب والذى كان قد القى كلمة فى اليوم العاشر من يونيو وفور تراجع عبد الناصر عن قرار التنحى . حيث اعلن ان مسئولية الهزيمة ليست مسئولية عبد الناصر فقط . . ولكنها مسئولية كل واحد فينا على حد تعبيره . . وكان يقصد بذلك افراد الجمهور عموما واعضاء مجلس الامة على الخصوص حيث كان له دور يقوى للمعركة واقراره لمختلف التشريعات التى تعمل على تيسير الدولة والمجتمع .

ولنعود للخط الاول وحيث قد اعلن قراره بالتنحى . وهنا فانه يطلق تعبيرا ديمقراطيا ـ وشعبيا ـ نجح به فى جذب التعاطف نحوه فقد اعلن : انه سيعود الى صفوف الجماهير . . يؤدى واجبه معها كأى مواطن اخر .

ومن البديهيات . فانه اى مواطن عادى يرفض ذلك المنطق لان الرئيس عبد الناصر بالنسبة اليه زعيم وقائد ومعلم كما كان يشاع ويكتب دائما عنه ذلك . انه زعيم ترتجف منه الرجعية العربية . بل انه جرىء فى سب وقذف الملوك والرؤساء . . وتخويف الاستعمار بل انه الزعيم الغير عادى والعملاق المصرى . فكيف يتردى الى المواطن العادى . . وبهذا كان الرفض . . ان يكون كذلك وبالتالى فان المواطن ذاته يشعر بالمهانة وجرح الكبرياء ولانه لا يريد ان يؤكد احساسه بذلك من جراء الهزيمة فكان على المواطن ان يتحرك لرفض هذا المنطق . . اللامعقول فى نظره ويؤكد ذلك .

ان الرئيس عبد الناصر استطرد معلنا ان الاستعمار بقوته وجبروته يتحداه شخصيا وان الجماهير اقوى من الاستعمار وبذلك فهو يجذب عطف وتعاطف الجماهير نحوه ولكن بشيء من العظمة والكبرياء ايضا . . لانه مستهدف من اكبر القوى من العالم . واذن وكيف الصورة هكذا يتخلى عنه المواطن . . كيف ؟ وبذلك تتحرك احساسيس المواطن البسيط بدافع الوطنية والنخوة والشجاعة والتضحية والانتماء الى تأييد هذا الزعيم وشد ازره لأنه من مواطنى الامة العربية التى هى اقوى من الاستعمار .

بل يمضى الرئيس عبد الناصر فى الاشارة الى الضغوط الاستعمارية القوية والكبيرة نحو شخصه . . فيرشح السيد زكريا محى الدين بديلا له لرئاسة الجمهورية طالما انه مستهدف فكأنه يضحى بذاته من اجل الجماهير . . وهذا ايضا يؤدى الى الامتنان له ولتضحيته مما اشعل حماسة الجماهير التى ترفض مثل هذه الضغوط والتى تعتبرها امتهانا لكرامتها وشرفها الوطنى ـ فكيف يغير القائد لذلك . . انها ترفض هذا ؟

ولكن الرئيس عبد الناصر من جهة اخرى فسر ذلك بانه ليس تصفية للثورة وانها ليست حكرا على جيل واحد من الثوار . واخذ يعدد انجازات الثورة اى جيل الثورة الذى قادها . . فيعود بالمواطنين الى المكاسب التى عادت عليهم من جراء الثورة . . وبالتالى فانه تعبير تصفية الثورة او ان هذه الهزيمة هى ضربة للثورة سرعان ما يدفع المواطن للحفاظ وحماية هذه المكاسب وبالتالى فانه يرفض قرار التنحى . بل ان الرئيس عبد الناصر ركز على ثقته غير المحدودة فى تحالف الشعب العامل والممثل فى الفلاحين الذين وزعت عليهم ارض الاقطاع الزراعى والعمال الذين دفع بهم الى مجالس ادارات الشركات والجنود الذين هم بحكم وظيفتهم ينتمون الى عبد الناصر والمثقفين الذين آمنو بدور عبد الناصر فى المنطقة العربية ودول العالم الثالث ولاسيما اليساريين فيهم . ثم ختم خطبته ختاما مؤشرا على اوتار ومشاعر الجماهير الملتهبة والتى لا تريد ان تصدق الهزيمة . . بل ترفضها على الاطلاق وهكذا اندفعت الجماهير قبله بحماس وعاطفة ووطنية لترفض هزيمة مصر . . وترفض كسر عبد الناصر . . وترفض اسباب الهزيمة كما عبر عن ذلك رئيس مجلس الامة حينذاك انور السادات .

واستطرادا لعرض الموقف البرلمانى لهزيمة يونيو او لهذه الاخيرة تحت القبة فلابد

من عرض ما وقع بخصوصها فى الفترة التالية لها . فقد عقد الرئيس انور السادات عدة اجتماعات مع المجموعات البرلمانية بمكتبه للاستماع الى آراء الاعضاء حول الهزيمة . حيث كانت كلها انفعالات وانتقادات لاسبابها . وبعد خمسة اجتماعات توقف النشاط تحت القبة .

ثم انعقد مجلس الامة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ لاستكمال فصله التشريعى حيث ان انعقاده كان دور الانعقاد العادى الخامس . وفى هذا اليوم القى الرئيس جمال عبد الناصر خطبة افتتاح دور الانعقاد . وتعتبر هذه الخطبة من الاهمية الكبيرة حيث انه تعرض لبعض التغيرات التى جاءت تصحيحا لوضع الجبهة تمهيدا لازالة اثار العدوان . . وبديهى ان هذه التغيرات هى التى ستقودنا الى ابراز اسباب الهزيمة ضمنيا حيث انه لم يعترف بذلك بوضوح وبعض منها نبعت او افرزها مجلس الامة او دفع بها للحياة الجماهيرية .

وقبيل حديث عبد الناصر . كان قد القى الرئيس انور السادات كلمة قصيرة موجزة وان كانت تحمل معانى قوية وواضحة ليقدم بعدها الرئيس عبد الناصر لالقاء خطابه .

فقد اعتبر السادات يومى ٩ و ١٠ يونيو بمثابة الثورة على النكسة واسبابها . وكان ذلك تعبيرا صادقا وحقيقيا وقد فطن الى ذلك فحاول من جانبه عدة محاولات للقضاء على هذه الاسباب . عندما تولى رئاسة الجمهورية .

وقد جاء من ضمن كلماته ما يخص الهزيمة فقال :

ولقد خرجت الملايين من جماهير شعبنا العربى يومى ٩ و ١٠ يونيو وهى مثخنة بطعنات الغدر فى ثورة عارمة نظمتها وقادتها . ونحتت من آلام النكسة شعارها الواحد على امتداد الوطن العربى كله « لا نريد غير عبد الناصر » .

كان هذا الشعار يحمل فى ذاته اكثر من معنى . معنى الارادة التى لا تلين ومعنى الصمود ومعنى الاصرار على رفض الاستسلام للامر الواقع .

وفى كل هذا معنى الثورة على النكسة واسبابها .

وقال ايضا : وسنظل نذكر دواما يا سيادة الرئيس كلمتك فى عيد الثورة فى ٢٣ يوليو الماضى حين قلت : انى اثق ان اجيالا قادمة سوف تلتفت الى هذه الفترة وتقول . . كانت تلك أقسى فترات نضالهم ولكنهم كانوا على مستوى المسئولية وكانوا الاوفياء لامانتها .

ثم القى الرئيس عبد الناصر كلمته حيث انها كانت اهم الخطب التى القاها طوال رئاسته ولاسيما انها خطاب برلمانى وكان ابرز ما جاء فيها : كبيان للشعب حسابى عقب الهزيمة يتضمن ما هى الخطوات التالية : فقال : « كانت هبة الشعب العظيمة يومى ٩ ، ١٠ يونيو والتى اعتبرتها تجديد للثورة ولقد كانت كذلك فعلا » « ان هذا الموقف كان هو بذاته نقطة التحول فى الازمة ان هذا الموقف كان هو الحد الفاصل بين الظلام الذى اطبق علينا وبين الضياء الذى امسكنا بخيوطه ورحنا ننسج منهانهارا جديدا اكثر اشراقا واكثر صدى الى الامل » .

« وان يفاجئنا العدو بقوة لم نحسن تقديرها ولم نحسن مواجهتها فليست هذه هى الهزيمة » « وقد يستطيع العدو المزود بامكانيات تفوق طاقته وايضا نتيجة لقصور من جانبنا لا نستطيع ان نخفيه وولا يجب ان نخفيه قد يستطيع هذا العدو احتلال رقعة من أرضنا فليست هذه ايضا هى الهزيمة طالما اننا لم نقبل الاستسلام وطالما ان ارادتنا حرة لم تهزم . هزمنا فى معركة عسكرية ولكن لم نهزم اطلاقا . لم يستطع العدو ان يفرض ارادته على ارادتنا »

بعد معارك ايام يونيه الستة كان الموقف بالغ السؤ كانت خسائرنا فى المعدات كبيرة ورقعة من الارض احتلت . وكلنا تأثرنا من الصدمة . . كل فرد منا تأثر من الصدمة بل كل فرد فوجىء بالصدمة وكل فرد فوجىء بالنتيجة وانا ايضا فوجئت ولكن يمكن مش كان يوم ٨ مفاجئتى او يوم ٩ ابتديت من يوم ٦ أحس بالامر واحس بالخسارة . يوم ٨ قررت التنحى لسبب واضح وهو المسئولية وانا كنت على ثقة كنت اعتقد انه لن يكون هناك رد فعل لخطاب التنحى لان انا كنت اشعر بالصدمة وكنت اشعر ان كل واحد فيكم وكل واحد من ابناء هذا الوطن يشعر بالصدمة وكان لابد ان يكون هناك مسئول عما حدث وكان لابد ان يكون هناك مسئول يتحمل مسئولية الآمال

والوعود والتطلعات الكبيرة التى كان يشعر بها . اللى كانت بتتقال واللى كنا بنحس بيها لكنا وكنت اعتقد ان الشعب بعد ما هزمت قواته هزيمة عسكرية سريعة بهذا الشكل سيفقد الامل الى حد كبير فى قدرتنا على الصمود وعلى المقاومة وكنت اعتقد نتيجة لهذا ان الشعب سيرحب بالحلول السلمية سواء مع الولايات المتحدة الامريكية او مع الدول الغربية المعادية لنا . وكنت اعتقد ان الشعب سيرى فى جمال عبد الناصر عقبة ضد هذا وعلى هذا الاساس يوم ٨ بالليل قررت هذا القرار ويوم ٩ اعلن هذا القرار فى حديثى اليكم وكانت ثقة الواحد اتهزت تقريبا فى كل شىء وزى ماقلت لكم لم اكن اتصور رد فعل لا بالشكل اللى حصل ولا أقل من اللى حصل لانى كنت باعتبر ان الهزيمة والصدمة تكون اثرت فينا كلنا الى درجة الانهيار . كنت غلطان يمكن فى هذا الاعتقاد واعتقد ايضا ان اعداءنا كلهم متوقعين ان ننهار تحت وطأة الصدمة . فى هذا الوقت اللى كان اعداءنا فيه معتقدين ان احنا سننهار تحت وطأة الصدمة خرج الشعب ليؤكد قوة ارادته وان هذه الارادة لا تقهر وانه لا يكفى لقهرها اى خسارة فى المعدات او فى الارض . بدى أقول لكم يوم ٩ ، ١٠ يوم الناس ما خرجت فى الشوارع بالالاف او بالملايين مكنش عندنا دفاع عن الضفة الغربية لقنال السويس . النهاردة الظروف اختلفت وباقدر اقول هذا الكلام . كان العدو موجود فى الضفة الشرقية للسويس وكان الطريق ما بين السويس والقاهرة مفيش فيه ولا عسكرى . كان الطريق الى القاهرة مفتوحة بدون ادنى مقاومة نتيجة الشلل الكامل اللى حصل فى قواتنا المسلحة فى بور فؤاد كانت المقاومة الشعبية هى اللى احتلت بور فؤاد . فى بور سعيد كانت المقاومة الشعبية هى اللى احتلت بور سعيد فى الحقيقة كان بدى أقوى ان زكريا محى الدين باعتباره قائد المقاومة الشعبية تولى المسئولية يوم ٨ بالليل حوالى الساعة عشرة بعد الحال الذى وصلت اليه قواتنا نتيجة المعارك اللى حصلت ابتداء من يوم ٥ يونيو .

برغم هذه الظروف وبرغم الحالة اللى كنا وصلنا اليها واعتقد ان الشعب كان يعلم ايه هى الحالة اللى وصلنا اليها لان بلاغاتنا كانت واضحة بل البلاغ اللى طلع يوم ٩ الصبح عن تحرك العدو وعبوره قنال السويس الى غرب القنال فى بعض المناطق كان يبين الحالة اللى وصلنا لها فى هذا اليوم .

ان خطوات التغير تلاحقت وكان بعضها فى تلاحقه يبدو وكأنه غير مرئى ولكن

ونحن نستعرض الان ما حدث ونعبر عليه بنظرة شاملة فاننا نستطيع ان نرى وان نربط الخطوات ببعضها نستعرض معا :

أولا : اول حاجة مواجهة الحقيقة فى النكسة والمقدرة على استيعاب هذه الحقيقة والمقدرة على تمالك النفس واستبقاء الايمان بالقدرة على تجاوزها اده اول تغيير حل بيننا بعد الهزيمة والنكسة . احنا سميناها نكسة وانا قبل ما اكتب النقط الخاصة بهذاالخطاب كنت براجع الجوابات اللى جات لى فى اخر وقت ، فيه واحد بيقول : احنا ليه سمينا اللى حصل نكسه ؟ الحقيقة الرجل اللى كتب الجواب ده ليه حق . ليه احنا سميناها نكسه ؟ بقول له ان احنا سميناها نكسة ويمكن انا اول واحد قال هذا التعبير نتيجة لما كنا نشعر بيه فى هذا الوقت يوم ٨ ويوم ٩ يونيو . الحقيقة انا ايضا كنت اشعر بان احنا حصلت لنا مصيبة كبيرة وكان حالنا زى حال الراجل اللى طلع فى الشارع وخبطته عربية او خبطه ترماى واصبح عاجز عن انه يتحرك اترمى على الارض مش عارف يعمل ايه .

الحقيقة ده كان حالنا يوم ٨ وكان حالنا يوم ٩ ولكن حصل تغيير كبير قوى بعد ٨ وبعد يوم ٩ والسبب فى هذا التغيير الصمود لولا الصمود اللى وقفه هذا الشعب والشعب العربى ايضا فى كل بلد عربى مكنش ممكن ان احنا نقف على رجلينا رجلينا مكنش ممكن ان احنا نعلن للعالم كله ان احنا رغم فقداننا قطعة من الارض ورغم فقداننا لمعركةعسكرية ولكننا لم نفقد ارادتنا ولم نستسلم فى ارادتنا . بعد هذا خطوات التغيير تلاحقت . تلاحقت بسرعة واهم حاجة هى قدرة هذا الشعب بالتاريخ الطويل فى النضال انه يواجه الحقيقة من أول يوم واجه الحقيقة واستطاع ان يستوعب هذه الحقيقة ولم ينهار بل تمالك نفسه وآمن بنفسه . امن بقدرته على انه يستطيع ان يتجاوز هذه الهزيمة وان يتجاوز هذه النكسة .

ما هو معنى ان احنا نفقد ٨٠٪ من معداتنا ونحن مازلنا نواجه العدو والعدو مازال يحتل ارضنا .

ما هو معنى ان احنا نفقد العدد الكبير من القتلى ؟ العدد الكبير من القتلى عشرة الاف جندى قتلى والف وخمسمائة ضابط قتلى فى هذه المعارك من يوم ٥ ليوم ٨ غير الاسرى خمسة الاف جندى اسير وخمسمائة ضابط أسرى فقدنا ايضا جزء كبير من

ابناء قواتنا المسلحة وقفدنا عدد كبير من اولادنا الضباط والعساكر واللى ماتوا فى ميدان القتال . فنحن بعد هذا بعد يوم كنا مكشوفين يوم ٨ زى ما قلت لكم قدام العدو . جبهة القتال مكشوفة والمدن ايضا مكشوفة جبهة القتال مكشوفة زى ما قلت لكم مكنش عندنا خط دفاعى غرب القنال والمدن مكشوفة مكنش عندنا طيارات خالص علشان نجابه بيها طيران العدو اذا اراد ان يعتدى على مدننا ورغم الكارثة اللى حلت بالطيران يوم ٥ ان ضباطنا الطيارين رغم تفوق العدو طلعوا بالطيارات اللى فضلت وجابهوا وكانت المعركة بالنسبة ليهم معركة انتحارية . جابهوا طيارات العدو واسقطوا من طيارات العدو واحنا فقدنا فى هذه الفترة اربعين ضابط طيار ما بين قتيل ومفقود الناس أدوا الواجب على اد القدرة اللى كانت موجودة فى ايديهم . . قيادتهم . . قيادة الطيران لم تقدر الموقف تقدير صحيح وتسببت فى الكارثة اللى حصلت للطيران صباح يوم ٥ بالتالى تسببت فى ان تنتهى المعركة بالطريقة اللى انتهت بيها . استطعنا ان احنا نواجه الحقيقة رغم كل ما حصل لنا استطعنا ان نواجه الحقيقة بعد هذا بأيام . . طبعا من أول يوم بدأنا نسلم انفسنا . . ننظم دفاعاتنا وصممنا على ان نقاتل من شبر الى شبر . وحينما اراد العدو ان يتقدم الى بور فؤاد فى اواخر شهر يونيو لم نتركه فى معركة رأس العش واشتبكنا معاه تصدت قواتنا المسلحة ليه قبلنا بالمخاطرة والطيران فى هذا الوقت ما كانش استعاد وضعه الطبيعى والعدو كان قادر على احداث التصاعد ولكنا قبلنا المخاطرة وده يبين التغيير اللى حصل فى هذه الايام ان نتبين هذا من غير خديعة للنفس ، الخديعة للنفس فى ذلك الوقت كان يمكن ان تصبح كارثة كاملة . . لا امل بعدها ـ لم نخدع انفسنا ـ واحنا لم نخدع . . لم نخدع الشعب ولم نخدعكم . ان احنا قدرنا نستوعب هذا كله والمشاكل اللى تتفرع من كل الامور اللى باكلمكم عليها ، ان احنا نقدر نفوق من الصدمة . ونفوق من الجهد النفسى نفوق من التعب من التعب النفسى والجد النفسى اللازم لكى نفيق بعد ان كان الواحد يشعر انه عايش فى كابوس ولا يصدق ان ما حدث قد حدث كونا قدرنا نفوق ، هذا التغيير . . التحقق من الوضع الذى صرنا اليه بجميع حقائقه ليست مسألة سهلة . . الجزء الاصعب من هذه الامور ، ومن هذه المشاكل قد فات ولكن اعرف ان آثاره تبقى معنا زمنا . . طبعا بأعن بهذا ايه ؟ الثقة يمكن اهتزت الى حد كبير فى ناس تمزقت نفوسها وقلوبها خصوصا الشباب من هذا الجيل حينما رأى اسرائيل تحتل جزء من اراضينا وتصل بقواتها الى الضفة الشرقية لقناة السويس . . انا شفت عدد من الشباب تمزق مش قادر . . مش قادر يتخيل الصورة ان اسرائيل موجودة وازاى تقدمت الى الضفة الشرقية للقنال .

وحينما اقول ان الجزء الاصعب قد فات لكن آثار هذاالجزء الصعب ستبقى معنا زمنـا فى بعض الاحيان اجد بعض الناس يضيقون حين يجدون نظرة الى بعض الامور تشوبها عدم الثقة او التجاوز او النقد . طبعا هناك قلق عند الجماهير نتيجة ما حدث وازاى حنخلص من اسرائيل امال حنخلص من اللى حصل . . ده القلق وده يمثل تعب نفسى لكل الناس يمكن للقيادات وللجماهير وللشباب واقول فى كل الظروف يجب علينا ان نحسن تقدير الظرف النفسى للجماهير على كل القيادات حتما تضيق الجماهير حينما تبين قلقها حينما تظهر الضيق النفسى وانما اعتبر انها معجزة ان يصدق النـاس بعـد ما جرى فى هذه الايام الستة اى شىء . الشعب استوعب الصدمة بأصالته وبتاريخه الطويل المناضل المكافح استطاع ان يتغلب على الصدمة النفسية ولكن استيعـاب الصدمة لا يعنى ان الصلة بعدها انقطعت بكل ماكان قبلها او خلالها . لابد ان ندرك ان هناك رواسب ولكننا اجتزنا امتحانا كبيرا وسوف تتأكد الثقـة بمقدار ما تستحق تصرفاتنا هذه الثقة وبمقدار ما يتعود الناس على ذلك . يتصل باستيعاب النكسة ان نتقبلها جميعا كرجال طبقا حتميا اشرح حينما اتكلم عن الصدمة وحتميا اتكلم عن القلق النفسى وحتميا اتكلم عن التمزق النفسى وتمزق القلوب لشبـاب هذا الجيل وحتميا اتكلم عن ضرورة العـلاج النفسى لكل هذه الظواهر وحينما اتكلم ان ما حدث فى خمسة يونيو وفى الايام الستة لا يمكن ان تزول اثاره بسرعة حينما اتكلم عن هذا لابد ان اقول : يجب ان نتقبل اثار النكسة جميعا كرجـال ونستـوعبهـا . . معنى ايه كرجال ؟ معناه ان مش كل واحد يطالب غيره بالحسـاب . الحقيقـة بعد النكسة وبعد الايام الستة كان فيه موجة من النقد وانا اتكلمت عليها يوم ٢٣ يوليو الماضى فى خطابى ولكن وضع طبيعى قوى ان تكون هناك موجة من النقد . ولكن كون هذه الموجة من النقد تتقلب مثلا الى موجة . . الى التشكيك فى كل شىء معناه ان احنا ما قابلناش النكسة مقابلة الرجال . اذا كان كل واحد فى كل مصنع وفى كل مكان موقع يطالب بمحاسبة غيره ، كل واحد يطالب بحساب غيره وبيذم فى غيره معناها ان احنا ما قدرناش نستوعب النكسة استيعاب الرجال ابدا . . كل واحد فى مكانه على اد ما بنفسه النكسة مسئول عن ظروف أدت الى ذلك . . كل واحد . انا وقفت يوم تسعة وقلت انا انا باتحمل المسئولية كلها عن كل شىء . مش معنى هذا ان انا النهارده بأقول لا أنا ما تحملش المسئولية ، لا انا باتحمـل المسئـولية ولكن ايضـا مش انـا الـلى حاقدر اغير كل شىء فى هذه البلد لوحدى . اذا كان كل واحد يطالب غيره بالحساب وهو نفسه مايتحاسبشى . معنى ده ايه ؟ معنـاه ان احنا بننقاد الى خطوط قد يكون او طرق او مسارات قد يكون

اعداءنا بيوضعوها لنا . كل واحد قبل ما ينقد غيره ينتقد نفسه كل واحد مننا مسئول كل واحد مننا يجب ان يساعد على كسب معركة الارادة بانه يدى الثقة فى النفس . للناس كلها . برضه بقول ان انا شفت الجوابات فى الفترة اللى فاتت وانا باستمرار فى كلامى يمكن كنت باستشهد بالجوابات . حاجة لاحظتها فى الشهور اللى فاتت انا ملاحظتش ابدا اليأس مفيش ملاحظات اليأس يمكن فيه نغمة فيه غضب ناس زعلانة وفيه ايضا مستوى عالى من ننقد الغير فى المصانع والمؤسسات والمصالح والمواقع المختلفة .

وإذا كنا عايزين فعلا ارادتنا تقوى كل واحد فينا يتوجه بالنقد لنفسه ويحاول ان يصلح من اخطاؤه حينما أقول ان كل واحد فينا فى مكانه مسئول عن الظروف التى أدت الى النكسة وانا قلت ومازلت اقول اننى اتحمل المسئولية كلها وسوف اظل اتحملها كلها وارضى فيها بأى حساب وأقبل فيها كلمة الشعب كيفما تكون . . واذا سرنا كما يسير الرجال فى هذه المرحلة انا على ثقة ان ارادتنا ستقوى وتقوى .

النهارده اقول بعد استيعاب كل ما حدث ، بعد تقبل المسئولية كل منا بكرامة الرجال لابد ان يكون هنالك الايمان بالقدرة على اجتيازها . طبعا كل واحد فينا كان له حق الانفعال يوم تمانية ويوم تسعة ويوم عشرة ويوم احداشر وبعد كده ولكن الانفعال حيعمل لنا ايه ؟ الانفعال حيخلينا باستمرار غير قادرين ان احنا ندى القرار الصحيح .

أنا باقول هذا وانا ايضا كنت زى أى واحد من ابناء هذا الوطن وقلت فى دور الانفعال . خطابى يوم تسعة ليكم كان انفعال بالنسبة للتغيرات فى القوات المسلحة بما حدث . حدث بالذات يوم حداشر فى القوات المسلحة لكن بعد كده ابتدينا نفعل ابتدينا نعمل الواحد سيحاول انه يتمالك نفسه ويقضى على الانفعال . حتى نستطيع ان نجتاز المرحلة اللى احنا عايشنها يجب ان نملك انفسنا ونخرج من دور الانفعال الى دور الفعل بالنسبة للتفكير بالنسبة للتخطيط وبالنسبة للتنفيذ وبالنسبة للمراجعة المستمرة لكل خطوة لان احنا فى المرحلة وفى هذا الوقت فى ظروف لا تحتمل تراكم الاخطاء .

ثم اتجه بحديثه عن القوات المسلحة فقال :

الناس ما تعرفش ايه المداخل وايه اللى بيجرى فى الكواليس ده مش بالنسبة لينا احنـا بس لكل دول العالم الصراعات بتكون موجوده باستمرار والاتجاه الى مراكز القوى بيكون اتجاه قائم ثم وجود مراكز للقوى ووجود ارادات مختلفة فى هذا النظام او فى اى نظام ، طبعا ده ايضا كان موجود سنة ٦٢ حاولنا ان احنا نتغلب على هذا بأن احنا عملنا مجلس رياسة وغيرنا فى النظام ولكن لم نستطيع ان نتغلب على ذلك وكنـا فى كثير من الامور يتكون الحلول الوسط اللى تمكن من السير بسلام وتجنب اصطدامات قد تكون لها ضررا بليغة وانا قابلتنى مشكلة بعد يوم ٩ ، ١٠ الحقيقة ان انا امشى يمكن انا ايضا كنت انانى فيه ان انا لو مشيت يوم ٩ وتمنيت ايضا يوم ٩ بالاضافة الى الاسباب اللى انا قلتها كنت كانسان وكبشر هستريح جدا . ولكن بعد يوم ١٠ وبعد عودتى يوم ١٠ انا صممت على ان انا مش حا اقبل حلول وسط وانى سأواجه كل المشاكل بالطريقة اللى اعتقد انها الطريقة الصحيحة السليمة اللى يجب ان انـا اواجه بيها المشاكل حتى لا تتكرر بعض المآسى اللى حصلت وشفنا نتائجها يوم ٩ يونيو ولكن ده ايضا ماريحنيش دخلنى فى مشاكل لا أول لها ولا اخر بعد يوم ١٠ وكان اول مشكلة دخلتها بعد يوم ١٠ بوم ١١ ما تعرفوش انتم ايه اللى حصل يوم ١١ ولكن يوم ١١ حصلت مشاكل فى القوات المسلحة بعد صدور او اللى نتج عنها صدور قرار بتعيينى القائد العام الجديد وقبول تنحية جميع القيادات اللى كانت موجودة فى هذا الوقت وكنت اعتقد ان انا ما اقدرش أدى حل وسط فى هذا الموضوع لان أى حل وسط كان سيكرر المآساة وكان لابد أن احنا نمشى بعد هذا فى القوات المسلحة بدون حلول وسط بحيث تكون القوات المسلحة هى فعلا قوات مسلحة وليس الامر مجرد تغيير القيادات ولكن الامر والتغيير كان ابعد واعمق .

وعلى هذا الاساس كان لابد من ان تغيير العناصر اللى استغلت الوضع السياسى للقوات المسلحة واتخذت من القوات المسلحة وسيلة لكى تجعل من نفسها مركز من مراكز القوة وايضا العناصر اللى كانت تقيم من نفسها طبقة عازلة فوق الجيش وبعد هذا ابعدت العناصر التى اظهرت تجربة الاستعداد عدم كفاءتها ابعدت العناصر التى ثبت بتجربة ميدان القتال انها غير قادرة على مسئولية ميدان القتال على ضؤ النكسة وفى حرارتها كنا نعيد بناء القوات المسلحة وللامانة فان المهمة لم تكن فى حد ذاتهـا صعبـة اذا نحينا جانبنا الصعوبات التى تخلقها الظروف المهمة كانت ممكنة بفضـل ايمان افـراد القـوات المسلحة انفسهم ضباطا وصف ضباط وجنود بفضل فهمهم وبفضل وعيهم . لقد كانت الاخطاء التى وقعت فى ادارة المعركة اكبر من

شجاعة هؤلاء الرجال ومع ذلك فانهم اعطوا وبذلوا واستبسلوا وبرز من بينهم الابطال وسقط من وسطهم الشهداء

هناك أفراد تصرفوا بغير تقدير للمسئولية ولكن ليست هناك وحدة تركت موقعها بغير اوامر كان واضحا ان جهاز القيادة اصيب بارتباك فور بدء المعركة وفور تلقية مفاجأة الضربة الاولى فى الطيران ونتائجها ويعلم الله انها لم تكن مفاجأة وكان فى امكان مواجهتها ولكن ذلك لم يعد موضع بحث الان الا بالقدر اللازم للاستفادة منه والا بالقدر اللازم لحساب المسئولين عنه وهذا الحساب يجرى الان فعلا .

ثم القاء نظرة شاملة بالمراجعة على اوضاعنا الداخلية . انا بدى أقول حاجة يجب ان ندرك ان احنا ما نقدرش نحقق كل شىء دفعة واحدة خصوصا فى ظروف مثل ظروفنا . تحدثت فى شهر يوليو عن ضرورة التغيير حدثت تغييرات كبيرة فى كل ناحية فى كل مكان كان الشعب يطالب به وانا معه فى الطالبة به . كما تكلمت فى ٢٣ يوليو طالبنا بعمل جاد وحازم وبدأنا فعلا فى كل المجالات بالنسبة لكل الوزارات وطلبنا هذا فى مجلس الوزراء . بأن نعمل عمل جاد وحازم للقضاء على الاسباب التى يشكو منها الناس والقواعد اللى بتضايق الناس واللوايح اللى بتسبب مشاكل للناس فطلبنا تغيير هذا كله . وبدأنا فى النظر فى هذا الامر وزارة وزارة . وطلبنا من الوزراء كل فى وزارته بالنسبة للوايح وبالنسبة لاى شىء وبالنسبة للقطاع العام على الاخص ان تبسط كل الامور بالنسبة للناس علشان نستطيع ان نرفع عن الناس اعباء كانت موجودة او اعباء احنا خلقناها . طالبنا بنهاية للامتيازات فعلا فى مجلس الوزراء وبحثنا هذا بالنسبة لاستخدام العربيات بالنسبة للشقق اللى اخذت من الحراسات وقلنا ان الشقق اللى اخذت من الحراسات امتيازات لان اخذت شقق بايجار رخيص ويجب ان نعيد النظر فى هذه الشقق . بالنسبة للجمع بين المرتب والمعاش قلنا ان عملية الجمع بين المرتب والمعاش عملية فيها امتياز ويجب اعادة النظر فيها . طالبنا بالتكافؤ فى التضحيات وطالبنا بان يكون هناك حساب وعقاب طالبنا بالنقاء الثورى والطهارة الثورية . طالبنا بالمزيد من الديمقراطية طالبنا بكل هذا وخطونا فى اتجاهه ومبقولش ان احنا حققنا كل شىء ولكن بقول ان احنا خطونا فيه بدلات كثيرة الغيت او خفضت وفيه امتيازات ايضا الغيت او فيه دراسات الان لتخفيفها فيه ضرايب زيدت بالنسبة للشرايح الكبيرة بالنسبة للكلام اللى بيتقال الكثير انا بقول قانون من

اين لك هذا لابد ان يطبق ونعرف بالنسبة لكل الناس اللى خدموا من سنة ٥٢ لغاية النهاردة عندهم ايه من اول رئيس الجمهورية لغاية طبقة المديرين .

البت في موضوع الحراسة فهم غلط . اما قلنا ان احنا بنشيل الحراسة معناها ان الناس اللى اتوضعت على الحراسة بتستعيد كل املاكها . الموضوع الحقيقة مش بهذا الشكل الموضوع ان كانت فيه حراسات موضوعة قبل سنة ٦٤ او في سنة ٦٤ سوينا هذه الحراسات في مارس وقلنا ان كل واحد بنصفى كل الاملاك وبتعود الى الدولة وبنديله سندات على الدولة بمبلغ ٣٠ ألف جنيه اذن موقفه الطبقى المفروض انه اتصفى لان المفروض انه خد سندات على الدولة بثلاثين الف جنيه ولكن هذا الانسان لازال موضوع تحت الحراسة ليه احنا بنحطه تحت الحراسة ؟ المفروض او مش المفروض ان احنا ننتقم منه انتقام شخصى . المفروض انها عملية بالنسبة للامتيازات الطبقية اذا خلصت ليه باخلى الراجل تحت الحراسة ؟ بقول ان الواجب الانسانى والمطلب الانسانى ان احنا هؤلاء الناس بنشيل عنهم الحراسة لكن مش حارجع لهم املاكهم ولكن هم اخدوا السندات اللى هى بتلاتين الف جنيه بفايدة ٤٪ وده تحقق في سنة ٦٤ . الناس اللى فرضت عليهم الحراسة بعد سنة ٦٤ الناس بتوع لجنة تصفية الاقطاع في لجنة اتعملت يرأسها كمال رفعت هذه اللجنة بتبحث التظلمات طيب ليه بتبحث تظلمات ؟ فيه جوابات من اللى انا شفتها بيقولولى بعدما طلع ان احنا بنبحث تظلمات ليه بنبحث تظلمات ؟ احنا طول عمرنا كنا بنبحث التظلمات بس ماكنش فيه انفعالات زى دلوقتى .

بالنسبة لموضوع المعتقلين احنا اعتقلنا عدد من الاخوان المسلمين بعد عمليات الارهاب اللى كانت موجودة من سنتين طبعا ماكانش مفروض ان احنا حنعتقل هؤلاء الناس الى الأبد ولكن كان حتى مفروض ان احنا سننظر في هذه الاعتقالات وكان فيه بعض تقارير موجودة بالافراج قبل العدوان وقبل النكسة ولكن طبعا الظروف اللى اتحطينا فيها خلتنا نوقف اى افراج ماكنش ممكن بعد النكسة ان احنا نفرج ولكن انا اشعر النهاردة ان وضعنا الداخلى يمكننا من ان احنا نفرج وعلى هذا تصدق على الافراج على عدد كبير من المعتقلين مش فاضل مش حيفضل من المعتقلين الا الناس اللى كانوا اعضاء فى الجهاز السرى والتنظيمات السرية المسلحة وهؤلاء الناس كان عليهم احكام وانا فى سنة ٦٤ أديتهم عفو وشلت عنهم هذه الاحكام اما عفو صحى او عفو كامل وعملنا لهم قانون بانهم يرجعهم الى وظائفهم نتج بعد كده سنتين من

٦٤ هذه العمليات الارهابية وانتوا اخدتوا فيها قرار هنا فى مجلس الامة . ده خلانا نمسك كل الناس باللى كانوا مشتركين فى تنظيمات ارهابية مسلمة او حكم عليهم فى السابق وافرجنا عنهم . هؤلاء الناس بنفرج عنهم بالتدريج ولكن عددهم مش هو العدد الكبير عددهم أقل من ١٠٠٠ ! ، موضوع العزل السياسى ايضا ده تقرر من ايام اللجنة التحضيرية سنة ٦٢ ومش معقول ان احنا حانعزل الناس عزل سياسى الى الابد لازم نبص واحنا رفعنا العزل السياسى عن عدد كبير من الناس قبل كده النهارده لازم نبص لرفع العزل السياسى بالنسبة لعدد كبير من الناس . الناس اللى عزلهم السياسى مافهش ضرر ليه نخليهم معزولين عزل سياسى . انا اعتقد ان كل هذه الخطوات هى نحو مشاركة ديمقراطية اوسع وكانت هناك مناقشات فى الصحف بدون ادنى تعرض كانت هناك رقابة عسكرية وهذه الرقابة العسكرية ضرورية ولكن كانت هناك آراء حرة تقال ونحن نعتبرها ضرورة ايضا .

كان هناك نقد وكنا نرى ان نترك كل هذه الابواب مفتوحة . كنا نعتقد انها ظاهرة صحية ماكنش مخوفانا وبرضه فيه ناس بعتولى جوابات وقالولى ليه انت سايب هذه المعارك الصحفية اللى موجودة فى البلد دى بتبين ان فيه انقسام فى الرأى العام وفيه ناس قالوا ان فيه وجهة نظر تعبر عن على صبرى ووجهة نظرى تعبر عن زكريا محى الدين الكلام اللى بيتقال فى المجلات الاجنبية وان احنا عندنا جناح يمين وجناح يسارى انا بدى اقول لكم ان احنا عندنا وحدة فى القيادة كل الكلام اللى بيتقال عن هذه الاجنحة كلام لا نصيب له من الصحة هو ايه اليمين وهو ايه اليسار ؟ هو اليمين واليسار ده عملية نسبية انا قريت مين اللى بيحكم مصر زكريا محى بالدين واللا على صبرى وبأقول ان كل ده الغرض منه التشويش وفقدان الثقة النهاردة فيه رئيس للجمهورية هو جمال عبد الناصر وفيه نواب لرئيس الجمهورية وفيه وزراء وفيه اتحاد اشتراكى كلنا لازم نكون ماشيين على سياسة واحدة اللى مش ماشى ومش موافق على هذه السياسة بيترك وبيسيب ده الوضع الطبيعى .

بدى أقول ان النهاردة مافيش مراكز قوى ومافيش تجمعات قوى وده بيخلى الامر امر سهل انا قلت الكلام ده بمناسبة المقالات اللى طلعت فى االصحف انا كنت بقول بعد النكسة فيه انفعالات عند كل الناس اللى عايز يتكلم اللى عايز يقول الرأى محدد بيقول اللى عايز يقول رأى مخالف بيقول مشيت ماحصلش ضرر ماحصلش انقسام واحنا كنا بنتعرض لنقد مافيش نظام تعرض لما تعرضنا له من النقد مافيش نظام انتقد

نفسه بالشكل الواسع ولم يحدث فى أى بلد عربى من البلاد التى واجهت ما واجهناه نقد ذاتى كالذى حدث عندنا ونحن نعتبر هذا دليل صحة .

شىء اخر فى مجال التغيير حساب الانحرافات فى جهاز المخابرات الذى تكشف حصل اكتشفت انحرافات فى جهاز المخابرات وحينما اكتشفت ماسبنهاش اللى اشتركوا فى هذه الانحرافات اعتقلوا وتعرضوا للتحقيق وحيروحوا للمحاكمة وحيروحوا لمحكمة الثورة فيه ناس طبعا بيلقوا لوم هذه الانحرافات على النظام انا بدى بقول ان الانحرافات بتحصل فى كثير من اجزاء العالم المهم ان احنا نلحق نفسنا ونبتر هذه الانحرافات اللى حصلت فى هذا الجهاز حتعرفوها او يمكن سمعتوا عليها اكثرها انحرافات رخيصة ومش ده المجال الحقيقة اللى انا اتكلم فيه .

حصلت فى كثير من اجزاء العالم امثلة مشابهة برضه جاتلى جوابات ازاى انت ساكنتش تعرف وازاى الرئيس ماكانش يعرف باللى جارى وبهذه الانحرافات ؟ وانا بقول النهارده فرصة انى انا ارد على هذه التساؤلات ويمكن انتوا بينكم وبينى بعض أثرتوا هذه التساؤلات ؟ اذا كانت الانحرافات حصلت واذا كانت المخابرات هى المفروض انها تقول لى على الانحرافات اللى بتحصل فى كثير من اجزاء العالم المهم ان احنا نلحق نفسنا ونبتر هذه الانحرافات اللى حصلت ، والانحرافات اللى بتحصل فى البلد ماكانش ناقص الا ان انا اعمل مخابرات على المخابرات واعمل مخابرات على جهاز رقابة المخابرات وهكذا لا ننتهى ولكن انا بقول اللى حصل برضه كان نتيجة الاتجاه نحو مراكز القوة والاتجاه نحو خلق مجموعة تستطيع انها فى المستقبل انها تحكم ونسيت نفسها فانحرفت وماوصلتش قبل ما توصل لهدفها اللى هو الحكم وجدت ان اسهل الانحراف فانحرفت انا بقول لكم بصراحة ان انا كنت ارى بعض مظاهر الانحرافات قبل ٥ يونيو ولكن لم اكن اتصور مداها حاولت بكل ما استطيع نجحت احيانا لم أرى الحقيقة كلها فى أحيان اخرى وانا فعلا كنت اشفق على البلد من تكتلات القوى ومراكز القوى وكان حديثى دائما ايام انتخابات الرياسة وبعده كده وعندكو هنا ومرة جيت قلت لكم هل نعمل حزب او حزبين ووضعت مجموعة من الاسئلة وكان حديثى عن الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية ان ده كان السبيل الوحيد ان احنا نغطى على الانحرافات هو انا من تجربتى الماضية الناس بتخاف من اثارة اى شىء ياما فى مجلس الامة ياما فى الصحف ولكن بعد كده بيهمها شىء ان الشخص ينحرف والناس تتهامس مابيهمش طالماالموضوع ماتنشرش ماتفتحش فى

مجلس الأمة او ماتنشرش فى الجرايد خلاص ولهذا انا ايضا مرة اتكلمت معاكوا هنا على اساس ان احنا فى حاجة الى مجتمع مفتوح لكن طبعا بتنوع المخابرات كانت وسائل الاخفاء كانت مباحة بالنسبة لدولة المخابرات اللى وجدت واللى تغلغلت واللى انحرفت انا باعتبر ان هذه الدولة سقطت وان هذا السقوط مسألة فى منتهى الاهمية وانا اعتبرها من اهم الجوانب السلبية التى تخلصنا منها فى سبيل تطهير الحياه العامة فى مصر جالى بعض الجوابات وبيقولولى فيه اما بتعين وزراء ماتاخدش قيادات جديدة مش من السهل خالص ان انا اخد قيادة جديدة واعينها فى وقت سريع ان انا اولا اذا كنت حاعين وزير لازم اكون استطيع ان اتعامل مع هذا الوزير استطيع ان اثق فيه ١٠٠٪ والقيادات الجديدة بتاخد وقت علشان توصل الى مكان القيادة وبتاخد مننا وقت ايضا علشان نعرف هؤلاء الناس وندرسهم ونلتقى بيهم .

النقطة الرابعة فى كلامى فى هذا الاستعراض هو موضوع محاولة الاستيلاء على قيادة الجيش ارجو ان يعرض المجلس الموقر ان هذا الموضوع بالنسبة لى مشحون بمشاعر لا استطيع مغالبتها وقبل أى شىء وبعد أى شىء فالانسان اولا واخيرا انسان فى هذه العملية فعدت أقرب الناس لى واقربهم على الاطلاق ولكن كان هناك وضع يخلق تمزقا فى الوطن وكان على انا ان انا اتخذ قرار حاسم فى هذه الامور وانا مارضتش اتخذ قرار ابدا ومارضتش حتى اتكلم مع حد منكو رغم انكو سمعتوا الكلام ورغم ان عدد كبير منكو سمع كلام وانا رفضت كلية ان انا اتكلم ولكن حينما وصل الموضوع الى الجيش والى القوات المسلحة وبان احنا داخلين فى حرب اهلية او هناك خطة انقسام كان لابد لى ان أتخذ قرار كان هناك بعض المغامرين الذين لايهمهم غير مصالحهم وامتيازاتهم وقد حاولوا الدفاع عنها بأى وسيلة وغرروا فى سبيل ذلك بغيرهم وانا اعتبر أن القضاء على محاولة احداث انقسام فى الجيش وفى القوات المسلحة وفى الوطن فى مثل هذه الظروف عملية هامة خلقت من وسط العمل الوطنى لغما كان يهدده بانفجار خطير لا تحسب عواقبه كان على ان اتخذ هذا القرار رغم العوامل المتضاربة واتخذت هذا القرار فى يوم ٢٥ اغسطس حينما علمت وعرفت ازاى ؟ انا جولى ضباط من الجيش وبلغونى وهو المخابرات العامة كانت بتتصفى لان هى المخابرات العامة كانت منحرفة وجم وبلغوا ناس جم وبلغوا من الجيش ومن الطيران على العملية اللى بتدبر كان لابد ان انا اتخذ قرار كان لابد ان أسير فى هذا القرار مهما كانت الناحية العاطفية وكان لابد من انقاذ الوطن والحمد لله رغم

العواطف قد استطعنا ان ننقذ هذا الوطن من الانقسام ومن الالغام ويلمح بذلك إلى تنحيته للمشير عبد الحكيم عامر .

النقطة الخامسة فى الاستعراض هى الخاصة بالعمل العربى . ففى الخرطوم اتفقنا على مبادىء : لا صلح مع اسرائيل لا مفاوضة مع اسرائيل لا اعتراف باسرائيل لا تصرف بالقضية الفلسطينية .

ثم فى الخرطوم استطعنا بالاتفاق مع الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية ان نتفق على موضوع اليمن وكان هدفنا فى هذا ان احنا نحقق المبادىء ولم تكن تعنينا الاشخاص . احنا ذهبنا الى اليمن لكن لكى ننصر المبادىء لا لننصر الاشخاص . فى الخرطوم وصلنا الى اتفاقية الدعم اللى اخدنا فيها ٩٥ مليون جنيه استرلينى بكل اسف اليومين دول نزلوا ١٤٪ مع نزول الاسترلينى وكل الدول وقفت على مستوى المسئولية . . . . . . ( اصوات )

لا هو احنا اتفقنا فى الخرطوم بالاسترلينى ماتفقناش بالدولار . . موضوع الدولار ده نحاول نتكلم فيه بعد كده كان العدو يعلق امال كبيرة على حصارنا الاقتصادى وكانوا مقررين ان احنا فى يناير أو ديسمبر نتيجة قفل قنال السويس ونتيجة نزول عائد البترول نتيجة البترول الموجود فى سينا احنا مش حانقدر نشترى قمح وان احنا حانجوع لكن احنا الحقيقة من داخلنا نتيجة لخوفنا من هذا يمكن كنا حريصين بكل امكانياتنا على ان يكون عندنا قمح لاطول مدة ممكنة . كنا حاسبين ان اعداءنا حايحاولوا يخلونا نستسلم بالجوع وعلى هذا الاساس عندنا قمح لمدة طويلة جت اتفاقية الدعم اللى تمت فى الخرطوم وادت نتيجة ايجابية .

احنا النهاردة نقوم بتوجيه الاقتصاد ليكون اقتصاد حرب وليتحمل معركة طويلة ده الاساس اللى احنا ماشيين عليه النهارده بالنسبة للناحية الاقتصادية ان احنا اذا أردنا ان نصمد لابد ان يكون اقتصادنا اقتصاد حرب يتحمل معركة طويلة لان عدونا يستخدم ضدنا كل الاسلحة بما فى ذلك اسلحة الضغط الاقتصادى .

النقطة السابعة فياستعراضنا بالنسبة لتحركنا الدولى . فلم نغلق الباب علينا ونقطع ما بيننا وبين الدنيا الاتصالات مع الدول الافريقية والدول العربية اللى

قطعت علاقتها مع بريطانيا لتصلنا بيها قبل ما نعيد العلاقات مع بريطانيا تحركنا ولابد لنا ان نتحرك لان المعركة هى معركة شاملة وهى باتساع العالم كله .

حتى الولايات المتحدة الامريكية برغم كل ما نحس به من مرارة تجاه موقفها باستمرار تأييد اسرائيل فى الامم المتحدة امداد اسرائيل بالسلاح امداد اسرائيل بالمساعدات المالية تحالفها مع اسرائيل كما يقول قادة اسرائيل فى تصريحاتهم تصريحات قادة اسرائيل كلها بتقول ان الحليف القوى لينا هو الولايات المتحدة الامريكية رغم هذا ورغم موقف الولايات الامريكية تجاهنا المعركة هى معركة مصير ونحن لا نستطيع ان نواجه هذه المعركة بالغضب وحده انا نغضب ان احنا نزعل على هذا الاساس رياض كان يقابل راسك وزير خارجية امريكا ويقابل جولدبرج ممثلهم فى الامم المتحدة رفعوا الحظر عن سفر رعاياهم لبلدنا واحنا أصدرنا بيان رحبنا بهذا . لايمكن ان نتقدم الى نكسة عسكرية اخرى النكسات ليست مثل نوبات البرد او الانفلونزا يمكن ان يتعرض لها الانسان فترة واخرى شهرين او اكثر ثلاث شهور او اربع شهور او ست شهور ما حدث بالنكسة يجب ان يكون حادثة فى تاريخ مصر لا تقبل التكرار . والمسألة او صميم المسألة انه بعد النكسة ليس هناك بديل امامنا عندما نقرر ضرورة العمل العسكرى غير تحقيق النصر ليس هناك بديل للنصر معنى الا يكون هناك نصر الا تكون هناك حياة شىء اكثر من مجرد الهزيمة . الاستعداد للعمل العسكرى الهجومى بعد استكمال الاستعداد للعمل العسكرى الدفاعى يحتاج الى وقت وعمل .

وفيما يتعلق بى فلن اخطو خطوة الا وانا واثق مما بعدها ولابد لنا ان نتعلم من التجربة لكننا لسنا على استعداد لان نتلقى دروسا من الذين يتحدثون عن الحرب الفورية وهم لم يحاربوا او هم لا ينوون ان يحاربوا .

وانا قادم هنا واعلم انهم حاولوا التشكيك فى الغرض اللى انا من اجله جيت وقالوا ان انا جاى النهارده يوم ٢٣ علشان امتحن مرة ثانية كأن اقدار الاوطان مسألة امزجة الموضوع مش موضوع مزاج .

والجبهة الداخلية فى ظنى تحتاج الى عمل كبير والمجلس بيقدر يقوم فى هذا

الموضوع بدور كبير لابد من الانعقاد المستمر والاتصال بالجماهير وزيادة فاعلية العمل السياسى .

لابـد ان يفـرغ مجلسكم المـوقر من وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة لابد ان يفرغ من تقنين الثورة ونعمل فعلا قوانين والموضوع اللى اتكلمت عليه قبل كده بسنتين واتكلمت عليه بعد كده واتكلمت عليه فى ٢٣ لابد ان يعرف الشعب من الان صورة ما ينتظره فى حياته السياسية بعد ازالة اثار العدوانوكان يقصد بذلك نظام تعدد الأحزاب أو وجود حزبين .

وهنـا انتهى خطاب الـرئيس عبد الناصر . وعقب ذلك تقدم بعض الاعضاء بمشروع قرار نصه :

ان مجلس الامة الممثل لتحالف قوى الشعب العامل اذ يجدد العهد الذى قطعه الشعب على نفسه فى التاسع والعاشر من شهر يونيو فى الصمود فى معركة المصير الى النهاية تحت قيادة المناضل جمال عبد الناصر واذ يؤكد ان نضال الشعب العربى على كل الجبهات سيزداد مع كل يوم قوة وصلابة وعزمه من أجل ازالة آثار العدوان واجلاء القوات الاسرائيلية عن جميع الاراضى التى احتلتها بعد ٥ يونيو الماضى ومن اجل تحرير الارض واستعادة الحقوق الضائعة وخلق الظروف الذاتية المواتية لاقرار السلام العـادل فى الارض العربية يسمح لشعوبها بالنمو الاستقلالى المشروع دون اطماع عدوانية او توسعية او عضوية ، يقرر تأييده الكامل للخط النضالى الذى رسم القائد ابعـاده وحـدد معالم طريقه فى البيان الافتتاحى الذى جاء تعبيرا صادقا وامينا عن التفاعل والانصهار الكامل بين ارادتين لا انفصام بينهما ارادة الشعب والقائد .

فوافق المجلس بالاجماع على هذا البيان البرلمانى .

وعندما نستقرأ هذه الخطبة الهامة والخطيرة . نرى ان الرئيس عبد الناصر يصارح الجماهير مصارحة واضحة ببعض المسائل والامور التى لم يصرح بها من قبل . وانما كانت تبدو شائعات فى البلد .

ولكن هل هذه المصـارحـة كانت من قبيل تفسيره الى الديمقراطية ام انه كان مضطرا لذلك ؟

بالتأكيد انه كان مضطرا لذلك فليس هناك اكبر واكثر من كارثة الهزيمة التى وقعت . . واسبابها يعيشها المواطنين والساسة . فكل ما هو دون الهزيمة فهو اقل المسائل والامور واهمية . وخاصة رفض الجماهير للهزيمة يومى ٦ و ١٠ كانت ابلغ دليل على صلابة الشعب الذى لا يلين للكوارث . بسهولة او يستسلم لها . وان ما عاشته الجماهير من اسباب ومقدمات للهزيمة . . فهى رغم ذلك ترفض تنحى عبد الناصر . فاذا كان قد استولى على السلطة فى صراعة مع اللواء محمد نجيب اول رئيس جمهورية بعد الثورة . . الا ان الشعب قد اقر رئاسته وزعامته يومى ٩ و ١٠ وكان الرئيس عبد الناصر يدرك ذلك فحاول ان يتخذ عدة خطوات لتأكيد الثقة به ولتأكيد نيابته عن الشعب ولترضية الجماهير الذى ارتضت به مهزوما . . وان كانت قد رفضت الهزيمة ففى هذا الخطاب يذكر عبد الناصر مقومات واسباب الهزيمة فيعددها .

منها انه يعترف بعدم حسن تقدير موقف العدوان بل وعدم حسن مواجهته . وان كان ايضا قد اخفى بعلمه المسبق بالعدوان وتوقيته وعبر عن ذلك عندما قال : ان يفاجئنا العدو بقوة لم نحسن تقديرها . ولكنه عاد واقر بالقصور الذى كان لدى التخطيط وتنفيذ الدفاع ضد العدوان .

وقد اشار الى النقد اللاذع الذى شاع عقب النكسة . وكان هذا النقد يشمل القادة السياسيين والعسكريين . وكانت شائعة بين العامة . ويبدو انها كانت جارحة حيث انه اشار الى محاسبة النفس قبل محاسبة الغير . . وهنا نلمس تغير لهجته حيث كان عاطفيا وانفعاليا فى خطبة التنحى ولكنه وكأنه يريد ان يقول : ان كل منا مسئول عن الهزيمة حيث عبر عن ذلك حينما قال : كل واحد فى مكانه على اد نفسه مسئول عن ظروف ادت الى النكسة . ورتب على ذلك مطلب ناشد فيه الجمهور حيث طالب بان يبدأ كل مواطن باصلاح نفسه اولا ثم يدور على غيره .

اشار ان هذا موجود فى بكل دول العالم . ولكنه رأى ان هذه المسألة قد انتهى منها حتى اعلن قوله : النهارده مافيش مراكز قوى ومافيش تجمعات قوى وده بيخلى الامر سهل . ولكن الواقع يؤكد لنا ان صراعات القوى استمرت رغم ذلك . بل جاهدت فى عدم تنفيذ برنامج ٣٠ مارس الذى اعلنه الرئيس عبد الناصر فى ٣٠ مارس ١٩٦٨ وعقب مظاهرات الطلبة . حتى تولى انور السادات رئاسة الجمهورية وقام بتصفية

هذه المراكز القوى فهذه المراكز كانت لا تتصور ان عبد الناصر يمكنه ان ينحى عن رئاسة الدولة حيث انها مرتبطة بوجوده بالسلطة ومن وراءه تفعل ما تريده وتكسب من السلطات ما تطمع اليه . بل ان عبد الناصر فى نظرها انتهى عمليا وكان لابد من ورثة . ورأت انها اولى واقدر بذلك . حتى وصل قمة صراعها انهاءها فى ١٤ مايو ١٩٧١ وبذلك وان كان قد سمى هذا اليوم ثورة ١٥ مايو فهذا ربما من ناحية نتائجها وان كان معطياتها لا تعدو ان تكون صراع قوى على السلطة . واعتقد ان النصر فيها اذا كان حليفا لانور السادات فليس هناك مبالغة من ان النصر كان لصالح الجماهير حيث ان هذه المراكز كان لها عديد من السياسات المضادة لحرية وكرامة المواطن المصرى . وعندما تحدث عن الانحراف فهو يبعد المسئولية عن العلم بها حيث ان دولة المخابرات التى كانت تعمل لحسابها الخاص تخفى عليه ذلك وان الصحافة لا تكتب فى ذلك وان اعضاء مجلس الامة لا يثيرون ذلك . ولكن الواقع ان مجلس الامة حاول ان يتحدث او يثير مسألة الاسراف على مستوى الدولة ولكن هذا الموضوع تأجل مناقشته ثلاث مرات . فكيف لم يعلم بذلك ؟ وان جهاز المخابرات المنحل حينذاك والذى كان يخفى حقيقة الانحرافات فهناك من الاجهزة الاخرى التى كانت تمده بالمعلومات منها جهازا الرقابة الادارية والمباحث العامة حيث ان الاخيرة تابعة لوزارة الداخلية وليست للمخابرات العامة وتقارير الجهاز الطليعى السرى الذى انشأه من داخل الاتحاد الاشتراكى وهكذا . ولكن حديثه فى هذا يبدو حديثا اعلاميا يبرر به كيف لم يعلم بالاخطاء والانحرافات حتى وقعت هزيمة يونيو . فكشفت له كل هذه الامور كما ان المسئولية فى ذلك ايضا تتحملها الصحافة ومجلس الامة .

وعندما تطرق للحديث عن القوات المسلحة ورغم القصور فيها ورغم بطولات بعض وحداتها اثناء العدوان . وحتمية التغيير وتنحية بعض قياداتها حيث ان الامر وصل الى التغيير وتنحية بعض قياداتها حيث ان الامر وصل الى استخدامها فى الصراع على السلطة . . الا انه لم ينسى عواطفه نحو زميله وصديقه المشير عبد الحكيم عامر . فهو قد فضل امن الدولة وحمايتها من التمزق عن عاطفته الخاصة كانسان وبالطبع فان المقارنة غير متكافئة . فلا يجب ان يكون هناك مفاضلة بين شعب وعاطفة خاصة . وانما كان عليه ان يفسر ذلك بالمحافظة على نظام الدولة دون ذكر او اشارة لعاطفة خاصة .

واخيرا فقد اشار الى صورة الحياة ما بعد ازالة اثار العدوان حيث لابد من وجود

دستور دائم وتقنين للثورة لاعلام الشعب بها . ولم يحدث هذا او ذاك الا بعد وفاته . وحيث تولى المسئولية انور السادات بل نفذ ذلك قبيل المعركة فى اكتوبر ١٩٧٣ .

وهنا نتوقف دقائق أيضا فقد سبق وان عرضنا موقف البرلمان ودوره فى هزيمة يونيو ١٩٦٧ بكل ما بدى تحت القبة فى أوانها . ولنا ان نعيد النظر فيها سبق عرضه لنستنتج ما يجب ان يكون محل نظرنا وتأملنا او تفكيرنا . . وهكذا نحاول أن نرسم الملامح التاريخية لهذا الحدث الجلل من الجانب البرلمانى .

فأولا : ان هناك ثلاثين عضوا قد تحدثوا فى هذه المسألة على مدى الجلسات التى طرح فيها بحث موقف الظروف المحيطة بمقدمات أو هبوب هزيمة يونيو . وان هناك ايضا من هؤلاء الاعضاء المتحدثين كخالد محيى الدين وضياء الدين داود وحافظ بدوى قد لمسوا فى كلماتهم الحديث عن حرب ١٩٥٦ أى حرب السويس محاولين المقارنة بينها وبين بعض الظروف المتشابهة للحرب المرتقبة أى حرب ١٩٦٧ كما أن التقرير الذى تلاه المهندس سيد مرعى قد عرج على هذا ايضا وليس هذا فحسب . بل ان الرئيس جمال عبد الناصر قد مس حرب ١٩٥٦ فى خطاب التنحى فى ٩ يونيو حيث قال : بان الدلائل واضحة على وجود التواطؤ استعمارى معه . . يحاول ان يستفيد من عبرة التواطؤ المكشوف السابق سنة ١٩٥٦ فيبغطى نفسه هذه المرة بلؤم وخبث .

وهذا التواطؤ الذى اشار اليه الرئيس جمال عبد الناصر الذى قد غطى ـ على حد تعبيره ـ بخبث فان مثل هذا التواطؤ ايضا كان فى حرب ١٩٥٦ وان كان لم يتوقعه كاملا . فحيث كانت الدلائل واضحة بالنسبة لموقف تواطؤ ١٩٦٧ وحيث كانت الولايات المتحدة الامريكية قد اعلنت مرارا وتكرارا مسئوليتها نحو حماية اسرائيل ، فاذن هذا التواطؤ كان واضحا بالاضافة الى التيار الغربى الذى كان يستعدى دول الغرب بل والعالم على مصر عدا فرنسا فى ذلك الحين وبعض الدول الاخرى . فان مثل هذا التواطؤ العسكرى لم يكن معلنا او معروفا على مستوى العالم فى حرب ١٩٥٦ وان كان قد عرفه الرئيس جمال عبد الناصر فى يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ حيث كان اول يوم للعدوان الثلاثى على مصر .

وقد عبر عن تواطؤ ١٩٦٧ بأن هناك دلائل واضحة عليه . رغم ان الولايات

المتحدة قررت حمايتها لاسرائيل وان كانت قد اوعزت له الا يبدأ العدوان . . فلم يفطن الى غاية هذا الايعاز بقدر ما كان يجب ان يكون واضحا من حمايتها المعلنة لاسرائيل .

وبالمقارنة بين هذا التواطؤ وبين ١٩٥٦ فكانت تقديرات الرئيس جمال عبد الناصر ان انجلترا التى تحارب مع اسرائيل . ووضـع خطتـه العسكرية على ضؤ التقدير السياسى . فهـذا الاخـير كان محل خطة عسكـرية وان كان المفترض ان التقدير السياسى نوع من الاحتمال والتوقع والتنبؤ فلا يجب ان يكون هذا محل فرض عسكرى او خطة عسكرية . انما التوقع العسكرى لابد ان يضع جميع المحاذير فى اعتباره وعلى ضوء تقـديراتـه . . وعـلى ضوء نتائجه يمكن تقديره سياسيا . ولذلك فان معظم التحليلات التى أتت لتحليل حرب السويس فقد قيل فيها انها نصر سياسى . . وليس عسكريا .

وهنا اذا كان تواطؤ ١٩٦٧ لم يكن واضحا او مؤثرا الا اثناء الحرب فان هذا التواطؤ وان لم يكن متوقعا ايضا فى حرب ١٩٥٦ الا انه قد علم به قبيل حرب السويس ومع ذلك فهو قد ارجأ تغيير قراراته العسكرية حتى تأكد من هذا التواطؤ عملا وفعلا . ولكن كيف عرف بهذا التواطؤ بما فيه الخطة العسكرية للعدوان الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى فى عام ١٩٥٦ ؟؟

ان لهذه المعرفة قصة تنشر تقترب الى الصدق حيث ان بطليها من كان لهم مكانة او دور تحت القبة ايضا . فهناك الدكتور ثروت عكاشة نائب رئيس الوزراء للثقافة فى حكومة المهندس صدقى سليمان التى كانت قائمة حيث وقعت الهزيمة فى ١٩٦٧ وهنـاك ايضا تحت القبة السيد عبد الرحمن صادق الامين العام-المساعد للعلاقات الخـارجية بالـبرلمـان وحيث كان يعمـل صحفيا فى الاربعينات واوائل الخمسينات بجريدة المصرى ثم ملحقا ومستشارا صحفيا لنا فى الخارج ثم كان منصبه تحت القبة .

فماذا عن هذه القصـــة ؟

ففى يوم ٢٦ اكتوبر عام ١٩٥٦ . وحيث كان ثروت عكاشة ـ عضو الضباط

الاحـرار السـابق ـ يعمل ملحقا عسكريا بسفارة مصر بباريس كما يعمل الاستاذ عبـد الرحمن صادق ملحقا صحفيا فى نفس السفارة . وعلى غير انتظار قام ثروت عكاشة بزيارة منزلية لزميله عبد الرحمن صادق ـ الذى كان قد نقل من اندونيسيا قبل هذا التاريخ بايام ـ واخذه الى منزله . وقال له ان هناك سرا خطيرا يجب أن يصل الى الرئيس جمال عبد الناصر . حيث ان هناك خطة لعدوان انجليزى فرنسى اسرائيلى على مصر . وهذه الخطة قد تم الانتهاء من وضعها منذ يومين وقد اعلنه انه قد ووفق فى الحصول على صورة او نسخة من هذه الخطة ولابد ان تصل للرئيس عبد الناصر . وانه بعد طول تفكير قرر ان يقوم بهذه المهمة هذا الزميل . ثم اردف له قائلا : لاننى لا استطيع ان اكتبها فى خطاب او تلغراف او تبليغها فى التليفون حيث ان السفارة محاصرة بالامن الفرنسى وجميع المكالمات التليفونية مراقبة بل وتحركات اعضاء السفارة ايضا . وبالطبع كانت مفاجأة لعبد الرحمن صادق الذى أبدى موافقته الفورية لهذا العمل الوطنى ولما تربطه من صداقة او معرفة بالرئيس عبد الناصر وحيث قد بدأ يفهم او يفسر قرار نقله المفاجىء والسريع من اندونيسيا الى باريس فى غضون ايام قليلة فى ذات الشهر .

فهذه المهمة رغم مخاطرها والتى لن تعترف فيها بأى حصانة سياسية او دبلوماسية فكان لابد ايضا من وضع خطة لتنفيذها . ولاسيما ان هناك تخوف من السلطات الفرنسية ألا توافق على سفر أى من اعضاء السفارة للخارج وخاصة الى مصر فى ضوء الـظروف العدوانية من اعضاء السفارة للخارج وخاصة الى مصر فى ضوء الظروف العدوانية المحيطة وتدبير هذا التواطؤ . وعلى ذلك فكان لابد ان تكون الرسالة التى يحملها عبد الرحمن صادق شفوية . حتى لا ينكشف امره وكذلك المهمة الخطيرة التى يتـولاهـا وما يمكن ان يترتب عليها من عواقب . وهذه الرسالة الشفوية ستعتمد اطـلاقـا على الذاكرة . وعندئذ فقد وضحت المسألة بالنسبة لما هية مضمون هذه الرسالة حيث سيقوم بحفظها تماما عبد الرحمن صادق .

ولكن الجـزء الهـام ايضا فكيف يسافر من فرنسا الى مصر مع درء الشبهة عن مهمته . . اذن كان لابد من منع هذا الشك والادعاء بانه سيسافر الى أى مكان اخر ومنه يمكنه الذهاب الى مصر . . ولكن كيف ؟

تدبر الامر كل من ثروت عكاشة وعبد الرحمن صادق واتفقوا على خطة ذكية لتنفيذ

هذا السفر دون عوائق لتحقيق هذه المهمة الخطرة وبدء تنفيذ هذه الخطة .

ففى اليوم التالى أى السبت ٢٧ اكتوبر كانت السكرتارية الخاصة بالسفارة تقوم باتصالات عديدة مع شركات الطيران المختلفة وذلك لايجاد محل لمسافر واحد الى بروكسل صباحا وهو عبد الرحمن صادق شرط العودة مساء نفس اليوم لارتباطه بميعاد هام الساعة الثامنة والنصف .

وبالطبع فان هذه المكالمات على جانب المتصنتين عليها يفسرون سفره على انه لقضاء مصلحة او حاجة خاصة او لتوصيل شيء الى السفارة المصرية ببروكسل . أو أى شيء غير هام ليس فيه مساس بما كان قد دبر من عدوان او الامن القومى الخاص بفرنسا .

وفى ذات اليوم ـ السبت ـ كان ثروت عكاشة وعبد الرحمن صادق قد قاما بترجمة الخطة الى العربية وعكف عبد الرحمن الصادق على استذكارها وحفظها عن ظهر قلب حتى ان ثروت عكاشه كان يطلب منه الاعادة على مسمعه ما حفظه مرات ومرات حتى تأكد من حفظه للخطة . . وكان ذلك فى منزل ثروت عكاشة بباريس . . والتى كانت بها مركزا لمقر حلف الاطلنطى الذى يضم بعض دول غرب اوربا والولايات المتحدة الامريكية واثناء ذلك ايضا مازالت الاتصالات جارية بين سكرتارية السفارة وشركات الطيران . فالذهاب والعودة فى نفس اليوم ـ ٢٨ اكتوبر ـ هو شرط الحصول او الموافقة على تذكرة السفر من أى شركة طيران . بل وتأكيد هذا الحجز عدة مرات مما أدى الى اقتناع سلطات الامن الفرنسية بان هذا السفر من عاجل لامر خاص وليس لامر هام دليل ذلك الاصرار على العودة فى نفس اليوم لارتباط المسافر بميعاد هام فى الساعة الثامنة والنصف مساء ذات اليوم . الى ان توصلت السكرتارية اخيرا الى الحصول على هذه التذكرة بنفس الشروط والمواعيد المطلوبة . . وفى ذات الوقت ايضا وبهذا تمكن كل ان ينتفى بكل من ثروت عكاشة وعبد الرحمن صادق بحفظ الاخير للخطة ـ مما لا يدعو فيه مجالا للنسيان ولو جزء بسيط منها . . فقد احرقوا الاوراق التى كانت تتضمن الخطة وعادوا الى السفارة . . وعندئذ كانت قد طرأت على ثروت عكاشة فكرة أخرى وان كانت فى منتهى الخطورة ايضا .

فقد كانت بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات بمصر تشكو من عدم وجود لمبات خاصة بعملها وبانطلاقها . وكانت هذه اللمبات فرنسية الصنع . وكان قد نجح احد اعضاء السفارة المصرية بباريس ايضا فى الحصول على كمية مناسبة منها . . وكان ذلك هو الصاغ عيسى سراج الدين - السفير بالخارجية المصرية الذى احيل للمعاش فى ديسمبر ١٩٨٢ - وكان فى ذلك الحين يعمل مساعدا للملحق العسكرى ثروت عكاشة وعلى ذلك بدأ عبد الرحمن صادق يخوض مخاطرة اخرى فقد صاحب عيسى سراج الدين فى سيارة شيفرولية حيث كان يقودها بنفسه واتجها بها نحو غابات بولونيا فى مساء نفس اليوم . وقد توقفت سيارة اخرى من نوع الستروين وواجهت خلفية كل منهما الاخرى . وفتحت ايضا الشنطة الخلفية كل منهما فى لحظة واحدة . . ونقلت حقيبة كبيرة من السيارة الستوروين الى السيارة الشيفرولية بسرعة البرق . ثم انطلقت كل منهما عكس اتجاه الاخرى فى الطريق . وكانت هذه الحقيبة تزن ٢٣ كيلو من اللمبات التى تحتاجها بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات بمصر . وكان قد نجح عيسى سراج الدين فى الحصول عليها سرا .

وقد رأى عبد الرحمن الصادق فى هذا انه يحقق مصلحة لتحقيق مهمته الاولى والاصلية ايضا . فلو حدث تفتيش مفاجىء فسيجد رجال الامن الفرنسى هذه اللمبات التى ربما لن يتعرفوا على ما هيتها مما يغطى المهمة الاساسية فاذا كان الامر بمصادرتها فسيتركوه ايضا ليسافر . وكان بقى من الزمن على اول طلقة للعدوان ٣٦ ساعة وربط عبد الرحمن الصادق هذه الحقيبة الكبيرة بمعصمه بسلسلة معدنية حتى لا تفارقه . واتجه للمطار فى صباح مبكر فى اليوم التالى أى ٢٨ اكتوبر واستقل الطائرة التى وصلت الى بروكسل الساعة الحادية صباحا . وان كانت لدى وصولها قد من الهواجس والمخاوف تقتل نفسه خشية ان يكون هناك من يراقبه او يتتبع خطواته ولاسيما انها أول مهمة من نوعها لهذا الدبلوماسى . ثم بدأ يبحث عن امكانية سفره للقاهرة . ففوجىء بأن الطائرات ( المطارات ) مغلقة بالقاهرة بسبب اضراب اتحاد العمال العرب فى ذلك اليوم وسينتهى الساعة الثانية عشرة مساءا فطلب طائرة متجهة شرقا فقيل له ان هناك طائرة ستذهب الى اثينا بعد ثمانى ساعات . فمكث بالمطار طوال هذه الفترة والساعات ثم حصل على تذكرة فى هذه الطائرة والتى استقلها فوصلت به الى اثينا فى منتصف الليل .

وعندئذ كان قد وصل الى حالة مرهقة ومنهوك القوى وفكر فى النوم عدة ساعات

ثم يواصل السفر ولاسيا ان هناك من الوزن ٢٣ كيلو مربوطة بمعصمه وكذلك انعدام النوم بدءا من يوم ٢٦ اكتوبر حيث عرف بالخطة واسرارها وتحمله لمسئولية توصيلها الى القاهرة . . ولكنه قاوم رغبة النوم . رغم عدم وجود طائرة حاضرة . وانتظر بهذا الارهاق المضنى حتى استطاع ان يركب الطائرة المتجهة الى القاهرة فى الساعة الثانية صباح يوم ٢٩ اكتوبر والتى وصلت به فى القاهرة الساعة الرابعة والنصف صباحا ايضا اى قبيل شروق الفجر بقليل .

اتجه عبد الرحمن على الفور نحو فندق الكونتننتال وحصل على غرفة اوصد بابها جيدا حيث كان قد خلع من معصمه السلاسل التى كانت تربطها حقيبة اللمبات . . وطلب من ادارة الفندق ايقاظه فى التاسعة صباحا . فاستيقظ فى هذه الساعة وارتدى نفس الملابس التى كان يرتديها منذ سفره من باريس واستقل سيارة اجرة اتجهت به الى منشية البكرى حيث مقر رئاسة مجموعة الملحقين العسكريين والتقى برئيسها حينذاك وكان البكباشى كمال الشناوى وفاجأه بحقيبة اللمبات والتى فرح بها رئيس المجموعة واخذ يقفز فى الهواء سعيدا حيث حضرت ما كان يسعى اليها بكل وسيلة لتشغيل الصواريخ المضادة للطائرات . ومن هناك ايضا طلب عبد الرحمن صادق مكتب الرئيس جمال عبد الناصر تليفونيا حيث رد عليه على صبرى مدير مكتبه حينئذ فرد عليه بان السيد الرئيس فى القناطر الخيرية . فطلبه ايضا باستراحة القناطر حيث ابلغ السكرتارية بانه لامر عاجل . مقترحا بانه يمكنه ان يأتى الى القناطر بسيارة من مجموعة الملحقين العسكريين . . ولكن سكرتير الرئيس فى ذلك الوقت السيد محمد احمد رد عليه قائلا : ان الرئيس سيحضر الى مجلس الوزراء ظهر اليوم فاذهب للقاءه هناك الساعة الثانية ظهرا .

وعندئذ اتجه عبد الرحمن صادق الى وسط القاهرة حيث اخذ يتجول فى شوارع العاصمة ويقتنى ما يحتاجه من ملابس وبعض الحاجيات الخاصة لماكينة حلاقة ذقن وغيرها وعاد الى الفندق ليأخذ حماما ثم يرتدى ملابسه الجديدة التى اشتراها من وسط المدينة . . وعند الظهر اتجه الى مقر مجلس الوزراء بشارع مجلس الامة حينذاك حيث موعده مع الرئيس جمال عبد الناصر . وعندما كان يتأهب للدخول من البوابة الرئيسية لمجلس الوزراء كان الرئيس عبد الناصر قد وصل فى نفس اللحظة . . وكان هذا اللقاء .

وقد استغرق هذا اللقاء ساعة وربع . وكان عبد الرحمن صادق قد بدأ هذا اللقاء بأنه اعطى الرئيس عبد الناصر رسالة خطية من ثروت عكاشة تحقيقا للتمويه على المستوى الفرنسية اذا كان الامر يلزم ذلك اثناء أى مفاجأة بل لم يشير ثروت عكاشة فى هذه الرسالة الى رسالة شفوية اخرى يحملها عبد الرحمن صادق .

وبعد أن قرأ الرئيس عبد الناصر هذه الرسالة الخطية . نظر الى عبد الرحمن صادق حيث كان واقفا فى وسط الغرفة . وكأنه يحثه على ما عنده فقال له عبد الرحمن صادق : لقد وفقنا فى الحصول على خطة معدة للعدوان على مصر من جانب انجلترا وفرنسا واسرائيل فى ٢٩ اكتوبر اى نفس اليوم . ثم تلى عليه الخطة كما تلى عليه الخطة كما حفظها . فطلب منه الرئيس عبد الناصر اعادة ما سبق تلاوته مرة اخرى وهو متهجم الوجه تعبيرا عن الغضب من هذه الخطة . فأعاد عبد الرحمن صادق تلاوة الخطة مرة أخرى . وفور انتهاءه من ذلك سأله الرئيس عبد الناصر قائلا : من أين اتيتم بهذا الكلام ؟

فقال له : ان ثروت عكاشة هو الذى نجح فى ذلك .

فرد عليه عبد الناصر قائلا : هذا شىء مختلف عن حساباتنا وتقديراتنا .

فتساءل عبد الرحمن صادق قائلا : لماذا ؟

فرد عليه عبد الناصر قائلا : لاننى لا اتصور ان انجلترا تنزلق الى هذا الحد فلديها مصالح فى المنطقة ولا يمكن ان تغامر بها بالاشتراك مع اسرائيل فى حرب ضد مصر . وسكت لحظة ثم استدرك قائلا : لو أرادت انجلترا الهجوم المسلح على مصر لفعلت ذلك بمفردها وليس بالاشتراك مع اسرائيل .

فرد عليه عبد الرحمن قائلا : سيادة الرئيس . عندما كنت فى باريس كان تقديرنا كهذا ، ولكن قد يكون هذا التقدير خاطىء ولكن اصررنا على نقل هذه المعلومات لسيادتك لتعرفها لانه سيكون أفضل ان تعرفها ثم تتبين انها كانت غير سليمة وانها لم تنفذ من أن اقرر وانا فى باريس انها غير صحيحة وليست معقولة ولا احضر بها ثم تتبين انها سليمة ثم نندم ونقول ياريت ما فكرنا بهذا الشكل .

فرد عليه عبد الناصر مفكرا بقوله : هذا منطق معقول . ثم سأله قائلا : كم ستمكث هنا فى القاهرة ؟

فرد عليه عبد الرحمن : عندما كنت فى الطريق للقاهرة كانت نيتى تتجه الى العودة فى اليوم التالى لوصولى - انما ارهاقى الشديد فى هذه الرحلة سأضطر للراحة بالقاهرة يومين او اكثر .

فطلب منه الرئيس عبد الناصر ان يمر عليه مرة اخرى قبيل عودته . ثم خرجا الرجلان من المكتب وشد على يديه بحرارة فى البهو الكبير بالمجلس واتجه نحو درجاته حيث استقل سيارته التى انطلقت لخارج مجلس الوزراء .

واتجه عبد الرحمن صادق نحو الفندق . واستغرق نومه ساعات قصيرة حتى دق تليفون غرفته فى الساعة السادسة مساء حيث نقل له احد زملاءه خبر العدوان الاسرائيلى فلم يصدق أذنيه حيث انه لم يتصور ان الخطة التى اتى بها تنفذ بالفعل فرد على زميله قائلا : ربما تكون مناوشات .

فرد عليه زميله قائلا : انها قوات غزو .

فنهض سريعا واتجه نحو هيئة الاستعلامات واخذ يتابع ويصل الليل بالنهار من اجل بحث ودراسة ردود الفعل العالمية لهذا العدوان بالاشتراك مع د / محمد عبد القادر حاتم رئيس الهيئة فى ذلك الوقت . أى قد خاض ايضا معركة اعلامية ضد هذا الغزو الثلاثى .

وفى يوم ١٦ نوفمبر وحيث كان هناك قرار بوقف اطلاق النار تحركت اول باخرة من فرنسا حيث كان اعضاء السفارة المصرية هناك ينفذون قرار طرد السلطات الفرنسية لهم . واستقل ثروت عكاشة هذه الباخرة حيث وصل الى مصر . ثم اتجه للقاء عبد الناصر الذى استقبله بحرارة معقب على ما آتاه من عمل جسور : احنا خرجنا من الموقف ياثروت من خرم الابرة ودعاه لتناول الغذاء معه فى اليوم التالى .

وكان يوم الجمعة هو اليوم التالى حيث ذهب للغذاء ثروت عكاشة واسرته والتقى

اثناءها بالكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل وكذلك خالد محى الدين عضو مجلس قيادة الثورة السابق ورئيس حزب التجمع التقدمى والوحدوى فى اواخر السبعينات . وكان هذا الغذاء فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ .

ثم كان يوم ٢٢ نوفمبر بعد هذا الغذاء بيومين حيث التقى الرئيس جمال عبد الناصر بعبد الرحمن صادق المرافق لمجموعة صحفية اجنبية ولم يتحدث معه فى امر خاص .

ولكن وفى اوائل عام ١٩٥٩ حيث كان رئيس وزراء ايطاليا يزور مصر لاول مرة فى تاريخ العلاقات بين البلدين وحيث نجح فى ذلك ثروت عكاشة ايضا الذى كان سفيرنا فى روما فى ذلك الوقت وحيث كان ايضا عبد الرحمن صادق مستشارا اعلاميا معه يرافق الضيف الايطالى الكبير . وكان الرئيس عبد الناصر قد استقبله فى قصر القبة واثناء انتهاء زيارته طلب الرئيس عبد الناصر من عبد الرحمن صادق البقاء لحظات لمحادثته .

وعندما انفرد به عبد الناصر . اطرق برأسه لحظات ثم رفع رأسه قائلا له : اثناء فترة العدوان كنت احيانا افكر فيما لو لم تصل الينا فى الوقت المناسب فماذا كان يمكن ان يحدث ؟

فرد عليه عبد الرحمن صادق قائلا : ولكننى وصلت والحمد لله .

فاعاد عليه نفس التساؤل قائلا : ماذا كان يمكن ان يحدث ؟ لو كنت قد نمت مثلا كما سبق وان حكيت لى مدى تعبك والحاح رغبة النوم عليك؟ ثم أردف قوله : قطعا كانت هذه الرسالة ايجابية جدا وامكنا بها ان نعرف ما هو المطلوب ونقوم به على الفور .

ويعد فهذا سر من اسرار حرب السويس عام ١٩٥٦ فاننا سنتعرض لها فى الفقرات التالية حيث ان اذاعة او نشر هذا السر يضفى على هذه المعركة الهامة ابعاد جديدة ولاسيما انها ذكرت ابان الاستعداد لمعركة ١٩٦٧ وعرج عليها البرلمان احيانا وكذلك الرئيس عبد الناصر من حيث المقارنة فى التواطؤ الاستعمارى على مصر .

ولكن قبيل ذلك لابد لنا من التنوية بأن هذه المعركة كانت محل دراسة تاريخية للكاتب الصحفى الاستاذ محمد حسنين هيكل حيث اصدرها بعنوان : « قصة السويس اخر المعارك فى عصر العمالقة » ورغم ان هذه الدراسة ذات قيمة ملموسة الا انه تجاهل هذا السر الذى يعرفه ولا يمكن الادعاء بعكس ذلك . والدليل انه قد التقى فى عام ١٩٥٨ وعند المصعد الكهربائى لدار اخبار اليوم بالسفير ثروت عكاشة والذى كان يتجه الى مكتب الاستاذ سيد ابو النجا فشد على يديه بحرارة قائلا له : ايه يا راجل الاعمال والبطولات العظيمة التى انت عملتها ديه !! ان الرئيس عبد الناصر حكى لى كل شىء ولكن لماذا لم يذكرهما كبعد هام وحيوى فى دراسته التاريخية لهذه المعركة الهامة ؟! ولا استطيع الجزم بأى تفسير او تأويل ولكننا سنكتفى بتعليله لذلك بطريقة ضمنية او غير مباشرة حيث جاء فى حديثه الاول بالكتاب وتحت عنوان : بعد عشرين سنة نظرة على حرب السويس .

حيث جاء من قلمه السطور التالية : ولعلى انبه مبكرا فى هذا الحديث الى اننى لا احاول كتابة التاريخ الكامل للسويس فوعدى مع ذلك ـ اذا ساعدتنى الظروف وشاء الله ـ عندما احاول كتابة القصة الكاملة لجمال عبد الناصر وعصره . ولكن ما احاوله اليوم ـ ولا اتعداه ـ هو مجرد رسم خطوط عريضة لقصة عظيمة لم تعد الان تحت سيطرة السياسة وانما خرجت ولو قليلا من دائرة هذه السيطرة وتحركت خطوة او خطوات فى اتجاه دائرة التاريخ .

وبناء على هذه السطور فالكاتب الصحفى يعترف بتعمده لتجاهل بعض الحقائق معللا ذلك كما سبق عرضه أى مثل هذه الحقيقة التى تعرضنا اليها فى قصة معرفة سر خطة العدوان الثلاثى على مصر من جانب الرئيس عبد الناصر قبيل هذا العدوان بساعات وتأثير ذلك على مقدرات الظروف والقرارات والخطوات والاجراءات السياسية والعسكرية فى هذه الحرب وحتى بعد هذا التاريخ ايضا .

وكانت هذه الخطة تحوى مبادىء ونصوص الاتفاقية كما ذكرها موشى ديان رئيس هيئة اركان حرب الجيش الاسرائيلى وقت السويس فى كتابه قصة حياتى والتى نقلها عنه الاستاذ محمد حسنين هيكل . . هى كالاتى :

* فى مساء يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ تقوم القوات الاسرائيلية بشن هجوم واسع النطاق

على القوات المصرية بهدف الوصول الى منطقة قناة السويس فى اليوم التالى .

* عندما تعرف الحكومتان البريطانية والفرنسية بهذه التطورات فانها سوف توجهان يوم ٣٠ اكتوبر نداء بالتوازى الى الحكومتين المصرية والاسرائيلية يتضمن المعانى التالية :

الى حكومة مصـــر

* وقف اطلاق نار كامل .

* سحب كل القوات المسلحة الى مسافة عشرة اميال بعيدا عن قناة السويس .

* القبـول بصفة مؤقتة باحتلال المواقع الرئيسية على القناة بواسطة قوات بريطانية فرنسية وذلـك لضمان حرية المرور فى القناة لكل البواخر من كل الامم والى حين وصول ترتيبات نهائية مضمونة .

الى حكومة اســـرائيل

* وقف اطلاق النار كامل .

* سحب قواتها المسلحة مسافة عشرة اميال الى الشرق من القناة .

* تخطر الحكومة الاسرائيلية بان الحكومتين البريطانية والفرنسية قد طلبتا الى حكومة مصر ان توافق على الاحتلال المؤقت للنقط الرئيسية على قناة السويس بواسطة قوات بريطانية وفرنسية . واذا رفضت اى من الحكومتين هذا النداء او اذا تأخرت فى اعلان موافقتها عليه خلال اثنتى عشرة ساعة فان القوات البريطانية الفرنسية سوف تتخذ الاجراءات الضرورية للتأكد من قبول طلباتها .

* ان حكومة اسرائيل لن تكون مطالبة بقبول شروط النداء المرسل اليها فى حالة ما اذا تأخرت الحكومة المصرية فى قبول النداء الذى سوف تتسلمه .

* اذا لم تستجيب الحكومة المصرية الى شروط النداء فى الموعد المحدد فان القوات البريطانية الفرنسية سوف تقوم بالهجوم على القوات المصرية فى الساعات الاولى من صباح ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥٦ .

* للحكومة الاسرائيلية ان تبعث بقواتها لاحتلال الشواطىء الشرقية لخليج العقبة وجزر تيران وصنافير لكى تضمن حرية الملاحة فى الخليج .

* ان اسرائيل لن تقوم بمهاجمة الاردن فى فترة العمليات ضد مصر . واذا حدث ان قام الاردن بمهاجمة اسرائيل خلال هذه الفترة فان الحكومة البريطانية لن تساعد الاردن . . .

هذا عن الخطة . . فماذا كان موقف الرئيس عبد الناصر منها ؟

لقد اشرنا فيما سبق انه كان قد تشكك فى صحتها حيث انه عبر عن ذلك للاستاذ عبد الرحمن الصادق بانه لا يتوقع ان تشارك انجلترا فى هذا العدوان سياسيا وبالتالى عسكريا .

وقد كتب عبد الناصر هذا المعنى بخط يده كما ذكر مؤلف الكتاب حيث كتب قائلا : مستحيل ان تلجأ بريطانيا وحدها او بريطانيا بالتنسيق مع فرنسا الى الاستعانة باسرائيل فى أى عملية ضد مصر لان ذلك يقلب الدنيا فى العالم العربى ضدهما . بريطانيا لا يمكن ان تدخل فى عملية من هذا النوع بالتنسيق مع اسرائيل . ولا يمكن لأيدن ان يفعل ذلك بسبب المصالح البريطانية والعلاقات البريطانية مع الملوك والشيوخ العرب .

وكان ذلك فى ٢٥ يوليو ١٩٥٦ قبل تأميم قناة السويس بيوم او ساعات .

وقد جاء العدوان بعد لقاءه بعبد الرحمن صادق بثلاث ساعات وحيث كانت الساعة الخامسة مساء يوم الاثنين ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ . وهنا نترك ايضا سطور الاستاذ محمد حسنين هيكل تصف ذلك اليوم وساعات العدوان الاولى رغم علم عبد الناصر بالخطة فيقول :

ففى الساعة الخامسة بعد الظهر تحرك لواء ميكانيكى اسرائيلى فى اتجاه منطقة الكونتيلا . ومع اخر ضوء تم اسقاط كتيبة مظلات اسرائيلية فى منطقة سدر الحيطان فى ممر متلا .

وعرف جمال عبد الناصر بنبأ الهجوم من بيان رسمى اسرائيلى اذيع من تل أبيب يعلن قيام وحدات عسكرية اسرائيلية بمهاجمة الكونتيلا :

كان جمال عبد الناصر ساعتها يشترك فى احتفال بعيد ميلاد ابنه عبد الحميد وسلمت اليه برقية وكالة يونايتدبرس تنقل البيان الرسمى الاسرائيلى . وقرأ عبد الناصر البرقية ثم ناولها الى عبد الحكيم عامر وكان يحضر حفل عيد الميلاد . وخرج الاثنان من القاعة المليئة بالاطفال وتوجها الى غرفة مكتب عبد الناصر ومن هناك راح عبد الحكيم عامر يتصل بمقر القيادة العسكرية المصرية فى كوبرى القبة ولم تكن الوحدات المصرية فى الميدان قد ابلغت بعد عن حدوث شىء .

فهل توقع عبد الناصر فى تلك الساعات حجم العملية . . . او هل جال فى ذهنه احتمال التواطؤ ؟

اكاد اقول انه حتى تلك اللحظة كان يستبعد من ذهنه احتمالات التواطؤ ثم ان الطريقة التى بدأت بها العملية لم تنقل اليه الاحساس بانه امام شىء خطير .

كانت لديه تحفظاته التى تجعله يقطع بأن بريطانيا بالذات لديها من الروادع ما يصدها عن الاشتراك مع اسرائيل فى عمل عسكرى ضد مصر وكان تحت تصور ان مشكلة قناة السويس بعد مناقشات مجلس الامن وموافقته على النقاط الست فى طريقها الى حل سياسى عندما يجتمع الدكتور محمود فوزى مع سلوين لوويد وكريستيان بينو فى جنيف بحضور همرشولد .

وكان مقررا لهذا الاجتماع يوم ٢٩ اكتوبر . . يوم بداية الهجوم الاسرائيلى والرواية مازالت على لسان مؤلف كتاب قصة السويس .

وذهبت الى بيت جمال عبد الناصر ولكنه كان قد غادره متوجها الى القيادة العامة

للقوات المسلحة . تاركا لى اشارة بان الحق به هناك وفى القيادة العامة كانت الصورة تتضح فقد بدأت التقارير تتوالى عن حجم قوة الهجوم على الكونتيلا ونخل وتمد كما ان معركة حامية الوطيس كانت تدور فى سدر الحيطان فقد اصطدمت كتيبة مصرية بكتيبة مظلات الاسرائيلية التى نزلت فى ممر متلا وكان موقف المظليين الاسرائيليين فى منتهى الحرج وكانت خسائرهم عالية جدا وبأثر مما هو محتمل طبقا لمذكرات موشى ديان نفسه .

كان الموقف العسكرى فى سيناء مكشوفا لان القوات المصرية قد امرت بالانسحاب منها عندما كان التهديد البريطانى الفرنسى بالنزول فى منطقة قناة السويس قائما وعندما كانت ازمة السويس على أشدها فى الفترة ما بين اغسطس الى منتصف اكتوبر ١٩٥٦ .

كان جمال عبد الناصر يخشى مع وجود قوات كبيرة فى سيناء ان تتبعثر قوة الجيش المصرى بين الصحراء ومنطقة القناة ثم ان يتم عزل قوات سيناء اذا وقع انزال بريطانى فرنسى فى بور سعيد . . هكذا لم يكن باقيا فى سيناء غير ثمانى كتائب اثنتان فى ابو عجيلة واثنتان فى رفح واثنتان فى العريش وكتيبة واحدة فى ممر متلا ( ذهبت فر اخر لحظة ) وكتيبة فى شرم الشيخ واعتقد ان احتمال التواطؤ كان ما يزال بعيدا عن الاذهان حتى عندما اجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة تلك الليلة فى كوبرى القبة برئاسة جمال عبد الناصر والدليل على ذلك هو ان القرار فى تلك الليلة كان هو مالاقاه الهجوم الاسرائيلى فى وسط سيناء فى منطقة بين روض سالم وتوجيه الضربة الرئيسية اليه هناك بواسطة الفرقة الرابعة المدرعة التى كانت قد بدأت تتحرك فى اتجاه قناة السويس تعبرها تحت الظلام وكان جمال عبد الناصر حتى ظهر يوم ٣٠ اكتوبر الثلاثاء ـ مازال يستبعد التواطؤ فقد اتصل بى ظهر اليوم يطلب منى ان اتوجه الى مقابلة السفير الامريكى ريموند هير وانقل اليه على لسان الرئيس ان طائرة بريطانية من طراز كانبيرا شوهدت قبل ساعة فوق منطقة بحيرة البردويل ومن الواضح انها كانت تحاول القيام بعملية استطلاع فوق ارض المعركة وان مثل هذا التصرف مثير للشكوك والريب .

وفعلت ما طلبه منى جمال عبد الناصر ولكنى تركت السفير الامريكى ريموند هير ورأس ملىء بالوساوس فقد سمعت منه ان امرا قد صدر اليه من واشنطن بترحيل كل

الـرعـايا الامـريكيين من مصر حفـاظـا على سلامتهم ونقلت ما عرفت الى جمال عبد الناصر وهكذا فانى لم ابدد شكوكا بدأت تساوره وانما اضفت الى الشكوك . . . شكوكا .

وفى الساعة الرابعة لم يبق مجال للشك فقد جاء الانذار البريطانى الفرنسى يطلب الى مصر ان تبتعد بقواتها عشرة اميال الى الغرب من القناة وان تسمح بنزول قوات بريطانية فرنسية تحتل المراكز الرئيسية فى منطقة قناة السويس حتى يتم الوصول الى تسوية سلمية تضمن حرية الملاحة لجميع الدول .

وكـان يوم الاربعاء ٣١ اكتوبر يوما من اعظم الايام فى حياة جمال عبد الناصر كانت الكتائب المصرية فى ابو عجيلة ورفح والعريش تقاتل معركة رائعة واستطاع موقـع ابو عجيلة وحده ان يوقف تقدم اللواء الاسرائيلى المدرع السابع وان يكبده خسائر عاليه . واضطر ديان ان يذهب الى قيادة اللواء المدرع السابق ليتعجل قيامة بمهمة وهى اقتحام ابو عجيلة بل ان ديان طبقا لما يقوله هو نفسه فى مذكراته . عزل قائد اللواء السابع وعين قائد جديدا له .

وكانت القوات المصرية تتدفق الى سيناء لملاقاة الهجوم الاسرائيلى وضربه طبقا للخطة فى منطقة بير روض سالم وكانت الفرقة المدرعة الرابعة طليعة هذه القوات الزاحفة الى سيناء .

وكان قد رفض الانذار البريطانى الفرنسى .

ودق جرس التليفـون لاسمع صوت جمال عبد الناصر يقول لى ما معناه « لقد انكشفت العملية قبل ابعادها الان . . نحن امام تواطؤ صريح . . غريبة لم يخطر لى مطلقا ان ايدن يمكن ان يشترك فى لعبة مع اسرائيل . كيف لم يخطر لى ؟ لقد سمعت ازيز الطائرات وانا جالس مع السفير الاندونيسى وكان صوت قاذفات وتركته الى سطح البيت وشاهدت القصف على مطار الماظه . . .

كانت الـطائرات قاذفات بعيدة المدى . . . « كانبيرا » بريطانية فى الغالب . . وعلى العموم فلا احد يملك فى المنطقة قاذفات بعيدة المدى غير انجلترا .

واستدرك مؤلف كتاب قصة السويس يروى فى كتابه :

وكان جمال عبد الناصر فى مقر قيادة القوات المسلحة فى كوبرى القبة يواجه مواقف بالغة العنف .

دخل هو الى القيادة وفى ذهنه ان الانسحاب الكامل من سيناء ضرورى حتى لا تقع كارثة كان يخشاها ويتحسب لها وكان عبد الحكيم عامر يعارض قرار الانسحاب من سيناء وحاول عبد الناصر ان يتكلم بهدؤ فى بداية الامر ويقول لعبد الحكيم عامر :

الا ترى ان استمرار تدفق قواتنا على سيناء معناه اننا نجرى بأقصى سرعة لكى نضع انفسنا فى فخ ؟

ان قواتنا سوف تجد نفسها والاسرائيليون امامها والانجليز والفرنسيون وراءها ولابد من تجميعها كلها فى منطقة قناة السويس والى الغرب منها لخوض المعركة ضد العدو الرئيسى وهو بريطانيا وفرنسا وبعدها يكون امر اسرائيل سهلا .

ويقاوم عبد الحكيم عامر لاسباب عاطفية قرار الانسحاب ويصر جمال عبد الناصر ويبعث الاشارات موقعة منه الى قادة الوحدات المتقدمة فى سيناء يأمرهم بالانسحاب .

ويلتفت الى تنظيم مقاومة للغزو وكانت خطة على النحو التالى :

١ ـ ان الكتائب الاصلية الثمان التى كانت موجودة فى سيناء من الاصل عليها ان تقاوم مهما كان الثمن . وحتى الى اخر رجل واخر طلقة لمدة ثمانية واربعين ساعة وذلك حتى توقف تقدم الجيش الاسرائيلى فى سيناء فلا تشتبك مع القوات المتدفقة عليها بينما هى الان تحاول الانسحاب عائدة الى غرب قناة السويس . . واستطاعت الكتائب المصرية الثمان فى سيناء ان تقاتل وان تصمد فى قتالها على مدى الثمانى والاربعين ساعة المطلوبة منها ولم تستطع القوات الاسرائيلية ان تتقدم على محاور سيناء الاربعة الا بعد ان توقفت مقاومة هذه الكتائب بعد الموعد المقرر لها ـ وبدأ

انسحابها وكان رأى قادتها انها لا تستطيع الانسحاب بطريقة منظمة خصوصا وانها أبلت فى القتال بلاء حسنا وهكذا كان الامر لها « كل رجل على مسئوليته » .

٢ ـ على كل القوات المتدفقة عبر قناة السويس الى الشرق وفى مقدمتها الفرقة الرابعة المدرعة ان تكمل انسحابها من سيناء فى ظرف ست وثلاثين ساعة مهما كان الثمن . . وعليها ان تتمركز فى منطقة القناة وفى مناطق شرق الدلتا لتكون مستعدة لمواصلة القتال مع العدو على الجبهة الرئيسية للمعركة . . . وعادت القوات التى كانت تتدفق على سيناء وفى مقدمتها الفرقة الرابعة المدرعة . . وكان الطيران البريطانى الفرنسى قد ركز عليها لتدميرها اثناء انسحابها ولكنه لم ينجح الا فى اصابة بعض مركباتها الخفيفة واما القوة المدرعة الرئيسية فقد تمكنت من العودة سالمة الى مواقعها الجديدة .

٣ ـ تعطيل الملاحة فى قناة السويس ونسف البعض من السفن المحملة بالاسمنت فيها وسط المجرى الملاحى ووضع كل غزاة القناة امام امر واقع جديد . . . وتم تعطيل قناة السويس وتوقف شريانها الحيوى من الضخ ووجد الذين كانوا يحاولون ضمان حرية الملاحة فى القناة ان القناة توقف نبضها .

٤ ـ على الطيران المصرى ان لا يشتبك مع العدو لان المعركة غير متكافئة وليس مهما تدمير الطائرات المصرية وانما المهم الحفاظ على الطيارين المصريين المدربين وعددهم محدود واذا تمكن العدو من اصطيادهم فى الجو واسقاط طائراتهم وهم فيها وقتلهم فسوف تمر عشر سنوات قبل ان يكون لمصر طيارين قادرين على العمل والاوضاع الحالية لا تترك للطيران المصرى فرصة فامامه قرابة الف طائرة بريطانية فرنسية اسرائيلية وليس لمصر اكثر من مائة وعشرين طيارا مدربا ولسوف ينتهى الغزو البريطانى الفرنسى يوما وتبقى إسرائيل امامنا ولا نستطيع ان نواجهها بغير طيارين . . . وابتعد الطيارون المصريون عن سماء المعركة امام تفوق لا قبل لهم به وهو كفيل بالقضاء عليهم جميعا واحدا واحدا .

٥ ـ الاستعداد لحرب شعبية ممتدة ضد الاحتلال حتى لو توقفت الحرب المنظمة واستطاعت قوات الغزو ان تتغلب على القوات النظامية للجيش المصرى . . . وكان الاستعداد لمواصلة الحرب الشعبية على قدم وساق واختار جمال عبد الناصر موقعا فى

وسط الدلتا قرب طنطا ليكون مقر قيادة فى حرب كل الشعب ضد الغزو اذا كانت هناك ضرورة لذلك .

وتم ما طلبه جمال عبد الناصر .

وهنا ايضا لنتوقف سطور لما سبق عرضه ولما كان عليه الحال فاذن فان الرئيس جمال عبد الناصر رغم علمه بالخطة الا انه تشكك فى صحتها حيث انها تخالف تقديراته السياسية والتى بالتالى لم توضع كتقدير عسكرى مطابق لها .

ويلاحظ ان الاستاذ محمد حسنين هيكل وهو يروى هذه القصة بعد عشرين عاما من وقوعه . فهو يتجنب الحديث عن هذا السر او هذه النقطة الهامة .

فقد اورد انه فى الساعة الرابعة لم يبق مجال للشك فقد جاء الانذار البريطانى الفرنسى الى مصر .

ثم قال : وكان يوم الاربعاء ٣١ اكتوبر يوما من اعظم الايام فى حياة جمال عبد الناصر . . حيث انه فى ذلك اليوم قرر الانسحاب من سيناء حتى لا تقع كارثة للقوات المسلحة المصرية . وبالطبع اتخذ قراره ذلك عندما تأكد من صحة وسلامة الخطة التى وصلت اليه بعد ووصول الانذار البريطانى الفرنسى لمصر وكذلك مشاهدته للطائرات البريطانية قاذفة القنابل عندما كانت تهاجم مطار الماظة واثناء لقاء بالسفير الاندونيسى .

وقد ذكر مؤلف القصة بأن الرئيس جمال عبد الناصر عندما كان فى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة فدخل وفى ذهنه ان الانسحاب الكامل من سيناء ضرورى حتى لا تقع كارثة كان يخشاها ويتحسب لها .

ويلاحظ ان الاستاذ حسنين هيكل لم يذكر ان الرئيس عبد الناصر قد همس له بأنه بصدد اتخاذ قرار الانسحاب . وانما وصف ذلك بأنه دخل وهو فى ذهنه هذا . . والمعنى انه صاحب القصة يكتب هذا بعد عشرين عاما ولم يرد ان يذكر حقيقة خلفية او دوافع قرار الانسحاب وربما يكون لاضفاء هذا اليوم بصفة العظمة فى حياة

الرئيس جمال عبد الناصر . . ولم يشأ ان يشاركه مواطن مصرى أو آخر فى ان ينال شرف العطاء والفداء لمصر . كما انه ايضا لم يرد ذكر حقيقة دوافع هذا القرار لان ذلك يستتبع بالتأكيد تساؤل هام . . الا واذا كان ثروت عكاشة وعبد الرحمن صادق كان لهما دور فى هذه المعركة الخطيرة وقد حصلوا على هذه الخطة العدوانية . ولكن التساؤل هو كيف وصلت الخطة الى ثروت عكاشة . . ومن كان مصدره فى ذلك ؟ وما وارتباط هذا بالتواطؤ فى هزيمة ١٩٦٧ الذى ذكر مرات على لسان اعضاء البرلمان اثناء التعبئة الجماهيرية حرب يونيو ١٩٦٧ بالتواطؤ فى حرب السويس عام ١٩٥٦ ؟

وبالطبع ايضا فانه لا يهم جنسية المصدر المباشر الذى اعطى الخطة لثروة عكاشة حيث انه كان ملحقا عسكريا بباريس وحيث ان هذه الاخيرة كانت مركزا لمقر الحلف الاطلنطى وعلى ذلك فان الذى اعطى خطة العدوان او الاتفاق السياسى العسكرى للعدوان لثروة عكاشة لانهم جنسيته . . حيث انه سيبدو الامر وكأنه مسألة فردية او شخصية . . ولكن الامر فوق ذلك . . فمثل هذا الاتفاق او هذه الخطة لابد ان تكون مسببه أو مغرضة لأهداف كبيرة لان العملية خاصة بثلاث دول وليس بأفراد . . وعلى ذلك فاذن وراء المصدر المباشر للحصول مصر على هذه الخطة ـ دولة ـ وبالطبع لابد ان تكون لهذه الدولة مصلحة ومصالح او اهداف تريد ان تحققها من خلال مساندة مصر عسكريا ضد هذا العدوان الثلاثى العسكرى .

ويمكن طرح او القفز الى المصدر مباشرة ثم تلى ذلك بالاسانيد والمبررات والحجج . وهذا المصدر هو الولايات المتحدة الامريكية وربما تعلو الدهشة حاجبى البعض ولكنها الحقيقة المؤكدة بناء على الظروف والملابسات الموضوعية التى سنعرضها فمن الامور المعلومة فى ذلك الحين ان العلاقات المصرية الامريكية كان يشوبها التوتر والصراع . لان الولايات المتحدة كانت تريد ما لا يرضى به عبد الناصر . لان مصر كانت محل اهتمامها .

من ذلك ان مستر جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكية قد كتب بنفسه فى اوراقه الخاصة والقائمة الان فى جامعة برنستون الامريكية : ان الشرق الاوسط منطقة فراغ لان بريطانيا ليس امامها الا الرحيل والمنطقة مكشوفة وهى مفتوحة لمن يريد ان يعمل ويعيد ترتيب اوضاعها ولابد للولايات المتحدة ان تسبق غيرها اليها .

وكـذلـك امتنـاع جمال عبـد النـاصر باقامة حلف دفاعى يستكمل طوق القواعد الامريكية المحيطة بالاتحاد السوفيتى .

وقصة اخرى اوردها مؤلف قصة حرب السويس . عندما التقى بالجنرال اولمستيد رئيس برامج المساعدة الامريكية العسكرية فى البنتاجون . وكانت مقابلة مثيرة ـ على حد تعبيره كشف الجنرال فيهـا من خريطة كبـيرة للعالم مغطاه بالدبابيس الملونة وبالاعلام التى تشير الى مواقع القواعد الامريكية فى العالم ثم قال له : ان منطقة الشرق الاوسط ـ كما ترى على هذه الخـريطة ـ خالـية من الـدبـابيس الملونـة والاعلام . . ونحن نريد ان نملأها .

ثم وجه اليه اقتراحا مشفوعا بتساءل فقال له ، ما رأيك فى حلف اسلامى يرتكز على البـاكستـان من اكثـر الـدول الاسـلامية تعـدادا ـ وعلى تركيا ـ اقوى الدول الاسلامية عسكريا ـ وفى القلب على مصر اقوى الدول الاسلامية تأثيرا .

اذن فهذا يؤدى الى خطوتين من جانب الولايات المتحدة اولهم اخراج بريطانيا من مصر . وثانيهم تبعية مصر الامريكية .

اما عن اولى هذه الخطوات فمن المعلوم ان الولايات المتحدة قد مارست ضغط على بريطانيا للجلاء عن مصر .

ثم حاولت عرض هذه التبعية على عبد الناصر والذى رفضها سواء فى صورة قواعد عسكرية امريكية فى مصر او الدخول فى احلاف غربية او اقليمية .

وعند فشل الولايات المتحدة فى هذا . مارست ضغوط اخرى كعدم الموافقة على صفقة سلاح وكذلك سحب تمويل مشروع السد العالى وعدم موافقة البنك الدولى للانشـاء والتعمير على التمويل . وعندما فاض بها الكيل كما يقولون . قال جون دالاس وزير الخارجية الامريكية . لقد اردت ان اقول لجمال عبد الناصر ان موسكو تستطيع ان تعطيه اسلحة للحرب اما نحن نستطيع ان نعطيه السلام وكان ذلك فى أواخر سبتمبر ١٩٥٥ .

وبعد عام من هذا القول . كانت هناك بوادر ازمة السويس ثم المعركة اى العدوان الثلاثى وازاء هذا الوضع كان لابد من موقف للولايات المتحدة . هل تتخلى عن استراتيجيتها واسلوبها فى الوصول لاحداثها ام تحتفظ بهما وبشىء من الكياسة تحقق كل ما تصبوا اليه بضربة واحدة ؟

فعلا . كانت الولايات المتحدة عند موقف مناور خطير حقق لها ما تصبوا اليه فى جميع الاتجاهات والغريب ان مؤلف قصة حرب السويس يدور حول المعنى ولا يريد ان يصرح به .

فهو يقول : كانت الولايات المتحدة الامريكية شريكا رابعا فى العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ولكنها اختلفت مع فرسانه الثلاثة فى اسلوب تنفيذه وفى التوقيت وفى الاعداد السياسى له . وكان ذلك الخلاف ومضاعفاته هو ما قادها فى النهاية - راضية او كارهة - الى دور غريب فى حرب السويس ساعد على انتصار مصر وعلى هزيمة الفرسان الثلاثة وهم اقرب الحلفاء اليها واعز الاصدقاء هذا ما يراه الاستاذ هيكل .

وعلى ذلك فإننى أرى . فكان لابد من اهدار هذا العدوان حتى لا يتحقق ما يأتى على استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية والخطوات التى سارت فيها او الامال التى تتطلع لتحقيقها مرحليا بالمنطقة فقامت بتسريب خطة العدوان لمصر . ولكنها كانت حريصة على الا يكتشف ذلك لعدة اسباب

أولا : حتى لا تخسر حلفاءها من الغرب وخاصة بريطانيا وفرنسا وتبدو وكأنها تخون تحالفها معهم وهذا يؤدى الى انهيار فى التحالف الغربى عموما .

وثانيا : عدم حضورها لمؤتمرات الحرب بين الدول الثلاث يؤكد انها لم تعلم بالتفاصيل وان كانت تعلم مسبقا من حلفاءها بالعدوان وبالتأكيد عرفتها عندما انتهى الروى فيها نهائيا .

ثالثا : انها اختارت موقع التسليم فى باريس حيث يوجد مركز الحلف الاطلنطى والذى يضم دول غرب اوربا فاذا انكشفت هذه العملية فيكون اى طرف من الحلف تهيأ بذلك . وليس طرف فرنسى بالتحديد حيث كان موضع التسليم .

رابعا : لم يسلم ثروت عكاشة الخطة طرف او شخصية امريكية بل كانوا ثلاث اشخاص كل منهم يحمل جنسية غربية امعانا فى التمويه عن المصدر الامريكى .

خامسا : لم تحيط مصر علما بذلك خوفا من تسرب هذه المعلومة .

وكانت تريد من تسرب الخطة تحقيق عدة اهداف :

اولا : يقينا منها ان هذا العدوان العسكرى قد ينجح وبذلك تعود السيطرة مرة اخرى للاستعمار التقليدى على مصر وربما المنطقة وسيكون من الضعوبة التخلص منه بعد ما كان استعمارا واحدا بمصر .

ثانيا : اعطاء فرصة نصر سياسى لعبد الناصر حتى تعلو زعامته فى المنطقة . وينطلق كداعية نحو تخليص المنطقة من الاستعمار التقليدى مما يحقق اهدافها فى ذلك أى الولايات المتحدة الأمريكية فهو اذن يوفر عليها تدخلها المباشر او المعلن فى المنطقة من اجل ذلك الهدف .

ثالثا : وعندما ينجح عبد الناصر فى ذلك تدور عليه مرة اخرى فاذا نجحت معه كان ذلك خير مضاعف حيث انها تستطيع ان تستقطب دول اخرى بالتبعية لزعامة وتأثير عبد الناصر .

رابعا : انها كدولة عظمى يهمها ان ترى هذه التجربة الثورية تنمو بالمنطقة مع مراقبتها الدقيقة لمدى نجاحها الى حين ذلك عندما ترى ان نموها اقترب من حد الخطر على مصالحها بالمنطقة فتعصف بها وهذا ما حدث فى هزيمة يونيو ١٩٦٧ . فمع نمو هذه التجربة وهيبتها بالمنطقة وخطرها على اسرائيل . كانت خطة عدوان ١٩٦٧ والتى وافقت عليها الولايات المتحدة الامريكية . . وكان ذلك بالتواطؤ واضح واعترف به عبد الناصر . بل انه فى خطبة التنحى اشار الى ان الحل فى يد الولايات المتحدة وانه لابد من وجود رجل يستطيع التعامل معها غير عبد الناصر . بل ان دور الولايات المتحدة فى انسحاب العدوان الثلاثى واضحا على المستوى العالمى ولاسيما فى الامم المتحدة .

ومما يؤكد المبررات التى سبق ذكرها من موقف الولايات المتحدة الامريكية ازاء العدوان الثلاثى ما جاء برسالة الدكتور محمود فوزى التى بعثها للرئيس جمال عبد الناصر من نيويورك فى ٢٤ من اكتوبر ١٩٥٦ وكان يحدثه فيها عن لقاءه بمستر شبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى فى احدى قاعات الامم المتحدة حيث قال فيها للرئيس : لقد المح شبيلوف الى ان الامريكيين اذا تدخلوا فى الامر فلن يخرجوا بسهولة لانهم يودون الحلول محل الانجليز والفرنسيين . وهذا ما يؤكد صحة اجتهادنا بشأن تسرب الخطة ودوافعها ونتائجها والتى ارادتها الولايات المتحدة الامريكية وبالطبع ليس لمصلحة مصر . . انها لمصلحتها . . دواما .

# فهرست

رقم الايداع ٢٠٤٢/١٩٨٥
الترقيم الدولى ٠ - ١٧٤ - ١٠٣ - ٩٧٧